كتاب

دلائل الإعجاز

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي
تغمده الله بغفرانه
المتوفى سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه
أبو فهر
محمود محمد شاكر

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

كتاب

دلائل الإعجاز

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفرانه

المتوفى سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

من الناس من لفظه لؤلؤ يبادره اللقط إذ يلفظ
وبعضهم قوله كالحصا يقال فيلغى ولا يحفظ

شيخ المعرة

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تبارَكَ الَّذِى نَزَّل الفُرْقانَ على عَبْدِه لِيكونَ للعالمينَ نَذِيراً ، والحمْدُ لله الذى هدانَا بِه وأَخْرجَنا من الظُّلُماتِ إلى النُّورِ ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ الذى نَزَلَ القرآنُ العظِيمُ بلسانِه لساناً عربيًّا مُبيناً ، لا يأتِيه الباطِلُ من بَيْن يَدَيه ولا من خَلْفه ، اللهمَّ صَلِّ على محمَّدٍ وعلى أَبَوَيْه إبرٰهِيمَ وإسمْعيلَ وسلِّم تسليماً كثيراً . اللهمَّ آغْفِرْ لنا وآرْحَمنا وأنتَ خيرُ الراحمين .

* * *

وبعدُ فمنذ دهر بعيد ، حين شققتُ طريقى إلى تذوُّق الكلام المكتوب ، منظومه ومنثوره ، كان من أوائل الكتب التى عكفتُ على تذوُّقها كتاب « دلائل الإعجاز » ، للشيخ الإمام « أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانىّ » ، الأديبِ النحوىِّ ، والفقيهِ الشافعىِّ ، والمتكلِّمِ الأشعرىِّ [توفى سنة ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ] ، ويومئذٍ تنبَّهتُ لأربعة أمورٍ :

الأوّل : أنّه بدَا لىَ أنّ عبد القاهر كان يريدُ أن يؤسس بكتابه هذا علماً جديداً آستدرَكَهُ على من سبقه من الأئمة الذين كتبُوا فى « البلاغة » وفى « إعجاز القرآن » ، ولكن كان غريباً عندى أشدَّ الغرابة ، أنّه لم يَسِرْ فى بناءِ كتابه سيرةَ من من يؤسس علماً جديداً ، كالذى فعله سيبويه فى كتابه العظيم ، أو ما فعله أبو الفتح آبن جِنِّى فى كتابه « الخصائص » ، أو كالذى فعله عبد القاهر نفسُه فى كتابه « أسرار البلاغة » ، بل كانَ عملُه وهو يؤسس هذا العلمَ الجديد ، مَشُوباً بحميَّة جارفةٍ لا تعرف الأناةَ فى التبويب والتقسيم والتصنيف ، وكأنَّه كانَ فى عَجَلةٍ من أمرِه ، وكأنَّ منازعاً كان يُنازِعُهُ عند كُلِّ فكرةٍ يريدُ أن يُجَلِّيَها ببراعته وذكائه وسُرعة لَمْحه ، وبقوّةِ حُجُته ومضاءِ رأيه .

الثانى : أنى وقفت فى كتابه على أقوال كثيرة لم ينسُبْها بصريح البيان إلى أصحابِها ، حتى نتبيّنَ من يكون هؤلاء ؟ وكانَ من أعظم ما حيَّرنى قولانِ ، ردّدهما فى مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كُلَّه يدورُ على ردِّ هذين القولين وإبطالِ معناهما . الأول ، قولُ القائل : « إنّ المعانى لا تتزايدُ ، وإنّما تتزايدُ الألفاظ » ، [دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥] = الثانى ، قول القائل : « إنّ الفصاحة لا تظهرُ فى أفرادِ الكلماتِ ، ولكن تظهرُ بالضَّمِّ على طريقة مخصوصة » ، [دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين فى فصل واحدٍ ، [ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥] ، وجَمع معهما قولَه : « ثم إنّ هذه الشناعات التى تقَدَّمَ ذكرها ، تلزمُ أصحاب « الصَّرْفةِ » ، أيضاً » [ص : ٣٩٠] ، والقول بالصَّرفَة من أقوال المعتزلة ، فبدا لى يومئذ أنّ بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكنى لم أقف على ما يرضينى إن ذهبتُ هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر فى مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضمِّ على طريقة مخصوصة » ، وأوهموا أنه « النظم » الذى ذكره الجاحظ فى صفة القرآن [دلائل الإعجاز : ٢٥١] ، وهو أيضاً « النظم » الذى عليه مدارُ علم عبد القاهر الذى أسَّسه ، فكانَ مما شغلنى ، أطْولُ كلامٍ من تعريضه بهم ، وهو ما جاءنى فى أواخر كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« واْعلَمْ أنَّ القولَ الفاسدَ والرأىَ المدخولَ ، إذا كانَ صَدَرُه عن قومٍ لهم نباهةٌ وصِيتٌ وعُلُوُّ منزلةٍ فى نوعٍ من أنواع العلوم غيرِ العلم الذى قالوا ذلك القولَ فيه ، ثم وقع فى الألسُنِ فتداولتْهُ ونشرته ، وفَشَا وظَهر ، وكَثُر الناقلون له والمُشيِدونَ بذكره = صارَ تَرْكُ النَّظَر فيه سُنّةً ، والتقليدُ ديناً .... ولربَّما = بل كُلَّما = ظنُّوا أنه لم يَشِعْ ولم يتَّسِعْ ولم يَرْوِهِ خَلَفٌ عن سَلَفٍ .... إلاَّ لأنَّ له أصلاً صحيحاً ، وأنه أُخِذ من مَعْدِنِ صِدْقٍ ، واشْتُقّ من نَبْعةٍ كريمةٍ ، وأنه لو كان

مدخولاً لظَهر الدَّخَل الذى فيه على تقادُمِ الزمان وكرور الأيام . وكم من خطإٍ ظاهر ورأيٍ فاسدٍ حَظِي بهذا السبب عند الناس .... ولولا سُلطانُ هذا الذى وصَفتُ على الناس ، وأنَّ له أُخْذَةً تمنع القلوبَ عن التدبُّر ، وتقطعُ عن دواعِي التفكُّر = لَمَا كانَ لهذا الذى ذهبَ إليه القومُ فى أمرِ « اللفظ » هذا التمكُّنُ وهذه القوَّة ..... وكيف لا يكونُ فى إسارِ الأُخذةِ ، ومَحُولاً بينهم وبين الفكرةِ ، مَنْ يُسَلِّم أن الفصاحةَ لا تكونُ فى أفراد الكلماتِ ، وإنما تكونُ فيها إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعضٍ ، ثم لا يعلمُ أنّ ذلك يقتضى أن تكُونَ وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفُسِها ، ومن حيث هى ألفاظٌ ونُطْق لسانٍ ؟ » [دلائل الإعجاز : ٤٦٤ – ٤٦٧] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغى أن تقرأه بطوله فى المكان الذى أشرتُ إليه .

من يكون هؤلاءُ القوم الذين لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌّ منزلة فى نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذى قالوا ذلك القولَ فيه ، وتداولته الألسُن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالُهم المدخولةُ هذا التمكُّن ، ورَسختْ فى النفوس هذا الرسوخ ، وتشعبت عروقها هذا التشعُّب ، مع ما فيها من التهافت والسقوطِ وفُحْشِ الغَلَط ، والتى إذا نظرت فيها لم تَرَ باطلاً فيه شَوْبٌ من الحق ، وزَيْفاً فيه شىءٌ من الفِضَّة ، ولكن ترى الغِشَّ بَحْتاً ، والغَيْظَ صِرْفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦] . والأمرانِ الثانى والرابع ، كانا موضع اهتمامى يومئذٍ ، وينبغى أن يكونا موضع اهتمام كُلِّ أحدٍ .

وفتشْتُ ونقَّبتُ ، فلم أظْفَر بجوابٍ أطمئنّ إليه ، وتناسيتُ الأمر كُلَّه إلاّ قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

• • •

حتَّى كانت سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وطبع كتاب « المغنى » للقاضى « أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبّار الهَمَذَانىّ الأَسَداباذىّ » ،

الفقيهِ الشافعيّ ، المتكلِّمِ المعتزليّ [توفى سنة ٤١٥] ، وكان إمامَ أهلِ الاعتزال فى زمانه ، وعُمِّر دهراً طويلاً ، وكثُر أصحابه ، وبَعُد صيتُه ، ورحَلَ إليه طُلاّب العلم .

فى تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب « المغنى » ، فإذا هو يتضمَّن فصولاً طويلةً فى الكلام على « ثبوتِ نبوّةِ محمد ﷺ ، وفى إعجاز القرآن ، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ » ، [المغنى ١٦ : ١٤٣ - ٤٣٣] ، فلمّا قرأتُه ، ارتفع كُلُّ شكٍّ ، وسقط النِّقابُ عن كُلِّ مستترٍ ، وإذا التعريضُ الذى ذكره عبد القاهر حينَ قال : « واعلَمْ أن القولَ الفاسدَ والرأىَ المدخولَ ، إذا كان صَدَرُه عن قومٍ لهُمْ نباهةٌ وصِيتٌ وعلوٌّ منزلة فى نوع من أنواع العلوم غَيْرِ العلم الذى قالوا ذلك القول فيه ..... » [انظر ما مضى] ، لا يعنى بهذا التعريض وبهذه الصفة أحداً سوى قاضى القضاة المعتزلىِّ عبد الجبار ، فهو المعتزلىُّ النابه الذِّكْر ، البعيدُ الصيت ، العالى المنزلة فى علم الكلام والأصول ، بَيد أنَّه هو الخامِل الذكْرِ ، الخالِى الوِفاضِ من علم « البلاغة » و « الفصاحة » و « البيان » ، ولكنه بهذه البضاعة المزجاةِ من علم « الفصاحة » ، جاءَ يتكلَّم فى الوجوه التى يقع بها التفاضُل فى فصاحة الكلام ، [المغنى : ١٦ : ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها] ، وفى « إعجاز القرآن » عامةً !!

والدليل الساطع ، هو أنّ الأقوال التى ذكرتُها آنفاً ، وقلتُ إن عبد القاهر لم يصرِّح بنسبتها إلى أحدٍ ، هى أقوال القاضى عبد الجبار فى كتابه المغنى بنصِّها ولفْظِها ، فهو يقول :

« إنّ الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلامِ ، وإنما تظهر بالضّم على طريقة مخصوصة ..... » ، ثم يقول بعد ذلك : « إن المعانى لا يقع فيها تزايُدٌ ، وإذنْ فيجب أن يكون التزايدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه ..... » ، [المغنى ١٦ : ١٩٩ ، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتابُ « دلائل الإعجاز » على ردّهما وإبطال معناهما . هذا فضلاً عن أقوالٍ أُخَر ذكرها عبد القاهر ، ووجدتُها ماثلةً بنصِّها

أيضاً فى هذا الموضع الذى ذكر فيه القاضى المعتزلىُّ « إعجاز القرآن » ، كالقول فى « جزالة اللفظ » ، حيث يقول القاضى : « ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة فى النظم دون الفصاحة ، التى هى جزالةُ اللفظ وحسن المعنى » [المغنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر فى كتابه ثم يقول : « وأما الأخيرُ ، فهو أنّا لم نَرَ العقلاءَ قد رضوا من أنفُسهم فى شىءٍ من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأوّلين ويتدارسونه ، ويكلِّم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفُوا لَهُ معنى ، وَيقِفُوا منه على غَرَض صحيح ، ويكون عندهم ، إنْ يُسْألوا عنه ، بيانٌ وتفسيرٌ = إلاّ « علم الفصاحة » ..... فمن أقرب ذلك أنّك تراهم يقولون إذا هم تكلموا فى مزية كلام على كلامٍ : « إن ذلك يكون بجزَالة اللفظ » = وإذا هم تكلموا فى زيادة نَظْمٍ على نظمٍ : « إن ذلك يكونُ لوقوعه على طريقةٍ مخصوصة ، وعلى وجه دون وجهٍ » ، ثم لا تجدهُم يفسّرون « الجزالة » بشىء » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

* * *

ولم أردْ بهذا الاستقصاءَ ، ولكنى أردتَ أن أنبِّه إلى علاقةٍ لا ينبغى إغفالُها أو التهاونُ فيها ، وهى هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضى عبد الجبار . ذلك أنّ عبد القاهر منذ بدأ فى شقِّ طريقه إلى هذا العلم الجديد الذى أسَّسه ، كان كُلُّ همِّه أن ينقُضَ كلام القاضى فى « الفصاحة » ، وأن يكشف عن فساد أقوالِه فى مسألة « اللفظ » ، بالمعنى المؤقّتِ المحدَّدِ فى كلامه فى كتابه « المغنى » ، دون المعنى المطلق للَّفظِ من حيثُ هو لفظٌ ونُطْقُ لسانٍ . وإغفالُ هذه العلاقة يؤدِّى ، أو قد أدَّى ، إلى غَلَطٍ فاحش فى فهم مسألة « اللفظ » و « المعنى » عند عبد القاهر فى كتابه هذا . فلا « اللفظ » فُهِم على حقيقته عند عبد القاهر ، ولا « المعنى » أيضاً عُرِف على حقيقته عنده .

وأنا أرجِّح أنّ عبد القاهر ، كتب كتابه هذا فى أواخر حياته ، بدليل ما هَدَتْنا إليه النسخة المخطوطة من « الدلائل » ، التى رمزت إليها بالحرف « ج » ، كما سأبيّنه فيما بعد ، وأنّه كان يوشِكُ أن يعيد النَّظر فى كتابه ليجعله تصنيفاً فى

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه على من سبقه ، وشقَّ له الطريق ومَهَّده ، ولكن آخترمَتْهُ المنية قبلَ أن يحقق ما أراد . وأرجّح أيضاً أن السِّرّ فى العَجَلة التى صَرَفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجَبَت أن يبنى الكتابَ هذا البناءَ العجيب ، هو فيما أظنُّ ، أنّ طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، فى بلدته جُرْجَان وفى زمانه ، كانَ لهم شغَفٌ ولجاجةٌ وشَغْبٌ وجدالٌ ومناظرةٌ فى مسألة « إعجاز القرآن » ، واتّكأوا فى جدالهم على أقوال القاضى عبد الجبار التى جاءت فى كتابه « المغنى » ، والتى ذكرتُ مواضعها آنفاً ، وشقّقوا الكلام فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فإنْ أردت الصدقَ ، فإنك لا ترى فى الدنيا أعجبَ من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فسادَ رأيٍ مازجَ النفوسَ وخامَرَها واستحكم منها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم فى « اللفظ » . فقد بلغَ من مَلَكَتِهِ لهم وقُوَّتِهِ عليهم ، أنّ تَرَكَهُمْ ، وكأنّهم إذا نُوظروا فيه أُخِذوا عن أنْفُسهم ، وغُيِّبوا عن عقولهم ، وحِيلَ بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونه نَظَرٌ ، ويُرَى لهم إيرادٌ فى الإصغاءِ ولا صَدَرٌ ، فلستَ ترى إلاّ نفوساً قد جعلت تَرْكَ النظر دأْبَها ، ووصلت بالهُوَيْنَا أسبابَها ، فهى تَغْتَرُّ بالأضاليلِ ، وتتباعدُ عن التحصيلِ ، وتُلْقِى بأيديها إلى الشُّبَه ، وتُسْرِعُ إلى القولِ المُمَوَّه » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٨] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضى عبد الجبّار فى كتابه « المغنى » ، أى بين كتابه وبين المعتزلة ، أنّ كتابه خلاَ من ذكر « الصَّرفة » ، وهى أشهرُ أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النَّظّام ، إلاّ فى موضع واحد من الكتاب كله [دلائل الإعجاز : ٣٩٠] . وذلك لأن القاضى عَبدَ الجبار نفسَهُ ، وهو إمامُ المعتزلة فى زمانه ، ردَّ مقالة « الصرفة » ونقَضها فى كتابه ، [المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصمُهم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتى نشرتُها ملحقةً بالكتاب .

هذا ما أردتُ أنبِّه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ في كتاب عبد القاهر ، وفي قضية « اللفظ » و « المعنى » التي اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدّى إلى فساد كبير في زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

* * *

والآن ، أنصرفُ إلى القول في النُّسخ التي اعتمدتُ عليها في قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفي التعليق عليه تعليقاً مختصراً ، وجعلتُ همِّي أن يكون قارىء الكتابِ ماضياً في قراءَتِه دون أن يتعثَّر أوْ يتلفَّت تلفُّتاً يعوقه عن المضيِّ في قراءته ، فأعَنْتُه بتقسيمه إلى فِقَرٍ مرقَّمة ، ودللته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنَّ كلامَهُ ربَّما شقَّ على كثير من أهل زماننا ، حين كُتِب عليهم أن يَهْجُروا كُتُبِ أسلافهم من الفحولِ الأفذاذِ .

* * *

* النسخة المخطوطة الأولى « ج » : وهي من مكتبة « حسين جلبي معالي ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة » ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أي بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها في أحد الفصول الملحقة بالكتاب أن : « هذا آخر ما وُجِد على سَوَاد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب في شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة » ، (٥٧٢ هـ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر في صَدْر فصل آخر بعده : « هذا ممَّا نُقِل من مُسَوَّدته بخطِّه بعد وفاته رحمه الله » : [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدلَّنا هذا على أنَّهُ نقل ما نقل من خطِّ عبد القاهر .

ولكنَّ بقي شيءٌ آخر ، هو أن على هذه المخطوطة في هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرتُ وأنا أقرأ الكتابَ عند الطَّبع ، أنَّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنها تعليقات عبد القاهر على

نسخته ، فدلَّ هذا ، والذى قبله ، على أن هذه النسخة منقولةٌ من نسخة عبد القاهر التى كتبها بخطّه فى آخر حياته . وهذا بيان بأكثر المواضع التى جاءت فيها الحواشى مسلسلةً ، وفيها الدلالة على ذلك :

ص : ٢٠ ، تعليق : ٢ / ٢٧ ، تعليق : ٥ / ٣١ ، تعليق : ٢ / ١٥٢ : تعليق : ٤ ، وفى صدره : « قال عبد القاهر » / ١٥٩ ، تعليق : ٤ وهو أسلوب عبد القاهر / ١٦٢ ، تعليق : ١/١٦٥ ، تعليق : ٢ / ١٩٥ ، تعليق : ١ / ٢١٠ ، تعليق : ٣ / ٢١٦ ، تعليق : ٤ ، وهو أسلوب عبد القاهر / ٢٣٠ ، تعليق : ١ / ٢٦٤ ، تعليق : ٢ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٧٦ ، تعليق : ١ /٢٨٨ ، ٢٨٩ ، تعليق : ٤ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٩٠ ، تعليق : ١ ، أسلوب عبد القاهر / ٣٠١ ، تعليق : ٢ / ٣١٠ ، تعليق : ٤ / ٣١٣ ، تعليق : ١ / ٣١٨ تعليق : ١ / ٣٤٠ – ٢٤٣ تعليق : ٢ ، وكتب الناسخ « حاشية » ، ثم كتب فوقها : « هذه الحاشية مؤخّرة فى أماليه المدوّنة » ، فهذا نصٌّ يقطع بأن جميع الحواشى منقولةٌ من نسخة عبد القاهر ، وأيضاً فإن هذه الحاشية نفسها ستأتى فى نص كلام عبد القاهر بعد قليل فى رقم : ٤٠٥ / ٣٥٦ ، تعليق : ٢ / ٣٦٧ ، تعليق : ١ / ٣٧٣ ، تعليق : ٢ / ٣٧٤ ، تعليق : ٢ / ٣٨٠ ، تعليق : ٢ / ٣٨٣ ، تعليق : ١ ، ونصّ الحاشية : « هذا تعليقٌ لقولى : لم يلزم من إثبات الآلهة » ، وهو نصٌّ قاطع بأن هذه الحواشى نسخة عبد القاهر / ٤٤٧ ، تعليق : ٢ / ٤٩٩ ، تعليق : ٢ ، وهو بلا شبهة من كلام عبد القاهر / ٥٠٢ ، تعليق : ١

وقد فاتتنى حواشٍ أُخَر كتبها عبد القاهر على هذه النسخة ، ولكنى لم أُحسِنْ قراءتَها ، فلم أُثبت منها شيئاً . والذى ذكرته آنفًا قاطع كما ترى ، بأنّ ناسخ « ج » ، إنما نسخها من نسخة عبد القاهر نفسه ، وزاد فائدة خلت منها جميع النسخ ، وهذا جعلتُها هى الأصل الأوّل الذى اعتمدت عليه .

* * *

أما ترتيب هذه النسخة « ج » ، فهو كما يلى :

(١) من ص : ١ ، إلى ص : ٣٠٧ ، نصُّ كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما دَلّت على النسخة الأخرى « س » ، كما سأبيّنه ، ثم ترك بياضاً بين الكلامين وكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا القسم يقع فى مطبوعتنا من ص : ١ إلى ص : ٤٧٨

(٢) من ص : ٣٠٧ - ٣٣٢ ، ويبدأ فصلٌ آخر ، وهو موجودٌ بهذا الترتيب فى مطبوعة رشيد رضا ، وهو فى مطبوعتنا من ص : ٤٨١ - ٥٢٤

(٣) من ص : ٣٣٣ - ٣٤٣ ، فصل آخر ، موجودٌ فى نسخة رشيد رضا ، وهو فى مطبوعتنا من ص : ٥٢٥ - ٥٣٨

(٤) من ص : ٣٤٣ - ٣٥١ ، موجودٌ فى نسخة رشيد رضَا . مؤخَّراً عن موضعه فى المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٩٣ ، إلى آخر مطبوعته ص : ٤٠٢ ، واتَّبعتُه فى ذلك ، فهو فى مطبوعتنا مؤخرٌ أيضاً ، وهو فيها من ص : ٥٤٦ إلى ص : ٥٥٧

(٥) من ص : ٣٥٢ - ٣٥٦ ، موجود فى نسخة رشيد رضا مقدَّمًا عن موضعه فى المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٨٩ ، إلى ص ٣٩٣ ، واتَّبعتُه أيضاً فهو فى مطبوعتنا من ص : ٥٣٩ - إلى ص : ٥٤٥

(٦) من أوسط ص : ٣٥٦ ، إلى آخر ص : ٣٦٠ ، فصول ومسائل ملحقة بالكتاب ، ليست فى نسخة رشيد رضا ، وهى فى مطبوعتنا من ص : ٥٦١ ، إلى ص : ٥٦٩

(٧) من ص : ٣٦١ إلى ص : ٣٦٦ ، وبعدها ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ورقة بيضاء فاصلة : « المدخل فى دلائل الإعجاز من إملائه » ، وقد قدَّمها رشيد رضا فى أول كتاب « دلائل الإعجاز » وأحسَنَ ، فاتَّبعتُه وقدَّمتها فى أول هذه المطبوعة أيضاً .

(٨) من ص : ٣٦٩ - ٤٠٥ ، « الرسالة الشافية فى الإعجاز » ، هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نُشِرَتْ من قبلُ كما سأذكر ذلك ، ونشرتها أيضاً ، وهى فى مطبوعتنا من ص : ٥٧٣ إلى ص : ٦٢٨

فهذه هى النسخة التى جعلتها أصلاً أوّل ، لنفاستها وعِتْقها ، ولأنها

منقولة من خطّ الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطّه ، ولم تخلُ من بعض العيوب ، أشرت إليها فى تعليقى على الكتاب .

* * *

• النسخة المخطوطة الثانية « س » : وهى من مكتبة أسعد أفندى ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليسَ فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهى نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التى تتخللها ، والتى أشرت إليها فى تعليقى على الكتاب ، وهى خالية من كلّ حاشية ، وهى التى دلّتنى على آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك فى نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » نقلها كاتب « ج » من خطّ عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً فى الأصول التى طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهى تقع فى مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفيستان اللتان جعلتُهمَا أصْلاً لقراءتى وتعليقى .

* * *

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ : وهى أوّل مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، فكتب فى آخر الكتاب كلمةً ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر فى أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصرَ لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامى فى سنة ١٣١٥ ، وجدتُ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتى الديار المصرية ، مُشتغِلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » ، وقد استحضر نسخةً من المدينة المنوّرة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التى عنده . وأزيدُ الآن ، أنّه قد عُنِى بتصحيحه أتمّ عناية ، وأشرك معه فيها إمامَ اللغة وآدابها فى هذا العصر ، الشيخ محمد محمود التركزىّ الشنْقيطىّ ، وناهيك بكتابٍ آجتمعَ على تصحيح أصله علاّمتا المعقول والمنقول » .

فهذه المطبوعة إذنْ ، لها ثلاثة أصولٍ مخطوطةٍ لا أعرفُ عنْها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدُّم ، ولأن الذين تولَّوْا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا فى هذا العصر ، فقد جعلتُها أصلاً ثالثاً ، واتبعتُ ترتيبَها ، حتى لا تَخْتَلَّ معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذى بقى فى أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة .

ولكن لابُدَّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتا خَلَلاً شديداً كان فى بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرَّها وأبشعها ما وقع فى هذه المطبوعة فى ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع فى مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعْقَل ولا يُهْتَدَى إلى صوابه ، ولا أدرى كيف وقع هذا الخلل .

وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيّتى أن أستبقى جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلتُ ذلك فى أوائل الصفحات ، ثم أضربتُ عنْ ذلك ، لقلّة فائدة هذه الحواشى ، ولكيلا يختلطَ عملى بعمل غيرى ، ولكنّى لم أُخْلِ تعليقاتى من الإشارة إلى تعليقاته رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذنْ ، كأنها اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهى ثلاثة لا أعرف عنها شيئًا ، إلا ثقةً منّى بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

* * *

بقى شيءٌ واحد ، وهو أنى وضعت فى هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف فى بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التى كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها فى دائرة ○ هكذا ، وهى فاصلةٌ فى سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأنَّ هذه المطبوعة بقيت دهراً طويلاً فى أيدى العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها فى حواشيهم ، لأنها أجودُ نسخةٍ طبعت من كتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

* * *

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة فى آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، فى مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، للرُّمَّانى ، والخَطَّابى ، وعبد القاهر الجرجانى » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نَشْرَها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التى جعلتُها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذى ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقضُ بكتابه قول الطائفة التى اتبعت القاضى عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردَّدته ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام فى « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، ففيها الردّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما فى المخطوطة ، كما أشرت إليه فى التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنتُ .

* * *

والحمدُ لله أوّلاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامِه عليَّ ، بأَن أتولَّى قراءةَ هذا السفر الجليل والتعليقَ عليه ، مُقِرًّا بالعَجْزِ والتقصير ، ضارعاً إليه أن يَغْفِر لى ما أسأتُ فيه ، وأسألَهُ أن يُعينني على مَا أُقْحِم نفسي فيه من عَمَل أُريدُ به وجهَهُ سبحانه ، ثُمَّ ما أُضمِرُهُ من خدمة هذه اللُّغة الشريفة النبيلة التى شرَّفها الله وكرَّمها بتنزيل كتابه بلسانٍ عربيّ مبين ، وصلَّى الله على النبيّ الأُمِّيّ صلاةً تُزْلِفُنا عنده ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، وصلَّى الله على أبويه الكريمين إِبْرٰهيم وإِسْمٰعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُله . اللهمَّ اغفر لنا وارحمنا ويسِّر لنا كلَّ عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤

٧ فبراير سنة ١٩٨٤

مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفى

أبو فهر

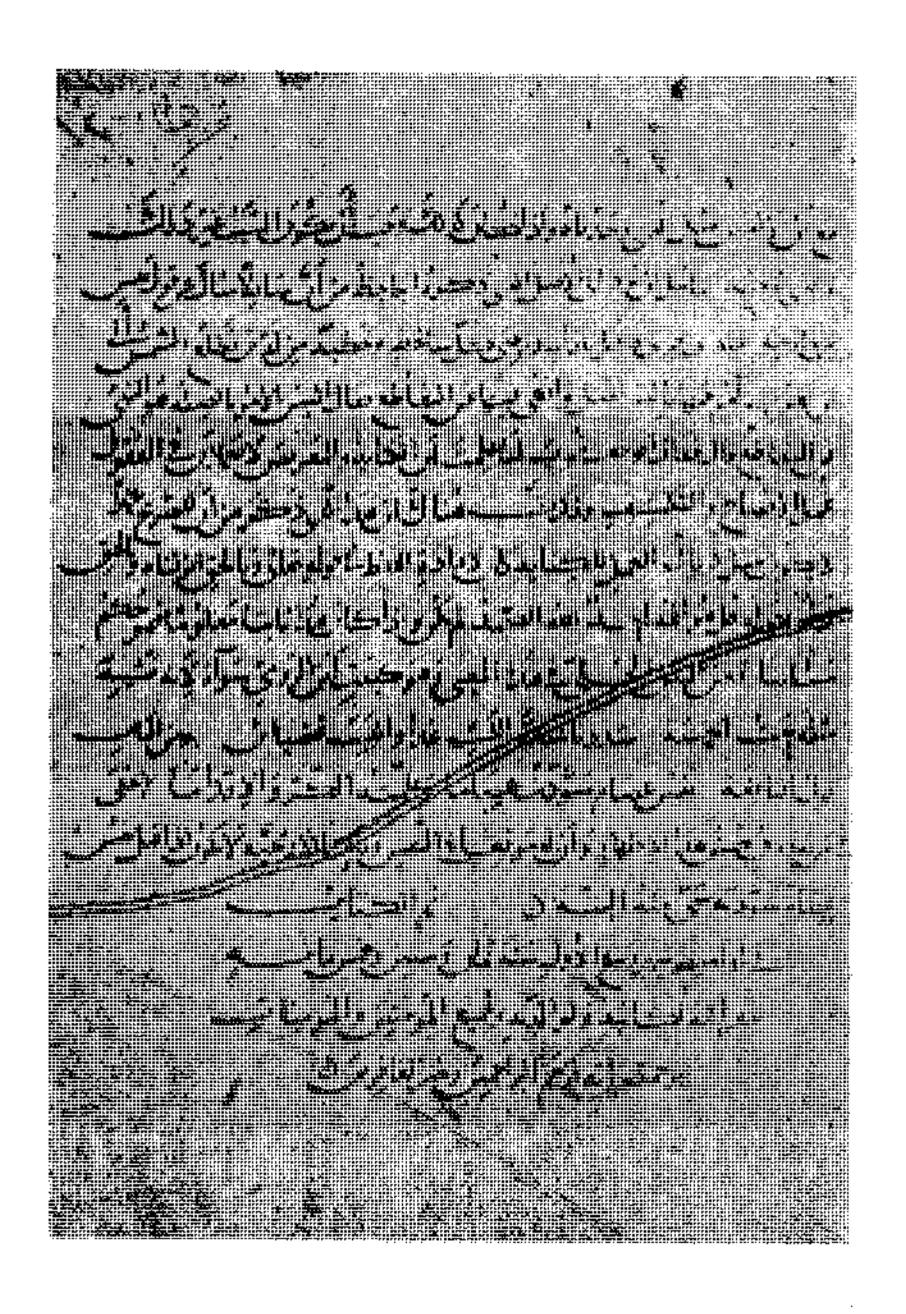
محمود محمد شاكر



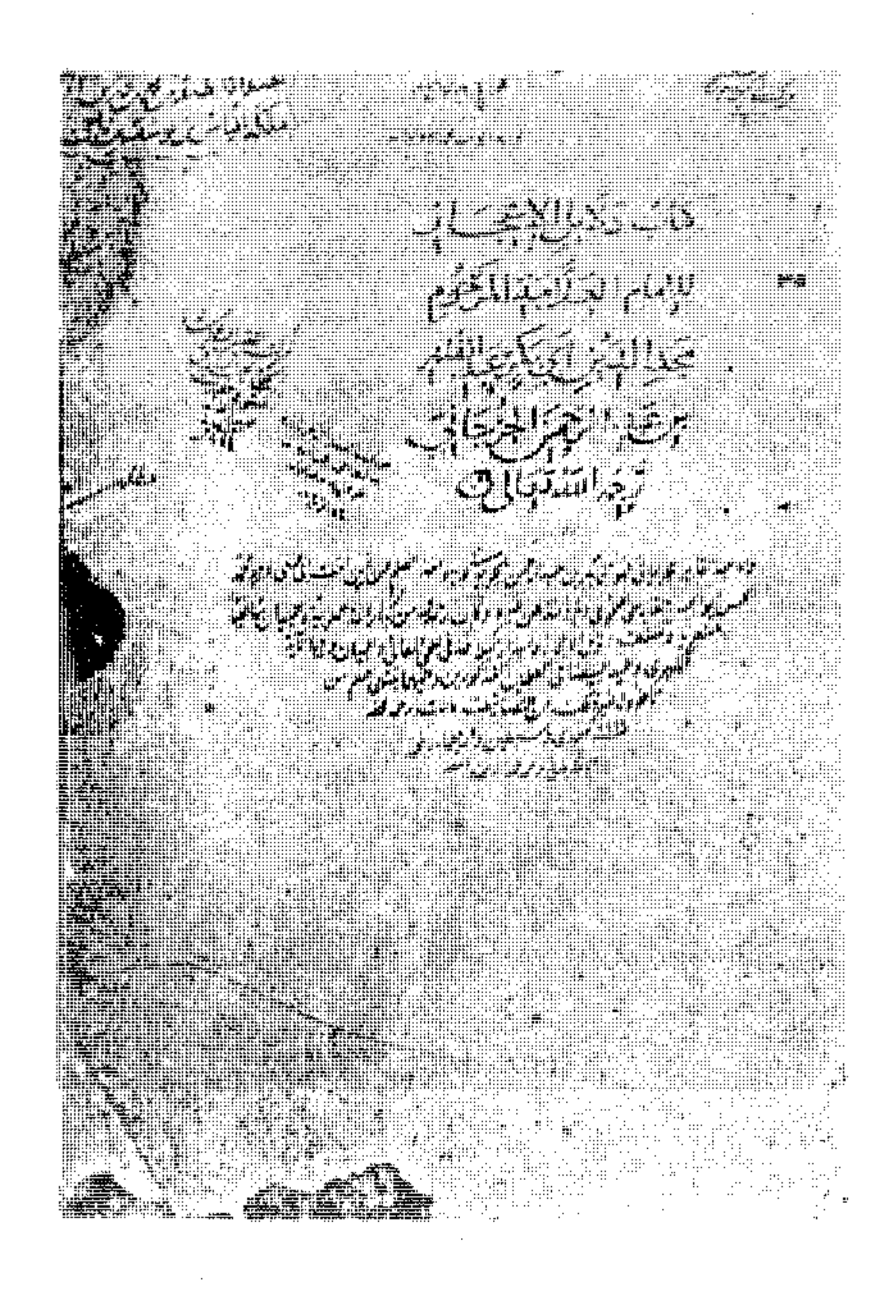
الصفحة الأولى من نسخة حسين جلبي ا معانى (دلائل الإعجاز)



الصفحة الثانية من نسخة حسين جلبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



صفحة ٣٥١ من نسخة حسين جلبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



الصفحة الأولى من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

الصفحة الثانية من نسخة أسعد أفندى ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

تم الكتاب

الصفحة الأخيرة من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

المَدْخَلُ

فِي دَلَائِلِ الإعجاز، مِنْ إملائِه

تأليف عَبْدِ القَاهِرِ الجُرجَانِي

توفي سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم ٣٦١

تَوَكَّلتُ على الله وحدَه

قال الشَّيخُ الإمامُ ، مجدُ الإسلام ، أبو بكرٍ عبدُ القاهر بنُ عبد الرحمن ابنِ محمدٍ الجُرْجَانِيّ رحمه الله تعالى . (١)

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين حَمْدَ الشاكرين ، وصَلَواته على محمد سيِّد المرسلين ، وعلى آله أجمعين .

هذا كلام وَجيزٌ يَطَّلع به الناظرُ على أُصول النحو جُمْلةً ، وكلِّ ما به يكونُ النَّظْمُ دَفْعَةً ، وينظر منه فى مِرْآةٍ تُريه الأشياءَ المتباعدةَ الأَمْكنة قد آلْتَقَت له حتى رآها فى مكانٍ واحدٍ ، ويَرَى بها مُشْئِماً قد ضُمَّ إلى مُعْرِق ، (٢) ومُغَرِّباً قد أَخَذَ بيدِ مُشَرِّق . وقد وَصَلْتُ بأُخَرَةٍ [إلى] كلامِ مَنْ أَصْغَى إليه وتدبَّره تدبُّر

(١) فوق البسملة ، فى مخطوطة « حسين جلبى » المرموز إليها بحرف « ج » ، وهى المنقولة من خط عبد القاهر نفسه ، كتب ما نصه :

« المدخل فى دلائل الإعجاز ، من إملائه »

وهذه الرسالة التى أملاها عبد القاهر ، موجودة فى أوّل النسخة المطبوعة من « كتاب دلائل الإعجاز » ، مقدِّمةً على الكتاب ، هكذا فعل الشيخ محمد رشيد رضا فى طبعته سنة ١٣٣١ هـ ، فأبقيتها كما هى مقدِّمةً على الكتاب ، ولكنها فى المخطوطة « ج » ، تأتى فى صفحة (٣٦١) ، كما أشرت إليه فى المقدمة ، فأثبت أرقام المخطوطة فى الهامش .

(٢) « المُشْئم » ، القاصدُ الشامَ ، و « المعرق » ، قاصدُ العراق .

ذى دِين وفُتُوّة ، (١) دعاهُ إلى النَّظر فى الكتاب الذى وَضَعْناه ، (٢) وبعثَه على طلب ما دَوَّنّاه ، والله تعالى الموفِّق للصواب ، والمُلْهِم لما يُؤدِّى إلى الرَّشاد ، بمَنِّه وفضله . قال رضى الله تعالى عنه :

• • •

معلومٌ أنْ ليس النَّظْمُ سوى تعليق الكَلِم بعضِها ببعضٍ ، وجَعْلِ بعضِها بسببٍ من بعض .

تعلّق الكلم بعضها ببعض ثلاثة أقسام

٣ والكَلِم ثلاثٌ : آسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ . وللتعليق فيما بينها طُرُقٌ معلومة ، وهو لا يَعْدُو ثلاثةَ أقسامٍ : تعلُّقَ آسم بآسمٍ ، وتعلُّقَ آسمٍ بفِعْلٍ ، وتعلُّقَ حرفٍ بهما .

فالإسْمُ يتعلَّق بالإسم بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفةً أو تأكيداً ، أو عطفَ بَيَانٍ ، أو بدلاً ، أو عَطْفاً بحرفٍ ، أو بأَنْ يكونَ الأوَّل مُضافاً إلى الثَّانى ، أو بأن يكون الأوَّل يعمل فى الثَّانى عَمَلَ الفعل ، ويكونَ الثانى فى حُكم الفاعل لهُ أو المفعول . وذلك فى آسم الفاعل كقولنا : « زيدٌ ضَاربٌ أبُوه عَمْراً » ، وكقوله تعالى : « أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » [سورة النساء : ٧٥] ، وقوله تعالى : « وَهُمْ يَلْعَبُونَ . لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ » [سورة الأنبياء : ٢ ، ٣] (٣) واسم المفعول

---

(١) فى المطبوعة : « وقد دخلت بأُخَرَةٍ فى كلام » ، ولا بأس بمعناه ، والذى فى المخطوطة : « وقد وصلت بأخرة كلام » ، وهو غير مستقيم إلاّ بزيادة « إلى » التى بين القوسين .

(٢) يعنى كتاب « دلائل الإعجاز » .

(٣) يشترط لعمل اسمى الفاعل والمفعول عمل الفعل ، الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذى الحال ، ولعله نوَّع الأمثلة للإشارة إلى ذلك . ومثلها الاستفهام والنفى نحو : « قائم الزيدان » . ويقال مثل هذا فى كل تنويع ، وتعدُّدُ الأمثلة مطلوب لذاته . (رشيد) .

كقولنا : « زَيْدٌ مضروبٌ غِلمانُه » ، وكقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ، [سورة هود : ١٠٥] ، والصفةِ المُشبَّهَة كقولنا : « زيد حَسَنٌ وَجْهُه ، وكريمٌ أَصْلُه ، وشَدِيدٌ ساعدُهُ » ، والمصدرِ كقولنا : « عجبت مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً » ، وكقوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتيماً » [سورة البلد : ١٤ ، ١٥] ، أو بأن يكونَ تمييزاً قد جَلاه / ، منتصباً عن تَمَام الاسم = ومعنى « تمام الاسم » ، أن ٣٦٢ يكون فيه ما يمنع من الإضافة ، وذلك بأن يكون فيه نونُ تثنية ، كقولنا : « قفيزان برًّا » ، أو نونُ جمعٍ كقولنا : « عشرون درهماً » ، أو تنوينٌ كقولنا : « رَاقُودٌ خَلاًّ » ، [١] و « ما فِي السَّماء قَدْرُ رَاحةٍ سحاباً » ، أو تقديرُ تنوينٍ كقولنا : « خمسةَ عَشَرَ رجلاً » ، أو يكون قد أُضِيفَ إلى شيء ، فلا يمكن إضافته مرّة أخرى ، كقولنا : « لي مِلْؤُهُ عَسَلاً » ، وكقوله تعالى : « مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً » [سورة آل عمران : ٩١] .

وأمَّا تعلُّقُ الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولاً ، فيكون ④ مَصْدراً قد انتصبَ به كقولك : « ضربت ضربا » ، ويقال له « المفعول المُطْلَق » . أو مفعولاً به كقولك : « ضربتُ زيداً » ، أو ظَرْفاً مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، كقولك : « خرجتُ يومَ الجُمُعة ، ووقَفْتَ أمامَك » ، أو مفعولاً معه كقولنا : « جَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ » و « لَوْ تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لرَضِعَها » ، أو مفعولاً له كقولنا : « جئتك إكراماً لك ، وفعلتُ ذلك إرادةَ الخيرِ بك » ، وكقوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ » [سورة النساء : ١١٤] ، أو بأن يكون مُنَزَّلاً من الفعلِ منزلةَ المفعول ، وذلك في خبر « كان » وأخواتها ، والحالِ والتمييزِ المنتصبِ عن تمام الكلام ، مثل : « طابَ زَيْدٌ نفساً ، وحَسُن وجهاً ،

---

(١) « الراقودُ » وِعاءٌ كالدَّنِّ ، مستطيلٌ أسفله ، داخِلُه مطليٌّ بالقار .

وكَرُم أصلاً » ، ومِثلُه الاسم المنتصبُ على الاستثناء ، كقولك : « جاءَنى القومُ إلاَّ زيداً » ، لأنَّه مِن قَبِيل ما يَنْتصب عَن تمام الكلام .

...

تعلق الحرف بهما على ثلاثة أضرب

وأما تعلُّق الحرف بهما ، فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ :

الضرب الأول

أحدُها : أن يتوسَّط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك فى حروف الجرِّ التى من شأنها أن تُعَدِّيَ الأفعالَ إلى ما لا تَتَعدَّى إليه بأَنْفُسها من الأسماء ، مثل أنّك تقول : « مررت » ، فلا يَصل إلى نحو « زيد ، وعمرو » ، فإذا قلت : « مررت بزيدٍ ، أو على زيد » ، وجدته قد وَصَل « بالباء » أو « على » . وكذلك سبيلُ الواو الكائنة بمعنى « مع » فى قولنا : « لَوْ تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرَضَعها » ، بمنزلة حرف الجر فى التوسُّط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلاَّ أنَّ الفرقَ أنَّها لا تعمل بنفسها شيئاً ، لكنها تُعِين الفعل على عَمِله النَّصْبَ . وكذلك حكم

٣٦٣ « إلاَّ » فى الاستثناء ، فإنها عندهم بمنزلة هذه « الواو » الكائنة بمعنى « مع » / فى التوسط ، وعَمَلُ النَّصْب فى المستثني للفعل ، ولكن بوساطتها وعونٍ منها .

الضرب الثانى

والضَّرْب الثانى من تعلُّق الحرف بما يتعلق به ، « العَطْفُ » ، وهو أن يدخُل ⊙ الثانى فى عَمَل العامِل فى الأوَّل ، كقولنا : « جاءنى زيد وعمرو » و « رأيت زيداً وعمراً » ، و« مررتُ بزيد وعمرو » .

الضرب الثالث

والضَّرْب الثالث ، تعلُّق بمجموعِ الجملةِ ، كتعلُّق حرفِ النَّفى والاستفهام والشَّرط والجزاءِ بما يدخل عليه ، وذلك أَن من شَأن هذه المعانى أن تتناول ما تتناولُه بالتقييد ، وبعد أن يُسْنَد إلى شَيْءٍ .

معنى ذلك : أنك إذا قلتَ : « ما خرج زيد » و « ما زيدٌ خارج » ، لم يكن النفىُ الواقعُ بها متناولاً الخروجَ على الإطلاق ، بل الخروجَ واقعاً من « زيد » ومُسْنداً إليه .

ولا يغُرَّنَّك قولُنا فى نحو « لا رجلَ فى الدار » : إنها لنَفْى الجِنْسِ ، فإن المعنى فى ذلك أنها لنفى الكَيْنونة فى الدار عن الجنس . ولو كَانَ يُتَصَوَّر تعلُّق النفى بالاسم المُفرد ، لكان الذى قالوه فى كلمة التوحيد من أن التقدير فيها : « لاَ إله لَنَا ، أو فِى الوجود ، إلاَّ الله » ، فضلاً من القول ، وتقديراً لما لا يُحْتاجُ إليه . وكذلك الحكم أبداً .

وإذا قلتَ : « هل خرج زيدٌ ؟ » لم تكن قد استفهمتَ عن الخروج مُطْلَقاً ، ولكن عنه واقعاً من « زيد » . وإذا قلت : « إن يأتنى زيدٌ أُكْرِمْهُ » ، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً ، بل الإتيانَ من « زيد » ، وكذا لم تجعل الإكرامَ على الإطلاق جزاءً للإتيان ، بل الإكرامَ واقعاً منك . كيف ؟ وذلك يؤدى إلى أَشْنع ما يكون من المُحَال ، وهو أن يكون ها هنا إتيانٌ من غير آتٍ ، وإكرامٌ من غير مُكْرِمٍ ، ثم يكونُ هذا شرطاً وذلك جزاءً .

* * *

ومُخْتَصَر كلِّ الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جُزْءٍ واحدٍ ، وأنه لابُدّ من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه ، وكذلك السبيلُ فى كل حرفٍ رأيتَه يدخلُ على جملة ، « كَإنَّ » وأخواتِها ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : « كأنَّ » ، يَقْتَضِى مُشَبَّها ومشبَّهاً به ؟ كقولك : « كأنَّ زيداً الأسَد » . وكذلك إذا قلت « لو » و « لولا » ، وجدْتَهما يقتضيان جُمْلتين ، تكون الثّانية جواباً للأُولى . ⑥

* * *

وجُملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حَرْفٍ وفعلٍ أصلاً ، ولا من حرف وآسم ، إلا فى النداء نحو : « يا عَبْدَ الله » ، وذلك إذا حُقِّق الأمْرُ كان كلاماً بتقدير الفِعْلِ المضمر الذى هو « أعنى » و « أريد » و « أدعو » ، و « يا » دليلٌ عليه ، وعلى قيام مَعْناه فى النفس .

* * *

٣٦٤ فهذه هى الطرُقُ / والوُجوه فى تعلُّقِ الكَلِمِ بعضِها ببعضٍ ، وهى ، كما تراها ، مَعانِى النحو وأَحكامُهُ .

وكذلك السبيلُ فى كلِّ شيءٍ كان له مَدْخلٌ فى صِحَّة تَعَلُّق الكَلِمِ بعضِها ببعضٍ ، لا ترى شيئاً من ذلك يَعْدُو أن يكون حُكْماً من أحكامِ النحو ومَعْنىً من معانيه . ثم إنَّا نرَى هذه كُلَّها موجودةً فى كلام العرب ، ونرى العِلْمَ بها مُشْتَرَكاً بينهم .

* * *

وإذا كان ذلك كذلك ، فما جوابُنا لخَصْمٍ يقول لنا : إذا كانت هذه الأمورُ وهذه الوجوهُ من التعلُّقِ التى هِى مُحصُولُ النظمِ ، موجودةً على حقائقها وعلى الصحة وكما يَنْبغى فى منثورِ كلامِ العرب ومَنْظُومه ، ورأيناهم قد آستعملُوها وتصرَّفوا فيها وكَمَلُوا بمعرفتها ،[1] وكانت حقائقَ لا تتبدَّلُ ولا يَخْتلِفُ بها الحالُ ، إذ لا يكونُ للاسم = بكونه خبراً لمبتدإٍ ، أو صفةً لموصوفٍ ، أو حالاً لذى حال ،

---

(١) فى « ج » : « وكملوا لمعرفتها » ، مضطربة

أو فاعلاً أو مفعولاً لفعلٍ فى كلام = (١) حقيقةٌ هى خلاف حقيقته فى كلام آخر ، فما هذا الذى تجدَّد بالقرآن من عظيم المَزِيَّة ، وباهرِ الفَضْل ، والعجيبِ من الرَّصْفِ ، حتى أعجز الخلق قاطبةً ، وحتى قَهَر من البلغاءِ والفصحاءِ القُوَى ⑦ والقُدَر ، (٢) وقيَّد الخواطرَ والفِكَر ، حتى خَرِسَت الشَّقَاشِقُ ، (٣) وعَدِمَ نُطْقُ الناطق ، وحتى لم يَجْرِ لسانٌ ، ولم يُبِنْ بيانٌ ، ولم يُسَاعد إمكان ، ولم يَنْقَدح لأحد منهم زَنْدٌ ، ولم يمض له حدٌّ ، وحتى أسَال الوادى عليهم عَجْزًا ، وأخذ مَنَافِذَ القول عليهم أَخْذاً ؟ أيلزمنا أن نجيبَ هذا الخَصْمَ عن سؤاله ، وَنَرُدَّه عن ضلالِه ، وأن نَطِبَّ لدائه ، ونُزِيلَ الفسادَ عن رَائه ؟ (٤) فإن كان ذلك يلزمُنَا ، فينبغى لكل ذى دِين وعقلٍ أن ينظُر فى الكتاب الذى وضعناه ، (٥) ويستقصى التأمُّلَ لما أَوْدَعْناهُ ، فإنْ عَلِم أنه الطريقُ إلى البيانِ ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تَبِع الحقَّ وأخذَ به ، وإن رأىَ له طريقاً غيرَه ، أَوْمَأَ لنا إليه ، ودلَّنا عليه ، وهيهاتَ ذلك ! وهذه أبيات فى مثل ذلك .

إنِّى أقولُ مقالاً لَسْتُ أُخْفِيهِ ... ولَسْتُ أَرْهَبُ خَصْماً ، إنْ بَدَا ، فيهِ

ما مِنْ سبيلٍ إلى إثْباتِ مُعْجِزَةٍ ... فى النَّظْمِ ، إلاَّ بما أَصْبَحْتُ أُبْدِيهِ(٦)

---

(١) السياق : « إذ لا يكون للاسم .... حقيقةٌ » ، مرفوعةٌ ، اسم « يكون » .

(٢) و « القدر » ، ساقطة فى « ج » .

(٣) الشقاشق « جمع « شِقْشِقَة » ، بكسر الشين ، وهى لَهَاة البعير ، أو شيء كالرئة يخرجه البعير من فِيهِ إذا هَدَر . ويقال للفصيح : « هَدَرت شقاشقه » ، يريدون الانطلاق فى القول وقوة البيان ، ويقال فى مقابل ذلك : « خرست الشَّقاشِق » . (رشيد) .

(٤) « الراء » هنا بمعنى « الرأى » .

(٥) يريد كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما مرّ آنفاً ص : ٤ تعليق : ٢ وهو صريح فى كونه هو الواضع لعلم المعانى . (رشيد) .

(٦) يريد نظم القرآن وأسلوبه ، وفى هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضع للفن . (رشيد) .

٣٦٥ / فَمَا لِنَظْمِ كَلامٍ أنتَ ناظمُهُ ... مَعْنىً سِوى حُكْمِ إعرابٍ تُزَجِّيهِ (١)

آسم يُرَى وَهُوَ أصْلٌ للكَلام ، فَمَا ... يَتِمُّ من دُونِهِ قَصْدٌ لمُنْشِيهِ

وآخَرٌ هو يُعْطِيكَ الزِّيادةَ فى ... ما أنْتَ تُثْبِتُهُ أوْ أنْتَ تَنْفِيهِ

تفسيرُ ذلكَ : أنَّ الأصْلَ مُبْتَدَأً ... تُلْقَى له خَبَراً من بَعْدُ تَثْنِيهِ

وفاعِلٌ مسندٌ ، فعْلٌ تقدَّمَه ، ... إليه ، يَكْسِبهُ وَصْفاً ويُعْطِيهِ (٢)

٨ هٰذانِ أصْلانِ ، لا تأتِيكَ فَائِدةٌ ... من مَنْطِقٍ لم يكونَا من مَبانِيهِ

وما يَزِيدُكَ مِنْ بَعْدِ التَّمامِ ، فما ... سَلَّطْتَ فِعْلاً عليه فى تَعَدِّيهِ

هٰذِى قَوَانينُ تَكْفِى من تَشَعُّبِها ، ... ما يُشْبِهُ البَحْرَ فيضاً مِن نَوَاحِيهِ (٣)

فَلَسْتَ تأتى إلى بابٍ لِتَعْلَمَهُ ، ... إلاَّ انصرفتَ بِعجْزٍ عن تقَصِّيهِ (٤)

هذا كذاك ، وإن كان الذين تَرَى ... يَرَوْن أنَّ المَدَى دَانٍ لِبَاغِيهِ (٥)

ثمَّ الذى هو قَصْدى أن يقالَ لهم ، ... بمَا يُجيبُ الفَتَى خَصْماً يُمَارِيهِ

نقول : مِنْ أينَ أنْ لاَ نَظْمَ يُشْبِهُهُ ، ... ولَيْس مِنْ مَنْطِقٍ فى ذاك يَحْكِيهِ ؟

وقد عَلِمْنا بأنَّ النظمَ ليس سِوَى ... حُكْمٍ من النحو نَمْضِى فى تَوَخِّيهِ (٦)

---

(١) « تزجيه » ، بالتشديد ، تدفعه برفق وتسوقه . (رشيد) .

(٢) « يكسبه » ، من الثلاثى ، ومنه الحديث ، « تَكْسِبُ المعدومَ » . (رشيد) .

(٣) فى المطبوعة : « تكفى من تتبعها » ، وصححها فى الاستدراك « تلفى من تتبُّعها » ، والصواب من المخطوطة « ج » .

(٤) « التقصى » ، التتبع . (رشيد) .

(٥) « باغيه » ، طالبه . (رشيد) .

(٦) « تَوَخِّى الشىء » ، تَحَرِّيه وتعمُّد طَلبه .

لو نقَّبَ الأَرضَ باغٍ غيرَ ذَاكَ لَهُ ... مَعْنىً ، وصَعَّدَ يَعْلُو فى تَرَقِّيهِ (١)
ما عَادَ إلاَّ بخُسْرٍ فى تطَلُّبِهِ ... ولا رَأى غَيْرَ غَيٍّ فى تبَغِّيه (٢)
ونحن ما إن بَثَثْنَا الفكر نَنْظُر فى ... أحكامه ونُرَوِّى فى معانيـه
كانت حَقَائِقَ تَلْقَى العلمَ مُشْتَرَكاً ... بها ، وكلاً تراه نافذاً فيـه
فليس مَعْرِفَةٌ من دُونِ مَعْرِفَةٍ ... فى كل ما أنتَ مِنْ بابٍ تُسَمِّيهِ
ترى تَصَرُّفَهُمْ فى الكُلِّ مُطَّرِدًا ... يُجْرونَـهُ باقْتِـدارٍ فى مَجَارِيـهِ
/ فما الذى زادَ فى هذا الذى عَرَفُوا ... حتى غَدَا العَجْزُ يَهْمِى سَيْلُ وَادِيهِ ٣٦٦
قُولُوا ، وإلاَّ فأَصْغُوا للبيان تَرَوْا ... كالصُّبحِ مُنْبَلِجاً فى عَيْنِ رَائِيهِ

* * *

الحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله محمد وآله .

---

(١) « صَعَّد » ، بالتشديد ، رَقِىَ ، كالثلاثى وهو مقابل التنقيب فى الأرض الذى فيه معنى التسفل . ويقال : « صَوَّب النَّظرَ وصعَّدَه » ، إذا نظر إلى أسفل الشىء وأعلاه . وعدى « نقَّب » بنفسه حاذفاً الخافض ، ولعله كان يراه قياسا ، « فَنَقَّبُوا في البِلاَدِ » . (رشيد) .

(٢) « تَبَغَّاه » ، كابتغاه طلبه . (رشيد) .

كتاب

دلائل الإعجاز

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفرانه

المتوفى سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَن لَفظُهُ لُؤلُؤٌ ... يُبَادِرُهُ اللَّقطُ إذ يُلفَظُ

وَبَعضُهُم قَولُهُ كَالحَصَا ... يُقَالُ فَيُلغَى وَلَا يُحفَظُ

شيخ المعرة

⟨٢⟩ بسم الله الرحمن الرحيم
حَسْبى رَبّى (١)

خُطْبة الكتاب

● الحمدُ لله ربِّ العالمين حَمْدَ الشاكرين ، نَحمَدُه على عظيم نَعْمائِه ، وجميل بَلائِه ، ونَسْتكفِيه نوائبَ الزمان ، ونَوَازِلَ الحَدَثان ، ونرغبُ إليه فى التوفيق والعِصْمة ، ونبرأُ إليه من الحَوْل والقُوَّة ونسأله يقيناً يملأُ الصَّدْر ، ويَعْمُر القَلْبَ ، ويَسْتولى على النفس ، حَتَّى يَكُفَّها إذا نَزَغت ، ويردَّها إذا تطلَّعت ، وثِقَةً بأنه عز وجلّ الوَزَرُ ، والكَالِئُ والراعِى والحافظُ ، وأنَّ الخيرَ والشَّرَّ بيده ، وأن النِّعَمَ كلَّها من عنده ، وأنْ لا سُلطان لأحدٍ مع سُلْطانه ، نُوجِّه رغباتنا إليه ، (٢) ونُخْلِص نِيَّاتنا فى التوكُّل عليه ، وأن يجعلنا ممن همه الصدقُ ، وبُغْيَتُه الحقُّ ، (٣) وغَرَضُه الصوابُ ، وما تصحِّحه العقول وتَقْبَله الألبابُ ، ونَعوذُ به من أنْ نَدَّعِىَ العلمَ بشىءٍ لا نَعْلَمُه ، (٤) وأنْ نُسَدِّىَ قولاً لا نُلحِمُه ، وأن نكون مِمَّنَ يَغُرُّه الكاذب من الثناء ، (٥) وينخدعُ للمتجوِّز فى الإطراء ، وأن يكون سَبِيلُنا سبيلَ مَنْ يُعْجِبه أن يُجادل بالباطل ، (٦) ويُموِّه على السامع ، ولا يُبالى إذا

---

(١) فى « س » : « ربّ يسِّر وأعن » .

(٢) فى « س » : « رغبتنا » ؛ وفى الهامش « رغباتنا » عن نسخة أخرى .

(٣) فى « س » ، و « بَقيتُه » ، وفى الهامش : « وبغيته » : عن نسخة أخرى .

(٤) « العلم » ، سقطت فى « ج » .

(٥) فى « س » : « وأن يغرنا الكاذب من الثناء » .

(٦) فى س « وأن نكون ممن يعجبه ... » .

راجَ عنه القولُ أن يكون قد خَلَّط فيه ، ولم يُسَدَّدْ فى معانيه ، ونستأنفُ الرغبةَ إليه عَزّ وجل فى الصلاة على خَيْرِ خلقه ، والمُصْطفى من بَرِيَّته ، محمدٍ سيدِ المرسلين ، وعلى أصحابه الخلفاء الراشدين ، وعلى آله الأخيارِ من بعدهم أجمعين .

* * *

بيان فَضْل العلم

١ – ① وبعدُ فإنّا إذا تصفَّحنا الفضائلَ لنعرِفَ منازلَها فى الشَّرَف ، وتتبيَّنَ مواقعها من العِظَم ؛ ونَعْلَمَ أىٌّ أحقُّ منها بالتَّقْديم ، وأسبقُ فى آستيجابِ التعظيم ، وجدنَا العلم أَوْلاها بذلك ، وأَوَّلَها هنالك ، إذ لا شرفَ إلاَّ وهو السبيلُ إليه ، ولا خيرَ إلاَّ وهو الدّليلُ عليه ، ولاَ مَنْقَبةَ إلاّ / وهو ذِرْوتها وسَنَامها ، ٣
ولا مَفْخَرةَ إلاَّ وبه صحَّتها وتمامُها ، / ولا حَسَنَةَ إلاَّ وهو مِفْتاحها ؛ ولا مَحْمَدةَ إلاَّ 3
ومنه يَتَّقِد مصباحُها ، هُو الوفِىُّ إذا خان كُلُّ صاحب ، والثقة إذا لم يُوثَقْ بناصِح ، لولاه لما بان الإنسانُ من سائرِ الحيوان إلاَّ بتخطيط صُورَته ، وهَيْأَة جِسْمه وبِنْيَتِهِ ، لا ، ولاَ وجدَ إلى آكتساب الفَضْل طريقاً ، ولا وُجِد بشىءٍ من المحاسِن خليقاً . ذَاك لأنّا وإن كُنّا لا نصلُ إلى اكتساب فضيلةٍ إلاّ بالفعل ، وكان لا يكون فعلٌ إلاّ بالقدرة ، فإنّا لم نر فعلاً زانَ فاعلَه وأوجَب الفضل له ، حتى يكونَ عن العلم صَدَرُه ، وحتى يتبيَّن مِيسَمُهُ عليه وأثَرُهُ . ولم نر قدرةً قطُّ كَسَبَتْ صاحبها مجداً وأفادته حمداً ، دون أن يكون العلم رائدَها فيما تطلُب ، وقائدَها حيث يَؤُمُّ ويَذهب ، ويكون المصرِّفَ لِعنَانها ؛ والمقلِّب لها فى مَيْدَانها . فهى إذَنْ مفتقرة فى أن تكون فضيلةً إليه ، وعِيالٌ فى استحقاق هذا الاسم عليه ، وإذا هى خلت من العِلْم أو أَبَتْ أن تمتثلَ أمره ؛ وتَقْتَفى أثَرَه ورَسْمَه ، (١)

---

(١) فى « ج » والمطبوعة : « وتقتفى رسمه » .

آلتْ ولا شيءَ أحشدُ للذمِّ على صاحبها منها ، (١) ولا شَيْنَ أشينُ من أعماله لها . (٢)

٢ – فهذا فى فَضْل العلم لا تجدُ عاقلاً يُخَالفك فيه ، ولا ترى أحدًا يَدْفَعه ① أو يَنْفِيه . فأمَّا المفاضلةُ بين بعضِه وبعض ، وتقديمُ فنٍّ منه على فنٍّ ، فإنك ترى الناسَ فيه على آراءٍ مُختلفة ، وأهواءٍ مُتعادية ، ترى كُلاً منهم لحبِّه نفسَه ، وإيثارِهِ أن يدفع النقصَ عنها ، يقدِّم ما يُحْسِن من أنواع العلم على ما لا يحسن ، ويحاوِل الزِّراية على الذى لم يَحْظَ به ، (٣) والطَّعْنَ على أهله والغَضَّ منهم . ثم تتفاوت أحوالهم فى ذلك ، فمن مغمورٍ قد استهلكه هواه ، وبعُد فى الجَوْر مَدَاه ، ومن مُتَرجِّح فيه بين الإنصاف والظلم ، / (٤) يجُورُ تارةً ويَعْدِل ٤
أخرى فى الحكم ، فأمَّا من يَخْلُص فى هذا المعنى / من الحَيْف حتى لا يَقْضِي 4
إلاَّ بالعدل ، وحتى يَصْدُر فى كل أمرِهِ عن العقل ، فكالشيء الممتنع وجودُه . ولم يكن ذلك كذلك ، إلا لشَرَف العلم وجليلِ محلِّه ، وأنَّ محبته مرْكُوزَةٌ فى الطباع ، ومُرَكَّبةٌ فى النفوس ، وأن الغيرة عليه لازمة للجِبِلَّة ، وموضوعةٌ فى الفطرة ، وأنه لا عيبَ أعْيبُ عند الجميع من عَدَمه ، ولا ضَعَةَ أوضعُ من الخُلُوِّ عنه ، فلم يُعادَ إذَنْ إلاّ من فَرْطِ المحبة ، ولم يُسْمَح به إلا لشدةِ الضَّنِّ .

٣ – ثم إنَّك لا ترى عِلْماً هو أرسخَ أصلاً ، وأبْسَقَ فرعاً ، وأحلى جَنىً ، وأعذبَ وِرْداً ، وأكرمَ نِتاجاً ، وأنْوَرَ سِراجاً ، من علم البيانِ ، الذى لولاه لم تَرَ علم البيان

(١) « أحشد » اسم تفضيل من « الحَشْد » ، وهو الجمع .

(٢) فى المطبوعة : « ولا شيء أشين » ، و « الشين » ، العيب .

(٣) « زرى عمله عليه يزريه زِرَاية وزَرْياً » ، عابه عليه .

(٤) « المترجح » ، المتذبذب يميل مرة إلى هنا ثم إلى هنا .

لساناً يَحُوكُ الوَشْىَ ، ويصُوغ الحَلْىَ ، ويَلْفِظُ الدُّرَّ ، ويَنْفُثُ السِّحْر ، ويَقْرِى الشَّهْدَ ، (١) ويُرِيكَ بدائعَ من الزَّهَر ، ويَجْنِيكَ الحُلْوَ اليانعَ من الثَّمَر ، والذى لولا تَحَفِّيه بالعلوم ، وعنايتُه بها ، وتصويرُه إيَّاها ، لبقيت كامنةً مستورةً ، ولَمَا استَبَنْتَ لها يَدَ الدهر صُورة ، (٢) ولاستمرَّ السِّرَارُ ⊙ بأهلَّتها ، (٣) واستولى الخَفاءُ على جُمْلتها ، إلىَ فوائد لا يدركُها الإحصاء ، ومحاسن لا يَحْصُرها الاستقصاء .

ما لحق علم البيان من الضيم والخطأ

إلاَّ أنَّك لن ترى عَلى ذلك نوعاً من العلم قد لَقِى من الضَّيم ما لقيه ، ومُنِىَ من الحَيْف بما مُنِىَ به ، (٤) ودخل على الناس من الغَلَط فى معناه ما دخل عليهم فيه ، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدةٌ وظنون رَدِيَّة ، وركبهم فيه جهل عظيمٌ وخَطأٌ فاحش ، تَرَى كثيراً منهم لا يرى له معنىً أكثرَ مِمَّا يرى للإشارةِ بالرأس والعين ، وما يجدهُ للخطِّ والعَقْد ، (٥) يقول : إنَّما هو خبرٌ واستخبارٌ ، / وأمرٌ ونَهْىٌ ، ولكل من ذلك لَفْظٌ قد وضع له ، وجُعِل دليلاً عليه ، ٥
فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات / ، عربيةً كانت أو فارسيةً ، وعرف 5
المَغْزَىَ من كلِّ لفظة ، ثم ساعده اللسان على النطق بها ، وعلى تأدية أجراسها وحُروفها ، فهو بَيِّنٌ فى تلك اللغة ، كاملُ الأداة ، بالغٌ من البيان المبلغ الذى لا مَزِيدَ عليه ، مُنْتَهٍ إلى الغاية التى لا مذهبَ بعدها = يسمع الفصاحة والبلاغة

---

(١) « يقريه » ، يجمعه .

(٢) يقولون : « لا أفعله يد الدهر » ، أى لا أفعله أبداً .

(٣) « السِّرار » بالكسر ، اختفاء القمر فى آخر ليلة فى الشهر .

(٤) « مُنِى » ، ابتُلِى وأُصِيب .

(٥) يريد بالعقد التفاهم بعقد الأصابع .

والبراعةَ فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب فى القول ، وأَنْ يكون المتكلم فى ذلك جَهِيرَ الصوتِ ، جارِيَ اللّسان ، لا تعترضه لُكْنةٌ ، ولا تقف به حُبْسة ، (١) وأن يستعملَ اللفظَ الغريبَ ، والكلمة الوَحْشِيَّة ، فإنْ استظهر للأمر وبالغَ فى النظر ، فأنْ لا يلحنَ فيرفع فى موضع النصب ، أو يخطىء فيجيء باللفظة على غير ما هى عليه فى الوَضْع اللغوىّ ، وعلى خلاف ما ثبتَتْ به الرواية عن العرب .

وجملة الأمر أنه لا يرَى النقص يدخل على صاحبه فى ⑥ ذلك ، (٢) إلاَّ من جهة نَقْصه فى علم اللغة ، لا يعلَم أن ها هنا دقائقَ وأسراراً طريقُ العِلم بها الرَّوِيَّة والفِكْرُ ، ولطائف مُسْتَقَاها العقل ، وخصائصُ معانٍ ينفرد بها قومٌ قد هُدُوا إليها ، ودُلُّوا عليها ، وكُشِف لهم عنها ، ورُفِعَت الحُجُبُ بينهم وبينها ، (٣) وأنَّها السببُ فى أن عَرَضت المزِيَّة فى الكلام ، ووجب أن يَفْضُل بعضه بعضاً ، وأن يَبْعُد الشَّأْوُ فى ذلك ، وتمتدَّ الغاية ، ويَعْلُوَ المرتقى ، ويَعِزَّ المطلب ، حَتَّى ينتهى الأمر إلى الإعجازِ ، وإلى أن يخرج من طَوْق البشر .

مَنْ ذمّ الشعر وعلم الإعراب

٤ — ولما لم تَعْرِفْ هذه الطائفةُ هذه الدقائق ، وهذه الخواصَّ واللَّطائف ، لم تتعرَّضْ لها ولم تطلبها ، ثُمَّ عَنَّ لها بسوء الاتفاق رأىٌ صار حِجَازاً بينها وبين العلم بها ، (٤) وسُدًّا دون أن تصلَ / إليها / وهو أنْ ساءَ اعتقادها فى الشعر ٦
6 الذى هو مَعْدِنها ، وعليه المعوَّل فيها ، وفى علم الإعراب الذى هو لَها

---

(١) « الحبسة » ، بالضم ، اسم من احتباس الكلام أى تعذره عند إرادته . و « اللكنة » ، العى والعجز عن القول .

(٢) فى « س » « فى ذلك الأمر » .

(٣) فى « ج » و « س » : و « رُفِع الحجُبُ » .

(٤) فى « س » : « حجاباً » مكان « حجازا » .

كالناسِب الذى يَنْميها إلى أُصُولها ، ويُبيِّنُ فاضِلَها من مفضولها ، فجعلت تُظْهِر الزُّهْدَ فى كل واحد من النوعين ، وتطْرَحُ كُلاًّ من الصنفين ، وترَى التشاغُل عنهما أولى من الاشتغال بهما ، والإعراضَ عن تدبرهما أصْوَبَ من الإقبال على تعلُّمهما .

ذمُّهم للشعر

٥ — أما الشِّعر فخُيِّل إليها أنه ليس فيه كثير طائل ،[(١)] وأنْ ليس إلاَّ مُلْحَةً أو فُكاهة ، أو بكاءَ منزلٍ أو وَصْفَ طَلَلٍ ، أو نعت ناقةٍ أو جَمَلٍ ، أو إسْرافَ قولٍ فى مدح أو هجاء ، وأنه ليس بشىء تمسُّ الحاجةُ إليه فى صلاح دين أو دُنْيا .

ذمُّهم للنحو

٦ — وأما النَّحْو ، فظنَّتهُ ضرباً من التكلُّف ، وباباً من التعسُّف ، وشيئاً لا يَسْتَنِدُ إلى أصل ، ولا يُعْتَمَدُ فيه على عقل ، وأنَّ ما زاد منه على معرفة الرَّفع والنَّصْب وما يتَّصل بذلك مما تجده فى المبادىء ، فهو فضْلٌ لا يجدى نفعاً ، ولا تَحْصُل منه على فائدة ، وضرَبوا له المَثَل بالملح كما عرفتَ ، إلى أشباهٍ لهذه الظنون فى القبيلين ، وآراءٍ لو علموا مَغَبَّتها وما تقود إليه ، لتعوَّذُوا ⟨٧⟩ بالله منها ، ولأَنِفُوا لأنفسهم من الرِّضَا بها ، ذاك لأنهم بإيثارهم الجهلَ بذلك على العلم ، فى معنى الصادِّ عن سبيل الله ، والمُبْتغِى إطفاءَ نُورِ الله تعالى .

منزلة الشعر والنحو من إعجاز القرآن

٧ — وذاك أنَّا إذا كنَّا نعلم أن الجهةَ التى منها قامت الحجة بالقرآن وظَهَرت ، وبانت وبَهَرَتْ ، هى أنْ كان على حدٍّ من الفصاحة تَقْصُر عنه قُوَى البشر ، ومنتهياً إلى غاية لا يُطْمَح إليها بالفِكَرَ ، وكانَ مُحَالاً أن يعرفَ كَوْنَه كذلك ، إلاَّ من عَرَفَ الشِّعْر الذى هو ديوان العرب ، وعُنْوان / الأدب ، 7

---

(١) فى « س » : « كبير طائل » .

والذى لا يُشَكُّ أَنَّه / كان مَيْدانَ القوم إذا تجارَوْا فى الفصاحة والبيان ، وتنازعوا فيهما قَصَبَ الرِّهَان ، ثم بَحَثَ عن العِلَل التى بها كان التباين فى الفضل ، وزاد بعض الشعر على بعض = (١) كان الصَّادُّ عن ذلك صادّاً عن أنْ تُعْرَف حجةُ الله تعالى ، وكان مَثَلُه مَثَلَ من يتصدَّى للناس فيمنعهم عن أن يحفظُوا كتابَ الله تعالى ويقُومُوا به ويَتْلوه ويُقْرِئُوه ، ويصنَع فى الجملة صنيعاً يؤدِّى إلى أن يقلَّ حُفَّاظه والقائمونَ به والمُقْرِئُون له . ذاك لأنَّا لم نُتعبَّدْ بتلاوته وحفظه ، والقيام بأداء لفظه على النَّحو الذى أنزل عليه ، وحِرَاستِه من أن يُغَيَّر ويبدَّل ، إلاَّ لتكونَ الحجةُ به قائمة على وَجْهِ الدهر ، تُعْرَفُ فى كل زمانٍ ، ويُتَوصَّل إليها فى كل أَوَانٍ ، ويكون سبيلُها سبيلَ سائر العلوم التى يَرْويها الخَلَفُ عن السَّلَف ، ويَأْثُرُها الثانى عن الأَوّل ، فمن حال بيننا وبين ما له كان حِفْظُنَا إيَّاه ، واجتهادُنا فى أن نُؤَدِّيَه ونرعاه ، كان كمن رامَ أن يُنْسِيَنَاهُ جُمْلَةً ويُذْهِبه من قلوبنا دَفْعةً ، فسواءٌ مَنْ مَنَعك الشيء الذى تَنتزع منه الشاهدَ والدليلَ ، ومَنْ مَنَعك السبيل إلى انتزاع تلك الدلالة ، والاطِّلاعِ على تلك الشهادة ، ولا فَرْقَ بين من أَعْدَمك الدواءَ الذى تستشفى به من دَائك ، وتَسْتَبْقى به حُشاشةَ نفسك ، وبين من ⑧ أعدَمَك العلم بأَنَّ فيه شفاءً ، وأَن لكَ فيه استبقاءً . ٧

* * *

الردّ على حجج المعتزلة فى الإعجاز

٨ — فإن قال منهم قائل : إنك قد أَغْفَلت فيما رَتَّبْتَ ، فإنّ لنا طريقاً إلى إعجاز القرآن غيرَ ما قلتَ ، وهو عِلْمُنا بعَجْزِ العرب عن أَن يأتوا بمثله وتَرْكِهم أن يعارضوه ، مع تكرار التَحَدِّى / عليهم ، وطول التقريع لهم 8

---

(١) سياق الكلام من أول الفقرة : « وذاك أَنَّا إذا كنا نعلم .... كان الصّادُّ عن ذلك .... » .

بالعجز عنه . ولأنَّ الأمر كذلك ، ما قامتِ به الحُجَّة على العَجَم قيامَها على العرب ، (١) واستوى الناس قاطبةً ، فلم يخرج الجاهلُ / بلسان العرب من أن ٨ يكون محجوجاً بالقرآن .

قيل له : خَبِّرنا عما اتُّفق عليه المسلمون من اختصاص نبِّينا ﷺ بأن كانت معجزتُه باقيةً على وجه الدهر ، أتَعْرِف له معنى غيرَ أن لا يزال البرهانُ منه لائحاً مُعْرِضاً لكلِّ من أرادَ العلم به ، وطلَبَ الوصول إليه ، والحجةُ فيه وبه ظاهرةً لمن أرادها ، والعلمُ بها ممكناً لمن التمسه ؟ فإذا كنت لا تشك فى أنْ لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلاَّ أنَّ الوصفَ الذى له كانَ معجزاً قائمٌ فيه أبداً ، وأنَّ الطريقَ إلى العلم به موجودٌ ، والوصولَ إليه ممكن ، فانظر أىَّ رجل تكونُ إذا أنت زَهِدْت فى أن تعرف حُجَّةَ الله تعالى ، وآثرتَ فيه الجهل على العلم ، وعدم الاستبانة على وُجودها ، وكان التقليدُ فيها أحبَّ إليك ، والتعويلُ على عِلْمِ غيرِك آثَرَ لديك ، ونَحِّ الهوى عنك ، ورَاجع عَقْلَك ، وَٱصْدُق نفسك ، يَبِنْ لك فُحْشُ الغَلَط فيما رأيت ، وقبح الخطأ فى الذى توهَّمْتَ . وهل رأيت رأياً أعجزَ ، واختياراً أقبحَ ، ممَّن كره أن تُعْرَفَ حجة الله تعالى من الجهة التى إذا عُرِفَت منها كانت أنْورَ وأبهَر ، وأقوى وأقهر ، وآثرَ أنْ لا يقوى سلطانُها على الشِّرك كُلَّ القوة ، (٢) ولا تَعْلُوَ على الكفر كل العُلُوِّ ؟ والله المستعان .

* * *

(١) ما فى قوله « ما قامت » مصدرية .

(٢) قوله « وآثر » معطوف على قوله « كره » .

فَصْلٌ

⑨ فى الكلام على من زَهِدَ فى رواية الشعر وحِفظه ، وذمّ الاشتغالَ بعلمه وتَتَبُّعه

الردّ على من ذم الشعر 9

٩ — لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور :

أحدها : أن يكون رَفْضُه له وذمُّه إياهُ من / أجل ما يَجِدُه فيه من هزل أو سُخف ، وهجاء وسَبّ وكذِبٍ وباطلٍ على الجملة .

والثانى : أن يَذُمَّه لأنه موزونٌ مُقَفًّى ، ويرى هذا بمجرَّدِه عيباً يقتضى الزُّهْدَ فيه والتَّنَزُّهَ عنه .

٩ والثالث : أنْ يَتَعلَّق بأحوال / الشعراء وأنها غيرُ جميلةٍ فى الأكثر ، ويقول : قد ذُمُّوا فى التنزيل .

وأىٌّ كان من هذه رأياً له ، فهو فى ذلك على خطأٍ ظاهرٍ وغلَطٍ فاحشٍ ، وعلى خلاف ما يُوجبه القياس والنَّظَر ، وبالضِّد مما جاءَ به الأثَرُ ، وصَحَّ به الخَبَرُ .

١٠ — أمَّا من زعم أنَّ ذمَّهُ له من أجل ما يَجِدُ فيه من هَزْلٍ وسُخْفٍ وكذبٍ وباطلٍ ، فينبغى أن يَذُمَّ الكلامَ كُلَّه ، وأن يُفَضِّل الخَرَسَ على النُّطْق ، والعِيَّ على البيان . فمنثور كلام الناس على كل حال أكْثَرُ من منظومه ، والذى زَعَم أنه ذَمَّ الشعر من أجْله وعاداه بسببه فيه أكْثَرُ ، (١)

---

(١) فى المطبوعة : « والذى زعم أنه ذم الشعر بسببه وعاداه بنسبته إليه أكثر » ، وهى عبارة سيئة ، وفى « ج » : « .... ذم الشعر بسببه وعاداه بسببه فيه أكثر » ، وهو سهوٌ من الناسخ ، والصواب ما أثبته من « س » ، والضمير فى « فيه » يعود إلى « منثور الكلام » ، أى هو فى المنثور أكثر .

لأن الشعراء فى كل عصر وزمانٍ معدودون ، والعامَّة ومن لا يقول الشعر من الخاصَّة عَدِيدُ الرملِ . ونحن نعلم أنْ لو كان منثورُ الكلام يُجمَعُ كما يُجْمَع المنظوم ، ثم عَمَدَ عامِدٌ فجمع ما قيل من جنس الهزْل والسخف نثراً فى عصر واحد ، لأَرْبَى على جميع ما قاله الشعراءُ نظماً فى الأزمان الكثيرة ، [1] ولغَمَره حتى لا يظهر فيه .

ثم إنَّك لو لم تَرْوِ من هذا الضرب شيئاً قطُّ ، ولم تحفظ إلا الجِدَّ المَحْضَ ، وإلا مَا لا مَعَاب عليك فى روايتِه ، وفى المحاضَرة به ، وفى ⑩ نسخه وتَدْوِينه ، لكان فى ذلك غنىً ومَندوحةٌ ، ولَوَجَدْتَ طَلِبتَكَ ونِلْتَ مُرادك ،
وحصل لك ما نحن ندعوك إليه من علم الفَصاحة ، / فَآخْتَرْ لنفسك ، ودع 10
ما تَكْرَهُ إلى ما تُحِبّ .

١١ — هذا ، وراوى الشعر حَاكٍ ، وليس على الحاكى عَيْبٌ ، ولا عليه تَبِعةٌ ، إذا هو لم يَقْصِد بحكايته أنْ ينصُرَ باطلاً ، أو يسوءَ مُسْلِماً ، وقد حكى الله تعالى كلامَ الكفار . فانظر إلى الغَرَض الذى له رُوِىَ الشعر ، ومن أجله أُرِيدَ ، وله دُوِّنَ ، تَعْلَمْ أنك قد زُغْتَ عن المنهج ، وأنك مُسِيءٌ فى هذه
العدواة ، وهو العصبية منك على الشعر . [2] وقد استشهد / العلماءُ لغريب ١٠
القرآنِ وإعرابه بالأبيات فيها الفُحْشُ ، وفيها ذِكْرُ الفعل القبيح ، ثم لم يَعِبْهم ذلك ، إذْ كانوا لم يَقْصِدوا إلى ذلك الفحش ولم يُريدوه ، ولم يَرْوُوا الشعر من أجله .

---

(١) « نظماً » سقطت من ناسخ « ج » .

(٢) فى المطبوعة : « وهى العصبية » .

الحسن البصرى وتمثله بالشعر

● قالوا : وكان الحسَنُ البصريُّ رحمه الله يتمثَّل فى مواعظه بالأبيات من الشعر ، وكان من أوْجَعها عنده :

اليَوْمَ عِنْدَكَ دَلُّها وَحَدِيثُهَا   وَغَداً لِغَيْرِكَ كَفُّها والمِعْصَمُ (١)

تمثل عمر بن الخطاب بشعر

١٣ — وفى الحديث عن عُمَر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره المَرْزُبانىّ فى كتابه بإسنادٍ ، عن عبد الملك بن عُمَيْر أنه قال : أُتِىَ عُمر رضوان الله عليه بحُلَلٍ من اليمن ، فأتاه محمد بن جعفر بن أبى طالب ، ومحمد بن أبى بكر الصديق ، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ، ومحمد بن حاطب ، فدخل عليه زيد بن ثابت رضى الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، هؤلاء المحمَّدون بالباب يطلبُون الكُسْوَة . فقال : ائذنْ لهم يا غلام . فدَعَا بحلل ، فأخذَ زيدٌ أجودها [حُلَّةً] (٢) وقال : هذه لمحمد بن حاطب ، وكانت أمُّه عنده ، وهو من بنى لؤىّ ، فقال عمر رضى الله عنه : أَيْهاتَ أيهات ! وتمثَّل بشعر عُمَارة بن الوليد :

(١١) أَسَرَّكِ لمَّا صُرِّعَ القَوْمُ نَشْوَةً   خُروجِىَ منها سالماً غيرَ غارِمِ

/ بريئاً ، كأنّى قَبْلُ لم أَكُ مِنْهُمُ ؟   وَلَيْس الخِداعُ مُرْتَضىً فى التَّنادُمِ 11

---

(١) من أبيات جياد فى مذمته بعض النساء ، يقول :

إنَّ النِّسَاءَ وَإنْ ذُكِرْن بعفّةٍ   فيما يُظَاهَرُ فى الأُمورِ ويُكْتَمُ

لحمٌ أطَافَ بِهِ سِبَاعٌ جُوَّعٌ ،   مَا لا يُذَاد ، فإنَّهُ يُتَقَسَّمُ

لا تَأْمَنَنْ أُنْثى ، حَيَاتَكَ ، وآعْلَمَنْ   أن النِّساءَ ومالَهُنَّ مُقَسَّم

اليومَ عنـدك دَلُّهـا وحَدِيثُهـا   وغداً لِغَيْرِكَ كَفُّها والمِعْصَمُ

كَالخانِ تسكُنُه ، وتُصْبِحُ غادياً   وَيَحُلُّ بعدَكَ فِيه من لا تَعْلَمُ

(أمالى الشريف ١ : ١٦٠ / شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ١١٩) .

(٢) الزيادة بين القوسين من « س » .

رُدَّها . ثم قال : ائتني بثوب فألْقِهْ على هذه الحُلَل . وقال : أدخل يدك فخذ حُلَّة وأنت لا تراها ، فأعطهم . قال عبد الملك : فلم أر قسمةً أعدلَ منها . (١)

و « عُمارة » ، هذا هو « عُمارة بن الوليد بن المغيرة » ، خطب امرأة من قومه فقالت لا أتزوجك أو تتركَ الشرابَ . فأبى ، ثم اشتدّ وَجْدُه بها فحلف لها أن لا يشرب ، ثم مرَّ بخمار عنده شَرْبٌ يشربون ، فدَعَوْهُ فدخل عليهم وقد
١١ أنفدوا ما عندهم ، فنحر لهم ناقته وسقاهم ببرديه ، ومكثوا أياماً ، / ثم خرج فأتى أهله ، فلما رأته امرأته قالت : ألم تحلف أن لا تشرب ؟ فقال :

وَلَسْنَا بشَرْبٍ أمَّ عَمْرٍو إذَا انْتَشَوْا ... ثِيَابُ النَّدَامَى عِنْدَهُمْ كَالغَنائِمِ
ولكنَّنَا يَا أمَّ عمرٍو نَدِيمُنَا ... بِمَنْزِلةِ الرَّيَّانِ ليسَ بِعَائِمِ

أسَرَّك ، البيتين (٢)

١٤ — فإذن رُبَّ هزل صار أداةً في جِدّ ، وكلام جرى في باطلٍ ثمَّ آستُعِين به على حقّ ، كما أنه رُبَّ شيء خسيسٍ ، تُوُصِّل به إلى شريف ، بأنْ ضُرِبَ مثلاً فيه ، وجُعِل مثالاً له ، كما قال أبو تمام :

وَاللهُ قَدْ ضَرَبَ الأَقَلَّ لِنُورِهِ ... مَثَلاً مِنَ المِشْكَاةِ والنِّبْراسِ (٣)

---

(١) الخبر والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٥ ، بنحو هذه القصة .

(٢) الخبر والشعرُ في الأغاني ١٨ : ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني : ٢٤٧ . و « الشَّرْب » ، جمع « شارب » ، و « العائم » من قولهم : « عامَ الرجل إلى اللبن يَعام ويَعِيمُ عيماً وعَيْمةً » ، اشتدت شهوته للبن حتى لا يصبر عنه .

(٣) في هامش المخطوطة « ج » ، ما نصه : « هو القطن ، (يعني النبراس) ، وأراد به الفتيلة ، ذكر الجوهري في الصحاح أن النبراس هو المصباح ، وكذا .... والله أعلم » . والبيت في ديوان أبي تمام .

وعلى العكس ، فرُبّ كلمةِ حقٍ أُريد بها باطل ، فاستُحِقّ عليها الذمُّ ، كما عرفتَ من خبر الخارجى مع على رضوان الله عليه . [١] وربَّ قولٍ حَسَن ⑫ لم يَحْسُنْ من قائله حين تسبَّب به إلى قبيح ، كالذى حكى الجاحظ قال : « رجع طاوس يوماً عن مجلس محمد بن يوسف ، [٢] وهو يومئذٍ والِى اليمَن فقال :
12 ما ظننتُ / أنّ قولَ « سُبْحانَ الله » يكون معصية لله تعالى حتى كان اليومُ ، سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجلٍ كلاماً ، فقال رجل من أهل المجلس : « سبحان الله » ، كالمستعظِم لذلك الكلام ، ليُغضِبَ ابن يوسف » . [٣]

فبهذا ونحوه فاعتبر ، واجعله حَكَماً بينكَ وبين الشّعر .

الدفاع عن الشعر

١٥ — وبَعْدُ ، فكيف وَضَع من الشّعر عندك ، وكَسَبَهُ المَقْتَ منك ، أنك وجدتَ فيه الباطلَ والكذبَ وبعضَ ما لا يَحْسُن ، ولم يَرْفَعه فى نَفْسك ، ولم يُوجِب له المحبةَ من قلبك ، أنْ كان فيه الحقُّ والصِّدقُ والحكمةُ وفَصْلُ الخطاب ، وأنْ كان مَجْنَى ثَمَر العقول والألباب ، ومجتمعَ فِرَق الآداب ،
١٢ / والذى قيَّد على الناس المعانىَ الشريفة ، وأفادهم الفوائدَ الجليلةَ ، وترسَّل بين الماضى والغابر ، يَنْقل مكارمَ الأخلاق إلى الوَلَد عن الوالد ، ويُؤدِّى ودائعَ الشرفِ عن الغائب إلى الشاهدِ ، حتّى ترى به آثارَ الماضين ، مُخلَّدةً فى الباقين ، وعقولَ الأوّلين ، مردودةً فى الآخرين ، وترَى لكل من رام الأدَبَ ،

---

(١) وذلك حين قال البُرْج بن مسهر الطائى الشاعر الخارجى ، لعلىّ رضى الله عنه : « لا حكم إلاّ لله » ، وهى شعار الخوارج ، فقال على : « كلمة حق أريد بها باطل . وإنما مذهبهم أن لا يكون أمير ؛ ولابدّ من أمير ، برًّا كان أو فاجراً » .

(٢) فى هامش « ج » : « هو أخو الحجاج » ، يعنى « محمد بن يوسف » .

(٣) فى البيان والتبيين ١ : ٣٩٥

وابتغى الشَّرَف ، وطلب محاسن القولِ والفعلِ ، مناراً مرفوعاً ، وعَلَماً منصوباً ، وهادياً مرشداً ، ومُعَلِّما مُسَدِّداً ، وتجد فيه للنَّائى عن طَلَب المآثر ، والزاهِدِ فى اكتساب المحامد ، داعياً ومُحَرِّضاً ، وباعثاً ومُحَضِّضاً ، ومذكّراًومعرِّفاً ، وواعظاً ومُثَقِّفاً . فلو كنت مِمَّن يُنْصف كان فى بعض ذلك ما يُغَيِّر هذا الرأى منك ، وما يَحْدُوك على رواية الشعر وطَلَبه ، ويمنَعُك أن تعيبَه أو تعيبَ به ، ولكنك أبَيْتَ إلاّ ظنًّا سَبَق إليك ، وإلا بَادِىَ رأيٍ عَنَّ لك ، فأقْفلت عليه قلبك ، ⑬ وسَدَدْت / عما سواه سَمْعَك ، فَعَىَّ النَّاصح بك ، [1] وعَسُر على الصديق الخليطِ تنبيهُك . 13

الأحاديث فى ذم الشعر ، ومدحه

نعم ، وكيف رَوَيْت : « لَأَنْ يمتلىءَ جَوْفُ أَحَدِكم قَيْحاً ، فيَرِيَهُ ، خيرٌ له مِنْ أن يمتلىءَ شعراً » ، [2] ولَهِجْتَ به ، وتركت قوله ﷺ : « إنَّ من الشِّعر لحِكْمَةً ، وإنّ من البيانِ لَسِحْراً » ؟ [3] وكيف نَسِيتَ أَمْرَه ﷺ بقول الشعر ، ووَعْدَه

---

(١) « عى » ، عجز أصله « عيى » ، فأدغم .

(٢) حديثٌ رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن وغيرهم عن أبى هريرة وعن غيره والرواية المشهورة فيه « حتى يريه » أى يفسده وفى رواية بحذف « حتى يريه » وفى أخرى حذف « حتى » وقرأها بعضهم حينئذ « يريه » بالفتح ، وبعضهم بالضم ، ولم أر من رواه بالفاء « فيريه » كما فى نسخة المصنف . وفى رواية ابن عدى عن جابر : « لأن يمتلىء جوفُ الرجل قيحاً أو دماً خيرٌ له من أن يمتلىء شعراً مما هُجِيتُ به » (رشيد رضا) ، قال أبو فهر : قد خرجته فى تهذيب الآثار للطبرى ، فى مسند عمر ، فراجعه .

(٣) الحديث مشهور رواه أصحاب الصحاح وغيرهم ، ورواية المصنف ملفّقة من روايتين ، فقد وردت كل جملة من طريق . وأما الجملتان معاً فقد جاءتا فى حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه هكذا : (إنّ من البيان سحراً ، وإنّ من الشعر حُكْماً) وعند ابن عساكر من حديث علىّ باللام ، وله تتمة وهى : « وإنَّ من العلم لجهلاً ، وإن من القول عِيالاً » ، (رشيد) .

عليه الجنة ، وقولَه لحسان : « قُلْ ورُوحُ القُدُسِ مَعَكَ » ، (١) وسماعَهُ له ، واستنشادَه إيَّاه ، وعلمه ﷺ به ، واستحسانَهُ له ، وارتياحَهُ عند سماعِه ؟

* * *

أمره ﷺ بقول الشعر وسماعه

١٦ – أمّا أمرُه به ، فمن المعلوم ضرورةً ، وكذلك سماعُه إيّاه ، فقد كان حَسّانُ وعبد الله بن رَوَاحةَ وكعبُ بن زُهَيْر يمدحُونه ، ويسمعُ منهم ، ويُصغِي إليهم ، ويأمرهم بالردِّ على المشركين / ، (٢) فيقولون فى ذلك ويَعْرِضون عليه . ١٣
وكان عليه السلام يذكرُ لهم بعضَ ذلك ، كالذى رُوِى من أنه ﷺ قال لكعب : (١٤) « ما نَسِي ربُّكَ ، وما كان ربُّك نسيًّا ، شعراً قُلْتَهُ » ، قال : وما هو يا رسولَ الله ؟ قال : أنشده يا أبا بكر . فأنشده أبو بكرٍ رِضْوانُ الله عليه :

زَعَمَتْ سَخِينَةُ أنْ سَتَغْلِبُ رَبَّها ۝ وَلَيُغْلَبَنَّ مُغالِبُ الغَلاَّبِ (٣)

* * *

استنشاده الشعر

١٧ – وأمّا استنشادُهُ إيّاه فكثيرٌ ، من ذلك الخبرُ المعروف فى استنشاده ، حين آستَسْقَى فسُقِي ، قولَ أبى طالب :

---

(١) خرجتُه فى تهذيب الآثار للطبرى ، فى مسند عمر .

(٢) روى الخطيب وابن عساكر عن حسّان : أنَّ النبى ﷺ قال له : « اهْجُ المشركين وجبرائيل معك ، إذا حارب أصحابى بالسِّلاح ، فحارب أنت باللسان » . وفى حديث جابر عند ابن جرير أنه قال يوم الأحزاب : « مَنْ يحمى أعراضَ المؤمنين ؟ قال كعب : أنا يا رسول الله فقال : إنك لَمُحْسِنُ الشعر . فقال حسان بن ثابت : أنا ، يا رسول الله . قال : نعم ، اهْجُهُم أنت ، فسيعينك روح القدس » ، (رشيد) .

(٣) حرجت خبر كعب بن مالك فى تهذيب الآثار ، مسند عمر . والبيت فى ديوان كعب بن مالك : ١٧٨ – ١٨٢ ، وانظر طبقات فحول الشعراء : رقم : ٣٠٥ . و « سخينة » ، لقب كانت تُعَيَّر به قريش . و « السخينة » ، طعام يُتّخذ من الدقيق ، دون العصيدة فى رقته وفوق الحساء ، وإنما كانت تُؤكَل فى شدة الدهر ، وغلاء الأسعار ، وهزال الأنعام ، فعُيِّروا بأكلها .

وأبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بوجْهِهِ ثِمَالُ اليَتَامَى ، عِصْمَةٌ للأَرامِلِ
يُطِيفُ بِه الهُلاَّكُ من آل هاشِمٍ ، فَهُمْ عندَهُ فى نِعْمَةٍ وفواضِلِ[١]

الأبيات .

● وعن الشعبى رضى الله عنه ، عن مَسْرُوق ، عن عبد الله قال (١٥) : لما نظر رسولُ الله ﷺ إلى القتلى يوم بدر مُصَرَّعِين فقال ﷺ لأبى بكر رضى الله عنه : لو أنَّ أبا طالب حىٌّ لعلم أن أسيافَنا قد أخذت بالأنامل . قال : وذلك لقول أبى طالب :

كَذَبْتُمْ ، وبَيْتِ الله ، إنْ جَدَّ مَا أَرَى لَتَلْتَبِسَنْ أَسْيَافُنَا بالأَنَامِلِ
ويَنْهَضُ قَوْمٌ فى الدُّرُوعِ إِليْهِمُ نُهُوضَ الرَّوَايا فى طرِيقِ حُلاَحِلِ[٢]

---

(١) من قصيدة أبى طالب الطويلة فى سيرة ابن هشام ١ : ٢٩١ — ٢٩٩ ، وانظر طبقات فحول الشعراء رقم : ٣٦٦ ، والتعليق عليه . « ثمالُ اليتامى » ، غِياثٌ لهم وعمادٌ ، يقوم بأمرهم ويطعمهم ويسقيهم . و « عصمة للأرامل » ، يمنعهنّ ويحفظهنّ . و « الهلاك » : جمع « هالك » وهو الفقير . والبيت الثانى ليس فى « س » .

(٢) خبر الشعبى ، ليس فى « س » ، و « عبد الله » ، هو « عبد الله بن مسعود » رضى الله عنه . والبيتان ليسا على ترتيبهما فى القصيدة ، ورواية الأول على الصواب :

وإنّا لعمْرُ الله إن جَدَّ ما أُرَى لَتلْتَبِسَنْ أسيافُنَا بالأماثل

أى تخالط السيوف أعناق الأماثل والأشراف فتقتلَهم .

ورواية الثانى :

ويَنْهَضُ قومٌ فى الحديدِ إليكُمُ نهوضَ الرَّوَايا تحت ذاتِ الصَّلاَصِلِ

« الروايا » ، الإبل التى تحملُ الماء فى المزادات . و « ذات الصلاصل » هى المزادة ، تسمع لها صلصلة إذا تحركت بها الإبل . ورواية الشيخ رحمه الله للبيتين مختلطة وانظر الأغانى ١٧ : ٢٨

● ⑯ ومن المحفوظ فى ذلك حديث محمّد بن مَسْلَمة الأنصارى ، جمعه وابنَ أبى حَدْرَدٍ الأسلمي الطريقُ ، قال : فتذاكرنا الشُّكر والمعروفَ ، قال فقال محمد : كنا يوماً عند النبى ﷺ فقال لحسان / بن ثابت : أنشدنى قصيدةً من شعر الجاهلية ، فإنّ الله تعالى قد وضَع عنا آثامَها فى شعرها وروايته ، فأنشده قصيدةً للأعشى هَجَا بها عَلْقَمةَ بن عُلاَثَةَ :

عَلْقَمُ مَا أَنْتَ إِلَى عَامِرٍ   أَلنَّاقِضِ الأَوْتَارَ وَالوَاتِرِ (١)

/ فقال النبى ﷺ : يا حسّان لا تَعُدْ تُنْشِدُنى هذه القصيدة بعد مجلسك هذا . فقال : يا رسول الله ، تنهانى عن رجلٍ مُشْرِكٍ مُقيم عند قَيْصر ؟ فقال النبى ﷺ : يا حسَّان ، أشكر الناس للناس أشكرهم لله تعالى ، وإنّ قَيْصر سَأَل أبا سُفيان بن حَرْب عنّى فَتَنَاول منّى = وفى خبر آخر : فشَعَّث مِنِّى = وإنه سأل هٰذا عنّى فأَحسَن القولَ . فشكره رسولُ الله ﷺ على ذلك = وروى من وجه آخر أَنّ حسان قال : يا رسول الله ، من نالتك يَدُه وجبَ علينا شُكْرُه . (٢)

● ومن المعروف فى ذلك خَبَرُ عائشة رضوان الله عليها أنها قالت : كان رسول الله ﷺ كثيراً ما يقول : أَبْيَاتَكِ . فأقول :

آرْفَعْ ضَعِيفَكَ ، لا يَحُرْ بِكَ ضَعْفُهُ   يوماً فَتُدْرِكُهُ العواقبُ قَدْ نَمَى
يَجْزِيكَ ، أَوْ يُثْنِى عَلَيكَ ، وإنَّ مَنْ   أَثْنَى عليك بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى

---

(١) ديوان الأعشى ١ : ١٠٥

(٢) الحديث رواه ابن أبى الدنيا فى قضاء الحوائج وابن عساكر عن محمد بن مسلمة بلفظ « يا حسان أنشدنى من شعر الجاهلية فإن الله قد وضع عنك آثامها فى شعرها وروايتها » وفيه أنه قال له بعد إنشاد القصيدة : « ياحسان لا تعد تنشدنى هذه القصيدة ، إنى ذكرت عند قيصر وعنده أبو سفيان وعلقمة بن علاثة ، فأما أبو سفيان فتناول منى ، وأما علقمة فحسن القول ، وإنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس » (رشيد) .

(١٧) قالت فيقول عليه السلام : يقول الله تبارك وتعالى لعبدٍ من عَبِيده : صَنَع إليك عبدى معروفاً فهل شكرته عليه ؟ فيقول : يا ربِّ ، علمتُ أنه منك فشكرتُك عليه . قال فيقول الله عز وجل : لم تَشْكُرْنى ، إذْ لم تشكُرْ من أجريتُه على يَدِه . (١)

* * *

علمه بالشعر

١٨ – وأمَّا عِلْمهُ عليه السلام بالشعر ، فكما رُوى أن سَوْدَةَ أنْشَدتْ :

« عَدِىٌّ وتَيْمٌ تبتغِى من تُحالِفُ »

فظنَّت عائشةُ وحفصةُ رضى الله عنهما أنَّها عرَّضت بهما ، وجرى بينهنَّ كلام فى هذا المعنى ، فأُخْبِر النبىُّ / عَلَيْهِ ، فدخل عليهن وقال : « يا وَيْلَكُنَّ ، 15
ليس فى عَدِيِّكُنَّ ولا تَيْمِكنَّ قِيلَ هذا ، وإنَّما قيل هذا فى عَدِىِّ تميمٍ وتَيْمِ تميم » .
وتمام هذا الشعر وهو لقيس بن مَعْدانَ الكُلَيبىّ ، من بنى يَربوع :

/ فَحَالِفْ ، ولا واللهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنَ الأَرْضِ إلاَّ أنْتَ للذُّلِّ عَارِف ١٥
ألاَ مَنْ رَأى العَبْدَيْنِ ، أوْ ذُكِرَا لهُ ؟ عَدِىٌّ وتَيْمٌ تَبْتَغِى مَنْ تُحَالِفُ (٢)

---

(١) رواه الطبرانى فى المعجم الصغير ١ : ١٦٣ ، والبيتان من سبعة عشر بيتاً فى البصائر والذخائر ٢ : ٤١٧ – ٤١٩ ، وانظر الوحشيات رقم : ١٧٨ والشعر ينسب لغريض ، ولابنه سَعْية بن غريض اليهودى ، ولورقة بن نوفل ، ولغيرهم .

(٢) « سودة » ، هى « سودة بنت زَمْعة » ، أم المؤمنين رضى الله عنها . وفى هامش « ج » ، عند البيت الثانى حاشيتان ، إحداهما بخط الناسخ ، ولكنها خفية لا تكاد تقرأ ، والأخرى نصُّها : « تبتغى ، إن جعلنا التاء للتأنيث كان وجهه أن قوله : العبدين ، [هما عدى] وتيم ، عنى بهما الأب الأكبر ، وهم إذا ذكروا الأب [الأكبر ، عَنَوْا] به القبيلة ، فحمل الكلام من بعد ذكرهما على [القبيلتين ثم] استغنى بِرَدِّ الذكر إلى إحداهما عن ذكر [الأخرى : كقوله] تعالى : « والَّذِينَ يَكْنِزُون الذَّهَبَ والفضَّة =

● وروى الزُّبَيْر بن بكَّار قال : مرَّ رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر رضى الله عنه برجل يقول فى بعض أزقَّة مكة :

يا أيُّها الرجلُ المُحَوِّلُ رَحْلَهُ   هَلاَّ نَزَلتَ بآلِ عَبْدِ الدَّارِ

فقال النبى ﷺ يا أبا بكر ، أهكذا قال الشاعر ؟ قال : لا ، يا رسول الله ، ولكنه قال :

يَا أيُّها الرَّجُلُ المُحَوِّلُ رَحْلَهُ   هلاَّ سألتَ عَنَ آلِ عَبْدِ مَنَافِ

فقال رسول الله ﷺ : هكذا كنَّا نسمَعُها .[1]

١٩ – وأمَّا ارتياحُه ﷺ للشعر واستحسانه له ، فقد جاء فيه الخبر من وجوه . من ذلك حديث النَّابغةِ الجعدى قال : أُنْشَدتُ ⑱ رسول الله ﷺ قولى : ارتياحه للشعر

بَلَغْنَا السَّمَاءَ ، مَجْدُنَا وجُدُودُنا   وإنَّا لنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

فقال النبى ﷺ : أينَ المظهر يا أبا ليلى ؟ فقلت : الجَنّةُ ، يا رسول الله . قال : أجل إن شاء الله . ثم قال : أنْشِدنى . فأنشدته من قولى :

= و [لا يُنْفِقُونها] » ، استغنى بإعادة الضمير إلى الفضة ، عن إعادته [إلى] الذهب » .

والشعر فى المطبوعة غير منسوب ، وهو منسوب فى المخطوطتين « ج » و « س » . « تَيْمُ قريش » منهم أبو بكر الصديق ، و « عدىُّ قريش » ، منهم عمر بن الخطاب ، ولذلك ما غضبت أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر ، وحفصة أم المؤمنين بنت عمر . و « التَّلعةُ » ، هى مسيلٌ فى أعلى الوادى وأسفله تَلعة ، وأعلاه تلعة أيضاً . وفى البيت يراد أسفل الوادى . وقوله : « عارف » . من قولهم « عرف للأمر ، واعترف » ، صبر له وذلّ وانقادَ .

(١) الشعر لمطرود بن كعب الخزاعى ، يبكى عبد المطلب وبنى عبد مناف فى سيرة ابن هشام ١ : ١٨٨ ، والخبر فى أمالى القالى ١ : ٢٤١ ، وسمط اللآلى : ٥٤٧ ، من غير طريق الزبير بن بكار .

وَلاَ خَيْرَ فِى حِلْمٍ ، إذَا لَمْ تَكُنْ له   بَوَادِرُ تَحْمِى صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا (١)
وَلاَ خَيْرَ فى جَهْلٍ ، إذا لم يَكُنْ لَهُ   حَليمٌ إذَا ما أَوْرَدَ الأَمْرَ أَصْدَرَا

16 فقال ﷺ : أجَدْتَ ، لا يَفْضُضِ الله فاكَ . قال الرواى : / فنظرتُ إليه ، فكأنَّ فاه البَرَدُ المُنْهَلُّ ، ما سقطت له سِنٌّ ولاَ انْفَلَّت ، تَرِفُّ غُرُوبُه . (٢)

١٦ ● ومن ذلك حديث كَعْب بن زُهَيْر . رُوِى أن كعباً وأخاه بُجَيْراً خرجا إلى رسول ﷺ حتى بلغا أَبْرَق العَزَّافِ ، فقال كعب لبجير : الْقَ هذا الرجلَ وأنا مُقيمٌ ههنا ، فانظر ما يقول . وقدم بجير على رسول الله ﷺ ، فعرضَ عليه الإسلام فأسلم ، وبلغ ذَلك كعباً ، فقَال فى ذلك شعراً ، فأَهدرَ النبى ﷺ دَمَه ، فكتب إليه بُجَيْرٌ يأمره أَنْ يُسْلِم ويُقْبِلَ إلى النبى ﷺ ويقول : إنَّ من ⑲ شهد أنْ لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله ، قَبِل منه رسول الله ﷺ ، وأَسقط ما كان قبل ذلك قال : فقدم كعبٌ وأنشد النبى ﷺ قصيدتَه المعروفة :

بَانَتْ سُعَادُ فقلبِى اليومِ مَتْبُولُ   مُتَيَّمٌ إثْرَهَا ، لم يُفْدَ ، مَغْلُولُ
وما سُعَادُ غداةَ البَيْنِ إذْ رَحَلَتْ   إلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ
تَجْلُو عَوارِضَ ذِى ظَلْمٍ إذَا ابْتَسَمَتْ   كأَنَّهُ مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلُولُ

---

(١) الشعر فى ديوانه النابغة الجعدى ، والخبر وتخريجه فى تهذيب الآثار ، مسند عمر ، وانظر مجمع الزوائد للهيثمى ٨ : ١٢٦ ، و « البوادر » جمع « بادرة » ، وهى ما يسبقُ به اللسان من الكلام عند الغضب . وقوله « ولا انفلت » أى ولا انثلمت له سنٌّ . و « ترفُّ غروبه » أى تبرق ثناياه ، و « غُروب الأسنان » هى مناقع ريقها ، وأطرافُها وحدّتها وماؤها وصفاؤها . و « البردُ المنهل » ، المتساقط .

(٢) « المتبول » من « تبله الحب » ، إذا أضناه وأفسده أو ذهب بلبه وعقله . و « المتيم » ، المذلل المعبد . و « المغلول » ، من وضع الغل فى عنقه . وفى رواية « مكبول » ، وهو المقيد بالكَبْل أى القيد .

سَحَّ السُّقاةُ عليهَا مَاءَ مَحْنِيَةٍ مِنْ مَاءِ أَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولُ (١)
وَيْلُمِّهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّها صَدَقَتْ مَوْعُودَها ، أَوْ لَوَ آنَّ النُّصْحَ مقبولُ (٢)

حتى أتى على آخرها ، فلما بلغ مديح رسول الله ﷺ :

إِنَّ الرَّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِه مُهَنَّدٌ مِنْ سُيُوفِ الله مَسْلُولُ (٣)
فِى فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قائلُهُمْ ببطْنِ مكّةَ ، لمّا أسْلَموا : زُولوا (٤)
زَالوا ، فما زَال أنْكاسٌ ولا كُشُفٌ عند اللقاء ، ولا مِيلٌ مَعازِيلُ
/ لاَ يَقَعُ الطَّعْن إلاَّ فى نُحُورِهِمُ وَمَا بِهِمْ عن حِياضِ الموتِ تَهْلِيلُ
/ شُمُّ العَرَانِينِ أبطالٌ ، لَبُوسُهُمُ ، من نسج داود فى الهَيْجَا ، سَرَابِيلُ

أشار رسول الله ﷺ إلى الحِلَقِ أنِ آسْمَعوا . قال : وكان (٢٠) رسول الله ﷺ يكون من أصحابه مكان المائدة من القوم ، يتحلَّقون حَلْقةً دون حَلْقَةٍ ، فيلتفت إلى هؤلاء وإلى هؤلاء . (٥)

والأخبار فيما يشبه هذا كثيرة ، والأثَرُ به مستفيضٌ .

* * *

(١) وفى نسخة : « سح السقاة عليها » ، أما الرواية المشهورة فى البيت فهى :

شُجَّتْ بِذِى شَبَمٍ من ماء مَحْنِية صَافٍ بأبْطَحَ ، أضْحَى وهو مشمولُ

(٢) فى المطبوعة : « أكرم بها خلة » .

(٣) وفى رواية « لنور » بدل « لسيف » .

(٤) فى هامش المخطوطة : « يعنى الهجرة مع النبى ﷺ من مكة إلى المدينة » .

(٥) خبر كعب بن زهير مشهور ، وقصيدته مشروحة ، وهى فى ديوان كعب بن زهير ، وانظر طبقات فحول الشعراء رقم : ١١٧ ، ١١٨

من ذم الشعر لأنه موزون مقفى

٢٠ – وإن زعم أنه ذَمَّ الشعرَ من حيث هو موزونٌ مُقَفًّى ، (١) حتى كأنَّ الوزن عَيْبٌ ، (٢) وحتى كأن الكلامَ إذَا نُظِم نَظْم الشعر ، اتَّضع فى نفسه ، وتغيرت حاله ، فقد أبْعَدَ ، وقال قولاً لا يُعْرَف له معنًى ، وخالف العلماء فى قولهم : « إنَّما الشِّعر كلامٌ فحسنه حَسَنٌ ، وقبيحُه قَبيحٌ » ، وقد روى ذلك عن النبى ﷺ مرفوعاً أيضاً . (٣)

فإن زَعم أنه إنَّما كره الوزن ، لأنه سببٌ ، لأَنْ يُتغَنَّى فى الشعر ويُتَلَهَّى به ، فإنَّا إذا كنا لم نَدْعُه إلى الشعر من أجل ذلك ، وإنما دعوناه إلى اللَّفظ الجَزْل ، والقولِ الفَصْل ، والمَنْطِقِ الحسن ، والكلام البيِّن ، وإلى حُسْن التمثيل والاستعارة ، وإلى التلويح والإشارة ، وإلى صَنْعَةٍ تَعْمِد إلى المعنى الخسيس فتُشَرِّفه ، وإلى الضَّئيل فتُفَخِّمُه ، وإلى النَّازل فترفَعُه ، وإلى الخاملِ فتُنَوِّهُ به ، وإلى العَاطِلِ فتُحَلِّيه ، (٤) وإلى المُشْكِل فتُجَلِّيه = فلا مُتَعلَّق له علينا بما ذكر ، ولا ضَرَرَ علينا فيما أنكر ، فليقل فى الوزن ما شاء ، وليَضَعْه حيث أراد ، فليس يعنينا أمْرُه ، ولا هو مُرادُنا من هذا الذى راجَعْنَا القول فيه .

علة منعه ﷺ من الشعر

٢١ – وهذا هو الجواب لمتعلق إن تعلَّق بقوله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) [سورة يس: ٦٩] / وأراد أن يجعله حُجَّة فى المنع من الشعر ، ومن ١٨

---

(١) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٢) فى المطبوعة : « كان الوزن عيباً » .

(٣) روى الدارقطنى فى الأفراد عن عائشة ، والبخارى فى الأدب المفرد رقم : ٨٦٥ ، ٨٦٦ والطبرانى فى الأوسط ، وابن الجوزى فى الواهيات عن عبد الله بن عمر ، والشافعى والبيهقى عن عروة مرسَلاً : « الشعر كلام بمنزلة الكلام ، فحسنه حسن الكلام ، وقبيحه قبيح الكلام » .

(٤) « العاطل » من النساء التى لا حَلْىَ عليها .

/ حفظه وروايته . وذاك أنّا نعلم أنه ﷺ لم يُمْنَع الشعرَ من أَجْلِ أنْ كانَ قولاً فصلاً ، ⦅٣٠⦆ وكلاماً جزلاً ، ومَنْطِقاً حسَناً ، وبياناً بيِّناً ، كيفَ ؟ وذلك يقتضى أن يكون الله تعالى قد مَنَعه البيانَ والبلاغة ، وحمَاه الفَصَاحة والبراعةَ ، وجعله لا يبلغ مبلغَ الشعراء فى حُسْن العبارة وشرف اللفظ . وهذا جهل عظيمٌ ، وخلاف لما عرفه البلغاءُ وأجمعوا عليه من أنَّه ﷺ كان أفصحَ العرب ، [١] وإذا بَطَل أنْ يكون المَنْع من أجل هذه المعانى ، [٢] وكنا قد أعلمناه أنّا ندعُوهُ إلى الشعر من أَجْلها ، ونَحْذُوهُ بطلبه على طَلَبها ، كان الاعتراضُ بالآية محالاً ، والتعلُّقُ بها خطلاً من الرأى وانحلالاً .

فإن قال : إذا قال الله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِى لَهُ) [سورة يس: ٦٩] فقد كَرِه للنبى ﷺ الشعر وَنَزَّهه عنه بلا شُبْهة ، وهذه الكراهةُ وإن كانت لا تَتَوجَّه إليه من حيث هو كلامٌ ، ومن حيث أنه بَليغٌ بيِّن وفَصِيحٌ حسن ونحو ذلك ، فإنّها تتوَجَّه إلى أمرٍ لابُدَّ لك من التلبُّس به فى طلب ما ذكرتَ أنه مُرادُك من الشعر ، وذاك أنه لا سَبيلَ لك إلى أن تميِّز كونَهُ كلاماً عن كونِه شعرًا ، حتى إذا رَوَيته التبستَ به من حيث هو كلامٌ ، ولم تلتبس به من حيث هو شِعْرٌ ، هذا محال ، وإذا كان لابُدَّ من مُلاَبسة موضع الكراهة ، [٣] فقد لزم العَيْبُ برواية الشّعر وإعمالِ اللّسان فيه .

قيل له : هذا منك كلامٌ لا يتحصَّل . وذلك أنه لو كان الكلام إذا وُزِن حَطَّ ذلك من قدره ، وأزْرَى به ، وجلب على المُفْرِغ له فى ذلك القَالَبِ إثْماً ،

---

(١) فى المطبوعة ، و « س » : « لما عرفه العلماء » .

(٢) فى « ج » ، « إذا بطل أن يكون المعنى » ، سهو من الناسخ .

(٣) فى المطبوعة و « س » : « لابد لك » ، والذى فى « ج » أجود .

١٩ 19 وكَسَبَهُ ذَمًّا ، لكان من حقِّ العَيْب فيه أن يكون / على واضع الشِّعر / ، أو من يريده لمكان الوزن خُصُوصاً ، دون من يريده لأمر خارج منه ، [١] ويطلبه لشئٍ سواه .

تمام الدفاع عن الشعر

فأمَّا قولك : إنك لا تستطيع أن تطلبَ من الشّعر مالا يُكْرَه حتى (٢٢) تلتبس بما يكره ، فإنى إذا لم أَقْصِدْهُ من أجل ذلك المكروه ، ولم أُرِدْه له ، وأردته لأعرف به مكانَ بلاغةٍ ، وأجعلَه مِثالاً فى براعة ، أو أَحتجَّ به فى تفسيرِ كتابٍ وسُنَّة ، وأَنْظُر إلى نظمه ونَظْم القرآن ، فأرى موضع الإعجاز ، وأَقِفَ على الجهة التى منها كان ، وأَتَبَيَّن الفَصْلَ والفُرْقَان = [٢] فحقُّ هذا التلبُّس أَنْ لا يُعتَدَّ علىَّ ذنباً ، وأن لاَ أُؤَاخذ به ، إذ لا تكون مُؤَاخذةٌ حتى يكون عَمْدٌ إلى أن تُواقع المكروه وقَصْدٌ إليه ، [٣] وقد تتبع العلماء الشَّعْوَذة والسحرَ ، وعُنُوا بالتوقُّف على حِيَل المُمَوِّهِين ، [٤] ليعرفوا فَرْقَ ما بين المعجزة والحيلة ، فكان ذلك منهم من أعظم البِرِّ ، إذْ كان الغرضُ كريماً والقصْدُ شريفاً .

هذا ، وإذَا نحن رجعنا إلى ما قدَّمنا من الأخبار ، وما صَحَّ من الآثار ، وجدنا الأَمر على خلاف ما ظنَّ هذا السائل ، ورأينا السبيلَ فى منع النبى ﷺ الوزنَ ، وأن ينطلق لسانه بالكلامِ الموزون ، غَيرَ ما ذهبوا إليه . وذاك أَنَّه لو كان مَنْع تنزيهٍ وكراهةٍ ، لكان ينبغى أن يُكْرَه له سماعُ الكلام موزوناً ، وأن يُنَزَّه سمعه عنه كما نُزِّه لسانه ، [٥] ولكان ﷺ لا يأمُر به ولا يَحُثُّ عليه ، وكان الشاعر لا يُعانُ

---

(١) فى المطبوعة : « خارج عنه » .

(٢) سياق الكلام : « فإنى إذا لم أقصده من أجل ذلك .... فحقُّ هذا التلبس .... » .

(٣) « قصد » معطوفة على « عمد » .

(٤) فى « س » : « بالوقوف على » .

(٥) فى المطبوعة : « كما ينزَّه » .

على وزن الكلام وصياغَتِه شعراً ، ولا يؤيَّد فيه برُوح القدس .

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغى أن يُعْلَم أنْ ليس المنعُ فى ذلك مَنْعَ تنزيهٍ وكَراهةٍ ، بل سبيلُ الوزن فى منعه عليه السلام إياه سَبيلُ الخَطِّ ، حين جُعِلَ عليه السلام لا يقرأُ ولا يكتب ، فى أن لم يكن المَنْع من أجل كراهة / كانت فى 20
الخطِّ ، بل / لأن تكون الحجةُ أبهرَ وأقهرَ ، [١] والدلالةُ أقوى وأظهرَ ، ولتكون ٢٠
أكْعَمَ للجاحد ، [٢] وأقْمَعَ (٢٣) للمعاند ، وأردَّ لطالب الشبهة ، وأمنعَ من ارتفاع الريبة . [٣]

* * *

تعلّق الذام له بأحوال الشعراء

٢٢ - وأما التعلُّق بأحوالِ الشعراء بأنهم قد ذُمُّوا فى كتاب الله تعالى ، [٤] فما أُرى عاقلاً يرضَى به أنْ يجعلَه حُجَّة فى ذمِّ الشعر وتهجينه ، والمنع من حفظه وروايته ، والعلم بما فيه من بلاغة ، وما يَختَصّ به من أدَب وحكمة ، [٥] ذاك لأنه يلزمُ على قَوْدِ هذا القولِ أنْ يَعِيبَ العلماءَ فى استشهادهم بشعر امرىء القيس وأشعار أَهْلِ الجاهليَّة فى تفسير القرآن ، [٦] وفى غريبه وغريبِ الحديث ، وكذلك يلزمه أنْ يدفع سائرَ ما تقدَّم ذِكْرُهُ من أمر النبى ﷺ بالشّعر ، وإصغائه إليه ، واستحسانه له .

---

(١) فى « ج » : « بل بأن تكون » .

(٢) « أكعم » من « كعم البعير » ، إذا شد فاه بالكعام عند هياجه لئلا يعضّ ، أو لأجل منعه الأكل .

(٣) فى المطبوعة : « فى ارتفاع » .

(٤) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٥) فى هامش « ج » ما نصه : « أى قولنا إن عاقلاً لا يرضى أن يجعله حجة ، لأنه يلزم » .

(٦) قوله : « على قود هذا القول » ، أى على سياقه واطِّراد قياسه .

هذا ولو كان يسوغ ذَمُّ القول من أجل قائله ، وأنه يُحْمَلُ ذَنْبُ الشاعر على الشعر ، [١] لكان ينبغى أن يُخَصّ ولا يُعَمّ ، وأن يُسْتَثْنَى ، فقد قال الله عز وجل : « إلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللهَ كَثِيراً » ، [سورة الشعراء : ٢٢٧] . ولولاَ أن القول يجرُّ بعضُه بعضاً ، وأنّ الشيء يُذْكَرَ لدخوله فى القِسْمة ، لكان حقُّ هذا ونحوه أن لا يُتَشَاغَل به ، وأن لا يُعَادَ ويُبْدَأ فى ذِكْره .

...

زهدهم فى النحو واحتقارهم له

٢٣ – وأمّا زُهْدهم فى النحو واحتقارُهم له ، [٢] وإصغارُهم أمرَه ، وتهاونُهم به ، فصنيعُهم فى ذلك أشنعُ من صنيعهم فى الذى تقدَّم ، وأشْبهُ بأن يكون صدًّا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه . ذاكَ لأنهم لا يجِدُون بُدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد عُلِم أن الألفاظ مُغْلَقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذى يفتحها ، وأنّ الأغراضَ كامنَة فيها حتى يكون هو المستخرِجَ لها ، وأنه المِعْيار الذى لا يتبيَّن نُقْصان كلامٍ ورُجْحانه حتى يُعْرَض عليه ، والمِقياس / الذى 21
/ لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرْجَعَ إليه ، لا ينكر (٢٤) ذلك إلاَّ مَنْ ينكر ٢١
حِسَّه ، وإلا من غالطَ فى الحقائق نفسَه . وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعرى مَا عُذْرُ من تهاوَن به وزهِد فيه ، ولم يَرَ أن يَسْتقيه من مَصَبِّه ، [٣] ويأخذَه من مَعْدِنه ، ورضِيَ لنَفسه بالنقصِ والكمالُ لها مُعْرِضٌ ، وآثر الغَبِينَةَ وهو يجد إلى الرِّبح سبيلاً .

---

(١) فى المطبوعة : « ذم الشاعر » .

(٢) انظر الفقرات السالفة رقم : ٤ – ٦

(٣) فى المطبوعة : « ويستسقيه » .

فإن قالوا : إنّا لم نأبَ صِحّة هذا العلم ، ولم ننكر مكانَ الحاجة إليه فى معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياءَ كَثَّرتُموه بها ، وفُضُولَ قول تكلَّفْتُموها ، ومسائلَ عَوِيصةً تجشّمتم الفكر فيها ، ثم لم تَحْصُلوا على شيء أكثر من أن تُغْرِبوا على السامعين ، وتُعَايُوا بها الحاضرين .

قيل لهم : خَبِّرونا عمَّا زعمتم أنه فُضولُ قولٍ ، وعويصٌ لا يعودُ بطائل ، ما هو ؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التى يَضَعها النحويون للرياضة ، ولضَرْبٍ من تمكين المقاييس فى النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا كذا ؟ وكقولهم : ما وَزْنُ كذا ؟ = وتتبُّعَهم فى ذلك الألفاظ الوحْشِيّة ، كقولهم : ما وزنُ « عِزْوِيت » ؟ وما وزنُ « أُرْوَنَان » ؟ وكقولهم فى باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلاً بكذا ، كيف يكون الحكم ؟ = وأشباهَ ذلك ، وقالوا : أتَشُكُّون أنَّ ذلك لا يُجْدِى إلاّ كَدَّ الفكر وإضاعةَ الوقت ؟

قلنا لهم : أمّا هذا الجنسُ ، فلسنا نَعيبُكم إن لم تنظروا فيه ولم تُعْنَوْا به ، وليس يُهِمُّنا أمرُه ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضَعُوه حيث أردتم . فإن تركوا ذلك وتجاوَزُوه إلى الكلام على أغراضِ واضع اللغة ، على وجهِ الحكمة فى الأوضاع ، وتقرير المقاييس التى اطَّرَدَت عليها ، وذِكْرِ العِلَل / التى اقتضت أن تُجْرَى 22
على ما أُجْرِيت عليه ، كالقول / فى المعتّل ، وفيما يلحق الحروف الثلاثة التى هى ٢٢
الواو والياء والألف من التغيير بالإبدال والحذف والإسكان ، [1] (٥٥)
أو ككلامِنا مثلاً على التثنية وجمع السلامةِ ، لِمَ كان إعرابُهما على خلاف إعراب الواحد ، ولِمَ تَبع النصبُ فيهما الجرَّ ؟ = وفى « النون » أنّه عِوَضٌ عن الحركة

(١) فى المطبوعة : « من التغيُّر » .

والتنوين فى حال ، وعن الحركة وَحْدَها فى حال [١] = والكلامِ على ما ينصرف وما لا ينصرف ، ولِمَ كان مَنْعُ الصرفِ ؟ وبيانِ العلَّة فيه ، والقولِ على الأسباب التِّسعةِ وأنها كلَّها ثوانٍ لأُصول ، وأنه إذا حصل مِنها اثنان فى آسم ، أو تكرَّر سبَبٌ ، صار بذلك ثانياً من جهتين ، وإذا صار كذلك أشْبَه الفعلَ ، لأن الفعل ثانٍ للاسم ، والاسمُ المقدَّم والأوَّل ، وكُلّ ما جرى هذا المجرى ؟

قلنا : إنّا نسكُتُ عنكم فى هذا الضرب أيضاً ، ونَعْذِركم فيه ونُسَامحكم ، على عِلْمٍ منَّا بأنْ قد أسأتم الاختيارَ ، ومنعتم أنفُسَكم ما فيه الحظُّ لكم ، ومنعتموها الاطِّلاَعَ على مدارج الحكمة ، وعلى العلُوم الجَمَّة . فدَعُوا ذلك ، وانظروا فى الذى اعترفتم بصحّته وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وهل أحطتم بحقائقه ؟ وهل وَفَّيتم كل باب منه حقَّه ، وأحكمتموه إحكاماً يُؤْمِنُكم الخَطأَ فيه إذا أنتم خُضْتم فى التفسير ، وتعاطَيْتم علمِ التأويل ، ووازنتم بين بعض الأقوال وبعض ، وأردتم أن تعرفوا الصَّحيحَ من السقيم ، وعُدْتم فى ذلك وبَدَأْتم ، وزدتم ونقصتُمْ ؟

وهل رأيتُمْ إذ قَدْ عرفتم صورة المبتدأ والخبر ، وأن إعرابهما الرفعُ ، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا فى أقسام خبره ، فتعلموا / أنه يكون مفرداً وجملةً ، وأن المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميراً له ، وإلى ما لا يحتمل الضمير ، وأنّ الجملة على أربعة أضرُب ، وأنه لابُدَّ لكل جملة وَقَعت خبراً لمبتدإٍ من أن يكون فيها ذِكْرٌ يعود إلى المبتدأ ، وأن هذا / الذِّكر ربما حُذف لفظًا وأريدَ معنىً ، وأنّ ذلك لا يكون حتى يكونَ فى الحال دليل عليه ، إلى سائر ما يتَّصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التى ٢٦ لابُدَّ منها ؟

= وإذا نظرتم فى الصِّفة مثلاً ، فعرفتم أنها تَتْبَع الموصوفَ ، وأنّ مِثَالها

---

(١) فى « ج » ، سقط : « وحدها » .

قولك : « جاءنى رجلٌ ظريف » و « مررتُ بزيدٍ الظريف » ، هل ظننتم أنّ وراء ذلك علماً ، وأن ههنا صِفةً تُخصِّص ، وصفةً توضِّح وتُبيِّن ، وأن فائدة التَّخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أنَّ فائدة الشِّياع غير فائدة الإبهام ، (١) وأن من الصفة صفةً لا يكون فيها تخصيصٌ ولا توضيح ، ولكن يُؤْتَى بها مؤكِّدة كقولهم : « أمسِ الدَّابرُ » وكقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [سورة الحاقة : ١٣] ، وصفةً يُرَاد بها المدح والثناءُ ، (٢) كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جَدُّه ؟ وهل عرفتم الفرق بين الصِّفة والخبر ، وبين كل واحد منهما وبين الحال ؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق فى أن كَافَّتَها لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف فى كيفية ذلك الثبوت ؟

وهكذا ينبغي أن تُعْرَضَ عليهم الأبوابُ كُلُّها واحداً واحداً ، ويسألوا عنها باباً باباً ، ثم يُقَال لَهُم : (٣) ليس إلاّ أحدُ أمرين :

إمَّا أن تقتحموا التى لا يرضَاها العاقلُ ، فتنكروا أن يكون بكم حاجةٌ فى كتاب الله تعالى ، وفى خبر رسول الله ﷺ ، وفى معرفة الكلام جملةً ، / إلى شيء من ذلك ، وتزعموا أنّكم إذا عرفتم مثلاً أنّ الفاعل رفعٌ ، لم يبق عليكم فى باب الفاعل شيءٌ تحتاجون إلى معرفته . (٤) وإذا نظرتم إلى قولنا : « زيدٌ منطلقٌ » ، لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه فى الابتداء والخبر ، وحتّى تزعمُوا مثلاً أنكم لا تحتاجون فى أن تعرفوا وَجْه الرفع فى « الصَّابِئُون » من سورة المائدة [سورة المائدة : ٦٩] ، إلى ما قاله العلماء فيه ، وإلى استشهادهم فيه بقول الشاعر : (٥)

---

(١) « الشِّياع » ، التفرُّق والانتشار حتى يكون لكل واحد منه نَصيبٌ .

(٢) فى هامش « ج » ما نصه : « اعطف على صفة فى قوله : وأن من الصفة صفةً » .

(٣) « لهم » ، زيادة من « س » .

(٤) فى المطبوعة : « ما تحتاجون » .

(٥) « فيه » ، زيادة من « س » .

/ وإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فى شِقَاقِ (١) ٢٤

= ㉗ وحتى كأَنَّ المشكلَ على الجميع غيرُ مُشْكِلٍ عندكم ، وحَتَّى كأنكم قد أُوتِيتم أن تستنبطوا من المَسْئَلة الواحدة من كل باب مسائلَه كُلَّها ، فتخرُجوا إلى فنٍّ من التجاهُل لا يبقى معه كلام .

= وإمَّا أن تعلمُوا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمرَ هذا العلم ، وظننتم ما ظَنَنْتُم فيه ، فترجعوا إلى الحق وتُسلِّموا الفضلَ لأهله ، وتَدَعُوا الذى يُزْرِى بكم ، ويفتح باب العَيْبِ عليكم ، ويطيلُ لسانَ القادح فيكم ، وبالله التوفيق .

* * *

٢٤ – هذا ، (٢) ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملةً ، وإذْ زعموا أن قَدْرَ المُفْتَقَر إليه القليلُ منه ، اقتصروا على ذلك القليل ، فلم يأخذوا أنفسهم بالفَتْوَىَ فيه ، (٣) والتصرُّفِ فيما لم يتعلَّموا منه ، ولم يخوضوا فى التفسير ، ولم يتعاطوا التأويل ، لكان البلاءُ واحداً ، ولكانوا إذْ لم يَبْنُوا لم يهدموا ، وإذْ لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد ، (٤) ولكنهم لم يفعلوا ، فجلبوا من الدَّاء ما أعيى الطبيب ، وحيَّر اللبيبَ ، وانتهى التخليط بما أُتوه فيه ، إلى حدٍّ يُئِس من تلافيه ، فلم يبق للعارف الذى يكره الشَّغْبَ إلا التعجب والسكوت . وما الآفةُ العظمى إلا واحدة ، / وهى أن يَجىءَ من الإنسان ويجرِىَ لفظُه ، (٥) ويمشِيَ له أن 25

---

(١) الشعر لبشر بن أبى خازم فى ديوانه . وسيبويه ١ : ٢٩٠ ، ومعانى القرآن للفراء ١ : ٣١١ ، والخزانة ٤ : ٣١٥

(٢) فى الهامش حاشية تعسر قراءتها بتمامها .

(٣) فى المطبوعة : « بالتقوى فيه » ، خطأ ظاهر .

(٤) فى الموضعين : « إذًا » فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « أن يجرى لفظة » ، وعلق عليه تعليقاً لا خير فيه .

يُكَثِّر فى غير تحصيل ، وأن يحسِّن البناء على غير أساس ، وأن يقول الشيء لم يَقْتُلْه علماً . ونسأل الله الهداية ونرغبُ إليه فى العصمة .

ذم عبد القاهر لأهل زمانه

٢٥ – ثُمّ إنَّا وإنْ كنَّا فى زمان هُو على ما هو عليه من إحالة الأمور عن جهاتها ، (١) وتحويل الأشياء عن حالاتها ، ونَقْلِ النفوس عن طِباعها ، وقلب الخلائق المحمودة إلى أضدادها ، (٢) ودهرٍ ليس للفضل وأهله لديهِ إلا الشر صِرْفاً والغيظ بَحْتاً ، وإلا ما يُدْهِش عقولهم ويَسْلُبهم / معقولَهم ، حتى صار ٢٥ (٢٨) أعجز الناس رأياً عند الجميع ، مَنْ كانت له همّةٌ فى أن يستفيدَ علماً ، أو يزدادَ فهماً ، أو يكتسبَ فضلاً ، أو يجعلَ له ذلك بحال شُغْلاً ، فإنَّ الإِلْفَ من طباع الكريم . (٣) وإذا كان من حق الصديق عليك ، ولاسيَّما إذا تقادمت صُحْبته وصحَّت صداقته ، أن لا تجفُوَه بأن تَنْكُبَكَ الأيامُ ، وتضجرك النوائب ، وتُحْرِجَكَ محنُ الزمان ، فتتناساه جملةً ، وتطويه طيًّا ، فالعِلْمُ الذى هو صديقٌ لا يَحُول عن العهد ، ولا يُدْغِل فى الوُدِّ ، (٤)وصاحبٌ لا يصحُّ عليه

---

(١) إذا كان عبد القاهر فى زمانه يقول ما يقول فى هذه الفقرة ، فماذا نقول نحن فى زماننا هذا ؟

(٢) فى « س » : « الحقائق المحمودة » ، سهوٌ فيما أرجح . وقوله بعد : « دهرٍ » ، معطوف على قوله قبل : « فى زمانٍ » .

(٣) فى هذا السياق حذفٌ ، لوضوح المراد منه . والسياق : « ثم إنَّا ، وإن كنا فى زمانٍ هو على ما هو عليه من الإحالة .... ودهرٍ ليس للفضل وأهله إلا الشرّ .. » (فإنا نلزم استفادة العلم واكتساب الفضل) ، فإن الإلف من طباع الكريم .

(٤) « الدَّغَل » الفساد والريبة ، و « أدغل فى الشيء » ، أدخل فيه ما يفسده (رشيد) .

التَّكْثُ والغَدْر ، ولا تُظنّ به الخيانَة والمكر = أَوْلَى منكَ بذلك وأجدر ، [(١)] وحقُّه عليك أكبر .

...

سبب تأليفه دلائل الإعجاز

٢٦ — ثم إن التَّوْقَ إلى أن تُقَرَّ الأُمورُ قرارَها ، [(٢)] وتوضع الأشياء مواضعَها ، والنِّزاعَ إلى بيانِ ما يُشكل ، وحلِّ ما ينعقد ، والكشف عما يَخْفَى ، وتَلْخيص الصِّفَة حتى يزدادَ السامعُ ثقةً بالحجة ، [(٣)] واستظهاراً على الشبهة ، واستبانةً للدليل ، وتَبَيُّناً للسبيل ، [(٤)] شيء فى سُوس العقل ، [(٥)] وفى طباع النفس إذا كانت نفساً .

...

٢٧ — ولم أزل منذ خدمتُ العلم أنظر فيما قاله العلماء فى مَعنىَّ « الفصاحةِ » ، ㉙ و « البلاغة » ، و « البيان » و « البراعة » ، وفى بيان المغزى من هذه العبارات ، وتفسير المراد بها ، فأَجد / بعضَ ذلك كالرمز والإيماء ، 26
والإشارة فى خفاءٍ ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخَبِيءِ ليُطْلَب ، وموضع الدَّفين ليُبْحث عنه فيُخْرَجَ ، وكما يفتح لك الطريقُ إلى المطلوب لتسلكه ، وتُوضَع لك القاعدة لتبنىَ عليها . ووجدتُ المُعوَّل علَى أن ههنا نظماً وترتيباً ، وتأليفاً وتركيباً ، وصياغة وتصويراً ، ونسجاً وتحبيراً ، وأَنَّ سبيلَ هذه المعانى فى

---

(١) فى المطبوعة : « أولى منه » .

(٢) « التوق » ، « تاق إليه يتوق ، تَوْقاً » ، اشتاق إليه ، ومثله « النزاع » فى الجملة التالية .

(٣) « لخَصّ الأمر تلخيصاً » ، استقصى فى تبيينه وشرحه وإزالة اللَّبْس عنه .

(٤) فى « ج » ، والمطبوعة : « وتبييناً » .

(٥) « السُّوس » ، الطبع والأصل .

الكلام الذى هى مجازٌ فيه ، سبيلُها فى الأَشياءِ التى هى حقيقة فيها ، وأنه كما يَفْضُل هناك النظمُ النظمَ ، / والتأليفُ التأليفَ ، والنسجُ النسجَ ، والصياغةُ ٢٦ الصياغةَ ، ثم يَعْظُم الفضلُ ، وتكثُر المِزيَّة ، حتى يفوقَ الشيء نظيرَه والمجانسَ له درجاتٍ كثيرةً ، وحتى تتفاوت القِيَمُ التفاوتَ الشديد ، كذلك يفْضُل بعض الكلام بعضاً ، ويتقدَّم منه الشيءُ الشيءَ ، ثم يزدادُ فضلُه ذلك ويترقى منزلةً فوق منزلةٍ ، (١) ويعلو مَرْقَباً بعد مَرْقَبٍ ، ويُستَأنَفُ له غاية بعد غايةٍ ، حتى ينتهى إلى حيث تنقطع الأطماع ، وتَحْسَرُ الظنون ، (٢) وتسقطُ القُوَى ، وتستوى الأَقدامُ فى العَجْز .

• • •

فاتحة القول فى الفصاحة والبلاغة

٢٨ – وهذه جملةٌ قد يُرى فى أوَّل الأمر وبادِىء الظنِّ ، أنها تكفى وتُغْنِى ، حتى إذا نَظَرنا فيها ، وعُدْنا وبدأنا ، وجدنا الأمر على خلاف ما حَسِبناه ، وصادَفْنا الحال على غير ما توهَّمْنَاه ، وعلمنا أنَّهم لئن أَقْصَروا اللفظ لقد أطالوا المعنى ، وأنْ لمْ يُغْرِقوا فى النَّزْع ، (٣) لقد أبعدُوا على ذاك فى المَرْمَى .

وذاك أنَّهُ يقال لنا : (٤) ما زِدْتُم على أن سُقْتم قياساً ، (٥) فقلتم : نظم ونظم ، وترتيبٌ وترتيبٌ ، ونَسْجٌ ونسجٌ ، ثم بنيتم عليه أنه ينبغى أن تظهرَ المزِيَّةُ ۞ فى هذه المعانى ها هنا ، حَسَبَ ظهورها هناك ، وأَن يعظُم الأَمرُ فى ذلك

---

(١) فى المطبوعة : « من فضله ذلك » .

(٢) « تحسر الظنون » ، أى حتى تَكِلَّ من التعب وتنقطع عن المُضىّ .

(٣) فى « س » :«لئن اقتصروا على اللفظ ... ولئن لم يغرقوا ... » .

(٤) فى المطبوعة : « وذاك لأنه » .

(٥) فى المطبوعة : « قستم قياساً » .

كما عَظُم ثَمَّ ، وهذا / صحيح كما قلتم ، ولكن بقى أن تُعْلِمُونا مكانَ المزيَّة فى 27
الكلام ، وتَصِفُوها لنا ، وتذكروها ذِكْراً كما يُنَصُّ الشيءُ ويُعَيَّن ، ويُكْشفُ عن وجهه ويُبَيَّن ، ولا يكفي أن تقولوا : « إنّه خُصُوصية فى كيفية النظم ، وطريقةٌ مخصوصة فى نَسْقِ الكَلِمِ بعضِها على بعض » ، حتى تَصِفوا تلك الخصوصية وتبيِّنوها ، وتذكروا لها أمثلة ، وتقولوا : « مثلُ كيت وكيت » ، كما يَذْكُرُ لك من تَسْتَوْصِفه عَمَل الدِّيباج المُنَقَّش مَا تعلم به وَجْه دِقَّةَ الصنعة ، أو يَعْمَلُه بين
يديك ، حتى تَرَى عِياناً كيف / تذهبُ تلك الخيوط وتجيء ؟ وماذا يَذْهب ٢٧
منها طولاً وماذا يذهب منها عرضاً ؟ وبِمَ يبدأ وبِمَ يُثَنِّى وبِم يُثَلِّث ؟ = (١) وتُبصِرَ من الحساب الدقيق ومن عجيب تَصَرُّف اليد ، ما تعلمُ معه مكانَ الحِذْق وموضعَ الأستاذية . (٢)

ولو كان قولُ القائل لك فى تفسير الفصَاحة : « إنها خصوصية فى نَظْمِ الكلم وضمٌّ بعضِها إلى بعض على طَرِيقٍ مخصوصة ، أو على وجوه تظهر بها الفائدة » ، أو ما أشبه ذلك من القولِ المجمل ، كافياً فى معرفتها ، ومُغْنِياً فى العلم بها ، لكفى مِثْلُه فى معرفة الصِّناعات كُلِّها . فكان يكفى فى معرفة نَسْج الديباج الكثيرِ التَّصاوير أن تعلم أنه ترتيب للغَزْل على وجه مخصوص ، وضمٌّ لطَاقاتِ الإبْرِيسَمِ بعضها إلى بعض على طُرُق شتَّى . وذلك ما لا يقوله عاقلٌ .

* * *

---

(١) « وتبصرَ » معطوف على قوله قبل : « حتى ترى عياناً » .

(٢) فى المطبوعة : « ما تعلم منه » .

٢٩ – وجملة الأمر أنك لن تعلَم في شيء من الصُّناعاتِ علماً تُمِرُّ فيه وتُحْلِي ، حتى تكون ممن يعرفُ الخَطَأَ فيها من الصواب ، ويَفْصِل بين الإساءة والإحسان ، بل حتّى تُفاضِل بين الإحسانِ والاحسان ، وتعرف طبقات المحسنين .

وإذا كان هذا هكذا ، علمت أنه لا يكفى فى علم / « الفصاحة » أن 28
تنصِبَ ㉛ لها قياساً ما ، وأن تصفها وصفاً مُجْمَلاً ، وتقول فيها قولاً مُرْسَلاً ، بل لا تكون من معرفتها فى شيء ، حتى تفصِّلَ القول وتُحَصِّلَ ، وتضعَ اليدَ على الخصائص التى تعرضُ فى نظم الكلم وتَعُدَّها واحدةً واحدة ، وتُسَمِّيَها شيئاً شيئاً ، وتكونَ معرفتك معرفة الصَّنَعِ الحَاذِق الذى يعلم عِلْمَ كل خيطٍ من الإبْرِيسَم الذى فى الديباج ، وكُلِّ قطعةٍ من القطع المَنْجُورة فى الباب المقطَّع ، وكل آجُرّة من الآجُرِّ الذى فى البناء البديع .

وإذا نظرت إلى « الفصاحة » هذا النظر ، وطلبتها هذا الطَّلَبَ ، احتجت
إلى صبرٍ على التأمُّل ، ومواظبةٍ على التدبُّر ، / وإلى همة تأبىَ لك أن ٢٨
تَقْنَع إلا بالتَّمام ، وأن تَرْبَعَ إلاّ بعد بلوغ الغاية ، [1] ومتى جَشِمْتَ ذلك ، [2] وأبَيْت إلا أن تكون هنالك ، فقد أمَمْتَ إلى غرض كريم ، [3] وتعرَّضت لأمرٍ جسيم ، وآثرت التى هى أتمُّ لدينك وفضلك ، وأنبلُ عند ذوى العقول الراجحة لك ، وذلك أن تعرفَ حُجَّةَ الله تعالى من الوجه الذى هو أضوأُ لها وأنْوَهُ لها ، [4]

---

(١) « رَبَع يربَع رَبْعاً » ، كفَّ وتوقف وانتظر وتحبَّس .

(٢) « جَشِم الأمر يَجْشَمُهُ جَشْما ، وتجشَّمه تجشُّما » ، تكلَّفه على مشقة يعانيها فيه ، ويحمل نفسه عليها .

(٣) « أمَمْتَ » ، قصَدت .

(٤) فى « س » : « وذلك أنك تعرف ... وأنوهُ بها » .

وأَخْلَقُ بأن يزداد نورُها سطوعاً ، وكوكبها طلوعاً =(١) وأنْ تسلُكَ إليها الطريق الذى هو آمَنُ لك من الشكّ ، وأبعدُ من الرِّيَبِ ؛ وأصحُّ لليقين ، وأَحْرى بأن يُبَلِّغك قاصيةَ التبيين .

...

٣٠ — وآعلم أنه لا سبيلَ إلى أن تعرِفَ صحَّة هذه الجملة حتى يبلُغَ القولُ غايتَه ، وينتهى إلى آخر ما أردتُ جمعَه لكَ ، وتصويرَه فى نفسك ، وتقريرَهُ عندك .

...

دليل الإعجاز والردّ على المعتزلة

٣١ — إلاَّ أن ههنا نكتة ، إن أنت تأملتها تأمُّل المتثبِّتِ ، ونظرت فيها نظر المتأنِّى ، رجوت أن يحسُنَ ظنُّك ، وأن تَنْشَطَ للإصغاء إلى ما أُورِدُه عليك ، = ٣٢ وهِىَ أنّا إذا سُقْنَا دليلَ الإعجاز فقلنا : لولا أنهم حين سَمِعوا القرآنَ ، وحين تُحُدُّوا إلى مُعارضته ، / سمعوا كلاماً لم يسمعوا قَطُّ مثلَه ، وأنهم رَازُوا أنفسهم فأحسُّوا بالعجز عن أن يأتُوا بما يُوازيه أو يُدانيه أو يَقَعُ قريباً منه =(٢) لكان محالاً أن يَدَعُوا معارضته وقد تُحُدُّوا إليه ، وقُرِّعُوا فيه ، وطُولِبوا به ، وأن يتعرَّضوا لِشَبَا الأسِنَّة ،(٣) ويَقْتحمُوا مواردَ الموت . 29

---

(١) « وأن تسلك » ، معطوف على ما قبله : « وذلك أن تعرفَ » .

(٢) فى المطبوعة : « وأنهم قد رازوا » ، وهذه الجملة معطوفة على « سمعوا كلاماً » . و « راز ما عند فلان يروزه رَوْزاً » ، اختبره وامتحنه وجرَّبه حتى يعرف ما يطيق ممّا لا يطيق ، وما عنده ممّا ليس عنده .

(٣) « وأن يتعرضوا » ، معطوف على قوله : « لكان محالاً أن يَدَعوا » . و « شَبَا الأسنة » ، حدّها وطرفُها الذى يصيب فيجرح أو يقتل .

= [١] فقيل لنا : قد سمعنا ما قلتم ، فخبِّرونا عنهم ، عَمَّا ذَا عجزوا ؟ أعن معانٍ مِن دِقة مَعانيه وحُسْنها وصِحَّتها فى العقول ؟ أمْ عن ألفاظ مثل ألفاظِه ؟ فإن قلتم : « عن الألفاظ » ، فماذَا أعجزهم من اللَّفظ ، أمْ ما بَهَرهم منه ؟

= فقلنا : أعجزتهم مَزَايَا ظهرت لهم فى نظمه ، وخصائصُ صادفوها فى سِيَاق لفظه ، / وبدائعُ رَاعتهم مِن مبادىء آيِه ومقاطِعها ، [٢] ومَجارِى ألفاظِها ومواقعها ، وفِى مَضْرِب كل مثل ، ومَسَاق كل خبر ، [٣] وصورةِ كل عظةٍ وتنبيهٍ ، وإعلام وتذكير ، وترغيبٍ وترهيبٍ ، ومع كل حجّة وبُرْهان ، وصفة وتِبْيَان = [٤] وبهرهم أنهم تأملوهُ سورة سورة ، وعُشْراً عُشْراً ، وآية آية ، فلم يجدوا فى الجميع كلمةً ينبُو بها مكانُها ، ولفظةً ينكر شَانُها ، أو يُرَى أن غيرَها أصلحُ هناك أو أشبه ، أو أَحْرى وَأَخْلَق ، بل وجدوا اتساقاً بَهر العقول ، وأعجزَ الجمهور ، ونظاماً والتئاماً ، وإتقاناً وإحكاماً ، لم يدعْ فى نفس بليغ منهم ، ولَوْ حَكَّ بيافوخه السماء ، مَوْضعَ طَمَعٍ ، حتى خَرِسَتْ الألسن عن أن تَدَّعِىَ وتقول ، وخَذِيَت القُروم فلم تملك أن تصول . [٥]

٢٩

---

(١) الكلام معطوف بعضه على بعض ، والسياق : « وهى أنا إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا .... فقيل لنا .... » . وكذلك ما سيأتى بعده .

(٢) فى « س » : « فى مبادئ » .

(٣) فى « س » : « وسياق كُلّ خبر » .

(٤) « وبهرهم » معطوف على قوله : « أعجزتهم مزايا » .

(٥) فى المطبوعة : « وخلدت القروم » ، أرجح أنه مصحف . و « خَذِى يَخْذَى ، واستَخْذى » ، خضع واسترخى . و « القروم » جمع « قَرْم » ، وهو فحل الإبل الذى يترك من الركوب والعمل ، فلا يمسُّه حبل ، بل يُوَدَّع للفِحْلة . و « صال الفحلُ على الناقة » ، وثب عليها وسطابها ليخضعها .

٣٢ – نعم ، فإذا كان هذا هو الذى يُذْكَر فى جواب السائل ، فبِنَا أن ننظر : ⑬ أىٌّ أشبهُ بالفتى فى عقله ودينه ، وأزيد له فى علمه ويقينه ، [1] أأن يقلِّد فى ذلك ، ويحفظَ مَتْن الدليل وظاهرَ لفظه ، ولا يبحثَ عن / تفسير المزايا والخصائص ما هى ؟ ومن أَيْن كثرت الكثرة العظيمة ، واتَّسعت الاتساعَ المجاوزَ لوُسْع الخلق وطاقة البشر ؟ وكيف يكون أنْ تظهرَ فى ألفاظٍ محصورةٍ ، وكلِمٍ معدودةٍ معلومةٍ ، بأن يُؤْتَى ببعضها فى إثر بعض ، لَطَائفُ لا يحصرها العدد ، [2] ولا ينتهى بها الأمد ؟ أمْ أن يبحث عن ذلك كُلّه ، ويستقصِيَ النظرَ فى جميعه ، ويتتبعه شيئاً فشيئاً ، ويستقصِيَهُ باباً فباباً ، حتى يعرف كُلاًّ منه بشاهده ودَليلِه ، ويَعْلَمَه بتفسيره وتأويله ، ويَوْثُقَ بتصويره وتمثيله ، [3] ولا يكون كمن قيل فيه :

يَقُولُون أقْوَالاً ولا يَعْلَمُونها وَلَوْ قِيل : هاتوا حَقِّقُوا ، لم يُحَقِّقُوا [4]

= قد قَطَعْتُ عُذْرَ المتهاوِن ، ودلَلتُ على ما أضاع من حظِّه ، وهدَيْته لرُشده ، وصحَّ / أنْ لاَ غِنى بالعاقل عن معرفة هذه الأُمور ، والوقوفِ عليها ،

---

(١) فى « ج » : و « أزيد له فى يقينه » بإسقاط « علمه » ، وفى « س » : « فى عقله ودينه ويقينه ، وأزيد له فى علمه » .

(٢) « لطائف » ، فاعل « أن تظهر » .

(٣) فى المطبوعة : « بتصوّره » ، و « وَثُقَ يَوْثُقُ وَثاقةً » ، أى صار محكماً وثيقاً ، وضبطت فى « ج » : « يُوَثَّق » .

(٤) بيت من أبيات لأنس بن أبى أياس =أو : ابن أبى أنيس =الديلى ، يقولها لحارثة بن بدر الغُدَانى لما وَلِى إمارة سُرَّق (موضع بالأهواز) ، ويروى أن أبا الأسود الدُّؤلى كتب بها إليه ، انظر الحيوان ٣ : ١١٦ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ٣٨٣ – ٣٨٥

والإحاطة بها ، وأنَّ الجهةَ التى منها يَقِفُ ، [١] والسببَ الذى به يَعْرِفُ ، استقراءُ كلامِ العرب وتتبُّعُ أشعارهم والنظرُ فيها . وإذْ قد ثبت ذلك ، فينبغى لنا أن نبتدىء فى بيان ما أردنا بيانه ، ونأخذ فى شرحه والكشف عنه .

...

استحسان الكلام كيف يكون

٣٣ – وجملة ما أردتُ أن أُبيِّنه لك : أنه لابدَّ لكل كلامٍ تستحسنه ، ولفظٍ تستجيده ، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهةٌ معلومةٌ وعلَّةٌ معقولةٌ = وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل ، وعلى صِحة ما ادعيناهُ من ذلك دليل .

وهو باب من العلم إذَا أنت فتحتَه اطَّلعت منه على فوائد جليلة ، ومعانٍ شريفة ، ورأيتَ له أثَراً فى الدين عظيماً وفائدةً جسيمة ، ووجدته سبباً إلى حَسْمِ كثيرٍ من الفساد فيما يعود إلى التنزيل وإصلاحِ أنواعٍ من (٣٤) الخَلَل فيما يتعلق / بالتأويل ، وإنّه لَيُؤْمِنُك من أن تغالط فى دَعواك ، وتدافع عن مغزاك ، [٢] 31
ويربَأُ بك عن أن تستبين هُدًى ثم لا تَهْدِى إليه ، [٣] وتُدِلّ بعِرفانٍ ثم لا تستطيع أن تَدُلَّ عليه = [٤] وأن تكون عالماً فى ظاهر مقلِّد ، [٥] ومستبيناً فى صوة شاكٍّ = وأن يَسألَك السائلُ عن حُجَّةٍ يَلْقَى بها الخصمَ فى آية من كتاب الله تعالى

---

(١) « وأن الجهة » ، معطوف على قوله : « وصحّ أن لا غنى .... » .

(٢) فى « ج » : عن معناك » .

(٣) فى « س » والمطبوعة : « لا تهتدى » ، والصواب ما فى « ج » .

(٤) « أدَلَّ بعلمه أو بشجاعته مثلاً ، يُدِلُّ إدلالا » ، فخر به وتبجّح ، وتباهى . و « العِرْفان » ، المعرفة .

(٥) « وأن تكون عالماً » ، معطوف على قوله : « وإنه ليُؤمنك من أن تغالط .... وأن تكون عالماً .... » ، وكذلك ما بعده فى الأسطر الآتية : « وأن يسألك .... وأن يكون غاية مَا لصاحبك » .

أو غير ذلك ، فلا ينصرفُ عنك بمَقْنَع = وأن يكون غايةُ ما لصاحبك منك أن تُحيله على نفسه ، وتقول : « قد نظرتُ فرأيتُ فضلاً ومزِّية ، وصادفتُ لذلك أَريحيَّةً ، فانظر لتعرفَ كما عرفتُ ، وراجع نفسك ، واَسْبُرْ وذُقْ ، لتجد مثل الذى وجدتُ » ، فإن عَرَف فذاك ، وإلا فبينكما التَّناكُر ، تَنْسِبُهُ إلى سوء التأمُّل ، (١) وينسِبُك إلى فساد فى التخيُّل .

وإنه عَلَى الجملة بَحْثٌ يَنْتَقِى لك من علم الإعراب خالصَه ولبَّه ، (٢) ويأخذ لك منه أناسـيَّ العيون وحبَّاتِ القلوب ، / وما لا يدفعُ الفضلَ فيه دافع ، ٣١
ولا ينكر رُجْحانه فى موازين العقول مُنْكِر .

وليس يَتأتَّى لِى أن أُعْلِمك من أوَّل الأمرِ فى ذلك آخرَه ، وأن أُسمِّىَ لك الفصول التى فى نِيتى أن أحرِّرها بمشيئة الله عز وجل ، حتى تكون على علم بها قَبْلَ مَوْرِدِها عليك . فاعمَلْ على أنَّ ههنا فصولاً يجىء بعضها فى إثرِ بعض ، (٣) وهذا أوَّلُها .

* * *

(١) فى « ج » : « سوء التأويل » .

(٢) فى المطبوعة : « بحيثُ ينتقى » .

(٣) فى « س » : « فاعمل أن ههنا » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : فاعلم أن ههنا إلخ » ، ويعنى فيما أظن ، نسخة بغداد التى يذكرها رشيد رضا فى تعليقاته .

فَصْلٌ

تحقيق القول فى البلاغة والفصاحة

٣٤ – فى تحقيقِ القول على « البلاغة » و « الفصاحة » ، و « البيان » و « البراعةِ » ، [١] وكلِّ ما شاكَل ⊙ ذلك ، مِما يُعبَّر به عن فَضْل بعض القائلين على بعض ، من حيث نطقوا وتكلَّموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أنْ يُعْلِمُوهم ما فى نفوسهم ؛ ويكشِفُوا لهم عن ضمائر قُلوبهم . [٢]

أوّل قضية « اللفظ » عند المعتزلة وبيان فسادها 32

٣٥ – ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائِر مايَجْرِى / مَجْراها ، مما يُفْرَد فيه اللَّفْظُ بالنعت والصِّفة ، ويُنْسب فِيه الفضلُ والمزِيَّةُ إليه دون المعنى ، [٣] غَيْرُ وصفِ الكلام بحُسْنِ الدِّلالة وتمامِها فيما له كانت دِلالةً ، ثم تَبَرُّجِها فى صورة هى أبهى وأزينُ وآنَقُ وأعجبُ وأحقُّ بأن تستولى على هَوَى النفس ، [٤] وتنال الحظَّ الأوفر من ميل القلوب ، وأولى بأنْ تُطْلِق لسانَ الحامد ، وتُطِيل رَغْم الحاسد = ولا جهةَ لاستعمال هذه الخصال غيرُ أنْ تأتِيَ المعنى من الجهة التى هى أصحُّ لتأديته ، [٥] وتَخْتَارَ له اللفظ الذى هو أخصُّ به ، وأكشَفُ عنه وأتمُّ له ، وأحرى بأن يَكْسِبه نُبْلاً ، ويُظهر فيه مَزِيّةً .

---

(١) انظر الفقرة : رقم : ٢٧

(٢) فى هامش المطبوعة : « نسخة : ما فى ضمائر » .

(٣) السياق : « لا معنى لهذه العبارات .... غيرُ وصف الكلام ... » .

(٤) فى « س » : « هوى النفوس » .

(٥) فى « ج » : « تأتى من الجهة » بإسقاط « المعنى » ، وفى المطبوعة : « يُؤْتى المعنى » بالبناء للمجهول .

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغى أن يُنْظَر إلى الكلمة قبل دخولها فى
التأليف ، وقبْلَ أن تصير إلى الصورة التى بها يكون الكَلِمُ إخباراً وأمرًا ونهياً
واستخباراً وتعجباً ، وتُؤَدِّىَ فى الجملة معنىً من المعانى التى لا سبيل إلى إفادتها
إلا بضمِّ كلمة إلى كلمةٍ ، وبناء لفظة على لفظةٍ = (١) هل يتصور أن يكون بين
٣٢ اللفظتين / تفاضُلٌ فى الدِّلالة حتى تكون هذه أدَلَّ على معناها الذى وُضعت
له من صاحبتها على ما هى مَوْسُومة به ، (٢) حتى يقال إن « رجُلاً » أدلُّ على
معناه من « فرس » على ما سُمِّى به = وحتى يُتَصوَّرَ فى الاسمين يُوضَعان لشيء
واحد ، (٣) أن يكون هذا أحسنَ نَبَأً عنه وأبينَ كشفاً عن صورته من الآخر ،
فيكون « الليث » مثلاً أدلَّ على السبع المعلوم من « الأسد » = وحتى (٣٦) أنَّا لو
أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية ، ساغَ لنا أن نجعل لفظة « رجل » أدلَّ
على الآدمىِّ الذَّكَرِ من نظيره فى الفارسية ؟

وهل يقع فى وَهْمٍ وإن جَهَدَ ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتَان ، من غير
33 أن / يُنْظَر إلى مكانٍ تقعان فيه من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه
مألوفةً مستعملةً ، وتلك غريبةً وحشية ، أو أنْ تكون حُرُوفُ هذه أخفَّ ،
وٱمتزاجها أحسنَ ، ومما يَكُدُّ اللسانَ أَبْعَدَ ؟

وهل تجد أحداً يقول : « هذه اللفظة فصيحةٌ » ، إلا وهو يعتبر مكانَها
من النظم ، وحُسْنَ ملاءَمةِ معناها لمعانى جاراتها ، وفضل مؤانستها لأَخواتها ؟

---

(١) السياق : « فينبغى أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها فى التأليف .... هل يُتصوَّر .... » .

(٢) فى « س » : « مرسومة » .

(٣) فى المطبوعة : « الاسمين الموضوعين » ، وفى الهامش أن فى نسخة « يوضعان » .

وهل قالوا : « لفظة متمكنة ، ومقبولة » ، وفى خِلافه : « قَلِقةٌ ، ونابيةٌ ، ومُستَكْرَهة » ، إلا وغَرضهم أن يعبِّروا بالتمكُّنِ عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهُما ، وبالقَلَق والنُّبُوِّ عن سوء التلاؤُم ، وأن الأُولى لم تَلِقْ بالثانية فى معناها ، وأنَّ السابقة لم تصلح أن تكون لِفقاً للتالية فى مؤدَّاها ؟ (١)

٣٦ — وهل تشُكّ إذا فكرتَ فى قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ٱبْلَعِى مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَاءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [سورة هود : ٤٤] ، فتجلَّى لك منها الإعجاز ، وبَهرك الذى ترى وتسمع (٢) ، أنك لم تجد ما وجدت من المزيَّة الظاهرة ، والفضيلةِ القاهرة ، إلا لأمر يرجع إلى ٱرتباط هذه الكلم بعضها ببعض ، وأَنْ لَمْ يعرض لها الحُسْن / والشَّرَف إلا من حيث لاَقَت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وهكذا ، إلى أن ٣٣
تَستَقرِيَها إلى آخرها = وأنَّ ﴿٣٧﴾ الفضل تَنَاتَجَ ما بينها ، وحصل من مجموعها ؟

...

٣٧ — إن شككت ، فتأمَّلْ : هَلْ ترى لَفْظةً منها بحيث لو أُخِذَتْ من بين أَخواتِها وأُفْرِدَتْ ، لأَدَّتْ من الفصاحة ما تؤدِّيه وهى فى مكانها من الآية ؟ قل : « ٱبْلَعى » ، واعتبرها وحدَها من غير أن تنظر إلى مَا قبلها وما بعدها ، وكذلك فاعتبر / سائر ما يليها . 34

وكيف بالشك فى ذلك ، ومعلوم أنّ مبدأ العظَمة فى أَنْ نُوديت الأرضُ ، ثم أُمرت ، ثم فى أن كان النداءُ « بيا » دون « أىّ » ، نحو « يا أيتها الأرضُ » ، ثم

(١) « اللفق » الشُّقَّة من شقتى الملاءة ، وهما « لِفْقان » ، ماداما متضامَّين ، فإذا فُتِقت خياطة الملاءة لا يسميان « لِفقَين » ، ويطلق اسم « اللفقين » ، على الصاحبين المتلازمين .

(٢) « أنك » ، مفعول « تشك » .

إضافة « الماء » إلى « الكاف » ، دون أن يقال : « ابلعى الماء » ، (١) ثم أنْ أُتْبع نِداءُ الأرضِ وأمرُها بما هو من شأنها ، نداءَ السماء وأُمرَها كذلك بما يخصها ، ثم أنْ قِيل : و « وغِيضَ المَاءُ » ، فجاء الفعل على صيغة « فُعِلَ » الدالة على أنّهُ لم يَغِضْ إلاّ بأمْرِ آمِرٍ وقُدْرة قادرٍ ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : « وَقُضِيَ الأَمْر » ، ثم ذِكْرُ ما هو فائدة هذه الأُمور ، وهو : « آسْتَوَتْ عَلَى الجُودِىِّ » ، ثم إضمار « السفينة » قبلَ الذِّكْر ، كما هو شَرْطُ الفخامةِ والدِّلالةِ على عِظَم الشأن ، ثم مقابلة « قيل » فى الخاتمة « بقيل » فى الفاتحة ؟ أَفترى لشىء من هذه الخصائص التى تملؤك بالإعجاز رَوعة ، (٢) وتُحْضِرك عند تصوُّرها هيبةً تحيط بالنفس من أقطارها =(٣) تعلُّقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموعٌ وحروف تتوالى فى النطق ؟ أم كُلّ ذلك لما بين معانى الأُلفاظ من الاتّساق العَجيب ؟

فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً ، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجرّدةٌ ، ولا من حيث هى كَلِمٌ مفردةٌ ، وأن الفضيلةَ وخِلاَفَها ، فى ملائمة معنى اللَّفظة لمعنى التى تليها ، (٤) وما أشبه ذلك ، مما لا تعلُّق له بصريح اللفظ .

• • •

٣٤ ٣٨ — ومما يَشْهد لذلك أنك ترَى الكلمةَ ﴿٣٨﴾ تروقُك وتُؤْنِسك / فى موضع ، ثم تراها بعينها تَثْقُل عليك وتُوحِشك فى موضع آخر ، كلفظ « الأَخْدَع » فى بيت الحماسة :

اللفظ الواحد يقع مقبولاً ، ومكروهاً

(١) « دون أن يقال ابلعى » ، ساقط فى « ج » .
(٢) فى « ج » : « تملؤك روعةٌ » ، وفى « س » : « الإعجاز » ، بلا باءٍ .
(٣) السياق : « أفترى لشئ من هذه الخصائص .... تعلُّقاً » .
(٤) فى المطبوعة : « وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها » ، وهو غير جيد .

تَلَفَّتُّ نَحْوَ الحَىِّ حَتَّى وَجَدْتُنِى وَجِعْتُ مِن الإِصْغَاء لِيتاً وأَخْدَعَا (١)

وبيت البحترى :

وإنِّى وإنْ بَلَّغْتَنِى شَرَفَ الغِنَى وَأَعْتَقْتَ مِنْ رِقّ المَطَامِعِ أَخْدَعِى (٢)

/ فإن لها فى هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها فى بيت أبى تمام : 35

يا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أَخْدَعَيْكَ ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ (٣)

فتجد لها من الثِّقَل على النفس ، ومن التنغيص والتكدير ، أضعافَ ما وجدت هناك من الرَّوْح والخِفَّة ، ومن الإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظةُ « الشَّىء » ، فإنك تراهَا مقبولَةً حسنةً فى موضع ، وضعيفةً مستكرهةً فى موضع . وإن أردتَ أن تعرف ذلك ، فانظر إلى قول عُمَر بن أبى ربيعة المخزومىّ :

وَمِنْ مَالِىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَىْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى (٤)

وقول أبى حَيَّةَ :

---

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيرى ، فى شرح حماسة أبى تمام للتبريزى ٣ : ١١٤ ، و « اللِّيت » ، صفحة العنق ، و « الأخدع » عرق فى العنق .

(٢) فى ديوانه ، فانظره .

(٣) فى ديوانه ، فانظره ، و « الخُرْق » ، الحمق ، وضم الراء قياساً مطرداً .

(٤) فى ديوانه ، فانظره ، وقبله متّصلاً به :

وَكَمْ من قَتِيلٍ لا يُبَاءُ لَهُ دَمٌ وَمِنْ غَلِقٍ رَهْناً ، إِذَا ضَمَّه مِنى

إِذَا ما تَقاضَى المَرْءَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاه شَيْءٌ لا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا (١)

فإنك تعرف حُسْنها ومكانها من القَبُول ، ثم آنظر إليها فى بيت المتنبى :

لَوِ الفَلَكُ الدَّوَّارُ أَبْغَضْتَ سَعْيَه لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرَانِ (٢)

فإنك تراها تقلّ وتَضْؤُل ، بحَسَب نُبْلها وحُسْنها فيما تقدَّم .

• • •

٣٩ — وهذا بابٌ واسعٌ ، فإنك تجدُ مَتَى شئت الرَّجلين قد استعملا كَلِماً بأعيانِها ، (٣٩) ثم ترى هذا قد فَرَع السماك ، (٣) وترى ذاك قد لَصِق بالحضيض ، فلو كانت الكلمةُ إذا حَسُنَت حَسُنَت من حيث هى لفظ ، وإذا استحقت المزيَّةَ والشرف استحقَّت ذلك فى ذاتها وعلى انفرادها ، دون أن يكون السببَ فى ذلك حالٌ لها مع أَخَواتها المجاورة لها فى النظم ، لَمَا آختلف بها الحالُ ،

٣٥ / ولكانت إمَّا أنْ تَحْسُن أبداً ، أو لا تَحْسُن أبداً .

ولم تَرَ قولاً يضطرب على قائله حتى لا يَدْرى كيف يُعبِّر ، وكيف يورد ويُصدِر ، كهذا القول . بل إن أردت الحقَّ ، فإنه من جنس الشيء يُجْرِى به

36 الرجلُ لسانَه ويُطْلِقه ، فإذا فتَّش نفسَه ، وجدها تعلم بُطْلاَنه ، / وتنطوى على خِلافه ، ذاك لأنه مما لا يقومُ بالحقيقة فى اعتقاد ، ولا يكون له صورةٌ فى فُؤاد .

---

(١) فى ديوانه المجموع .

(٢) فى ديوانه ، فراجعه . والضمير فى « أبغضتَ » لكافور ، وهو من القصيدة التى قالها فى سنة ٣٤٨ ، والتى قال فيها أيضاً قصيدته الميمية حين ركبته الحُمَّى ، والتى عرَّض فيها بالرحيل عن كافور ، وهى قصيدة مدح ، ولكنى أرى أنه كان ينفثُ فى بعضها عمَّا فى صدره من الغيظ على كافور واستهانته به ، ولذلك فأنا أعدُّ لفظ « شيء » هنا مما يكشف عن هذه الاستهانة بكافور ، ولو لحظ الشيخ عبد القاهر هذا الملحظ ، لما عدها قليلة ضئيلة ، بل كبيرة موحية بما فى نفسه .

(٣) « السِّماك » نجمٌ ، وهما « سماكان » الرامح والأعزل . و « فَرَعَ السماك » عَلاَه وجاوزه فى الارتفاع .

فَصْلٌ

الفرق بين « حروف منظومة » و « كَلِمٌ منظومة »

٤٠ – ومما يجب إحكامه بعَقِب هذا الفصل ، الفَرْقُ بين قولنا : « حروف منظومة » ، و « كَلِمٌ منظومة » .

وذلك أن « نظم الحروف » هو تواليها فى النطق ، وليس نظمُها بمقتَضًى عن معنى ، (١) ولا الناظمُ لها بمُقْتَفٍ فى ذلك رسْماً من العقل اقتضى أن يتحرَّى فى نظمه لها ما تحرَّاهُ . فلو أنَّ واضعَ اللغة كان قد قال « رَبضَ » مكانَ « ضرب » ، لما كان فى ذلك ما يؤدّى إلى فساد . وأمّا « نَظْمُ الكَلِم » فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتفى فى نَظْمها آثارَ المعانى ، وتُرَتِّبها على حسب ترَتُّبِ المعانى فى النفس . (٢) فهو إذن نظْمٌ يُعتبر فيه حال المَنْظُومِ بعضه مع بعض ، وليس هو « النَّظم » الذى معناه ضَمُّ الشيء إلى الشيء كيف جَاء واتَّفق . ولذلك كان عندهم نظيراً للنَّسْج والتأليفِ والصِّياغة والبناءِ والوَشْيِ والتَّحْبير وما (٤) أشبه ذلك ، (٣) ممّا يُوجِب اعتبارَ الأجزاءِ بعضِها مع بعضٍ ، حتى يكون لوضع كلٍّ حيث وُضِع ، عِلَّةٌ تقتضى كونَهُ هناك ، وحتى لو وُضِع فى مكانٍ غيرِه لم يصلُح .

...

٤١ – والفائدة فى معرفة هذا الفَرْق : أنك إذا عرفتَهُ عرفتَ أنْ ليس الغرضُ بنَظْم الكَلِمِ ، أنْ توالَتْ ألفاظها فى النطق ، (٤) بل أن تناسقت دِلالتها

---

(١) أى ليس واجبا لمعنى اقتضاه .

(٢) فى المطبوعة : « على حسب ترتيبها » ، وفى الهامش : « فى نسخة : وتَرَتُّبها على حسب ترتُّب » .

(٣) فى « ج » والمطبوعة : « وكذلك كان عندهم » .

(٤) فى « س » : « فى التطويل » ، وهى خطأٌ ظاهرٌ .

وتلاقَتْ معانيها ، على الوجه الذى اقتضاه العقل . وكيف يُتصَوَّر أن يُقْصَد به إلى توالى الألفاظ فى النطق ، بعد أن ثبت أنه نَظْمٌ يُعْتَبَر فيه حال المنظوم بعضِه مع بعض ، وأنَّه نظير الصياغة والتَّحْبير والتَّفْويف والنقش ، [(١)] وكل ما يقصد به التصوير ، وبعد أنْ كُنَّا لا نشك فى / أنْ لا حالَ للفظةِ مع صاحبتها تُعْتَبر / إذا ٣٦
أنت عزلت دِلالتهما جانباً ؟ وأىُّ مَسَاغٍ للشكِّ فى أنّ الألفاظِ لا تستحقُّ من 37
حيث هى ألفاظ ، أن تُنْظَم على وجهٍ دون وجه ؟

...

٤٢ — ولو فَرَضنا أن تَنْخلع من هذه الألفاظ ، التى هى لغاتٌ ، دِلاَلَتُها ، [(٢)] لمَا كان شىء منها أحقَّ بالتقديم من شىء ، ولا تُصُوِّرَ أنْ يجب فيها ترتيبٌ ونظم . [(٣)]

ولو حفَّظْت صبيًّا شَطْرَ « كتاب العين » أو « الجمهرة » ، من غير أن تُفَسِّر له شيئاً منه ، وأخذته بأنْ يَضبطَ صُوَر الألفاظ وهيآتِها ، [(٤)] ويؤدِّيَها كما يؤدى أصنافَ أصواتِ الطيور ، [(٥)] لَرَأيتَه ولا يخطُر له ببال أنّ من شأنه أن يُؤَخِّر لفظاً ويُقَدِّم آخرَ ، بل كان حاله حالَ من يَرْمِى الحصى ويَعُدُّ الجَوْزَ ، اللهم إلاّ أنْ تسومه أنت أنْ يأتِيَ بها على حروف المُعْجم ليحفظَ نَسَقَ الكتاب .

...

---

(١) يقال : « بُرْدٌ مُفَوَّف » ، رقيق فيه خطوط بياض على هيئة الوَشْى .

(٢) « دلالتها » فاعل « تنخلع » .

(٣) فى « س » ، وفى نسخة بغداد وعند رشيد رضا : « ولا تَصَوَّرَ » ، وفى المطبوعة : « ولا يتصور » .

(٤) فى المطبوعة : « وهيئتها » بالإفراد .

(٥) فى « ج » : « كما يودّى أصوات الطيور » ، وفى نسخة بغداد (كما أرجح) فى هامش المخطوطة : « كما يحكى أصوات الطيور » .

٤٣ – ودليلٌ آخر ، وهو أنه لو كان القَصْدُ بالنظم إلى اللفظ نفسه ، دون أن يكون الغَرَضُ ترتيبَ المعانى فى النفس ، [١] ثم النطق بالألفاظ على حَذْوِها ، لكان ⑪ يَنْبغى أن لا يختلف حالُ آثنين فى العلم بحُسْنِ النظم أو غير الحُسْنِ فيه ، لأنهما يُحِسَّان بتوالى الألفاظ فى النطق إحساساً واحداً ، ولا يعرف أحدهما فى ذلك شيئاً يجهَلُه الآخر .

* * *

بيان معنى « النظم »

٤٤ – وأوضح من هذا كلّه ، وهو أن هذا « النظم » الذى يتواصفه البُلَغاء ، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صَنْعةٌ يُستعان عليها بالفكرة لا محالة . وإذا كانت ممّا يُسْتَعانُ عليها بالفكرة ، [٢] ويُسْتَخْرَجُ بالرَّوِيَّة ، فينبغى أن يُنْظَر فى الفكر ، بماذا تلبَّس ؟ أبالمعانى أم بالألفاظ ؟ فأىُّ شىء وجدتَه الذى تلبّس به فكرك من بين المعانى والألفاظ ، فهو الذى تَحْدُث فيه صَنْعتُك ، [٣] وتقع فيه صِياغتك ونَظْمك وتَصْوِيرُك . فمُحَالٌ أن تتفكر فى شىء وأنت / لا تصْنَع فيه شيئاً ، وإنما تصنع فى غيره . لو جازَ ذلك ، لجاز أن 38
يفكِّر البنّاء فى الغَزْل ، ليجعل فِكْرَه فيه وُصْلةً إلى أنْ يَصْنَع من الآجُرّ ، وهو من الإحالة المفرطة .

٤٥ – فإن قيل : / « النظم » موجودٌ فى الألفاظ على كل حال ، ٣٧
ولا سبيل إلى أن يُعْقَل الترتيبُ الذى تَزْعُمُه فى المعانى ، ما لم تَنْظِم الألفاظَ ولم تُرَتِّبها على الوجه الخاصّ .

---

(١) فى « ج » أسقط « فى النفس » .

(٢) فى المطبوعة : « عليه بالفكرة » .

(٣) فى « ج » : « صنيعتك » ، وضبطها .

قيل : إن هذا هو الذى يعيد هذه الشُّبهة جَذَعَةً أبدًا ، [(١)] والذى يَحُلُّها : [(٢)] أن تنظر : أتتصوَّر أن تَكُون مُعْتبِراً مفكِّراً فى حال اللفظ مع اللفظ حتَّى تضعَهُ بجنبه أو قبلَه ، وأن تقول : « هذه اللفظة إنّما صَلَحَتْ ههنا لكونها على صفة كذا » = أم لا يُعْقَل إلاّ أن تقول : « صَلَحَتْ ههنا ، لأن معناها كذا ، ولِدِلالتها على كذا ، ولأنّ معنى الكلام والغرضَ فيه يوجب كذا ، ولأنّ معنى ما قبلها يقتضى معناها ؟ » .

فإن تصوَّرت الأوَّل ، فقل ما شئتَ ، وٱعلم أنّ كل ما ذكرناه باطل = وإن لم (٤٢) تتصور إلاّ الثانى ، فلا تخدعنَّ نفسك بالأضاليل ، ودع النظرَ إلى ظواهر الأمور ، وٱعلم أن ما تَرى أنه لابُدَّ منه من تَرَتُّب الألفاظ وتواليها على النظمِ الخاص ، [(٣)] ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شىء يقع بسبب الأوّل ضَرُورةً ، من حيث إنّ الألفاظ إذْ كانت أوعيةً للمعانى ، فإنها لا محالة تتبع المعانى فى مواقعها ، فإذا وجب لمعنىً أن يكون أوَّلاً فى النفس ، وجب للَّفْظ الدالّ عليه أن يكون مثله أوّلاً فى النطق . فأمَّا أن تتصور فى الألفاظ أن تكون المقصودةَ قبل المعانى بالنظم والترتيب ، وأن يكون الفكر فى النظم الذى يتواصفه البلغاء فكراً فى نظم الألفاظ ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعانى إلى فكرٍ تستأنفه
39 لأنْ تجىء بالألفاظ على / نَسقها ، فباطلٌ من الظنّ ، ووَهْم يتخيَّلُ إلى مَنْ

---

(١) « أعاد الشىء جَذَعاً » أى جديداً . وأصل « الجذَع » ما قبل الثَّنىّ من البهائم ، ويطلق على الشاب من الناس والأنثى « جَذَعَة » . (رشيد) .

(٢) فى « ج » : « الذى يحلّه » ، وفى « س » : « والذى يحلّه عنك » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : يحيله عنك » .

(٣) فى المطبوعة : « ترتيب الألفاظ » .

لا يُوفِى النظر حقَّه . وكيف تكون مفكراً فى نظم الألفاظ ، وأنت لا تَعْقِل لها أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتها عرفتَ أن حقَّها أن تُنْظَم على وجه كذا ؟

* * *

ردّ شبهة فى شأن « النظم »

٤٦ – ومما يلبّس على الناظر فى هذا الموضع ويغلّطه ، أنه يَسْتَبْعِد أن يُقال : « هذا كلام قد نُظِمتْ معانيه » ، فالعرف كأنّه لم يجر بذلك ، إلاّ أنهم وإن كانوا / لم يستعملوا « النظم » فى المعانى ، قد استعملوا فيها ما هو بمعناه ٣٨ ونظيرٌ له ، وذلك قولهم : « إنه يرتب المعانى فى نفسه ، وينزِّلها ، ويَبْنى بعضها على بعض » ، كما يقولون : « يرتِّب الفروعَ على الأصول ، ويتبع المعنى المعنى ، ويلحق النظيرَ بالنظير » .

وإذا كنتَ تعلم أنهم قد استعاروا النسجَ والوشىَ والنَّقْشَ والصِّياغة لنفس ما استعاروا له « النظم » ، وكان لا يُشَكُّ فى أن ذلك كلَّه تشبيهٌ وتمثيل يرجع إلى أمور وأوصافٍ تتعلّق بالمعانى دون الألفاظ ، فمن حقّك أن تعلم أن سبيل « النظم » ذلك السبيل .

* * *

٤٧ – ﴿٤٣﴾ واعلم أنّ من سبيلك أن تعتمد هذا الفصل حدًّا ، وتجعلَ النُّكَتَ التى ذكرتُها فيه على ذُكْرٍ منك أبداً ، فإنها عُمَدٌ وأُصُول فى هذا الباب ، (١) إذَا أنت مَكَّنتها فى نفسك ، وجدت الشُّبَه تنزاحُ عنك ، والشكوكَ تنتفى عن قلبك ، ولا سيّما ما ذكرتُ مِنْ أنه لا يُتصوَّر أن تَعْرِف لِلَّفْظِ موضعاً

---

(١) « عُمَد » ، جمع « عُمْدَة » ، وهو ما يعتمد عليه .

من غير أن تعرف معناه ، ولا أنْ تتوخّى فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنك تتوخّى الترتيب فى المعانى وتُعْمِل الفكرَ هناك ، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وَقَفَوْت بها آثارها ، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعانى فى نفسك ، لم تحتج إلى أن / تستأنف فِكْراً فى ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتَّبُ 40
لك بِحُكْم أنها خَدَمٌ للمعانى ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعانى فى النفس ، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالّة عليها فى النطق .

• • •

فَصْلٌ

١ النظم : هو توخي معاني الإعراب

٤٨ – وآعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علماً لا يعترضه الشك ، أنْ لا نَظْمَ فى الكَلِمِ ولا ترتيبَ ، حتى يُعلَّق بعضها ببعض ، ويُبْنَى بعضها على بعض ، وتُجْعَل هذه بسبَبٍ من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس .

وإذا كان كذلك ، فَبِنَا أن ننظر إلى التَّعليق فيها والبناءِ ، وجَعْلِ الواحدة منها / بسبب من صاحبتها ، ما معناهُ وما محصوله ؟ وإذا نظرنا فى ذلك ، علمنا ٣٩
أنْ لا محصول لها غيرُ أن تَعْمِد إلى آسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تَعْمِد إلى آسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر = أو تُتْبع الاسمَ آسماً على أن يكون الثانى صفة للأول ، أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه = أو تجىءَ بآسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفةً أو حالاً أو تمييزاً =[1] أو تتوخَّى فى كلامٍ (٤٤) هو لإثبات معنىً ، أن يصير نفياً أو آستفهاماً أو تمنِّياً ، فتُدْخل عليه الحروف الموضوعةَ لذلك = أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدَهُما شرطاً فى الآخر ، فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بَعْد آسم من الأسماء التى ضُمِّنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس .

وإذا كان لا يكون فى الكَلِم نظمٌ ولا ترتيب إلاّ بأن يُصْنَع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كلُّه مما لا يَرْجِع منه إلى اللفظ شىءٌ ، وممّا لا يُتَصَوَّر أن يكون فيه ومن صفته ، بَانَ بذلك أنَّ الأمر على ما قلناه ، من أن اللَّفظ تَبَعٌ

---

(١) فى المطبوعة : « أن يكون الثانى صفة » ، وليست فى المخطوطتين ، وأشار فى هامش المطبوعة أنها محذوفة فى نسخة أخرى .

41 للمعنى فى النظم ، وأنَّ الكَلِم تترتَّب فى النطق بسبب ترتُّب معانيها / فى النفس ، وأنها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ ، لما وقع فى ضميرٍ ولا هَجَس فى خاطرٍ ، أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظم ، وأنْ يُجْعل لها أمكنةٌ ومنازِلُ ، وأنْ يجبَ النطقُ بهذه قبل النطق بتلك . والله الموفِّق للصواب .

• • •

فَصْلٌ

الردّ على من يقول : الفصاحة لِلَفظ وتلاؤم الحروف

٤٩ – وهذه شُبْهة أخرى ضعيفةٌ ، عسى أن يتعلَّق بها متعلِّق ممن يُقْدِم على القول من غير رَوِيّة : وهى أنْ يَدَّعِيَ أنْ لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظىّ ، وتعديل مِزَاج الحروف حتى لا يتلاقَى فى النطق حروف تَثْقُل على اللسان ، كالذى أنشده الجاحظ من قول الشاعر :

وَقَبْـرُ حربٍ بمكـانٍ قَفْـــرِ وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ (١)

وقول ابن يَسير : (٢)

/ لا أُذِيلُ الآمالَ بَعدَكَ إنِّى بَعدَها بالآمالِ جِدُّ بَخيــــلِ ٤٠
كمْ لها موقفاً ببابِ صديـقٍ رَجَعَتْ مِن نَدَاهُ بالتعطيـــلِ
(٤٥) لَمْ يَضِرْها والحمدُ لله ، شَئٌ وَٱنْثَنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولِ (٣)

قال الجاحظ : « فتفقَّدِ النصفَ الأخير من هذا البيت ، فإنّك ستجد بعضَ أَلفاظه يتبرّأُ من بعض » = (٤) ويزعُمَ أن الكلام فى ذلك على طبقات ، فمنه المتناهى فى الثِّقَل المُفْرِط فيه ، كالذى مَضَى ، ومنه ما هو أخفُّ منه كقول أبى تمام :

---

(١) البيان والتبيين ١ : ٦٥

(٢) فى « س » : « قول ابن سيرين » ، وهو خطأ صرف ، والشعر لمحمد بن يسير الرياشى ، وهو فى البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦

(٣) البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦ . « لا أذيل الآمال » ، لا أهينها ، و « التعطيل » ، الإهدار والإبطال . و « عزف » ، مصدر « عزفت نفسه عن الشيء عزفاً وعزوفاً » ، زهدت فيه وانصرفت عنه . و « الذّهول » ، التى تناست الشيء وتغافلت عنه . وفى المطبوعة : « كم لها موقف » .

(٤) « ويزعمَ » ، معطوف على قوله : « وهى أن يدَّعىَ .... » .

كَرِيمٌ متى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالوَرَى جميعاً ، ومَهْمَا لُمْتُه لُمْتُهُ وَحْدِى (١)

أى لا أمدحهُ بشيءٍ إلاّ صَدَّقنى الناس فيه . (٢)

ومنه ما يكون فيه بعض الكُلْفَة على اللسان ، إلاّ أنّه لا يبلغ أن يُعابَ به صاحبه ويُشَهَّرَ أمره فى ذلك ويُحْفَظَ عليه = (٣) ويَزْعُمَ أن الكلام إذا سلم من ذلك وصَفَا من شَوْبه ، (٤) كان الفصيحَ المُشَادَ به والمُشار إليه ، (٥) وأنّ الصَّفاء أيضاً يكون على مراتبَ / يعلُو بعضُها بعضاً ، وأنّ له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجازُ . 42

٥٠ — والذى يُبطل هذه الشبهةَ ، إن ذهبَ إليها ذاهب ، أنّا إن قَصَرنا صفة « الفصاحة » على كون اللفظ كذلك ، (٦) وجعلناهُ المرادَ بها ، لَزِمَنا أن نُخْرِج « الفصاحةَ » من حيِّز « البلاغَة » ، ومن أن تكون نظيرة لها . وإذا فعلنا ذلك ، لم نَخْلُ من أحدِ أمرين : إمّا أن نجعله العُمدةَ فى المفاضلة بين العبارتين ولا نُعرِّجَ على غيره ، وإمَّا أن نجعله أحدَ ما نُفاضل به ، ووجهاً من الوجوهِ التى تقتضى تقديم ⑩ كلام على كلام . (٧)

---

(١) البيت فى ديوانه ، وروايته عجزه : « معى ، ومتى مَا لمته » ، وفى المطبوعة : « معى ، وإذا ما لمته » .

(٢) شرح البيت من « س » ، وحدها .

(٣) « ويزعُمَ » ، معطوف على ما قبله ، انظر التعليق السالف ص : ٥٧ ، رقم : ٤

(٤) « الشَّوب » ، الخليط الذى يكدِّر الماء وغيره .

(٥) « أشادَ به » ، أثنى عليه ورفع ذكره .

(٦) فى « ج » : « إن اقتصرنا » ، وأسقط أيضاً « كذلك » ، ففسد الكلام .

(٧) فى « ج » : « تقدُّم كلام .... » .

فإن أخذنا بالأوّل ، لزمنا أن نَقْصُر الفَضيلةَ عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفيه ، [(١)] وفى ذلك ما لا يخفى من الشَّناعة ، لأنه يؤدّى إلى أن لا يكون للمعانى التى ذكرُوها فى حدود البلاغة : من وُضوح الدِّلالة ، وصواب الإشارة ، وتصحيح الأقسام ، وحُسن الترتيب والنظام ، والإبداع فى طريقة
٤١ / التشبيه والتمثيل ، والإجمالِ ثم التفصيلِ ، ووَضْع الفصلِ والوصلِ موضعهما ، وتوفيةِ الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شُروطَهما =[(٢)] مَدْخَلٌ فيما له كان القرآنُ معجزاً ، حَتَّى يُدَّعَى أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغٌ ، ولا من حيث هو قَوْلٌ فصل ، وكلام شريفُ النظم بديعُ التأليف ، وذلك أنه لا تعلُّق لشيء من هذه المعانى بتلاؤم الحروف .

= وإنْ أخذنا بالثانى ، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة ، وداخلاً فى عِدَاد ما يُفَاضَل به بين كلام وكلام على الجملة ، لم يكن لهذا الخِلاف ضررٌ علينا ، لأنه ليس بأكثرَ من أن نَعْمِدَ إلى « الفصاحة » فنُخْرِجها من حيِّز « البلاغة والبيان » ، وأن تكونَ نظيرةً لهما ، وفى عِداد ما هو
43 شِبْهُهُما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك ، مما يُنْبىء عن شَرَف النظم / ، وعن المزايا التى شرحتُ لك أمرها ، وأعلمتك جنسها =[(٣)] أو نَجْعلَها آسماً مشتركاً يقع تارةً لما تقع له تلك ، وأخرَى لِمَا يرجع إلى سلامة اللفظ ممّا يثقُل على اللسان . وليس واحدٌ من الأمرين بقادحٍ فيما نحن بصدَدِه .

---

(١) « وفيه » ، ليست فى المطبوعة .

(٢) السياق : « .... أن لا يكون للمعانى .... مدخلٌ » .

(٣) « أو نجعلَها » معطوف على قوله : « أن نعمِدَ إلى الفصاحة » ، والأفعال فى هذه الجمل مبدؤة بالنون ، أما فى المطبوعة فهى مبدؤه بالياء ، وهو غير مستقيم .

وإن تعسَّف متعسِّفٌ فى تلاؤم الحروف ، فبلغ به أن يكون الأصلَ فى الإعجاز ، وأخرج سائرَ ما ذكروه فى أقسام البلاغة من أن يكون له مَدْخلٌ أو تأثيرٌ فيما له كان القرآن معجزاً ، كان الوجه أن يقال له : إنَّه يلزمك ، على قِياس قولك ، أن تُجَوِّز أن يكون ههنا نظمٌ للألفاظ وترتيبٌ ، لا على نَسَقِ المعانى ، ولا على ⑰ وجهٍ يُقْصَد به الفائدةُ ، ثم يكون مع ذلك معجزاً . وكَفَى به فساداً .

* * *

٥١ – فإن قال قائلٌ : إنى لا أجعل تلاؤمَ الحروف معجزاً حتى يكون اللفظ مع ذلك دالاًّ ، وذاك أنه إنّما تَصْعُبُ مُراعاةُ التعادُل بين الحروف ، إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعانى ، كما أنه إنَّما تَصعُب مراعاة السجع والوزن ، ٤٢ / ويصعُبُ كذلك التجنيس والترصيع ، إذا رُوعِيَ معه المعنى .

قيل له : فأنت الآن ، إن عَقَلت ما تقولُ ، قد خرجت من مَسْئَلتك ، وتركتَ أن يستحقَّ اللفظُ المَزِيَّةَ من حيث هو لفظ ، [1] وجئتَ تطلُب لصعوبة النظم فيما بين المعانى طريقاً ، وتضعُ له عِلَّةً غيرَ ما يعرفه الناس ، وتدَّعى أنَّ ترتيب المعانى سهلٌ ، وأن تفاضُل الناس فى ذلك إلى حدٍّ ، وأن الفضيلة تزداد وتَقْوَى إذا تُوُخِّى فى حروف الألفاظ التعادُل والتلاؤُم . وهذا منك وَهْمٌ .

وذلك أنا لا نعلم لتعادُل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما تجدُه فى بيت أبى تمام :

* كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمدَحْهُ وَالوَرى *

---

(١) فى « ج » كتب : « من حيث وجئت تطلب » ، أفسد الكلام ، وفى « س » : « من حيث هو لفظ ، وحيث تطلب » ، أفسده أيضاً .

وبيت ابن يسير :

« وَآنثنت نَحْو عَزْفِ نفس ذَهُول » (١)

وليس اللفظ السليم من ذلك / بِمُعْوِزٍ ، ولا بعزيز الوجود ، ولا بالشيء 44
لا يستطيعه إلا الشاعرُ المفلق والخَطيب البليغ ، فيستقيمَ قياسُه على السجع والتجنيس ونحو ذلك ، مما إذا رامه المتكلم صَعُب عليه تصحيح المعانى وتأدية الأغراض . فقولنا : « أطال الله بقاءَك ، وأدام عزَّك ، وأتمَّ نعمته عليك ، وزاد فى إحسانه عندَك » ، لفظ سليمٌ مما يَكُدُّ اللسانَ ، وليس فى حروفه استكراه ، وهكذا حال كلام الناس فى كتبهم ومحاوراتهم ، لا تكاد تجد فيه هذا الاستكراه ، لأنه إنما هو شيء يَعْرِض للشاعر إذا تكلف وتعمَّل ، (٢) فأمّا المُرْسِلُ نفسَه على سَجيَّتها ، فلا يعرض له ذلك .

٥٢ — هذا ، والمتعلِّل بمثل ما ذكرت = من أنه إنما يكون تلاؤم الحروف معجزاً (٤٨) بعد أن يكون اللفظ دَالاًّ ، لأن مراعاة التعادُل إنما تَصْعُب إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعانى ، إذا تأملْتَ = (٣) يذهبُ إلى شيء ظريف ، وهو أنْ يصعُب مَرَامُ اللفظ بسبب المعنى ، وذلك مُحالٌ ، لأن الذى يعرفه العقلاء عكْسُ ذلك ، وهو أن يصعُب مَرامُ المعنى بسبب اللفظ ، فصُعوبة ما صَعُب من
السَّجع ، هى / صعوبة عَرَضت فى المعانى من أجل الألفاظ ، وذاك أنه صَعُبَ ٤٣

---

(١) مضى الشعران فى ص : ٥٧ ، ٥٨ ، وكتب هنا فى « س » : « ابن سيرين » أيضاً ، انظر ص : ٥٧ ، التعليق رقم : ٢

(٢) فى : « س » : « وتعَمد » .

(٣) السياق : « والمتعلل بما ذكرت ، .... يذهب » ، وفى هامش « ج » عند « يذهب » قال : « أى المتعلل » .

عليك أن توفق بين مَعانى تلك الألفاظ المسجَّعة وبين معانى الفصول
التى جُعِلَتْ أردافاً لها ، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عَدَلْتَ عن أسلوب إلى
أسلوب ، أو دخلت فى ضَرْب من المجاز ، أو أخذتَ فى نوع من الاتّساع ، وبعد
أن تلَطَّفت على الجملة ضرباً من التلَطُّف . وكيف يُتَصوَّر أن يصعُبَ مَرام
اللفظ بسبب المعنى ، وأنت إن أردت الحقَّ لا تَطْلُب اللفظ بحال ، / وإنما 45
تطلب المعنى ، وإذا ظفرتَ بالمعنى ، فاللفظ معك وإزاءَ ناظرك ؟ وإنما كَان
يُتَصوَّر أن يصعُب مَرام اللفظ من أجل المعنى ، أنْ لَوْ كنتَ إذا طلبت المعنى
فحصَّلته ، آحتجت إلى أن تطلب اللفظ على حِدَةٍ . وذلك محالٌ .

٥٣ — هذا ، وإذا توهَّم متوهِّم أنَّا نحتاجُ إلى أن نطلب اللفظ ، وأن من
شأن الطلب أن يكون هناك ، فإن الذى يُتَوَهَّم أنه يحتاج إلى طلبه ، هو ترتيبُ
الألفاظ فى النُّطق لا محالَة . وإذا كان كذلك ، فينبغى لنا أن نرجع إلى نفوسنا
فننظر : هل يُتَصَوَّر أن نرتِّب معانىَ أسماءٍ وأفعال وحروفٍ فى النفس ، ثم
يَخْفَى علينا مواقعها فى النطق ، حتى نَحتاج فى ذلك إلى فكر وروية ؟ وذلك
ما لا يشكُّ فيه عاقل إذا هو رجَع إلى نفسه .

وإذا بَطَل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوباً بحالٍ ، ولم يكن المطلوبُ (١٩)
أبداً إلاّ ترتيبَ المعانى ، وكان مُعَوَّل هذا المخالِف على ذلك ، فقد آضمحلَّ
كلامه ، وبانَ أنه ليس لمن حَامَ فى حديث المزية والإعجاز حول « اللفظ » ، ورام
أن يجعله السببَ فى هذه الفضيلة ، إلا التَّسكُّعُ فى الحيرة ، والخروجُ عن فاسدٍ
من القول إلى مثله . والله الموفق للصواب .

* * *

٥٤ — فإن قيل : إذَا كان اللفظ بمعزلٍ عن المزيَّة التى تنازعنَا فيها ، وكانت

مقصورةً على المعنى ، فكيف كانت « الفصاحة » / من صفات اللّفظ البتة ؟ ٤٤
وكيف امتنع أن يُوصف بها المعنى فيقال : « معنىً فَصيحٌ ، وكلامٌ فصيح المعنى » ؟

قيل : إنَّما اختُصَّت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته ، من حيث كانت عبارة عن كون اللَّفْظ على وصفٍ إذا كان عليه ، دلَّ على المزيّة التى نحن فى حديثها ، / وإذا كانت لكون اللَّفظ دالاًّ ، استحال أن يوصف بها المعنى ، 46
كما يستحيلُ أن يوصف المعنى بأنه « دالٌّ » مثلاً ، فاْعرفه .

* * *

الرَّد على المعتزلى القاضى عبد الجبار فى مسئلة « اللفظ »

٥٥ — فإن قيل : فماذا دعا القدماءَ إلى أن قسَّموا الفضيلة بين المعنى واللفظ فقالوا : « معنى لطيفٌ ، ولفظ شريف » ، وفخَّمُوا شأنَ اللَّفظ وعظَّموه حتى تبعهم فى ذلك من بَعدهم ، [١] وحتى قالَ أهل النَّظَر : « إنَّ المعانى لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، [٢] فأطلقوا كما ترى كلاماً يُوهِمُ كل من يَسمعه أنَّ المزية فى حَاقِّ اللفظ ؟ [٣]

---

(١) فى « ج » أسقط : « فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف ، وفخموا شأن اللفظ » ، سهواً .

(٢) « أهل النظر » ، هو المتكلمون ، ويعنى بهم هنا المعتزلة . وقولهم هذا هو نصُّ كلام القاضى عبد الجبار المعتزلى فى كتابه المغنى فى الجزء ١٦ : ١٩٩ ، بعنوان : « فصل فى الوجه الذى له يقع التفاضل فى فصاحة الكلام ، ونص كلام القاضى هو :

« .... على أنا نعلم أن المعانى لا يقع فيها تزايُدٌ ، فإذن يجبُ أن يكون الذى يُعْتبرَ ، التزايُدُ عند الألفاظ التى يعبَّر بها عنها ، كما ذكرنا » .

هذا ، واعلم أن أكثر ردُود عبد القاهر فى كتاب دلائل الإعجاز ، هى ردودٌ على مقالة المعتزلة ، وعلى عبد الجبار خاصة ، فاعرفه ، وسأذكر إشارة عبد القاهر إلى ذلك فى مواضعه .

(٣) فى هامش « ج » حاشية نصها : « يعنى فى اللفظ حقيقة ، فذلك قوله : فى حاق اللفظ » .

قيل له : لما كانت المعانى إنما تتبيَّنُ بالألفاظ ، وكان لا سبيل للمرتِّب لها والجامع شَمْلَها ، إلى أن يُعْلمك ما صنَع فى ترتيبها بفكره ، إلاّ بترتيب الألفاظ فى نُطقه ، تجوَّزوا فكَنَوْا عن ترتيب المعانى بترتيب الألفاظ ، ثم بالألفاظ بحذف « الترتيب » ، ثم أُتْبعوا ذلك من الوصف والنَّعت مَا أبانَ الغرضَ وكشف عن المراد ، كقولهم : « لفظ متمكّن » ، يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل فى مكان صالح يطمئن فيه = « ولفظٌ قَلِقٌ نابٍ » ، يريدون أنه من أجل أن معناه غيرُ موافقٍ (٥٠) لما يليه ، كالحاصل فى مكان لا يصلح له ، فهو لا يستطيع الطُّمَأْنِينَة فيه = إلى سائر ما يجيء فى صفة اللفظ ، [١] مما يُعْلَمُ أنه مستعارٌ له من معناه ، وأنهم نَحَلوهُ إيّاه ، بسبب مضمونه ومؤدّاهُ .

هذا ، ومن تعلَّق بهذا وشبهه واعترضه الشك فيه ، بعد الذى مضى من الحُجج ، فهو رجل قد أَنِس بالتقليد ، فهو يدعو الشبهة إلى نفسه من هٰهُنَا وثَمَّ . ومن كان هذا سبيله ، فليس له دواء سوى السكوت عنه ، / وتركِه ٤٥
وما يختاره لنفسه من سُوءِ النظر / وقِلّة التدبُّر . 47

* * *

٥٦ – قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزيَّة ، وأنها من حيز المعانى دون الألفاظ ، وأنها ليستْ لك حيثُ تسمع بأذنك ، بل حيث تَنظُر بقلبك ، وتستعين بفكرك ، وتُعْمِل رَوِيَّتك ، وتُراجع عقْلك ، وتَستَنْجِدُ فى الجملة فَهْمَك ، وبلغ القول فى ذلك أقصاه ، وانتهى إلى مداه . وينبغى أن نأخذ الآن فى تفصيل أمْرِ المزيَّة ، وبيان الجهات التى منها تَعْرِض . وإنه لمرامٌ صعبٌ ومطلَبٌ عَسِير ، [٢] ولولاَ أنه على ذلك ، لما وجدتَ الناسَ بين مُنْكِرٍ له من أصله ،

---

(١) فى المطبوعة : « ما يجيء صفة فى صفة اللفظ » .

(٢) فى « ج » : « مطلبه » ، وفى « س » : « عسيرٌ » .

ومُتَخَيِّلٍ له على غير وجهه ، (١) ومعتقدٍ أنه بابٌ لا تقوى عليه العبارة ، ولا يُملَكُ فيه إلاّ الإشارة ، وأنّ طريق التعليم إليه مسدودٌ ، وبابَ التفهيم دونه مغلقٌ ، وأنَّ معانِيَكَ فيه معانٍ تأبى أن تبرُز من الضمير ، وأنْ تدينَ للتبيين والتصوير ، (٢) وأنْ تُرى سافرةً لا نِقابَ عليها ، وبَاديةً لا حِجاب دونها ، (٣) وأنْ ليس للواصف لها إلا أن يلوِّح ويُشير ، أو يضرب مثلاً ينبىء عن حُسْنٍ قد عرفه على الجملة ، وفضيلةٍ قد أحسَّها ، من غير أن يُتْبِع ذلك بياناً ، ويقيمَ عليه برهاناً ، ويذكُرَ له عِلَّةً ، ويُورِدَ فيه حُجّة . وأنا أُنزِّل لك القول فى ذلك وأُدرِّجه شيئاً فشيئاً ، وأستعين الله تعالى عليه ، وأسأله التوفيق .

* * *

---

(١) فى المطبوعة : « ومتخيِّل » ، بالخاء المعجمة .

(٢) فى « ج » : « التصوُّر » .

(٣) فى المطبوعة : « نادية » ، وفسَّرها فى التعليق بوجه يستغرب !!

٥١ فَصْلٌ

فى اللفظ يُطْلَق والمراد به غيرُ ظاهره

بيان فى الكناية والمجاز والاستعارة

٥٧ – اعلم أن لهذا الضرب اتّساعاً وتفنُّناً لاَ إلى غاية ، إلاّ أنه على اتساعه يدورُ فى الأمر الأعمِّ على شيئين : « الكناية » و « المجاز » .

٥٨ – والمرادُ بالكناية ها هنا أن يريدَ المتكلم إثباتَ معنى من المعانى ، 48 فلا يذكره باللفظ الموضوع له فى اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورِدْفُه / فى ٤٦ الوجود ، [1] فيومىء به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، / مثال ذلك قولهم : « هُو طويلُ النجاد » ، يريدون طويل القامة = « وكثيرُ رَمادِ القِدْر » ، يَعنون كثيرَ القرى = وفى المرأة : « نَؤُوم الضُّحَى » ، والمراد أنها مُتْرَفَةٌ مخدومة ، لها من يكفيها أمرها ، [2] فقد أرادوا فى هذا كله ، كما ترى ، معنىً ، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ، ولكنهم توصَّلوا إليه بذكر معنىً آخر من شأنه أن يَرْدَفَه فى الوجود ، وأن يكون إذَا كان . أفَلاَ ترى أن القامة إذا طالت طال النِّجاد ؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر ؟ وإذا كانت المرأة مُتْرَفةً لها من يكفيها أمرها ، رَدِفَ ذلك أن تنام إلى الضحى ؟

٥٩ – وأما « المجاز » ، فقد عوَّل الناس فى حَدِّه على حديث النَّقل ، وأَنّ كل لفظ نُقِل عن موضوعه فهو « مجاز » ، والكلام فى ذلك يطول ، وقد ذكرت

---

(١) فى « س » ، وفى نسخة أخرى عند رشيد رضا : « ورَادفه » ، وهما بمعنى التابع ، « رَدِفه يَرْدَفُه » تبعه .

(٢) « أمرها » ، أسقطها فى « س » .

ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر ، وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر . والاسم والشهرة فيه لشيئين : « الاستعارة » و « التمثيل » . وإنّما يكون « التمثيل » مجازاً إذا جاء على حَدِّ « الاستعارة » .

٦٠ — فالاستعارة : أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتَدَعَ أن تفصحَ بالتشبيه (٥٢) وتظهره ، وتجيءَ إلى اسم المشبَّه به فتعيرَهُ المشبَّه وتُجْرِيَهُ عليه . تريد أن تقول : رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بَطْشه سواءً » ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسداً » .

وضربٌ آخر من « الاستعارة » ، وهو ما كان نحو قوله :

* إذْ أَصبَحَتْ بِيَد الشَّمالِ زِمَامُها * (١)

هذا الضربُ ، وإن كان الناس يضمُّونه إلى الأوّل حيث يذكرون الاستعارة ، فليسا سواءً . وذاك أنّك في الأوّل تجعل الشيءَ الشيءَ / ليس به ، 49
وفي الثّاني للشيء الشيءَ ليس له .

تفسيرُ هذا : أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، فقد ادَّعيت في إنسان أنه أسدٌ ، وجعلته إياه ، ولا يكون الإنسان أسداً . وإذا قلت : « إذْ أصبحت بيَدِ الشَّمال زِمَامُها » ، فقد ادعيت / أنّ للشّمال يداً ، ومعلوم أنه لا يكون للريح ٤٧
يَدٌ .

* * *

---

(١) للبيد بن ربيعة ، من معلقته ، وصدره :

* وَغَدَاةِ رِيحٍ قد كَشَفْتُ وَقَرَّةٍ *

أصول فى التشبيه والتمثيل

٦١ – وههنا أصلٌ يجب ضَبْطُه وهو أنَّ جعلَ المشبَّهِ المشبَّهَ به على ضربين :

أحدهما : أن تُنْزله منزلةَ الشيء تذكره بأمر قد ثَبَت له ، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل فى إثباته وتزجيته ، [١] وذلك حيث تُسْقِط ذكر المشبه من البَيْن ، [٢] ولا تذكره بوجه من الوجوه ، كقولك « رأيت أسداً » .

والثانى : أن تجعل ذلك كالأمر الذى يحتاج إلى أن تعمل فى إثباته وتزجيته ، وذلك حيث تُجْرِى اسمَ المشبَّه به خَبَراً على المشبَّه ، [٣] فتقول : « زيد أسد ، وزيدٌ هو الأسد » = أو تَجىء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك : « إنْ لَقِيتَه لقيتَ به أسداً ، وإن لَقيتَه ليلقَيَنَّك منهُ الأسَد » ، فأنت فى هذا كله تَعْمَل فى إثبات كونه « أسَداً » أو « الأسد » ، وتضع كلامك له . وأمَّا ۝ فى الأوّل فتُخْرِجه مُخْرَجَ ما لا يُحْتَاج فيه إلى إثبات وتقرير . والقياس يقتضى أن يقال فى هذا الضرب = أعنى ما أنت تعمل فى إثباته وتزجيته = : أنه تشبيهٌ على حدِّ المبالغة ، ويقتصر على هذا القدر ، [٤] ولا يسمى « استعارة » .

...

٦٢ – وأمَّا « التمثيل » الذى يكون مجازاً لمجيئك به على حدّ الاستعارة ، فمثاله قولُك للرجل يتردَّد فى الشيء بين فِعْله وتركِه : « أراك تقدِّمُ رِجْلاً وتؤخِّر

---

(١) « التزجية » أصلها الدفع والسوق الرفيق ، وأراد به هنا أن يترفّق ويتلطف به حتى يلائم مكانه فى المعنى .

(٢) فى المخطوطات : « من البين » ، وفى المطبوعة : « من الشيئين » ، وهو لا خير فيه ، ويعنى : من بين الكلام ، ويكثر عبد القاهر من استعمال « البين » بهذا المعنى ، وانظر ما سيأتى فى الفقرة رقم : ٧٠

(٣) « خبراً » فى المخطوطات ، وفى المطبوعة : « صراحةً » .

(٤) فى « س » : « على هذا الحدّ » .

أُخرى » . فالأصل فى هذا : أراك فى تردُّدك كمن يُقدّم رجلاً ويُؤخّر أخرى ، ثم
50 اخْتُصر / الكلام ، وجُعِل كأنه يقدم الرجل ويؤخّرها على الحقيقة ، كما كان
الأَصل فى قولك : « رأيتُ أسداً » ، رأيت رجلاً كالأسد ، ثم جُعِل كأنّه الأَسد
على الحقيقة .

وكذلك تقول للرجل يعمل فى غير مَعْمَل (١) : « أراك تَنْفُخ فى غيرِ
فَحَمٍ ، وتخُطُّ على الماء » ، فتجعله فى ظاهر الأمر كأنَّه ينفخ ويَخط ، والمعنى
٤٨ على أنك فى فعلك كمن يفعل ذلك . وتقول للرجل يُعْمِل الحيلة حتى / يُميل
صاحبَه إلى الشيء قد كان يأباه ويمتنع منه : « ما زالَ يفتِلُ فى الذِّرْوَة والغاربِ
حتى بلغ منه ما أراد » ، فتجعله بظاهر اللفظ كأنه كان منه فَتْلٌ فى ذِرْوَةٍ
وغارِبٍ ، والمعنى على أنه لم يزل يرفُق بصاحبه رِفْقاً يُشْبِه حالُهُ فيه حالَ الرجل
يجَيء إلى البعير الصَّعْب فيحُكُّه ويفتِلُ الشَّعر فى ذِرْوته وغاربه ، حتى يسكن
ويستأنس ، وهو فى المعنى نظير قولهم : « فلان يُقَرِّدُ فلاناً » ، يُعْنَى به أنه يتلطّف
له فِعْلَ الرجل ينْزِع القُرَاد من البعير لِيُلِذَّهُ ذلك ، فيسكُنَ ويثبتَ فى مكانه حتى
يتمكن من أَخذه . وهكذا كُلّ كلام رأيتهم قد نَحَوْا فيه نَحْوَ التمثيل ، (٢) ثم لم
يفصحوا بذلك ، وأخرجوا اللفظ مُخْرَجَهُ إذا لم يريدوا تمثيلاً .

* * *

(١) فى « ج » والمطبوعة ، بإسقاط « فى » ، والمعنى : فى غير فائدة ولا جدوى .

(٢) فى المطبوعة : « نحوا فيه التمثيل » ، وفى « س » : « به نحو التمثيل » .

(٥٤) فَصْلٌ

فصل فى الكناية والاستعارة والتمثيل

٦٣ — قد أجمع الجميعُ على أن « الكنايةَ » أبلغُ من الإفصاح ، والتعريضَ أوقعُ من التصريح ، وأنّ للاستعارة مزيةً وفضلاً ، وأنَّ المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة ، إلاّ أن ذلك ، وإن كان معلوماً على الجملة ، فإنه لا تَطْمئِن نفسُ العاقل فى كل ما يَطْلُب العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يُغَلْغِل الفكر إلى زواياه ، وحتى

51 لا يبقى عليه موضعُ شبهةٍ ومكان مَسْئَلة . فنحن وإن كنا / نعلم أنك إذا قلت : « هو طويل النجاد ، وهو جَمُّ الرماد » ، كان أبهى لمعناك ، وأنْبَلَ من أن تدع الكناية وتصرح بالذى تريد . وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان لكلامك مزيَّةٌ لا تكون إذا قلت : رأيت رجلاً هو والأسد سواء ، فى معنى الشجاعة وفى قوة القلب وشدة البطش وأشباه ذلك . وإذا قلت : « بلغنى أنك تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى » ، كان أوقع من صريحه الذى هو قولك : بلغنى أنك تتردد فى أمرك ، وأنك فى ذلك كمن يقول : أَخْرُج ولا أخرج ، فتقدِّم رجلاً وتؤخّر أخرى = [1] ونقطع على ذَلك حتى لا يُخالجنَا شك فيه = [2] فإنما

٤٩ تسكن أنفسنا تمام / السكون ، إذا عرفنا السببَ فى ذلك والعِلَّة ، ولم كان كذلك ، وهيأنا له عبارة تُفهم عَنَّا من نُريد إفهامه . وهذا هو قولٌ فى ذلك : [3]

* * *

---

(١) السياق : « فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت ... كان أوقع من صريحه ... ونقطع على ذلك » .

(٢) جواب الشرط ، والسياق : « فنحن وإن كنا نعلم ... فإنما تسكن أنفسنا » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « وهذا هو القول .... » .

٦٤ - آعلم أنّ سبيلك أوّلاً أنْ تعلم أنْ ليست المزيّةُ التى تُثْبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغةُ التى تَدَّعى لها = (١) فى أنْفُس المعانى التى يقصِدُ المتكلم إليها بخبره ، ولكنها فى طَريق إثباته لها وتقريره إياها .

تفسيرُ هذا : أنْ لَيْس المعنى إذا قلنا : « إن الكنايةَ أبلغُ من التصريح » ، أنّك لمّا ⊙ كَنَيْتَ عن المعنى زدت فى ذاته ، بل المعنى أنك زدت فى إثباته ، فجعلتَه أبلغَ وآكدَ وأشدَّ . فليست المزيَّة فى قولهم : « جَمُّ الرماد » ، أنه دلَّ على قِرًى أكثر ، بل أنَّك أثبتَّ له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجاباً هو أشدَّ ، وادَّعيته دَعْوَى أنت بها أنطقُ ، وبصِحَّتها أوثقُ .

وكذلك ليست المزية التى تراها لقولك : « رأيت أسداً » ، على قولك : رأيت رجلاً لا يتميزّ عن الأسد / فى شجاعته وجرأته = أنك قد أفدت بالأوّل 52
زيادةً فى مساواتِه الأسدَ ، بل أنْ أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة فى إثباتك له هذه المساواة ، وفى تقريرك لها . (٢) فليس تأثيرُ الاستعارة إذن فى ذات المعنى وحقيقته ، بل فى إيجابه والحكمِ به .

٦٥ - وهكذا قياسُ « التَّمثيل » ، ترى المزيَّة أبداً فى ذلك تقع فى طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه . فإذا سمعتهم يقولون : إنّ من شأن هذه الأجناس أن تَكْسِبَ المَعَانِىَ نُبْلاً وفضلاً ، وتُوجب لها شرفاً ، وأن تُفَخِّمَها فى نفوس السامعين ، وترفعَ أقدارهَا عند المخاطبين ، فإنهم لا يريدون الشجاعةَ والقِرَى وأشباهَ ذلك من معانى الكَلِم المفردة ، وإنما يعنون إثبات معانى هذه الكَلِمِ لمن تَثْبُت له ويُخْبَرُ بها عنه .

---

(١) السياق : « أن تعلم أن ليست المزيّةُ .... فى أنفُس المعانى .

(٢) فى المطبوعة : « بل أنك أفدت .... » .

٥٠ ٦٦ – هذا ما ينبغى للعاقل أن يجعله / على ذُكْرٍ منه أبداً ، وأن يعلم أنْ ليس لنا = إذا نحن تكلمنا فى البلاغة والفصاحة = [1] مع معانى الكَلِمِ المفردة شُغْلٌ ، ولا هى منا بسَبيل ، وإنّما نَعْمِد إلى الأحكام التى تحدُث بالتأليف والتركيب . وإذْ قد عرفت مكانَ هذه المزيّة والمبالغةِ التى لا تزال تسمعُ بها ، وأنها فى الإثبات دونِ المُثْبَت ، فإنّ لها فى كل واحد من هذه الأجناس سبباً وعلة .

أما « الكناية » ، فإنّ السببَ فى أنْ كان للإثبات بها مزيّةٌ لا تكون للتصريح ، [2] أنّ كل عاقل ⓢ يعلم إذا رجع إلى نفسه ، أنّ إثبات الصفة بإثباتِ دليلها ، وإيجابَها بما هو شاهد فى وجودها ، آكدُ وأبلغُ فى الدَّعْوى من أن تجىء إليها فتثبتها هكذا سَاذَجاً غُفْلاً . وذلك أنك لا تدَّعِى / شاهدَ الصفة 53
ودليلَها إلاّ والأمر ظاهرٌ معروفٌ ، وبحيث لا يُشكّ فيه ، ولا يُظَنّ بالمُخْبِر التجوُّزُ والغَلَط .

وأمّا « الاستعارة » ، فسببُ ما ترى لها من المزيّة والفخامة ، [3] أنك إذا قلت : « رأيتُ أسداً » ، كنت قد تلطَّفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة ، حتى جعلتَها كالشىء الذى يجب له الثُّبوت والحصول ، وكالأمر الذى نُصِبَ له دليلٌ يقطع بوجوده . وذلك أنه إذا كان أسَداً ، فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يَعْرَى عنها . وإذا صرَّحت بالتشبيه فقلت : « رأيت رجلاً كالأسد » ، كنت قد أثبتها إثباتَ

---

(١) السياق : « .... أن ليس لنا .... مع معانى الكلم ..... » .

(٢) فى « ج » أسقط : « فإن السبب فى » وكتب : « وإن كان للإثبات ... » .

(٣) فى « ج » : « فبسَبب » .

الشيء يترجّحُ بَيْن أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب فى شيء .

وحكم « التمثيل » ، حكم « الاستعارة » سواءً ، فإنك إذا قلت : « أراك تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى » ، فأوجبت له الصورة التى يُقطَع معها بالتحيُّرِ والتردد ، [1] كان أبلغَ لا محالة من أن تَجْرِيَ على الظاهر . فتقول : قد جعلت تتردَّد فى أمرك ، فأنت كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيُقدِّم رجلاً ويُؤخِّر أخرى .

* * *

(١) فى « س » : « يقع معها التحيُّر » .

فَصْلٌ

٦٧ – / إعلم أنَّ من شأن هذه الأجناس أن تجرى فيها الفضيلة ، وأن ٥١
تتفاوت التفاوت الشديدَ . أفلا ترى أنك تجدُ فى الاستعارة العاميَّ المُبْتَذَل ، [١] الاستعارة وبدائعها
كقولنا : « رأيت أسداً ، ووردتُ بحراً ، ولقيت بدراً » = والخاصِّيَّ النادرَ الذى
لا تجدُه إلاَّ فى كلام (٥٧) الفحول ، ولا يقوى عليه إلاّ أفرادُ الرجال ، كقوله :

« وسَالَتْ بأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَباطِحُ » [٢]

أراد أنهَا سارت سيراً حثيثاً فى غاية السرعة ، وكانت سرعةً فى لِين
وسَلاسةٍ ، حتى / كأنها كانت سيولاً وقعت فى تلك الأباطح فَجَرَتْ بها . [٣] 54

٦٨ – ومثلُ هذه الاستعارةِ فى الحسن واللُّطف وعلوِّ الطبقة فى هذه
اللفظة بعينها قوْلُ الآخر :

سَالَتْ عليه شِعَابُ الحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ ، بِوُجُوهٍ كالدَّنَانِير [٤]

---

(١) فى المطبوعة : « أفلا ترى فى الاستعارة » .

(٢) صدر البيت :

« أَخَذْنَا بأطراف الأحاديث بَيْنَنا »

وسيأتى الشعر بتمامه فيما بعدُ ، وانظر ما سيأتى رقم : ٧٠

(٣) « حتى كأنها » ، « حتى » زيادة من « س » وحدها .

(٤) هو لسبيع بن الخطيم التيمى ، يقوله لزيد الفوارس الضبى ، فى أبيات ، وينسب أيضاً لمحرز ابن المكعبر ، ولدجاجة بن عبد قيس التيمى ، وهو فى الاختيارين ، وفى الوحشيات رقم : ٤٥١ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١١٢ ، وسيأتى برقم : ٨٩ ، وفى هامش « ج » : « أصحابه » ، يعنى مكان « أنصاره » .

أراد أنَّه مُطاع فى الحيِّ ، وأنهم يسرعون إلى نصرته ، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل خَطْبٍ ، إلا أتوه وكثروا عليه ، وازدحموا حَوالَيْه ، حتى تجدَهم كالسيول تجيءُ من ههنا وههنا ، وتنصبُّ من هذا المَسِيل وذلك ، (١) حتى يَغَصَّ بها الوادى ويَطْفَحَ منها .

٦٩ — ومن بديع الاستعارة ونادرها ، إلا أنَّ جهة الغَرَابة فيه غير جهتها فى هذا ، قولُ يزيد بن مَسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له ، وأنَّه مؤدَّب ، وأنه إذا نزل عنه وأُلقى عِنانه فى قَرَبُوس سَرجه ، وقف مكانَه إلى أن يعود إليه :

عَوَّدْتُهُ فِيمَا أَزُورُ حَبَائِبِى ... إِهْمَالَهُ ، وكذاكَ كُلُّ مُخَاطِرِ
وَإِذَا ٱحْتَبَى قَرَبُوسُهُ بِعنَانِهِ ... عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى ٱنْصِرَافِ الزَّائِرِ (٢)

فالغرابة ههنا فى الشبه نفسه ، وفى أَنْ استدرك أنّ هيئة العنان فى موقعه من قَرَبُوس السرج ، كالهيئة فى موضع الثَّوب من رُكْبة المحتبى .

٧٠ — وليست الغرابةُ فى قوله :

* وسَالَتْ بأعناقِ المَطِيِّ الأَباطح * (٣)

على هذه الجملة ، (٤) وذلك أنه لم يُغرب لأَنْ جَعَلَ المطيَّ فى سرعة

---

(١) فى المطبوعة : أسقط « المسيل » ، وهى فى المخطوطتين .

(٢) نسبه ليزيد بن مسلمة ، وفى حاشية على الكامل للمبرد (١ : ٣٥١) أنه « لمحمد بن يزيد ، من ولد مسلمة بن عبد الملك » . و « القَرَبوس » هو حِنْو سرج الفرس . و « الشكيم » فى لجام الفرس ، هو الحديدة المعترضة فى فم الفرس .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٦٧

(٤) يكثر عبد القاهر من استعمال « على هذه الجملة » ، ويعنى بها الوجه والمعنى والنَّمط .

سيرها وسُهولته كالماء يجرى فى الأبطح ، فإنَّ هذا شبه معروف ظاهر ، ولكن الدِّقة ⑸⑻ واللطف فى خصوصيَّة أفادها ، (١) بأن جعل « سال » فعلاً للأباطح ، ثم عدَّاه بالباء ، بأن أُدخل الأعناق فى البَيْن ، (٢) : فقال « بأعناق / المطىِّ » ، ولم يقل : « بالمطىّ » ، ولو قال : « سالت المطىّ فى الأباطح » ، لم 55
يكن شيئاً .

وكذلك الغرابة فى البيت الآخر ، ليس فى مُطْلَق معنى « سال » ، ولكن فى تعديته بعلى والباء ، وبأن جعله فعلاً لقوله « شِعابُ الحىِّ » ، ولولا هذه الأُمور كُلُّها لم يكن هذا الحسنُ . وهذا موضعٌ يَدِقُّ الكلام فيه .

* * *

٧١ — وهذه أشياءُ من هذا الفنّ :

اليَوْمُ يَوْمَان مُذْ غُيِّبْتَ عَنْ بَصَرِى ، نَفْسِى فِدَاؤُك ، مَاذَنْبِى فَأَعْتَذِرُ
أُمْسِى وَأُصْبِحُ لاَ أَلْقَاكَ ، وَاحَزَنَا ، لَقَدْ تَأَنَّقَ فِى مَكْرُوهِىَ القَدَرُ (٣)

● سوَّار بن المضرَّب ، وهو لطيفٌ جدًّا :

بِعَرْضِ تَنُوفَــةٍ لِلرِّيــحِ فِيهَــا نَسِيمٌ لا يَرُوعُ التُّـرْبَ وَانِ (٤)

● بعض الأعراب :

وَلَرُبَّ خَصْمٍ جَاهِدِين ذَوِى شَذًا تَقْذِى صُدُورُهُمُ بِهِتْـرٍ هَاتِـرِ

---

(١) فى « س » وأشار إليها رشيد رضا فى نسخة : « الرِّقة » بدل « الدقة » .

(٢) فى المطبوعة : « فى البيت » ، وأشار إلى نسخة فيها « البين » ، أيضاً ، وقد سلف بيان مثلها فى الفقرة : ٦١

(٣) فى هامش « ج » حاشية لم أحسن قراءتها

(٤) من قصيدة له فى الأصمعيات رقم : ٩١ ، وروايته : « بكُلِّ تنوفة .... خَفِيفٌ لا يروعُ » .

لُدٍّ ظَأَرْتُهُمُ عَلَى مَا سَاءَهُم وخَسَأْتُ بَاطِلَهُمْ بحَقٍّ ظَاهِرِ [١]

المقصود لفظ : « خسأت » . [٢]

● ابن المعتز :

(٥٩) حَتَّى إذَا ما عَرَف الصَّيْدَ الضَّارْ وَأَذِنَ الصُّبْح لَنَا فى الإبْصَارْ [٣]

المعنى : حتى إذا تهيأ لنا أن نبصر شيئاً = لمَّا كان تَعذُّرُ الإبصار منْعاً من الليل ، جعل إمكانَهُ عند ظهور الصبح إذْناً من الصُّبح .

● وله :

بِخَيِلٍ قَد بُلِيت بِهِ يَكُدُّ الوَعْدَ بالحُجَجِ [٤]

● وله :

يُناجِينِىَ الإخْلاَفُ مِنْ تَحْتِ مَطْلِهِ فَتَخْتَصِمُ الآمَالُ واليَأْسُ في صَدْرِى [٥]

---

(١) الشعر لثعلبة بن صُعَير المازنى ، فى المفضليات رقم : ٢٤ . وكان فى المطبوعة والمخطوطتين « تُقْذى عُيُونُهم » ، وهو سهوٌ يفسد الشعر ، فرددته إلى صوابه . و « الشذا » ، حدة الأذى . و « الهتر الهاتر » الكلام القبيح . و « تقدى » ، تقذف القَذَى . و « لُدّ » شديدى الخصومة جمع « ألد » . و « ظأرتهم » ، عطفتهم ، كا تُظأر الناقة على فصيلها . و « خسأتُ » ، دفعت وأَمْطتُ .

(٢) هذا السطر غير موجود فى المطبوعة .

(٣) ديوان ابن المعتز (استنابول) ٤ : ٢١ . و « الضار » يعنى « الضارى » ، وهو الكلبُ ، وفى المطبوعة : « أنصار » ، وشرحها بما لا غناء فيه .

(٤) ليس فى المطبوع من شعره .

(٥) ليس فى المطبوع من شعره .

● وممّا هو فى غاية الحسن ، وهو من الفنّ الأوّل ، قولُ الشاعر أنشده الجاحظ : (١)

لَقَدْ كُنْتَ فِى قَوْمٍ عَلَيْكَ أُشِحَّةٍ بِنَفْسِكَ ، إلاَّ أَنَّ مَا طَاحَ طَائِحُ
/ يَوَدُّونَ لَوْ خَاطُوا عَلَيْكَ جُلُودَهُمْ ، وَلاَ تَدْفَعُ المَوْتَ النُّفُوسُ الشَّحَائِحُ ٥٣ 56

قال : وإليه ذهب بشارٌ فى قوله :

وَصَاحِبٍ كَالدُّمَّلِ المُمِدِّ حَمَلْتُهُ فِى رُقْعَةٍ مِنْ جِلْدِى (٢)

...

٧٢ — ومن سِرِّ هذا الباب ، أنك ترى اللفظة المستعارة قد آستُعِيرت فى عدة مواضع ، ثم ترى لها فى بعض ذلك مَلاحةً لا تجدها فى الباقى . مثال ذلك أنك تنظر إلى لفظة « الجسر » فى قول أبى تمام :

لاَ يَطْمَعُ المَرْءُ أن يَجْتابَ لُجَّتَهُ بِالقَوْلِ ما لم يَكُنْ جِسْراً لَهُ العَمَلُ(٣)

وقوله :

بَصُرْتَ بالرَّاحة العُظْمَى فَلَم تَرَهَا تُنَالُ إلاَّ عَلَى جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ(٤)

فترى لها فى الثانى حسناً لا تَراه فى الأوّل ، ثم تنظر إليها فى قول رَبيعة الرَّقِّىّ :

---

(١) فى البيان والتبيين ١ : ٥٠ ، وقال : « ذهب إلى قول الأغَرّ الشاعر » ، وأنشد البيتين ، وشعره هذا نقله أيضاً السهيلى فى الروض الأنف ١ : ١٧٥

(٢) فى البيان ١ : ٥٠ ، وفى ديوان بشار المطبوع .

(٣) فى ديوانه ، وروايته : « أن يجتابَ غَمْرتَهُ » ، ويروى : « ويجتاز غمرته » ، و « اجتياب الأرض وجابها » ، قطعها واخترقها ونفذ منها .

(٤) فى ديوانه ، وروايته « بالراحة الكبرى » ، وهى كذلك فى « س » .

قُولِي نَعَمْ ، ونَعَمْ إنْ قُلْتِ وَاجِبَةٌ قَالت : عسى ، وعَسَى جَسْرٌ إلى نَعَمِ[(١)]

فترى لها لُطفاً وخِلاَبةً وحُسْناً ليس الفَضْلُ فيه بقليل . [(٢)]

...

٧٣ - ⑩ ومما هو أصْلٌ فى شرف الاستعارة ، أنْ ترى الشاعرَ قد جمع بين عِدّة استعاراتٍ ، قصداً إلى أن يُلْحِق الشكلَ بالشكل ، وأن يُتِمَّ المعنى والشَّبه فيما يريد ، مثاله قوله امرىء القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لَمّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ[(٣)]

لما جعل للَّيل صلباً قد تمطَّى به ، ثنىَّ ذلك فجعل له أَعْجَازاً قد أرْدَفَ بها الصُّلْب ، وثلَّث فجعل له كلكلاً قد ناء به ، فاستوفى له جُمْلةَ أركان الشَّخص ، وراعى ما يراه الناظر من سَوَادِه ، إذا نَظر قُدَّامه ، وإذا نَظَر إلى خَلْفه ، وإذا رَفع البصر ومدَّه فى عُرْضِ الجَوِّ .

...

---

(١) فى شعر ربيعة الرق (مجموع) : ٩٢ ، نقلاً عن طبقات ابن المعتز : ١٦٦ - ١٦٩ ، وهو فيها :

قُولِي : نعم ، إنها إن قُلْتِ نافعة ، ليست عَسَى ، وعَسى صَبْرٌ إلى نَعَم

وهو كلامٌ فاسدٌ لا معنى له ، والصواب ما ههنا . وفى هامش المخطوطة أمام هذا البيت : « ومثله قول أبى العتاهية :

أتيتُمْ غداه النـ .. .... لجمّته جَسْرٌ

الكلام منقطع ، ولم أقف على شيء من ذلك فى شعر أبى العتاهية .

(٢) « الخلاَبةُ » ، أن تخلُبَ المرأة قلب الرجل بألطف القول وأخلبه ، فتأخذه وتسلبُه وتذهب به ، وهو هنا مجازٌ .

(٣) من معلقته الغالية .

[القول فى « النظم » وتفسيره] (١)

57 ٧٤ — وٱعلم أن ههنا / أسراراً ودقائق ، لا يمكن بيانُها إلاَّ بعد أن تُقَدِّمَ
٥٤ جملةً من القول / فى « النظم » وفى تفسيره والمراد منه ، (٢) وأىُّ شىء هو ؟
وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه ؟ فينبغى لنا أن نأخذ فى ذِكْره ، وبيانِ أمره ، تفسير « النظم » وأسراره ودقائقه
وَبيَانِ المزيَّة التى تُدَّعَى له من أين تأتيه ؟ وكيف تَعْرِض فيه ؟ وما أسبابُ ذلك وعِلَلهُ ؟ وما المُوجِبُ له ؟

وقد علمت إطْباقَ العلماء على تعظيم شأن « النظم » وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، وإجماعهم أن لا فَضْلَ مع عَدَمه ، ولا قَدْر لكلام إذا هو لم يستقم له ، ولو بَلَغ فى غرابة معناه ما بلغ = (٣) وبَتَّهُم الحكمَ بأنه الذى لا تَمام دونه ، ولا قِوام إلاَّ به ، وأنه القُطْب الذى عليه المَدار ، والعَمودُ الذى به الاستقلال . وما كان بهذا المحلِّ من الشَّرف ، وفى هذه المنزِلة من الفضل ، وموضوعاً هذا الموضع من المزيَّة ، وبالغاً هذا المبلغ من الفضيلة ، كان حَرًى ٦١
بأن تُوقَظَ له الهممُ ، وتُوَكَّلَ به النفوس ، وتحرَّكَ له الأفكار ، وتُستَخدمَ فيه الخواطرُ = (٤) وكان العاقل جديراً أنْ لا يرضَى من نفسه بأن يجدَ فيه سبيلاً إلى مَزِيَّة عِلْمٍ ، وفَضْلِ استبانةٍ ، وتَلْخيص حُجَّة ، (٥) وتحريرِ دليل ، ثُمَّ يُعْرِض

---

(١) هذا عنوان زدته ، لأن عليه مدار هذا الكتاب .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « أن نُعِدّ جملة » .

(٣) « وَبَتُّهم الحكم » ، معطوف على : « إطباقَ العلماء » ، و « بتُّ الحكم » ، قطعه

(٤) « وكان العاقل » ، معطوف على قوله : « كان حَرًى » .

(٥) « تلخيص الحجة » ، شرحها وتفسيرها وبيانها ، وانظر مثله فى الفقرة رقم : ٢٦

عن ذلك صَفْحاً ، ويَطْوِى دونه كشحاً = (١) وأن يَرْبَأ بنفسه ، وتَدْخُل عليه الأَنَفة من أن يكون فى سبيل المقلِّد الذى لا يُبُتّ حُكماً ، (٢) ولا يَقْتُل الشىء علماً ، ولا يَجِد ما يُبْرِىء من الشبهة ، (٣) ويشفى غَليل الشاكّ ، وهو يستطيع أن يرتفعَ عن هذه المنزلة ، ويُبايِنَ من هو بهذه الصفة ، فإنّ ذلك دليلُ ضعف الرأى وقِصَر الهِمّة ممن يختاره / ويَعْملُ عليه . 58

* * *

«النظم» هو توخى معانى النحو، وبيان ذلك

٧٥ – آعلم أن ليس « النَّظْمُ » إلا أَنْ تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه « علم النحو » ، وتعملَ على قوانينه وأُصوله ، وتعرف مَناهجه التى نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها ، وتحفَظَ الرسومَ التى رُسِمت لك ، (٤) فلا تُخِلُّ بشىء منها .

وذلك أنا لا نعلم شيئاً يَبْتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظُر فى وُجوه كل باب وفروقه ، فينظر فى « الخبر » إلى الوجوه التى تراها / فى قولك : « زيد مُنْطلق » ٥٥
و « زيد ينطلق » ، و « ينطلق زيد » و « منطلق زيدٌ » ، و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيدٌ » و « زيدٌ هو المنطلق » ، و « زيدٌ هو منطلقٌ » .

وفى « الشرط والجزاء » إلى الوجوه التى تراها فى قولك : « إن تخرجْ أخرجْ » و « إن خرجتَ خرجتُ » و « إن تخرُج فأنا خارج » و « أنا خارج إن خرجتَ » و « أنا إن خرجتَ خارج » .

---

(١) « وأن يربأ بنفسه » ، معطوف على قوله : « أن لا يرضى من نفسه » .

(٢) فى « س » : « يُثبت حكماً » .

(٣) فى « س » : « من الشُّبَه » .

(٤) فى المطبوعة : « الذى رسمته » .

وفى « الحال » إلى الوجوه التى تراها فى قولك : « جاءنى زيد مسرعاً » ، وجاءنى يُسْرِع » ، و « جاءنى وهو مسرعٌ أَوْ وهو يسرع » و « جاءنى قد أسرع » و « جاءنى وقد أسرع » .

فيعرفَ لكلٍّ من ذلك موضعه ، ويَجيء به حيث ⑫ ينبغى له .

= [1] ويَنظُرَ فى « الحروف » التى تشترك فى معنىً ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى ، فيضعَ كُلاًّ من ذلك فى خاص معناه ، نحو أن يجىء بـ « ما » فى نفي الحال ، بـ « لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ « إن » فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبـ « إذا » فيما علم أنه كائن .

= وينظرَ فى « الجُمَل » التى تُسْرَدُ ، فيعرفَ موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرفَ فيما حقُّه الوصل موضع « الواو » من موضع « الفاء » ، وموضع / « الفاء » من موضع « ثم » ، وموضع « أَوْ » من موضع « أم » ، 59
وموضع « لكنْ » من موضع « بل » .

= ويتصرَّفَ فى التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، فى الكلام كله ، [2] وفى الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيُصِيبَ بكُلٍّ من ذلك مكانه ، [3] ويَستعمله على الصِّحة وعلى ما ينبغى له .

* * *

٧٦ – هذا هو السبيلُ ، فلستَ بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُه إن كان صواباً ، وخَطَؤُه إن كان خطأً ، إلى « النظم » ، ويدخلُ تحت هذا الاسم ، إلاّ وهو

---

(١) « وينظر » معطوف على قوله فى أول الفقرة : « ... أن ينظر فى وجوه كل باب » ، وكذلك ما سيأتى بعده .

(٢) فى نسخة عنه رشيد رضا : « وينظر » بدل « يتصرف » .

(٣) فى المطبوعة : « فيضع كُلاًّ مكـ » ، وعند رشيد رضا فى نسخة ، كما فى المخطوطتين .

معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه = أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأُزيل عن موضعه ، وآستُعْمِل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحَّةِ نَظْمٍ أو فساده ، أو وصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه ، إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معانى النحوِ وأحكامه ، ووجدته يدخلُ فى أصل من أصوله ، ويتَّصِل بباب من أبوابه .

...

٥٦ ٧٧ – هذه / جملةٌ لا تزدادُ فيها نظراً ، إلا ازددت لها تصوُّراً ، وازدادت

شواهد على فساد « النظم »

عندك صحةً ، وازددت بها ثقَةً . وليس من أحد تُحرِّكه لأن يقولَ فى أمر « النظم » شيئاً ، إلا وجدته قد اعترفَ لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها دَرَى ذلك أو لم (٦٣) يَدْر . ويكفيك أنَّهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكَرُوا فساد « النظم » ، فليس من أحد يخالف فى نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُه فِى النَّاسِ إلاّ مُمَلَّكاً ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُــوهُ يُقَارِبُــهْ(١)

وقول المتنبى .

وَلِذَا آسْمُ أَغْطِيَةِ العُيونِ جُفُونُها ... مِنْ أَنَّها عَمَلَ السُّيُوفِ عَوَامِلُ(٢)

وقوله :

الطِّيبُ أَنْتَ إذَا أَصَابَكَ طِيبُهُ ، ... والمَاءُ أَنْتَ إذا آغْتَسَلْتَ الغَاسِلُ

60 / وقوله :

وَفاؤُكُمَا كالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ ... بِأَنْ تُسْعِدَا ، والدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ

---

(١) فى ديوانه .

(٢) الشعر الآتى كله فى ديوانه .

وقول أبى تمام :

ثَانِيهِ فى كَبِدِ السَّماء ، وَلَم يَكُنْ كَٱثْنَيْنِ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ[1]

وقوله :

يَدِى لِمَنْ شَاء رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جُرَعاً مِنْ رَاحَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابُ والعَسَلُ

= [2] وفى نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف ، أن الفسادَ والخلَل كانا من أن تعاطَى الشاعرُ ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصَنَع فى تقديم أو تأخيرٍ ، أوْ حذفٍ وإضمارٍ ، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصول هذا العلم . وإذا ثَبَت أن سببَ فساد النظم واختلاله ، أن لا يُعْمَل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أنّ سبب ⑥④ صِحَّته أن يُعْمَلَ عليها = ثم إذا ثبت أنّ مُستَنْبَطَ صِحّته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك فى مزيَّته والفضيلة التى تعرض فيه ، وإذا ثبَت جميع ذَلك ، ثبت أن ليس هو شَيْئاً غير تَوَخّى معانى هذا العلم وأحكامه فيما بين الكَلِم ، [3] والله / الموفق للصواب . ٥٧

. . .

شواهد على محاسن « النظم »

٧٨ — وإذْ قد عرفتَ ذلك ، فَٱعْمِد إلى ما تواصفوه بالحسن ، [4]

---

(١) الشعر كله فى ديوانه .

(٢) سياق الكلام : « فليس من أحد يخالف فى نحو قول الفرزدق ... وفى نظائر ذلك مما وصفوه .... أنّ الفساد والخلل » .

(٣) من أول قوله : « وإذا ثبت جميع ذلك ... » إلى هنا ، ساقط من « س » .

(٤) فى « ج » : « تواصفه » ، سهو ناسخ .

وتَشَاهدوا له بالفضل ، ثم جعلوه كذلك من أجل « النظم » خصوصاً ، دون غيره مما يُسْتَحْسَنُ له الشعر أو غيرُ الشعر ، من معنىً لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل فى النظم ، وتأمَّلْه ، (١)
61 فإذا رأيتَكَ قد ارتحتَ واهتززتَ واستحسنتَ ، فآنظر / إلى حركات الأَرْيَحيَّة مِمَّ كانت ؟ وعندمَا ذَا ظهرت ؟ فإنك ترى عِياناً أن الذى قلتُ لكَ كما قلت . اعمد إلى قول البُحترى :

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى   فَمَا إنْ رَأَيْنَا لِفَتْحٍ ضَرِيبَا
هُوَ المَرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الحَادِثَا   تُ عَزْماً وَشيكاً وَرَأْياً صلِيبَا
تَنَقَّلَ فِى خُلُقَىْ سُؤْدَدٍ   سَمَاحاً مُرجًّى وَبَأساً مَهِيبَا
فَكَالسَّيْفِ إن جِئْتَهُ صَارِخاً ،   وَكَالبَحْرِ إن جِئْتَهُ مُسْتَثِيبَا(٢)

فإذا رأيتها قد راقتك وكثُرَت عندك ، ووجدتَ لها اهتزازاً فى نفسك ، فعُدْ فانظرْ فى السبب واستَقْصِ فى النظر ، فإنك تعلم ضرورةً أنْ ليس إلا أنه قدَّم وأخَّر ، وعرَّف ونكَّر ، وحَذَف وأضْمَر ، وأعادَ وكرَّر ، وتوخَّى على الجملة وَجْهاً من الوجوه التى يقتضيها « علم النحو » ، فأصاب فى ذلك كله ، ثم لَطُف موضعَ صَوابه ، وأتى مَأْتًى يُوجب الفضيلة .

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : « هُوَ المرءُ أبدت له الحادثات » = ثم قوله : « تَنقَّل فى خُلُقى سُؤْدُدٍ » بتنكير « السؤدد » وإضافة « الخلقين »

---

(١) السياق : « فاعمد إلى ما تواصفوه .... وتأمّله » .

(٢) فى ديوانه ، فى الفتح بن خاقان . « الضرائب » جمع « ضريبة » ، وهى الطبيعة والخلق . و « الضريب » ، المثيل والشبيه . و « المستثيب » طالب الثواب .

إليه = ثم قوله : « فكالسيف » (٦٥) وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعنى لا مَحَالة : فهو كالسيف = ثم تكريره « الكاف » فى قوله : « وكالبحر » = ثم أنْ قَرَنَ إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابُه فيه = ثم أنْ أخرج من كل واحدٍ من الشرطين / حالاً على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله « صارخاً » هناك ٥٨ « ومستثيباً » ههنا ؟ لا ترى حسناً تَنْسِبه إلى النظمِ ليس سَبَبُهُ ما عددتُ ، أو ما هو فى حكمِ ما عددتُ ، فاْعرف ذلك .

٧٩ — وإن أَردت أظهر أَمراً فى هذا / المعنى ، فانظُره إلى قول إبراهيم بن 62 العباس :

فَلَوْ إذْ نَبَادَهْرٌ ، وَأُنْكِرَ صَاحِبٌ ، وسُلِّط أَعْدَاءٌ ، وغَابَ نَصِيرُ
تَكُونُ عن الأَهوازِ دَارِى بِنَجْوَةٍ ، ولكـنْ مقاديرٌ جَرَتْ وأُمُـورُ
وَإِنِّى لأَرْجُو بَعْدَ هٰذَا مُحَمَّداً لأَفْضَلِ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيـرُ (١)

فإنك تَرَى ما ترىَ من الرَّونق والطَّلاوَة ، ومن الحسن والحَلاوة ، ثم تتفقَّد السبب فى ذلك ، فتجدُه إنّما كان من أجل تقديمه الظرفَ الذى هو « إذْنَبَا » على عامله الذى هو « تكون » ، وأَنْ لم يقل : فلو تكون عن الأَهوازِ دارى بنَجوةٍ إذْنبا دهرٌ = ثم أنْ قال : « تكون » ، ولم يقل « كان » = ثم أنْ نكَّر الدهر ولم يقل : « فلو إذنبا الدهر » = ثم أن ساق هذا التنكير فى جميع ما أتى به من بَعْدُ = ثم أَنْ قال : « وأُنْكِرَ صاحبٌ » ولم يقل : وأنكرتُ صاحباً = لا ترى فى البيتين الأوّلين شيئاً غير الذى عددتُه لك تجعله حُسْناً فى « النظم » ، وكله من معانى النحو كما ترى . وهكذا السبيلُ أبداً فى كل حُسْنٍ ومزيةٍ رأيتَهمُا قد نُسِبا إلى « النظم » ، وفضلٍ وشرفٍ أحيل فيهما عليه .

(١) فى ديوانه (الطرائف الأدبية) : ١٣٢ ، يقوله للوزير محمد بن عبد الملك الزيات .

فَصْلٌ

⑥ « فى أن هذه المزايا فى النظم ، بحسب المعانى والأغراض التى تُؤَمّ » [١]

٨٠ – وإذ قد عرفتَ أنّ مَدار أمر « النظم » على معانى النحو ، وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه ، فَاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندَها ، ونهايةٌ لا تجِد لها ازديادًا بعدها = ثُمّ آعلم أنْ ليست المزيّةُ بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تَعْرِض بسبب المعانى والأغراض التى يُوضَع لها الكلام ، / ثم بحَسَب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض . بيان محاسن النظم ٥٩

تفسير هذا : أنه ليس إذا راقك التنكير فى « سؤدد » من قوله / « تنقَّل فى خلقى سؤدد » ، [٢] وفى « دهر » من قوله : « فلو إذْ نَبَا دهرٌ » ، [٣] فإنه يجب أن يروقك أبداً وفى كل شىء = ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسَمَّ فاعلُه فى قوله « وأُنْكِرَ صاحب » ، [٣] فإنه ينبغى أن لا تراه فى مكان إلا أعطيتَه مثل آستحسانك ههنا = بل ليس من فضلٍ ومزيّة إلا بحسبِ الموضع ، وبحَسَب المعنى الذى تريد والغَرَض الذى تَؤمُّ . وإنما سبيل هذه المعانى سبيل الأصباغ التى تُعْمَلُ منها الصور والنقوش ، فكما أنك تَرى الرجلَ قد تَهَدَّى فى الأصباغ التى عمل منها الصُّورة والنقش فى ثوبه الذى نَسَج ، إلى ضرب من التخيُّر 63

(١) هذا السطر كله ، ليس فى « ج » ، ولا « س » .

(٢) انظر الفقرة رقم : ٧٨

(٣) انظر الفقرة رقم : ٧٩

والتدبُّر فى أنفُس الأَصباغ وفى مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها ، إلى ما لَم يَتَهدَّ إليه صاحبه ، (١) فجاء نقشُه من أجل ذلك أعجبَ ، وصورتُه أغربَ ، كذلك حال الشاعر والشاعرِ فى توخِّيهما معانى النَّحو ووجوهه التى علمت أنها محصول « النَّظْم » .

* * *

٨١ — ⑰ واَعلم أنَّ من الكلام ما أنت ترى المزيَّة فى نظمه والحسنَ ، كالأجزاء من الصِّبْغ تتلاحق وينضمُّ بعضها إلى بعض حتى تَكْثُر فى العين ، فأنت لذلك لا تُكْبِر شأنَ صاحبه ، ولا تقضى له بالحذق والأستاذية وسَعَة الذَّرْع وشدة المُنَّة ، (٢) حتى تستوفىَ القطعةَ وتأتىَ على عدة أبيات . وذلك ما كان من الشعر فى طبقة ما أنشدتك من أبيات البحترى ، (٣) ومنه ما أنتَ ترى الحسن يَهْجُم عليك منه دَفْعةً ، ويأتيك منه ما يملأ العين ضَرْبَةً ، (٤) حتى تعرف من البيت الواحد مكانَ الرجل من الفضل ، وموضعَه من الحِذْقْ ، وتشهد له بفضل المُنَّة وطول البَاع ، وحتى تَعْلَمَ ، إنْ لم تعلم القائلَ ، أنَّه من قِبَل شاعرٍ فحل ، (٥) وأنه / خرج من تحت يد صَنَاعٍ ، وذلك ما إذا / أُنشدْتَهُ وضعتَ فيه اليد على شيء فقُلت : هذا ، هذا ! وما كان كذلك فهو الشّعْرُ

صفة « النظم »

64

٦٠

---

(١) فى « س » ، وفى نسخة عند رشيد رضا : « إلى ما لم يكن يتهدَّى إليه » .

(٢) « المُنَّة » ، القوة والضبط .

(٣) انظر رقم : ٧٨

(٤) فى المطبوعة : « غرابة » ، وفى المخطوطتين ، ونسخة أخرى عند رشيد رضا ، كما أثبتُّ . و « ضربةً » ، دفعة واحدة .

(٥) فى المطبوعة : « من قِبَل » .

الشاعر ، (١) والكلام الفاخرُ ، والنَّمَط العالى الشريف ، والذى لا تجده إلاَّ فى شعر الفحول البُزَّل ، (٢) ثم المطبوعين الذين يُلْهَمون القولَ إلهاماً .

شواهد من محاسن النظم

٨٢ – ثم إنّك تحتاج إلى أن تَسْتَقْرِىَ عِدّة قصائد ، بل أن تَفْلِيَ ديواناً من الشعر ، (٣) حتى تجمع منه عدَّة أبيات . وذلك ما كانَ مثلَ قول الأوّل ، وتمثَّل به أبو بكر الصِّدِّيق رضوانُ الله عليه حين أتاه كتاب خالِدٍ بالفتح فى هَزِيمة الأعاجم :

تَمَنَّانَـا لِيَلْقَانَـا بِقَـوْمٍ تَخَالُ بَيَاضَ لَأْمِهِمُ السَّرَابَا (٤)

٦٨ فَقَدْ لاقَيْتَنَا فَرَأَيْتَ حَرْباً عَوَاناً تَمْنَعُ الشَّيْخَ الشَّرَابَا (٥)

انظر إلى موضع « الفاء » فى قوله :

* فقد لاقيتَنا فرأيت حرباً *

---

(١) فى المطبوعة : « فهو شعر الشاعر » ، وليس بشئ .

(٢) « البُزَّل » جمع « بازل » ، وهو البعير ينشق نابه ويبزُل عند دخوله فى السنة التاسعة ، وتستحكم قوّته .

(٣) مستعارٌ للتفتيش والتنقيب ، من « فَلْي الشَّعرَ » ، بحثاً عن القمل الدقيق وصِئْبانه .

(٤) هذا من شعر الصحابى زياد بن حنظلة التميمى الذى بعثه رسول الله ﷺ إلى قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر ليتعاونا على مسيلمة وطليحة والأسود . وشهد مع أبى بكر حرب مانعى الزكاة يوم الأبرق ، فقال زياد :

وَيَوْمٍ بالأبارق قد شَهِدْنَا على ذُبْيَان يلتهِبُ التِهابَا

أتيناهم بِدَاهيَـةٍ نَسوفٍ مع الصدّيق إذ ترك العِتَابَا

والخبر كله فى تاريخ الطبرى ٣ : ٢٢٢ – ٢٢٥ ، وفيه البيتان اللذان ذكرتهما آنفاً . أما الذى أنشده عبد القاهر فقد أُنسيتُ مكانه ومكان أبيات زياد بن حنظلة .

(٥) « اللأم » ، جمع « لأمة » ، وهى أداة الحرب من دِرْع وبيضةٍ وسلاحٍ .

• ومِثْلَ قول العباس بن الأحنف :

قَالُوا خُرَاسَانُ أَقْصَى ما يُرَادُ بنا ، ثُمَّ القُفُولُ ، فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانا(١)

آنظر إلى موضع « الفاء » و « ثم » قبلها .

• ومثل قول ابن الدُّمَيْنَة : (٢)

أَبِينى أَفِى يُمْنَى يَدَيْكِ جَعَلْتِنى فأَفْرَحَ ، أَمْ صَيَّرْتِنى فى شِمالِكِ
أَبِيتُ كأَنِّى بَيْن شِقَّيْن مِنْ عَصاً حِذارَ الرَّدَى ، أو خِيفَةً من زِيَالِكِ
تَعَالَلْتِ كَى أَشْجَى ، ومَا بِكِ عِلّةٌ ، تُرِيدين قَتْلى قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكِ(٣)

انظر إلى الفصل والاستئناف فى قوله : « تريدين قَتْلى ، قد ظَفِرْتِ بذلك » .

• ومِثْلَ قول أبى حَفْص الشِّطْرَنْجىّ ، وقاله على لسان عُلَيَّة أخت الرَّشيد ، وقد كان الرشيد عَتَب عليها :

لَوْ كَانَ يَمْنَعُ حُسْنُ الفِعْلِ صَاحِبَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَنْبٌ إِلىَ أَحَدِ
كَانَتْ عُلَيَّةُ أَبْرَى النَّاسِ كُلِّهِمُ مِنْ أَنْ تُكَافَا بسُوءٍ آخِرَ الأَبَدِ
/ مَا أَعْجبَ الشَّيءَ تَرْجُوهُ فَتُحْرَمَهُ ! قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُ أَنِّى قَدْ مَلَأْتُ يَدِى(٤) ٦١ 65

---

(١) فى ديوانه : حين خرج مع الرشيد إلى خراسان ، وفى هامش « ج » حاشية خفيّة الخط لم أحسن قراءتها .

(٢) فى « ج » ، « ابن دُمَيْنَة » ، غير معرف .

(٣) فى ديوانه ، و « الزِّيال » ، الفراق ، « زايله مزايلة وزِيالا » ،فارقه .

(٤) أبو حفص الشطرنجىّ ، شاعر علية بنت المهدى ، والشعر فى الأغانى (الهيئة) ٢٢ : ٤٨ ، وأسقط الشيخ رحمه الله بيتاً يقوم عليه معنى البيت الرابع ، وهو :

مَالِى إِذَا غِبْتُ لَمْ أُذْكَرْ بوَاحِدَةٍ ؟ وإن سَقِمْتُ فَطَالَ السُّقْمُ لَمْ أُعَدِ

انظر إلى قوله : « قد كنت أحسُب » وإلى مكان هذا الاستئناف .

● ومِثْلَ قول أبى دُؤاد :

وَلَقَدْ أَغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى أَحْوَذِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ

(٦٩) سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ ، كأَنَّ رماحاً حَمَلَتْهُ ، وَفِى السَّرَاةِ دُمُوجُ(١)

انظر إلى التنكير فى قوله « كأن رماحاً » .

● ومِثْلَ قَوْلِ ابن البواب :

أَتَيْتُكَ عَائِذاً بِكَ مِنْـ ـكَ لَمَّا ضَاقَتِ الحِيَلُ

وَصَيَّرَنِى هَوَاكَ وبِى لِحَيْنِى يُضْرَبُ المَثَلُ

فَإِن سَلِمَتْ لَكُمْ نَفْسِى فَمَا لاَقَيْتُهُ جَلَلُ

وَإِن قَتَلَ الهَوَى رَجُلاً ، فَإِنِّى ذَلِكَ الرَّجُلُ(٢)

انظر إلى الإشارة والتعريف فى قوله : « فإنى ذلك الرجل » .

● ومِثْلَ قول عبد الصمد :

مُكْتَئِبٌ ذُو كَبِدٍ حَرَّى تَبْكِى عَلَيه مُقْلَةٌ عَبْرَى

يَرْفَعُ يُمْنَاه إلى رَبِّهُ يَدْعَو ، وفوقَ الكَبِدِ اليُسْرَى (٣)

---

(١) فى ديوانه (دراسات فى الأدب العربى) : ٢٩٩ ، يصف فرساً ، « أحوذىٌّ » ، خفيف سريع العدو ، « ذو ميعة » ، ذو نشاط فى حُضْره وعدوه ، « إضريجُ » ، جواد كثير العرق ، وهو مما يُحمد فى الخيل . « سَلْهب » ، طويل على وجه الأرض . و « شَرْجَبٌ » ، طويل القوائم عارى أعالى العظام . و « السراة » ، الظهر . و « دُموج » ملاسةٌ واجتماع وإحكامٌ .

(٢) نسبه هنا لابن البواب ، ونسبه فى الأغانى ٦ : ١٦٨ ، ١٦٩ (الدار) ، لسُليم بن سلام الكوفى المغنى صاحب إبرهيم الموصلى ، ونسبه المرزبانى فى نور القبس : ٨٧ إلى اليزيدىّ « عبد الله بن يحيى بن المبارك » .

(٣) هو « عبد الصمد بن المعذل » ، والشعر فى ديوانه المجموع ، وهى فى الزهرة ١ : ٢٤ ، =

انظر إلى لفظة : « يدعو » وإلى موقعها .

● ومِثْلَ قول جرير :

لِمَنِ الدِّيارُ بِبُرْقَةِ الرَّوْحَـانِ   إذ لاَ نبيـعُ زَمَانَنَـا بِزَمـانِ
صَدَعَ الغَوانِى ، إذ رَمَيْن ، فُؤَادهَ   صَدْعَ الزُّجاجة ، مَالِذَاك تَدَانِ (١)

انظر إلى قوله : « ما لذاك تَدانِ » ، وتأمَّل حال هذا الاستئناف .

= ليس من بصيرٍ عارفٍ بجَوْهرِ الكلام ، حَسَّاسٍ مُتفهِّم لِسِرِّ هذا الشأن ، يُنْشَد أو يقرأ هذه الأبيات ، إلاَّ لَمْ يلبث أن يضع يدَهُ فى كل بيت منها
66 على الموضع / الذى أشرْت إليه ، يَعْجَب ويُعَجِّبُ ويُكْبِرُ شأنَ المزِيَّة فيه والفضلِ .

• • •

= منسوباً إلى مانى ، أربعة أبيات ، هذان ثم بعدهما :

يَبْقَى إذَا كَلَّمتَهُ بَاهِتاً   ونَفْسُهُ مِمَّا به سَكْرَى
تَحْسَبُهُ مُسْتَمِعاً نَاصِتاً   وقَلْبُهُ فى أُمَّةٍ أُخرى

(١) فى ديوانه

فَصْلٌ

⑦ « فى النظم يَتّحِدُ فى الوضع ، ويَدِقُّ فيه الصُّنْع » (١)

شواهد أخرى على دقة النظم ٦٢

٨٣ - وآعلم أنَّ ممّا هو أصلٌ فى أن يَدِقَّ النظرُ ، ويَغْمُض / المَسْلك ، فى توخّى المعانى التى عرفت : أنْ تَتَّحدَ أجزاء الكلامِ ويدخلَ بعضها فى بعض ، ويشتدَّ ارتباط ثانٍ منها بأوّلٍ ، وأن تحتاج فى الجملة إلى أن تَضَعها فى النفس وضعاً واحدًا ، وأن يكونَ حالُكَ فيها حالَ البانى يضع بيَمينه ههنا فى حالِ ما يضع بيساره هناك . نَعَمْ ، وفى حالِ ما يُبْصر مكانٌ ثالثٌ ورابعٌ يَضَعُهما بعد الأوَّلين . وليس لِمَا شأنُه أن يجىء على هذا الوصف حَدٌّ يحصره ، وقانونٌ يحيط به ، فإنه يجىءُ على وجوه شَتّى ، وأنحاءٍ مختلفةٍ .

● فمن ذلك أنْ تُزَاوِجَ بين معنيين فى الشرط والجزاء معاً ، كقول البحترى :

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِى فَلَجَّ بِىَ الهَوَى ، أَصَاخَتْ إلى الوَاشِى فَلَجَّ بِهَا الهَجْرُ (٢)

وقوله :

إِذَا آحْتَرَبَتْ يَوْماً فَفَاضَتْ دِمَاؤُها ، تَذَكَّرَتِ القُرْبَى فَفَاضَتْ دُمُوعُها

فهذا نوع .

● ونوعٌ منه آخر ، قولُ سليمان بن داود القُضَاعِىّ :

---

(١) هذا السطر ليس فى المخطوطتين « ج » ، و « س » .

(٢) الشعر والذى بعده فى ديوانه .

فَبَيْنَا المَرْءُ فى عَلْيَاءَ أَهْوَى ، ومُنْحَطٌّ أُتِيحَ لَهُ آعتِلاَءُ
وَبَيْنَا نِعْمَةٌ إذْ حَالَ بُؤْسٌ ، وبُــؤْسٌ إذْ تَعَقَّبَــهُ ثَرَاءُ (١)

● ونوع ثالث وهو ما كان كقول كُثَيِّر :

وَإِنِّـى وَتَهْيَامِـى بِعَزَّةَ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَــلَّتِ
لَكَا لْمُرْتَجِى ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهـا للمَقِيـلِ اضْمَحَلَّتِ(٢)

٧١ ● وكقول البُحْترى :

لَعَمْـرُكَ إنَّـا وَالزَّمَـانُ كَمـا جَنَتْ عَلَى الأَضْعَفِ المَوْهُونِ عَادِيَةُ الأَقْوَى(٣)

67 ● /ومنه «التقسيم» ، وخصوصاً إذا قَسَّمتَ ثم جمعت ، كقول حسان :

قَوْمٌ إذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُـمُ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فى أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهم غَيْرُ مُحْدَثَةٍ ، إنَّ الخَلائِقَ ، فَاْعْلَمْ ، شرُّها البِدَعُ(٤)

٦٣ ● / ومن ذلك ، وهو شىءٌ فى غاية الحسن ، قولُ القائل :

لَوْ أَنَّ مَا أَنْتُمُ فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ ظَنَنْتُ مَا أنا فِيه دَائمـاً أَبَـدَا
لكِنْ رأيتُ اللَّيالى غَيْرَ تاركةٍ ما سَرَّ من حادِثٍ أو سَاءَ مُطَّرِدَا
فَقَدْ سَكَنْتُ إلَى أَنِّى وأَنَّكُمُ سَنَسْتَجِدُّ خِلاَفَ الحَالَتَينِ غَدا(٥)

---

(١) لا أعرف الشاعر .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى ديوانه . فى المطبوعة ، وفى المخطوطتين « حَنَت » ، وتحت الحاء حاءٌ صغيرة دلالةً على الإهمال ، والصواب ما فى الديوان .

(٤) فى ديوانه ، وفى « س » : « تلك فيهم » .

(٥) لم أعرف بعدُ قائله « على شهرة الشعر » .

قوله : « سنستجد خلاف الحالتين غدا » ، جَمْعٌ فيما قَسَّم لطيف ، وقد ازداد لطفاً بحسن ما بَنَاه عليه ، ولُطْفِ ما توصَّل به إليه من قوله : « فقد سكنتُ إلى أنِّى وأنكم » .

...

٨٤ — وإذْ قد عرفت هذا النَّمط من الكلام ، وهو ما تتَّحِد أجزاؤه حتى يوضع وضعاً وَاحداً ، فآعلم أنه النَّمَط العالى والبابُ الأَعظم ، والذى لا ترى سُلْطان المزيّة يعظم فى شيء كعِظَمه فيه .

● ومما نَدَرَ منه ولَطُف مأخذه ، ودقَّ نظرُ واضعه ، وجَلَّى لك عن شَأْو قد تَحْسَر دونه العِتاق ، وغايةٍ يَعْيَى من قِبَلِها المذاكى القُرَّحُ [١] = الأبياتُ المشهورة فى تشبيه شيئين بشيئين ، كبيتِ امرىء القيس :

كَأَنَّ قلُوبَ الطَّيْر رَطْباً ويابِساً   لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالى [٢]

● وبيتِ الفرزدق :

وَالشَّيْبُ يَنْهَضُ فى الشَّبابِ كَأَنَّه   لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبَيْـهِ نَهـارُ [٣]

(١) « العتاق » ، يعنى الخيل العتاق ، و « المذاكى » جمع « المُذَكِّى » ، وهى من الخيل الجياد التى بلغت الذُّكاء ، وهى سنُّ الفروح ، و « القرّح » ، جمع « قارح » ، وهو من الخيل ما بلغ خمس سنين ، وتم تمامه .

(٢) فى ديوانه ، وفى المطبوعة : « بيت امرئ القيس » وفى « س » : « كقول امرئ القيس » ، والذى أثبته أرجحُ وأمضى فى السياق .

(٣) فى ديوانه ، وفى هامش المخطوطة « ج » ، « يَصيح » ، أى يطرده من كلا جانبين [كقوله] :

* فَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فى حجراته *

« ... على هذا المعنى نفسه ، فقال .... فلاقت بصحراء .... » ، الكلام متآكل .

(٧٢) • وبيت بشَّار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسِنَا وَأَسْيافَنا ، لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ[١]

• ومما أتى فى هذا الباب مَأْتىً أعجب مما مضى كله ، قول زيادٍ الأَعجم :

68 / وَإِنَّا وَمَا تُلْقِى لَنَا إنْ هَجَوْتَنَا لَكَالبَحْرِ ، مَهْما يُلْقَ فى البَحْرِ يَغْرَقِ[٢]

وإنما كان أعجَب ، لأن عملَه أدقُّ ، وطريقَهُ أغمضُ ، ووَجْهَ المشابكةِ فيه أغربُ . [٣]

• • •

شواهد على ما يوصف بالفضل ، لمعناه لا لنظمه

٨٥ — واعلم أنَّ من الكلام ما أنت تعلمُ إذا تدبرته أنْ لم يَحْتَجْ واضعهُ إلى فِكْر ورَوِيَّةٍ / حتى انتظم ، بل ترى سبيلَه فى ضمِّ بعضِه إلى بعض ، سبيلَ من ٦٤ عَمَد إلى لآلٍ فخرَطها فى سلك ، لا يبغى أكثرَ من أن يمنعها التفرُّق ، [٥] وكمن نَضَدَ أشياءَ بعضها على بعض ، لا يريد فى نَضده ذلك أن تجيء له منه

---

(١) فى ديوانه .

(٢) الأغانى ١٥ : ٣٩٢ (الدار) ، وذلك حين أخبره الفرزدق أنه هم أن يهجو قومه عبد القيس ، فاستمهله زياد وقال له : كما أنت ، حتى أسمعك شيئاً ، فقال :

وَمَا تَرَكَ الهاجُونَ لِى إن هَجَوْتُهُ مَصَحًّا أراهُ فى أديم الفرزدقِ

وإنَّا وما تُهْدِى لنا إن هجوتنا ....

فقال له الفرزدق : حَسْبُك ، هَلُمَّ نتتارك . قال زياد : ذاك إليك !

(٣) فى المطبوعة ، « ووجه المشابهة » ، وليست بشىء .

(٤) « له » ساقطة فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « لا ينبغى » ، وهو خطأ ظاهر .

هيئةٌ أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعةً فى رأى العين . وذلك إذا كان معناك ، مَعْنىً لا تَحتاج أن تصنع فيه شيئاً غيرَ أن تعطف لفظاً على مثله ، كقول الجاحظ :

« جَنَّبَكَ الله الشبهةَ ، وعَصَمكَ من الحيرة ، وجعل بينك وبين المعرفة نسباً ، وبين الصِّدق سبباً ، وحبَّب إليك التثبُّت ، وزيَّن فى عينك الإنصاف ، وأذاقك حَلاوة التَّقوى ، وأشعر قلبَك عِزَّ الحق ، وأودع صَدْرك بَرْدَ اليقين ، وطَرَد عنك ذُلَّ اليأس ، وعرَّفك ما فى الباطل من الذِّلَة ، وما فى الجهل من القِلَّة » . (١)

= وكقول بعضهم : « لله دَرُّ خطيبٍ قام عندك ، يا أميرَ المؤمنين ، ما أفصحَ لسانَهُ ، وأحسنَ بيانَه ، وأمضَى جنانَه ، وأبَلَّ ريقه ، وأسْهَل طريقَه » .

= ومثل قول النابغة فى الثناء المسجوع : « أيفاخرك الملك اللَّخْمِى ، فوالله لَقَفاك خير من وجهه ، ولَشِمَالك خير من يمينه ، ولأُخْمَصُكَ خَيْرٌ من رأسه ، ولَخَطَؤُك خير من صوابه ، ولَعِيُّك خير من كلامه ، ولخدَمُك خير من قومه » .

= وكقول بعض البُلغاء فى (٧٣) وصف اللسان : « اللِّسان أداةٌ يظهر بها حُسن البيانِ ، وظاهرٌ يخبر / عن الضمير ، وشاهد ينبئك عن غائب ، وحاكم 69
يُفْصَلُ به الخطابُ ، وواعظ ينهى عن القبيح ، ومُزَيِّن يدعو إلى الحَسَنِ ، وزارع يَحْرُث المودَّة ، وحاصد يَحْصُد الضَّغينة ، ومُلْهٍ يُونِقُ الأسماع » .

---

(١) مقدمة كتاب الحيوان للجاحظ ١ : ٣

= فما كان من هذا وشِبْهِه لم يجب به فضلٌ إذا وجب ، إلاّ بمعناه أو بمتُون ألفاظه ، دون نظمه وتأليفه ، وذلك لأنه لاَ فضيلة حَتى تَرى في الأمر مَصْنعاً ، وحتى تَجِدَ إلى التخيُّر سبيلاً ، وحتى تكون قد استدركت صواباً .

٦٥ ٨٦ — فإن قلتَ : أفليس هو / كلاماً قد اطَّرَدَ على الصواب ، وسلم من العيب ؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة ؟

قيل : أمَّا والصواب كما ترى فَلاَ . لأنا لسنا في ذكر تقويم اللسان ، والتحرُّز من اللحن وزَيْغ الإعراب ، فنعتدَّ بمثل هذا الصواب . وإنما نحن في أمور تُدْرَك بالفِكَرَ اللطيفة ، ودقائق يُوصَلُ إليها بثاقب الفَهْم ، فليس دَرَكُ صوابٍ دركاً فيما نحن فيه حتَّى يَشْرُف موضعه ، ويَصْعُبَ الوصول إليه = وكذلك لا يكون تَرْكُ خَطإٍ تركاً حتى يحتاج في التحفُّظ منه إلى لُطْفِ نَظَرٍ ، وفضل رَوِيّة ، وقوَّة ذهن ، وشدة تيقُّظ . وهذا باب ينبغي أن تراعِيَه وأن تُعْنَى به ، حتى إذا وازنت بين كلامٍ وكلام دَرَيْتَ كيف تصنع ، فضمَمْتَ إلى كُلّ شَكْلٍ شَكله ، وقابلته بما هو نظيرٌ له ، وميَّزت ما الصنعة منه في لَفْظه ، ممَّا هي منه في نظمه .

* * *

المزية في اللفظ والمزية في النظم كيف تشتبه

٨٧ — واعلم أن هذا = أعني الفرقَ بين أن تكون المزية في اللفظ ، وبين أن تكون في النَّظْم = بابٌ يكثر فيه الغَلَطُ ، فلا تزال ترى مُسْتَحْسِناً قد أخطأ بالاستحسان موضعَه ، فَيَنْحَلُ اللَّفظ ما ليس له ، ولا تزَالُ ترى الشُّبْهة قد

70 دخلت عليك في / الكلام قد حَسُن من لفظِه ونظمه ، فظننتَ أن حُسْنَه ذلك كلَّه لِلَّفظ منه دُون النظم .

٨٨ — مثالُ ذلك ، أنْ تنظُر إلى قول ابن المعتز :

(٧٤) وَإِنّي عَلَى إِشفَاقِ عَيْنِي مِنَ العِدَى ... لَتَجْمَحُ مِنّي نَظْرَةٌ ثُمَّ أُطْرِقُ[1]

---

(١) في ديوانه ، « باب الغزل » .

فترى أنّ هذه الطُّلاوةَ وهذا الظرفَ ، إنما هو لأَنْ جَعل النَّظر « يَجْمح » وليس هو لذلك ، بل لأن قال فى أول البيت « وإنّى » حتى دخلَ اللاَّم فى قوله « لتجمح » = ثم قوله : « مِنّى » = ثُم لأن قال « نظرةٌ » ولم يقل « النَّظرَ » مثلاً = ثم لمكان « ثم » فى قوله : « ثم أطرق » = وللطيفةٍ أُخرى نَصَرَت هذه اللطائف ، وهى اعتراضه بين آسم « إن » وخبرها بقوله : « على إشْفَاق عَيْنِى من العِدَى » .

٨٩ — وإن أردتَ أعجبَ من ذلك فيما ذكرتُ لك ، فآنظر إلى قوله ، وقد تقدم إنشاده قبلُ :

/ سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الحىِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بُوُجُوهٍ كالدَّنَانِيرِ [(١)] ٦٦

فإنك تَرَى هذه الاستعارة ، على لُطْفها وغرابَتها ، إنما تمَّ لها الحسنُ وانتهى إلى حيثُ انتهى ، بما توخَّى فى وضع الكَلام من التقديم والتأخير ، وتجدُها قد مَلُحت ولَطُفت بمعاونة ذلك ومُؤَازرته لها . وإن شككت فآعمِدْ إلى الجارّين والظرف ، فأزِلْ كلاًّ منها عن مكانه الذى وضعه الشاعر فيه ، فقل : « سالت شِعابُ الحىِّ بوجوه كالدنانير عليهِ حين دعا أنصاره » ، ثم انظر كيف يكون الحالُ ، وكيف يذهب الحُسْن والحلاوة ؟ وكيف تُعْدَمُ أُرْيحيَّتُك التى كانت ؟ وكيف تذهب النَّشْوةُ التى كنت تجدها ؟

* * *

٩٠ — وجملة الأمر أن ههنا كلاماً حُسْنُهُ / لِلَّفْظ دون النظم ، وآخَرُ 71
حُسْنُه للنظم دون اللفظ ، وثالثاً قد أتاهُ الحسن من الجهتين ، [(٢)] ووجبت له

---

(١) مضى فى رقم : ٦٨ ، والذى هنا يوهم أن الشعر لابن المعتز .

(٢) فى المطبوعة « قرى الحسن » جمعه ، والذى أثبته هو من « س » ، ونسخة عند رشيد رضا ، وفى « ج » : « قد الحسن » أسقط « أتاهُ » .

المزيّة بكلا الأمرين . والإشكال في هذا الثالث ، وهو الذى لا تزال ترى الغَلَط قد عارضَك فيه ، وتراك قد حِفْتَ فيه على النَّظم ، (١) فتركتَهُ وطَمَحتَ ببصرك ٧٠ إلى اللفظ ، وقدَّرت في حُسْنٍ كانَ به وباللَّفظ ، أنه لِلَّفظ خاصة . وهذا هو الذى أردتُ حين قُلْت لك : « إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلاّ من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته » .

• • •

مثال على ما تقع الشبهة فيه بين اللفظ والنظم

٩١ — ومن دقيق ذلك وخفيِّهِ ، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : (وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤] ، لم يزيدوا فيه على ذِكر الاستعارة ، ولم يَنْسِبوا الشرفَ إلا إليها ، ولم يروا للمزيّة مُوجِباً سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم . وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزيَّة الجليلة ، وهذه الرَّوعة التى تدخل على النفوس عند هذا الكلام = لمجرَّد الاستعارة ، ولكن لأن سُلِكَ بالكلام طريقُ ما يُسْنَد الفِعْل فيه إلى الشيء ، (٢) وهو لما هو من سببه ، فيُرْفَع به ما يُسْنَد إليه ، ويؤتَى بالذى الفعل له في المعنى منصوباً بعده ، مبيِّناً أن ذلك الإسنادَ وتلك / النسبةَ إلى ذلك الأوّل ، إنَّما كانا من أجْلِ هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : « طاب زيدٌ نَفْساً » ، و « قَرَّ عمرٌو عَيْنًا » ، و « تصبَّبَ عرقاً » ، و « كَرُم أصْلاً » ، و « حَسُنَ وجهاً » ، وأشباهِ ذلك مما تجدُ الفعلَ فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سَبَبه . ٦٧

وذلك أنّا نعلم أنّ « اشتعل » للشيب في المعنى ، وإن كان هو للرأس في اللَّفظ ، كما أن « طاب » للنفس ، و « قرَّ » للعين ، و « تصبَّبَ » للعرق ، وإنْ

---

(١) « حاف عليه » ، جار عليه وظلمه .

(٢) في المطبوعة : « لأن يُسْلَك » ، وهى لا شيء .

72 أُسند إلى ما أُسْند إليه . يُبَيِّنُ أنَّ الشرَفَ كان / لأن سُلِكَ فيه هذا المسلك ، وتُوُخّي به هذا المذهب = أنْ تَدَعَ هذا الطريق فيه ، (١) وتأخذ اللَّفظ فتسنده إلى الشيب صريحاً فتقول : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو « الشيب فى الرأس » ، ثم تَنْظرَ هل تجد ذلك الحسنَ وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الرُّوعة التى كنتَ تراها ؟

٩٢ — ⑯ فإن قلت : فما السبب فى أنْ كان « اشتعل » إذا استعير للشيب على هذا الوجه ، كان له الفضل ؟ ولِمَ بان بالمزية من الوجه الآخر هذه البينونة ؟

= فإنّ السبب أنه يفيد ، مع لَمعانِ الشيبِ فى الرأس الذى هو أصْل المعنى ، الشمولَ ، (٢) وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نَواحيه ، وأنه قد استغْرَقَهُ وعمّ جُملته ، (٣) حتى لم يبقَ من السواد شيء ، أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتَدُّ به . وهذا ما لا يكون إذا قيل : « اشتعل شيبُ الرأس ، أو الشيبُ فى الرأس » ، بل لا يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . وَوِزان هذا أنك تقول : « اشتعَل البَيْتُ ناراً » ، فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وُقُوع الشُّمول ، وأنها قد استولت عليه وأخذت فى طَرَفَيْه ووَسَطه . وتقول : « اشتعلت النارُ فى البيت » ، فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضى أكثر من وقوعِها فيه ، وإصابتِها جانباً منه . فأما الشمولُ ، وأن تكون قد آستولت على البيت وآبتَزَّته ، فلا يُعْقَلُ من اللفظ البتة .

...

(١) « أن تدع » فاعل « يبين » أى يبين ذلك أن تترك هذا الطريق .

(٢) السياق : .... أنه يفيد .... الشمولَ » .

(٣) فى المطبوعة : « استقرّ به » ، وفى نسخة عند رشيد رضا : « استعر فيه » ، وكلاهما لا شيء .

٩٣ – ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً)
٦٨ [سورة القمر : ١٢] ، « التفجير » للعيون في المعنى / ، وأُوقِع على الأرض في اللفظ ، كما
أُسْنِد هناك الاشتعال إلى الرأس . وقد حصل بذلك من معنى الشُّمول ههنا ،
مِثْلُ الذي حصل هناك . وذلك أنه قد أفاد أنَّ الأرض قد كانت صارت عُيوناً
كُلُّها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها . ولو أُجْرِىَ اللفظ على ظاهره
73 فقيل / : « وفَجَّرْنا عيون الأرض ، أو العيون في الأرض » ، لم يُفِدْ ذلك ولم يَدُلَّ
عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيونٍ متفرِّقة في الأرض ،
وتبجَّس من أماكن منها .

= واعلم أنَّ في الآية الأولى شيئاً آخرَ من جنس « النظم » ، وهو تعريف
(٧٧) « الرأس » بالألف واللام ، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة ، وهو أَحَدُ
ما أوجبَ المزيّة . ولو قيل : « واشتعل رأسي » ، فصُرِّح بالإضافة ، لذهب بعضُ
الحُسْن ، فاعرفه .

• • •

مثال آخرُ لذلك في الاستعارة

٩٤ – وأنا أكتب لك شيئاً مما سبيلُ « الاستعارة » فيه هذا السبيلُ ،
ليستحكم هذا الباب في نفسك ، ولتأنس به .

فمن عجيب ذلك قول بعضِ الأعراب :

اللَّيْلُ دَاجٍ كَنَفَا جِلْبَابِهِ   والبَيْنُ محجورٌ على غُرَابِهِ (١)

ليس كُلُّ ما ترى من الملاحة لأنْ جعل لِلَّيل جلباباً ، وحَجَر على
الغراب ، ولكن في أنْ وَضَع الكلام الذي ترى ، فجعل « الليل » مبتدأ ، وجعل
« داج » خبراً له وفعلاً لما بعده وهو « الكَنَفَان » ، وأضاف « الجلباب » إلى

---

(١) في « ج » : « والليل محجورٌ » ، كأنه سهو من الناسخ .

ضمير « الليل » ، ولأن جعل كذلك « البينَ » مبتدأً ، وأجرى محجورًا خبراً عنه ، (١) وأن أخرج اللفظ على « مفعول » . يبيِّن ذلك أنك لو قلت : « وغراب البين محجور عليه ، أو : قد حُجِر على غراب البين » ، لم تجد له هذه الملاحة . وكذلك لو قلت : « قد دجا كنفا جلباب الليل » ، لم يكن شيئاً .

٩٥ — ومن النادر فيه قول المتنبى :

غَصَبَ الدَّهْرَ والمُلُوكَ عَلَيْها   فَبَنَاهَا فِى وَجْنَة الدَّهْر خَالاَ(٢)

قد ترى فى أوّل الأمر أنَّ حُسنَه أجمع فى أن جعل للدهر « وجنة » ، وجعل
البَنِيَّة « خالا » فى الوجنة ، (٣) وليس الأمر / على ذلك ، فإن موضع الأعجوبة ٦٩
فى أنْ أخرج الكلامَ مُخْرَجه الذى ترى ، وأنْ أتى « بالخال » منصوباً على / الحال 74
من قوله « فبناها » . أفلا ترى أنك لو قلت : « وهى خال فى وجنة الدهر » ، لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ وشبيهٌ بذلك أنّ ابن المعتز قال :

يَا مِسْكَةَ العَطَّارِ   وخَالَ وَجْهِ النهَارِ (٤)

(٧٨) وكانت الملاحة فى الإضافة بعد الإضافة ، لا فى استعارة لفظة « الخال » ، إذ معلوم أنه لو قال : « يا خالاً فى وجه النهار » أو « يا من هو خالٌ فى وجه النهار » ، لم يكن شيئاً .

---

(١) فى « ج » : « خبراً عليه » .

(٢) فى ديوانه .

(٣) « البنيّة » ، البناء ، يعنى قلعة الحَدَث التى بناها سيف الدولة ، وهو يقاتل الروم فى سنة ٣٤٤ هـ .

(٤) فى ديوانه ، « باب الأوصاف والذم والمُلَح » ، يقوله لجارية سوداء .

ما يقال فى تتابع الإضافات

٩٦ – ومن شأن هذا الضَّرْب أن يدخله الاستكراه ، قال الصاحب : « إياك والإضافات المُداخِلة ، (١) فإن ذلك لا يحسن » ، وذكر أنه يستعمل فى الهجاء كقول القائل :

يَا عَلِيَّ بنَ حَمْزَةَ بنِ عُمَارَهْ أَنْتَ وَاللهِ ثَلْجَةٌ فِى خِيَارَهْ (٢)

ولا شُبْهة فى ثِقَل ذلك فى الأكثر ، ولكنه إذا سَلِم من الاستكراه لطف ومَلُح .

● ومما حَسُن فيه قول ابن المعتز أيضاً ؟

وَظَلَّت تُدِير الرَّاحَ أيدِى جَآذِرٍ عِتَاقِ دَنَانِيرِ الوُجُوهِ مِلاَحِ (٣)

● ومما جاء منه حَسَناً جميلاً قول الخالدىّ فى صفة غلام له :

وَيَعْرِفُ الشِّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِى وَهْوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ
وَصَيْرَفِىُّ القَرِيضِ ، وَزَّان دِينارِ المَـ ـعَانِى الدِّقَاقِ ، مُنْتَقِدُ (٤)

● ومنه قول أبى تمام :

خُذْهَا ٱبْنَةَ الفِكْرِ المُهَذَّبِ فى الدُّجَى وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ رُقْعَةِ الجِلْبَابِ (٥)

٩٧ – ومما أكْثِر الحسن فيه بسبب النظم ، قول المتنبىّ :

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « المتداخلة » .

(٢) « على بن حمزة بن عمارة الأصفهانى » ، له ترجمة فى معجم الأدباء لياقوت .

(٣) فى ديوانه ، « باب الشراب » ، وفى « ج » : « يدير الكأس » .

(٤) ديوان : الخالدين : ١٢٢ ، من شعر له فى غلامه « رشأ » ، و « الخالدى » هو أحد الأخوين : « أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدىّ » .

(٥) فى ديوانه .

وقَيَّدْتُ نَفْسِى فِى ذَرَاكَ مَحَبَّةً   وَمَنْ وَجَدَ الإِحْسَانَ قَيْداً تَقَيَّدَا (١)

الاستعارة فى أصلها مُبْتَذَلة معروفة ، فإنك ترى العامّىّ يقول للرجل
75 يَكْثر إحسانه إليه وبِرُّه له ، حتى يألفه ويختار المُقَامَ عنده : « قد قَيّدنى / بكثرة
٧٠ إحسانه إلىَّ ، وجميل فعله معى / ، حتى صارت نفسى لا تطاوعنى على الخروج
من عنده » ، وإنما كان ما تَرَى من الحسن ، بالمَسْلك الذى سُلِك فى النَّظْم
والتأليف .

* * *

---

(١) فى ديوانه .

فَصْلٌ (١)

⑲ « القولُ فى التقديم والتأخير »

القول فى التقديم والتأخير

٩٨ — هو بابٌ كثير الفوائد ، جَمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف ، بعيدُ الغاية ، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ ، ويُفْضِى بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شِعْراً يروقك مَسْمَعُهُ ، ويَلْطُف لديك موقعُهُ ، ثم تنظر فتجد سببَ أنْ راقك ولطُف عندك ، أنْ قُدِّم فيه شىء ، وحُوِّل اللَّفظ عن مكانٍ إلى مكان .

...

٩٩ — وَٱعلم أَن تقديم الشىء على وجهين : (٢)

تقديمٌ يقال إنه على نيَّة التأخير ، وذلك فى كل شىء أقرَرْته مع التقديم على حُكمه الذى كان عليه ، وفى جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدَّمته على الفاعل كقولك : « منطلق زيد » و « ضرب عمراً زيدٌ » ، معلوم أنّ « منطلق » و « عمراً » لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه ، من كونِ هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعاً بذلك ، وكونِ ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله ، كما يكونُ إذا أخَّرت .

وتقديمٌ لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقُل الشىء عن حكم إلى حكم ، وتجعلَ لهُ باباً غير بابه ، (٣) وإعراباً غيرَ إعرابه ، وذلك أنْ تجىء إلى ٱسمين

---

(١) « فصل » ، ليس فى المخطوطتين .

(٢) فى « س » : « تقديم الشئ على الشئ » .

(٣) فى المطبوعة : « وتجعله باباً » .

يحتمل كلُّ واحد منهما أن يكونَ مبتدأً ويكونَ الآخر خبراً له ، فتقدِّم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا . ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : « زيدٌ المنطلقُ » ، وأخرى ، « المنطلقُ زيدٌ » ، فأنت فى هذا لم تقدم « المنطلق » على أن يكون متروكاً على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ،
76 / فيكونَ خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كَوْنه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر « زيداً » على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأً إلى كونه خبراً .

٧١ وأظهر من هذا قولنا : / « ضربت زيداً » و « زيدٌ ضربتُه » ، (٨٠) لم تقدم « زيداً » على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله فى موضع الخبر له . وإذ قَدْ عرفت هذا التقسيم ، فإنى أُتبعه بجملة من الشَّرح .

* * *

التقديم للعناية والاهتمام

١٠٠ – واعلم أَنَّا لم نجدهم آعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل ، غَيْرَ العناية والاهتمام . قال صاحبُ الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول :(١) « كأنهم يقدِّمون الذى بَيَانُه أهمُّ لهم ، وهم بِبَيانِهِ أَعْنَى ، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانهم ويَعْنِيانهم » ، ولم يذكر فى ذلك مِثالاً .

وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعلٍ مَّا أَنْ يَقَع بإنسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يُعْلَم من حالهم فى حال الخارجىّ يخرج فيَعيث ويُفسد ، ويكثر به الأذى ، أنّهم يريدون قتلَه ،

---

(١) فى هامش « ج » : « يعنى به شيخ النحو سيبويه » ، والنص فى الكتاب ١ : ١٤ ، ١٥ ، وفى المطبوعة و « ج » ، « بشأنه أعنى » ، وأثبت ما فى سيبويه ، وفى « س » .

ولا يبالون مَنْ كان القتلُ منه ، ولا يعنيهم منه شيء . فإذا قُتِل ، وأراد مريدٌ الإخبارَ بذلك ، فإنه يقدِّم ذِكْر الخارجيِّ فيقول : « قَتَل الخارجيَّ زيدٌ » ، ولا يقول : « قَتَل زيدٌ الخارجيَّ » ، لأنه يعلم أن ليس للناس فى أن يعلموا أن القاتل له « زيد » جدوى وفائدة ، فيعنيهم ذِكْرُه ويُهِمُّهم ويتَّصل بمَسَرَّتهم = ويَعْلمُ من حالهم أن الذى هُمْ متوقِّعون له ومُتَطلِّعون إليه متى يكون ، وُقوعُ القتل بالخارجى المفسد ، وأنَّهم قد كُفُوا شَرَّه وتخلَّصوا منه .

77 ثم قالوا : فإن كان رجلٌ ليس له بَأْسٌ ولا يُقَدَّرُ فيه / أنَّهُ يَقْتُلُ ، فقتل رجلاً ، وأراد المُخْبِرُ أن يُخْبر بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول : « قتل زيد رجلاً » ، ذاك لأن الذى يَعْنيه ويَعْنى الناسَ من شأن هذا القتل ، طَرَافَتُهُ وموضعُ النُّدْرَة فيه ، وبُعْدُه كان من الظنّ . ومعلومٌ أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه .

فهذا جيِّدٌ بالغٌ ، إلا أنَّ الشأنَ فى أنه ينبغى أن يُعْرَف فى كل شيء (٨١)
٧٢ قُدِّم فى موضع من / الكلام مثلُ هذا المعنى ، ويُفَسَّر وَجْهُ العنايةِ فيه هذا التفسير .

لا يكفى أن يقال قُدِّم للعناية

١٠١ — وقد وقع فى ظنون النّاس أنّه يكفى أن يقال : « إنه قدم للعناية ، ولأن ذِكْرَه أهم » ، من غير أن يُذْكَر ، من أين كانت تلك العنايةُ ؟ وبِمَ كان أهمَّ ؟ (١) = ولتخيُّلهم ذلك ، قد صغُرَ أمرُ « التقديم والتأخير » فى نفوسهم ، وهوَّنوا الخَطْب فيه ، حتى إنك لَتَرى أكثرَهم يَرى تتبُّعَه والنظرَ فيه ضرباً من التكلُّف . ولم تَرَ ظَنًّا أزْرَى على صاحبه من هذا وشبهه . (٢)

---

(١) فى « س » والمطبوعة : « ولم كان » .

(٢) فى « س » : « أردى على صاحبه » .

١٠٢ – وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون فى « الحذف والتكرار » ، و « الإظهار والإضمار » ، و « الفصل والوصل » ، ولا فى نوع من أنواع الفروق والوُجوه = إلا نظرَك فيما غيرُه أهمُّ لك ، بل فيما إن لم تعلمه لم يَضِرْك .

لا جرم أنّ ذلك قد ذهب بهم عن مَعْرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرَها ، وصَدَّ بأَوْجُهِهم عن الجهة التى هى فيها ، [١] والشَّقّ الذى يَحْويها . والمَداخلُ التى تَدْخُل منها الآفةُ على الناس فى شأن العِلْم ، ويبلغ الشيطان مُرَاده منهم فى الصَّد عن طلبه وإحراز فضيلته = كثيرةٌ ، وهذه من أعجبها ، إن وَجَدْت مُتعجَّباً .

78 / وليت شعرى ، إن كانتْ هذه أموراً هيِّنةً ، وكان المَدَى فيها قريباً ، والجَدَى يسيراً ، [٢] من أين كان نَظْمٌ أشرفَ من نظم ؟ وبِمَ عَظُم التفاوت ، وآشتد التبايُن ، وتَرقَّى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يقهر أُعناق الجبابرة ؟ أَوَ هٰهُنا أمورٌ أُخَر نُحِيل فى المزيّة عليها ، ونجعل الإعجاز كان بها ، فتكون تلك الحَوَالة لنا عذراً فى ترك النظر فى هذه التى معنا ، والإعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟ أو ليس هذا التهاون ، إنْ نَظَر العاقل ، خيانةً منه لعقله ودينه ، ودخولاً فيما يُزْرى بذِى الخَطَر ، ويَغُضُّ من قَدْر ذوى القَدْر ؟ وهل يكون أضعفَ رأياً ، وأبعدَ من حسن التدَّبُّر ، منك (٨٢) إذْ أهَمَّك أن تعرف الوجوهَ فى : « أأنذرتهم » ، [٣] والإمالَة فى « رأى القمر » وتعرف « الصِّراط »

---

(١) فى المطبوعة : « وصدّ أوجُهَهُم » .

(٢) « الجَدَى » ، النفع .

(٣) فى المطبوعة : « إذا همك » ، وفى « س » : « إذا أهمّك » .

٧٣ و « الزِّراطَ » ، [١] / وأشباهَ ذلك مما لايعدُو عِلْمُك فيه اللفظَ وجَرْسَ الصوت ، ولا يمنعك إن لم تعلمه بلاغةً ، [٢] ولا يدفعُك عن بَيان ، ولا يُدْخِل عليك شكًّا ، ولا يُغْلِق دونك بابَ معرفةٍ ، ولا يُفْضِى بك إلى تحريف وتبديل ، وإلى الخطأ فى تأويل ، وإلى ما يَعْظُم فيه المَعَاب عليك ، ويُطِيل لسانَ القادح فيك = [٣] ولا يَغْنيك ولا يُهِمُّك أن تعرف ما إذا جهلته عرَّضت نفسك لكل ذلك ، وحَصَلت فيما هنالك ، وكان أكثرُ كلامك فى التفسير ، وحيث تخُوض فى التأويل ، كلامَ من لايَبْنى الشيءَ على أصله ، ولا يأخذُه من مأخذه ، ومَنْ ربمَّا وقع فى الفاحش من الخطأ الذى يبقى عارُه ، وتَشْنُع آثاره . ونسأل الله العِصْمة من الزَّلل ، والتوفيق لما هو أقربُ إلى رضاه من القول والعمل .

***

الخطأ فى تقسيم التقديم والتأخير ، إلى مفيد وغير مفيد

١٠٣ — واَعلم أنّ من الخطأ أن يُقَسَّم الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره
79 قسمين ، فيجعل مُفيداً / فى بعض الكلام ، وغير مفيدٍ فى بعض = وأن يعلَّل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه تَوْسِعةٌ على الشاعر والكاتب ، حتى تطَّرِد لهذا قوافيه ولذاك سجعه . ذاك لأنَّ من البعيد أن يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى . فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلاً على الفعل فى كثير من الكلام ، أنه قد اختَصَّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً فى كل شىء وكلِّ حال . ومِنْ سبيلِ مَنْ يجعل التقديم وتَرْكَ التقديم سواءً ،

---

(١) هذه الأحرف إشارة إلى القراءات فى الآيات التى فيها هذه الألفاظ .

(٢) فى « ج » : « لم تمنعه » ، سهو من الناسخ .

(٣) معطوف على قوله قبلُ : « إذْ أهملك أن تعرف الوجوه .... » .

أن يَدَّعِيَ أنه كذلك فى عموم الأحوال ، فأمّا أن يجعله شَرِيجين ، [١] فيزعم أنه للفائدة فى بعضها ، وللتصرف فى اللفظ من غير معنى فى بَعْض ، فمما ينبغى أن يُرْغَب عن القول به .

...

١٠٤ — (٨٣) وهذه مسائلُ لا يستطيع أحدٌ أن يمتنع من التَّفْرِقة بين تقديم ما قُدِّم فيها وتَرْكِ تقديمه .

مسائل الاستفهام بالهمزة والفعل ماض

ومن أبينِ شيءٍ فى ذلك « الاستفهام بالهمزة » ، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : « أفعلت ؟ » ، فبدأت بالفعل ، كان الشكُّ فى الفعل نفسه ، وكان / غرضُكَ من استفهامك أن تعلم وجوده . ٧٤

وإذا قلت : « أأنت فعلت ؟ » ، فبدأت بالاسم ، كان الشكُّ فى الفاعل مَنْ هو ، وكان التردُّدُ فيه . ومثال ذلك أنك تقول : « أبنيتَ الدارَ التى كنت على أنْ تبنيَها ؟ » ، « أقلتَ الشعرَ الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرَغت من الكتابِ الذى كنت تكتبه ؟ » ، تبدأ فى هذا ونحوه بالفعل ، لأن السؤالَ عن الفعِل نفسه والشكَّ فيه ، لأنك فى جميع ذلك متردِّدٌ فى وجود الفعل وانتفائه ، مُجَوِّزٌ أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن .

80 وتقول : « أأنت بنيتَ هذه الدار ؟ » ، « أأنت قلتَ هذا الشعر ؟ » / ، « أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ » ، فتبدأ فى ذلك كله بالاسم ، ذاك لأنَّك لم تشكَّ فى الفعل أنه كان . كيف ؟ وقد أشرتَ إلى الدارِ مبنيةً ، والشعرِ مَقُولاً ، والكتابِ مكتوباً ، وإنما شككت فى الفاعل مَن هو ؟

---

(١) فى المطبوعة « أن يجعله بين بين » ، و « شريجان » ، لونان مختلفان فى كل شئ ، يعنى قسمين متساويين .

فهذا من الفرق لا يدفعه دافعٌ ، ولا يشكُّ فيه شاك ، ولا يَخْفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر .

فلو قلت : « أأنت بنيتَ الدار التي كنت على أن تَبْنِيَها ؟ » ، « أأنت قلتَ الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » ، خرجتَ من كلام الناس . وكذلك لو قلت : « أبنيتَ هذه الدار ؟ » ، « أقلتَ هذا الشعر ؟ » ، « أكتبتَ هٰذا الكتاب ؟ » ، قلتَ ما ليس بقول . ذاك لفساد أن تقولَ في الشيء المُشَاهَد الذي هو نُصْبُ عَينيك أموجودٌ أم لا ؟

ومِمَّا يُعْلَم به ضرورةً أنّه لا تكون البدايةُ بالفعل كالبداية بالاسم أنّك (٨٤) تقول : « أقلت شعراً قطُّ ؟ » ، « أرأيت اليومَ إنساناً ؟ » ، فيكون كلاماً مستقيماً . ولو قلت : « أأنت قلت شعراً قط ؟ » ، « أأنت رأيتَ إنساناً » ، أَحَلْتَ ، [١] وذاك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل مَنْ هُوَ في مثل هذا ، لأن ذلك إنما يُتَصوَّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : « من قال هذا الشعر ؟ » ، و « من بنى هذه الدار ؟ » و « من أتاك اليوم ؟ » ، و « من أذن لك في / الذي فعلت ؟ » ، وما أشبه ذلك ممَّا يمكن أن يُنَصَّ فيه على معيَّن . ٧٥
فأمّا قِيلُ شعر على الجملة ، ورُؤْيَة إنسان على الإطلاق ، فمحالٌ ذلك فيه ، لأنه ليس مما يَخْتَص بهذا دون ذاك حتى يُسْأَل عن عين فاعله .

ولو كان تقديم الاسم لا يوجبُ ما ذكرنا ، من أن يكون السؤال عن

---

(١) في المطبوعة : « أخطأت » ، وقال إنه أثبتها مكان « أحلت » ، وهو خطأ منه . و « أحلت » ، أتيت بالمُحال .

الفاعل مَن هو ؟ وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكان ينبغى أن يستقيم ذلك . [١]

...

81 ١٠٥ – واعلم أن هذا / الذى ذكرت لك فى « الهمزة وهى للاستفهام » قائمٌ فيها إذا هى كانت للتقرير . فإذا قلت : « أأنت فعلت ذاك ؟ » ، كان غرضُك أن تقرره بأنه الفاعل .

الاستفهام للتقرير

يُبيِّن ذلك قوله تعالى ، حكايةً عن قول نَمْرُوذ : [٢] ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرٰهِيمُ ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٢] ، لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يُقِرّ لهم بأنَّ كَسْرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنه منه كان ، وكيف ؟ [٣] وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : « أأنتَ فعلتَ هذا ؟ » ، وقال هو عليه السلام فى الجواب : [٤] ﴿ بَلْ فَعَلَه كَبِيرُهُمْ هٰذا ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٣] ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : « فعلتُ ، أو : لم أفعل » .

فإن قلت : أو ليس إذ قال « أفعلت ؟ » ، فهو يريد أيضاً أن يقرِّره بِأنَّ الفعل كان منه ، [٥] لا بأنّه كان على الجملة ، فأىُّ فرقٍ بين الحالين ؟

---

(١) أسقط كاتب « س » فكتب : « أن يكون السؤال عن الفاعل أكان أم لم يكن » .

(٢) « حكاية عن قول نمرود » ، ليس فى « س » .

(٣) « كيف » ، ليس فى المطبوعة ، ولا فى « ج » ، وهى من « س » ، وأسقط « ج » : « كان » التى قبلها .

(٤) فى « س » : « وقال عليه السلام ، بل فعله » .

(٥) فى « ج » : « أن يقرره بالفعل » .

= فإنه إذا قال :[١] « أفعلتَ ؟ » فهو يقرِّره بالفعل من غير أن يردِّده
(٨٥) بينه وبين غيره ،[٢] وكان كلامُه كلامَ من يُوهم أنه لا يدرى أن ذلك الفعل
كان على الحقيقة = وإذا قال : « أأنت فعلت ؟ » ، كان قد ردَّد الفعل بينه وبين
غيره ، ولم يكنْ مِنه فى نَفْس الفعل تردُّد ،[٣] ولم يكن كلامُه كلامَ من يُوهم أنه
لا يدرى أكان الفعل أم لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهرٌ موجود
مشارٌ إليه ، كما رأيت فى الآية .

* * *

١٠٦ — وٱعلم أن « الهمزة » فيما ذكرنا تقريرٌ بفعلٍ قد كان ، وإنكارٌ له
لِمَ كان ، وتوبيخ لفاعله عليه .

ولها مذهب آخر ، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفِعْلُ قد كان من
أصْله . ومثاله قوله تعالى (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ وَٱتَّخَذَ / مِنَ المَلاَئِكَةِ ٧٦
إنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً) [سورة الإسراء : ٤٠] ، وقوله / عز وجل : (أَصْطَفَى 82
البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [سورة الصافات : ١٥٣ ، ١٥٤] ، فهذا ردٌّ
على المشركين وتكذيبٌ لهم فى قولهم ما يُؤدِّى إلى هذا الجهل العظيم . وإذا قدِّم
الاسم فى هذا صَار الإنكار فى الفاعل . ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً :
« أأنت قلت هذا الشعر ؟ كذبتَ ، لستَ ممَّن يُحسِن مِثلَه » ، أنكرتَ أن
يكون القائلَ ولم تنكر الشعر .

---

(١) « فإنه » ، جواب قوله : « فإن قلت » .

(٢) فى « ج » فوق : « يردده » ما نصه : « أى الفعل » ، يعنى أنَّ الضمير يعود إلى « الفعل » لا إلى المسئول .

(٣) فى « ج » أسقط جملة : « ولم يكن .... تردد » .

وقد يَكون أَنْ يُرادَ إنكارُ الفعل من أصلِهِ ، [(١)] ثم يُخْرِج اللفظ مُخْرَجَه إذا كان الإنكار فى الفاعل . مثالُ ذلك قوله تعالى : (قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ) [سورة يونس : ٥٩] ، « الإذن » راجع إلى قوله : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ ما أَنْزَلَ اللهُ لَكُم مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وحَلاَلاً) [سورة يونس : ٥٩] ، ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذْنٌ فيما قالوه ، من غير أن يَكُون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله ، إلاّ أنّ اللفظ أُخْرِج مُخْرَجَه إذا كان الأمر كذلك ، لأن يُجعلوا فى صورة من غَلِط فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله ، فإذا حُقِّق عليه آرتدع .

ومثال ⑧٦ ذلك قولك للرجل يَدَّعِى أن قولاً كان ممَّن تعلم أنه لا يقوله : « أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلَط ؟ » ، تضع الكلام وَضعه إذا كنت علمت أن ذلك القولَ قد كان من قائل ، لِيَنْصرِف الإنكار إلى الفاعل ، فيكون أشدَّ لنفى ذلك وإبطاله .

ونظيرُ هذا قوله تعالى : (قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا آشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ) [سورة الأنعام : ١٤٣] ، أُخرِج اللفظُ مُخْرَجَه إذا كان قد ثبت تحريمٌ فى أحدِ أشياء ، ثم أُريد معرفةُ عَيْن المحرَّم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ، ونَفْىُ أن يكون قد حُرِّم شىء مما ذكروا أنه محرَّم . / وذلك أنَّ الكَلام 83
وُضِع على أن يُجْعَل التحريم كأنّه قد كان ، [(٢)] ثم يقال لهم : « أخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم ، فيم هُو ؟ أفى هذا أم ذاك أم فى الثالث ؟ » ، ليتبيَّن بُطْلانُ قولهم ، ويَظْهَر مكانُ الفِرْية منهم على الله تعالى .

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « إذ يرادُ » ، فاضطربت الجملة .

(٢) فى المطبوعة : « وذلك أنْ كان الكلام » ، وفى « س » : « وذلك لأن الكلام » .

ومثلُ ذلك قولك للرجل يَدَّعى أمراً وأنت تنكره : [١] « متى كان هذا ؟
أفى / ليل أم نهار ؟ » ، تضع الكلام وَضْعَ من سلَّم أن ذلك قد كان ، ثم تطالبه ٧٧
ببيان وقته ، لكى يتبيَّن كذبُه إذا لم يَقْدِر أن يذكر له وقتاً ويَفْتَضح . ومثله قولك : « من أمرك بهذا منّا ؟ وأيُّنا أَذِن لك فيه ؟ » ، وأنت لا تعنى أن أمْراً قد كان بذلك من واحدٍ منكم ، إلا أنَّك تضعُ الكلام هذا الوضع لكى تُضيِّق عليه ، وليظهر كذبه حين لا يستطيع أن يقول : « فلان » ، وأن يحيل على واحد . [٢]

***

تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل مضارع فى الاستفهام

١٠٧ — وإذ قد بَيَّنَّا الفرقَ بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعْل ماضٍ ، فينبغى أن نَنْظر فيه والفعلُ مضارع .

والقول فى ذلك أنك إذا قلت : « أتفعل ؟ » و « أأنت تفعل ؟ » لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال . فإن أردتَ الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى فى الماضى ، فإذا قلت : « أتفعل ؟ » كان المعنى على أنك أردت أن تقرِّره بفعلٍ هو يفعله ، وكنت كمن يُوهم أنّه لا يعلم بالحقيقة أن الفعلَ كائنٌ = وإذا قلت : « أأنت تفعل ؟ » ، كان المعنى على أنك تريد أن تقرِّره (٨٧) بأنه الفاعل ، وكانَ أمْرُ الفعل فى وجودِهِ ظاهراً ، وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنه كائن = وإن أردت بـ « تفعلُ » المستقبل ، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تَعْمِد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أوْ أنه لا ينبغى أن يكون ، فمثال الأوَّل :

---

(١) فى « ج » : « قول الرجل » ، سهوٌ منه .

(٢) فى « س » : « على أحد » .

/ أَيَقْتُلُنى وَالمَشْرَفِىُّ مُضاجِعى وَمَسْنُونةٌ زُرْقٌ كأَنْيابِ أَغْوَالِ ؟ (١) 84

فهذا تكذيبٌ منه لإنسان تَهَدَّدَه بالقتل ، (٢) وإنكارٌ أن يقدرَ على ذلك ويستطيعَه . ومثله أن يطمعَ طامعٌ فى أمر لا يكون مثلُهُ ، فتجهِّلُهُ فى طمعه فتقول : « أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما تحبّ وقد فعلتَ وصنعتَ ؟ » ، وعلى ذلك قوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتم لَهَا كَارِهُونَ) [سورة هود : ٢٨] .

ومثال الثانى ، قولك لرجل يركبُ الخَطَر : « أتخرج فى هذا الوقت ؟ أتذهب فى غير الطريق ؟ أتغرِّرُ بنفسك ؟ » = وقولك للرجل يُضيع الحقَّ : « أتنسَى قديمَ إحسان فلان ؟ أتترك / صحبته وتتغير عن حالك معه لأنْ تَغيَّرَ الزمانُ ؟ » كما قال : ٧٨

أَأَتْرُكُ أَنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَـهُ ؟ إِنِّـى إذاً لَلَئِيـمُ(٣)

...

تفسير تقديم الفعل المضارع

١٠٨ – وجملةُ الأمر أنّك تنحُو بالإنكار نحو الفعل ، فإنْ بدأت بالاسم فقلت : « أأنت تفعل ؟ » أو قلتَ : « أهو يفعل ؟ » ، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأبَيْتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل وممَّن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة .

---

(١) شعر امرئ القيس ، فى ديوانه .

(٢) فى « س » : « يُهَدِّده » .

(٣) كامل المبرد ١ : ١٨٣ ، وفى مجموع شعر عمارة بن عقيل : ٧٥ ، بقوله فى خالد بن يزيد ابن مزيد الشيبانى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أأنت تمنعنى ؟ » ، « أأنت تأخُذُ على يدى ؟ » ، صِرْتَ كأنك قلتَ : إن غيرك الذى يستطيعُ مَنْعى والأخذَ على يدى ، ولستَ بذاك ، ولقد وضعتَ نفسك فى غير موضعك = هذا ، إذا جعلته لا يكون منه (٨٨) الفعل للعجز ، ولأنّه ليس فى وُسْعِهِ .

= وقد يكون أن تجعله لا يَجىء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأنّ نفسه نفسٌ تأبَى مثله وتكرهه . ومثاله أن تقول : « أهو يسأل فلانا ؟ هو أرفع همة من ذلك » ، « أهو يمنع الناس / حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك » . 85

= وقد يكون أن تجعله لا يفعله لِصِغَر قَدْره وقِصَر همته ، وأنّ نَفسه نفس لا تسمُو . وذلك قولُك : « أهو يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاح للجميل ؟ هُوَ أقصر همّةً من ذلك ، [١] وأقل رغبةً فى الخير مما تَظُنُّ » .

* * *

تفسير تقديم الاسم والفعل مضارع

١٠٩ – وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضى أنك عَمَدْتَ بالإنكار إلى ذاتِ مَنْ قِيل « إنه يفعل » أو قال هو « إنى أفعل » ، وأردتَ ما تُريده إذا قلت : « ليس هو بالذى يفعل ، وليس مثله يفعل » = ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت : « أتفعل ؟ » . ألا ترى أن من المحال أن تزعم أن المعنى فى قول الرجل لصاحبه : « أتخرُج فى هذا الوقت ؟ أتغرِّرُ بنفسك ؟ أتمضى فى غير الطريق ؟ » ، أنه أنكر أن يكون بِمَثَابة من يفعل ذلك ، وبموضِع منْ يجىء منه ذاك ، لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه ، وأنه لا يليق بالحال التى يُستَعْمل فيها هذا الكلام .
٧٩ وكذلك محالٌ أن يكونَ المعنى فى قوله جل وعلا : / (أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا

(١) « من ذلك » ، ساقطة من « س » .

كَارِهُونَ) [سورة هود : ٢٨] ، أنَّا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزام ، وأن غيرَنا من يفعله ، جلَّ الله تعالى .

وقد يتوهَّم المتوهِّم فى الشيء من ذلك أنّه يُحْتَمَل ، فإذا نظر لم يُحْتمل ، فمن ذلك قوله :

* أَيَقْتُلُني وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعى * (١)

وقد يظُنُّ الظانُّ أنه يجوز أن يكون فى معنى أنّه ليس بالذى يجيء مِنْه أن يقتل مِثْلى ، ويتعلّق بأنه قال قبل :

يَغِطُّ غَطِيطَ البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُهُ لِيَقْتُلَنِى والمرءُ لَيْسَ بقَتَّالِ

ولكنه إذا نظر عَلِم أنّه لا يجوز ، وذاك لأنه قال : « وَالمَشْرفىُّ مُضاجعى » (٨٩) فذكر ما يكون منعاً من الفعل ، ومحال أن يقولَ / : « هو ممن 86
لا يجيء منه الفعل » ، ثم يقول : « إنّى أمنعه » ، لأن المنع يُتصوَّر فيمن يجيء منه الفعل ، ومَعَ مَنْ يصحُّ منه ، لا مَنْ هو منه مُحَالٌ ، ومَنْ هو نفسه عنه عاجزٌ ، فاعرفه .

* * *

١١٠ – واعلم أنا وإنْ كنا نُفسِّر « الاستفهام » فى مثل هذا بالإنكار ، فإن الذى هو مَحْض المعنى : أنه ليتنبه السامعُ حتى يرجع إلى نفسه فيخجلَ ويرتدعَ ويَعْيَى بالجواب ، (٢) إمّا لأنه قد ادعى القُدْرَة على فعل لا يقدر عليه ، فإذا ثبت على دعواه قيل له : « فافعل » ، فيفضحه ذلك = (٣) وإمَّا لأنه هَمَّ تفسير الاستفهام الدال على الإنكار

---

(١) انظر البيت فى رقم : ١٠٧

(٢) فى « س » : « لتنبيه السامع » ، وأسقط « ليرتدع » .

(٣) فى « ج » : « ففضحه » .

بأن يفعل ما لا يُستَصْوَب فعلُه ، فإذا رُوجع فيه تَنَبَّه وعرف الخطأ = وإمّا لأنه جوَّز وجودَ أمر لا يوجد مثله ، فإذا ثبت على تجويزه قَبَّح عَلَى نَفْسه ، (١) وقيل له : « فَأَرِنَاهُ فى موضع وفى حالٍ ، وأقم شاهداً على أنه كان فى وقت » .

ولو كان يكون للإنكار ، وكان المَعْنى فيه من بَدْءِ الأمر ، (٢) لكان ينبغى أن لا يجيءَ فيما لا يقول عاقل إنه يكونُ ، حتى يُنكر عليه ، كقولهم : « أتَصْعَدُ إلى السماء ؟ » ، « أتستطيع أن تنقل الجبال ؟ » ، « أإلى رَدٍّ ما مضى سبيلٌ ؟ » .

١١١ – وإذ قد عرفت ذلك ، فإنه لا يقرَّر بالمحال ، وبما لا يقول أحدٌ إنه يكون ، إلا على سبيلِ التمثيل ، وعلى أن يقال له : / « إنك فى دعواك مَا ادَّعيتَ ٨٠ بمنزلة من يدَّعى هذا المحال ، وإنك فى طمعك فى الذى طمعت فيه بمنزلة مَنْ يطمعُ فى الممتنع » .

١١٢ – وإذ قد عرفت هذا ، فممَّا هو من هذا الضرب قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِى الْعُمْىَ) [سورة الزخرف : ٤٠] ، ليس اسماعُ الصُّم مما يدّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار ، (٣) وإنّما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وأنْ يُنَزَّلَ الذى يَظُنُّ بهم أنهم يسمعون ، أوْ أنه يستطيع إسماعَهم ، منزلَةَ من يَرى أنه يُسمِع الصم ويَهدى العميَ = ثم المعنى فى تقديم الاسم وأنْ لم يقُل : « أتُسمعُ الصمَّ » ، هو أن يقال للنبى ﷺ ⑨ : « أأنت خصوصاً قد أُوتيتَ

(١) فى المطبوعة : « وُبِّخ على تَعَنُّته » ، وأثبت ما فى المخطوطتين .

(٢) فى هامش « ج » ما نصه : « أى : وكان الإنكار المعنى ، بمعنى أن فى « كان » ، ضمير الإنكار » .

(٣) فى « س » : « ليس إسماعهم مما يدعيه » .

أن تُسْمِع الصمَّ ؟ » = وأن يُجْعَل فى ظنّه أنه يستطيع إسماعَهم ، بمثابة من يظُنّ أنه / قد أُوتىَ قدرةً على إسماع الصُّمّ . 87

ومن لطيف ذلك قول ابن أبى عُيَيْنَة : (١)

فَدَعِ الوَعِيدَ فما وَعِيدُك ضَائِرِى ، أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ ؟ (٢)

جَعَله كأنه قد ظنَّ أنَّ طنينَ أجنحة الذباب بمثابة ما يضير ، حتى ظنّ أن وَعِيدَه يضيرُ .

* * *

١١٣ – واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى أنّ تقديم اسم المفعولِ يقتضى أن يكون الإنكار فى طريقِ الإحالة والمَنْع من أن يكون ، (٣) بمثابة أن يُوقَع به مثلُ ذلك الفعل ، فإذا قلت : « أزيداً تَضْرِب ؟ » ، كنت قد أنكرت أن يكون « زيد » بمثابة أن يُضْرَب ، أَوْ بموضع أن يُجْتَرأ عليه ويُستَجازَ ذلك فيه ، ومن أجل ذلك قُدِّم « غَيْرُ » فى قوله تعالى : (قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا) [سورة الأنعام : ١٤] وقوله عز وجل : (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيكُمْ عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ) [سورة الأنعام : ٤٠] ، وكان له من الحسن والمزِيَّة والفخامة ، ما تَعْلَم أنه لا يكون لَوْ أُخِّرَ فقيل : « قُلْ أأتَّخذ غير الله وليًّا »

تفسير تقديم المفعول على المضارع ، وهو فعل لم يكن

(١) فى « س » : « ابن عيينة » : وهو خطأ ، هو : « عبد الله بن محمد بن أبى عيينة » .

(٢) من شعره ، فى كامل المبرد ١ : ٢٤٨ : يقوله لعلى بن محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان دعاه إلى نصرته حين ظهرت المبيِّضة ، فلم يُجبه ، فتوعده على بن محمد ، فقال له هذا الشعر :

أَعَلِىُّ ، إنكَ جاهلٌ مغرورُ لا ظُلْمَةٌ لكَ لا ولا لكَ نورُ

(٣) فى المطبوعة : « أعنى تقدم الاسم المفعول » .

و « أتدعون غير الله ؟ » [١] وذلك لأنَّه قد حصل بالتقديم معنى قولك :
٨١ « أيكونُ غيرُ الله بمثابة أنْ يُتَّخذ وليًّا ؟ وأيَرْضى / عاقلٌ من نفسه أن يفعل ذلك ؟
وأيكُونَ جَهْلٌ أجهلَ وعمًى أعْمَى من ذلك ؟ » ، ولا يكون شيء من ذلك إذا
قيل : « أأتخذ غير الله وليًّا » ، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعلَ أن يكون فقط ،
ولا يزيد على ذلك ، فاعرفه .

١١٤ – وكذلك الحكم فى قوله تعالى : (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)
[سورة القمر : ٢٤] ، [٢] وذلك لأنهم بَنَوْا كفرهم على أنَّ من كان مثلهم بشراً ، لم يكن
بمثابة أن يُتَّبَعَ ويُطاعَ ، ﴿٩١﴾ ويُنْتَهَى إلى ما يأمُر ، ويُصدَّقَ أنه مبعوث من الله
تعالى ، وأنهم مأمورون بطاعته ، كما جاء فى الأخرى : (إنْ أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا
88 / تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) [سورة إبراهيم : ١٠] ، وكقوله عز وجل (إنْ هَذَا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
يُرِيدُ أنْ يَتَفَضَّلَ عليكُمْ ولو شَاءَ اللهُ لأَنْزَلَ مَلائِكَةً) [سورة المؤمنون : ٢٤] .

فهذا هو القول فى الضرب الأول ، وهو أن يكون « يفعل » بعد الهمزة
لفعلٍ لم يكن .

• • •

معنى التقديم ، والفعل موجود

١١٥ – وأما الضرب الثانى ، وهو أن يكون « يفعل » لفعلٍ موجود ، فإن
تقديم الاسم يقتضى شَبيهاً بما اقتضاه فى « الماضى » ، [٣] من الأخذ بأن يُقِرَّ أنه
الفاعل ، أو الإنكارِ أن يكون الفاعل .

---

(١) فى هامش « ج » هنا حاشية لم أستطع أن أقرأها .

(٢) فى المطبوعة و « ج » : « قالوا أبشراً » ، وفى « س » : « وقالوا » ، والتلاوة ما أثبت .

(٣) فى المطبوعة : « شبها » ، وكذلك فى نسخة عند « س » .

فمثال الأول قولك للرجل يَبْغِي ويَظْلم : « أأنت تجيء إلى الضعيف فتغصب ماله ؟ » ، « أأنت تزعُم أن الأمر كيت وكيْت ؟ » وعلى ذلك قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [سورة يونس : ٩٩] .

ومثال الثاني : (أَهُمْ يَقْسِمُون رَحْمَةَ رَبِّكَ) [سورة الزخرف : ٣٢] .

...

فَصْلٌ

التقديم والتأخير في النفى

١١٦ – وإذ قد عرفت هذه المسائل فى « الاستفهام » ، فهذه مسائل فى « النفى » .

إذا قلت : « ما فَعلْتُ » ، كنت نفيتَ عنك فعْلاً لم يَثْبُتْ أنه مفعول = وإذا قلت : « ما أنَا فَعلتُ » ، كنت نفيتَ عنك فِعْلاً يَثبُتُ أنّه مفعُول .[1]

تفسير ذلك : أنك إذا قلتَ : « ما قلتُ هذا » ، كنتَ نفيتَ أن تَكون قد قلت ذاك ، وكنت نُوظرت فى شيء لم يثبت أنه مَقُول ؟

وإذا قلتَ : « ما أنا قلتُ هذا » ، كنت نفيتَ أن تكون القائلَ له ، وكانت المُنَاظرة فى شيء ثَبَت أنه مقُولٌ . وكذلك إذا قلت : « ما ضربت زيداً » ،

٨٢ كنتَ نفيتَ عنك ضَرْبَه ، ولم يجب أن / يكون قد ضُرِب ، بل يجوز أن يكون ضَرَبه غَيْرك ، وأن لا يكون قد ضُرِبَ ⑫ أصلاً . وإذا قلتَ : « ما أنا ضربت زيداً » ، لم تقله إلا وزيدٌ مضروبٌ ، وكان القصد أن تنفى أن تكون أنت الضاربَ .

89 ومن أجل ذلك صَلَحَ فى الوجه الأوَّل أن يكون المنفيُّ عامًّا / كقولك : « ما قلتُ شعراً قطُّ » ، و « ما أكلت اليوم شيئاً » و « ما رأيت أحداً من الناس » ، ولم يصلح فى الوجه الثانى ، فكان خَلْفاً أن تقول : « ما أنا قلت شعراً قط » و « ما أنا أكلت اليوم شيئاً » و « ما أنا رأيت أحداً من الناس » ، وذلك أنه يقتضى المُحَالَ ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كلَّ شعرٍ فى الدنيا ، وأكل كلَّ شيء يُؤْكل ، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه .

...

(١) فى المطبوعة : « ثبت أنه » ، وفى « س » : « ثُبِّت » مشكولة .

١١٧ – ومما هو مِثالٌ بيِّنٌ فى أن تقديم الاسم يقتضى وُجُودَ الفعل قوله :

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِى بِهِ وَلاَ أَنَا أَضْرَمْتُ فِى القَلْبِ نَارَا[١]

المعنى ، كما لا يخفَى ، على أن السُّقْمَ ثابت موجودٌ ، وليس القصدُ بالنَّفى إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالبَ له ، ويكون قد جَرَّه إلى نفسه .

ومثله فى الوُضوح قوله :

* وَمَا أَنَا وَحْدِى قُلْتُ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ * [٢]

« الشعرُ » مقولٌ على القطع ، والنفىُ لأَنْ يكون هو وحدَه القائلَ له .

...

١١٨ – وههنا أمران يرتفع معهما الشك فى وجوب هذا الفَرْق ، ويصير العلم به كالضرورة .

أحدهما : أنه يصحّ لك أن تقول : « ما قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » ، و « ما ضربت زيداً ، ولا ضربه أحدٌ سواى » ، ولا يصحُّ ذلك فى الوجه الآخر . فلو قلتَ : « ما أنا قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » = و « ما أنا ضربت زيداً ، ولا ضربه أحد سواى » ، كانَ خَلْفاً من القول ، [٣] وكان فى التناقُض بمنزلة أن تقول : « لستُ الضَّاربَ زيداً أمسِ » ، فتثبت أنه قد ضُرِب ،

---

(١) هو شعر المتنبى فى ديوانه .

(٢) هو من شعر المتنبى ، فى ديوانه ، وتتمة البيت :

* ولكنْ لِشعْرى فِيكَ من نَفْسِه شِعْرُ *

(٣) « الخَلْفُ » ، بفتح الخاء وسكون اللام ، الردىء من القول ، يقال فى المثل : « سَكَتَ أَلفاً ، ونطقَ خَلْفاً » .

ثم تقول من بعده : « وما ضربه أحد من الناس » ، و « لست القائل ذلك » ، فتثبت أنه قد ⑬ قيل ، ثم تجيء فتقول / و « ما قاله أحد من / الناس » . 90 ٨٣

والثانى من الأمرين أنك تقول : « ما ضربت إلا زيداً » ، فيكون كلاماً مستقيماً ، ولو قلت : « ما أنا ضربت إلا زيداً » ، كان لَغْواً من القول ، وذلك لأنَّ نَقْضَ النَّفْي بـ « إلاَّ » يقتضى أن تكون ضربت زيداً = وتقديمُك ضميرَك وإيلاؤه حرفَ النفي ، يقتضي نَفْيَ أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان .[1] فاعرفه .

• • •

تقديم المفعول وتأخيره في النفي

١١٩ – ويجيء لك هذا الفرقُ على وجهه فى تقديم المفعول وتأخيره .

فإذا قلت : « ما ضربت زيداً » ، فقدمتَ الفعلَ ، كان المعنى أنك قد نفيتَ أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيد ، ولم تَعْرِض فى أمرِ غَيْرِه لنفي ، ولا إثبات ، وتركته مُبْهَماً مُحْتَمِلاً .

وإذا قلت : « ما زيداً ضربتُ » ، فقدمت المفعول ، كان المعنى على أنَّ ضرباً وقع منك على إنسان ، وظُنَّ أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيتَ أن يكون إياه .

فلك أن تقول فى الوجه الأول : « ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس » ، وليس لك [ذلك] فى الوجه الثانى .[2] فلو قلت : « ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس » ، كان فاسداً على ما مَضَى فى الفاعل .

---

(١) « يتدافعان » ، أى يدفع أحدهما الآخر ويبعده ، وينفيه .

(٢) « ذلك » ، زيادة من « س » .

١٢٠ – ومما ينبغي أن تعلمه ، [1] أنه يصحّ لك أن تقول : « ما ضربت زيداً ، ولكني أكرمته » ، فتُعْقِبَ الفعلَ المنفيَّ بإثباتِ فعلٍ هو ضدُّه = ولا يصحُّ أن تقول : « ما زيداً ضربت ، ولكني أكرمته » ، [2] وذاك أنك لم تُرِدْ أن تقول : لم يكنِ الفعلُ هذا ولكنْ ذاك ، ولكنك أردت أنه لم يكنِ المفعول هذا ، ولكن ذاك . فالواجب إذَن أن تقول : « ما زيداً ضربت ولكنْ عَمْراً » .

وحكمُ الجارّ مع المجرور فى جميع ما ذكرنا حُكْمُ المنصوب ، فإذا قلت : « ما أمرتك بهذا » ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيءٍ آخر = وإذا قلت : « ما بهذا أمرتك » ، كنت قد أمرته بشيء غيره .

* * *

(١) فى « ج » : « أن تعلمه إياه » ، « إياه » زيادة مفسدة للكلام .

(٢) سقط من « س » هذه الجملة : « فتعقب الفعل .... ولكني أكرمته » .

التقديم والتأخير في الخبر المُثْبَت وهو قسمان

فصـل (١)

91 ١٢١ – ⑨١ وآعلم أنَّ الذى بَان لك فى / « الاستفهام » و « النفى » من

٨٤ المَعْنى فى التقديم ، قائمٌ مثله فى / « الخبر المثبت » .

فإذا عَمَدْت إلى الذى أردت أن تحدِّث عنه بفعل فقدَّمت ذكره ، ثم بَنَيْتَ الفعلَ عليه فقلت : « زيدٌ قد فعل » و « أنا فعلتُ » ، و « أنت فعلتَ » ، : اقتضى ذلك أن يكون القصدُ إلى الفاعل ، إلا أنّ المعنى فى هذا القصد ينقسم قسمين :

القسم الجليّ

أحدهُما جَلِيٌّ لا يُشْكِل : وهو أن يكون الفعلُ فعلاً قد أردت أن تنصَّ فيه على واحدٍ فتجعله له ، وتزعُمَ أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد . ومثال ذلك أن تقول : « أنا كتبت فى مَعنى فلانٍ ، وأنا شفعتُ فى بابه » ، (٢) تريد أن تدَّعى الانفرادَ بذلك والاستبداد به ، وتُزيلَ الاشتباهَ فيه ، وتَرُدَّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبتَ . ومن البيِّن فى ذلك قولهم فى المثل : « أتُعَلِّمُنى بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُه » (٣) .

القسم الثاني وتفسيره

والقسم الثانى : أن لا يكون القصدُ إلى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقِّق على السامع أنه قد فَعل ، وتمنعَهُ من الشك ، فأنت

---

(١) « فصل » ، فى « ج » و « س » ، وليس فى المطبوعة .

(٢) معنى « معنى فلان » ، « بابُ فلان » ، أى : فى شأنه وأمره .

(٣) المثل مشهور ، فى الميدانى ١ : ١٠٩ ، وجمهرة الأمثال ١ : ٧٦ ، و « حرش الضباب » ، صيدها ، بأن يحرك يده عند جحر الضب حتى يظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه الحارش . وقوله : « أتعلّمنى » ، أى أتخبرنى .

لذلك تبدأ بذكره ، وتُوقِعه أوَّلاً = ومن قبل أن تذكُرَ الفعل = في نفسه ، (١) لكي تباعده بذلك من الشُّبهة ، وتمنعَه من الإنكار ، أو من أن يُظَنَّ بك الغلط أو التزيُّد . ومثاله قولك : « هو يعطي الجزيل » ، و « هو يحبُّ الثناء » ، لا تريد أن تَزْعُمَ أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحبُّ الثناء غَيْرُهُ ، ولا أن تعرِّض بإنسان وتحطَّه عنه ، وتجعله لا يعطي كما يعطي ، ولا يَرْغَب كما يَرْغب ، (٢) ولكنك تريد أن تحقِّق على السامع أن إعطاء الجزيل وحُبَّ الثناء دَأْبُه ، وأَنْ تُمكِّنَ (٩٥) ذلك في نفسه .

١٢٢ – ومثاله في الشعر :

هُمُ يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ وأجرَدَ سَبَّاحٍ يَبُذُّ المُغَالِبَا (٣)

/ لم يرد أن يدّعِيَ لهم هذه الصفة دَعْوَى من يُفْرِدُهم بها ، وينُصُّ عليهم 92
فيها ، حتى كأنه يُعَرِّض بقومٍ آخرين ، فينفي أن يكونوا أصحابها . هذا محالٌ .
وإنما أراد أن يصفهم بأنَّهم فرسان / يمتهدون صهوات الخيل ، وأنَّهم يقتَعِدُون ٨٥
الجياد منها ، (٤) وأن ذلك دأْبهم ، من غير أن يعرِّض لنفيه عن غيرهم ، إلاَّ أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لَهُم ، ويُعْلِمَ بَدِيًّا قصدَه إليهم بما في نفسه من الصفة ، (٥)

---

(١) السياق : « وتوقعه أولاً ... في نفسه » .

(٢) يعني : يرغب في الثناء .

(٣) « اللبد » الصوف أو الشعر المتلبد وقد جرت العادة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت السرج للينه . و « الطمرة » أنثى الطِّمِرّ وهو الفرس الجواد أو المتجمع المتداخل الخلق كأنه متهيئ للوثب دائما . و « الأجرد » الفرس القصير الشعر . و « السبّاح » الذي يشبه عدوه السباحة . و « يبذّ » يغلب (رشيد) .

(٤) عند رشيد رضا في نسخة : « يعتقدون » ، أي يملكونها .

(٥) « بديًّا » ، أي ابتداء من أول الأمر .

يمنعه بذلك من الشكّ ، ومن تَوَهُّمِ أن يكون قد وصفهم بصفة لَيْست هى لهم ، أو أَن يكون قد أراد غيرهم فغَلِط إليه .

١٢٣ – وعلى ذلك قول الآخر :

هُمْ يَضْرِبُونَ الكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ ، عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدِّمَاءِ سَبَائِبُ (١)

لم يرد أن يدَّعى لهم الانفرادَ ، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم ، ولكن أراد الذى ذكرت لك ، من تنبيه السامع لقَصْدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ، ليحقق الأمر ويُؤَكِّدَه .

١٢٤ – ومن البين فيه قول عروة بن أُذَيْنَة :

سُلَيْمى أَزْمَعَتْ بَيْنًا فأيـن تَقُولُها أَيْنَا (٢)

(٩٦) وذلك أنه ظاهر معلومٌ أنه لم يرد أن يجعَل هذا الإزماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يُزْمِع البينَ منهم أحد سواها . هذا محال ؛ ولكنه أراد أن

---

(١) الشعر للأخنس بن شهاب التغلبى ، الجاهلى القديم ، من قصيدته فى المفضليات رقم : ٤١ ، « الكبش » ، قائد القوم . و « سبائب » جمع « سبيبة » ، يعنى على وجهه طرائق من الدم . وفى « ج » : « هم يبرقون الكبش » ، سهو وخطأ .

(٢) فى ديوان شعره : ٣٩٧ – ٤٠٠ ، وفى هامش المخطوطة ، ما نصه : « وبعده :

وقدْ قالَتْ لأَتْرابٍ لَهَا زُهْرٍ تَلاَقَيْنَا
تَعَالَيْنَ ، فقد طابَ لنا العيشُ تعالَيْنَا
وغابَ البَرَمُ الليـلَةَ ، والعينُ فلا عَيْنَا
إلى مِثْلِ مَهَاةِ الرَّمْـلِ تَكْسُو المجلسَ الزَّيْنَا
تمَنَّيْـنَ مُنَاهُـنَّ فكُنَّا ما تَمَنَّيْنَا

يحقق الأمر ويؤكده ، فأوقع ذكرَها فى سمع الذى كلّم ابتداءً ومن أوّل الأمر ، لِيَعْلم قبلَ هذا الحديث أنه أرادَها بالحديث ، فيكونُ ذلك أبعدَ له من الشك .

١٢٥ – ومثله فى الوضوح قوله :

هُمَا يَلْبَسَانِ المَجْدَ أَحْسَنَ لِبْسَةٍ شَحِيحَانِ مَا اسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلاَهُمَا(١)

لا شبهة فى أنه لم يرد أن يَقصُرَ هذه الصِّفة عليهما ، ولكن نبَّه لهما قبل / الحديث عنهما . 93

١٢٦ – وأبين من الجميع قوله تعالى : ﴿ واتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [سورة الفرقان : ٣] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [سورة المائدة : ٦١] .

تقدم المحدث عنه يفيد التنبيه والتحقيق

١٢٧ – وهذا الذى قد ذكرتُ من أن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه له ، قد ذكره صاحب الكتاب فى / المفعول إذا قُدِّم فَرُفِعَ بالابتداء ، وبُنى الفعل ٨٦ الناصبُ كَانَ لَهُ عليه ، (٢) وعُدِّىَ إلى ضميره فشُغِل به . كقولنا فى « ضربت عبد الله » : « عبدُ الله ضربتُهُ » ، فقال : و « إنما » قلتَ : « عَبْدُ الله » ، فنبَّهته له ، ثم بنيت عليه الفعلَ ، ورفعته بالابتداء » . (٣)

* * *

---

(١) الشعر لعمرة الخثعمية ، ترثى ابنها ، وقال أبو رياش : هو لدرماء بنت سيار بن عبعبة الخثعمية ، شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ٦٠ – ٦٤ .

(٢) معنى العبارة : وبنى الفعل الذى كان له ناصباً ، عليه .

(٣) ما بين القوسين نص كلام سيبويه فى الكتاب ١ : ٤١ ، وسيأتى أيضاً بعد قليل ، فى آخر رقم :

١٢٨ – فإن قلت : فمن أين وَجَب أن يكون تقديمُ ذكر المحدَّث عنه بالفعل ، آكدَ لإثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : « هُما يلبسان المجد » ، (١) أبلغ فى جعلهما يلبسانه من أن يقال : « يلبسان المجد » ؟

= (٢) فإنّ ذلك من أجْل أنه لا يُؤتى بالاسم مُعَرًّى من العوامل إلاَّ لحديثٍ قد نُوِى إسنادُه إليه . وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : « عبد الله » ، فقد أشعرتَ قلبَه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً : « قام » أو قلت : « خرج » ، أو قلت : « قَدِم » فقد عَلِم ما (٩٧) جئتَ به وقد وطَّأت له وقدَّمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخولَ المأنوس به ، وقَبِلَه قَبول المُهَيَّأ له المطمئنِّ إليه ، وذلك لا محالَة أشدُّ لثبوته ، وأنْفى للشبهة ، وأمنعُ للشك ، وأدخلُ فى التحقيق .

* * *

١٢٩ – وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشيءَ بغتةً غُفْلاً ، مثلُ إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأنّ ذلك يجرى مَجْرَى تكرير الإعلام فى التأكيد والإحكام . ومن ههنا قالوا : إنّ الشيء إذا أُضْمِر ثم فُسِّر ، كان ذلك أفخمَ له من أن يذكر من غير تَقْدِمة / إضمارٍ . (٣) 94

ويدلُّ على صحة ما قالوه أنّا نعلم ضرورةً فى قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ) [سورة الحج : ٤٦] فخامةً وشرفاً وروعةً ، لا نجد منها شيئًا فى قولنا : « فإن

---

(١) انظر الفقرة رقم : ١٢٥

(٢) « فإنّ ذلك » جواب قوله آنفاً : « فمن أين وجبَ » . وفى نسخة عند رشيد رضا : « قلت : ذلك من أجل .... » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « تقدُّم إضمار » .

الأبصار لا تعمى » ، وكذلك السبيلُ أبداً فى كل كلام كان فيه ضميرُ قِصّةٍ .
فقوله تعالى : (إنَّه لاَ يُفْلحُ الكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١١٧] ، يفيد من القوة فى نَفْى الفَلاح عن الكافرين ، ما لو قيل : « إن الكافرين لا يفلحون » ، لم يُستَفَدْ ذلك . ولم يكن ذلك كذلك إلاّ لأنك تُعْلِمُه إيّاه من بعد تَقْدِمةٍ وتَنبيهٍ ، أنت به فى حُكم من بَدأ وأعاد ووَطّد ، ثم بَنى ولوَّح ثم صرَّح .[1] و لايخفى مكانُ المزيّة فيما طريقه هذا الطريق .

٨٧ ١٣٠ – ويشهد لما / قلنا من أنَّ تقديم المحدَّثِ عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له ، أنّا إذا تأمّلنا وجَدْنا هذا الضرب من الكلام يَجِيء فيما سبق فيه إنكارٌ من منكر ، نحو أن يقول الرجل : « ليس لى علم بالذى تقول » ، فتقول له : « أنت تعلم أن الأمر عَلى ما أقول ، ولكنّك تميل إلى خَصْمى » = وكقول الناس : « هو يعلم ذاك وإن أنكر ، وهو يعلم الكذبَ فيما قال وإن حلف عليه » = وكقوله تعالى : (وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [سورة آل عمران : ٧٥ ، ٧٨] ، فهذَا من أبْيَنِ شيءٍ . وذاكَ أن الكاذب ، لاسيما فى الدين ، لا يعترف بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه ⑱ كاذب ، كان أبعدَ من ذلك أن يعترف بالعلم بأنَّه كاذب .

تقديم المحدَّث عنه يقتضى تأكيد الخبر

=[2] أو يجيء فيما اعترضَ فيه شكٌّ ، نحو أن يقول الرجل : « كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك » ، فيقول : « أنا أعلمُ ، ولكنِّى أُدَاريه » .

---

(١) فى المطبوعة وحدها « ثم بيّن » ، ويريدُ أنه يبنى على الاسم ثم يأتى بالخبر .

(٢) عطف على قوله فى أول الفقرة : « .... وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيءُ .... » .

=(١) أو فى تكذيب مدَّعٍ كقوله عز وجل : ﴿ وإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا به ﴾ [سورة المائدة : ٦١] ، وذلك أن قولهم : « آمنا » ، دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

95 =(١) أو فيما / القياس فى مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ واتَّخَذُوا مِنْ دُونه آلهةً لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [سورة الفرقان : ٣] ، وذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقةً .

وكذلك فى كل شىء كان خبراً على خلاف العادة ، وعمَّا يُستَغْرب من الأمر نحو أن تقول : « ألا تَعْجَبُ من فلان ؟ يدَّعى العظيمَ ، وهو يَعْيَى باليسير ، ويَزْعم أنه شجاعٌ ، وهو يفزَعُ من أدنى شىء » .

وجوه تقديم المحدث عنه ، ومعانيها

١٣١ – ومما يحسُنُ ذلك فيه ويكثُر ، الوَعْدُ والضَّمانُ ، كقول الرجل : « أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » ، وذلك أنّ من شأن من تَعِدُه وتَضْمَنُ له ، أنْ يعترضه الشكُّ فى تمام الوعد وفى الوفاء به ، فهو من أحوج شىءٍ إلى التأكيد .

وكذلك يكثر فى المدح ، كقولك : « أنتَ تعطى الجزيل ، أنت تَقْرِى فى المَحْلِ ، أنتَ تجوُد حينَ لا يجودُ أحدٌ » ، وكما قال :

وَلأَنْتَ تَفْرِىَ مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُق ثُمَّ لاَ يَفْرِى (٢)

---

(١) معطوف على أول الفقرة السالفة .

(٢) هو لزهير بن أبى سُلْمى فى ديوانه . وهذا البيت ليس فى « س » .

وكقول الآخر :

٨٨ * / نَحْنُ فى المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى * (١)

وذلك أنّ من شأن (٩٩) المادح أن يمنَع السامعين من الشكّ فيما يمدح به ، ويباعدهم من الشبهة ، وكذلك المفتخر .

تقديم المحدّث عنه بعد واو الحال

١٣٢ — ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يُشَكُّ فيه ولا يُنْكَر بحالٍ ، لم يكد يجىء على هذا الوجه ، ولكن يُؤْتَى به غير مَبْنِىٍّ على آسم ، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجلٍ من عادته أن يخرج فى كل غَداةٍ قلتَ : « قد خرج » ، ولم تَحْتج إلى أن تقول : « هو قد خرج » ، ذاك لأنه ليس بشىءٍ يشُكُّ فيه السامع ، (٢) فتحتاجَ أن تُحقّقه ، وإلى أن تُقَدِّم فيه ذكر المحدَّث عنه . وكذلك إذا علم السامعُ من حال رَجُلٍ أنه على نِيّة الركوب والمضىِّ إلى موضع ، ولم يكن شكٌّ وتردُّدٌ أنه يركبُ أو لا يركب ، كان خبرُك فيه أن تقول : « قد ركب » ، ولا تقول : (٣) « هو / قد ركب » . فإن جئت بمثل هذا فى صِلَة كلامٍ ، ووضعته 96 بعد واو الحال ، حَسُن حينئذٍ ، وذلك قولك : « جئته وهو قد ركب » ، وذاك أن الحكم يتغيَّر إذا صارت الجملةُ فى مثل هذا الموضع ، ويصيرُ الأمر بمَعْرِض

---

(١) هو من شعر طرفة ، فى ديوانه ، وتمامه :

* لاَ تَرَى الآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرْ *

و « المشتاة » ، زمن الشتاء والجدب ، و « الجَفَلَى » ، الدعوة العامة ، و « النَّقَرى » ، الدعوة الخاصة ، يختار من يدعوهم وينتقرهم .

(٢) من أول قوله هنا : « فتحتاج » ، إلى قوله بعد قليل « علم » ساقط فى « ج » سهواً .

(٣) فى « س » : « ولم تقل » .

الشّك ، وذاك أنه إنما يقول هذا مَنْ ظَنَّ أنّه يصادفه فى منزله ، وأنّه يصل إليه من قبل أن يركب . (١)

فإن قلتَ : فإنك قد تقول : « جئتُه وقد رَكِب » بهذا المعنى ، ومع هذا الشكّ .

= (٢) فإن الشكَّ لا يقوى حينئذٍ قوته فى الوجه الأول ، أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت : « أتانا والشمس قد طلعت » ، كان ذلك أبلغ فى استبطائك له من أن تقول : « أتانا وقد طلعت الشمس » ؟ وعكسُ هذا أنك إذا قلت : « أتَى والشمس لم تَطْلُع » ، كان أقوى فى وصفك له بالعَجَلة والمجيءِ قبل الوقت الذى ظُنَّ أنه يجيء فيه ، من أن تقول : « أتى ولم تطلع الشمس بعدُ » .

هذا ، وهو كلامٌ لا يكادُ يجيءُ إلاَّ نَابياً ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتَبْنِى الفِعْلَ عليه كقوله :

* قَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ لَم تَكَلَّمِ * (٣)

فإذا كان الفعل فيما بعدَ هذه الواو التى يُراد (١٠٠) بها الحال ، مضارعاً ،

٨٩ لم يصلح إلا مَبْنِيًّا على اسم / كقولك : « رأيته وهو يكتب » ، و « دخلت عليه وهو يُمْلِى الحديثَ » ، (٤) وكقوله :

---

(١) فى المطبوعة : « أن يصادفه .... وأن يصل .... » .

(٢) « فإن الشك » جواب قوله قبْلُ : « فإن قلت ... » .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

(٤) فى المطبوعة : « وهو على الحديث » .

تَمزَّزْتُهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتصَوَّبُوا (١)

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه ، لو قلتَ : « رأيته ويكتب » و « دخلتُ عليه ويملي الحديث » ، و « تمززتها ويدعو الديك صباحه » ، لم يكن شيئاً .

١٣٣ — وممَّا هو بهذه المنزلة فى أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل / على الاسم قوله تعالى : (إِنَّ وَلِيِّيَ اللّٰهُ الَّذِى نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ) [سورة الأعراف : ١٩٦] ، وقوله تعالى : (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً) [سورة الفرقان : ٥] ، وقوله تعالى : (وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) [سورة النمل : ١٧] ، فإنه لا يخفى على من له ذَوْقٌ أنه لو جِيىء فى ذلك بالفعل غير مَبْنِيٍّ على الاسم فقيل : « إن وَلِيِّيَ اللّٰه الذى نزل الكتاب ويتولَّى الصالحين » ، و « اكتتبها فتملى عليه » ، و « حُشِر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون » ، لوَجَد اللفظ قد نَبَا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورتِه والحالِ التى ينبغى أن يكون عليها .

...

---

(١) النابغة الجعدى فى ديوانه ، والضمير فى « تمززتها » فى البيت قبله : وهو :

وصَهْبَاءَ ، لا تُخْفِى القَذَى وهى دونَه تصَفَّقُ فى راوُوقها ثم تُقْطَبُ

و « صفق الخمر » حَوَّلها من إناءٍ إلى إناء لتصفو . و « الراووق » ، الذى يصفى به الشراب . و « تُقْطَبُ » تمزج بالماء . و « تمززتها » ، تمصصتها شيئاً بعد شىء . و « بنو نعش » يريد « بنات نعش » كواكب فى منازل القمر الثمانية والعشرين . و « تصوّبوا » ، مالوا إلى الغروب عند الأفق .

تقديم المحدث عنه في الخبر المنفي

١٣٤ – واعلم أنّ هذا الصنيع يَقْتَضِي في الفعل المنفيّ مَا اقتضاه في المُثْبَت ، فإذا قلتَ : « أنت لا تحسن هذا » ، كان أشدَّ لنَفْي إحسان ذلك عنه من أن تقول : (١٠١) « لا تحسن هذا » ، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشدُّ إعجاباً بنفسه ، وأعْرضُ دَعْوَى في أنه يُحسن ، حتى إنّك لو أتيْتَ بـ « أنت » فيما بعدَ « تُحسن » فقلتَ : « لا تُحسن أنت » ، لم يكن له تلك القوة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٥٩] ، يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ، ما لو قيل : « والذين لا يشركون بربهم » ، أو : بربهم لا يشركون » لم يُفِدْ ذلك . وكذا قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ حَقَّ القولُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة يس : ٧] ، وقوله تعالى ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنْبَاءُ
٩٠ يَوْمَئِذٍ / فَهُمْ لاَ يَتَسَاءلُونَ ﴾ [سورة القصص : ٦٦] ، و ﴿ إنَّ شَرَّ الدَّوابِّ عِنْدَ اللهِ الذينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنفال : ٥٥] .

* * *

تقديم « مثل » و « غير » كالأمر اللازم

١٣٥ – ومما يُرَى تقديم الاسم فيه كاللازم : « مِثْل » ، و « غَيْر » ، في نحو قوله :

مِثْلُكَ يَثْنِي الحُزنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ (١)

٩٨ / وقول الناس : « مِثْلُكَ رَعَى الحَقَّ والحُرْمَة » ، وكقول الذي قال له الحجاج : « لأَحملنكَ على الأدْهم » ، يريد القَيْدَ ، فقال على سبيل المغالطة : « ومِثْلُ الأَمِير يحمل على الأَدْهم والأَشْهب » ، (٢) وما أشبه ذلك مما لاَ يُقْصد فيه

(١) المتنبي ، في ديوانه ، وفي المطبوعة : « يثنى المُزْنَ » ، وهو خطأ صرف .

(٢) يعني الأدهم والأشهب من جياد الخيل .

بـ « مثل » إلى إنسان سوى الذى أُضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كُلَّ من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القِياس ومُوجَب العُرْف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل . ومن أجل أنْ كان المعنى كذلك قال : (١)

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُكَ ، أعنى به سِواكَ ، يا فَرْداً بلا مُشْبِهِ (٢)

١٣٦ — وكذلك حكم « غَيْر » إذا سُلِكَ به هذا المسلك فقيل : « غيرى يفعل ذاك » ، على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يُومِىء بـ « غير » إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ، كما قال :

« غَيْرِى بِأَكْثَرِ هٰذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ » (٣)

وذاك أنه معلومٌ أنه لم يُرِدْ أن يُعرِّض بواحد كان هناك فيستَنْقِصَهُ ويَصفَهُ بأنه مضعوفٌ يُغَرُّ ويُخْدَع ، (١٠٢) بل لم يرد إلا أن يقول : إنى لست ممن ينخدع وَيغْتَرُّ . وكذلك لم يرد أبو تمام بقوله :

وَغَيْرِى يَأْكُلُ المَعْرُوفَ سُحْتاً وتَشْحَبُ عِنْدَه بِيضُ الأَيَادِى (٤)

= أنْ يعرِّض مثلاً بشاعر سواه ، فيزعمَ أنَّ الذى قُرِفَ به عند الممدوح من أنه هجاه ، كان من ذلك الشاعر لاَ مِنْهُ . هذا محالٌ ، بل ليس إلاَّ أنَّه نَفَى عن نفسه أن يكون ممن يَكْفُر النِّعمة ويَلْؤُم .

---

(١) فى المطبوعة : « أن المعنى كذلك » .

(٢) هو آخر قصيدة المتنبى التى سلف بيتها قبل قليل .

(٣) هو المتنبى ، فى ديوانه ، والمصراع الثانى :

« إنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا ، أَوْ حَدَّثُوا شَجُعُوا »

(٤) فى ديوانه .

● واستعمالُ « مثل » و « غير » على هذا السبيلِ شيء مركوزٌ فى الطباع ، وهو جارٍ فى عادة / كل قومٍ . فأنت الآن إذا تصفَّحت الكلام وجدت هذين الاسمين يُقَدَّمان / أبداً على الفعل إذا نُحِى بهما هذا النَّحو الذى ذكرت لك ، وتَرَى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدَّما . أفلا ترى أنك لو قلت : « يثنى الحُزنَ عن صوبه مثلُك » ، [١] و « رعى الحق والحرمة مثلك » ، و « يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير » ، و « ينخدع غيرى بأكثر هذا الناس » ، و « يأكل غيرى المعروف سحتاً » ، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ، ومُغيرّاً عن صورته ، ورأيت اللَّفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطَّبع يأبى أن يرضاه .

٩١
99

• • •

دستور فى التقديم والتأخير : فى الاستفهام والخبر

١٣٧ — واعلم أنَّ معك دستوراً لك فيه ، إن تأمَّلت ، غنىً عن كل سواه ، [٢] وهو أنه لا يجوز أن يكون لنَظْم الكلام وترتيب أجزائه فى « الاستفهام » معنى لا يكون له ذلك المعنى فى « الخبر » . وذاك أن « الاستفهام » ، استخبارٌ ، والاستخبار هو طَلَبٌ من المخاطب أن يُخبِرك . فإذا كان كذلك ، كان مُحَالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره فى « الاستفهام » ، فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غَيْرَهُ إذا قلت : « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق فى الخبرِ ، ويكون قولك : « زيد قام » و « قام زيدٌ » سَواءً ، ذاك لأنه يؤدى إلى أنْ (١٠٢) تستعلِمَهُ أمراً لاَ سبيلَ فيه إلى جواب ، وأن تَستَثْبته المعنى على وجه لَيْس عنده عبارةٌ يثبتُه لك بها على ذلك الوجه .

---

(١) فى المطبوعة : « يثنى المُزن » .

(٢) فى هامش « ج » حاشية جار التصوير على أواخر أسطرها ، فلا تستبين قراءتُها .

وجُمْلة الأمر ، أن المعنى فى إدخالك « حرف الاستفهام » على الجملة من الكلام ، هو أنك تطلب أن يَقِفَك فى معنى تلك الجُملة ومؤدّاها على إثباتٍ أو نفى . فإذا قلت : « أزيد منطلق ؟ » ، فأنت تطلب أن يقول لك : « نعم ، هو منطلق » أو يقول : « لا ، ما هُو منطلق » . وإذا كان ذلك كذلك ، كان محالاً أن تكون الجُمْلةُ إذا دخلتها همزةُ الاستفهام استخباراً عن / المعنى على 100
وجه ، لا تكون هى = إذا نزعت منها الهمزة = إخباراً به على ذلك الوَجْه ،
/ فاْعرفه . [1] ٩٢

* * *

---

(١) السياق : « لا تكون هى .... إخباراً به على ذلك الوجه » .

فَصْلٌ

« هَذا كلام فى النّكِرة إذا قُدِّمت على الفعل ، أو قُدِّم الفعل عليها »

النكرة وتقديمها على الفعل فى الاستفهام

١٣٨ — إذا قلت : « أجاءك رجل ؟ » ، فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيىءٌ من واحدٍ من الرجال إليه ، (١) فإن قدمت الاسم فقلت : « أرجلٌ جاءك ؟ » ، فأنت تسأله عن جِنْس مَنْ جاءه ، أرجلٌ هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منْك إذا كنت عَلِمْتَ أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتى ، فسبيلُك فى ذلك سبيلُك إذا أردت أن تعرف عَيْنَ الآتى فقلت : « أزيدٌ جاءك أم عمرو ؟ » .

ولا يجوز تقديم الاسم فى المَسْئَلة الأولى ، (٢) لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إمّا عن عينه أو عن جنسه ، ولا ثالثَ . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن تُقَدِّمَ الاسمَ النكرةَ وأنت لا تريد السؤال عن الجِنْس ، لأنه لا يكون لسُؤَالك حينئذٍ متعلَّقٌ ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلاّ العَيْن . والنَّكرةُ لا تدُلّ على عَيْنِ شَىْءٍ فيُسْأَل بها عنه .

فإن قلت : « أرجل طويل جاءَك أم قصير ؟ » ، كان السؤال عن أن الجائى كان ، (٣) من جنس طِوال (١٠) الرجال أم قصارهم ؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت : « أرجلٌ كنتَ عرفتَه من قبلُ أعطاك هذا أَمْ رجلٌ لم تعرفه » ؛

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « أحد من الرجال » .

(٢) يعنى قولك : « أجاءك رجلٌ » ، أن تقدّم وأنت تريد المعنى الذى ذكره هنا .

(٣) « كان » ، زيادة من « س » .

كان السؤال عن المعطى ، أكان ممن عرفه قبلُ ، أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفةٌ له . (١)

* * *

تقديم النكرة فى الخبر ومعناه

١٣٩ — وإذ قد عرفت الحكم فى الابتداء بالنكرة فى « الاستفهام » ، فابن « الخبرَ » عليه . فإذا قلت : « رجلٌ جاءَنى » : لم يصلُحْ حتى تُريد أن تُعلمه أن الذى جاءَك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عَرَف أنْ قد أتاك آت . فإن لم ترد ذلك ، كان الواجبُ أن تقول : / « جاءَنى رجل » ، فتُقَدِّمَ الفعل . ١٥٤

وكذلك إن قلت : « رجل طويل جاءَنى » ، لم يستقم حتّى يكون السامعُ قد ظنّ أنه قد أتاك قصير ، أو نزّلته منزلةَ من ظنَّ ذلك .

* * *

تفسير قولهم : « شرٌّ أهرَّ ذا ناب »

١٤٠ — وقولهم : « شرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ » ، (٢) إنما قُدِّمَ فيه « شرٌّ » ، لأن المراد أن يُعلم أن / الذى أهرَّ ذَا الناب هو من جنس الشَّرّ لا جنس الخير ، فجرى ٩٣ مجرى أن تقول : « رجل جاءَنى » ، تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العُلماء إنه إنما يَصْلُحُ ، (٣) لأنه بمعنى « ما أهرَّ ذَا نابٍ إلاَّ شرٌّ » .

بيان لذلك : ألا ترى أنك لا تقول : « ما أتانى إلاَّ رجُلٌ » ، إلا حيث يَتَوهَّم السامعُ أنه قد أتتك امرأة ، ذاك لأنَّ الخبرَ يَنْقُضُ النَّفىَ يكونُ حيث يُراد

(١) « له » ، ليست فى المطبوعة .

(٢) أمثال الميدانى ١ : ٣٢٦ ، وهو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومخايله ، و « أهرّ » حمله على « الهرير » ، وهو أن يكشر السبُع عن أنيابه ويُصَوِّت إذا رأى ما يفزعه . و « ذو الناب » ، السَّبع .

(٣) يعنى : إنما يصلح فى الابتداء بالنكرة .

أن يُقْصَرَ الفعلُ على شيء ، (١) ويُنْفَى عمَّا عداه . فإذَا قلت : « ما جاءنى إلاَّ زَيْدٌ » ، كان المعنى أنك قد قَصَرت المجيءَ على زيد ، ونَفَيْتَه عن كل مَنْ عَدَاه . وإنَّما يُتَصَوَّر قَصْرُ الفعل على معلومٍ ، ومَتى لم يُرَدْ بالنكرةِ الجنسُ ، لم يَقِفْ منها السامعُ على معلومٍ ، حتى تَزْعُم أنى أَقْصِر له الفعل عليه ، وأُخبره أنه كان منه دون غيره .

* * *

١٤١ — واعلم أنَّا لم نرد بما قلناه ، (٢) من أنه إنما حَسُن الابتداء بالنكرة فى قولهم : « شَرٌّ أهرَّ ذَا نابٍ » ، لأنه أُريد به الجِنْس ، أنَّ معنى « شرٌّ » و « الشرُّ » سواءٌ ، (٣) وإنما أردنا أن الغَرَضَ من الكلام أنْ نُبَيِّن أنّ الذى أهرَّ ذا الناب هو من (١٠٠) جنس الشر لا جنس الخير ، كما أنا إذا قلنا فى قولهم : « أرجلٌ أتاك أم امرأة ؟ » ، أن السؤال عن الجنس ، لم نرد بذلك أنه بمنزلة أن يقال : « الرجُلُ أم المرأة أتاك » ، ولكنا نعنى أن المعنى على أنك سألت عن الآتى أهو من جنس الرجال أم جنس النساءِ ؟ فالنكرةُ إذَنْ على أصْلها من كَوْنها لواحدٍ من الجنس ،
102 إلا أنّ القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً ، وإنما / وقع إلى كونه من جنس الرجال .

وعكس هذا أنك إذا قلت : « أرجلٌ أتاك أم رجلان ؟ » ، كان القَصْدُ منك إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً ، فاعرف ذلك أصلاً ، وهو أنّه قد يكون فى

---

(١) فى المطبوعة : « بنَقْض النفى » .

(٢) فى المطبوعة : « واعلم أن لم نرد » ، والصواب ما فى المخطوطتين .

(٣) يعنى « شر » نكرة ، و « الشرّ » معرفة .

اللفظ دليلٌ على أمرين ، ثم يقعُ القَصْد إلى أحدِهما دون الآخر ، فيصيرُ ذلك الآخَر = بأن لم يدخل فى القَصْد = كأنه لم يدخل فى دلالة اللفظ .

وإذا اعتبرتَ ما قدَّمْتُه من قولِ صَاحِب الكتاب / : « إنّما قلتَ : « عبد الله » فنبهته له ، ثم بَنَيْتَ عليه الفعل » ، (١) وجدته يطابق هذا . وذاك أَنَّ التنبيهَ لا يكون إلاّ على معلومٍ ، كما أن قَصْرَ الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا بدأت بالنكرة فقلت : « رجل » ، وأنت لا تقصد بها الجنس ، وأن تُعْلِمَ السامعَ أنّ الذى أردتَ بالحديث رجلٌ لا آمرأة ، كان محالاً أن تقول : « إنى قدَّمته لأنبِّه المخاطب له » ، لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إنّى أردت أن أنبه السَّامع لشيء لا يعلمه فى جملةٍ ولا تفصيلٍ . وذلك ما لا يُشَكُّ فى آستحالته ، فاعرفه . ٩٤

* * *

(١) يعنى قول سيبويه ، الذى رواه فيما سلف رقم : ١٢٧

القول في الحذف

١٤٢ — هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المَأخذ، عجيبُ الأمْر، شبيهٌ بالسِّحر، (١٠٦) فإنك ترى به تَرْكَ الذِّكْر، أفصحَ من الذكر، والصَّمْتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكون إذا لم تَنْطِق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ. (١)

حذف المبتدأ

١٤٣ — وهذه جملةٌ قد تُنْكرها حتى تَخْبُرَ، وتدفعُها حتى تنظرَ، وأنا أكتب لك بديئاً أَمْثلةً مما عَرَض فيه الحذفُ، ثم أُنبهك على صِحّةِ ما أشرتُ إليه، وأُقيم الحجَّةَ من ذلك عليه. أنشدَ صاحبُ الكتاب: (٢)

اَعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ ... وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ
/ رَبْعٌ قَواءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ ... وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ (٣) 103

قال: أراد، «ذاك ربع قواء أو هو رَبْعٌ». قال: ومثله قول الآخر:

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ والطَّلَلا ... كَما عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا
دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمُ ... بِالكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالغَزَلا (٤)

---

(١) في «س»: لم تُبَيِّن».

(٢) «أنشد»، ليست في المطبوعة وحدها.

(٣) سيبويه ١: ١٤٢، ونسبهما البغدادي في شرح شواهد المغني لعمر بن أبي ربيعة، وليسا في ديوانه. و«القواء»، المكان القفر. «أذاع المعصرات به»، وهي الرياحُ العاصفات ذوات الغبار والرهج: «وأذاعابه»، ذهبت به وطمست معالمه. و«حيران»، صفة لمحذوف هو السحاب المتردّد، و«سارٍ» يسير ليلاً. و«ماؤه خَضِلٌ»، يحملُ ماء غزيراً.

(٤) سيبويه ١: ١٤٢، وينسبان لعمر بن أبي ربيعة، وهما في ملحقات الديوان. و«الصيقل»، =

كأنه قال : تلك دار . قال شيخنا رحمه الله : (١) ولم يَحْمل البيت الأول
٩٥ على أن / « الرَّبع » بدل من « الطَّلل » ، لأن الرَّبع أكثر من الطَّلل ، والشيءُ يُبْدَل مما هو مِثْلُه أو أكثر منه ، فأما الشيء من أقلَّ منه ففاسدٌ لا يُتصوَّر . (٢) وهذه طريقةٌ مُستمِرَّةٌ لهم إذا ذكروا الديار والمنازل .

حذف الفعل وإضماره

١٤٤ — وكما يُضْمِرون المبتدأ فيرفَعُون ، فقد يضمرون الفعلَ فينصبون ، كبيت الكتاب أيضاً :

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلا يُرَى مِثْلُها عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ(٣)

أنشده بنصب « ديارَ » ، على إضمار فعل ، كأنه قال : اذكر ديارَ ميَّة .

* * *

104

المواضع التى يطَّرِدُ فيها حذف المبتدإ وأمثلته

١٤٥ — ومن المواضع التى يَطَّرِد فيها حذفُ المبتدأ ، « القطعُ والاستئناف » ، يبدأون بذكر الرجل ، ويقدِّمون بعض أمره ، ثم يَدَعُون الكلامَ الأوّل ، ويستأنفون كلاماً آخر . وإذا فعلوا ذلك ، أتوا فى أكثر الأمر بخبرٍ من غير مبتدإٍ ● مثال ذلك قوله :

= الذى يصقل السيوف ويجلوها . و « الخِلل » جمع « خِلّة » ، وهى جفن السيف المنقوش بالذهب . وفى المخطوطات والمطبوعة : « بالكامسية » ، بالميم ، وفى البلدان موضع يقال له : « كامس » ، ولكن الذى فى سيبويه فهو كما أثبت ، وهو موضع أيضاً .

(١) فى هامش المخطوطة « ج » : « يعنى الشيخ أبا الحسن الفارسى ، ابن أخت الشيخ أبى على الفارسى » .

(٢) فى هامش المخطوطة بخط محدث : « الشيء لا يبدل من أقل منه » ، كأنه تذكرة لقارىء ، وفى « س » : « فأما بدل الشيء من أقل منه » ، بزيادة « بدل » .

(٣) هو لذى الرمة فى ديوانه ، وهو فى سيبويه ١ : ١٤٠ ، ٣٣٣

(١٠٧) وَعَلِمْتُ أَنِّى يَوْمَ ذَا ... كَ مُنَازِلٌ كَعْباً وَنَهْداَ
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الحَدِيـ ... ـدَ تَنَمَّرُوا حَلَقاً وقِدًّا (١)

● وقوله :

هُمُ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ المُعَلَّى ... ومِنْ حَسَبِ العَشِيرَةِ حَيْثُ شَاؤُوا
بُنَاةُ مَكَارِمٍ وأُسَاةُ كَلْمٍ ... دِمَاؤُهُم مِنَ الكَلَبِ الشِّفَاءُ (٢)

● وقوله :

رَآنِى عَلَى مَا بِى عُمَيْلَةُ فَاشْتَكَى ... إِلَى مَالِهِ حَالِى أَسَرَّ كَمَا جَهَرْ

ثمَّ قال بَعْدُ : (٣)

/ غُلامٌ رَمَاهُ اللهُ بِالخَيْرِ مُقْبِلاً ... لَهُ سِيمِيَاءُ لا تَشُقُّ عَلَى البَصَرْ (٤)

● وقوله :

إِذَا ذُكِرَ ابْنَا العَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضِقْ ... ذِرَاعِى ، وأَلْقَى بِاسْتِهِ مَنْ أُفَاخِرُ

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، فى ديوانه المجموع ، وشرح الحماسة للتبريزى ١ : ٩١ ، و « الحديد » ، يعنى الدروع ، والحلق : الدروع . و « القِدّ » تُرسٌ من القد وهو الجلد . و « تنمروا » ، كانوا كالنمور فى أفعالهم فى الحرب .

(٢) هو أبو البَرْج ، القاسم بن حنبل المرى ، شرح الحماسة ٤ : ٩٦ . و « أساة » جمع « آس » ، وهو الطبيب المداوى . و « الكلم » الجرح ، وكانوا يزعمون أن شفاء الذى عضه الكَلْب أن يسقى من دم ملك .

(٣) هذا السطر زيادةٌ فى « س » .

(٤) هو لابن عنقاء الفزارى ، الكامل ١ : ١٥ ، والأمالى ١ : ٢٣٧ ، وكان عُمَيلة الفزارى ، قد وصله بنصف ماله ، لما رأى من رثاثة حاله ، وكان عميلة جميلاً . وروايتهم « بالخير يافعاً » ، و « مقبل » ، يريد به فى إقبال شبابه .

هِلاَلاَن ، حَمَّالاَن فِى كُلِّ شَتْوَةٍ مِنَ الثِّقْلِ مَا لاَ تَسْتَطِيعُ الأَبَاعِرُ [(١)]

« حمّالان » ، خبرٌ ثانٍ ، وليس بصفةٍ ، كما يكون لو قلت مثلاً : « رجلان حمّالان » .

١٤٦ – وممّا آعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بُنِى على مبتدإٍ محذوفٍ ، قولُهم بعد أن يذكُروا الرجل : « فتى من / صفته كذا » ، و « أغرُّ من صفته كيت وكيت » ● كقوله : ٩٦

أَلاَ لاَ فَتىً بَعْدَ آبْنِ نَاشِرَةَ الفَتَى وَلاَ عُرْفَ إلاّ قَدْ تَوَلَّى وأَدْبَرَا

(١٠٨) فَتىً حَنْظَلِىٌّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وتُنْكِرُ مُنْكَرَا [(٢)]

● وقوله :

سَأَشْكُرُ عَمْراً إنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِى أَيَادِىَ لَمْ تُمْنَنْ ، وإنْ هِىَ جَلَّتِ

فَتىً غَيْرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ، وَلاَ مُظْهِرُ الشَّكْوَى إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ [(٣)]

● ومن ذلك قول جميل :

---

(١) هو موسى بن جابر الحنفى ، شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٩١ ، و « ألقى باسته من أفاخر » ، سقط على عجيزته من العجز ، وما يجد من الذلة والقلة ، و « هلالان » ، كالهلال فى الشهرة والارتفاع . و « الشتوة » ، زمن الجدب فى الشتاء .

(٢) هو أبو حُزابة ، الوليد بن حنيفة ، يقوله فى رثاء عبد الله بن ناشرة ، أحد بنى عامر بن زيد مناة بن تميم (ديوان الفرزدق : ٢٦٧ ، ٨١٧ مدحه الفرزدق ورثاه) . والشعر فى البيان والتبيين ٣ : ٣٢٩ ، وليس فيه البيت الثانى ، وهو فى شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ٢٢

(٣) هو محمد بن سعد الكاتب التميمى البغدادى ، وينسب لأبى الأسود الدؤلى ، ولعبد الله بن الزبير الأسدى ، ولإبراهيم الصولى ، انظر شرح حماسة أبى تمام ٤ : ٦٩ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى : ٤٢١ ، وسمط اللآلى : ١٦٦ ، وديوان الصولى (الطرائف) : ١٣٠

وَهَلْ بُثَيْنَةُ ، يَا لَلْنَاسِ ، قَاضِيَتِي دَيْنِي ؟ وفَاعِلةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهَا ؟
تَرْنُو بِعَيْنَيْ مَهَاةٍ أَقْصَدَتْ بِهِمَا قَلْبِي عَشِيَّةَ تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً ، رَيَّا العِظَامِ ، بلاَ عَيْبٍ يُرَى فيها
مِنَ الأَوَانِسِ مِكْسَالٌ ، مُبَتَّلَةٌ خَوْدٌ ، غذَاهَا بِلِينِ العَيْشِ غَاذِيهَا(١)

● وقوله أيضاً :

إنِّي عَشِيَّةَ رُحْتُ وَهْيَ حَزِينَةٌ تَشْكُو إِلَيَّ صَبَابَةً لَصَبُورُ
وتَقُولُ : بِتْ عِنْدِي ، فَدَيْتُكَ ، لَيْلَةً أَشْكُو إِلَيْكَ ، فإنَّ ذَاكَ يَسِيرُ
غَرَّاءُ مِبْسَامٌ ، كَأَنَّ حَدِيثَهَا دُرٌّ تَحَدَّرَ نَظْمُهُ مَنْثُورُ
/ مَخْطُوطَةُ المَتْنَيْنِ ، مُضْمَرَةُ الحَشَا ، رَيَّا الرَّوَادِفِ ، خَلْقُها مَمْكُورُ(٢)

● وقول الأُقَيْشِر في آبن عَمّ له مُوسِرٍ ، سأله فمنعه وقال : كم أُعْطيك مالي وأنت تنفقه فيما لا يُغْنِيك ؟ والله لا أعطيتُكَ . (٣) فتركَهُ حتى آجتمعَ القوم في ناديهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذَمَّه ، فوثب إليه ابن عمه فلطَمه ، فأنشأ يقول :

سَرِيعٌ إلى آبْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ، وَلَيْسَ إلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ
/ حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا ، مُضِيعٌ لِدِينِه ، وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِه بِمُضِيعِ (٤)

---

(١) ليس في ديوانه جميل المجموع ، وهو في التبيان لابن الزملكاني : ١١٢ ، وجعله في المطبوعة ثلاثة أبيات ، فقال في الثالث : « ريا العظام بلين العيش غاذيها » ، وهو خطأ . « أقصدت قلبه » ، رمته بسهم عينها فقتلته .

(٢) في مجموع شعره المطبوع . وهو في الأغاني (الدار) ٨ : ١٤٨ ، « مخطوطة المتنين » ، ليس في جانبي ظهرها ارتفاع ، بل هو ممتلىء مُسْتَوٍ مطمئن ممدود . و « ممكور » ، مُدْمَج غير مسترخ .

(٣) في المطبوعة : « لا أعطيك » .

(٤) هو له في الخزانة ٢ : ٢٨١ ، ومعاهد التنصيص ٣ : ٢٤٢

١٤٧ – (١٠٩) فتأمَّل الآنَ هذه الأبيات كُلَّها ، وآستَقْرِها واحداً واحداً ، وانظُرْ إلى موقعها فى نفسك ، وإلىَ ما تجده من اللُّطف والظَّرْف إذا أنت مررت بموضع الحَذْف منها ، ثم فَلَيْتَ النَّفْس عمّا تَجِد ، [١] وألطفت النظر فيما تُحِسُّ به . ثم تكلَّفْ أن تردَّ ما حَذف الشاعر ، وأن تخرْجه إلى لفظك ، وتُوقِعَهُ فى سَمْعك ، فإنك تعلم أن الذى قلتُ كما قلتُ ، وأن رُبَّ حذف هو قِلادَةُ الجيد ، وقاعدةُ التَّجويد ، وإن أردْتَ ما هو أصدقُ فى ذلك شهادةً ، وأدلُّ دِلالة ، فانظر إلى قول عبدِ الله بن الزَّبير يذكر غريماً له قد ألَحَّ عليه :

عَرَضْتُ عَلى زَيْدٍ ليأخذ بعض ما   يُحَاوِلُهُ قَبْل آعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ
فَدَبَّ دَبِيبَ البَغْل يَأْلَمُ ظَهْرُهُ   وقال : تَعَلَّمْ ، إنَّنى غَيْرُ فَاعِلِ
تَثَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ : دَاسِعُ نَفْسِهِ   وأَخْـرَجَ أَنْيَابـاً لَهُ كَالمَعَـاوِلِ [٢]

الأَصل : حتى قلت : « هو داسع نفسه » ، أى حسبته من شدة التثاؤُب ، ومما به من الجُهْد ، يقذفُ نفسَه من جَوْفه ، ويخرجها من صدره ، كما يَدْسَع البعير جِرَّته . ثم إنَّك تَرى نِصْبَةَ الكلام وهَيْئَته تروم منك أن تنسى / هذا 106
المبتدأ ، وتباعده عن وَهْمِك ، وتجتهد أن لا يدور فى خَلَدِك ، ولا يَعْرض لخاطرك ، وتَرَاك كأنك تتوقَّاه تَوَقِّيَ الشيءِ تَكْرَهُ مَكانَهُ ، والثقيلِ تَخْشى هجومَه .

أمثلة من لطيف حذف المبتدإ

١٤٨ – ومن لطيفِ الحَذْف قولُ بَكْر بن النَّطَّاح :

(١) فى المطبوعة : « ثم قلبت » ، و « فَلَيت » ، فَتَّشتَ .

(٢) فى مجموع شعره : ١١٥ ، عن الأغانى ١٤ : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وغريم عبد الله يقال له : « ذئب » ، كما ذكر صاحب الأغانى ، ولكنه جاء فى الشعر هناك وهنا « عرضتُ على زيد » . و « دسع البعير بجِرَّته » ، دفع الطعام فأخرجه من جوفه ، ومضغه مرة أخرى .

العَيْنُ تُبْدِى الحُبَّ والبُغْضَا … وتُظْهِرُ الإبْرَامَ والنَّقْضَا
دُرَّةُ ، ما أنْصَفْتنى فى الهَوَى ، … وَلاَ رَحِمْتِ الجَسَدَ المُنْضَى
٩٨ / غَضْبَى ، ولاَ واللهِ يَا أهلها ، … لاَ أَطْعَمُ البَارِدَ أوْ تَرْضَى (١)

يقوله فى جارية كان يُحبُّها ، (٢) وسُعِىَ به إلى أهلها فمنعوها منه . والمقصود قوله « غضبى » ، وذلك أن التقدير « هِى غَضْبَى » أو « غَضْبَى هى » لا محالة ، ألا تَرَى أنَّك ترى (١١) النَّفس كيف تَتَفادَى من إظهار هذا المحذوف ، (٣) وكيف تأنس إلى إضماره ؟ وتَرَى الملاحة كَيْفَ تذهب إن أنت رُمْتَ التكلم به ؟

١٤٩ – ومن جيد الأمثلة فى هذا الباب قولُ الآخر ، يخاطب امرأتَه وقد لاَمَتْهُ على الجود :

قَالَتْ سُمَيَّةُ : قَدْ غَوَيْتَ ، بأنْ رَأت … حَقًّا تَنَاوَبَ مَالَنَا وَوُفُودُ
غَيٌّ لَعَمْرُكِ لا أزَال أعُودُهُ … مَا دَامَ مَالٌ عِنْدَنَا مَوْجُودُ (٤)

المعنى : « ذاكَ غيٌّ لا أزال أعود إليه ، فدعى عنك لومى » .

خلاصة فى شأن ما يحذف

١٥٠ – وإذْ عرفتَ هذه الجملة من حال الحذف فى المبتدإ ، فاعلم أن ذلك سبيلهُ فى كل شيء ، فما من آسمٍ أو فعلٍ تجده قد حذف ، ثُمّ أصيب به

---

(١) « أوْ » فى « س » : « بمعنى حتى » .

(٢) فى المطبوعة و « ج » ، « يقولُ » ، وأثبت ما فى « س » .

(٣) فى المطبوعة و « ج » : « إلاّ أنك ترى النفس » ، وأثبت ما فى « س » .

(٤) فى المطبوعة : « ووفوداً » و « موجوداً » ، وأثبت ما فى « ج » و « س » وفى هامش « ج » ما نصه : « قال عبد القاهر : « ووفودُ » معطوفة على الضمير فى « تناوب » التقدير : بأن رأت حقًّا تناوبَ هو والوفودُ ما لَنَا » .

موضعه ، وحُذِف فى الحال ينبغي أن يحذف فيها ، (١) إلاّ وأنت تجدُ حذفَهُ هناك أحسنَ من ذكره ، وترى إضمارَه فى النفس أولى وآنسَ من النُّطْق به .

...

القول فى حذف المفعول به

١٥١ – وإذْ قد بدأنا فى الحذف بذكر المبتدإ ، وهو حَذْف آسمٍ ، إذ لا يكون المبتدأ إلاّ آسماً ، فإنى أُتْبِعُ ذلك ذِكْرَ المفعول به إذا حُذِف خُصوصاً ، فإنّ الحاجةَ إليه / أمسُّ ، وهو بما نحن بصَدَده أخصّ ، واللطائف كأنها فيه أكثرُ ، 107
وممَّا يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر . (٢)

...

قاعدة ضابطة فى معنى حذف الفاعل والمفعول

١٥٢ – وههنا أَصْلٌ يجبُ ضَبْطُه ، وهو أن حالَ الفعل مع المفعول الذى يَتَعدَّى إليْه ، حالُهُ مع الفاعل . فكما أنك إذا قلت : (٣) « ضَرَبَ زيدٌ » ، فأسندت الفعل إلى الفاعل ، كانَ غرضُك من ذلك أن تُثْبِت الضربَ فعلاً له ، لا أن تفيد وُجوب الضرب فى نفسِه وعلى الإطلاق . كذلك ، إذا عدَّيت الفعل إلى المفعول فقلت : / « ضَرَب زيدٌ عمراً » ، كان غرضُك أن تفيدَ التباسَ ٩٩
الضَّربِ الواقع من الأول بالثاني ووقُوعَه عليه ، فقد اجتمع الفاعلُ والمفعولُ فى أنَّ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل (١١) أن يُعْلَم التباسُ المعنى الذى اشْتُقَّ منهُ بهما = فعَمِلَ الرفْعَ فى الفاعلِ ، ليُعْلَم التباسُ الضرب به من جهة وُقوعه منه = والنَّصْبَ فى المفعول ، ليُعْلَم التباسُه به من جهة وقوعه عليه . ولم يكُنْ ذلك

---

(١) من قوله : « ثم أصيبُ » إلى قوله : « يحذف فيها » ، سقط من « س » ، وستسقط منه هنا كلمات أترك الإشارة إليها .

(٢) فى المطبوعة : « وما يظهر » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « وكما » .

لِيُعْلَم وُقُوعُ الضرب في نفسه ، بل إذا أُريد الإخبارُ بوقوع الضَّرب ووُجوده في الجُمْلة من غير أن يُنْسَبَ إلى فاعلٍ أو مفعول ، أو يُتعرَّضَ لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أن يقال : « كان ضربٌ » أو « وقع ضَرْبٌ » أو « وُجِد ضَرْبٌ » وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرَّد في الشيء .

...

الأغراض في ذكر الأفعال المتعدّية وأقسامها

١٥٣ – وإذْ قد عرفتَ هذه الجملة ، فاعلَم أنَّ أغراضَ الناس تختلفُ في ذكر الأفعال المتعدِّية ، فهم يذكرونها تارةً ومرادُهم أن يَقْتَصروا على إثبات المعاني التي اشتُقَّتْ منها للفاعلين ، من غير أن يتعرَّضوا لذكر المفعولين . فإذَا كان الأمر كذلك ، كان الفعلُ المتعدِّى كغير المتعدِّى مثلاً ، في أنك لا ترى له مفعولاً
108 / لا لفظاً ولا تقديراً .

القسم الأول : حذف المفعول، لإثبات معنى الفعل ، لا غير

١٥٤ – ومثالُ ذلك قول الناس : « فلان يَحُلُّ ويَعْقِد ، ويَأْمُر وينهى ، ويَضُرُّ ويَنْفَع » ، وكقولهم : « هُو يُعْطِي ويُجْزِل ، وَيقْرِي ويُضِيف » ، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة ، من غير أن يُتعرَّض لحديث المفعول ، حتى كأنك قلت : « صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقْدٌ ، وأمرٌ ونَهْي ، وضُرّ ونَفْع » ، وعلى هذا القياس .

١٥٥ – وعلى ذلك قوله تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِين لا يَعْلَمُون) [سورة الزمر : ٩] ، المعنى : هل يستوى من لَهُ علمٌ ومن لا علم له ؟ = من غير أن يُقْصَد النصُّ على معلوم . وكذلك قوله تعالى (هُوَ الذِى يُحْيى ويُمِيتُ) [سورة غافر : ٦٨] ، وقوله تعالى : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُو أَمَاتَ وَأَحْيَى) [سورة النجم : ٤٣ ، ٤٤] / وقوله (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى) ، [سورة النجم : ٤٨] ، المعنى ١٠٠

هو الذى منه الإحياء والإماتةُ والإغناء والإقناء . وهكذا كلُّ موضع كان القصدُ فيه أن (١١٢) تُثْبِتَ المعنى فى نفسه فعلاً للشيء ، وأن تُخبر بأنَّ من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلاّ منه ، أو لا يكونُ منه ، فإن الفعل لا يُعَدَّى هناك ، لأن تعديتَه تَنْقُض الغرض وتغيِّر المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت : « هو يعطى الدنانير » ، كان المعنى على أنك قصدْتَ أن تُعلِم السامعَ أن الدنانير تدخُل فى عَطَائِه ، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها ، وكان غرضُك على الجملة بيانَ جنسِ ما تناوله الإعطاءُ ، لا الإعطاء فى نفسه ، ولم يكن كلامك مَعَ من نَفَى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه ، بل مَع من أثبت لَهُ إعطاءً ، إلا أنه لم يُثْبِت إعطاء الدَّنانير . فاعرف ذلك ، فإنَّه أصل كبير عظيم النفع .

فهذا قسمٌ من خُلُوِّ الفِعْل عن المفعول ، وهو أن لا يكون له مفعولٌ يُمكن النَّصُّ عليه .

* * *

القسم الثاني : حذف مفعول مقصود ، لدلالة الحال عليه ، وهو قسمان ، أوضحهما الجلي

١٥٦ — وقسم ثان : وهو أن يكون له مفعول مقصودٌ قصدُه معلومٌ ، إلاّ أنه يحذف من اللفظ / لدليل الحال عليه . وينقسم إلى جَلِيٍّ لا صنعة فيه ، وخَفِيٍّ تدخله الصنعة . 109

فمثال الجَلِيّ قولهم : « أصْغَيْت إليه » ، وهم يريدون « أُذُنى » ، و « أَغضَيْتَ عليه » ، والمعنى « جفنى » .

القسم الثاني : الخفيُّ الذى تدخله الصنعة ومثاله الأول

١٥٧ — وأما الخفيُّ الذى تدخله الصَّنْعةُ فيتفنَّن ويتنوَّع .

= فنوع منه ، أن تذكُر الفِعلَ وفى نفسك له مفعول مخصوصٌ قد عُلِم مكانُه ، إما بجَرْى ذِكْر ، [1] أو دليلِ حالٍ ، إلا أنك تُنْسيه نفسَك وتُخْفيه ،

(١) فى المطبوعة وحدها « لجرى ذكر » .

وتُوهم أنك لم تذكُر ذلك الفعلَ إلا لأنْ تُثْبت نفس معناه ، من غير أن تعدِّيَه إلى شىء ، أو تعرِّض فيه لمفعولٍ .

١٥٨ – ومثالُه قولُ البحترى :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِدَاهُ   أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ وَاعٍ[1]

المعنى ، لا محالَة : أنْ يَرى مُبْصِرٌ محاسنَه ، ويسمع واعٍ أخبارَه وأوصافَه ،

١٠١ ولكنَّك تعلَم على ذلك / أنه كأنَّه يَسْرق عِلْم ذلك من نفسه ، ويدفَعُ صورَتَه (١٠٢)

عن وَهْمِه ، ليحصُلَ له معنى شريف وغرضٌ خاصٌّ . وذاك أنه يمدح خليفةً ،[2] وهو المعتزّ ، ويعرِّض بخليفةٍ وهو المُسْتَعين ، فأراد أن يقول : إن محاسِنَ المعتز وفضائلَه ، المحاسنُ والفضائلُ يكفى فيها أن يقعَ عليها بصرٌ ويَعِيها سَمْعٌ حتى يُعْلَم أنه المستحقُّ للخلافة ، والفَرْد الوحيد الذى ليس لأحدٍ أن ينازعه مَرْتبتها ، فأنت ترى حسّادَه وليس شىء أشْجَى لهم وأغيظَ ، من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً يعى ، حتى ليتمنَّون أن لا يكون فى الدنيا من له عينٌ يُبْصر بها ، وأذنٌ يَعى معها ، كى يخفى مكانُ استحقاقِهِ لشرَف الإمامة ، فيجدُوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إيّاها .

مثال ثان من الخفىّ

١٥٩ – وهذا نوع آخر منه ، وهو أن يكونَ معك مفعولٌ معلوم مقصودٌ قصدُه ، قد عُلِم أنه ليس للفعل الذى ذَكرتَ مفعولٌ سواه ، بدليل الحال

110 أو ما سبق من الكلام ، إلا أنك تَطَّرِحُه وتتناساه وتدَعُه / يلزَمُ ضميرَ النفس ، لغرض غير الذى مضى . وذلك الغرضُ أن تتوفَّرَ العِناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتَخْلُصَ له ، وتنصرفَ بجملتها وكما هى إليه .

---

(١) فى ديوانه .

(٢) فى المطبوعة و « ج » : « وقال إنه يمدح » ، والصواب ما فى « س » .

١٦٠ – ومثالُه قولُ عمرو بن مَعْدِى كَرِب :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِى أَنْطَقَتْنِى رِمَاحُهُمْ   نَطَقْتُ وَلكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ (١)

« أجرَّت » فعلٌ متعدّ ، ومعلوم أنه لو عَدَّاه لما عدّاه إلاّ إلى ضمير المتكلم نحو : « ولكن الرِّماح أجرَّتنى » ، وأنه لا يُتَصَوَّر أن يكون ههنا شيء آخر يتعدّى إليه ، لاستحالة أن يقول : « فلو أن قومى أنطقتنى رماحهم » : ، ثم يقول : « ولكن الرماحَ أجرَّت غيرى » ، إلا أنك تجد المعنى يُلزِمك أن لا تنطق بهذا المفعولِ ولا تُخرجه إلى لفظك . والسببُ فى ذلك أن تعديتَك له تُوهِمُ ما هو (١١٤) خلافُ الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يُثْبِت أنه كان من الرماح إجرارٌ وحَبْسٌ للألسُنِ عن النطق ، (٢) وأن / يصحِّح وجودَ ذلك . ولو قال : ١٠٢
« أجرَّتنى » ، جاز أن يُتَوَهَّمَ أنه لم يُعْنَ بأن يثبت للرماح إجراراً ، بل الذى عناه أن يُبَيِّن أنها أجرته . (٣) فقد يُذْكَر الفعلُ كثيراً والغرض منه ذكر المفعولِ ، مثالُه أنك تقول : « أضربت زيدًا ؟ » وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضربٌ ، وإنّما تُنْكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد ، وأن يستجيزَ ذلك أو يستطيعَه . فلما كانَ فى تعدية « أُجرّت » ما يوهم ذلك ، وقف فلم يُعدِّ البتة ، ولم ينطق بالمفعول ، لتَخْلُص العِنايةُ لإثبات الإجرار للرِّماح وتَصْحِيح أنه كان منها ، وتَسْلَم بِكليتها لذلك .

---

(١) هو فى ديوانه المطبوع ، وهو فى شرح الحماسة ١ : ٨٤ . و « أجرّ الفصيل » ، شقّ لسانه ووضع فيه عوداً لئلا يرضع أمه ، ويعنى عمرو أن قومه لم يبلوا بلاءً حسناً فى حربهم ، ولو أحسنوا البلاء لنطق بمدحهم ، ولكنهم أساءوا ، فكانت إساءتهم قاطعة للسانه ، فبقى لا ينطق .

(٢) فى المطبوعة : « حبس الألسن » .

(٣) فى المطبوعة : « يتبيَّن » .

١٦١ – ومثله قول جرير :

أَمَنَّيْتِ المُنَى وَخَلَبْتِ حَتَّى   تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِى مُسْتَهَامَا

الغرض أن يثبت أنه كان منها تَمْنيةٌ وخِلاَبةٌ ، وأن يقول لها : أهكذا

111 / تصنعين ؟ وهذه حيلتك فى فتنة الناس ؟

مثال من بارع الحذف الخفي

١٦٢ – ومن بارع ذلك ونادره ، ما تجدُه فى هذه الأبيات . روى المَرْزُبَانىّ فى « كتاب الشعر » بإسنادٍ ، قال : لما تشاغَلَ أبو بكر الصديق رضى الله عنه بأهل الرِّدة ، آستبطأته الأنصار [فكلّموه] ، (١) فقال : إمَّا كَلَّفتمونى أخلاقَ رسول الله ﷺ ، (٢) فوالله ما ذاك عندى ولا عند أحد من الناس ، ولكنِّى والله ما أُوتَى من مودَّةٍ لكم ولا حُسْنِ رأى فيكم ، (٣) وكيف لا نحبُّكم ؟ فوالله ما وجدتُ مَثَلاً لنا ولكم إلاَّ ما قال طُفَيْلٌ الغَنَوِىّ لبنى جعفر بن كلاب :

جَزَى اللهُ عنَّا جَعْفَراً حِينَ أُزْلَقَتْ   بِنَا نَعْلُنَا فى الوَاطِئِينَ فَزَلَّتِ

أَبَوْا أَنْ يَمَلُّونَا ، وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا   تُلاَقِى الَّذِى لاَقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ

(١٠) هُمُ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وأَلْجَأُوا   إلى حُجُراتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتِ(٤)

---

(١) الزيادة بين القوسين من مجالس ثعلب ، وإسقاطُها مُخِلٌّ .

(٢) أى : إن كلفتمونى ، و « ما » زائدة .

(٣) أى لا أتهم فى مودتى لكم وحسن رأيى فيكم .

(٤) هو بلفظه تقريباً فى مجالس ثعلب : ٤٦١ ، وبإسناده ، وهو : « حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى النحوى المعروف بثعلب ، حدثنا عمر بن شبة ، حدثنا ابن عائشة قال : سمعت أصحابنا يذكرون أن أبا بكر لما تشاغل .... » ، وكأنه هو إسناد المرزبانى نفسه . والشعر فى زيادة ديوانه : ٥٧ : وهو فى الأغانى (الدار) ١٥ : ٣٦٨ ، والوحشيات رقم : ٤١٥ . هذا ورواية ثعلب ، وأبى تمام فى الوحشيات ، وأبى الفرج فى الأغانى فى صدر البيت الأخير :

« فذُو المالِ موفورٌ ، وكُلُّ مُعَصَّبٌ « إلى حُجُراتٍ «

فيها حذف مفعولٍ مقصودٍ قَصْدُه فى أربعة مواضع قوله : « لَمَلَّتِ » ، و « ألجأوا » و « أدفأت » / و « أظلّت » ، لأن الأصل : « لملّتنا » و « ألجأُونا إلى ١٠٣
حُجُراتٍ أدفأتنا وأظلَّتنا » ، إلاَّ أنّ الحال على ما ذكرتُ لك ، من أنه فى حَدِّ المُتَنَاسَى ، (١) حتى كأن لا قَصْدَ إلى مفعول ، وكأن الفعلَ قد أُبهم أمرُه فلم يُقْصَد به قَصْدُ شيء يقع عليه ، كما يكون إذا قلت : « قد مَلَّ فلانٌ » ، تريد أن تقول : قد دَخله الملال ، من غير أن تَخُصَّ شيئاً ، (٢) بل لا تريد على أن تجعل الملالَ من صفته ، وكما تقول : « هذا بيت يُدْفِيءُ ويُظِلُّ » ، تريد أنه بهذه الصفة .

١٦٣ -- واعلم أن لك فى قوله : « أجرَّت » ، و « لَملَّتِ » ، فائدة أخرى زائدةً على ما ذكرتُ من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهى أن تقول : كان من سوءِ بلاءِ القوم ومن تَكْذيبهم عن القتال ما يُجِرُّ مثله ، (٣) وما القضية فيه أنه لا يَتَّفِق على قوم إلاَّ خَرِس شاعرُهم فلم / يستطع نُطقاً = وتعديتُك الفعلَ تمنع 112
من هذا المعنى ، لأنك إذا قلت : « ولكن الرماح أجرتنى » ، لم يمكن أن يُتَأَوَّل على معنى أنه كان منها ما شأنُ مثله أن يُجِرَّ ، قضيةً مستمرةً فى كل شاعر قَوْم ، (٤) بل قد يَجُوز أن يُوجَد مثله فى قوم آخرينَ فلا يُجِرُّ شاعرَهم . ونظيره

---

(١) فى المطبوعة : « فى حد المتناهى » ، خطأ محض .

(٢) فى « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « من غير أن تقصد » .

(٣) « التكذيب » ، يقال : « أراد شيئاً ثم كذَّبَ عنه » ، أى أحجم ، ولم يَصْدُق الجملة .

(٤) فى هامش « ج » : أمام هذا الموضع ، حاشية أقطع فإنها من كلام عبد القاهر ، فى نسخته التى نقل عنها كاتب « ج » ، وهذا نصها :

[فإن قِيل : تقدير العموم مع إضافته لا يُتصوَّر ، وإنما يُتصَوَّر ذلك أنْ لو قال : « لوْ أنَّ أُمَّا تلاقى الذى لاَقَوْهُ منا لمَلّتِ » =

أنك تقول : « قد كان منك ما يؤلم » ، تريد ما الشَّرْط فى مثله أن يؤلم كل أحدٍ وكلَّ إنسان . ولو قلت : « ما يؤلمنى » لم يُفِدْ ذلك ، لأنه قد يجوز أن يؤلمَكَ الشيءُ لا يُؤْلِم غيرَك .

وهكذا قوله : « ولَوْ أنَّ أُمَّنا تُلاَقِى الذى لاَقَوْهُ منا لَمَلَّت » ، يتضمن أنَّ من حكم مثله فى كل أمّ أن تملَّ وتَسْأمَ ، وأن المشقة فى ذلك إلى حدّ يُعْلَم أن الأُمَّ تَملُّ له الابن وتَتبرَّم به ، مع ما فى طباع الأُمَّهَات (١١٦) من الصبر على المَكارِهِ فى مَصالح الأولاد . وذلك أنه وإن قال : « أُمَّنَا » ، فإن المعنى على أن ذلك حُكْمُ كلِّ أمّ مع أولادها.[1] ولو قلت : « لملَّتنا » ، لم يَحْتَمِل ذلك ، لأنه يَجْرى مَجْرى أن تقول : « لو لقيتْ أُمُّنَا ذلك لدَخلها ما يُمِلُّها منا » ، وإذا قلت « ما يملها منا » فقيَّدْتَ ، / لم يصلُحْ لأن يُراد به معْنَى العموم وأنَّه بحيث ١٠٤
يُمِلُّ كُلَّ أُمّ من كل ابن .

وكذلك قوله : « إلى حُجُرات أدفات وأظلّت » ، لأن فيه معنى قولك : « حُجُرات من شأن مِثْلها أن تُدفىء وتُظِلّ » ، أى هى بالصفة التى إذا كان البيت

= فالجواب : إنه لو كان الغرضُ من الكلام التمثيل ، فإن الخاص فيه يَجْرى مَجْرى العام . يقول الرجل لصاحبه : « أنت تشكر من لم يحسن إليك » ، يريدُ أنّ ذلك حُكْمُ الجملة ، ومثله قوله :

إنَّكِ إن كلَّفْتِنِى ما لَمْ أُطِقْ
ساءَكِ مَا سَرَّكِ مِنِّى مِنْ خُلُقْ

لم يُرِدْ أن يَخُصَّ نفسه بذلك ، ويجعله خُلُقاً هو فيه ، بل أراد أن ذلك ما عليه [تمشى] الطِّباعُ ، فاعرفه] .

(١) من أول قوله : « وذلك أنه » إلى هنا ، ساقط فى « س » .

عليها أدفأ وأظلّ . ولا يجىء هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول : « حُجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا » ، هذا لغوٌ من الكلام .

فاعرف هذه النُّكتةَ ، فإنك تجدُها فى كثير من هذا الفنّ مضمومةً إلى المعنى الآخرِ ، الذى هو توفيرُ العناية على إثبات الفعل ، والدلالةُ على أنّ القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أنْ تُعْلِم التباسَهُ بمفعوله .

113 ١٦٤ – وإن أردت أن تزداد تَبيُّنًا لهذا الأصل ، (١) / أعنى وجوبَ أن تُسْقِط المفعولَ لتتوفَّر العنايةُ على إثْبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شَوْبٌ ، فانظر إلى قوله تعالى (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لاَ نَسْقِى حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ) [سورة القصص : ٢٣ ، ٢٤] ، ففيها حذفُ مفعول فى أربعة مواضع ، إذ المعنى : « وجد عليه أمة من الناس يسقُون » أغنامَهُم أو مَواشِيَهم = و « آمرأتين تذودان » غَنَمهما = و « قالتا لاَ نَسْقِى » غنمنا = « فسقى لهما » غنمَهما .

زيادة بيان فى الحذف الخفىّ

ثمَّ إنه لا يخفى على ذى بَصرٍ أنه ليس فى ذلك كلّه إلا أن يُتْرَك ذكرُه ويُؤْتَى بالفعل (١١٧) مطلقاً ، وما ذاك إلاَّ أن الغرض فى أن يُعْلَم أنه كان من الناس فى تلك الحال سَقْىٌ ، ومن المرأتين ذَوْدٌ ، وأنهما قالتا : لا يكون مِنّا سَقْىٌ حتى يُصْدِرَ الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سَقْىٌ . فأمَّا ما كان المسقىُّ ؟ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، ومُوهِمٌ خلافَه . وذاك أنه لو قيل : « وجد من دونهم آمرأتين تذودان غنمهما » ، جاز

(١) فى المطبوعة : « تبييناً » ، وفى « س » : « لهذا الأمر » .

١٠٥ أن يكون لم ينكر الذُّوْدَ من حيث هو ذَوْدٌ ، بل / من حيث هو ذَوْدُ غَنَمٍ ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذَّوْد = كما أنك إذا قلت : « ما لك تمنع أخاك ؟ » ، كنت منكراً المنعَ ، لا من حيث هو منعٌ ، بل من حيث هو مَنْعُ أخ ، فاعرفه تَعْلَم أنك لم تجد لحذف المفعول فى هذا النحو من الرَّوعة والحُسْن ما وجدتَ ، إلاّ لأن فى حَذْفه وتَرْكِ ذكره فائدةً جليلةً ، وأن الغرض لا يصحُّ إلا على تركه .

* * *

مثال آخر للحذف الخفى

١٦٥ – ومِمّا هُو كأنه نوعٌ آخر غيرُ ما مَضى ، قولُ البحترى :

114 / إِذَا بَعُدَت أَبْلَتْ ، وإن قَرُبَتْ شَفَتْ ، فَهِجْرَانُها يُبْلِـي ، وَلُقْيَانُهَـا يَشْفِـي[(١)]

قد عُلِم أن المعنى : إذا بَعُدت عنى أبلتنى ، وإن قَرُبت منى شفتنى = إلا أنك تجد الشعرَ يأبَى ذكر ذلك ، ويُوجِب اطِّرَاحه . وذاك لأنه أراد أن يجعل البِلى كأنه واجبٌ فى بِعادها أن يُوجِبه ويَجْلبه ، وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حالُ الشِّفاء مع القُرْبِ ، حتى كأنّه قال : أتدرى ما بِعادُها ؟ هُو الداء المضنى = وما قربها ؟ هُو الشفاء والبرء من كل داءٍ . ولا سبيلَ لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة ، إلا بحذف المفعولِ البتّةَ ، فآعرفه .

---

(١) فى ديوانه ، وأمام البيت حاشية أخرى ، كأنها أيضاً منقولة من حواشى نسخة عبد القاهر التى نسخ عنها كاتب « ج » ، وهذا نص الحاشية :

[هذا مبنيٌّ على أن هذه المرأة من الحُسْن والجمال بحيث لا يراهَا أحدٌ إلا عشقَها ، وكان حالُهُ معها هذه الحالة . وهذا المعنى هو ما [افتتح] به المتنبيّ :

أَتُرَاهَـا لِكَثْـرَةِ الـعُشَّاقِ تَحْسَبُ الدَّمْعَ خِلْقَةً فى المآقى]

وليس لنتائج هذا الحذف ، أعنى حذفَ المفعول ، نهايةٌ ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة ، وإلى لطائف لا تحصى .

...

نوع آخر ، وهو : « الإضمار على شريطة التفسير » ومثاله

١٦٦ – وهذا نوعٌ منه آخر : آعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحَذْف يسمى (١١٨) « الإضمار على شريطة التفسير » ، وذلك مثل قولهم : « أكرمنى وأكرمتُ عبدَ الله » ، [١] أردت : « أكرمنى عبدُ الله وأكرمت عبدَ الله » ، ثم تركت ذكره فى الأول آستغناءً بذكره فى الثانى . فهذا طريقٌ معروف ومذهب ظاهرٌ ، وشىءٌ لا يُعبأُ به ، ويُظَنُّ أنه ليس فيه أكثر مما تُريك الأمثلة المذكورة منه . وفيه = إذا أنتَ طلبتَ الشىء من مَعْدِنِه = من دقيق الصَّنْعة ومن جليل الفائدة ، ما لا تجدُه إلا فى كلام الفحول .

١٦٧ – فمن لطيفِ ذلك ونادرِهِ قولُ البحترى :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَماً ، وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ [٢]

/ الأصل لا محالة : لو شئتَ أن لا تُفْسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم ١٠٦
حذف ذلك من الأوّل استغناءً بدلالته فى الثانى عليه ، ثُمَّ هو على ما تراه / وتعلمه 115
من الحُسْن والغرابة ، وهو على ما ذكرتُ لك من أن الواجب فى حُكم البلاغة أن لا يُنْطَق بالمحذوفِ ولا يَظْهَر إلى اللفظ . فليس يَخْفَى أنك لو رجعتَ فيه إلى ما هو أصله فقلت : « لو شئت أنْ لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها » ، صرتَ إلى كلام غثٍّ ، وإلى شيءٍ يَمُجُّه السمعُ ، وتعافُه النفس . وذلك أن فى البيانِ ،

---

(١) انظر التعقيب على هذا المثل فيما يأتى ، الفقرة رقم : ١٧٢

(٢) البيت فى ديوانه .

إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك لَهُ ، أبداً لُطْفاً ونُبْلاً لا يكون إذا لم يتقدَّم ما يحرِّك .

وأنت إذا قلت : « لو شئت » ، علم السّامعُ أنك قد علَّقت هذه المشيئة فى المعنى بشَيْءٍ ، فهو يضع فى نفسه أنَّ ههنا شيئاً تقتضى مَشيئته له أنَ يكونَ أوْ أن لا يكون . فإذا قلت : « لم تفسد سماحة حاتم » ، عَرَف ذلك الشيء = ومجيءُ « المشيئة » بعد « لو » وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفةً غير معدَّاة إلى شيء ، كثيرٌ شائع ، كقوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الهُدَى) [سورة الأنعام : ٣٥] ، و (وَلَو شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِين) [سورة النحل : ٩] ، والتقدير فى ذلك كله على ما ذكرت . فالأصل : لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم = ولو شاء أن يَهْدِيكم أجمعين لهداكم = إلا أن البلاغة فى أن يُجَاء به كذلك محذوفاً . (١١٩)

متى يكون إظهار المفعول أحسن من حذفه

١٦٨ – وقد يتفق فى بعضه أن يكون إظهارُ المفعول هو الأحسن ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ ، وَلكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ(١)

فقياس هذا لو كان على حدِّ (وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَمَعهُم عَلَى الهُدَى) [سورة الأنعام : ٣٥] أن يقول : « لو شئت بكيت دماً » ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه ، لأنها أحسن فى هذا الكلام خصوصاً . وسببُ حسنه أنه كأنه / بِدْعٌ عجيب أن يشاءَ الإنسان أن يبكى دماً . (٢) فلما كان كذلك ، كان الأَولى أنْ يصرِّح بذكره ليقرِّره فى نفس السامع ويُؤنِسه به . 116

---

(١) للخُرَيْمى ، وهو إسحق بن حسان السُّغْدى ، يرثى عثمان بن عامر بن عمارة بن خُرَيم الذبيانى ، أحد قوّاد الرشيد ، الكامل ١ : ٢٥١

(٢) « بِدعٌ » مبتدعٌ لا يُؤْلَف .

١٦٩ – / وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول « المشيئة » أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً ، كان الأحسن أن يُذْكَر ولا يُضْمَر . يقول الرجل يخبر عن عِزَّةٍ [1] : « لو شئت أن أردَّ على الأمير رددتُ » و « لو شئت أن أَلْقى الخليفَة كُلَّ يوم لقيتُ » . فإذا لم يكن مما يُكْبِره السامع ، فالحذف كقولك : « لو شئتُ خرجتُ » و « لو شئت قمتُ » و « لو شئتُ أنصفت » ، و « لو شِئْتُ لقلت » ، وفى التنزيل : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هٰذَا ﴾ [سورة الأنفال : ٣١] ، وكذا تقول : « لو شئتُ كنتُ كزيد » ، قال : ١٠٧

لَوْ شِئْتَ كُنْتَ كَكُرْزٍ فِى عِبَادَتِهِ ... أَوْ كَابْنِ طَارِقَ حَوْلَ البَيْتِ والحَرَمِ [2]

وكذلك الحُكْم فى غيره من حروف المجازاة أن تقول : [3] « إن شئتُ

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « عن عزة نفسه » ، زيادة فاسدةٌ .

(٢) من شعر عبد الله بن شُبْرُمة القاضي الفقيه ، يقوله لابن هبيرة ، ويذكر فيه : « كُرْزبْن وَبْرَة الحارثى الجرجانى العابد » ، و « محمد بن طارق » . قال ابن شبرمة لما سمع ابن هبيرة الشعر قال له : من كرزٌ ؟ ومن ابن طارق ؟ قال فقلت له : أمّا كُرْزٌ فكان إذا كان فى سفر واتخذ الناس منزلاً ، اتخذ هو منزلاً للصلاة ، وأما ابن طارق : فلو اكتفى أحدٌ بالتراب كفاهُ كفٌّ من تراب » . وكان كرزٌ يختم القرآن فى كل يوم وليلة ثلاث ختمات ، وكان محمد بن طارق يطوف فى كلّ يوم وليلة سبعين أسبوعاً ، كان يقدِّر طوافه فى اليوم عشر فراسخ .

وفى هامش المخطوطة « ج » البيت الثانى ، وهو :

قَدْ حَالَ دُونَ لَذِيذِ العيشِ جِدُّهُمَا ... وشَمَّرَا فى طِلاَبِ الفَوْزِ والكَرَمِ

والبيتان فى الحيوان ٣ : ٤٩٢ ، وحلية الأولياء لأبى نعيم ٥ : ٨١ ، ٨٢ ، مع اختلاف فى بعض ألفاظهما . وكان فى المطبوعة : « ابن طارف » ، وفى نسخة عند رشيد رضا على الصواب .

(٣) « عن غيره من حروف المجازاة » ، يعنى غير « لو » التى مضى ذكرها قبلُ . وفى المطبوعة حدها : « وكذا الحكم » .

قلت » و « إنْ أردتُ دفعتُ » ، قال الله تعالى « فَإِنْ يَشَأَ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ) [سورة الشورى : ٢٤] ، وقال عزّ آسمهُ (مَنْ يَشَأَ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [سورة الأنعام : ٣٩] ، ونظائرُ ذلك من الآى ، ترى الحذف فيها المُسْتَمِرَّ .

أمثلة ما يُعْلَم أنه ليس فيه لغير الحذف وجهٌ

١٧٠ – ومما يُعْلَم أنْ ليس فيه لغير الحذف (١٢٠) وَجْهٌ قولُ طَرَفة :

وَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ ، وإن شِئْتُ أَرْقَلَتْ   مَخَافَةَ مَلْوِيّ مِن القَدِّ مُحْصَدِ(١)

وقول حُمَيْد :

إذا شِئْتُ غَنَّتْنِى بأَجزَاعِ بِيشَةٍ   أوِ الزُّرْقِ مِنْ تَثْلِيثَ أَوْ بِيَلَمْلَمَا
مُطَوَّقَةٌ وَرْقَاءُ تَسْجَعُ كُلَّما   دَنَا الصَّيْفُ وآنْجَابَ الرَّبِيعُ فأَنْجما(٢)

وقول البحتريّ :

إِذَا شَاء غَادَى صِرْمَةً ، أو غَدَا عَلَى   عَقَائِلِ سِرْبٍ ، أو تَقَنَّصَ رَبْرَبَا(٣)

وقوله :

لَوْ شِئْتَ عُدْتَ بِلاَدَ نَجْدٍ عَوْدَةً ،   فَحَلَلْتَ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزَرُودِهِ (٤)

117 / معلوم أنك لو قلت : « وإن شئتُ أنْ لا تُرْقِل لم تُرْقِلْ » ، أو قلت : « إذا شئت أن تغنّيني بأجزاع بيشة غَنَّتنى » ، و « إذا شاء أن يُغادِي صِرْمة غَادَى » ،

---

(١) فى ديوانه ، من معلقته . و « الإرقال » ضربٌ السير السريع ، و « القِدّ » ، الجلد ، ويعنى السوط . و « المُحْصَد » ، المحكم الفتل .

(٢) فى ديوانه . و « بيشة » و « الزرق » و « تثليث » و « يلملم » مواضع . و « انجاب » ، ذهبَ وانكشف . و « أنجم » ، أقلع .

(٣) « الصرمة » ، قطعة من الإبل . و « عقائل السرب » كرائمهُ ، و « السرب » ، من الظباء قطيعه . و « الربرب » قطيع بقر الوحش .

(٤) فى ديوانه . و « العقيق » ، و « زرُود » ، موضعان بنجد .

و « لو شئتَ أن تَعُود بلاد نَجِدٍ عَوْدة عدتها » = أذْهبت الماءَ والرَّونق ، وخرجت إلى كلام غَثٍّ ، ولَفظٍ رثٍّ .

١٧١ – وأمَّا قولُ / الجَوْهَرِىّ : ١٠٨

فَلَم يُبْقِ مِنِّى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِى ، فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى بَكَيْتُ تَفَكُّرا [١]

فقد نَحَا به نَحْوَ قوله : « ولو شئتُ أن أَبْكِى دَماً لبكيتُه » ، [٢] فأظهر مفعول « شئت » ، ولم يقل : « فلو شئت بكيت تفكرا » ، لأجل أن له غرضاً لا يتمّ إلاّ بذكر المفعول . وذلك أنه لم يُرِدْ أن يقول : « ولو شِئْتُ أن أبكى تفكُّراً بكيت كذلك » ، ولكنه أراد أن يقول : قد أفْنانى النحول ، فلم يَبْقَ منِّى (٢١) وفىَّ غيرُ خواطرَ تَجُول ، حتى لو شئت بكاءً فَمَرَيْتُ شؤونى ، [٣] وعصرت عينى لِيسَيل منها دمعٌ لم أجِدْه ، ولَخرجَ بدل الدمع التَّفكُّرُ . [٤] فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه مُطْلَقٌ مُبْهَمٌ غيرُ مُعَدًّى إلى « التفكر » البتة ، و « البكاء » الثانى مقيَّدٌ مُعَدًّى إلى التفكر . وإذا كان الأمر كذلك ، صار الثانى كأنّه شيء غير الأوَّل ، وجرى مجرى أن تقول : « لو شئت أن تعطى درهماً أعطيتَ درهمين » ، فى أن الثانى لا يَصْلُح أن يكون تفسيراً للأوَّل .

* * *

---

(١) « الجوهرى » هو « أبو الحسن ، على بن أحمد الجوهرى الجرجانى » ، قال الثعالبى فى صفته « نجمُ جرجان » ، وذكر أنه ورد نيسابور سنة ٣٧٧ هـ ، وكان شاعراً ، وذكر من شعره قصيدةً على الراء ، كأنّ هذا البيت منها . (يتيمة الدهر ٣ : ٢٥٩ – ٢٧٤) وانظر معاهد التنصيص ١ : ٢٥٤ .

(٢) الشعر فى الفقرة السالفة رقم : ١٦٨ .

(٣) فى « س » : « مريت جُفونى » ، و « الشؤون » ، مجارى الدمع فى العين . و « مَرَى ضرع الناقة » ، حَلَبها .

(٤) فى المطبوعة : « ويخرج بدل » .

١٧٢ – وآعلم أن هذا الذى ذكرنا ليسَ بصريح : « أكرمت وأكرَمنى عبدُ الله » ، [١] ولكنه شبيه به فى أنه إنّما حُذِف الذى حُذِف من مفعول « المشيئة » و « الإرادة » ، لأن الذى يأتى فى جواب « لو » وأخواتها يدُلُّ عليه .

* * *

مثال آخر نادرٌ لطيف فى الحذف

١٧٣ – وإذا أردت ما هو صريحٌ فى ذلك ، ثُمَّ هو نادر لطيفٌ ينطوى على معنى دقيقٍ وفائدة جليلة ، فانظر إلى بَيت البحترى :

118 / قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دُدِ وَالمَجْدِ والمَكَارِمِ مِثْلاً [٢]

المعنى : قد طَلَبنا لكَ مثلاً ، ثم حذف ، لأن ذكره فى الثانى يدلُّ عليه ، ثُمَّ إنّ للمجىءِ به كذلك من الحسن والمزيّة والرَّوْعة ما لا يَخفَى . [٣] ولو أنه قال : « قد طَلبنا لك فى السؤدد والمَجدِ والمكارم مِثلاً فلم نجده » ، لم تر من هذا الحسن الذى تراه شيئاً . [٤] وسببُ ذلك أن / الذى هو الأَصلُ فى المدح ١٠٩
والغَرَضُ بالحقيقة ، هو نفي الوجود عن « المثل » ، فأما « الطَّلب » ، فكالشيءِ يُذْكَر ليُبْنَى عليه الغرضُ ويؤكَّدَ به أمرُه . وإذا كان هذا كذلك ، فلو أنه قال : « قد طلبنا لك فى السُّؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لكان يكون قد ترك أن يُوقِع نَفْيَ الوجود على صريح لفظِ « المثل » ، وأوقعه على ضميرِهِ . ولن تبلُغَ (١٢٢) الكنايةُ مبلغَ التَّصريح أبداً . [٥]

* * *

---

(١) انظر أول الفقرة رقم : ١٦٦

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « فى المجيء به » .

(٤) من أول قوله هنا : « لم تر من هذا الحسن » إلى قوله بعد أسطر : « مثلاً فلم نجده » ، ساقط فى « س » .

(٥) فى المطبوعة وحدها : « مبلغ الصريح » .

مثال آخر ، من خطبة قيس بن خارجة بن سنان

١٧٤ – ويُبيِّن هذا ، كلامٌ ذكره أبو عثمان الجاحظ فى كتاب البيان والتبيين ، (١) وأنا أكتُب لك الفصل حتى تَستَبينَ الذى هو المراد ، قال :

« والسُّنة فى خُطْبة النكاح أن يطيل الخاطبُ ويُقصرُ المجيبُ ، ألا ترى أن قيس بن خَارجةَ [بن سنان] لمّا ضرب بسَيْفه مُؤْخرَةَ راحِلة الحاملين فى شأن حَمَالة دَاحس [والغَبْراءَ] (٢) وقال : مَالى فيها أيُّها العَشَمَتان ؟ (٣) قالا : بل ما عندك ؟ قال : عندى قِرَى كُلِّ نازل ، ورِضَى كلِّ ساخط ، وخُطْبَة من لَدُنْ تَطْلُع الشمسُ إلى أن تَغْرُب ، آمُر فيها بالتواصُل ، وأنْهى فيها عن التقاطُع . قالوا : فخطب يوماً إلى الليل ، فما أعاد كلمةً ولا معنىً . (٤) فقيل لأبى يعقوب : (٥) هَلاَّ اكتَفَى بالأمر بالتواصُل ، عن النهى عن التقاطُع ؟ أوَ لَيْس الأمر بالصِّلة هو النَّهىُ عن القطيعة ؟ قال : أوَ مَا علمتَ أن الكناية والتعريض لا يَعْملان فى العقول عمل الإفصاح والتكشيف » . (٦)

انتهَى الفَصْلُ الذى أردتُ أن أكتبه . فقد بَصَّرك هَذا أن لنْ يكون إيقاعُ نَفْى الوجود عَلى صَرِيح لفظ المِثْل ، كإيقاعه على ضميره .

* * *

(١) هو فى البيان والتبيين ١ : ١١٦ ، وكتاب « البرصان والعرجان » للجاحظ ص : ٨٩ وما بين الأقواس منه ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٤١ .

(٢) اللذان حملا الحَمَالة ، وهى الدية ، « الحارث بن عوف بن أبى حارثة » ، و « هَرِم بن سنان ابن أبى حارثة » ، ويقال هما : « خارجة بن سنان » و « الحارث بن عوف » ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٣٨ ، والتعليق عليه .

(٣) يقال : « رجل عَشَمَةٌ ، وعجوزٌ عَشَمَة » ، كبير هرمٌ يابس من الهزال .

(٤) « فما أعاد كلمة ولا معنى » ، ليست فى البيان .

(٥) « أبو يعقوب » ، هو « إسحق بن حسّان بن قُوهِىّ الخُرَيمِىّ » .

(٦) فى المطبوعة : « عمل الإيضاح » ، وفى البيان : « الكشف » .

أمثلة أخرى للحذف

١٧٥ – وإذْ قد عرفت هذا ، فإنّ هذا المعنى بعينه قد أوجبَ فى بيت ذى الرُّمة أن يَضَع اللفظ على عكس ما وضعه البحترى ، (١) فَيُعْمِلَ الأول من الفعلين ، وذلك قوله :

119 / وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِى لَئِيماً ، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالاَ (٢)

أعملَ « لم أمدحْ » ، الذى هو الأول ، فى صريح لفظ « اللئيم » ، و « أرْضَى » ، الذى هو الثانى ، فى ضميره . وذلك لأن إيقاعَ نَفْيِ المدح على اللَّئِيم صريحاً ، والمجىءَ (١٢٢) به مكشوفاً ظاهراً ، هو الواجبُ من حيث كان أُصْلَ الغَرَض ، / وكان الإرضاء تعليلاً له . ولو أنه قال : « ولم أَمْدح لأُرْضِىَ بشعرى لئيماً » ، لكان يكون قد أبْهم الأمر فيما هو الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصْل ، فاْعرفه . ١١٠

١٧٦ – ولهذا الذى ذكرنا من أن للتَّصريح عملاً لا يكون مثلُ ذلك العملِ للكناية ، كان لإعادة اللفظ فى مثل قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ) [سورة الإسراء : ١٠٥] ، وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ . اللّٰهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ١ ، ٢] ، من الحُسْن والبَهْجة ، ومن الفخامة والنُّبل ، ما لا يخفى موضعه على بصير . وكان لو تُرِكَ فيه الإظهار إلى الإضمار فقيل : « وبالحق أنزلناه وبه نزل » : و « قل هو الله أحدٌ هُو الصمد » لعدَمِتَ الذى أنت واجدُه الآن .

* * *

---

(١) يعنى البيت السالف فى رقم : ١٧٣

(٢) فى ديوان ذى الرمة .

فَصْلٌ

مثال آخر للحذف

١٧٧ – قد بان الآن واتَّضحَ لمن نَظَر نَظَر المُتَثَبِّت الحصيف الراغب فى آقتداح زِنَاد العقل ، والازدياد من الفضل ، ومَنْ شأنه التَّوْق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويتغلغَل إلى دقائقها ، ويَرْبَأ بنفسه عن مرتبة المقلِّد الذى يجرى مع الظاهر ، ولا يعدُو الذى يَقَع فى أوَّل الخاطر = (١) أنَّ الذى قلتُ فى شأن « الحذف » وفى تفخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وأنَّ مأخذه مأخَذٌ يُشْبه السحر ، ويَبْهرُ الفِكْر ، كالذى قلتُ . (٢)

١٧٨ – وهذا فَنٌّ آخرُ من معانيه عجيبٌ ، وأنَا ذَاكرُه لك . (٣) قال البحترى فى قصيدته التى أولها :

« أَعَنْ سَفَهٍ يَوْمَ الأُبَيْرِقِ أَمْ حِلْمِ » (٤)

120 / وهو يذكر مُحاماةَ الممدوح عليه ، وصيانتَه له ، ودَفْعَه نوائِبَ الزمانِ عنه :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّى مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ

(١٢١) الأصل لا مَحالةَ : حززن اللَّحم إلى العظم ، إلاّ أنَّ فى مجيئه به محذوفاً ، وإسقاطِه له من النُّطق ، وتَرْكِه فى الضمير ، مزيَّةً عجيبةً وفائدةً جليلةً .

---

(١) السياق : « قد بان الآن .... أنّ الذى قلت » .

(٢) السياق : « أن الذى قلت ... كالذى قلت » .

(٣) فى « ج » : « وما أذكره لك » ، وفى نسخة عند رشيد رضا : « وهو ما أذكره لك » ، كما فى « س » .

(٤) فى ديوانه .

وذاك أن من حِذْق الشاعر أن يُوقِع المعنى فى نفس السامع إيقاعاً يمنَعُه به من أن يتوَهَّم فى بَدْءِ الأمر شيئاً غير المُراد ، ثم ينصرف إلى المراد . ومعلوم / أنه لو أظهر المفعول فقال : « وسَوْرة أيام حززن اللحم إلى العظم » ، لجازَ أن يقع فى وهم ١١١
السامع إلى أن يجىء إلى قوله : « إلى العظم » ، أن ، هذا الحَزَّ كان فى بعض اللحم دون كله ، وأنه قطع ما يلى الجلد ولم يَنْتَهِ إلى ما يلى العظم . فلما كان كذلك ، ترك ذكر « اللحم » وأسقطه من اللفظ ، لِيُبْرِىءَ السامعَ من هذا الوهم ، ويجعله بحيث يقع المعنى منه فى أُنُفِ الفَهْمِ ، [1] ويتَصوَّرَ فى نفسه من أوَّل الأمر أن الحزَّ مضَى فى اللحم حتى لم يَرُدَّه إلا العظمُ .

أفيكونُ دليلٌ أوضحَ من هذا وأبيْنَ وأَجلى فى صحة ما ذكرتُ لك ، من أنك قد ترى تَرْكَ الذِّكر أفصحَ من الذكر ، والامتناعَ من أن يَبْرُزَ اللفظُ من الضمير ، أحسنَ للتصوير ؟

***

(١) « أُنُف كل شئ » ، أوّله .

فَصْلٌ (١)

القولُ على فُروقٍ فى الخبر

الخبرُ الذى هو جزء من الجملة والخبر الذى ليس بجزء منها

١٧٩ – (٢) أوّل ما ينبغي أنْ يُعْلَم منه أنّه ينقسِمُ إلى خبرٍ هو جزءٌ من الجملةِ لا تتمُّ الفائدةُ دونه ، (٣) وخبرٍ ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة فى خبرٍ آخرَ سابقٍ له . فالأوّل خبرُ المبتدأ ، كمنطلقٍ فى قولك : « زيد منطلق » ، والفعلُ كقولك : « خرج زيد » ، فكلّ واحدٍ من هذين جزءٌ من الجملة ، وهو / الأصل فى الفائدة = والثانى هو الحالُ : كقولك : « جاءنى زيد راكباً » ، وذاك 121
لأن الحال خبرٌ فى الحقيقةِ ، من حيث أنك تُثْبِتُ بها المعنى لذى الحال ، كما تُثْبِتُ بخبر المبتدإ للمبتدإ ، وبالفعل للفاعل . (٤) ألا تراك قد أثبتَّ « الركوب » فى قولك : « جاءَنى زيد راكباً » لزيد ؟ إلاَّ أنّ الفرقَ (١٢٥) أنّك جئت به لتزيد معنىً فى إخبارِك عنه بالمجىء ، وهو أن تجعلَه بهذه الهيئة فى مجيئه ، ولم تجرِّدْ إثباتك للركوب ولم تُباشِرْه به ، بل ابتدأت فأثبتَّ المجىءَ ، ثم وصلتَ به الركوب ، فَٱلتبس به الإثباتُ على سبيل التَّبع للمجىء ، وبِشَرْطِ أن يكون فى صلته . وأما فى الخبر المُطْلَق نحو : « زيد منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك مثبت للمعنى إثباتاً / جَرَّدْتَهُ له ، وجعلتَه يُباشِره من غيرِ واسطة ، ومن غير أن تَتَسَبَّب بغيره ١١٢
إليه ، فٱعرفه .

* * *

---

(١) « فصل » ، ليست فى « ج » ولا « س » .

(٢) هذه الفقرة رقم : ١٧٩ ، ستأتى بنصها فى الفقرة رقم : ٢٤١

(٣) فى المطبوعة وحدها : « أنه يقسم .... » .

(٤) فى المطبوعة وحدها : « كما تُثْبِتُه » .

١٨٠ – وإذ قد عرفتَ هذا الفرقَ ، فالذى يليه من فُروق الخبر ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل . وهو فرق لطيف تَمَسُّ الحاجة فى علم البلاغة إليه .

الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم ، وإذا كان بالفعل ، وأمثلتهما

١٨١ – وبيانه ، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يَقْتضىَ تجدُّدَه شيئاً بعد شيء .

١٨٢ – وأما الفعل فموضوعه على أنّه يقتضى تجدُّدَ المعنى المثبتِ به شَيئاً بعد شَيء . (١)

...

فإذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدُث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك : « زيد طويلٌ » ، و « عمرو قصير » : فكما لا تَقْصِد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدَّد ويحدث ، بل تُوجبهما وتُثْبتهما فقط ، وتقضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض فى قولك : « زيد منطلق » لأكثر من إثباته لزيد .

122 ١٨٣ – وأما الفعل ، فإنه يُقْصَد فيه إلى ذلك . فإذا قلت : / « زيدٌ هاهو ذا ينطلق » ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جُزْءًا فجزءًا ، وجعلته يُزاوله ويُزَجّيه .

١٨٤ – وإن شئت أن تُحِسَّ الفرق بينهما من حيث يلطُفُ ، فتأمل هذا البيت :

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنا ، لكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ (٢)

---

(١) هذه الفقرة ساقطة من « س » .

(٢) قائله النضر بن جؤية ، فى معاهد التنصيص ١ : ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان المتنبى : ١٥٧ ، وفى المطبوعة وحدها « صرّتنا » .

(١٢٦) هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : « لكن يمر عليها وهو ينطلق » ، لم يَحْسُن .

الفرق بين الخبر صفةً مشبهةً ، والخبر إذا كان فعلاً

١٨٥ – وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يَخفى أنّ أحدَهما لا يصلح فى موضع صاحبه ،[1] فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [سورة الكهف : ١٨] ، فإن أحداً لا يشك فى امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : « كلبُهم يَبْسُط ذراعيه » ، لا يؤدِّى الغرض . وليس ذلك إلا لأنّ الفعْلَ يقتضى مزاولةً وتجدُّدَ الصفة فى الوقت ، ويقتضى الاسم ثُبوتَ الصِّفة وحصولَها من غير أن يكون هناك / مزاولةٌ وتزجيةُ فعلٍ ، ومَعْنًى يحدُث شيئاً فشيئاً . ولا فرقَ بين ١١٣
« وكلبهم باسط » ، وبين أن يقول : « وكلبهم واحدٌ » مثلاً ، فى أنك لا تُثْبت مزاولةً ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئاً ، بل تُثْبته بصفةٍ هو عليها . فالغرضُ إذنْ تأدية هيئة الكلب .

ومتى اعتبرت الحالَ فى الصِّفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ، ولم يعترضك الشك فى أنّ أحدهما لا يصلُح فى موضع صاحبه . فإذا قلت : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : لم يصلح مكانه « يطول » و « يقصر » ، وإنما تقول : « يطول » و « يقصر » ، إذا كان الحديث عن شيء يزيدُ وينمُو كالشجر والنبات والصبىِّ ونحو ذلك ، مما يتجدَّد فيه الطول أو يحدث فيه القصر . فأمَّا وأنت / تَحَدَّثُ عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقرّ طوله ، ولم يكن ثَمَّ تزايُدٌ 123
وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم .

• • •

(١) فى المطبوعة : « بحيث لا يخفى » .

أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً ، وبينه إذا كان اسماً

١٨٦ – وإذا ثبت الفرق بين الشىء والشىء فى مواضع كثيرة ، [1] وظهر الأمر ، بأن ترى أحدَهما لا يصلح فى موضع صاحبه ، وجب أن تَقْضِىَ بثُبوت الفرق حيثُ ترى أحدَهما قد صَلَح فى مكان الآخر ، وتعْلَم أنَّ المعنى مع أحدهما غيرُه مع الآخر ، كما هو العِبْرةُ فى حمل الخفىّ على الجلىّ . وينعكس لكَ هذا (١٢٧) الحكمُ = أعنى أنَّكَ كما وجدت الاسم يقع حيثُ لا يَصْلُح الفعل مكانَهُ ، كذلك تجد الفعل يَقع ثُمَّ لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدِّى ما كانَ يؤدِّيه .

١٨٧ – فمن البيِّن فى ذلك قولُ الأَعْشَى :

لَعَمْرِى لَقَدْ لاَحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِى يَفَاعٍ تَحَرَّقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ [2]

معلوم أنه لو قيل : « إلى ضوء نارٍ مُتَحَرِّقَة » ، [3] لَنَبَا عنه الطبعُ وأنكرَته النفسُ ، ثم لا يكون ذاك النبوُّ وذاك الإنكارُ من أجل القافية وأنها تَفْسد به ، بل
١١٤ من جهة أنه لا يُشْبه الغَرضَ / ولا يليق بالحال .

١٨٨ – وكذلك قوله :

أَوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعثُوا إِلَىَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ [4]

وذاك لأن المعنى فى بيت الأعشى على أنّ هناك مُوقِداً يتجدَّد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً ، وإذا قيل : « متحرقة » ، [3] كان المعنى أن هناك ناراً قد

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « بين الشيئين » .

(٢) فى ديوان الأعشى . و « المحلَّق » بتشديد اللام وكسرها وبفتحها أيضاً ، واسمه « عبد العُزّى ابن حَنْتم بن شداد بن ربيعة المجنون بن عبد الله بن أبى بكر بن كلاب » ، وسمى « المحلق » ، لأن فرساً عضه فى خده عضة كالحلقة .

(٣) فى « ج » و « س » : « محرّقة » .

(٤) الشعر لطريف بن تميم العنبرى ، فى « الأصمعيات » رقم : ٣٩

ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرَى أن يقال : « إلى ضَوء نارٍ عظيمة » فى أنه لا يفيد فعلاً يُفعل = وكذلك الحال فى قوله : « بعثُوا إلىَّ عَرِيفهم يتوسم » ، وذلك لأن المعنى على تَوسُّمٍ وتأمُّل ونَظَرٍ يتجدَّد من العريف هناك حالاً فحالاً ، وتَصَفُّح منه الوجوهَ واحداً / بعد واحدٍ . ولو قيل : « بَعثوا إلىَّ عريفَهم متوسِّماً » ، لم يفد ذلك حَقَّ الإفادة . 124

١٨٩ – ومن ذلك قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ وَالأَرْضِ) [سورة فاطر : ٣] ، لو قيل : « هل من خالق غير الله رازق لكم » ، لكان المعنى غير ما أُريدَ .

١٩٠ – ولا ينبغى أن يَغُرَّكَ أنَّا إذَا تكلّمنا (١٢٨) فى مسائل المبتدإ والخبر قدَّرنا الفِعل فى هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، فى « زيد يقوم » ، إنه فى موضع « زيدٌ قائمٌ » ، فإن ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواءً لا يكون من بَعْدِه افتراقٌ ، فإنهما لو استوَيا هذا الاستواء ، لم يكن أحدُهما فعلاً والآخر آسماً ، بل كان ينبغى أن يكونا جميعاً فعلين ، أو يكونا آسمين .

...

من فروق الخبر فى الإثبات ، وأمثلته

١٩١ – ومن فروق الإثبات أنك تقول : « زيد منطلق » و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فيكون لك فى كل واحد من هذه الأحوال غرضٌ خاص وفائدة لا تكون فى الباقى . وأنا أفسِّر لك ذلك .

١٩٢ – اعلم أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، كان كلامك مَع من لَمْ يعلم أن آنطلاقاً كانَ ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداءً .

وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنتَ تعلمه أنه كان من زَيْد دون غيره .

١١٥ والنكتةُ أنك تثبت فى الأوَّل الذى هو قولك : « زيد منطلق » / فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت فى الثانى الذى هو « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يَعْلمه لزيد ، فأفدته ذلك . فقد وافقَ الأوَّلَ فى المعنى الذى له كان الخبر خبراً ، وهو إثبات المعنى للشيء . وليس يقدح فى ذلك
125 أنَّك كُنْتَ قد علمتَ / أن انطلاقاً كان من أحد الرجلين ، لأنَّك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، وكان حالك فى الحاجة إلى مَنْ يُثبته لزيد ، [1] كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

١٩٣ – وتمامُ التحقيق أنّ هذا كلام يكون معك إذا كنتَ قد بُلِّغْتَ أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا فى وقت كذا لِغَرض كذا ، (١٢٩) فجوَّزت أن يكون ذلك كان من زيد . فإذا قيل لك : « زيد المنطلق » ، صار الذى كان معلوماً على جهة الجواز ، معلوماً على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيدَ هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى « فَصْلاً » بين الجزئين فقالوا : « زيدٌ هو المنطلق » .

• • •

إذا كان الخبر نكرة ، جاز أن تعطف على المبتدأ مبتدأ آخر ، وتفصيل ذلك

١٩٤ – ومن الفرق بين المسئلتين ، وهو مما تَمَسُّ الحاجةُ إلى معرفته ، أنك إذا نكَّرْت الخبرَ جاز أن تأتى بمبتدإٍ ثان ، على أن تشركه بحرف العطف فى المعنى الذى أخبرت به عن الأول ، وإذا عرَّفت لم يجز ذلك .

تفسير هذا أنك تقول : « زيد منطلق وعمرو » ، تريد « وعمرو منطلق أيضاً » ، ولا تقول : « زيد المنطلق وعمرو » ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحدٍ ، فإذا أثبته لزيد لم يصحَّ إثباته لعمرو .

---

(١) فى المطبوعة وحدها ، « .... من كان يثبته » ، وهى زيادة لا خير فيها .

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فإنه ينبغى أن تَجْمَعَ بينهما فى الخبر فتقول : « زيد وعمرو هما المنطلقان » ، لا أن تفرِّق فتثبته أوّلاً لزيد ، ثم تجىء فتثبته لعمرو .

ومن الواضح فى تمثيل هذا النحوِ قولُنا : « هو القائل بيتَ كذا » ، كقولك : « جرير هو القائل :

* ولَيْسَ لِسَيْفِى فى العِظَامِ بقيَّةٌ * [1]

فأنت لو حاولت أن تُشْرِكَ فى هذا الخبر غيرَه ، فتقول : « جرير هو القائل هذا البيت / وفلان » ، / حاولت مُحالاً ، لأنه قوْلٌ بعينه ، [2] فلا يُتصوَّر أن يَشْرَكَ جريراً فيه غيرُه . ١١٦ 126

* * *

الخبر معرفاً بالألف واللام ، نحو « زيد هو الشجاع » ، وتفصيل فروق الوجه الأول

١٩٥ – وآعلم أنك تجدُ « الألف واللام » فى الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له فى ذلك وجوهاً :

أحدها : أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى على المُخْبَر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : « زيدٌ هو الجَوادُ » و « عمرو هو الشجاعُ » ، تريد أنه الكَامِلُ ، إلا أنك تخرج الكلامَ فى صورة تُوهِم أن الجودَ أو الشجاعةَ لم توجد إلا فيه ، وذلك لأنك لم تعتدَّ بما كان من غيره ، لقصوره عن أن يبلغ الكمالَ . فهذا (١٣٠)

---

(١) فى ديوان جرير ، وتمامُه :

* وَلَلسَّيْفُ أَشْوَى وَقْعَةً مِنْ لِسَانِيَا *

(٢) فى المطبوعة وحدها : « قوْلُه بعينه » .

كالأول فى امتناع العَطْفِ عليه للإشراك ، فلو قلت : « زيد هو الجواد وعمرو » ، كان خَلْفاً من القول .

* * *

معنى الوجه الثانى

١٩٦ — والوجه الثانى : أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى الذى تُفيده بالخبر على المُخْبَرِ عنه ، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده فى غيرِ المُخْبَر عنه ، بل على دَعوى أنه لا يوجد إلا منه . ولا يكون ذلك إلاّ إذا قيَّدت المعنى بشيء يخصِّصه ويجعله فى حُكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يُقَيَّدَ بالحال والوقت كقولك : « هو الوَفِيُّ حين لا تَظُنُّ نَفْسٌ بِنَفْسٍ خَيْراً » . وهكذا إذا كان الخبرُ بمعنىً يتعدَّى ، ثم اشترطتَ له مفعولاً مخصوصاً ، كقول الأعشى :

هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المُصْطَفَاةَ ، إمَّا مَخَاضاً وَإمَّا عِشَارَا [١]

فأنت تجعل الوفاءَ فى الوقت الذى لا يَفِى فيه أحد ، نوعاً خاصًّا من الوفاء ، وكذلك تجعل هِبَة المئة من الإبل نوعاً خاصًّا ، وكذا الباقى . ثم إنّك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص ، وأنه للمذكور دون من عداه .

ألا ترى أن المعنى فى بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة / إلاّ الممدوحُ ؟ 127
وربما ظنَّ الظانُّ أن « اللام » فى « هو الواهب المئة المصطفاة » بمنزلتها فى نحو « زيد هو المنطلق » ، من حيث كان القصد إلى هِبةٍ مخصوصة ، [٢] كما
كان القصد إلى انطلاق مخصوص . وليس الأمر / كذلك ، لأن القصد ههنا إلى ١١٧
جنس من الهِبَة (١٣١) مخصوص ، لا إلى هبة مخصوصة بعينها . يدلُّك على ذلك أنّ المعنى على أنه يتكرَّر منه ، وعلى أنْ يَجعلهُ يَهَبُ المئة مرة بعد أخرى ، [٣] وأما

(١) فى ديوانه .

(٢) فى « ج » « إلى مئة مخصوصة » ، خطأ .

(٣) فى المطبوعة : « وعلى أنه يجعله » .

المعنى فى قولك : « زيد هو المنطلق » ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدةً ، لا إلى جنس من الانطلاق . فالتكرر هناك غير مُتصوَّر ، كيف ؟ وأنت تقول : « جرير هو القائل * ولَيْسَ لِسَيْفِى فى العِظَامِ بَقِيةٌ * » ، [1] تريد أن تثبت له قِيلَ هذا البيتِ وتأليفَه .

فَٱفصل بين أن تَقْصِدَ إلى نَوْع فِعْلٍ ، وبين أن تقصد إلى فعل واحدٍ متعيَّن ، حالُه فى المعانى حالُ زيدٍ فى الرجال ، فى أنه ذاتٌ بعينها .

* * *

الوجه الثالث

١٩٧ – والوجه الثالث : أن لا يَقْصِدَ قَصْرَ المعنى فى جنسه على المذكور ، لا كما كان فى « زيد هو الشجاع » ، تريد أنْ لا تعتدّ بشجاعة غيره = ولا كما ترى فى قوله : « هو الواهبُ المئة المصطفاة » ، ولكن على وجه ثالثٍ ، وهو الذى عليه قولُ الخنساء :

إذَا قَبُحَ البُكَاءَ عَلى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحسَنَ الجَمِيلاَ[2]

لم تُرِدِ أن ما عدا البكاءَ عليه فليس بحَسنٍ ولا جميل ، ولم تُقيِّد الحَسَن بشيء فيتصوّر أن يقصر على البكاء ، كما قَصَر الأعشى هبة المئة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تُقرَّه فى جنسٍ ما حُسنُهُ الحُسْنُ الظاهرُ / الذى لا يُنكره أحدٌ ، 128
ولا يشك فيه شَاكٌّ .

١٩٨ – ومثله قول حسان :

وَإنَّ سَنَامَ المَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ[3]

---

(١) انظر الفقرة السالفة : ١٩٤

(٢) فى ديوانها .

(٣) فى ديوانه .

أراد أن يُثْبت العبودِيَّة ، ثم يجعله ظاهرَ الأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال : « ووالدك عبد » ، لم يكن قد جعل حاله فى العبودية حالةً ظاهرةً متعارفة = وعلى ذلك قول الآخر :

أُسُودٌ إذا مَا أَبْدَتِ الحَرْبُ نَابَهَا ... وَفِى سَائِرِ الدَّهْرِ الغُيُوثُ المَوَاطِرُ[١]

...

١١٨ ١٩٩ — (١٣٢) / واعلم أن للخبر المعرَّف « بالألف واللام » معنى غير ما ذكرت لك ، وله مسلكٌ ثَمَّ دقيقٌ ولمحَة كالخَلْس ، يكون المتأمل عنده كما يقال : « يَعْرِف ويُنْكِر » ، وذلك قولك : « هو البَطَل المُحامى » و « هو المُتَّقَى المُرْتَجَى » ، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم ، فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى فى قولك : « زيد هو المنطلق » = ولا تريد أن تَقصُرَ مَعْنىً عليه على معنى أنه لم يَحْصُل لغيره على الكمال ، كما كان فى قولك : « زيد هو الشجاع » = ولا أن تقول : ظاهرٌ أنّه بهذه الصّفة ،[٢] كما كان فى قوله : « ووالدك العَبْدُ » = ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبَطل المُحامى ؟ وهل حَصَّلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغى أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قَتلْتَه عِلماً ، وتصوَّرتَه حقَّ تصوُّره ، فعليكَ صاحِبَك وآشْدُدْ به يَدك ، فهو ضالَّتُك وعنده بُغْيَتُك ، وطريقُه طَرِيقُ قولك :[٣] « هل سمعتَ بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟ فإن كنت تعرفُه ، فَزَيْدٌ هُو هو بعينه » .

الوجه الرابع فى الخبر المعرف بالألف واللام وهو مسلك دقيق ، وأمثلته ، وهو « الموهوم »

---

(١) لم أقف على بَعْدُ .

(٢) فى المطبوعة : « إنّه ظاهر بهذه الصفة » ، وفى « س » : « ظاهرُهُ أنّه ... » .

(٣) فى المطبوعة وحدها « كطريق قولك » .

٢٠٠ – ويزدادُ هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصِّفة التى تريد / الإخبارَ 129
بها عن المبتدإ مُجْرَاةً على موصوفٍ ، كقول ابن الرومى :

هُوَ الرَّجُلُ المَشْرُوكُ فى جُلِّ مَالِهِ ... وَلٰكِنَّهُ بِالمَجْدِ وَالحَمْدِ مُفْرَدُ (١)

تقديره ، كأنه يقول للسامع : فكِّرْ فى رجل لا يتميَّز عُفَاته وجيرانُه ومعارفُه عنه فى ماله وأَخْذِ ما شاؤوا منه ، فإذا حصَّلت صورته فى نفسك ، فآعلم أنه ذلك الرجل .

٢٠١ – وهذا فنٌّ عجيب الشأن ، وله مكانٌ من الفخامة والنُّبْل ، وهو من سحر البيان الذى تَقْصُر العبارةُ عن تأدية حقِّه . والمُعَوَّل فيه على مُرَاجعة النفس وآستقصَاء التأمُّل ، فإذا علمتَ أنه لا يريد بقوله : « الرجُل المشروكُ فى جُلِّ (١٣٣) ماله » أن يقول : هو الذى بلغكَ حديثُه ، وعرفتَ / من حاله وقِصَّته ١١٩
أنّه يُشْرَك فى جُلِّ ماله ، على حَدِّ قولك : « هو الرجل الذى بلغك أنه أنفق كذا ، والذى وهب المئة المصطفاة من الإبل » = ولا أن يقول إنه على معنَى : « هو الكامل فى هذه الصفة » ، حتى كأنّ ههنا أقواماً يُشْرَكون فى جُلِّ أموالهم ، إلاّ أنه فى ذلك أكمل وأتم ، لأن ذلك لا يُتَصوَّر . وذاك أن كون الرجل بحيث يُشْرَك فى جُلِّ ماله ، ليس بمعنًى يَقَعُ فيه تفاضل ، (٢) كما أن بَذْلَ الرجل كل ما يملك كذلك = ولو قيل : « الذى يشرك فى ماله » ، جاز أن يتفاوت . وإذا كان كذلك ، علمت أنه معنىً ثالثٌ . وليس إلا ما أشرتُ إليه من أنه يقول

(١) ديوانه : ٥٨٩ ، وفيه : « ولكنه بالخير والحمد » .

(٢) فى المطبوعة : « ليس معنى » ، وفى « س » : « وذاك أن إشراك الرجل فى جُلِّ ماله ، معنى لا يقع فيه تفاضل » .

للمخاطب : « ضع فى نفسك مَعْنى قولك : رجُل مشروكٌ فى جلِّ ماله ، ثم تأمل فلاناً ، فإنك تستملى هذه الصورة منه ، وتجدُه يؤديها لك نَصّاً ، ويأتيك بها كَمَلاً » .

٢٠٢ – وإن أردتَ أن تسمعَ فى هذا المعنى ما تسكُنُ النفس إليه سكونَ الصَّادى إلى بَرْدِ / الماء ، فاسمع قوله : 130

أنَا الرَّجُلُ المَدْعُوُّ عَاشِقَ فَقْرِهِ ... إذَا لَمْ تُكَارِمْنِى صُرُوفُ زَمَانِى [١]

وإن أردت أعجبَ من ذلك فقوله :

أُهْدَى إلَىَّ أبُو الحُسَيْنِ يَدَا ... أرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدَا
وَكَذَاكَ عَادَاتُ الكَرِيمِ إذا ... أَوْلَى يَدًا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يَدَا
إنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أحَدٌ ، ... فَلأَزْعُمَــنَّكَ ذَلكَ الأَحَدَا [٢]

فهذا كلُّه على معنى الوَهْمِ والتقدير ، وأن يُصوِّر فى خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مُجْرَى ما عَهِد وعلم .

« الذى » ومجيئها فى الخبر الموهوم

٢٠٣ – وليس شىء أغلب على هذا الضرب الموهوم من « الذى » ، فإنه يجىء كثيراً على أنك تقدِّر شيئاً فى وَهْمك ، ثم (١٣٤) تعبر عنه « بالذى » ، ومثال ذلك قوله :

أخُوكَ الَّذى إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ ... يُجِبْكَ ، وإن تَغْضَبْ إلى السَّيْفِ يَغْضَبِ [٣]

---

(١) لم أقف عليه بعدُ .

(٢) هو لابن الرومى فى ديوانه : ٧٨٦

(٣) هو لأبى حوط ، حُجَيّة بن المضرب السكونى ، والشعر فى شرح حماسة التبريزى ٣ : ٩٨ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٨٣

وقول الآخر :

/ أَخوكَ الَّذِى إِن رِبْتَه قال : إِنّما أَرَبْتَ ، وإِنْ عاتَبْتَهُ لاَن جَانِبُهْ[١] ١٢٠

فهذا ونحوه على أنك قدَّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه ، وأحَلْت السامع على من يَعِنُّ فى الوَهْم ، [٢] دون أن يكون قد عَرَف رجلاً بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحقَّ لاسم الأخوَّة هو ذلك الذى عَرفه ، حتى كأنك قلت : « أخوك زيدٌ الذى عرفتَ أنَّك إنْ تَدْعه لملمة يُجبْك » .

٢٠٤ – ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيُّل ، جَرى على ما يُوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تَمَنَّى : « هذا هو الذى لا يكون » ، و « هذا ما لا يدخل فى الوجود » ، وكقوله :

/ مَالاَ يَكُونُ فَلاَ يَكُونُ بِحِيلَةٍ أَبَدًا وَمَا هُوَ كَائِنٌ سَيَكُونُ [٣] 131

ومن لطيف هذا الباب قوله :

وَإِنِّى لَمُشْتَاقٌ إِلَى ظِلِّ صَاحِبٍ يَرُوقُ وَيَصْفُو إِنْ كَدَرْتُ عَلَيْهِ[٤]

قد قدَّر كما ترى ما لم يعلمه موجوداً ، ولذلك قال المأمون : « خذ منى الخلافة وأعطنى هذا الصاحب » . فهذا التعريف الذى تراه فى الصاحب لا يعرض فيه شك أنه موهوم .

* * *

---

(١) هو لبشار بن برد فى ديوانه .

(٢) فى المطبوعة : « يتعين فى الوهم » ، خطأ .

(٣) هو لعبد الله بن محمد بن أبى عيينة ، يقوله لذى اليمينين ، الكامل للمبرد ١ : ٢٣

(٤) هو لأبى العتاهية . ديوانه (بيروت) ، الأغانى ١١ : ٣٤٦ (الدار) ، كتاب بغداد لطيفور : ٣٣٢

الفرق بين: «المنطلق زيد»، و «زيد المنطلق» والمبتدأ والخبر معرفتان

٢٠٥ – وأمّا قولُنا : « المنطلق زيد » ، والفرق بينه وبين أن تقول : « زيد المنطلق » ، (١) فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنّهما سواءٌ من حيث كان (١٣٥) الغرضُ في الحالين إثباتَ انطلاق قد سبق العلم به لزيد ، (٢) فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصلٌ ظاهرٌ .

وبيانُه : أنك إذا قلت : « زيد المنطلق » ، فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كَوْنَه ، إلاّ أنه لم يعلم أَمِنْ زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلتَ : « زيد المنطلقُ » ، أزلتَ عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجَوَاز .

= وليس كذلك إذا قدَّمت « المنطلق » فقلت : « المنطلقُ زيد » ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيتَ إنساناً ينطلق بالبعد منك ، فلم تُثْبِتْهُ ، (٣)
ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمروٌ ، / فقال لك صاحبك : « المنطلق زيد » ، أي هذا ١٢١
الشخص الذي تراه من بُعْدٍ هو زيد .

وقد ترى الرجل قائماً بين يديك وعليه ثَوْبُ دِيباجٍ ، والرجل ممن عرفتَه قديماً ثم بَعُدَ عهدُك به فتناسيته ، فيقال لك : « اللابس الديباج صاحبك الذي
كان يكون عندك في وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لَشَدَّ ما نسيتَ » ، / ولا يكون 132
الغرض أن يثبتَ له لبْس الديباج ، لاستحالةِ ذلك ، من حيث أن رؤيتك الديباجَ عليه تُغْنِيك عن إخبارِ مُخْبِرٍ وإثباتِ مُثْبِتٍ لُبْسَه له .

---

(١) في المطبوعة : « بينه وبين زيد المنطلق » .

(٢) في المطبوعة : « من حيث كون الغرض .... » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « فلم تثبت » .

فمتَى رأيت آسم فاعلٍ أو صفةً من الصفات قَدْ بُدِىء به ، فجعل مبتدأً ، وجُعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً ، فاعلم أنّ الغَرَض هناك ، غيرُ الغرض إذا كان آسم الفاعل أو الصفة خبراً ، كقولك : « زيد المنطلق » .

* * *

اختلاف معنى التقديم والتأخير فى المعرفتين إذا كانتا مبتدأ وخبراً

٢٠٦ – وآعلم أنه ربَّما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا الباب ، حتَّى يُظَنَّ أن المعرفتين إذا وقعتَا مبتدأً وخبراً ، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير . ومما يُوهم ذلك قول النحويين فى « باب كان » : « إذا آجتمع مَعْرفتان كُنْتَ بالخيار فى جعل أيِّهما شئتَ آسماً ، والآخرَ خبراً ، كقولك : « كان زيدٌ أخَاكَ » و « كان أخوك زيدا » ، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين فى التَّعريف يقتضى أنْ (١٣١) لا يختلف المعنى بأن تَبْدَأ بهذا وتُثَنِّى بذاك ، وحتى كأنَّ الترتيبَ الذى يُدَّعى بين المبتدإ والخبر ومَا يوضع لَهُما من المنزلة فى التقدُّم والتأخُّر ، يَسْقُط ويرتفعُ إذا كان الجزآن معا معرفتين .

٢٠٧ – ومما يُوهم ذلك أنك تقول : « الأمير زيدٌ » ، و « جئتُك والخليفةُ عبدُ الملك » ، فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد ، والخلافة لعبد الملك ، كما يكون إذا قلت : « زيد الأمير » و « عبد الملك الخليفة » ، وتقوله لِمَنْ لا يُشاهِد ، [1] ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومَعْدِن الخلافة .

وهكذا مَنْ يتوهَّم فى نحو قوله :

(١) فى المطبوعة : « تقوله لمن يشاهد » ، أسقط « لا » ، ففسد الكلام .

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّىَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شِمَّرًا [(١)]

١٢٢ / أنّه لا فصل بينه وبين أن يقال : « حباب أبوك ، وفارس شمَّرَ جدِّى » .

133 وهو / موضعٌ غامضٌ .

والذى يُبيِّن وَجْهَ الصوابِ ، ويدلّ على وجوب الفرق بين المسئلتين : أنّك إذا تأملتَ الكلام وجدتَ ما لا يحتَمِلُ التسوية ، وما تجد الفرقَ قائماً فيه قِياماً لا سبيلَ إلى دفعه ، هو الأعمَّ الأكثر . [(٢)]

٢٠٨ – وإن أردت أن تعرفَ ذلك ، فأنظُرْ إلى ما قدَّمتُ لك من قولك : « اللابسُ الدِّيباجَ زَيدٌ » ، [(٣)] وأنت تشير له إلى رجل بين يديه ، ثم انظر إلى قول العرب : « لَيْسَ الطيبُ إلاَّ المِسْكُ » ، [(٤)] وقول جرير :

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا * [(٥)]

= ونحو قول المتنبى :

* أَلَسْتَ ابنَ الأُلَى سَعِدُوا وسَادُوا * [(٦)]

---

(١) هو لجميل فى مجموع شعره ، وهو فى شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٦٥ ، واللسان (شمر) ، وغيرهما .

(٢) السياق : « وما تجد الفرقَ .... هو الأعمَّ الأكثرُ » .

(٣) مضى فى الفقرة رقم : ٢٠٥

(٤) مشهور عند النحاة ، انظر سيبويه ١ : ١٤٧

(٥) فى ديوانه : وتمامه :

* وَأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ راحِ *

(٦) فى ديوانه ، وتمامه :

* ولم يَلِدُوا آمْرَءًا إلاَّ نَجِيبًا *

وَأشباهِ ذلك ممّا لا يُحْصى ولا يُعَدّ = وأرِدِ المعنى على أن يسلَمَ لك مع قلب طَرَفى الجملة ، (١) وقل : « ليس المِسْكُ إلا الطيب » ، و « أليس خَيرُ من رَكب المطايا إياكم ؟ » ، و « أليس ابن الأُلَى سعدوا وسادوا إياك » ؟ = (٢) تَعْلَم أن الأمر على ما عرَّفتك من وُجوبِ آختلاف (١٣٧) المعنى بحسب التقديم والتأخير .

* * *

المبتدأ مبتدأ لأنه مُسْنَد إليه والخبرُ خبر لأنه مُسْنَد تثبتُ به وبيان ذلك

٢٠٩ – وههنا نُكتَةٌ يجب القطعُ مَعها بوجوب هذا الفرق أبَدًا ، وهى أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوقٌ به أوَّلاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدإ ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مُسْنَد إليه ومُثْبَتٌ له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مُسْنَد ومُثْبِتٌ به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « زيدٌ منطلقٌ » فقد أثبتَّ الانطلاق لزيد وأسندته إليه ، فزيدٌ مُثْبَتٌ له ، ومنطلق مُثْبَتٌ به ، وأما تقديم المبتدإ على الخبر لفظاً ، فحكم واجبٌ من هذه الجهة ، أى من جهة أنْ كان المبتدأ / هو الذى 134
يُثْبَت له المعنى ويُسْنَد إليه ، والخبرُ هو الذى يُثْبَتُ به المعنى ويُسْنَدُ . ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنه فى اللفظ مقدَّمٌ مبدوءٌ به ، لكان ينبغى أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : « منطلقٌ زيد » ، / ولوجب أن يكون قولهم : « إن الخبرَ مقدَّمٌ فى اللَّفظ ١٢٣
والنِّيَّة به التأخيرُ » ، محالاً . وإذا كان هذا كذلك ثم جئتَ بمعرفتين فجعلتهما مبتدأً وخبرًا فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثانى معنىً للأول . فإذا قلت : « زيدٌ أخوك » ، كنتَ قد أثبتَّ بأخوك معنىً لزيد ، وإذا قدَّمت وأخَّرت فقلت :

(١) « وأرد المعنى » ، سياقه فى أول الفقرة : وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظرْ ... وأرد المعنى » .
(٢) السياق : « فانظر .... وأرد المعنى .... تَعْلَمْ » .

« أخوك زيد » ، [1] وجب أن تكون مُثْبِتاً بزيدٍ معنى لأخوك ، وإلاّ كان تسميتُك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً ، تغييراً للاسم عليه من غير معنى ، ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم « المبتدأ والخبر » فائدةٌ غير أن يتقدّم آسمٌ فى اللفظ على آسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه . وذلك ممَّا لا يُشَكُّ فى سقوطه .

...

٢١٠ – وممّا يدلّ دلالةً واضحةً على اختلاف المعنى = إذا جئت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارةً ، وتارة بالعكس = قولُهم : « الحبيب أنت » ، و « أنت الحبيب » ، وذاك أن معنى « الحبيبُ أنت » ، أنه لا فصل بينك وبين (١٣٨) من تحبُّه إذا صدقت المحبّة ، وأنَّ مَثَل المتحابَّيْن مَثَلُ نفس يقتسمها شخصان ، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : « الحبيبُ أنتَ إلاّ أنه غيرُك » . فهذا كما ترى فرق لطيف ونُكْتة شريفة ، ولو حاولت أن تفيدها بقولك : « أنت الحبيب » ، حاولت ما لا يصحُّ ، لأن الذى يعقل من قولك : « أنت الحبيب » هو ما عناه المتنبى فى قوله :

أَنْتَ الحَبِيبُ وَلكِنِّى أَعُوذُ بِهِ   مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبًّا غَيْرَ مَحْبُوبِ [2]

/ ولا يخفى بُعْدُ ما بين الغرضين . فالمعنى فى قولك : « أنت الحبيب » 135
أنك الذى أختصُّه بالمحبة من بين الناس . وإذَا كان كذلك ، عرفت أنَّ الفرق واجبٌ أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون « أخوك زيد » و « زيد أخوك » بمعنى واحد .

---

(١) من أول قوله : « كنت قد أثبت بأخوك » إلى هنا ، ساقط فى « ج » ، سهواً من الكاتب .

(٢) فى ديوانه .

٢١١ – وها هنا شيء يجبُ النظر فيه ، وهو أنَّ قولك : « أنت الحبيبُ » ، كقولنا « أنت الشجاع » ، تريد أنَّه الذى كَمَلت فيه الشجاعة ، أمْ كقولنا : (١) « زيد المنطلق » ، تريد أنه الذى كان منه الانطلاق الَّذى سَمِع المخاطب به ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يحتمل أن يكون كقولنا : « أنت / الشجاع » ، ١٢٤
لأنه يقتضي أن يكون المعنى أنه لا محبَّة فى الدنيا إلا ما هُوَ به حبيب ، كما أنَّ المعنى فى « هو الشجاع » أنه لا شجاعة فى الدنيا إلاّ ما تجده عنده وما هو شجاع به . وذلك محالٌ .

٢١٢ – وأمر آخرُ وهو أن الحبيب « فعيل » بمعنى « مفعول » ، فالمحبة إذن ليست هي له بالحقيقة ، وإنما هى صفة لغيره قد لابسته وتعلَّقت به تعلق الفِعْل بالمفعول . والصِّفةُ إذا وصفت بكمالٍ وُصِفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من هى صفةٌ له ، دون من تلابسه ملابسة المَفْعول . وإذا كان كذلك ، بَعُدَ أن تقول : « أنت المحبوب » ، على معنى أنت الكامل فى كونك محبوباً ، كما أن بعيدًا أن يقال : « هو المضروب » ، على معنى أنه الكامل فى كونه مضروباً . (١٣٩)

وإن جاء شيءٌ من ذلك جَاء على تعسُّف فيه وتأويل لا يُتَصوَّر ههنا ، وذلك أن يقال مثلاً : « زيد هو المظلوم » ، على معنى أنَّه لم يُصِبْ أحداً ظلمٌ يبلُغ فى الشدة والشَّناعة الظُّلمَ الذى لحقه ، / فصار كلُّ ظُلم سواه عدلاً فى جنبه 136
= ولا يجيء هذا التأويل فى قولنا : « أنت الحبيب » ، لأنا نعلم أنهم لا يُريدون بهذا الكلام أن يقولوا : إن أحداً لم يُحِبَّ أحدا محبتى لك ، وأنَّ ذلك قد أبطل

(١) فى المطبوعة : « أو كقولنا » .

المحبّات كلِّها حتى صِرْتَ الذى لا يُعْقَل للمحبة معنىً إلاّ فيه . وإنما الذى يريدون أن المحبة منّى بِجُمْلتها مقصورةٌ عليك ، وأنه ليس لأحدٍ غيرِك حظٌّ فى مَحبَّةٍ منى .

٢١٣ – وإذا كان كذلك بَانَ أنّه لا يكون بمنزلة « أنتَ الشجاع » ، تريد الذى يَتَكاملُ الوصفُ فيه ، (١) إلا أنّه ينبغى من بعدُ أن تعلمَ أن بين « أنت الحبيب » وبين « زيد المنطلق » فرقاً ، وهو أنّ لك فى المحبة التى أثبتَّها طرفاً من الجنسية ، من حيث كان المعنى أنّ المحبةَ مِنِّى بجملتها مقصورةٌ عليك ، ولم تعمَد إلى محبة واحدة من محبّاتك . ألا ترى أنك قد أعطيت بقولك : « أنت الحبيب » أنك لا تحبُّ غيره ، وأن لا محبّة لأحدٍ سِواهُ عندك ؟ ولا يُتَصوَّر هذا فى « زيد
١٢٥ المنطلق » / ، لأنه لا وجه هناك للجنسية ، إذ ليس ثم إلا آنطلاقٌ واحدٌ قد عرف المخاطَبُ أنه كان ، وآحتاج أن يُعَيِّن له الذى كان منه ويَنُصَّ له عليه . فإن قلت : « زيد المنطلق فى حاجتك » ، تريد الذى من شأنه أن يسعى فى حاجتك ، عَرَضَ فيه معنى الجنسية حينئذ على حدِّها فى « أنت الحبيب » .

أسماء الأجناس والمصادر تتنوّع إذا وصفت

٢١٤ – وههنا أصل يجب أن تُحْكِمَهُ : وهو أن من شأن أسماء الأجناس كُلِّها إذا وُصِفت ، أن تتنوَّعَ بالصِّفة ، فيصيرَ « الرَّجل » الذى هو جنسٌ واحدٌ إذا وصفتَهُ فقلتَ : « رجلٌ ظريف » ، و « رجل طويل » ، و « رجلٌ
137 قصير » ، و « رجلٌ شاعرٌ » ، و « رجلٌ كاتب » ، أنواعاً مختلفة / يُعَدُّ كل نوعٍ منها شيئاً على حِدَةٍ ، وتُسْتَأنَفُ (١٤٠) فى اسم « الرجل » بكل صفة تَقْرِنُها إليه جِنسيةٌ . (٢)

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « الذى تكاملَ » .

(٢) « جنسية » ، مرفوع بقوله « وتستأنف » ، أى : تستأنف بكل صفة جنسيةٌ .

٢١٥ — وهكذا القول فى « المصادر » ، تقول : « العلم » و « الجهل » و « الضَّرْب » و « القتل » و « السَّير » و « القيام » و « القعود » : فتجد كل واحد من هذه المعانى جنساً كالرجل والفرس والحمار . فإذا وصفتَ فقلتَ : « علمٌ كذا » و « علمٌ كذا » كقولك : « علمٌ ضروريٌّ » و « علمٌ مكتَسبٌ » ، و « عِلْمٌ جَلِيٌّ » و « علمٌ خفيٌّ » و « ضربٌ شديدٌ » و « ضربٌ خَفِيفٌ » و « سيرٌ سريعٌ » و « سيرٌ بَطِيءٌ » وما شاكل ذلك ، آنقسم الجنسُ منها أقساماً ، وصار أنواعاً ، وكان مَثَلها مَثَلَ الشيء المجموع المؤلَّف تُفَرِّقُه فِرَقاً وتُشَعِّبُه شُعَباً . وهذا مذهبٌ معروف عندهم ، وأصل متعارف فى كُل جيلٍ وأُمَّةٍ .

* * *

المصادر تتفرق بالصِّلة ، كما تتفرق بالصفة

٢١٦ — ثم إن ههنا أصلاً هو كالمتفرِّع على هذا الأصل أو كالنَّظِير له ، وهو أنّ من شأن « المصدر » أن يُفَرَّق بالصِّلات كما يفرق بالصِّفات .

ومعنى هذا الكلام أنك تقول « الضربُ » ، فتراه جنساً واحداً ، فإذا قلت : « الضَّرْبُ بالسيف » ، صار بتعدِيَتِك له إلى السيف ، [1] نوعاً مخصوصاً . ألا تراك تقول : « الضَّرب بالسيف غير الضَّرْب بالعصا » ، تريد أنهما نوعان مختلفان ، وأنّ اجتماعهما فى آسم « الضرب » لا يوجب آتفاقهما ، لأنَّ الصلة قد فَصَلَت بينهما وفرَّقتهما . / ومن المِثَال البَيِّن فى ذلك قولُ المتنبى : ١٢٦

وَتَوهَّمُوا اللَّعِبَ الوَغَى ، والطَّعْنُ فى الْـ ـهَيْجَاءِ غَيْرُ الطَّعْنِ فِى المَيْدَانِ[2]

---

(١) فى المطبوعة : « تعديتك » ، بغير باء .

(٢) فى ديوانه ، و « الوغى » و « الهيجاء » الحرب ، و « المَيْدان » ، يريد به مَيْدانَ التدريب على استعمال السلاح ، وهو أشبه باللعب .

لولا أنَّ اختلافَ صِلَة المصدر تقتضى اختلافه فى نَفْسه ، وأنْ يَحْدُث فيه
138 انقسامٌ وتنوُّعٌ ، لَمَا كان لهذا الكلام معنىً ، ولَكان فى الاستحالة / كقولك : و « الطعن غير الطعن » . فقد بَان إذَنْ أنه إنما كان كلُّ واحدٍ من الطعنين جنساً برأسه غيرَ الآخر ، بأن كَان هذا فى الهَيْجاء ، وذاك فى الميدان .

وهكذا الحُكْمُ (١١) فى كل شيءٍ تعدَّى إليه « المصدر » وتعلَّق به . فاختلافُ مفعولى المصدر يقتضى اختلافَه ، وأن يكون المتعدِّى إلى هذا المفعول غير المتعدِّى إلى ذاك . وعلى ذلك تقول : « ليس إعْطاؤك الكثيرَ كإعطائك القليل » ، وهكذا إذا عَدَّيته إلى الحال كقولك : « ليس إعطاؤُك معسراً كإعطائك موسرًا » و « ليس بَذْلُكَ وأنت مُقِلٌّ ، كَبذْلِك وأنت مكثر » .

الاسم المشتق أيضاً يتفرق بالصلة

٢١٧ – وإذ قد عرفتَ هذا من حكم « المصدر » ، فآعتبر به حُكْمَ الاسم المشتقّ منه .

وإذا اعتبرتَ ذلك علمتَ أن قولك : « هو الوفىُّ حين لاَ يَفِى أحدٌ » ، و « هو الواهبُ المئةَ المُصْطَفاة » ، وقوله : (١)

وَهُو الضَّارِبُ الكَتِيبةَ ، والطَّعْـ ـنَةُ تغْلُو ، والضَّرْبُ أَغْلَى وَأَغْلَى(٢)

وأشباهَ ذلك = كُلُّها أخبار فيها معنى الجنسية ، وأنها فى نوعها الخاص بمنزلة الجنس المطلق إذا جعلته خَبرًا فقلت : « أنت الشجاع » .

وكما أنك لا تقصدُ بقولك : « أنت الشُّجاع » إلى شجاعة بعينها قد

---

(١) انظر الفقرة رقم : ١٩٦

(٢) فى ديوان المتنبى ، وفى المطبوعة : « أغلى وأعلى » ، و « أغلى » من « الغلاء » ، أى الضَّرب أعزُّ وجودًا من الطعن وأغلى .

كانتْ وعُرِفت من إنسان ، وأردت أن تَعْرِفَ ممن كانت = بل تُرِيد أن تَقْصِر جنْسَ الشجاعة عليه ، ولا تجعل لأحدٍ غيرِه فيه حظًّا ، كذلك لا تَقْصِد بقولك : « أنت الوَفِيُّ حين لا يفِي أحد » إلى وَفاءٍ واحد . كيف ؟ وأنت تقول : « حين لا يفى أحد » .

وهكذا محالٌ أن يَقْصد فى قوله : « هو الواهبُ المئةَ المصطفاة » ، إلى هِبَةٍ واحدة ، لأنه يقتضى أن يَقْصِد / إلى مئة من الإبل قد وهبها مرة ، ثم لم يَعُدْ ١٢٧
139 لمثلها . ومعلوم أنه خلاف الغرض ، لأنّ المعنى أنه الذى من شأنه أن يَهب المئةَ أبدًا ، والذى يبلغ عطاؤه هذا المبلغ ، كما تقول : « هُو الذى يعطى مادحَهُ الألفَ والألفين » ، وكقوله :

* وَحَاتِمُ الطَّائيُّ وَهَّاب المِئِى * (١)

وذلك أوضحُ من أن يَخْفى .

...

الألف واللام الدالة على الجنسية لها مذهب فى الخبر ، غيره فى المبتدإ ووجوه هذا المعنى

٢١٨ – (١٤٢) وأصلٌ آخر : وهو أنَّ من حقّنا أنْ نعلمَ أنَّ مذهب الجنسية فى الاسم وهو خبرٌ ، غيرُ مذهبِها وهو مبتدأ .

---

(١) لامرأةٍ من بنى عُقَيْل ، تفخر بأخوالها من اليمن ، وقبله .

* حَيْدَةُ خَالِى ولَقِيطٌ وعَلِى *

نوادر أبى زيد : ٩١ ، واللسان (مأى) وغيرهما وهو مشهور . وفى هامش المخطوطة ما نصه :

« مئة تجمع على مِئِى ، ويكون الأصل : مُؤوىٌ .... ثم تقلب الواو ياءً كما يقال مُضِىٌّ فى مَضَى يمضى : والأصل مُضُوىٌ ، كقُعودٌ ، والمعروف الجمع بالواو والنون ، كقولك : مِئةٌ ومِئُون ، مثل رِئَة ورِئون ، وثِبَة وثُبون » .

تفسيرُ هذا : أنّا وإنْ قلنا إن « اللام » في قولك : « أنت الشجاع » للجنس ، كما هو له في قولهم : « الشُّجاعُ مُوَقًّى ، والجبانُ مُلَقًّى » ، (١) فإنّ الفرقَ بينهما عظيم . وذلك أن المعنى في قولك : « الشجاعُ موقى » ، أنك تُثْبت الوِقاية لكل ذاتٍ من صفتها الشَّجاعة ، فهو في معنى قولك : الشُّجْعان كلُّهم مُوَقَّوْن . ولست أقول إنّ الشجاع كالشجعان على الإطلاق ، وإن كان ذلك ظنَّ كثيرٍ من الناس ، ولكنى أريد أنّك تجعل الوِقاية تستغرقُ الجنس وتَشْمَله وتَشِيعُ فيه . وأما في قولك : « أنت الشجاع » ، فلا معنى فيه للاستغراق ، إذْ لست تريد أن تقول : « أنت الشجعان كلهم » حتى كأنك تذهب به مذهب قولهم : « أَنْت الخلق كلهم » و « أنت العالم » ، كما قال :

وليسَ لله بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في وَاحِدِ (٢)

...

٢١٩ – ولكنْ لحديثِ « الجنسية » ههنا مأخذٌ آخر غيرُ ذلك ، وهو أَنَّك تَعْمِد بها إلى المصدر المشتق منه الصفة وتُوَجِّهها إليه ، لا إلى نفس الصفة . ثم لك في توجيهها إليه مسلك دقيقٌ . وذلك أنه ليس القَصْدُ أن تأتى إلى شجاعاتٍ كثيرة فتجمعها له وتوجدها فيه ، ولا أن تقول : إن الشجاعات التى / يُتَوَهَّم 140

وجودها في الموصوفين بالشجاعة هي موجودة فيه لا فيهم = هذا كلُّه محالٌ ، بل المعنى على أنك تقول : كنّا قد عَقَلْنا الشجاعةَ وعَرَفنا حقيقتَها ، وما هي ؟ وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامِه وبَطْشه حَتّى يُعْلَم أنَّه شجاع على

---

(١) مثل ، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ١١٦ رقم : ٢٩٧ ، وقائله حُنَين ابن خَشْرَم السعدىّ .

(٢) هو لأبي نواس ، في ديوانه . وصدر البيت مكتوب في هامش « ج » ، وليس في « س » ، وفي المطبوعة « ليس على الله .... » .

الكمال / ؟ وأستَقْرَيْنا الناس فلم نجد فى واحد منهم حقيقةَ ما عرفناهُ ، حتى إذا ١٢٨
صِرْنا إلى المخاطَب ، وجدناه قد استكمل هذه الصفة ، واستجمع شرائطها ، وأَخْلَص جوهرَها ، ورَسَخ فيه (١٤٢) سِنخُها . [١] ويُبيِّن لك أن الأمر كذلك ، اتفاقُ الجميع على تفسيرهم له بمعنى الكامل ، ولو كان المعنى على أنه آستغرق الشجاعات التى يُتَوَهَّم كونُها فى الموصوفين بالشجاعة ، لما قالوا إنه بمعنى الكامِل فى الشجاعة ، لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغى أن تكون عليه ، وأن لا يخالطها ما يَقْدَح فيها ، وليس الكمال أن تجتمع آحادُ الجنس وينضم بَعْضُها إلى بعض . فالغرض إذَنْ بقولِنا : « أنت الشجاع » ، هو الغرضُ بقولهم : « هذه هى الشجاعةُ على الحقيقة ، وما عداها جُبْنٌ » و « هكذا يكون العِلم ، وما عَداه تخيُّل » ، [٢] و « هذا هو الشعر ، وما سواه فليس بشيء » . وذلك أظهرُ من أن يَخْفى .

...

٢٢٠ — وضربٌ آخرُ من الاستدلال فى إبطال أن يكون « أنت الشجاع » بمعنى أنّك كأنك جميع الشجعان ، على حدِّ « أنت الخَلْقُ كلهم » ، [٣] وهو أنك فى قولك : « أنت الخلق » و « أنت الناسُ كلُّهم » و « قدْ جُمِع العالَمُ منك فى واحد » ، تدَّعى له جميع المعانى الشريفة المتفرِّقة فى الناس ، من غير أنْ تبطل تلك المعانى وتَنْفِيَها عن الناس ، بل على أن تدَّعى له
أمْثالَها . ألا تَرى أنك إذا قلت فى الرجل / : « إنه معدود بألف رجل » ، فلست 141

(١) « سِنْخُها » ، أصلها وجِذْرها .

(٢) فى « س » ، وفى نسخة عند رشيد رضا : « وهذا هو العلم ، وما عداه جهلٌ » .

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢١٨

تعنى أنه معدُود بألف رجلٍ لا معنى فيهم ولا فضيلةَ لهم بوَجْهٍ ، (١) بل تُرِيد أنّه يُعْطيك من معانى الشجاعة أو العلم أو كذا أو كذا = مجموعاً ، (٢) ما لا تجدُ مقدارَه مُفرَّقاً إلا فى ألف رجل . وأمّا فى نحو « أنت الشجاع » ، فإنك تدَّعى له أنه قد انفرد بحقيقة الشجاعة ، وأنه قد أُوتِىَ فيها مَزِيَّةً وخاصِّيّةً لم يؤتها أحدٌ ، حتى صار الذى كان يعدُّه الناس شجاعةً غيرَ شجاعةٍ ؛ وحتى كأنّ كلّ إقدام إحجامٌ ، وكُلَّ قُوةٍ عرفت فى الحرب ضعفٌ . وعلى ذلك قالوا : « جادَ حتى

١٢٩ / بَخَّلَ كلَّ جواد ، وحتَّى مَنَع أن يستحقَّ اسم (١٤٤) الجواد أحد » ، كما قال :

وَأَنَّكَ لا تَجُودُ عَلَى جَوَادٍ هِبَاتُكَ أَنْ يُلقَّبَ بِالجَوادِ (٣)

وكما يقال : « جادَ حتى كَأَنْ لم يُعْرَف لأحدٍ جودٌ ، وحتى كَأَنْ قد كذَب الواصفون الغَيْثَ بالجود » ، كما قال :

أَعْطَيْتَ حَتَّى تَرَكْتَ الرِّيحَ حَاسِرَةً وَجُدْتَ حَتَّى كَأَنَّ الغَيْثَ لَمْ يَجُدِ (٤)

• • •

---

(١) فى نسخة عند رشيد رضا : « وبألف رجل لا غناءَ فيهم » .

(٢) فى المطبوعة : « بل تريد أن تُعطِيه » ، وفى « س » : « .... أن يعطيك » .

(٣) هو للمتنبى فى ديوانه ، وقبله بيتٌ متصلٌ معناه بمعناه ، وهو :

تَلُومُكَ يا علىُّ لِغَيْرِ ذَنْبٍ لأَنَّكَ قد زَرَيتَ على العباد

ومعنى البيت : هباتُك لا تُجود على أحدٍ باسم الجواد ؛ لأنه لا يستحق هذا الاسم ، مع ما يُرَى من جودك وزيادتك عليه ، (شرح الواحدى) .

(٤) هو للبحترى فى ديوانه . و « حاسرة » قد أعيت وكلّت فضَعُف هبُوبها .

هٰذَا فَصْلٌ

فى « الذى » خصوصاً

« الذى » ، ومجيئه لوصف المعارف بالجمل ، وما تحتها من الأسرار

٢٢١ – آعلم أن لك فى « الذى » علماً كثيراً ، وأسراراً جَمَّةً ، وخفايا إذا بَحثْتَ عنها وتصوَّرتها آطلعتَ على فوائد تُؤْنِسُ النفسَ ، وتُثْلِج الصدر ، بما يُفْضى بك إليه من اليقين ، ويُؤَدِّيه إليك من حُسْن التبيين .

والوجهُ فى ذلك أن تتأمَّل عباراتٍ لهم فيه لِمَ وُضِع ، ولأىِّ غرضٍ آجْتُلِب ، وأشياءَ وصفُوه بها . فمن ذلك قولهم : « إنَّ « الذى » آجتُلِبَ ليكون وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجُمَل ، كما آجْتُلِبَ « ذو » ليُتَوصَّل به إلى الوصف بأسماء الأجناس » ، يعنون بذلك أنك / تقول : « مررت بزيدٍ الذى أبُوه منطلقٌ » 142
و « بالرجل الذى كان عندنا أمْسِ » ، فتجدُك قد توصَّلت بـ « الذى » إلى أن أبَنْت زيداً من غيره ، بالجملة التى هى قولك « أبوه منطلق » ، ولولا « الذى » لم تصل إلى ذلك = كما أنك تقول : « مررت برجل ذى مال » فتتوصَّل بـ « ذى » إلى أن تُبِينَ الرجلَ من غيره بالمال ، ولولا « ذو » لم يتأتَّ لك ذلك ، إذ لا تستطيع أن تقول : « برجلٍ مالٍ » .

٢٢٢ – فهذه جُمْلة مفهومةٌ ؟ إلا أن تحتها خبايَا تحتاج إلى الكشف عنها . فمن ذلك أنْ تعلم مِنْ أين آمتنع أن تُوصف المعرفة بالجملة ، وَلِمَ لَمْ يكن حالُها فى ذلك حالَ النَّكرةِ التى (١٤٥) تصفها بها فى قولك : « مررت برجل أبوهُ مُنْطَلِقٌ » : و « رأيت إنسانًا تُقَاد الجَنائب بين يديه » . [1]

(١) « الجنائب » جمع « جنيبة » ، وهى الدابة تُقاد ، ويعنى أنه أميرٌ أو سلطانٌ .

وقالوا : إنّ السببَ فى امتناع ذلك : أنّ الجملَ نكراتٌ كُلُّها ، بدلالة أنها
١٣٠ تُسْتَفَاد ، وإنما يُسْتَفادُ المجهول / دون المعلوم . قالوا : فلما كانت كذلك ، كانت
وَفْقَ النّكرة ، (١) فجازَ وَصْفُها بها ، ولم يَجُزْ أن توصفَ بها المعرفة ، إذ لم تكن
وَفقاً لها .

« الذى » توصل بجملة سبق من السامع العلم بها

٢٢٣ – والقول البَيِّن فى ذلك أن يُقال : (٢) إنه إنَّما اجْتُلِب حتَّى إذا
كان قد عُرِف رجلٌ بقصة وأمرٍ جَرَى له ، فتخَصَّص بتلك القصَّة وبذلك الأمرَ
عند السامع ، ثم أريد القصد إليه ، ذُكِرَ « الَّذِى » .

تفسير هذا أنك لا تَصِل « الذى » إلاَّ بجملةٍ من الكلام قد سبق من
السَّامع علمٌ بها ، وأمرٍ قد عرفه له ، نحو أن ترى عنده رجلاً يُنشده شعراً فتقول له
من غَدٍ : « ما فعل الرجل الذى كان عندَك بالأمْسِ يُنْشدك الشعرَ ؟ »

هذا حكم الجملة بعد « الذى » ، إذا أنت وصفت به شيئاً . فكان
143 معنى قولهم : « إنه آجتلب ليُتَوصَّل بِه إلى وَصْف / المعارِف بالجمل » ، أنه
جِيء به لِيُفْصَل بين أنْ يُرَاد ذِكْرُ الشيء بجملة قد عرفها السامع له ، وبين أن
لا يكون الأمر كذلك .

« الذى » تأتى بعدها أيضاً جملة غير معلومة للسامع

٢٢٤ – فإن قلت : قد يُؤْتَى بعد « الذى » بالجملة غير المعلومة للسامع ،
وذلك حيث يكون « الذى » خبراً ، كقولك : « هذا الذى كان عندك بالأمس »
و « هذا الذى قَدِم رسولاً من الحضرة » ، أنت فى هذا وشبهه تُعْلِم المخاطَبَ أمراً
لم يَسْبِق له به علمٌ ، وتُفِيده فى المُشار إليه شيئاً لم يكن عنده . ولو لم يكن
كذلك ، لم يكن « الذى » خبراً ، إذ كان لا يكون الشيءُ خبراً حتى يُفَاد بِه .

---

(١) فى المطبوعة : « وَفْقاً للنكرة » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « والقول المبين » .

فالقول فى ذلك : أن الجملةَ فى هذا النَّحْوِ ، وإن كان المخاطَبُ لا يعلمُها لِعَيْنِ من أشرت إليه ، فإنه لابُدَّ من أن يكون قد علمها على الجملةِ وحُدِّثَ بها . فإنّك على كلِّ حالٍ لا تقول : « هذا الذى قَدِم رسولاً » ، لمن لم يعلم أن رسولاً قَدِم ولم يبلغه ذلك فى جملة ولا تفصيل = (١١٦) وكذا لا تقول : « هذا الذى كان عندك أمسِ » ، لمن قد نسى أنه كان عنده إنسانٌ وذهب عن وهمه ، وإنَّما تقوله لمن ذاك على ذُكْرٍ منه ، إلاَّ أنه رأى رجلاً يُقْبِل من بعيدٍ ، فلا يَعْلَم أنه ذاك ، ويَظُنه إنساناً غيره .

٢٢٥ – وعلى الجملة ، فكلُّ عاقلٍ يعلم بَوْنَ ما / بين الخبر بالجملة مع ١٣١
« الذى » وبينها مع غير « الذى » ، فليس من أحَدٍ به طِرْقٌ إلاَّ وهو لا يَشُكُّ أنْ ليس المعنى فى قولك : [1] « هذا الذى قَدِم رسولاً » ، [2] كالمعنى إذا قلت : « هذا قَدِم رسولاً من الحَضْرةِ » = ولا « الذى يَسْكُن فى مَحِلَّة كذا » ، كقولك : « هذا يسكن محلة كذا » ، وليس ذاك إلا أنَّك فى قولك : « هذا قدِم رسولاً من الحضرة » مُبْتَدِىءٌ خبراً بأمرٍ لم يَبْلُغ السامع ولم / يُبَلَّغْهُ ولَمْ يعْلمه 144
أصْلاً = وفى قولك : « هذا الذّى قَدم رسولاً » ، مُعْلِمٌ فى أمرٍ قد بلغه أنَّ هذا صاحبُه ، [3] فلم يَخْلُ إذَنْ من الذى بدأنا به فى أمْرِ الجملة مع « الذى » ، من أنه ينبغى أن تكون جملةً قد سبق من السامع علم بها فأعرفه ، فإنه من المسائل التى من جَهِلَها جهل كثيراً من المعانى ، ودخل عليه الغلط فى كثير من الأمور ، والله الموفّق للصواب .

* * *

(١) « به طِرْقٌ » ، بكسر فسكون : أى قُوَّة ، وأصل « الطِّرق » ، السِّمَن والشَّحْمُ .
(٢) فى المطبوعة و « س » هنا : « ... رسولاً من الحضرة » ، و « الحضرة » يعنى حضرة الخلافة .
(٣) « معلم فى أمر » ، أى مخبرٌ .

فُروقٌ فى الحالِ لها فَضْلُ تَعَلُّقٍ بالبلاغةِ

الحال ، ومجيئها جملة مع الواو تارة ، وبغير الواو تارة

٢٢٦ – آعلم أنّ أوّل فرقٍ فى الحال أنها تجيء مُفْرَدًا وجُمْلةً ، والقصد ههنا إلى الجملة .

وأوّل ما ينبغى أن يُضْبَط من أمرِها أنها تجيء تارةً مع « الواو » وأخرى بغير « الواو » ، فمثالُ مجيئها مع الواو قولك : « أتانى وَعَليه ثَوْبُ دِيباجٍ » ، و « رأيتُه وعلى كَتِفه سيفٌ » (١٤٧) ، و « لقيت الأَميرَ والجُنْدُ حواليه » ، (١) و « جاءنى زيد وهو مُتَقَلِّد سيفَه » = ومثال مجيئها بغير « واو » : « جاءنى زيدٌ يَسْعى غُلامُه بين يديه » و « أتانى عَمْروٌ يَقُودُ فرسه » ، وفى تمييز مَا يَقْتضى « الواو » ممّا لا يقتضيه صُعُوبةٌ .

٢٢٧ – والقولُ فى ذلك أنَّ الجملة إذا كانت من مبتدإٍ وخبرٍ ، فالغالب عليها أن تجيء مع « الواو » كقولك : « جاءنى زيدٌ وعمروٌ أَمَامَهُ » و « أتانى وَسَيْفُه على كتفه » : فإن كان المبتدأ من الجملة ضميرَ ذى الحال ، لم يصلح بغير « الواو » البتة ، وذلك كقولك : « جاءنى زيد وهو راكبٌ » و « رأيتُ زيداً وهو جالسٌ » ، و « دخلتُ عليه وهو يُمْلى الحديث » و « آنتهيتُ إلى الأميرِ وهو يُعَبِّىءُ الجيشَ » ، فلو تركت « الواو » فى شيء من ذلك / لم يَصْلُح . فلو قلت : ١٣٢
« جاءنى زيد هو راكبٌ » ، و « دخلت عليه هو يملى الحديثَ » ، لم يكن كلاماً .

٢٢٨ – فإن كان الخبرُ / فى الجُمْلة من المبتدإ والخبر = ظرفاً ، ثم كان 145

---

(١) فى هامش « ج » بخطه : « والجيش » ، يعنى مكان « الجند » .

قَدْ قُدِّم على المبتدإ كقولنا : « عليه سيفٌ » و « فى يَده سوطٌ » ، كَثُرَ فيها أن تجيء بغير « واو » . فمما جآء منه كذلك قولُ بشّار :

إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا ... خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلَّي سَوَادُ(١)

يعنى عليَّ بقية من الليل ، وقول أمية :

فَاشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقاً ... فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِحْلاَلاَ (٢)

وقول الآخر :

لَقَدْ صَبَرَتْ لِلذُّلِّ أَعْوادُ مِنْبرٍ ... تَقُومِ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبُ (٣)

كُلُّ ذلك فى موضع الحال ، وليس فيه « واو » كما ترى ، ولا هو مُحْتَمِلٌ لها إذا نَظَرْتَ .

٢٢٩ — وقد يجيء تَرْكُ « الواو » فيما ليس الخبرُ فيه كذلك ، ولكنه لا يكثر ، فمن ذلك قولهم : « كلَّمْتُه فُوه إلَى فِيَّ » و « رجَع عَودُه على بَدْئه » ، فى قولِ من رَفع ، (١٨) ومنه بيت « الإصلاح » .

نَصَفَ النَّهَارُ ، المَاءُ غَامِرُه ... وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لاَ يَدْرِي (٤)

---

(١) فى ديوانه ، يعنى خروجه فى سواد الليل . و « البازى » ، الصقر .

(٢) فى ديوان أمية بن أبى الصلت .

(٣) هو شعر واثلة بن خليفة السدوسى ، يهجو عبد الملك بن المهلّب بن أبى صفرة ، وهو فى البيان والتبيين ١ : ٢٩١ ، ٢٩٢ / ٢ : ٣١٣ ، وضبطهُ فى « س » : لقد صُبِّرَتْ » .

(٤) هو للمسيّب بن علس ، خال الأعشى ، وهو مجموع شعر الأعشين : ٣٥٢ ، وهو فى إصلاح المنطق لابن السكيت : ٢٦٩ ، وفيه : « وشريكه بالغيب » قال قبله : « نَصَفَ النهارُ يَنْصُفُ ، إذا انتصف » ، وقال بعده : « أراد : انتصفَ النهارُ والماء غامرُه لم يخرج . وقال : وذكر غائصاً أنه غاص ، فانتصف النّهارُ ، فلم يخرجْ من الماء » ، وهى من جياد القصائد النوادر . وفى هامش المخطوطة « ج » : « أى : والماء غامره » . وضبطت أنا أبو فهر « النهارَ » بالنصب أيضاً ، لأنه يقال : « نصف الشيءُ الشيءَ » ، بلغ نصفه ، ويقال : « نَصَفْتُ القرآنَ » ، بلغتُ منه النِّصف ، و « نَصَفَ عُمْرَه » ، أى بلغ نِصفَه .

ومن ذلك ما أنشده الشيخُ أبو عَلِىّ فى « الإغفال » : (١)

وَلَولاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إلَى جَعْفَرٍ ، سِرْبَالُه لَمْ يُمَزَّقِ(٢)

٢٣٠ – وبما ظاهره أنه منه قولُه :

إذَا أُتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتَهُ ، حَاضِرَاه الجُودُ والكَرَمُ(٣)

فقوله : « حاضراه الجود » ، جملة من المبتدإ والخبر كما ترى ، وليس فيها « واوٌ » ، والموضعُ موضع حَالٍ ، ألاَ تراكَ تقول : « أتيتُه فوَجَدته جالساً » ،
140 فيكون « جالساً » حالاً ، ذاك لأن « وجدتُ » فى مثل هذا من الكلام / لا تكون المتعدّية إلى مفعولين ، ولكن المتعدّية إلى مفعولٍ واحدٍ كقولك : « وجَدْتُ الضَّالَّةَ » إلا أنه ينبغى أن تعلم أن لتقديمه الخبر الذى هو « حاضراه » تأثيراً فى معنى الغِنَى عن « الواو » ، وأنه لو قال : « وجدته ، الجودُ والكرمُ حاضراه » لم
١٣٣ يَحْسُن حُسْنَه الآن ، وكان السببُ فى حسنه مع التقديم / ، أنه يَقْرُب فى المعنى من قولك : « وجدته حاضِرَه الجود والكرم » أو « حاضراً عنده الجود والكرم » .

* * *

جملة الحال ، والفعل مضارع مثبت غير منفي لا تكاد تجيء بالواو

٢٣١ – وإن كانت الجُملة من فِعْلٍ وفاعل ، والفعلُ مُضارِعٌ مُثْبَتٌ غيرُ منْفِى ، لم يكد يجىء بالوَاوِ ، بل ترى الكلام عَلى مجيئها عاريةً من « الواو » ، كقولك : « جاءَنى زيدٌ يَسْعى غلامُه بين يديه » ، وكقوله :

---

(١) « أبو على الفارسى » ، وكتابه « الإغفال » .

(٢) الشعر لسلامة بن جَنْدل فى ديوانه ، وفى الأصمعيات رقم : ٤٢ ، واللسان (جنن) ، وروايته كما هنا ، وأجود الروايتين ما فى الديوان والأصمعيات : « سِرْبالُه لم يُخرَّق » ، أى لم تخرّقه الرماح والسهامُ . و « جَنَانُ الليل » ، ما يسترك من ظلمته .

(٣) ينسب للأخطل ، وليس فى ديوانه .

(٤٩) وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِى يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ(١)

وقوله :

وَلَقَدْ أَغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى أَحْوَذِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ (٢)

وكذلك قولك : « جاءنى زيد يسرع » ، لا فَصْلَ بين أن يكون الفعل لذى الحال ، وبين أن يكون لمن هو من سببه ، فإن ذلك كُلَّه يستمر على الغِنَى عن « الواو » ، وعليه التنزيلُ والكلامُ . ومثاله فى التنزيل قوله عزّ وجَلّ : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) [سورة المدثر : ٦] ، وقوله تعالى : (وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى . الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى) [سورة الليل : ١٧ ، ١٨] ، وكقوله عز اسمه (وَيَذَرُهُم فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة الأعراف : ١٨٦] .

* * *

مجىء جملة الحال فعلاً مضارعاً ومعه الواو

٢٣٢ — فأما قول ابن همام السَّلُولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ ، وأَرْهَنُهُمْ مالِكَا (٣)

---

(١) هو شعر علقمة بن عَبَدة ، فى ديوانه : والمفضليات : ١٢٠ ، وسيأتى أيضاً فى رقم : ٢٤٣ و « قتود الرحل » ، خشب الرحل وأدواته . و « يسفعنى » يحرقنى ويغيّر لونى من شمسه وحره ، و « الجوزاء » برج من أبراج الشمس ، يشتد الحرّ بنزولها فيه . و « مسموم » ، شديد السَّمُوم ، وهى الريح الحارة . و « قُدَيْدِيمَة » تصغير « قدام » ، وروايته فى الديوان والمفضليات : « يوم تجىءُ به الجوزاءُ » .

(٢) هو لأبى داود ، وقد مضى فى الفقرة رقم : ٨٢

(٣) هو عبد الله بن همام السلولى ، فى أنساب الأشراف (القسم الرابع ، الجزء الأول من إحسان عباس) : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ومعاهد التنصيص ١ : ٢٨٥ ، يقوله ليزيد بن معاوية ، حين أمر ابن زياد ، أن يأخذه ، فأخذه ، فسأله أن يكلفه عريفه ، وكان اسم العريف « مالكا » ففعل . ثم هربَ ابن همام وأخذ عريفه ولحق بيزيد بن معاوية فاستجار به فآمنه ، فقال له هذا الشعر لما رجع إلى دياره . وفى المطبوعة : « أظافرهم » ، وهو خطأ ، والضمير يعود إلى الأسد فى البيت قبله ، وهو :

وكَرَّهَنِى أَرْضَكُمْ أَنَّنِى رَأَيْتُ بها أَسَدًا شابِكَا

و « شابك » مشتبك الأنياب ، فهو أشدُّ لفرسه .

فى روايةِ من رَوَى « وَأَرْهَنُهُمْ » ، [١] وما شبهوه به من قولهم : « قُمْتُ
وأَصُكُّ وجْهه » فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى « نجوتُ راهناً مَالِكا »
147 / و « قمت صَاكًّا وجهه » ، ولكن « أَرْهَنُ » و « أَصُكُّ » حكاية حال ، مثل
قوله :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى ، فَمَضَيْتُ ، ثُمَّتَ قُلْتُ : لاَ يَعْنِينِى [٢]

فكما أن « أمرُّ » ههنا فى معنى « مَرَرْتُ » ، كذلك يكون « أَرْهَن »
و « أَصُكُّ » هناك فى معنى « رَهَنتُ » و « صَكَكتُ » .

ويُبيِّن ذلك أنك تَرَى « الفاء » تجىء مكانَ « الواو » فى مثل هذا ، وذلك
كنحو مَا فِى الخبر فى حديث عبد الله بن (١٠٠) عَتيك حين دخل على أبى رافع
اليهودىّ حِصنَه قال : « فانتهيت إليه ، فإذا هو فى بيت مُظْلمٍ لا أَدْرى أَيَّ هو
من البيت ، فقلت : أبا رافع ! فقال : من هذا ؟ فأَهْوَيْتُ نحو الصَّوتِ ،
١٢٤ فأَضْرِبُه بالسَّيف / وأنا دَهِشٌ » = [٣] فكما أن « أضْرِبُه » مضارع قد عَطَفه
بالفاء على ماضٍ ، لأنه فى المعنى ماضٍ ، كذلك يكون « أرهنهم » معطوفاً على
الماضى قبله = وكما لا يُشَكُّ فى أنّ المعنى فى الخبر : « فأهويت فضربت » ،

---

(١) وذلك لأن الرواية الأخرى : « وأَرْهَنْتُهُمْ مالكًا » .

(٢) هو من شعر شِمر بن عمرو الحنفى ، وقيل : لرجل من بنى سَلُول ، والشعر فى الأصمعيات رقم : ٣٨ . ورواه سيبويه فى الكتاب ١ : ٤١٦ ، والخزانة ١ : ١٧٣ ، وتفسير الطبرى ٢ : ٣٥١ ، وبعده :

غَضْبَانَ ، مُمْتَلِئاً عَلَىَّ إهَابُهُ ، إنِّى وربِّك سُخْطُهُ يُرْضِينى

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عتيك رضى الله عنه .

كذلك يكون المعنى فى البيت : « نَجَوْتُ ورَهَنْتُ » ، إلا أن الغرض فى إخراجه على لفظ الحال ، أن يحكى الحالَ فى أحدِ الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره ، كما كان ذلك فى « وَلَقَد أَمُرُّ علَى اللَّئيم يَسُبُّنى ، فمضيتُ » ، إلاّ أن الماضى فى هذا البيت مؤخَّرٌ معطوف ، وفى بيت آبن همام وما ذكرناه معه ، مُقَدَّم معطوف عليه . فآعرفه .

...

مجيء الحال مضارعاً منفيًا ، بمجيء بالواو ، كثير

٢٣٣ — فإن دخل حرفُ نفى على المضارع تغيَّر الحكم ، فجاء بالواو وبتركها كثيراً ، وذلك مثل قولهم : « كُنْتُ ولا أُخشَّى بالذِّئْب » ، [١] وقول مِسْكينٍ الدارمىِّ :

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أباً ، وَلَقَدْ كَان وَلاَ يُدْعَى لِأَبْ [٢]

وقول مالك بن رُفَيع ، وكان جَنى جنايةً فطلبه مُصْعَبُ بن الزُّبير :

/ بَغَانِى مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ ، فأَيْنَ أُحِيدُ عَنْهُم ؟ لاَ أُحِيدُ 148

---

(١) مثلٌ ، وقليلاً ما يرد فى كتب الأمثال ، وهو فى اللسان مادة (خشى) ، و « أُخشَّى » ، أخوَّفُ .

(٢) هو فى المجموع من شعره ، والأغانى ٢٠ : ٢١١ (الهيئة) ، وغيرهما ، يقوله فى امرأته ، يقول قبله :

مَنْ رَأَى ظَبْياً عَلَيْه لُؤْلُؤٌ وَاضِحَ الخَدَّين مقروناً بِضَبّْ

ويقول فى آخرها :

لا تَلُمْها ، إنَّها من نِسْوَةٍ مِلْحُها مَوْضُوعَةٌ فوق الرُّكَبْ

« ملحُها فوق الركب » ، كناية عن سوء خلقها وقلة وفائها . و « الوَرِق » ، الفضة ، والضمير فى « أكسبته » للظبى ، ويعنى به امرأته .

أَقَادُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى ، وَكُنْتُ وَمَا يُنَهْنِهُنِى الوَعِيدُ (١)

« كان » فى هذا كلّه تامةٌ والجملة الداخل عليها « الواو » فى موضع الحال . ألا ترى أن المعنى : « وُجدتُ غير خاشٍ للذئب » ، و « لقد وُجد غيرَ مدعوٍّ لأب » و « وُجدتُ غيرَ مُنَهْنِهٍ بالوعيد وغير مُبَالٍ به » ، ولا معنى لجعلها ناقصة ، وجعل « الواو » مزيدة .

٢٣٤ – وليس مَجِيءُ الفعل المضارِع حالاً ، على هذا الوجهِ ، بعزيزٍ فى (١٥١) الكلام ، ألا تراك تقول : « جعلتُ أَمْشِي وما أَدْرِى أين أَضَعُ رجلى » و « جعل يقول ولا يدرى » ، وقال أبو الأسود : « يُصِيبُ وَمَا يَدْرِى » ، (٢) وهو شائعٌ كثيرٌ .

مجيء المضارع منفياً حالاً، بغير الواو كثير

٢٣٥ – فأما مجيء المضارِع مَنْفِيّاً حالاً من غير « الواو » فيكثر أيضاً ويَحسُن ، فمن ذلك قوله :

١٣٥ / ثَوَوْا لاَ يُرِيدُون الرَّوَاحَ ، وغَالَهم مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدْرِ (٣)

---

(١) هكذا هنا ، وفى الأمالى ٣ : ١٢٧ ، « مالك بن أُبَى رفيع الأسدى .... وكان صعلوكاً ، فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه وقال هذا الشعر ، وروايته كما فى « س » بَغَانى مصعبٌ » ، وهى أجود الروايتين فأثبتُّها . وكان فى « ج » والمطبوعة : « أتانى مصعب » .

(٢) هو فى صدر بيت لأبى الأسود ، يقوله لعبد الله بن فَرُّوخ = ويقال قالها للحصين بن أبى الحرّ العنبرى . وأيضاً فى صدر البيت نفسه منسوباً إلى فرات بن حيان ، ويقال إنه أيضاً لأبى سفيان بن الحارث ، والبيت :

يُصِيبُ وما يدرى ، ويُخْطِى وما دَرَى وكيف يكونُ النَّوْكُ إلا كذلِكِ

وفى شعر فرات « إلاّ كذلكا » ، و « النّوك » ، الحمق . وانظر معجم الشعراء للمرزبانى : ٣١٧

(٣) هو لِعِكْرِشة العبسى ، أبى الشغب ، يرثى بنيه ، وهو فى شرح الحماسة للتبريزى ٢ : ٤٩ ، ٥٠ ، ومجالس ثعلب : ٢٤٢ ، والشعر بتمامه فى مقطَّعات مَرَاثٍ لابن الأعرابى ، رقم : ٤ ، ورواية البيت على الصواب كما أثبته ، وفى المطبوعة والمخطوطتين : « مَضَوْا لا يريدون الرواح » .

وقال أَرْطَاةُ بن سُهَيّة ، وهو لطيفٌ جدًّا :

إنْ تَلْقَنى ، لاَ تَرَى غَيْرِى بِنَاظِرَةٍ ، تَنْسَ السِّلاحَ وَتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأَسَدِ(١)

فقوله : « لا ترى » في موضع حال . ومثله في اللُّطف والحسن قول أعشى هَمْدان ، وصَحِبَ عبّاد بن وَرقاء إلى إصبهان فلم يَحْمَدْه فقال :

أَتَيْنـا إِصْبَهـانَ فَهَزَّلَتْنَـا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمِ
وَكَانَ سفاهةً مِنِّى وَجَهْلاً مَسِيرِى ، لاَ أَسِيرُ إلى حَمِيمِ(٢)

قوله : « لا أسير إلى حميم » ، حالٌ من ضمير المتكلم الذى هو « الياء » فى « مسيرى » ، وهو فاعلٌ فى المعنى ، فكأنه قال : وكان سَفَاهةً منّى وجهلاً / أن سرتُ غير سائر إلى حَمِيم ، وأنْ ذهبتُ غير متوُجِّهٍ إلى قريب : وقال خالد بن يزيد بن مُعاوية : 149

لَوْ أَنَّ قَوْماً لاِرْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُها لاَ أُحْجَبُ(٣)

وهو كثيرٌ إلاّ أنه لا يَهْتَدِى إلى وَضْعِه بالموضع المرضىّ إلا مَنْ كان صحيحَ الطَّبع .

الماضي يجيء حالاً بالواو وغير الواو مقروناً مع « قد »

٢٣٦ — ومما يجىء بالواو وغير « الواو » ، الماضى ، وهو لا يَقَعُ حالاً إلا مع « قَدْ » مُظْهَرةً أو مُقَدَّرة . أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع ، كقولك : « أتانى وَقَدْ جهده السير » = (١٠٢) وأَما بغير « الواو » فكقوله :

---

(١) أبياته فى الأغانى ١٣ : ٣٤ (الدار) ، يقوله لشبيب بن البرصاء ، وكان قال : « وددتُ أنّى جمعنى وآبنَ الأمة أرطاة بن سهيّةَ يومُ قتالٍ فأشفى منه غيظى » ، فبلغ ذلك أرطاة ، فقال : « إنّ تلقنى » ، الشعر .

(٢) فى مجموع شعر الأعشين : ٣٤١ ، والصحيح أنّ الأعشى صحب أبا سليمان خالد بن عتاب بن ورقاء الرياحىّ ، انظر الأغانى ٦ : ٤٣ (الدار) .

(٣) غير منسوب ، فى شرح شواهد العينى (الخزانة ٣ : ١٩١) .

مَتى أُرَى الصُّبْحَ قَدْ لاَحَتْ مَخَايِلُهُ وَاللَّيلُ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْه السَّرَابِيلُ(١)

وقول الآخر :

فَآبُوا بالرِّمَـاحِ مُكَسَّرَاتٍ وأُبْنَا بِالسُّيوفِ قَدِ آنْحَنَيْنَا(٢)

وقال آخرُ ، وهو لطيف جدًّا :

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الجُفُونَ إلى الوَغَى مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمُ آسْتِبْشَارُ(٣)

جملة « ليس » ، مجيئها بالواو وبغيرها

٢٣٧ — ومما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ، ثم يأتي في مواضعَ بغير « الواو » فيَلْطُف مكانه ويدلُّ على البلاغة ، الجملةُ قد دخلها « ليس » تقول : « أتاني ولَيْس عليه ثوب » و « رأيته ولَيْس معه غيره » ، فهذا هو المعروف المستعمل ، ثم قد جاء بغير « الواو » فكان من الحسن على ما ترى ، وهو قولُ الأعرابي :

١٣٦ / لَنَا فتًى وَحَبّذَا الأَفْتَاءُ تَعْرِفُهُ الأَرْسَانُ والـدِّلاَءُ

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلَّى القَلِيبَ لَيْسَ فِيه ماءُ (٤)

---

(١) الشعر لحُنْدُج بن حندج المرّيّ ، شرح الحماسة للتبريزي، ٤ : ١٦٠ ، وسيأتي في رقم : ٢٤٣

(٢) هو من المنصفة ، قصيدة عبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ : ٢٢٩ — ٢٣٤

(٣) في هامش المخطوطة « ج » حاشية نصها : « كَسَروا الجفون » من قوله :

ومن قبلُ ما أَغْنَيْتُ كاسِرَ عَيْنِه زياداً ، ولم تَقْدِر علىّ حَبَائلُه

وهو وصفٌ يدلّ على ثبات الجأش ، وعلى الثقة بالله . قال أبو فهر : أظن أن كسر الجفون ، هو كسر جفون السيوف ، حتى لا تُغمد ، وتكون أبداً مصلتة في الحرب .

(٤) لم أقف عليه بعدُ .

مجئ جملة الحال بغير واو

٢٣٨ – ومما ينبغي أن يُرَاعى فى هذا البابِ : أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير « واو » ويَحْسُن ذلك ، (١) ثم تنظُر فترى ذلك إنّما حَسُن من أجل حَرْفٍ دخل / عليها . مِثاله قولُ الفرزدق : 150

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبصِرِينِى كَأَنَّمَا بَنِىَّ حَوَالَىَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ (٢)

قوله : « كأنما بَنىّ » إلى آخره ، فى موضع الحال من غَيْر شُبْهةٍ ، ولو أنك تركت « كأن » فقلت : « عسى أن تُبصرينى بَنىَّ حوالى كالأُسُود » ، رأيتَهُ لا يحسُن حُسْنَهُ (١٥٣) الآن ، (٣) ورأيتَ الكلام يقتضى « الواو » كقولك : « عسى أن تبصرينى وبَنِىّ حوالى كالأُسود الحوارد » .

٢٣٩ – وشبيهٌ بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مُفْرَدٍ ، فلَطُفَ مكانُها ، ولو أنك أرَدْت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يَحْسُن ، مثالُ ذلك قول ابن الرومى :

---

(١) فى « س » ، « فحسُن ذلك » ، وفى نسخة عند رشيد رضا : « فيحسنُ ذلك » .

(٢) فى ديوانه ، وروايته « الأسود اللوابد » ، وهى أصحّ الروايتين ، وأولاها بهذا الشعر . ورواية أكثر كتب البلاغة كما هنا ، وأيضاً رواية الديوان : « فإنّى عَسَى » ، وهى أبيات ثلاثة يقولها الفرزدق لامرأته طيبة بنت العجاج المجاشعى ، وقالت له : ليس لك ولَدٌ ، وإن مِتَّ وَرِثك قومك ! فقال لها :

تَقُولُ : أُراه وَاحِداً طاَحَ أَهْلُهُ يُؤَمِّلُهُ فى الوَارِثيِنَ الأَباعِدُ
فإنِى عَسَى ....
فإنّ تَميمًا قبل أَنْ يَلِدَ الحَصَى أَقام زماناً وهو فى الناسِ واحدُ

و « الحوارد » ، الغضاب . و « اللوابدُ » جمع « لابد » ، وهو الأسد . و « اللِّبدة » ، وهو الشعر اللابد على زُبْرته . و « تميم » هو أبو القبيلة التى منها الفرزدق ، و « الحَصَى » ، العدد الكثير ، شُبّه فى الكثرة بالحصى .

وفى هامش المخطوطة « ج » ، ذكر البيت الثالث : « فإن تميماً ..... » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « حسنه فى الأول » .

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً ، بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ (١)

فقوله : « بُرْدَاك تبجيل » ، فى موضع حال ثانيةٍ ، ولو أنك أسقطت « سالماً » ، من البيت فقلت : « والله يبقيك برداك تبجيل » ، لم يكن شيئاً .

...

اختلاف الجمل الواقعة حالاً ، فى مجيئها بالواو وبغيرها

٢٤٠ — وإذ قد رأيت الجُمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلابُدَّ من أن يكون ذلك إنَّما كان من أجْل عِلَلٍ توجبه وأسبابٍ تقتضيه ، فمحالٌ أن يكون ههنا جُمْلَة لا تصلح إلا مع « الواو » ، وأخرى لا تصلح فيها « الواو » ، وثالثة تصلُح أن تجيء فيها « بالواو » وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سببٌ وعِلّةٌ ، وفى الوُقوف على العِلّة فى ذلك إشكال وغموضٌ ، ذَاك لأنَّ الطريقَ إليه غيرُ مَسلوكٍ ، والجهةَ التى منها تُعْرَف غير مَعْروفة . وأنا أكتب لكَ أصْلاً فى « الخبر » إذا عَرَفْته انفتح لكَ وَجْهُ العِلّة فى ذلك .

...

151 ٢٤١ — (٢) اعلم أن « الخبر » ينقسم إلى خبرٍ هو / جزءٌ من الجملة
١٣٧ لا تتم الفائدة دونه ، وخبرٍ ليس / بجُزْءٍ من الجملة ، ولكنّه زيادةٌ فى خبر آخر ، سابقٍ له . فالأوَّل خبر المبتدأ ، كمنطلق فى قولك : « زيد منطلق » ، والفعلُ كقولك : « خرج زيد » ، وكُل واحد من هذين جزءٌ من الجملة ، وهو الأَصل فى الفائدة = والثانى هو الحال كقولك : « جاءنى زيدٌ راكباً » ، وذاك لأن الحال خبرٌ فى الحقيقة ، من حيث أنك تُثْبت بها المعنى لذى الحال كما تُثبتُ بخبر المبتدإ

« الخبر » نوعان : جزء من الجملة وخبر ليس بجزء من الجملة

---

(١) فى ديوانه : ٢٣١٥

(٢) هذه الفقرة رقم : ٢٤١ ، قد سلفت بنصِّها فى الفقرة : ١٧٩

للمبتدإ ، [1] وبالفعل (١٥٤) للفاعل . ألاَ تراك قد أثبتَّ الركوب في قولك : « جاءني زيد راكباً » لزيد ؟ إلا أنَّ الفرقَ أنَّك جئت به لتزيد معنىً في إخبارِك عنه بالمجيء ، وهو أنْ تجعلَهُ بهذه الهَيْئَة في مَجيئه ، ولم تجرِّدْ إثباتَكَ للركوب ولم تباشره به ابتداءً ، [2] بل بَدَأت فأثبتَّ المجيء ، ثم وصلتَ به الركوب ، فالتبس به الإثبات على سبيل التَّبَع لغيره ، وبِشَرْط أن يكون في صلته . وأمَّا في الخبر المُطْلَق نحو : « زيدٌ منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك أثبت المعنى إثباتاً جرَّدته له ، وجعلته يُبَاشِرُهُ من غير واسطة ، [3] ومن غير أن يَتَسبَّب بغيره إليه .

...

جملة الحال وامتناعها من الواو ، وتفسير ذلك

٢٤٢ — وإذ قد عرفتَ هذا ، فاْعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من « الواو » ، فذاك لأجْل أنك عَمَدْت إلى الفعل الواقع في صَدْرها فضممتَه إلى الفعل الأوَّل في إثباتٍ واحدٍ ، وكل جملة جَاءت حالاً ، ثم اقتضت « الواو » ، فذاك لأنك مستأنِفٌ بها خبراً ، وغيرُ قاصدٍ إلى أن تضمها إلى الفعلِ الأوَّل في الإثبات .

٢٤٣ — تفسير هذا : أنك إذا قلتَ : « جاءني زيد يسرع » ، كان بمنزلة قولك : « جاءني زيد مُسْرِعاً » ، في أنك تثبتُ مجيئاً فيه إسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبراً واحداً ، وتريد أن تقول : « جاءني / كذلك ، 152
وجاءني بهذه الهيئة » ، وهكذا قوله :

---

(١) في المطبوعة : « كما تثبته بالخبر للمبتدأ » ، وفي نسخة عند رشيد رضا ، كالذي أثبت هنا .
(٢) « ابتداءً » ، زائدة في هذا الموضع ، ولم تكن في رقم : ١٧٩
(٣) في المطبوعة « مباشرةً » ، وقال رشيد رضا : « في نسخة : يباشره » .

وقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِى ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ[١]

كأنه قال : « وقد علوتُ قُتُود الرحل بارزاً للشمس ضاحياً » ، وكذلك قوله :

* مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لاَحَتْ مَخَايِلُه * [٢]

= لأنه فى معنى : « مَتَى أرى الصبح بادياً لائحاً بَيِّناً مُتَجَلِّياً » وعلى ١٢٨ / هذا القياس أبداً . وإذا قُلْتَ : « جاءنى وغلامه يسعى بين يديه » و « رأيت زيداً وسيفه على كَتِفه » ، [٣] كان المعنى على أنَّك بدأتَ (٥٥) فأثبتَّ المجىءَ والرؤيةَ ، ثم استأنفت خبراً ، وابتدأتَ إثباتاً ثانياً لسعى الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كَتِفه . ولما كانَ المعنى على استئناف الإثبات ، اِحتيج إلى ما يربطُ الجملة الثانية بالأُولى ، فجىء بالواو كما جىء بها فى قولك : « زيد منطلق وعمرو ذاهب » و « العلم حسن والجهل قبيح » . وتسميتُنا لها « واو حال » ، لا يخرجها عن أن تكون مُجْتَلَبَةً لضَمِّ جملة إلى جملة .

ونظيرُها فى هذا « الفاءُ » فى جواب الشرط نحو : « إن تَأْتِنى فأنت مُكْرم » ، فإنها وإن لم تكن عاطفةً ، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفةِ فى أنها جاءت لتربط جُملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها ، [٤] فاعرف ذلك = ونزِّل الجملة فى نحو : « جاءنى زيد يسرع » و « قد علوتُ قُتُود

---

(١) مضى البيت فى رقم : ٢٣١ ، وهو لعلقمة بن عبدة .

(٢) مضى فى رقم : ٢٣٦ ، وتمامُه :

* واللَّيْلُ قد مُزِّقَتْ عنهُ السرابيلُ *

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢٢٦

(٤) فى المطبوعة وحدها : « أن تربط بنفسها » .

الرَّحْل يَسفَعُنى يومٌ » ، منزلةَ الجَزاء الذى يستغنى عن « الفاء » ، لأنَّ من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط ، وهو قولك : « إن تُعْطِنى أشكُرْكَ » = ونزّل الجملة فى « جاءنى زيد وهو راكب » ، منزلةَ الجزاء الذى ليس من شأنه أن يرتبط / بنفسه ، ويحتاجُ إلى « الفاء » ، كالجملة فى نحو : « إن تأْتِنى فأنت مكرمٌ » ، 153
قياساً سويًّا ومُوَازنةً صحيحة .[١]

* * *

بيانُ دخول الواو على الجملة

٢٤٤ — فإن قلتَ : قد علمْنا أن عِلّة دخول « الواو » على الجملة أن تستأنف الإثباتَ ، ولا تَصِلَ المعنى الثانى بالأوّل فى إثباتٍ واحدٍ ، ولا تُنَزِّل الجملةَ منزلةَ المفرد = ولكن بقى أن تَعْلَمَ لِمَ كان بعض الجُمل ، بأن يكون تقديرُها تقديرَ المفردِ فى أن لا يستأنف بها الإثبات ، أَوْلى من بعض ؟[٢] وما الذى مَنع فى قولك : « جاءنى زيد وهو يُسْرِع ، أو : وهو مُسْرِعٌ » أن يدخل الإسراع فى صلة المجىء ويضامُّه فى الإثبات ، كما كان ذلك حين قلت : « جاءنى زيد يُسرع » ؟

فالجوابُ أن السّبب فى ذلك أن المعنى فى قولك : « جاءنى / زيد وهو ١٣٩
يسرع » ، (١٥٦) على استئناف إثباتٍ للسُّرعة ، ولم يكن ذلك فى « جاءنى زيد يسرع » . وذلك أنك إذا أعدت ذكر « زيد » فجئت بضميره المنفصِل المرفوع ، كان بمنزلة أن تُعيد آسمَه صريحاً فتقول : « جاءنى زيدٌ وزيدٌ يُسْرِع » فى أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل « يسرع » فى صِلَة المجىء ، وتضمَّه إليه فى الإثبات . وذَلك أنّ إعادتك ذِكر « زيد » لا يكون حتى تَقْصِدَ آستئنافَ الخبر

---

(١) السياق : « ونزّل الجملة ... قياساً سويًّا .... » .

(٢) السياق : « لم كان بعض الجمل .... أولى من بعض » خبر « كان » .

عنه بأنه يسرع ، وحتى تبتدىء إثباتاً للسرعة ، لأنّك إن لم تفعل ذلك ، تركتَ المُبتدأ ، الذى هو ضمير « زيد » أو اسمه الظاهر ، بِمَضْيَعَةٍ ، (١) وجعلته لغواً فى البَيْن ، (٢) وجرَى مَجْرَى أن تقول : « جاءنى زيدٌ وعمرٌو يسرع أمامه » ، ثم تزعمُ أنك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً ، وأن حالَ « يسرع » ههنا ، حاله إذا قلت : « جاءنى زيد يسرع » ، فجعلت السرعة له ، ولم تذكر « عَمْراً » ، / وذلك مُحالٌ . 154

* * *

٢٤٥ — فإن قلت : إنما استحالَ فى قولك : « جاءنى زيد وعمرو يسرع أمَامه » أن تردَّ « يسرع » إلى « زيد » وتنزله منزلة قولك : « جاءنى زيد يسرع » ، من حيث كان فى « يسرع » ضميرٌ لعمرو ، وتَضَمُّنُهُ ضمير عمرو يمنع أن يكون لزيد ، وأن يقدَّر حالاً له . وليس كذلك : « جاءنى زيد وهو يسرع » ، لأنّ السرعة هناك لزيد لا محالة ، فكيف ساغَ أن تقيس إحدى المَسْئَلتين على الأُخرى ؟

قيل : ليس المانع أن يكون « يُسْرع » فى قولك : « جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه » ؟ حالاً من زيد أنّه فِعْلٌ لعمرو ، فإنك لو أخّرت « عمراً » فرفعته « بيسرع » ، وأوْلَيْتَ « يسرع » زيداً فقلت : « جاءنى زيد يُسْرِع عمرٌو أمامه » وجدته قد صلح حالاً لزيد ، مع أنه فعلٌ لعمرو = وإنما المانع ما عرفتك ، من أنك تدع « عمراً » بمَضْيَعةٍ ، (٣) وتجىء به مُبتدَأً ، ثم لا تعطيه خبرًا . (٤)

---

(١) السياق : « تركت المبتدأ .... بمضيعة » .

(٢) « فى البين » ، أى بينهما ، وقد فسرته آنفاً .

(٣) انظر الفقرة السالفة : ٢٤٤

(٤) عند هذا الموضع حاشية فى « ج » ، هى بلا شكٍّ من كلام عبد القاهر : هذا نصُّها : =

ومما يدلُّ على فساد ذلك أنَّهُ يؤدِّى إلى أن يكون « يُسْرِع » قد اجتمع فى موضعه النَّصبُ والرفعُ ، وذلك أنَّ جَعْلَه (١٥٧) حالاً من « زيد » يقتضى أن يكون فى موضع نصب / = وجَعْلَهُ خبراً عن « عمرو » المرفوع بالابتداء يقتضى أن يكون فى موضع رفع . وذلك بيِّن التَّدافُع . ولا يجب هذا التَّدافُع إذا أخرت « عَمْرًا » فقلت : « جاءنى زيد يُسْرِع عمرو أمامه » ، لأنك ترفعُهُ حينئذٍ بيُسرع ، [1] على أنه فاعلٌ له ، وإذا ارتفع به لم يُوجِبْ فى موضعه إعراباً ، [2] ١٤٠

= « مِمّا يزيدُ فى بيان هذه المسئلة أنك لو قلت : « جاءنى زيدٌ وعمرٌو مُسْرِعٌ بين يديه » ، لم تستطع أن تنصب « مسرعاً » على أن تجعله داخلاً فى إثبات المجىء ، لأن نصبَه يُخْرِجه من أن يكون خبراً عن « عمرو » ، فيبقى « عمرو » مبتدأً لا خبر له . وإذا عرفت هذا فى « مُسْرِع » الذى هو اسمٌ ، فَقِسْ « يُسْرِع » فى قولك : « جاءنى زيدٌ وعمرٌو يُسْرِعُ أمامَهُ » عليه = وإذا قلت : « جاءنى زيدٌ يُسْرِع عمرٌو أمامه » ، أمكنك أن تضعَ الاسمَ موضعَ الفِعْل فتقول : « جاءنى زيدٌ مُسْرِعاً عمرٌو أمامه » ، ويكون لعمرو عاملٌ يعملُ فيه ولا يبقَى ضائعاً ، لأنَّ اسم الفاعل إذا تقدَّم ، صحَّ أن يرتفع « عمرٌو » به = وإذا تأخّر لم يصحَّ ، لأنَّه إذا تأخَّر صار « عمرٌو » مبتدأً ، وإذا صار مبتدأً احتاج إلى خبرٍ ، والاسمُ [لا يكون خبراً ويُنْصَب] » .

وهذا الذى بين القوسين جارَ عليه التصوير ، فلم يبق منه إلاّ حروفٌ ، فهكذا قرأته ، والله أعلم .

(١) « حينئذٍ » ، ليست فى المطبوعة ، وأشار رشيد رضا أنها عنده فى نسخة .

(٢) فى المطبوعة بين قوله « لم يوجب فى موضعه إعراباً » ، وقوله : « فيبقى مفرغاً » ، كلام ليس فى شىء من الأصول ، وقد نبّه الشيخ رشيد رضا فى الاستدراك على أنها حاشية ، وليست فى الأصل . وهذا نصُّها : =

فَيَبْقَى مُفَرَّغا لأن يقدَّر فيه النصبُ على أنه حال من « زيد » وجَرى مَجْرى أن تقول : « جاءنى زيدٌ مسرعاً عمرٌو أمامه » .

...

155 ٢٤٦ — فإن قلتَ : فقد يَنْبَغى على هذا الأصل / أن لا تجِىء جُمْلةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ حالاً إلا مع « الواو » ، وقد ذكرت قبلُ أن ذلك قد جاء فى مواضع من كلامهم . [١]

القياس أن لا تجيء جملة من مبتدإ وخبر إلا مع الواو ، وعلة ترك ذلك

فالجواب أنّ القياسَ والأصل أن لا تجيءَ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ حالاً إلا مع « الواو » ، وأمّا الذى جاء من ذلك فسبيله سبيلُ الشيء يَخرج عن أصله وقياسِه والظاهِرِ فيه ، بضربٍ من التأويل ونَوْعٍ من التشبيه ، فقولهم : « كَلَّمتُه فوه إلى فىَّ » ، [٢] إنّما حسُن بغير « واو » من أجل أن المعنى : كلمته مُشَافِهاً لَه = وكذلك قولهم : « رَجَع عَوْدُه عَلى بَدْئِه » ، [٢] إنما جاء الرفعُ فيه والابتداء من غير « واو » ، لأن المعنى : رجع ذاهباً فى طريقه الذى جاء فيه = وأما قوله : « وجَدْتُهُ حَاضِرَاه الجُودُ والكَرَمُ » [٣] فلأنّ تقديمَ الخبر الذى هو « حاضراه » ، يجعلُه

= « أى إن « عمرٌو » إذا ارتفع بيُسْرِع ، فلا يمكن أن يكون عاملاً فى موضع « يسرع » بشيء من الإعراب ، فإنه لا يتأتّى أن يكون عاملاً معمولاً لشيء واحد ، فيبقى موضع « يسرع » مفرّغاً لأن يقدَّر فيه النصبُ على الحالية ، بخلاف ما لو كان « يسرع » مؤخّراً عن « عمرو أمامه » ، فإنه إن اتصل « يسرعُ » بزيدٍ كان محلّه النصب ، مع أنّ « عمرو » المبتدأ ، عمل فى موضعه الرفع ، فيأتى التدافع كما سبق » .

وبلا ريب البتة ، ليس هذا من كلام عبد القاهر .

(١) انظر ما سلف من عند الفقرة رقم : ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر الفقرة : ٢٢٩

(٣) انظر الفقرة : ٢٣٠

(١٥٨) كأنه قال : « وجدته حاضراً عنده الجود والكرم » .

وليسَ الحملُ على المعنى ، وتنزيلُ الشيء منزلةَ غيره ، بعزيزٍ فى كلامهم ، وقد قالوا : « زَيْدٌ آضرِبْهُ » ، فأجازوا أن يكون مثال الأمر فى موضع الخبر ، لأن المعنى على النصب نحو : « اضرب زيدا » = ووضعوا الجملة ، من المبتدأ والخبر موضع الفعلِ والفاعلِ فى نحو قوله تعالى : [١] (أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [سورة الأعراف : ١٩٣] ، لأن الأصل فى المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو : « أدعوتموهم أمْ صَمَتُّم » .

ويَدُل على أنْ لَيْس مجيءُ الجملة من المبتدإ والخبر حالاً بغير « الواو » أصلاً ، قِلَّتُه ، [٢] وأنه لا يجيء إلا فى الشيء بعد الشيء .

هذا ، ويجوزُ أن يكون / ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة « الواو » ، كما ١٤١
جاء الماضى على إرادة « قد » .

• • •

٢٤٧ – وآعلم أنَّ الوجه فيما كان / مثل قول بشار : 156

« خَرَجْتُ مع البَازِى علىَّ سَواد » [٣]

= أن يُؤْخذ فيه بمذهب أبى الحسن الأخفش ، [٤] فيرفع « سوادُ » بالظرف دون الابتداء ، ويجرى الظَّرف ههنا مجراه إذا جرت الجملة صفةً على النكرة

---

(١) فى « س » ، وفى نسخة عند رشيد رضا : « ووضع الجملة من المبتدأ والخبر » .
(٢) « قلته » ، فاعل « ويدل » .
(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٢٢٨ .
(٤) « الأخفش » ، ليس فى « ج » ولا « س » .

نحو : « مررتُ برجُلٍ مَعُه صَقْرٌ صائدًا بِه غداً » ، [١] وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبَا الحسن فى هذا الموضع فيرفع « صقراً » بما فى « معه » من معنى الفعل ، فلذلك يجوز أن يُجْرَى الحالُ مُجْرَى الصفة ، فيُرْفَع الظاهر بالظرف إذَا هو جاءَ حالاً ، فيكون ارتفاع « سواد » بما فى « علىَّ » من معنى الفعلِ ، لا بالابتداء .

ثم ينبغى أن يُقَدَّر ههنا خصوصاً أنّ الظرفَ فى تقدير آسم فاعلٍ لا فعل ، أعنى أن يكون المعنى : « خرجت كائناً علىَّ سوادٌ ، وباقياً علىَّ سواد » = ولا يقدَّر : « يَكون على سواد » ، و « يبقَى علىَّ سواد » ، اللهمَّ إلاَّ أنْ تقدر فيه فعلاً ماضياً مع « قد » كقولك : « خرجتُ مع البازى قد بَقِىَ على سواد » ، والأوَّل أظهرُ .

الكلام فى الظرف ، وتأويل مجيئه خبراً

٢٤٨ — وإذا (١٠٠) تأمَّلت الكلامَ وجدتَ الظرف وقد وقَع مواقعَ لا يستقيم فيها إلاّ أن يُقَدَّر تقديرَ آسم فاعلٍ ، ولذلك قال أبو بكر بنُ السرَّاج فى قولنا : [٢] « زيدٌ فى الدار » ، أنكَ مخيَّرٌ بين أن تقدر فيه فِعْلاً فتقول : « استقر فى الدار » ، وبين أن تقدر آسم فاعلٍ فتقول : « مستقر فى الدار » ، وإذا عاد الأمرُ إلى هذا ، كان الحالُ فى ترك « الواو » ظاهرةً ، [٣] وكان « سواد » فى قوله : « خرجت مع البازى علىَّ سواد » ، بمنزلة « قضآءُ الله » فى قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّى العَارَ بِالسَّيفِ جَالِباً عَلَىَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا [٤]

---

(١) هذا مثال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٤١ ، ولكن ليس فيه « غداً » ، فيحقق .

(٢) « ابن السَّراج » ، ليست فى « ج » ولا « س » .

(٣) فى نسخة عند رشيد رضا : « على ظاهره » ؟

(٤) شعر سعد بن ناشب المازنى ، شرح الحماسة للتبريزى ١ : ٣٥ . وفى « س » أسقط البيت ، وساق الكلام هكذا : « بمنزلة قضاء الله فى كونه اسماً ظاهراً .... » .

في كونه اسماً ظاهراً قد ارتفع باسم فاعلٍ قد اعتمد على ذي حالٍ ، فعمل عمَلَ الفعل .

ويدُلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرتُ ، وأنه من أجل ذلك حَسُن ، [1] أنك تقول : « جاءني زيدٌ والسَّيفُ على كَتِفه » و « خرجَ والتاجُ عليه » ، / فتجده لا يَحْسُن إلا بالواو ، وتعلم أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ السيفُ على 157
/ كتفه » و « خرج التاجُ عليه » ، كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال ، ١٤٢
وذلك لأنه بمنزلة قولك : « جاءني وهو متقلِّدٌ سيفَه » و « خرج وهو لابسٌ التاجَ » ، في أن المعنى على أنك استأنفت كلاماً وابتدأتَ إثباتاً = وأنّك لم تُرِد : « جاءني كذلك » ولكن « جاءني وهو كذلك » ، فاعرفه .

* * *

(١) السياق : « ويدلّك على أن التقدير فيه ما ذكرت .... أنّك تقول : « جاءني زيد » .

بسم الله الرحمن الرحيم

القول فى الفصل والوصل

٢٤٨ م – أعلم أنّ العلمَ بما ينبغى أنْ يُصنَع فى الجمل من عَطْف بعضها على بعض ، أو تَرْكِ العَطف فيها والمجىءِ بها منثورةً ، تُستَأنف واحدةٌ منها بعد أخرى = [١] من أسرار (١٠٠) البلاغة ، ومِمّا لا يَتأتَّى لتمام الصواب فيه إلا الأعرابُ الخُلَّص ، [٢] وإلاّ قومٌ طُبِعُوا على البلاغة ، [٣] وأوتوا فنًّا من المعرفة فى ذَوْقِ الكلام هُمْ بها أفراد . وقد بلَغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حدًّا للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سُئِلَ عنها فقال : « معرفة الفَصْلِ من الوصل » ، [٤] ذاك لغموضه ودِقّة مسلكه ، وأنه لا يَكْمُل لإحراز الفضيلة فيه أحَدٌ ، إلا كَمَل لسائر معانى البلاغة .

* * *

فائدة العطف فى المفرد

٢٤٩ – وأعلم أنَّ سبيلنا أن نَنْظر إلى فائدة العطف فى المُفْرد ، ثم نعُود إلى الجملة فننظرُ فيها ونتعرَّف حالها .

ومعلومٌ أنَّ فائدة العطف فى المفرد أن يُشْرِكَ الثانى فى إعراب الأوّل ، وأنه إذا أشْرَكه فى إعرابه فقد أشركه فى حكم ذلك الإعراب ، نحو أنّ المعطوف على

---

(١) السياق : « اعلم أن العلم بما ينبغى ... من أسرار البلاغة .... » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « مما لا يأتى » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « والأقوامُ طبعوا ... » .

(٤) فى هامش « ج » هنا حاشية : « إنما سئل عن ذلك أبو تمام الطائى » ، وفى البيان والتبيين ١ : ٨٧ : « قيل للفارسى : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل » .

المرفوع بأنه فاعل مثلُه ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعولٌ به أو فيه أَوْ لَهُ شريك له فى ذلك .

وإذا كان هذا أصله فى المُفْرَد ، / فإنّ الجملَ المعطوفَ بعضُها على 158
بعض على ضَرْبين :

أحدُهما : أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب ، وإذا كانت كذلك كان حُكْمُها حُكْمَ المفرد ، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تَكُون واقعةً موقعَ المفرد ، وإذا كانت الجملة الأُولى واقعةً موقعَ المفرد ، كان عطفُ الثانية عليها جارياً مَجْرى عطف المفرد على المفرد ، (١) وكان وجهُ الحاجة إلى « الواو » ظاهراً ، والإشراكُ بها فى الحكم موجوداً . فإذا قلت : « مررت برجلٍ
خُلُقُه حَسن وخَلْقه قبيح » كنت قد أشركت / الجملة الثانيةَ فى حكم الأُولى ، ١٤٣
وذلك الحُكم كونها فى موضع جَرّ بأنَّها صفةٌ للنكرة . ونظائر ذلك تكثُر ، والأمْر فيها يسْهل .

والذى يُشْكِلُ أمره هو الضرب الثانى ، وذلك أن تَعْطِف على الجملة العاريةِ الموضعِ من الإعراب جملةً أخرى ، كقولك : « زيد قائم ، وعمرو قاعد » و « العلم (١٦١) حسنٌ ، والجهل قبيح » ، لا سبيل لَنا إلى أن نَدَّعى أن « الواو » أشركت الثانية فى إعراب قد وجَب للأُولى بوجهٍ من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فينبغى أن تعلم المطلوبَ من هذا العطف والمَغْزَى منه ، ولِمَ لَمْ يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تَدَعَ العطف فتقول : « زيد قائم ، عمرو قاعد » ، بعد أن لا يكون هنا أمرٌ معقول يُؤتى بالعاطف لِيُشْرِكَ بين الأُولى والثانية فيه ؟

---

(١) فى « ج » : « ... واقعة موقع المفرد ، وكان وجه الحاجة .... » ، أسقط كلمات ، وفى المطبوعة : « .... مجرى عطف المفرد ، وكان وجه الحاجة » ، أسقط « على المفرد » .

معانى العطف بالواو والفاء وثم

٢٥٠ – وٱعلم أنّه إنما يَعْرِض الإشكال فى « الواو » دون غيرها من حروف العطف ، وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معانى ، مِثْلَ أنّ « الفاء »
159 توجب الترتيب من غير تراخٍ ، و « ثم » تُوجِبُه مع تراخٍ ، و « أوْ » تردِّد الفعل / بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بِعَيْنه ، فإذا عَطَفْتَ بواحدةٍ منها الجملة على الجملة ، ظهرت الفائدة . فإذا قلتَ : « أعطانى فشكرته » ، ظهر بالفاء أن الشكر كان مُعَقَّباً على العطاء ومسبَّباً عنه = وإذا قلتَ : « خرجت ثم خرج زيد » ، أفادت « ثم » أن خروجه كان بعد خروجك ، وأنَّ مُهْلةً وقعت بينهما = وإذا قلت : « يُعْطِيك أو يكسوك » ، دلَّت « أو » على أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه .

وليس « للواو » معنىً سوى الإشراك فى الحكم الذى يقتضيه الإعراب الذى أتبعتَ فيه الثانىَ الأوَّلَ . فإذا قلت : « جاءنى زيد وعمرو » لم تفد بالواو شيئاً أكثرَ من إشراكِ عمرو فى المجىء الذى أثبته لزيد ، والجمعِ بينه وبينه ، ولا يُتَصوَّر إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنىً يقعُ ذلك الإشراكُ فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، ولم يكن معنا فى قولنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » معنىً
١٤٤ تزعم أنَّ « الواو » أشركت بين هاتين الجملتين فيه ، ثبت / إشكالُ المَسْئلة .

٢٥١ – ثم إنّ الذى يُوجِبُه النظرُ والتأمُّلُ أن يقال فى ذلك : إنَّا وإن كنَّا إذا قلنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » ، فإنَّا لا نرى ههنا حُكْماً نزعم أن « الواو » جاءت (١٦٢) للجمع بين الجملتين فيه ، فإنَا نَرَى أمراً آخرَ نحصُل معه على معنى الجمع . وذلك أنَّا لا نقول : « زيد قائمٌ وعمرو قاعدٌ » ، حتى يكون عَمْرٌو بسبب من زيد ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، وبحيث إذا عرفَ السامع حالَ الأوّل عناه أن يعرف حال الثانى . يدلُّك على ذلك أنك إن جئت فعطفْتَ
160 على الأول شيئاً ليس منه بسَبَب ، ولا / هو ممَّا يُذْكَر بِذِكْرِه ويتّصِل حديثه

بحديثه ، لم يَسْتَقِم . فلو قلت : « خرجتُ اليوم من داري » ، ثم قلت : « وأحسن الذى يقول بيت كذا » ، قُلتَ ما يُضْحَك منه . ومن هنا عابُوا أبا تمام فى قوله :

لاَ وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وأَنَّ أَبَا الحُسَيْنِ كَرِيمُ (١)

وذلك لأنه لا مناسبة بين كَرَم أبى الحسين ومَرَارة النوى ، ولا تعلُّق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك .

...

٢٥٢ — وٱعلم أنّه كما يجب أن يكون المحدَّثُ عنه فى إحدى الجملتين بسبب من المحدَّثِ عنه فى الأخرى ، كذلك ينبغى أن يكون الخبر عن الثانى مما يَجْرِى مجرى الشَّبيهِ والنظيرِ أو النقيضِ للخبر عن الأوّل . فلو قلت : « زيد طويلُ القامة وعمرٌو شاعر » ، كان خَلْفاً ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلُّق بين طول القامة وبين الشِّعْر ، وإنما الواجب أن يقال : « زيد كاتب وعمرو شاعر » ، و « زيد طويل القامة وعمرو قصير » .

وجملة الأمر أنها لا تجىء حتَّى يكون المعنى فى هذه الجملة لَفْقاً لمعنى فى الأُخرى ومُضَامًّا له ، مثل أنّ « زيداً » و « عمرًا » إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مُشْتَبِكَى الأحوال على الجُملة ، كانت الحالُ التى يكون عَلَيها أحدهما ، من قيامٍ أو قُعُود أو ما شاكل ذلك ، مضمومةً فى النفس إلى الحال التى عليها الآخر من غير شكٍّ . (٢) وكذا السبيلُ أبداً .

---

(١) فى ديوانه .

(٢) فى « ج » : « كانت الحالُ التى يكون عليها الآخر من غير شك » ، أسقط ما بين الكلامين سهواً .

والمعانى فى ذلك كالأشخاص ، فإنّما قلت مثلاً : « العلم حسن والجهل
١٤٥ قبيح » ، لأنّ كَوْنَ العلم (١٦٣) حسنًا مَضْمومٌ فى العقول إلى / كون الجهلِ قبيحاً .

***

161 ٢٥٣ – واْعلم أنه إذا كان المُخْبَرُ عنه فى / الجملتين واحداً كقولنا :
عطف الجمل بالواو « هو يقول ويفعل ، ويَضُرُّ وينفعُ ، ويُسيء ويُحْسِن ، ويأْمُرُ وينهى ، ويَحُلُّ ويَعْقِد ، ويأخُذُ ويُعْطِى ، ويَبِيعُ ويشترى ، ويأكلُ ويشربُ » وأشباهَ ذلك ، ازداد معنى الجمع فى « الواو » قوة وظهوراً ، وكان الأمر حينئذ صريحاً .

وذلك أنك إذا قلت : « هو يضر وينفع » ، كنت قد أفدت « بالواو » أنك أوجبتَ له الفعلين جميعاً ، وجعلته يفعلهما معاً . ولو قلت : « يضرُّ ينفع » : من غير « واو » لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكونَ قولك « ينفع » ، رجوعاً عن قولك « يضر » وإبطالاً له .

٢٥٤ – وإذا وقع الفعلان فى مِثْلِ هذا فى الصِّلة ، ازداد الاشتباكُ والاقترانُ حتى لا يُتصَوَّر تقديرُ إفرادٍ فى أحدهما عن الآخر ، وذلك فى مثل قولك : « العَجَبُ من أنّى أحسنتُ وأسأتَ » و « يكفيك ما قُلتُ وسمعتَ » و « أَيَحْسُن أن تَنْهَى عن شيء وتأْتِىَ مثلَه ؟ » ، وذلك أنه لا يشتبه على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين فى حكم فعلٍ واحد . ومن البيِّن فى ذلك قولُه :

لاَ تَطْمَعُوا أَنْ تُهِينُونَا ونُكْرِمَكُمْ ، وأن نَكُفَّ الأَذَى عَنْكُم وتُؤْذُونَا(١)

المعنى : لا تطمعوا أن تَرَوْا إكرامَنا قد وُجِد مع إهَانتكم ، وجَامَعَها فى الحصول .

---

(١) شعر الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب ، شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٢١

ومما له مأخَذٌ لطيفٌ فى هذا الباب قولُ أبى تمام :

لَهَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وتَفْعلاَ ... ونَذْكُر بَعْضَ الفَضْلِ مِنْكَ وتُفْضِلاَ[١]

* * *

الصفة والتأكيد لا تحتاج إلى شيء يصلها بالموصوف أو المؤكد

٢٥٥ – واْعلم أنه كما كان فى الأسماء ما يَصِلُه معناه بالاسم قبلَه ، فيستغنى بصلة معناه له عن وَاصِلٍ يَصِله ورابطٍ يربطه = وذلك كالصفة التى لا تحتاج فى اتِّصالها بالموصوف إلى شيء يَصِلها به ، وكالتأكيد / الذى لا يفتقر 162
كذلك إلى ما يَصِله بالمؤكَّد = [٢] كذلك يكون فى الجُمَل ما تتَّصلُ من ذات نفسها (١٦٤) بالتى قبلها ، وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يَرْبطها . وهى كلُّ جملة كانت مُؤكِّدة للتى قبلها ومُبَيِّنة لها ، وكانت إذا حَصَّلْتَ لم تكن شيئاً سِواها ، كما / لا تكون الصفة غير الموصوف ، والتأكيدُ غيرَ المؤكد . فإذا ١٤٦
قلت : « جاءنى زيد الظريف » ، و « جاءنى القوم كلهم » ، لم يكن « الظريفُ » و « كلُّهم » غير زيدٍ وغيرَ القوم .

* * *

الجملة المؤكدة لا تحتاج إلى عاطف وأمثلة ذلك

٢٥٦ – ومِثالُ ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى : (ألم . ذلكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيه) [سورة البقرة : ١ ، ٢] قوله : « لا ريبَ فيه » ، بيانٌ وتوكيد وتحقيقٌ لقوله « ذَلِكَ الكتابُ » ، وزيادةُ تثبيتٍ له ، وبمنزلة أن تقول : « هو ذَلكَ الكتاب ، هو ذلكَ الكتاب » ، فتعيده مرةً ثانيةً لتُثْبِتَه ، وليس يُثْبِت الخبرَ غيرُ الخبر ، ولا شيء يتميَّزُ به عنه فيحتاجَ إلى ضامّ يضمُّه إليه ، وعاطِفٍ يعطفُه عليه .

---

(١) فى ديوانه ، والرواية فيه « بعض الفضل عنك » .

(٢) السياق : « واعلم أنه كما كان فى الأسماء ما يصله ... كذلك يكون فى الجمل .... » .

٢٥٧ – ومثل ذلك قوله تعالى : (إنَّ الَّذينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ . خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعلى سَمْعِهِم وَعَلى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ ولَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [سورة البقرة : ٦ ، ٧] قوله تعالى : (لا يُؤْمِنون) ، تأكيد لقوله (سَوَاءٌ عليهم أأَنْذَرْتَهُم أم لَم تُنْذِرهم) ، وقوله : (خَتَم اللهُ على قُلُوبِهم وعَلَى سَمْعِهم) ، تأكيد ثانٍ أبلغُ من الأوّل ، لأن من كان حالُه إذا أُنْذِر مثلُ حاله إذا لم يُنْذَر ، كان في غاية الجهل ، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة .

٢٥٨ – وكذلك قوله عز وجل : (وَمِنَ النَّاس مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَومِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنينَ . يُخادِعُونَ اللهَ) [سورة البقرة : ٨ ، ٩] إنّما قال « يُخادعون » ولم يقل : « ويخادعون » لأن هذه المخادعة / ليست شيئاً غير 163
قولهم : « آمَنَّا » ، من غير أن يكونوا مؤمنين ، فهو إذَنْ كلام أُكِّدَ به كلامٌ آخرُ هو في معناه ، وليس شيئاً سواه .

٢٥٩ – وهكذا قوله عز وجل : (وإذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُون) [سورة البقرة : ١٤] ؛ وذلك لأن معنى قولهم : « إنّا مَعكم » : إنَّا لم نؤمن بالنبيّ ﷺ ولم نترك اليهوديّةَ . (٦٥) وقولهم : « إنّما نحنُ مستهزؤن » ، خبرٌ بهذا المعنى بعينه ، لأنه لا فرقَ بين أن يقولوا : « إنا لم نقل ما قلناه من أنا آمنا إلاّ استهزاءً » ، وبين أن يقولوا : « إنّا لم نَخْرجُ من دينكم وإنَّا / معكم » ، بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار ١٤٧
كأنهم قالوا : « إنا معكم لم نفارقكم » فكما لا يكون « إنّا لم نفارقكم » شيئاً غير « إنَّا معكم » ، كذلك لا يكونُ « إنّما نحن مستهزؤن » غيرَه ، فاْعرفه .

٢٦٠ – ومن الواضح البيِّن في هذا المعنى قوله تعالى : (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها كَأَنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْراً) [سورة لقمان : ٧] ، لم يأت معطوفاً

نحو « وَكَأَنَّ فى أُذُنيه وَقْرَاً » ، لأنَّ المقصود من التشبيه بمن فى أُذْنيه وَقْرٌ ، هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع ، إلاّ أنَّ الثانىَ أبلغُ وآكدُ فى الذى أُرِيد . وذلك أن المعنى فى التشبيهين جميعاً أن يَنْفِيَ أن يكونَ لتلاوة مَا تُلِى عليه من الآيات فائدةٌ معه ، ويكون لها تأثيرٌ فيه ، وأن يُجْعَل حاله إذا تُلِيتْ عليه كحاله إذا لم تُتْلَ . ولا شبهة فى أن التشبيه بمن فى أذنيه وَقْرٌ أبْلغُ وآكدُ فى جعله كذلك ، من حيثُ كان مَنْ لا يصحُّ منه السمع وإن أراد ذلك ، أبْعَدَ من أن يكون لتلاوة ما يُتْلى عليه فائدة ، من الذى / يصحُّ منه السمعُ إلاّ أنه لا يسمع ، إمَّا اتفاقًا وإما قصْداً إلى أنْ لا يسمع . فاعرفه وأحسِنْ تدبُّرَه . 164

٢٦١ — ومن اللطيف فى ذلك قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ) [سورة يوسف : ٣١] ، وذلك أن قوله : « إنْ هٰذَا إلاّ ملكٌ كريمٌ » ، مشابكٌ لقوله : « ما هَذا بَشَراً » ومُداخلٌ فى ضِمْنه من ثلاثة أوجُهٍ : [١] وجهان هو فيهما شبيهٌ بالتأكيد ، ووجْهٌ هو فيه شبيه بالصفة .

فأحد وجهى كونه شبيهاً بالتأكيد ، هو أنه إذا كان (١٦٦) مَلَكاً لم يكن بشراً ، وإذا كان كذلك كان ، إثْباتُ كونه مَلَكاً تحقيقاً لا مَحَالة ، وتأكيداً لنَفْيِ أنْ يكون بشراً .

والوجه الثَّانى أن الجارىَ فى العُرْفِ والعادة أنه إذا قيل : ما هَذا بشراً ، وما هَذا بآدمىّ » = والحالُ حالُ تعظيمٍ وتعجُّب مما يشاهد فى الإنسان من حُسْنِ خَلْق أو خُلُق = [٢] أن يكون الغرضُ والمرادُ من الكلام أنْ يقال إنه ملك ،

---

(١) فى « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « وداخل فى ضمنه » .

(٢) السياق : « ..... أنه إذا قيل ..... أن يكون الغرضُ .... » .

وأنه يُكْنَى به عن ذلك ، حتى أنه يكون مفهومَ اللفظ ، [1] وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يُذْكر ، كان ذِكْرُه إذا ذُكِرَ تأكيداً لا مَحالـة ،
١٤٨ / لأنّ حدّ « التأكيد » أن تحقّق باللفظ معنىً قد فُهِم من لفظ آخر قد سبق منك . أفلا ترى : أنه إنّما كان « كُلُّهم » في قولك : « جاءني القومُ كلُّهُم » تأكيداً من حيث كان الذي فُهم منه ، وهو الشمولُ ، قد فُهم بَدِيئاً من ظاهر لفظ « القوم » ، ولو أنه لم يكنْ فُهِم الشمول من لفظ « القوم » ، ولا كان هو من مُوجبه ، لم يكن « كُلّ » تأكيداً ، ولكان الشمول مستفاداً من « كُلٍ » ابتداءً .

وأمّا الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة ، فهوأنه إذَا نُفي أن يكون
165 بشراً ، فقد أُثبِتَ له جنس سواه ، إذْ من / المُحال أن يخرجَ من جنس البشر ، ثم لا يدخلَ في جنسٍ آخر . وإذا كان الأمر كذلك ، كان إثباته « ملكاً » تبييناً وتعييناً لذلك الجنس الذي أُريد إدخاله فيه ، وإغناءً عن أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : « فإن لم يكن بشراً ، فما هُوَ ؟ وما جنسه ؟ » كما أنك إذا قلت : « مررت بزيد الظريف » كان « الظريفُ » تبييناً وتعييناً لِلذي أردتَ من بين مَنْ لَهُ هذا الاسم ، وكنت قد أغنيتَ المخاطَبَ عن الحاجة إلى أن يقول : « أيُّ الزيدين أردت ؟ » .

...

الإثبات والتأكيد بإنْ وإلاّ

٢٦٢ — وممَّا جاء فيه الإثباتُ « بإنْ وإلاَّ » على هذا الحدّ قوله عز وجل : (وَمَا ⑯⑦ عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ » [سورة يس : ٦٩] وقوله : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى . إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) [سورة النجم : ٣ ، ٤] أفلاَ ترى أنَّ الإثباتَ في الآيتين جميعاً تأكيد وتثبيت لنَفْي ما نُفِي ؟ فإثباتُ ما عُلِّمه

(١) عند هذا الموضع حاشية في « ج » نصُّها : « معناهُ أنه إذا كان الحالُ حال تعظيم ، لم يحتمل قولك : « ما هو بآدميّ » ، و « ما هو بشراً » ، إلاّ أن تقول : إنّه مَلَكٌ » .

النبيُّ ﷺ وأُوحى إليه ذِكراً وقرآناً ، تأكيدٌ وتثبيت لنفى أنْ يكونَ قد عُلِّمَ الشعرَ = وكذلك إثباتُ ما يَتْلُوه عليهم وَحياً من الله تعالى ، [١] تأكيدٌ و تقرير لنَفْى أن يكون نَطَق به عن هَوىً . [٢]

* * *

٢٦٣ – وٱعلم أنّه ما مِنْ علمٍ من علومِ البلاغة أنت تقول فيه : « إنه خَفِيٌّ غامضٌ ، ودقيق صعب » إلا وعِلمُ هذا الباب أغمضُ وأخْفَى وأدقُّ وأصعبُ . وقد قَنِع الناسُ فيه بأن يقولوا إذا رأوا جُمْلةً قد تُرِك فيها / العطفُ : ١٤٩
« إن الكلام قد استؤنف وقُطِعَ عمّا قبله » ، لا تطلُب أنفسهم منه زيادةً على ذلك . ولقد غَفَلُوا غَفْلةً شديدةً .

* * *

الجملة يظهر فيها وجوب العطف ، ثم يترك العطف لعارض

٢٦٤ – ومِمَّا هو أصلٌ فى هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالُها مع التى قبلها حالُ ما يُعْطَف ويُقْرَن إلى ما قبله ، ثم تَراها قد وَجَب فيها تركُ العطفِ ، لأمر عَرَض فيها صارت به أجْنَبيةً مما قبلها .

مثالُ ذلك قوله تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهونَ) [سورة البقرة : ١٥] ، الظاهرُ / كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قَبْلَه من 166
قوله (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [سورة البقرة : ١٤] وذلك أنه ليس بأجْنَبّي منه ، بل هو نظيرُ ما جاءَ معطوفًا من قوله تعالى : (يُخَادِعُون اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [سورة النساء : ١٤٢] وقوله : (وَمَكَرُوا ومَكَرَ اللهُ) [سورة آل عمران : ٥٤] ، وما أشبهَ ذلك مما يُرَدُّ فيه العَجُز على الصَّدر ، ثم إنّك تجدُه قد جاء غيرَ معطوفٍ ، وذلك لأمْر أوْجبَ أن

---

(١) تحت قوله « وحياً » فى هامش « ج » ما نصه : « نصب على الحال » .

(٢) فى « س » والمطبوعة : « تقرير لنفى » ، ولم يذكر « تأكيد » .

لا يعطف ، وهو أن قوله : « إنما نحن مستهزؤن » ، حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى = وقولُه تعالى : (الله يَسْتهزىء بهم) ، خبرٌ من الله تعالى أنه يُجازيهم على كفرهم واستهزائِهم . وإذا كان كذلك ، كان العطفُ ممتنعاً ، لاستحالةِ أن يكون الذى (١٦٨) هو خبرٌ من الله تعالى ، معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ، ولإيجابِ ذلك أن يخرج من كونِهِ خبراً من الله تعالى ، إلى كونه حكايةً عنهم ، وإلى أن يكونوا قد شَهِدوا على أنفسهم بأنهم مُؤَاخذون ، وأن الله تعالى مُعاقِبُهم عليه .[١]

وليس كذلك الحال فى قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) ، و « مَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ) ، لأن الأوّل من الكلامين فيهما كالثّانى ، فى أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية . وهذا هو العِلَّةُ فى قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِى الأَرْضِ قَالُوا إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلاَ إِنَّهم هُمُ المُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١١ ، ١٢] إنما جاء « إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُون » مستأنفاً مُفْتَتَحًا « بألاَ » ، لأنه خبرٌ من الله تعالى بأنهم كذلك = والذى قبله من قوله « إنما نحن
١٥٠ مصلحون » ، حكايةٌ عنهم . فلو عُطِف لَلَزِم / عليه مثلُ الذى قدَّمتُ ذكرَه من الدخول فى الحكاية ، ولصار خبراً من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم
167 مفسدون ، / ولَصَار كأنه قيل : قالوا : « إنما نحن مصلحون ، وقالوا إنّهم المفسدون » ، وذلك ما لا يُشَكُّ فى فَسَاده .

= وكذلك قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لاَ يَعْلَمُونَ) [سورة البقرة : ١٣] ولو

---

(١) فى المطبوعة : و « من » : « يعاقبهم عليه » .

عطف : « إنَّهم هُمُ السُفهاء » على ما قبله ، لكان يكون قد أُدْخِل فى الحكاية ، ولَصَار حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السُّفهاء ، من بَعْدِ أن زعموا أنهم إنما تَرَكوا أنْ يؤمنوا لئَلا يكونوا من السفهاء .

لا يعطف الخبرُ على الاستفهام

٢٦٥ — عَلى أنّ فى هذا أمراً آخر ، وهو أن قوله : « أنُؤْمِنُ » استفهام ، لا يعطف الخبر عَلى الاستفهام .

فإن قلت : هل كَان يجوز أن يُعْطَف قوله تعالى : (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم) على « قالوا » من قوله : « قالوا إنَّا معكم » لا على ما بعده ، وكذلك كان يفعل فى « إنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدون » ، و « إنَّهم هُمُ السُّفَهاء » ، وكان يكون نظيرَ قوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ) [سورة الأنعام : ٨] وذلك أنَّ قولَه : « وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً » (١٦٩) معطوفٌ ، من غير شكٍّ ، على « قالوا » دُونَ ما بعده ؟

قيل : إن حُكْمِ العَطْف على « قالوا » فيما نحن فيه ، [1] مخالفٌ لحكمه فى الآية التى ذكرتَ . وذلك أن « قالوا » ههنا جوابُ شرطٍ ، فلو عُطِفَ قوله : « اللهُ يَسْتهزئ بِهم » عليه ، للزم إدخاله فى حكمه من كونه جواباً ، وذلك لا يصحُّ .

بيان العطف على جواب الشرط

وذاك أنّه متى عُطِف على جواب الشرط شيء « بالواو » كان ذلك على ضَرْبين : أحدُهما : أن يكونَا شيئين يُتَصَوَّر وجودُ كلّ واحد منهما دون الآخر ؛ ومثالُه قولك « إنْ تأتنى أُكْرِمْكَ أُعْطِكَ وأَكْسُكَ » [2] = والثانى : أن يكون

---

(١) فى المطبوعة : « إن حكم المعطوف على قالوا » ، وفى « ج » : « إن حكم « قالوا » فيما نحن فيه » .

(٢) « أكرمك » ، ليست فى « ج » .

168 المعطوفُ شيئاً لا يكونُ حتى يكونَ المعطوف عليه ، ويكون / الشَّرْط لذلك سبباً
فيه بَوسَاطَةِ كونه سبباً للأول ، [١] ومثاله قولك : « إذا رَجع الأُميرُ إلى الدار
استَأْذَنْتُهُ وخرجتُ » ، فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان ، وقد صار
١٥١ « الرجوع » / سبباً فى الخروج ، من أجل كونِه سبباً فى الاستئذان ، فيكون
المعنى فى مثل هذا على كَلاَمين ، نحو : « إذا رجع الأمير استأذنتُ ، وإذا
استأذنت خرجت » .

وإذْ قد عرفتَ ذلك ، فإنه لو عُطِف قولُه تعالى (اللَّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِم) على « قالُوا » كما زعمتَ ، كان الذى يُتَصَوَّر فيه أن يكون من هذا الضَّرب الثانى ، وأن يكون المعنى : « وإذَا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِم قَالُوا إنَّا معكم إنَّما نحنُ مُسْتَهزِؤُنَ » ، فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومَدَّهم فى طغيانهم يَعْمَهُون .

وهذا وإن كان يُرَى أنه يَسْتقيم ، فليس هو بمستقيم . وذلك أن الجَزاء إنما هو على نفس الاستهزاء وفِعْلِهم له وإرادتِهم إيَّاه فى قولهم : « آمَنَّا » ، لا على أنهم حدَّثوا عن أنفسهم بأنَّهم مستهزؤن = والعطفُ على « قالوا » يقتضى أن يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء ، لا عليه نفسه .

ويبيِّن ما ذكرنّاه من أن الجزاء ينبغى أن يكون على قَصْدِهم الاستهزاءَ وفِعْلِهم له ، لا على حَدِيثهم عن (٧٠) أنفسهم بأنا مستهزؤن = [٢] أنهم لو كانوا قالوا لكُبَرائهم : « إنما نَحْنُ مستهزِؤُن » وهم يريدون بذلك دَفْعَهُم عن أنفسهم بهذا الكلام ، [٣] وأن يسلَموا من شرِّهم ، وأنْ يُوهموهم أنَّهم منهم وَإن

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « بواسطة » .

(٢) السياق : « ويبيّن ما ذكرناهُ .... أنهم لو كانوا .... » .

(٣) فى « ج » : « دفعاً عن أنفسهم » .

لم يكونوا كذلك = (١) لكان لا يكون عليهم مؤاخَذَةٌ فيما قالوه ، من حيث كانت المُؤاخذةُ تكون على / اعتقاد الاستهزاء والخَديعةِ فى إظهار الإيمان ، 169
لا فى قول : « إنّا استهزأنا » من غير أن يقترن بذلك القولِ اعتقادٌ ونيّةٌ .

ما يوجب الاستئناف وترك العطف وأمثلته

هَذا ، وهٰهنا أمرٌ سوى ما مضى يُوجب الاستئنافَ وتَرْكَ العطف ، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت ، تحرِّكُ السامعين لأن يعلموا مَصيرَ أمرهم وما يُصْنَعُ بهم ، وأتَنْزِل بهم النِّقمة عاجلاً أم لا تنزلُ ويُمْهَلون = (٢) وتُوقِعُ فى أنفسهم التمنّى لأنْ يتبيَّن لهم ذلك . وإذا كان كذلك ، كان هذا الكلامُ الذى هو قوله « اللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » ، فى معنى ما صدرَ جواباً / عن هذا المقدَّرِ ١٥٢
وقوعُهُ فى أنفس السامعين . وإذا كان مصدره كذلك ، كان حقُّه أن يؤتى به مُبْتدأً غير معطوفٍ ، ليكون فى صُورته إذا قيل : « فإن سَألتم قيل لكُم : « اللّٰهُ يَسْتَهزِىء بِهِمْ وَيَمُدُّهم فى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » .

...

٢٦٦ — وإذا استقْرَيْتَ وجدت هذا الذى ذكرتُ لكَ ، من تنزيلهم الكلام إذا جاء بَعَقِب ما يَقْتضى سؤالاً ، (٣) مَنْزِلَتَهُ إذا صُرِّح بذلك السُّؤال = (٤) كثيراً ، فمن لطيف ذلك قوله :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِى فِى غَمْرَةٍ ، صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِى لاَ تَنْجَلِى (٥)

---

(١) السياق : « أنهم لو كانوا قالوا لكبرائهم .... لكان لا يكون عليهم .... » .
(٢) السياق : « تحرِّك السامعين لأن يعلموا .... وتوقع فى أنفسهم التمنّى » .
(٣) السياق : « من تنزيلهم الكلام .... منزلتهُ .... » .
(٤) السياق : « وإذا استقريت وجدت هذا .... كثيراً » .
(٥) هو فى المغنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وفى شرح شواهد للسيوطى : ٢٧٠ ، ومعاهد التنصيص ١ : ٢٨٠

لمَّا حَكَى عن العواذل أنهم قالوا : « هو فى غمرة » ، وكان ذلك مما يحرّك السامع لأن يسأله فيقول : « فما قولك فى ذلك ، وما جوابك عنه ؟ » ، أخْرَج الكلام مُخْرَجه إذا كان ذلك قد قِيل له ، وصار كأنه قال : « أقول : صَدَقوا ، أنا كما قالوا ، (١٧١) ولكن لا مطمع لهم فى فَلاحى » ، ولو قالَ : « زعم العواذل أننى فى غمرة وصدقوا » ، لكان يكون لم يَصَعْ فى نفسه أنه / مسئول ، [1] وأن 170
كلامَهُ كلامُ مجيب .

٢٦٧ — ومثله قول الآخر فى الحماسة :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أنَّ نَاقَةَ جُنْدَبٍ بِجُنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وَأُجِمَّتِ
كَذَبَ العَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بِالقَادِسِيَّةِ قُلْنَ : لجَّ وذَلَّتِ[2]

وقد زادَ هذا أمْرَ القَطْع والاستئنافِ وتقديرَ الجوابِ ، تأكيداً بأنْ وَضَعَ الظَّاهر موضع المضمر ، فقال : « كذب العواذل » : ولم يقل « كَذَبْن » ، وذلك أنه لما أعاد ذِكر « العواذل » ظاهراً ، كان ذلك أبينَ وأقوى ، لكونه كلاماً مستأنفاً من حيث وَضَعهُ وَضْعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله ، وأتى به مَأْتَى ما ليس قبله كلام .

٢٦٨ — ومما هو عَلى ذلك قولُ الآخر :

زَعَمْتُم أَنّ إخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ ! لَهُمْ إلفٌ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إلافُ [3]

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « لم يصحّ فى نفسه » .

(٢) هو فى شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٦٢ ، و « جُنْدب » ، هو الشاعر ، ونسبه فى معاهد التنصيص ١ : ٢٨١ ، وقال « جندب بن عمار » . و « خبت » ماءٌ لكلب . و « عُرِّيت » الناقة من رحلها . و « أجمت » ، أريحت من الركوب والسير . و « لجَّ » جندبٌ فى السير والتباعد ، و « ذلت » الناقة من طول السفر .

(٣) شعر مساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسى ، يهجو بنى أسد شرح الحماسة =

وذلك أنَّ قوله : « لهم إلْفٌ » تكذيبٌ لدعواهم أنَّهم من قريش ، فهو إذن
بمنزلة أن يقول : « كذبتم ، لهم إلْفٌ ، وليس / لكم ذلك » : ولو قال : « زعمتم أنّ ١٥٣
إخوَتكم قريش ولَهُم إلْفٌ وليس لكم إلاف » ، لصار بمنزلةِ أن يقول : « زعمتم
أن إخوتكم قريشٌ وكذبتم » ، فى أنه كان يَخْرُج عن أن يكون موضوعاً على أنه
جوابُ سائلٍ يقول له : « فماذا تقولُ فى زعمهم ذلك وفى دعواهُم ؟ » فاْعرفه .

واْعلم أنّه لو أظهر « كَذبتم » ، لكان يجوز له أن يعطف هذا الكلام الذى هو قوله : « لهم إلْف » عليه بالفاء ، فيقول : « كذبتم فلهم إلف ، وليس لكم ذلك » . فأما الآن فلا مَسَاغ لدخول الفاء البتَّة ، لأنه يصير حينئذ معطوفاً بالفاء على قوله : « زعمتم أنّ إخوتكم قريشٌ » ، وذلك يُخْرِجُ إلى المحال ، من
171 حيثُ يصير كأنه (١٧٢) يستشهد بقوله : « لهم / إلف » ، على أن هذا الزعم
كان منهم ، كما أنك إذا قلت : « كذبتم فلهم إلف » ، كُنْتَ قد استشهدت بذلك على أنهم كذبوا ، فاعرف ذلك .

٢٦٩ — ومن اللطيف فى الاستئناف ، على معنى جعل الكلام جواباً فى التقدير ، قولُ اليزيدىّ :

مَلَّكْتُهُ حَبْلِى ، وَلَكِنَّهُ ... أَلْقَاه مِنْ زُهْدٍ عَلى غَارِبِى
وَقَال إِنّى فى الهوى كَاذِبٌ ، ... اِنتَقَمَ اللهُ مِنَ الكَاذِبِ (١)

= للتبريزى ٤ : ١٢ ، وكان مساور يهاجى المرار بن سعيد الفقعسى الأسدى . « أسد » هو « أسد بن خزيمة ابن مدركة » ، وقريش من ولد أخيه كنانة بن خزيمة بن مدركة ، فمن هنا وغيره قالت بنو أسد : نحن إخوة قريش ، فكذبهم مساور بن هند ، وقال : لقريش رحلة الشتاء والصيف ، وهى « الإلاف » ، وليس لكم مثله ، وبعد البيت :

أُولَئِكَ أُومِنُوا جُوعاً وخوْفاً ... وقد جاعَتْ بنو أُسَدٍ وخَافُوا

(١) « اليزيدى » ، هو « أبو محمد » ، « يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى » ، والبيتان غير منسوبين فى الأغانى ٢٢ : ١٦٨ (الهيئة) .

استأنف قوله : « انتقم الله من الكاذب » ، لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلاً قال له : « فما تقول فيما اتُّهِمت به من أنك كاذب ؟ » فقال أقول : « انتقم الله من الكاذب » .

٢٧٠ – ومن النادر أيضاً فى ذلك قول الآخر :

قَالَ لِى : كيف أنت ؟ قلت : عليلُ ، سَهَرٌ دائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ (١)

لما كان فى العادة إذا قيل للرجل : « كيف أنت ؟ » فقال : « عليل » ، أن يُسأل ثانياً فيقال : « ما بك ؟ وما علتك ؟ » ، قدَّر كأنه قد قيل له ذلك ، فأتى بقوله : « سهر دائمٌ » جواباً عن هذا السؤال المفهوم من فَحْوَى الحال ، فاعرفه :

٢٧١ – ومن الحسن البَيِّن فى ذلك قولُ المتنبى :

وَمَا عَفَتِ الرِّيَاحُ لَهُ مَحَلاًّ ، عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمُ وَسَاقَا(٢)

١٥٤ لما نفى أن يكون الذى / يَرى به من الدروس والعَفاء من الرياح ، وأن تكون التى فعلت ذلك ، وكان فى العادة إذا نُفِى الفعل الموجودُ الحاصل عن واحدٍ فقيل : « لم يفعله فلان » ، أن يقال : « فَمنْ فعله ؟ » قدَّر كأن قائلاً قال : « قد زعمت أن الرياح لم تَعْفُ له مَحلاًّ ، فما عفاه إذن ؟ » ، فقال مجيباً له : « عفاهَ مَنْ حَدَا بِهِمُ وسَاقَا » .

٢٧٢ – ومثله قولُ الوليد بن يزيد :

172 / عَرَفْتُ المَنْزِلَ الخَالِى عَفَا مِنْ بَعْد أَحْوَالِ

---

(١) مشهور غير منسوب .

(٢) فى ديوانه .

عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ عَسُوفِ الوَبْلِ هَطَّالِ [1]

(١٧٣) لما قال : « عفا من بعد أحوال » ، قَدَّرَ كأنه قيل له : « فما عفاه ؟ » فقال : « عفاه كُلُّ حنَّان » .

...

٢٧٣ - وآعلم أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً فى مثل هذا ، كان الأكثرُ أن لا يذكر الفعلُ فى الجواب ، ويُقْتَصر على الاسم وَحْدَه . فأمَّا مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يُذْكر الفعل .

تفسير هذا : أنه يجوزُ لك إذا قيل : « إنْ كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ؟ » أن تقول : « من حَدَابِهم وساقَا » ولا تقول : « عفاه من حدا » ، كما تقول فى جواب من يقول : « من فعل هذا ؟ » : زيدٌ ، ولا يجب أن تقول : « فعله زيد » .

وأمَّا إذا لم يكن السؤال مذكوراً كالذى عليه البيتُ ، فإنه لا يجوز أن يترك ذكرُ الفعل . فلو قلت مثلاً : « وما عفت الرياحُ له محلاً ، من حدابهم وساقا » : تزعمُ أنك أردت « عفاه من حدابهم » ، ثم تركت ذكر الفِعل ، أَحَلْت ، [2] لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً ، لأن ذكرَه فيه يدل على إرادته فى الجواب ، فإذا لم يُؤْتَ بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيلٌ ، فاعرف ذلك .

...

---

(١) فى شعره المجموع ، والأغانى ٧ : ٣٢ ، (الدار) ، و « الحنان » من صفة السحاب الذى يسمع رعده كحنين الإبل . و « عسوف » ، مطره شديد العَسْف ، و « الوبل » المطر الشديد ، و « هطال » متتابع الوَدْق .

(٢) السياق : « فلو قلت مثلاً .... تزعمُ أنك أردت .... أحلت » ، أى جئت بالمحال .

ما جاء فى التنزيل « قال » غير معطوف وأمثلته

٢٧٤ – وٱعلم أن الذى تراه فى التنزيل من لفظ « قال » مفصولاً غير معطوف ، هذا هو التقدير فيه ، والله أعلم . أعنى مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرٰهِيمَ الْمُكْرَمِين . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُون . فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاء بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلاَ تَأْكُلُون . فَأَوْجَسَ مِنْهُم خِيفَةً قَالُوا لاَ تَخَفْ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٤ – ٢٨] ، جاء على ما يَقع فى أنفس
173 المخلوقين / من السُّؤال . فلما / كان فى العُرْف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل
١٥٥ لهم : « دخل قومٌ على فلان فقالوا كذا » ، أن يقولوا : « فما قالَ هو ؟ » ، ويقول المجيب : « قال كذا » ، أُخرِجَ الكَلامُ ذلك المُخْرَج ، [1] لأنّ الناس خُوطبوا بما يتعارفونه ، وسُلِكَ (١٧٤) باللفظ معهم المَسْلك الذى يسلكونه .

وكذلك قوله : « قَالَ أَلاَ تَأْكُلُون » ، وذلك أن قوله : « فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيهِمْ » ، يقتضى أن يُتْبَع هذا الفعل بقَوْلٍ ، فكأنه قيل والله أعلم : « فما قال حِين وضع الطعام بين أيديهم ؟ » ، فأتى قوله : « قَالَ أَلاَ تَأْكُلُون » جواباً عن ذلك .

وكذا « قَالُوا لاَ تَخَفْ » ، لأن قوله : « فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً » ، يقتضى أن يكون من الملائكة كلامٌ فى تأنيسه وتسكينه مما خَامَرَهُ ، فكأنه قيل : « فما قالوا حين رأوه وقَدْ تغيَّر ودَخَلته الخِيفة ؟ » فقيل : « قالوا لا تخف » .

٢٧٥ – وذلك ، والله أعلم ، المَعْنى فى جميع ما يجيءُ منه على كَثْرته ، كالذى يجيء فى قِصَّة فرعون عليه اللَّعنة ، وفى ردِّ موسى عليه السلام عليه كقوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّموَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ

---

(١) السياق : « فلما كان فى العرف والعادة .... أخرج الكلام » .

كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلاَ تَسْتَمِعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِين . قَالَ إنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ . قَالَ لَئِنْ آتخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِى لأَجْعَلَنَّكَ من المَسْجُونِين . قَالَ أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَىءٍ مُبِينٍ . قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [سورة الشعراء : ٢٣ - ٣١] ، جَاء ذلك كله ، والله اعلم ، على تقدير السؤال
والجواب كالذى جرت به العادة فيما بين المخلوقين ، / فلما كان السامع مِنّا إذَا 174
سمع الخبرَ عن فرعون بأنه قال : « وما رب العالمين ؟ » ، وقع فى نفسه أن يقول : « فما قال موسى له ؟ » أتى قوله : « قَالَ رَبُّ السَّمَواتِ والأرض » ، مَأْتَى الجوابِ مُبْتَدأً مفصولاً غير معطوف . وهكذا التقدير والتفسير أبداً فى كل ما جاء فيه لفظ « قال » هذا المجىء ، وقد يكونُ الأَمْرُ فى بَعض ذلك أشدَّ وضوحاً .

٢٧٦ – فمِمَّا هو فى / غاية الوضوح قوله تعالى (قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ١٥٦
المُرْسَلُونَ . قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إلى قَوْمٍ مُجْرِمِين) [سورة الحجر : ٥٧ ، ٥٨] ، وذلك أنّه لاَ يخفى على عاقلٍ أنه جاءَ على (١٧٥) معنى الجواب ، وعلى أن نُزِّل السامعون كأنهم قالوا : « فما قال له الملائكة ؟ » ، فقيل : « قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إلى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ » .

٢٧٧ – وكذلك قوله عز وجل فى سورة يس : (وَآضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ القَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا المُرْسَلُون . إذ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِم آثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُون . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمنُ مِنْ شَىءٍ إِنْ أَنْتُمْ إلاَّ تَكْذِبونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إلاَّ البَلاَغُ المُبِينُ . قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ ولَيَمَسَّنَّكُمْ

مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ . قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ . وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ) [سورة يس : ١٣ - ٢١] ، التقديرُ الذى قدَّرناه من معنى السؤال والجواب بَيِّنٌ ظاهرٌ فى ذلك كله ، ونسأل الله التوفيق للصواب ، والعِصْمَة من الزَّلَل .

فَصْلٌ

٢٧٨ — وإذْ قد عرفتَ هذه الأُصولَ والقوانينَ فى شأن فَصْلِ الجُمل / ووَصْلِها ، فاعلم أنَّا قد حَصَلْنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب : 175

جملةٌ حالها مع التى قبلها حالُ الصِّفةِ مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العَطْفُ البتَّةَ ، لِشَبْهِ العطف فيها ، لو عُطِفَتْ ، بعَطْفِ الشيء على نفسه .

= وجملةٌ حالُها مع التى قبلها حالُ الاسم يكون غير الذى قبله ، إلاّ أنه يشاركه فى حُكْم ، ويدخل معه فى معنى ، مِثْلَ أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فيكون حقُّها العطفُ .

= وجملة ليست فى شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التى قبلها سبيلُ الاسم مع الاسم لا يكونُ منه فى شيءٍ ، فلا يكون (١٧٦) إيَّاه ولا مشاركاً له فى معنى ، بل هو شيءٌ إن ذُكِر / لم يُذْكَرْ إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذِكْرُ الذى قبله ١٥٧
وتَرْكُ الذكر سواءً فى حاله ، لعدَم التعلُّق بينه وبينه رأسًا . وحقُّ هذا تَرْكُ العطف البتة .

فَتركُ العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطفُ لما هو واسطةٌ بين الأمرين ، وكان له حالٌ بين حالين ، فاعرفه .

* * *

فَصْلٌ

بيان دقيق في شأن عطف الجمل

٢٧٩ – هذا فنٌّ من القول خاصٌّ دقيقٌ . اعلم أن مما يَقِلُّ نظرُ الناس فيه من أمر « العطف » أنه قد يُؤْتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعْطَف على جُمْلةٍ بينها وبين هذه التي تُعْطف جُملةٌ أو جملتان ، مثال ذلك قولُ المتنبي :

تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكأَنَّ بَيْناً تَهيَّبَنى ، فَفَاجَأَنى آغْتِيَالاَ
فَكَانَ مَسِيرُ عِيسِهِمْ ذَمِيلاً ، وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ آنْهِمَالاَ (١)

قوله : « فكان مَسِيرُ عِيسِهِمُ » ، معطوف على « تَوَلَّوا بَغْتَةً » ، دون ما يليه
176 من / قوله : « ففاجأنى » ، لأنا إن عطفناه على هذا الذى يليه أفسدْنا المعنى ، من حيثُ أنه يدخل فى معنى « كأنَّ » ، وذلك يؤدى إلى أن لا يكون مَسِير عيسِهِمُ حقيقةً ، ويكون مُتَوَهَّماً ، كَما كان تهيُّبُ البين كذلك .

٢٨٠ – وهذا أصْلٌ كبيرٌ . والسبب فى ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً ، وبين المعطوف عليها الأولى ، ترتبط فى مَعناها بتلك الأولى ، كالذى ترى أنَّ قوله : « فكأَنَّ بَيْنًا تهيَّبنى » ، مرتبط بقوله : « تولوا بغتة » ، وذلك أن الثانية مُسبَّبٌ والأُولى سببٌ . ألا ترى أن المعنى : « تولوا بغتة فتوهمت أنَّ بينًا تهيَّبنى ؟ » ولا شك أن هذا التوهُّم كان بسبب أنْ كان التَّولِّى بغتةً . وإذا كان كذلك ، كانت مع الأُولى كالشىء الواحد ، وكان منزلتُها منها منزلةَ المفعول والظَّرف وسائِر ما يجىء (١٧٧) بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن إفرادُه عن الجملة ، (٢) وأن يُعْتَدَّ كلاماً على حِدَتِه .

---

(١) فى ديوانه .

(٢) فى المطبوعة و « ج » : « على الجملة » .

٢٨١ – وههُنا شيءٌ آخرُ دقيقٌ ، وهو أنك إذا نَظرت إلى قوله : « فكان مَسِيرُ عِيسِهِم ذَميلاً » ، وجدته لم يُعْطَف هو وحدَهُ على ما عُطِف عليه / ، ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخرهُ بأوَّله . ألا ترى ١٥٨
أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل تولِّيهم بغتةً ، وعلى الوَجْه الذى توهَّم من أجله أنّ البَينَ تهيَّبَه ، مستدعياً بكاءهَ ، [1] وموجِباً أن ينهمل دمعه ، فلم يَعْنِه أنْ يذكر ذَمَلان العيس إلا ليذكر هَمَلان الدمع ، وأن يوفّق بينهما .

وكذلك الحُكم فى الأوَّل ، فنحن وإن كنا قُلنا إن العطف على « تولوا بغتة » ، فإنَّا لا نعنى أن العطف عليه وحدَه مقطوعاً عما بعده ، بل العطف / عليه مضمومًا إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا « إن العطف عليه » ، 177
أنْ نُعْلِمك أنه الأصل والقاعدة ، وأن نَصْرِفك عن أن تَطَّرِحه ، وتجعل العطف على ما يلى هذا الذى تعطفه ، فتزعم أن قوله : « فكان مَسِيرُ عيسهم » معطوفٌ على « فاجَأنى » ، فتقع فى الخطأ كالذى أريناك .

فأمر العطف إذْن ، موضوعٌ على أنك تعطف تارة جملةً على جملة ، وتَعْمِدُ أخرى إلى جملتين أو جُمَل فتعطفُ بعضاً على بعض ، ثم تعطف مجموع هٰذى على مجموع تلك .

...

بيان فى العطف فى الشرط والجزاء

٢٨٢ – وينبغى أن يُجْعَل ما يُصْنَع فى الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلاً يُعْتبر به .

وذلك أنك ترى ، متى شئتَ ، جُملتين قد عُطِفَتْ إحداهما على الأخرى ،

(١) السياق : « أن يجعل تولِّيَهم بغتة ... مستدعياً بكاءَه » .

ثم جُعِلَتَا بمجموعهما شرطاً ، (١) ومثال ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً) [سورة النساء : ١١٢] ، الشَّرْطُ كما لا يخفى فى مجموع الجملتين لا فى كل واحدةٍ منهما على الانفراد ، ولا فى واحدةٍ دون الأخرى ، لأنَّا (١٧٨) إن قلنا أنه فى كل واحدة منهما على الانفراد ، جعلناهما شَرْطَين ، وإذا جعلناهما شرطين اقتضَتا جَزاءين ، وليس معنا إلا جَزاءٌ واحد . وإن قلنا إنه فى واحدة منهما دون الأخرى ، (٢) لزم منه إشراكُ ما ليس بشرط فى الجزم بالشرط ، وذلك ما لا يخفى فساده .

ثم إنا نعلم من طريق المعنى أنَّ الجزاء الذى هُو ٱحتمال البهتانِ والإثم المبين ، أمرٌ يتعلق إيجابه لمجموع ما حَصَل من الجملتين ، فليس هو لاكتساب
١٥٩ الخطيئة على الانفراد ، ولا لرمى البرىء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق / ، بل
لِرَمْى الإنسان البرىء بخطيئة أو إثم كانَ من الرامى ، وكذلك الحكم أبداً . فقوله
178 تعالى (وَمَنْ / يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ فَقَدْ
وَقَعَ أَجْرُه عَلَى اللهِ) [سورة النساء : ١٠٠] لم يُعلِّق الحُكْمَ فيه بالهجرة على الانفراد ، بل بها مقروناً إليها أنْ يُدركَه الموت عليها .

٢٨٣ — وٱعلم أنَّ سبيلَ الجملتين فى هَذَا ، وجَعْلِهما بمجموعهما بمنزلةِ الجملة الواحدة ، سَبيلُ الجُزْءَين تُعْقَد منهما الجملة ، ثم يُجْعَل المجموع خبراً أو صفةً أو حالاً ، كقولك : « زيدٌ قامَ غلامُه » و « زيد أبوه كريمٌ » و « مررت برجل أبوه كريم » و « جاءنى زيد يَعْدُو به فرسه » . فكما يكون الخبرُ والصِّفة والحال لا محالَة فى مجموع الجُزْءين لا فى أحدهما ، كذلك يكون الشرط فى

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « ثم جعلنا بمجموعهما ... » ، وهو خطأ .

(٢) فى المطبوعة : « وإن قلنا إن فى واحدة » .

مجموع الجملتين لا فى إحداهما . وإذا علمت ذلك فى الشَّرط ، فَاحْتذِهِ فى العطف ، فإنك تجدُه مثلَه سواءً .

٢٨٤ – ومما لا يكون العطفُ فيه إلاَّ على هذا الحدِّ قوله تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ إذْ قَضَيْنَا إلى مُوسَى الأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدين . وَلٰكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ العُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِياً فِى أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ) [سورة القصص : ٤٤ ، ٤٥] ، لو جَرَيْت على الظاهر فَجعلت كُلَّ جملةٍ (١٧٩) معطوفة على ما يليها ، منَع منه المعنى . وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله : « وَمَا كُنْتَ ثَاوِياً فِى أَهْلِ مَدْيَنَ » ، معطوفا على قوله : « فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ العُمُرُ » ، وذلك يقتضى دخوله فى معنى « لكن » ، ويصير كأنه قيل : « ولكنَّكَ ما كنت ثاوياً » ، وذلك ما لا يخفى فسادُه .

وإذا كان كذلك ، بان منه أنَّه ينبغى أن يكون قد عُطف مجموع « وَمَا كُنْت ثَاوِياً فى أَهْلِ مَدْينَ » إلى « مُرْسِلين » ، على مجموع قوله : « وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِى / إذْ قَضَيْنَا إلىَ مُوسَى الأَمْرَ » إلى قوله « العُمُر » . 179

* * *

٢٨٥ – فإن قلت : فهلاَّ قدَّرت أن يكون « وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِى أَهْلِ مَدْين » معطوفاً على « وَمَا كُنْتُ مِن الشَّاهدين » ، دون أن تزعم أنَّه معطوف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى قوله « العُمُر » ؟

قيل : لأنَّا إن قدَّرنا ذلك ، وجب أن يُنْوَى به التقديم على قوله : « وَلٰكِنَّا أَنْشَأْنَا قُروناً » وأن يكون الترتيب « ومَا كُنْتَ بجانِب الغربىِّ إذْ قضينَا إلى موسى الأمرَ وما كنت من الشاهدين ، وما كنت ثاوياً فى أهْلِ مدين تَتْلو عليهم آياتِنا

ولكنا أنْشَأنَا / قروناً فَتَطاوَلَ عليهم العُمُر ولكنَّا كنا مرسلين » وفى ذلك إزالة ١٦٠
« لكن » عن موضعها الذى ينبغى أن تكونَ فيه . ذاك لأن سبيلَ « لكن » سبيلُ « إلاَّ » ، فكما لا يجوز أن تقول : « جاءنى القوم وخَرَج أصحابُك إلاَّ زيداً وإلا عَمْراً » بِجَعْل « إلا زيدًا » استثناءً « من جاءنى القوم » = و « إلا عمراً » من « خرج أصحابك » ، كذلك لا يجوز أن تصنع مثلَ ذلك « بلكن » فتقول : « ما جاءنى زيدٌ ، وما خرج عمرو ولكنَّ بكراً حاضرٌ ، ولكنَّ أخاك خارج » ، فإذا لم يجز ذلك ، وكان تقديرك الذى زعمت يُؤَدِّى إليه ، وجب أن تَحْكُم بامتناعه . فاعرفه .

هذا ، وإنما تجوز نِيَّة التأخير فى شيء معناهُ يَقتضى له ذلك التأخير ، مثل أن كَوْنَ الاسم مفعولاً ، يقتضيى له أن يكون بعد الفاعل ، فإذا قُدِّم على الفاعل (١٨٠) نُوِىَ به التأخير ، ومعنى « لكن » فى الآية ، يقتضى أن تكون فى موضعها الذى هى فيه ، فكيف يجوز أن يُنْوىَ بها التأخير عنه إلى موضع آخر ؟

* * *

/ هذه فصولٌ شتَّى فى أمر « اللفظ » و « النظم » 180
فيها فَضْلُ شَحْذٍ للبصيرة ، وزيادةُ كَشْفٍ
عمَّا فيها من السريرة

فَصْلٌ

غلط منكر وشأن البلاغة ، والرد عليه

٢٨٦ — وَغَلَطُ النَّاس فى هذا الباب كثير . فمن ذلك أنَّك تجدُ كثيراً ممن يتكلَّم فى شأن البلاغة ، إذا ذَكَر أن للعرب الفضل والمزيّة فى حُسن النظم والتأليف ، وأن لها فى ذلك شأوًا لا يبلغه الدُّخلاء فى كلامهم والمولَّدون ، جعل يُعَلِّل ذلك بأن يقول : « لا غَرْوَ ، فإن اللُّغةَ لها بالطَّبْع ولنا بالتكلُّف ، ولن يبلغ الدَّخيل فى اللغات والألسنة مبلغَ من نَشَأ عليها ، وبُدِىءَ من أوَّل خلقه بها » ، وأشباهَ هذا مما يُوهم أن المزية أتتها من جانب العلم باللُّغة . وهو خطأ عظيمٌ وغَلَط منكَرٌ يفضى بقائله إلى رفع الإعجاز من حيث لا يعلم . [1] وذلك أنه لا يَثْبُت إعجازٌ / حتى تَثْبُتَ مزايَا تفوق علوم البشر ، وتَقْصُر قوى نَظَرِهم ١٦١ عنها ، ومعلوماتٌ ليس فى مُنَنِ أفكارهم وخواطرهم أن تُفْضِيَ بهم إليها ، وأنْ تطلعهم عليها ، وذلك محالٌ فيما كان علماً باللغة ، لأنه يؤدِّى إلى أنْ يَحْدُث فى دلائل اللغة ما لم يتواضع عليه أهل اللغة . وذلك ما لاَ يخفى آمتناعه على عاقل .

٢٨٧ — وآعلم أنا لم نوجب المزيّة من أجل العلم بأنفُسِ الفروقِ والوجوهِ فنستندَ إلى اللغة ، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها ، وما ينبغى أن يُصْنَع فيها ،

---

(١) فى « س » : « دَفْع الإعجاز » ، وهى جيدة جدًّا ، بمعنى : إنكار الإعجاز ، كما سيأتى فى رقم : ٢٩٩

فليس الفضْل للعلم بأن « الواو » للجمع ، و « الفاء » للتعقيب بغير تراخ ، و « ثم » له بشرط التراخي ، و « إنْ » لكذا و « إذا » لكذا ، ولكن لِأنْ يتأتّى لك
181 إذا نظمت شعراً وألّفت رسالةً أن تُحسن التخيُّر ، وأن تعرف / لكلّ من ذلك موضعَه .

٢٨٨ — وأمر آخر إذا (١٨١) تأمله الإنسان أَنِفَ من حكاية هذا القول ، (١) فضلاً عن اعتقاده ، وهو أنّ المزية لو كانت تجب من أجل اللّغةِ والعلمِ بأوضاعها وما أراده الواضع فيها ، لكان ينبغي أن لا تجب إلا بمثل الفرق بين « الفاء » و « ثم » و « إنْ » و « إذا » وما أشبه ذلك ، مما يعبِّر عنه وضعٌ لغويٌّ ، فكانت لا تجب بالفَصْلِ وتركِ العطف ، وبالحذف والتَّكْرارَ ، والتقديم والتأخير ، وسائر ما هو هَيْئَة يُحدثها لك التأليف ، ويقتضيها الغرضُ الذى تَؤُمُّ ، والمعنى الذى تَقْصِدُ ، وكان يَنْبغى أن لا تجب المزيّة بما يَبْتَدِئه الشاعرُ والخطيب فى كلامه من آستعارة اللّفظ للشيء لم يُسْتَعَرْ له ، وأن لا تكون الفضيلة إلاّ فى استعارةٍ قد تُعُورفت فى كلام العرب . وكفَى بذلك جهلاً .

٢٨٩ — ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الغَلَط إلاّ لأنه ليس فى جُمْلة الخفايا والمشكلات أغربَ مذهباً فى الغموض ، ولا أعجبَ شأناً ، من هذه التى نحن بصدَدِها ، ولا أكثرَ تفلّتاً من الفهم وآنسلالاً منها = وأنَّ الذى قاله العلماء
١٦٢ والبلغاء فى صفتها والإخبار عنها ، رموزٌ لا / يفهمهما إلا من هو فى مثل حالهم من لُطف الطبع ، ومن هو مُهَيَّأٌ لفهم تلك الإشارات ، حتى كأنَّ تلك الطباعَ اللطيفةَ وتلك القرائحَ والأذهان ، قد تواضعت فيما بينها على ما سبيلُه سبيلُ الترجمة يتواطَأ عليها قَوْمٌ فلا تعدوهم ، ولا يعرفُها من ليس منهم .

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « إنسان » بلا تعريف .

٢٩٠ — وليت شعرى من أين لمن لم يتعبْ فى هذا الشأن ، ولم يمارسْه ، ولم يُوفِّر عنايته / عليه ، أن يَنظر إلى قولِ الجاحظ وهو يَذكُر إعجاز القرآن : كلام الجاحظ فى شأن إعجاز القرآن 182

« ولو أنَّ رجلاً قرأ عَلَى رجل من خُطَبائهم وبُلَغائهم سورةً قصيرةً أو طَويلةً ، لتَبيَّنَ له فى نِظامِها ومَخْرجها من لفظها وطابَعها ، أنه عاجز عن مثْلِها ، ولو تُحُدِّىَ بها أبلغ العرب لأظْهر عجزه عنها » (١)

وقولِه وهو يذكر رواة الأخبار :

« ورَأيْتُ عامَّتهم ، فقد طالت مُشاهَدتى لهم ، وهم لا يَقِفُون إلا على الألفاظ المتخيَّرة ، والمعانى (٨٢) المنتخبة ، والمخارج السهلة ، والدِّيباجة الكريمة ، وعلى الطبع المتمكّن ، وعلى السَّبْك الجيد ، وعلى كل كلامٍ له مَاءٌ ورَوْنَقٌ » .

= وقولِه فى بيت الحُطَيئة :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

« وما كان يَنْبغى أن يُمْدَح بهذا البيت إلاّ من هو خير أهل الأرض ، على أنى لم أُعْجَبْ بمعناه أكثر من عُجْبى بلَفْظه ، وطَبْعه ، ونَحْته ، وسَبْكه ، فيفهم منه شيئاً أو يقف للطابَع والنِّظام والنَّحْتِ والسَّبْك والمخارج السَّهلة ، على معنىً ، أوَ يُحلَى منه بشىءٍ ، وكيف بأن يعرفه ؟ ولربما خَفى على كثيرٍ من أهْلِه » .

• • •

٢٩١ — وآعلم أنَّ الداءَ الدَّوِىَّ ، والذى أعْيَى أمرُه فى هذا الباب ، غَلَطُ من قدَّم الشعرَ بمعناه ، وأقلَّ الاحتفالَ باللفظ ، وجعل لا يُعْطِيه من المزيّة إنْ هُو

(١) هو فى كتابه « حجج النبوة » ، انظر رسائل الجاحظ ٣ : ٢٢٩ ، وفيها : « وفى لفظه وطَبْعه » .

أعطى إلاَّ مَا فَضَلَ عن المعنى يقول : « ما فى اللفظ لَوْلاَ المعنى ؟ وهل الكلام إلا بمعناه ؟ » . فأنت تراه لا يُقَدِّم شعراً حتى يكون قد أُودِعَ حكمة وأدَبًا ، واشتمل على تشبيه غريبٍ ومعنى نادر ، فإن مَال إلى اللفظ شيئاً ، ورأى أن
١٦٣ ينْحَلَه بعض الفضيلة ، / لم يعرف غير « الاستعارة » ، ثم لا ينظر فى حال تلك
183 « الاستعارة » أحَسُنَتْ بمجَّرد كونها استعارة ، أم من أجل فَرْقٍ وَوجْهٍ أمْ للأمْرين ؟ لا يَحْفِلُ بهذا وشِبْهِه ، قد قَنِع بظواهر الأمور ، وبالجُمل ، وبأن يكون كمن يَجْلِبُ المتاعَ للبيع ، إنَّما هَمُّهُ أن يروِّج عنه . يَرى أنه إذا تكلم فى الأخذ والسرقة ، وأحسن أن يقول : « أخذه من فلان ، وألمَّ فيه بقول كذا » ، فقد استكمل الفضلَ ، وبلغ أقصى ما يُرَاد .

٢٩٢ — وآعلم أنَّا وإن كنا إذا اتَّبَعْنا العرف والعادةَ وما يَهْجِسُ فى الضمير وما عليه العامَّة ، أرَانا ذلك أن الصَّوابَ مَعَهُم ، وأنّ التعويلَ ينبغى أن يكون على المعنى ، وأنه الذى لا يَسُوغ القَولُ بخلافِه =[1] فإنّ الأمر بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق ، وإلى ما عليه المُحصِّلون ، لأنَّا لا نرى متقدِّماً فى علم البلاغة ، مبرِّزًا (١٨٣) فى شأْوها ، إلاّ وهو يُنكر هذا الرأى ويَعيبُه ، ويُزْرى على القائل به ويَغُضُّ منه .

معرفة الشعر وتمييزه ، والأخبار فى ذلك

٢٩٣ — ومن ذلك ما رُوِى عن البحترى . رُوِى أنَّ عُبَيد الله بن عبد الله ابن طَاهر سأله عن مُسْلم وأبى نُواس : أيُّهما أشعر ؟ فقال : أبُو نواس . فقال : إن أبَا العباس ثَعْلباً لا يوافقك على هذا . فقال : ليس هذا من شَأْن ثعلب

---

(١) السياق : « واعلم أنا وإن كنا إذا اتبعنا العرف .... أرانا ذلك أن الصوابَ معهم .... فإنّ الأمر بالضدّ إذا جئنا إلى الحقائق » .

وذَوِيه ، من المُتَعاطين لِعلْم الشعر دُون عَمَله ، إنّما يعلم ذلك مَنْ دُفِع فى مَسْلَكِ طَرِيق الشعر إلى مَضَايِقِه وآنتهى إلى ضَرُوراته . (١)

٢٩٤ — وعن بعضهم أنه قال : رآنى البحترى ومعى دَفْتَر شعر فقال : ما هذا ؟ فقلت : شِعرُ الشَّنْفَرَى . فقال : وإلى أين تمضى ؟ فقلت : إلى أبى العباس أقْرؤُه عليه . فقال : قد رأيتُ أبا عبّاسكم هذا مُنْذُ أيامٍ عند ابن ثَوَابةَ / فما رأيته ناقداً للشعر ولا مميِّزاً للألفاظ ، ورأيته يستجيد شيئاً ويُنْشِده ، 184
وما هو بأفضل الشعر . فقلت له : أمّا نَقْدُه وتمييزه فهذه صناعةٌ أخرى ، ولكنه أعرفُ الناس بإعرابه وغريبه ، فما كان يُنشد ؟ قال قولَ الحارث بن وَعْلَةَ :

قَوْمِي هُمُ قَتلُوا أُمَيْمَ ، أخِي ... فَإِذَا رَمَيْتُ ، يُصِيبُنِى سَهْمِي
/ فَلَئِنْ عَفَوْتُ لَأَعْفُوَنْ جَلَلاً ، ... وَلَئِنْ سَطَوْتُ لَأُوهِنَنْ عَظْمِي (٢) ١٦٤

فقلت : والله ما أنشد إلاّ أحسن شعرٍ فى أحسن معنى ولفظ . فقال : أين الشعرُ الّذى فيه عروق الذهب ؟ فقلت : مِثْلُ ماذا ؟ فقال : مثل قول أبى ذُؤاب :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ ... بِعُتَيْبَةَ بن الحارِثِ بن شِهَابِ
بِأَشَدِّهِمْ كَلَبًا عَلَى أَعْدائِه ... وأَعزِّهِمْ فَقْداً عَلَى الأَصْحابِ (٣)

---

(١) سيأتى فى الفقرة رقم : ٣١٤

(٢) الشعر للحارث بن وَعْلة الذُّهلى ، شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٠٧ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٩٧ ، و « أميم » : منادى « يا أميمَ » ، مرخم ، و « أوهنن » ، من الوَهَن ، وهو الضعف . و « جللاً » ، أى صفحت عن أمر جليل عظيم .

(٣) الشعر لأبى ذؤاب رُبَيِّعة بن عبيد الأسدى ، فى المؤتلف والمختلف للآمدى : ١٢٦ ، والأمالى ٢ : ٧٢ ، والسمط : ٧٠٦ ، وفى روايته اختلافٌ . وكان فى المطبوعة وحدها « على أعدائهم » .

٢٩٥ – وفي مثل هذا قال الشَّاعر :

زَوَامِلُ لِلأَشْعَارِ لاَ عِلْمَ عِنْدَهُم ... بِجَيِّدِهَا إِلاَّ كَعِلْمِ الأَبَاعِرِ

لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي البَعِيرُ إِذَا غَدَا ... بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الغَرَائِرِ (١)

(١٨٤) وقال الآخر :

يَا أَبَا جَعْفَر تَحَكَّمُ في الشِّعْـ ... ـرِ وَمَا فِيكَ آلَةُ الحُكَّامِ

إِنَّ نَقْدَ الدِّينارِ إلاَّ عَلَى الصَّيْـ ... ـرَفِ صَعْبٌ ، فَكَيْفَ نَقْدُ الكَلامِ

قَدْ رَأَيْنَاكَ لَسْتَ تَفْرُقُ في الأَشْـ ... ـعَارِ بَيْنَ الأَرْوَاحِ وَالأَجْسَامِ

* * *

٢٩٦ – وأعلم أنَّهم لم يعيبوا تقديمَ الكلام بمعناه من حيث جَهلوا أن المعنى إذا كان أدباً وحكمةً وكان غريباً نادراً ، فَهُو أشرف مما ليس كذلك = بل عابوه من حيث كَان مِنْ حُكْم مَنْ قَضَى في جنس من الأجناس / بفَضْلٍ أو نقص ، أن لا يَعْتَبِرَ في قَضيَّته تلك إلا الأَوْصاف التي تخُصُّ ذلك الجنسَ وترجعُ إلى حقيقته ، وأن لا يَنْظُر فيها إلى جنس آخر ، وإن كان من الأول بسبيلٍ ، أو مُتَّصِلاً به اتصالَ مالا يَنْفَكُّ منه . 185

سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة

٢٩٧ – ومعلوم أن سبيلَ الكلام سبيلُ التصوير والصِّياغة ، وأنَّ سبيل المَعْنَى الذى يعبَّر عنه سبيلُ الشيء الذى يقع التَّصوير والصوغُ فيه ، كالفضة والذهب يصاغ مِنْهما خاتَمٌ أو سِوَارٌ . فكما أن محالاً إذا أنت أردتَ النَّظَر في

---

(١) الشعر لمروان بن أبي حفصة . و « الزوامل » جمع « زاملة » ، وهو البعير يحمل عليه الرجل زاده ومتاعه . و « الأوساق » ، جمع « وَسْق » ، الحِمل . و « الغرائر » جمع « غِرَارَة » ، وهى الجُوَالِق ، الكامل للمبرد ٢ : ٩٠ ، اللسان (زمل) .

صَوْغِ الخاتم ، وفي جَوْدة العَمل ورداءته ، أن تَنْظُر إلى الفِضّةِ الحاملةِ لتلك الصورة ، أو الذهبِ الذى وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة [(١)] = [(٢)] كذلك محال إذا أردتَ أن تَعْرِف / مكان الفضلِ والمزيّة فى الكلام ، أن تنظر فى مُجَرّد ١٦٥
معناه = وكما أنَّا لو فضَّلنا خاتماً على خاتمٍ ، بأن تكون فِضّة هذا أجود ، أو فَصُّه أنفس ، لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتَم = كذلك ينبغى إذا فَضَّلنا بيتاً على بيت من أَجْل مَعْناه ، أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شِعْرٌ وكلامٌ . وهذا قاطعٌ ، فاعرفه .

* * *

مقالة الجاحظ فى أن المعانى مطروحة فى الطريق ، وبيان ذلك

٢٩٨ — واعلم أنك لست تنظُر فى كتابٍ صُنِّف فى شأن البلاغة ، وكلامٍ جاء عن القدماء ، إلا وجدته يدُلُّ على فَساد هذا المذهب ، ورأيتهم يَتَشَدَّدون فى (١٨٠) إنكارِه وعَيْبِه والعَيْبِ به .

وإذا نظرتَ فى كُتُب الجاحظ وجدته يبلغ فى ذلك كل مَبْلَغ ، ويتشدَّدُ غايةَ التشدد ، وقد انتهى فى ذلك إلى أنْ جَعَل العلم بالمعانى مُشْتَرَكاً ، وسوّى فيه بين الخاصّة والعامّة فقال : « ورأيت ناساً يُبَهْرِجُون أشعارَ المولدين ، ويستسقطون / من رَوَاها ، ولم أر ذلك قَطُّ إلا فى رَاوِيةٍ غير بصير بجوهر ما 186
يَرْوِى ، ولو كان له بَصَرٌ لعرف موضع الجيِّد ممن كان ، وفى أى زمان كان . وأنا سمعت أبا عمرو الشَّيبانى ، وقد بلغ من استجادته هذين البيتين ونحن فى المسجد الجامع يوم الجمعة ، أنْ كَلَّف رجلاً حتَّى أَحْضَره قرطاساً ودواةً حتى كتبهما . قال الجاحظ : وأنا أَزْعُم أن صاحب هذين البيتين لا يقولُ شعراً أبداً ، ولولا أنْ

(١) « ذلك » ساقطة من المطبوعة .

(٢) السياق : « فكما أنّ محالاً .... كذلك محالٌ » .

أُدْخِلَ فى الحكومة بعض الغَيْب ، (١) لزعمت أن ابنه لا يقول الشعر أيضاً ، وهما قوله :

لاَ تَحْسَبَنَّ المَوْتَ مَوْتَ البِلَى   وَإِنَّمَا المَوْتُ سُؤَالُ الرِّجَالْ
كِلاَهُمَا مَوْتٌ ، ولكِنَّ ذَا   أَشَدُّ مِنْ ذَاكَ عَلَى كُلِّ حالْ

ثم قال : « وذهب الشيخ إلى استحسان المَعانى ، والمعانى مطروحةٌ فى الطريق يعرفها العَجَمىّ والعَربىّ ، والقَرَوِىُّ والبَدَوِىُّ ، وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخيُّر اللَّفظ ، وسُهولة المخرج ، وصِحَّة الطبع ، وكثرة الماء ، وجَوْدَة السَّبك ، وإنَّما الشعر صِيَاغَةٌ وضَرْبٌ من التصوير » . (٢)

١٦٦ فقد تراه كيفَ أسقط أَمر المعانى ، / وأبَى أن يَجِب لها فضلٌ فقال : « وهى مطروحة فى الطريق » ، ثم قال : « وأنا أَزْعُم أن [ابن] صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبدًا » ، فأعلمَك أنَّ فَضل الشعر بلفظه لا بمعناه ، وأنه إذا عَدِم الحُسْنَ فى لفظه ونظمه ، لم يستحقَّ هذا الاسم بالحقيقة . وأعادَ طرفاً من هذا الحديث فى « البيان » فقال :

« ولقد رَأَيْتُ أبا عمرٍو الشيبانىّ يَكْتُبُ أشعاراً من أفواه جُلَسائه

187 ليدخلها فى باب التَّحفظ (١٨٦) / والتذكّر ، (٣) وربما خُيِّلَ إلىّ أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبدًا أن يقولوا شعرا جيّداً ، لِمَكان أعراقهم من أولئك

---

(١) « بعض الغيب » ، أى أن يقول رجماً بالغيب ، وفى الحيوان : « بعض الفتك » ، وفى « س » : « بعض العيب » ، وأولاها ما أثبت .

(٢) هذا الفصل كله فى كتاب الحيوان ٣ : ١٣٠ — ١٣٢ ، وفيه : « فإنما الشعر صناعة ، وضربٌ من النسج ، وجنسٌ من التصوير » ، والشعر فيه ، وفى البيان والتبيين ٢ : ١٧١

(٣) فى المطبوعة والبيان : « يكتب » .

الآباء » = ثم قال : « ولولا أن أكون عيّاباً ، ثم للعلماء خاصّةً ، لصوّرت لك بَعضَ ما سمعت من أبي عبيدة ، ومَنْ هو أبعدُ في وَهْمِك من أبي عبيدة » . (١)

* * *

٢٩٩ — وأعلم أنهم لم يبلُغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلاّ لأنّ الخطأ فيه عظيم ، وأنهُ يفضي بصاحبه إلى أنْ يُنكِرَ الإعجازَ ويُبْطِل التّحدّي من حيث لا يشعر . وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه ، من أنْ لا يَجبَ فضلٌ ومزيّة إلا من جانب المعنى ، وحتى يكون قد قال حِكمةً أو أدباً ، واستخرج معنىً غريباً أو تشبيهاً نادراً ، (٢) فقد وجب اطِّراحُ جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة ، وفي شأن النظم والتأليف ، وبَطَل أن يَجب بالنظم فَضْلٌ ، وأن تدخُله المزية ، وأن تتفاوت فيه المنازل . وإذا بَطل ذلك ، فقد بطل أن يكون في الكلام مُعْجِزٌ ، وصار الأمر إلى ما يقوله اليَهودُ ومن قال بمثل مقالهم في هذا الباب ، ودخل في مِثْل تلك الجهالات ، ونعوذ بالله من العَمَى بعد الإبصار .

* * *

(١) هذا الفصل في كتاب البيان والتبيين ٤ : ٢٤

(٢) في المطبوعة وحدها : « أو شبيهاً نادراً » .

فَصْلٌ

إرادة معنًى بعبارتين ، ما معناه ؟

٣٠٠ – لا يَكُون لإحْدى العِبارتين مزِيّةٌ على الأخرى ، حَتَّى يكون لهَا في المعنى تأثيرٌ لا يكون لصَاحبتِها .

فإن قلتَ : فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك ، فليستا عبارتين عن معنى واحد ، بل هما عبارتان عن مَعْنَيين اثنين .

١٦٧ قيل لك : إن قَوْلنَا « المعنى » في مثل هذا ، يراد / به الغرضُ ، والذى أرادَ

188 المتكلم أن يُثْبِتَهُ أو ينفيَهُ ، نحو أن تَقْصِد تشبيهَ الرجل بالأسد فتقول / « زيد كالأسد » ، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول : « كأنّ زيداً الأسد » ، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد ، إلاّ أنك (١٨٧) تَزِيد في مَعْنَى تشبيهِهِ به زيادةً لم تكن في الأوّل ، وهي أن تجعله من فَرْط شجاعته وقُوة قلبه ، وأنه لا يَرُوعُه شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسدِ ، ولا يُقَصّر عنه ، حتى يُتَوَهَّم أنّه أسدٌ في صورة آدميّ .

وإذا كان هذا كذلك ، فَانظر هل كانت هذه الزيادةُ وهذا الفرقُ إلاّ بما تُوُخِّيَ في نظم اللفظ وترتيبه ، حيث قُدِّم « الكاف » إلى صدر الكلام ورُكِّبت مع « أن » ؟ وإذا لم يكن إلى الشك سبيلٌ أن ذلك كان بالنَّظْم ، فاجعله العِبرةَ في الكلام كُلّه ، ورُضْ نفسك على تفهُّم ذلك وتَتَبُّعه ، واجعل فيها أنك تُزاوِل منهُ أمراً عظيماً لا يُقَادَر قَدْرُه ، وتَدْخُلُ في بحر عميق لا يُدْرَك قَعْرُه .

* * *

فَصْلٌ

هو فنٌّ آخر يَرْجِعُ إلى هذا الكلام

تفصيل آخر، في العبارتين ترى أنهما يؤديان غرضاً واحداً

٣٠١ – قد عُلِم أنّ المُعَارِض للكلام معارِضٌ له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح وبليغ، ومتخيَّر اللفظ جَيِّد السَّبْك، ونحو ذلك من الأوصاف التي نسبوها إلى اللفظ. وإذا كان هذا هكذا، فبِنَا أن ننظر فيما إذا أُتِيَ به كان معارِضاً ما هو؟ أهو أن يجيء بلَفْظٍ فيضعه مكان لفظٍ آخر، نحو أن يقول بدل «أسد» «ليث»، وبدل «بَعُدَ» «نَأَى»، ومكان «قَرُبَ» «دنا»، أم ذلك ما لا يذهب إليه عاقل ولا يقوله من به طِرْقٌ؟ (١) كيف؟ ولو كان ذلك معارضةً لكان الناس لا يَفْصِلون بين الترجمة والمعارضة، ولكان كل من فسَّر كلاماً معارِضاً له. وإذا بَطَل أن يكون جِهةً للمعارضة، وأن يكون الواضعُ نَفْسَه في هذه المنزلة / معارضاً على وجه من الوجوه، عَلِمْتَ أن 189
الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى في طريقهما أوْصافٌ راجعة إلى المعاني، وإلى ما يُدَلُّ عليه بالألفاظ، دون الألفاظ أنفسها /، لأنه إذا لم يكن في القسمة إلاَّ ١٦٨
المعاني والألفاظ، وكان لا يُعْقَل تَعارُضٌ في الألفاظ المجرّدة، (٢) إلاّ ما ذكرت، (١٨٨) لم يبق إلا أن تكون المعارضةُ معارضةً من جِهةٍ ترجع إلى معاني الكلام المعقولة، دون ألفاظه المسموعة. وإذا عادت المعارضة إلى جِهَة المعنى، وكان الكلام يُعارَض من حيث هو فصيحٌ وبليغٌ ومُتَخَيَّر اللفظ، حصَل من ذلك أنَّ «الفصاحة» و«البلاغة» و«تخيُّر اللفظ» عبارةٌ عن خصائصَ ووجوهٍ تكون

---

(١) «طِرْق»، بكسر الطاء، قوةٌ، وأصله السمن والشحم.

(٢) في «س»: «معارض»، وفي هامشها «تعارض»، نسخة أخرى.

معانى الكلام عليها ، وعن زياداتٍ تَحْدُث فى أصول المعانى ، كالذى أريتك فيما بين « زيْدٌ كالأسد » و « كأن زيداً الأسَدُ » ، وبأن لا نصيبَ للألفاظ من حيث هى ألفاظٌ فيها بوجهٍ من الوجوه .

٣٠٢ – واعلم أنك لا تَشْفِى العِلّة ولا تَنْتهى إلى ثَلَج اليقين ، حتى تتجاوز حدَّ العلم بالشيء مجملاً ، إلى العلم به مفصَّلاً ، وحتى لا يقنعك إلاَّ النَّظر فى زواياه ، والتغلغلُ فى مكامنه ، وحتى تكون كمن تتبَّع الماء حتى عرف مَنْبَعَه ، وانتهى فى البحث عن جَوْهر العُود الذى يُصْنَع فيه إلى أن يعرف مَنْبِته ، ومَجْرَى عُرُوق الشَّجر الذى هو منه . وإنا لنراهم يَقيسون الكلامَ فى معنى المعارضة على الأعمال الصناعية ، كنَسْج الدِّيباج وصَوْغ الشَّنْف والسِّوَار وأنواع ما يصاغ ، [1] وكلِّ ما هو صَنْعة وعملِ يَدٍ ، بعد أن يبلغ مبلغاً يقع التفاضل فيه ، ثم يعظم حتى يزيد فيه الصانع على / الصانع زيادةً يكون له بها 190 صيتٌ ، ويدخل فى حدِّ ما يَعْجِز عنه الأكثرون .

وهذا القياسُ ، وإن كان قياساً ظاهراً معلوماً ، وكالشيء المرْكُوز فى الطِّباع ، حتى ترى العامَّة فيه كالخاصَّة = فإنّ فيه أمراً يجبُ العلمُ به : وهو أنه يُتصوَّر أن يبدأ هذا فيعمل ديباجاً ويُبْدِع فى نقشه وتصويره ، فيجيء آخر ويعملُ دِيباجا آخر مثله فى نَقْشه وهَيْئته وجملةِ صفته ، حتى لا يَفْصِل الرائى بينهما ، ولا يَقَعُ لمن لم يعرف القِصَّة ولم يُخْبَر الحال إلاَّ أنّهما صَنْعة رجُلٍ واحدٍ ، وخارجان من تحت يدٍ واحدة . وهكذا الحكم فى سائر المصنوعات ، (١٨٩) / كالسِّوَار يصُوغه هذا ، ويجيء ذاك فيعمل سواراً مثلَه ، ويؤدِّى صِفَته كما ١٦٩ هى ، [2] حتى لا يغادِرَ منها شيئاً البتّة .

---

(١) « الشَّنْف » ، القُرْط يلبس فى أعلى الأذن ، أو القُرط عامةً ، والجمع « شنوف وأشناف » .

(٢) فى المطبوعة : « صنعته » ، وعند رشيد رضا فى نسخة أخرى كما هنا .

٣٠٣ – وليس يُتصوَّر مثلُ ذلك فى الكلام ، لأنه لا سبيلَ إلى أن تجىء إلى معنَى بيتٍ من الشّعر ، أو فَصْلٍ من النثر ، فتؤدِّيَه بعينه وعلى خاصّيته وصفته بعبارة أُخرى ، (١) حتى يكون المفهومُ من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه فى صِفَة ولا وجهٍ ولا أمرٍ من الأمور . ولا يَغُرَّنَّك قولُ الناس : « قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأدَّاه على وجهه » ، فإنه تسامحٌ منهم ، والمراد أنه أدَّى الغَرضَ ، فأمّا أن يؤدِّى المعنى بعينه على الوجه الذى يكون عليه فى كلام الأوّل ، حتى لا تَعْقِلَ ههنا إلا ما عَقَلْته هناك ، وحتى يكون حالهما فى نَفْسك حالَ الصُّورتين المشتبهتَين فى عينك كالسوارين والشَّنْفين ، ففى غاية الإحالة ، وظنٌّ يُفْضِى بصاحبه إلى جهالة عظيمة ، وهى أن تكون الألفاظ مختلفةَ المعانى إذا فُرِّقت ، ومُتَّفِقَتَها / إذا جُمعت وأُلِّف منها كلام . وذلك أنْ لَيْس كلا مِنَّا 291
فيما يُفْهِم من لفظتين مفردتين نحو « قعد » و « جلس » ، ولكن فيما فُهِمَ من مَجْموع كلامٍ ومجموع كلام آخرَ ، نحو أن ننظر فى قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيٰوةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٩] ، وقولِ الناس : « قتلُ البَعْض إحْياءٌ للجميع » ، (٢) فإنّه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا فى مثل هذا : « إنهما عبارتان مُعَبَّرهُما واحد » ، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ بظاهره ، أو يقعُ لعاقل شكٌّ أن ليس المفهومُ من أحد الكلامين المفهومَ من الآخر .

* * *

---

(١) فى المطبوعة : « وصنعته » ، وعند رشيد رضا فى نسخة أخرى كما هنا .

(٢) انظر ما سيأتى رقم : ٤٦١

فَصْلٌ

بيان فى شأن الكناية والاستعارة والتمثيل

٣٠٤ – الكلام على ضَرْبين : ضَرْبٌ أنت تصِلُ منه إلى الغرض بدلالة اللَّفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تُخْبِر عن « زيد » مَثلاً بالخروج على الحقيقة ، فقلت : (١٩٠) « خرج زيد » ، وبالانطلاق عن « عمرو » فقلت : « عمرو منطلق » ، وعلى هذا القياس . = وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدَه ، ولكن يَدُلُّك اللفظ على معناه الذى يقْتضيه / موضوعُه فى اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دِلاَلةً ثانية تصل بها إلى الغرض . ١٧٠
ومَدَارُ هذَا الأمر على « الكناية » و « الاستعارة » و « التَّمثيل » ، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحةً مُسْتَقصاةً .[١] أو لا ترى أنك إذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، أو قلت : « طويل النجاد » ، أو قلت فى المرأة : « نَؤُوم الضحى » ، فإنك فى جميع ذلك لا تُفيد غَرَضك الذى تعنى من مجرَّد اللفظ ، ولكن يدل اللَّفظ على معناه الذى يُوجبه ظاهرُه ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنىَ ، على سبيل الاستدلال ، معنىً ثانياً هو غَرَضُك ، كمعرفتك من « كثير رماد / القدر » 192
أنه مِضْياف ، ومن « طويل النجاد » أنّه طويل القامة ، ومن « نؤوم الضحى » فى المرأة أنها مُتْرفة مخدومةٌ ، لها من يكفيها أمرها .

وكذا إذا قال : « رأيت أسداً » ، ودَلَّكَ الحال على أنّه لم يُرِد السبع ، علمتَ أنه أراد التشبيه ، إلا أنه بالَغَ فجعل الذى رآه بحيث لا يتميَّز عن الأسد فى شجاعته .

---

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

وكذلك تعلم من قوله : « بلغنى أنّك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » ، أنّه أراد التردد فى أمر البَيْعَة واختلاف العَزْم فى الفعل وتركه ، على ما مضى الشرح فيه . (١)

* * *

بيان فى شرح قوله : « المعنى » ، و « معنى المعنى » وهو فصل جيد

٣٠٥ – وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فههُنا عبارة مختصرةٌ وهى أن تقول : « المعنى » ، و « معنى المعنى » ، تعنى بالمعنى المفهومَ من ظاهر اللفظ والّذى تصل إليه بغير واسطة = و « بمعنى المعنى » ، أن تعقل من اللّفظ معنًى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، كالذى فسَّرتُ لك .

٣٠٦ – وإذْ قد عرفتَ ذلك ، فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينةً للمعانى وحِلْيةً (١٩١) عليها = أو يجعلون المعانىَ كالجوارى ، والألفاظَ كالمَعَارِض لها ، (٢) وكالوشى المحبَّر واللّباس الفاخر والكُسْوَة الرَّائقة ، إلى أشباه ذلك مما يفخّمون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى يَنْبُل به ويَشْرُف = (٣) فاعلم أنهم يَصِفُون كلاماً قد أعطاكَ المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى ، (٤) فكَنَى وعَرَّض ، ومثّل واستعار ، ثم أحسن / فى ذلك كله وأصاب ، ووضع كل شىء ١٧١
منه فى موضعه ، وأصاب به شاكلته ، وعَمَد فيما كَنَى به وشبّه ومَثَّل ، لما حَسُن مأخذُه ، ودَقَّ مسلكه ، ولَطُفت إشارته ، وأن المِعْرَض وما فى معناه ، ليس هو اللفظ المنطوق به ، ولكن معنى اللفظ الذى دَلَلت به على المعنى الثانى ، / كمعنى 193
قوله :

---

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

(٢) « المعارض » جمع « مِعْرَض » ، بكسر الميم ، وهو الثوب تُعْرَضُ فيه الجارية وتُجلَّى .

(٣) السياق : « فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ .... فاعلم » .

(٤) فى المطبوعة : « فاعلم أنهم يضعون كلاماً قد يفخمون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى أعطاكَ المتكلم فيه أغراضه .... » ، وليس هذا فى « ج » ولا « س » ، فأثبت ما فيهما ، وهو الصواب .

* فإنّى ، جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصيلِ * (١)

= الذى هو دليلٌ على أنه مِضْيافٌ ، فالمعانى الأُوَل المفهومةُ من أنفس الألفاظ هى المَعارِض والوَشْى والحَلْىُ وأشباه ذلك ، والمعانى الثوانى التى يُومَأُ إليها بتلك المعانى ، هى التى تُكسَى تلك المَعارِض ، وتُزَيَّن بذلك الوَشْى والحَلْى . (٢)

---

(١) بيت شعر ، وسيأتى بتمامه فى رقم : ٣٦٤ ، وصدره :

* وما يكُ فىّ من عَيْبٍ فإنّى *

(٢) فى هامش « ج » حاشية هى من كلام عبد القاهر ، كما رجّحت ، هذا نصها :

« ههنا نُكْتة ، وهى أن الوشى من الثياب يكون وَشْياً كان على اللابس ، أو كان قد خُلِع وتُرِك .... دَلُّوا بها على معانٍ ثوانٍ تكون وَشْياً وحُلِيًّا مادامت لباساً لتلك المعانى ، فإذا خُلِعت عنها ونُظِر إليها منزوعةً منها ، لم تكُنْ وشياً ولا حُلِيًّا . فلو قلت : « فُصْلان فلانٍ [هَزْلى] » ، وأنت لا تكنى بذلك عن نَحْره أُمّهاتها للضيافة ، لم يكن من معنى الوشى والحلىّ فى شيء . وكذلك يتغيّر الحال بأن تحوّل الشىءَ من ذلك عمّا كَنَوْا به عنه ، فلو جعلت قوله :

* وَلا أَبْتاعُ إلاَّ قَرِيبَةَ الأَجَلِ *

فى صفة قَصّاب ، لم يكن من الحُسْن الذى هو له الآن فى شيء ، فاعرفه » .

يقول أبو فهر : مكان النقط مطموس فى التصوير ، وسيأتى البيت الذى أنشده بعد قليل ، برقم : ٣١١ ، وصدره :

* لا أُمْتِعُ العُوذَ بالفِصَالِ .... *

وقوله آنفا : « فُصْلان فلان [هزلى] » ، إشارة إلى البيت الذى سيأتى بعد قليل : « فإنى جبان الكلب مهزول الفصيل » .

٣٠٧ – وكذلك إذا جعلوا المعنى يُتصَوَّر من أجل اللفظ بصورة ، ويبدو في هَيئة ، ويتشكَّل بشكلٍ يرجعُ المعنى في ذلك كلِّه إلى الدَّلالات المعنوية ، ولا يصلُح شيء منه حَيْثُ الكلامُ على ظاهره ، وحيث لا يكون كنايةٌ ولا تمثيل ولا استعارة ، (١) ولا استعانةٌ في الجملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الغرض من مجرَّد اللفظ ، فلو أن قائلاً قال : « رأيت الأسد » ، وقال آخر : « لقيت اللَّيْثَ » ، لم يَجُزْ أن يقال في الثاني أنه صَوَّر المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزَه في معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس .

وجُمْلَة الأمر (١٩٢) أن صُوَر المعاني لا تتغيَّر بنَقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع ومجازٌ ، وحتى لا يُرَاد من الألفاظ ظواهرُ ما وُضِعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى مَعانٍ أُخَر .

٣٠٨ – واعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحداً ، فأمَّا إذا تغير النظم فلابُدَّ حينئذ من أن يتغير المعنى ، على مَا مضَى من البيان في « مسائل التقديم والتأخير » ، (٢) وعلى ما رأيت في المسئلة التي مَضتِ الآن ، (٣) أعني قولك : « إن زيداً كالأسد » ، و « كأنَّ زيدا الأسدُ » ، ذاك لأنه لم يتغير من اللَّفظ شيءٌ ، وإنما تغَيَّر النظم فقط . وأما فتحك « إن » عند تقديم الكاف وكانت مكسورة / فلا 194
اعتداد / بها ، لأن معنى الكسر باقٍ بحاله . ١٧٢

* * *

(١) في المطبوعة : « وحيث لا يكون كناية وتمثيل به ولا استعارة » ، وهو فاسدٌ .

(٢) انظر ما سلف برقم : ٩٨ ، وما بعده .

(٣) انظر ما سلف قريباً رقم : ،

٣٠٩ – وٱعلم أنَّ السبب فى أن أحالوا فى أشباه هذه المحاسن التى ذكرتُها لك على اللفظ ، أنها ليست بأَنْفُس المعانى ، بل هى زياداتٌ فيها وخصائص . ألا ترى أنَّ ليست المزيةَ التى تجدُها لقولك : « كأنَّ زيداً الأسدُ » على قولك « زيد كالأسد » ، لشىءٍ خارج عن التشبيه الذى هو أصل المعنى ، (١) وإنما هو زيادة فيه وفى حكم الخُصوصيّة فى الشكل ، نحو أن يُصَاغ خاتمٌ على وجه ، وآخر على وجهٍ آخرَ ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصّةٍ وشىءٍ يُعْلَم ، إلاَّ أنه لا يُعْلم منفرداً .

ولما كان الأمر كذلك ، لم يمكنهم أن يطلقوا ٱسمَ المعانى على هذه الخصائص ، إذ كان لا يفترق الحالُ حينئذٍ بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادةٌ فى المعنى وكيفيةٌ له وخصوصيةٌ فيه . فلما امتنع ذلك توصَّلوا إلى الدِّلالة عليها بأن وصفوا اللَّفظ فى ذلك بأوصاف يُعْلَم أنها لا تكون أوصافًا له من حيث هو لفظٌ ، كنحو وصفهم له بأنه لفظ شريفٌ ، وأنه قد زان المعنى ، وأنّ له ديباجةً ، وأن عليه طُلاوة ، وأن المعنى منه فى مثل الوَشْى ، وأنه عليه كالحَلْى ، إلى أشباه ذلك (١٩٣) مما يُعْلَم ضرورةً أنه لا يُعْنَى بمثله الصَّوْت والحرفُ . ثم إنّه لمَّا جَرَت به العادة واستمرّ عليه العُرْف ، وصارَ الناس يقولون اللفظ واللفظ = لُزَّ من ذلك بأَنْفُسِ أقوامٍ بابٌ من الفَساد ، (٢) وخامرهم منه شىء لَسْتُ أُحْسِن وصفَه .

* * *

---

(١) فى المطبوعة : « شيئاً خارجاً » .

(٢) يقال : « لزّه يلزُّه لزًّا » ، شدّه وألصقه وقَرَنه به ، وأصله من « لِزَاز البيت » ، وهو الخشبة التى يُلزّ بها البابُ . وفى « ج » : « لُزّ ذلك » ، وفى المطبوعة : « لزَّ ذلك .... باباً » ، وكلاهما خطأ والصواب فى « س » .

فَصْلٌ

٣١٠ - ومن الصفات التى تَجدُهم يُجْرونها على « اللفظ » ، ثم لا تعترضك شُبْهة ولا يكون منك توقُّف / فى أنها ليستْ له ، ولكن لمعناه ، قولهم : « لا يكون الكلام يستحق آسم البلاغة حتى يُسَابِقَ معناه لفظَه ، ولفظُه معناه ، ولا يكونُ لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك » = وقولُهم : « يدْخُل فى الأذُن بلا إذْنٍ » ، فهذا مما لا يَشُكُّ العاقل فى أنه يرجع إلى دِلاَلة المعنى على المعنى ، / وأنَّه لا يُتصوَّر أن يُرَاد به دِلالة اللفظ على معناه الذى وضع له فى اللغة .

(بيان فى استعمال « اللفظ » ، والمراد به دلالة المعنى على المعنى)

195

١٧٣

ذاكَ لأنه لا يخلو السامعُ من أن يكون عالماً باللغة وبمعانى الألفاظ التى يسمعها ، أو يكون جاهلاً بذلك . فإن كان عالماً لم يُتَصَوَّر أن يَتفاوتَ حال الألفاظ معه ، فيكون معنى لفظ أسرعَ إلى قلبه من معنى لفظ آخر = وإن كان جاهلاً كان ذلك فى وصفه أبعد .

وجملةُ الأمر أنّه إنّما يُتصوَّر أن يكون لمعنى أسرعَ فهماً منه لمعنى آخر ، إذا كان ذلك مما يُدْرَك بالفِكْر ، وإذا كان مما يتجدَّد له العلم به عند سمعه للكلام . وذلك محالٌ فى دِلالات الألفاظ اللغوية ، لأنَّ طريق معرفتها التوقيفُ ، والتقدُّم بالتعريف .

٣١١ - وإذا كان ذلك كذلك ، عُلِم عِلْمَ الضرورة أن مَصْرِفَ ذلك إلى دِلالات المعانى على المعانى ، وأنهم أرادوا أنَّ من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأوَّل الذى تجعله دليلاً على المعنى الثانى ووَسيطاً بينك وبينه ، متمكّناً (١٩٤) فى دِلالته ، مستقلاً بوساطته ، يَسْفِرُ بينك وبينه أحْسَن سِفارة ، ويشير لك إليه

أَبينَ إشارة ، حتى يُخَيِّل إليك أنك فهمته من حَاقِّ اللفظ ، وذلك لقلة الكُلْفة فيه عليك ، وسُرْعَة وصوله إليك ، فكان من « الكناية » مثل قوله :

196 / لاَ أُمْتِعُ العُوذَ بِالفِصَالِ ، ولاَ أَبْتَاعُ إلاَّ قَرِيبَةَ الأَجَلِ [(١)]

ومن « الاستعارة » مثل قوله :

وَصَدْرٍ أَرَاحَ الليلُ عَازِبَ هَمِّهِ ، تَضَاعَفَ فِيهِ الحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ [(٢)]

ومن « التمثيل » مثل قوله :

لاَ أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ المُرَّ مِنْ ثَمَرِهْ [(٣)]

قصور « اللفظ » عن أداء المعنى ومثاله

٣١٢ – وإن أردت أن تعرف ما حاله بالضدِّ من هذا ، [(٤)] فكان منقوصَ القوّة في تأدية ما أريد منه ، لأنه يعترضه ما يمنعه أن يَقْضِيَ حق السِّفارة فيما بينك وبين معناك ، ويُوضِحَ تمام الإيضاح عن مَغْزاك ، فانظر إلى قول العباس بن الأحنف :

١٧٤ / سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا [(٥)]

---

(١) الشعر لإبرهيم بن هَرْمة في شعره المجموع : ١٨٥ . و « العوذ » جمع « عائذ » ، وهي الناقة الحديثة النتاج ، إذا ولدت من عشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً ، ثم هي « مُطْفِل » ، تعوذ بولد وتقيم معه ، أو يعوذ بها ولدها ليرضعها . و « الفصال » جمع « فصيل » ، وهو ولد الناقة ، ويجمع على « فُصْلان » أيضاً ، وسيأتي برقم : ٣٦٥ ، ثم رقم : ٣٦٩

(٢) هو للنابغة الذبياني ، في ديوانه .

(٣) هو لأبي نواس في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : « ما له بالضد » .

(٥) في ديوانه .

بدأ فدَلّ بسكب الدموع على ما يُوجبه الفراق من الحزن والكَمَد ، فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أَمَارة للحزن ، وأن يجعل دِلالةً عليه وكنايةً عنه ، كقولهم : « أبكاني وأضحكني » ، على معنى « ساءني وسَرَّني » ، وكما قال :

أَبْكَانِيَ الدَّهْرُ ، ويا رُبَّما أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِما يُرْضِي[(١)]

ثم ساق هذا القياسَ إلى نقيضه ، فالتمس أن يدُل على ما يُوجبه دوامُ التلاقي (٩٠) من السرور بقوله : « لتجمدا » ، وظنَّ أَنّ الجمود يبلُغ له في إفادة المَسَرّة والسلامة من الحزن ، ما بلغ سَكْبُ الدمع في الدلالة على الكآبة والوقوع في الحزن = ونظر إلى أنّ الجمود خُلُوُّ العَين من البكاء وانتفاء الدموع عنها ، وأنه إذا قال « لتجمدا » ، فكأنه قال : « أحزن اليوم لئلاّ أحزنَ غداً ، وتبكي عيناىَ جُهْدَهما لئلا تبكيا أبداً » / ، وغلط فيما ظنَّ . وذاك أن الجمود 197
هو أن لا تبكي العين ، مع أن الحالَ حالُ بكاء ، ومع أن العين يُرَاد منها أنْ تبكي ، ويُسْتَرابُ في أن لا تبكي ، [(٢)] ولذلك لا ترى أحداً يذكُر عينَه بالجمود إلا وهو يشكوها ويَذمُّها وينسُبها إلى البُخْل ، ويَعُدُّ امتناعَها من البكاء تركاً لمعونة صاحبها على ما به من الهمّ ، ألا ترى إلى قوله :

أَلاَ إِنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ [(٣)]

---

(١) هو حطان بن المعلى ، والشعر في الحماسة شرح التبريزي ١ : ١٥٢ ، والزهرة ٢ : ١٨٨

(٢) في المطبوعة : « ويشتكي من أن لا تبكي » ، وفي « ج » و « س » : « وتُستَرادُ في أن لا تبكي » ، ورجحتُ أن الصواب : « يُسْتَرابُ » ، أي يَدخُل على المرء فيها الريبة والشك .

(٣) الشعر لأبي عطاء السندي ، يقوله في ابن هبيرة ، وقتله المنصور بواسط بعد أن آمنه ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ : ١٥١

فأتى بالجمود تأكيداً لنفى الجُود ، ومحالٌ أن يجعلها لا تجودُ بالبكاء وليس هناك التماسُ بكاءٍ ، لأنّ الجود والبخل يتقضيان مطلوباً يُبْذَل أو يُمْنَع ، ولو كان الجمود يصلُح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصحُّ أن يُدَلّ به على أن الحالَ حالُ مسرة وحبور ، لجاز أن يُدْعَى به للرجل فيقال : « لا زالت عينك جامدة » ، كما يقال : « لا أبكى الله عينك » ، وذاك مما لا يُشَكُّ فى بُطْلانه .

وعلى ذلك قولُ أهل اللغة : « عين / جَمُودٌ ، لا ماء فيها ، وسنةٌ جَمادٌ ، ١٧٥
لا مَطَر فيها ، وناقةٌ جَماد ، لا لبن فيها » ، وكما لا تُجْعَل السَّنةُ والناقةُ جماداً
إلا على معنى أنَّ السَّنة بخيلةٌ بالقَطْر ، والنَّاقةَ لا تسخُو بالدَّرِّ ، كذلك حُكْم
العين لا تُجْعَل « جَمُوداً » إلاّ وهناك ما يقتضى إرادةَ البكاء منها ، وما يجعلها إذا
بكت مُحْسنةً موصوفةً بأن قد جادت وسَخَتْ = وإذا لم تَبْكِ ، مسيئةً
موصوفةً بأن قد ضَنَّتْ وبَخِلتْ .

٣١٣ – فإن قيل : إنه أراد أن يقول : « إنّى اليوم أتجرَّع غُصَص الفراق ،
وأحمل نفسى على مُرِّه ، وأحتمل ما يُؤدِّينى إليه من حزن يُفيض الدموع من
عينى (١٩٦) ويسكبها ، لكى أتسبَّب بذلك / إلى وَصْلٍ يدومُ ، ومسرة تتَّصل ، 198
حتى لا أعرفَ بعدُ ذلك الحزنَ أصلاً ، ولا تعرفَ عينى البكاء ، وتَصيرَ فى أنْ
لا تُرَى باكيةً أبداً ، كالجَمُود التى لا يكون لها دمع » .

= [(١)] فإن ذلك لا يستقيمُ ولا يَستَتِبُّ ، لأنه يُوقِعه فى التناقض ، ويجعله كأنه قال : « أحتَمِل البكاءَ لهذا الفراق عاجلاً ، لأصير فى الآجل بدوام الوصل واتصال السرور فى صُورة من يريدُ من عينه أن تبكى ثم لا تبكى ، لأنها خلقت جامدةً لا ماء فيها » ، وذلك من التهافت والاضطراب بحيث لا تَنْجع الحيلة فيه .

---

(١) هو جواب قوله فى أول الفقرة : « فإن قيل » .

وجملةُ الأمر أنا لا نعلم أحداً جعل جُمود العين دليلَ سرورٍ وأمَارةَ غِبْطةٍ ، وكنايةً عن أن الحالَ حالُ فرح .

فهذا مثالٌ فيما هو بالضدّ مما شرطوا = من أن لا يكون لفظه أسبق إلى سمعك ، من معناه إلى قلبك = لأنك ترى اللّفظ يصل إلى سمعك ، وتحتاج إلى أن تخُبَّ وتُوضِعَ فى طلب المعنى .

ويجرى لك هذا الشرح والتفسيرُ فى « النظم » كما جرى فى « اللفظ » ، لأنه إذا كان النظم سويًّا ، والتأليف مستقيماً ، كان وصولُ المعنى إلى قلبك ، تِلْوَ وُصول اللفظ إلى سمعك . وإذا كان على خلاف ما ينبغى ، وصل اللّفظ إلى السمع ، وبَقِيتَ فى المعنى تطلبه وتَتْعبُ فيه ، وإذا أفرط الأمرُ فى ذلك صار إلى التعقيد الذى قالوا : « إنَّهُ يَسْتهلِكُ / المعنى » . ١٧٦

* * *

٣١٤ — واعلم أنْ لم تَضِقِ العبارة ولم يَقْصُرِ اللفظ ولم يَنْغلِق الكلام فى هذا الباب ، (١) إلاّ لأنه قد تناهى فى الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات ، وأنك لا ترى أغربَ مذهباً ، وأعجب طريقاً ، وأحرى بأن تضطرب فيه الآراء ، منه . وما قولُك فى شيء قد بلغ من أمْره أنْ يُدَّعَى على كبارِ العلماءِ / أنَّهم لم يعلموه ولم 199
يفطنوا له ؟ فقد ترى أنّ البحترى قال حين سُئِل عن مسلم وأبى نواس : أيُّهما أشعر ؟ فقال : أبو نواس . فقيل : فإن أبا العباس ثعلباً لا يُوافِقك على هذا . فقال : (١٩٧) ليس هذا من شأن ثعلب وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دُون

---

(١) فى « ج » : « يتعلّق » ، تحت العين (ع) ، تثبيتاً لإهمالها ، وليس بجيد .

عمله ، إنما يعلم ذلك من دُفِع فى مَسْلَكِ طَرِيق الشعر إلى مضايقه وانتهى إلى ضروراته . (١)

* * *

مثال على غموض المسلك إلى معانى « اللفظ » ، وخفائه على العلماء

٣١٥ — ثُمَّ لم يَنفكَّ العالمون به والذين هم من أهله ، من دُخول الشبهة فيه عليهم ، ومن اعتراض السَّهو والغَلَط لهم . رُوى عن الأصمعى أنَّه قال : كنتُ أَشْدُو من أبى عمرو بن العلاء وخَلَفٍ الأحمر ، (٢) وكان يأتيانِ بشارًا فيُسَلِّمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبا مُعَاذ ، مَا أحدثتَ ؟ فيخبرهما ويُنْشدهما ، ويسألانه ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتىَ وقتُ الزَّوال ، ثم ينصرفان . وأتياه يوماً فقالا : مَا هذه القصيدة التى أحدثتها فى سَلْم بن قُتَيْبَةَ ؟ قال : هى التى بلغتكم . قالوا : بلغنا أنَّك أكثرت فيها من الغريب . قال : نعم ، بلغنى أن سَلْم بن قُتَيْبَةَ يَتَباصرُ بالغريب ، فأحببتُ أن أُورِد عليه ما لا يعرف . قالوا : فأنْشِدْنَاها يا أبا مُعَاذ . فأنشدهما :

بَكِّرَا صَاحِبَىَّ قَبْلَ الهَجِيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِى التَّبْكِيرِ

حتى فَرَغ منها ، فقال له خَلَف : لو قلتُ يا أبا مُعاذ مكان « إنَّ ذاك النجاح فى التبكير » :

(١) انظر ما سلف رقم : ٢٩٣

(٢) فى المطبوعة : « كنت أسير مع أبى عمرو بن العلاء » ، وفى الأغانى : « كنت أشهد مع خَلَف بن أبى عمرو بن العلاء » . وصاحب الأغانى ساق هذه القصة نفسها منسوبة إلى « خلف بن أبى عمرو بن العلاء » ، كما يدلّ عليه سياقه ، ولكن الذى هنا من نسبتها إلى أبيه « أبى عمرو بن العلاء » ، أرجح عندى . وهذا يحتاج إلى تفصيل ليس هذا مكانه . وفى هامش المخطوطة « ج » ما نصه : « الشادى ، الذى يشدو شيئاً فى الأدب ، أى يأخذ طرفاً منه كأنه ساقه وجمعه ، صحاح » ، وهو نقل من صحاح الجوهرى لكاتب غير كاتب هذه النسخة . وقصيدة بشار فى ديوانه .

* بكّرا فالنّجاحُ في التّبكير *

كان أحسنَ . فقال بشار : إنما بَنيْتُها أعرابيةً وَحْشية فقلت : إنّ ذاك النجاح في التبكير ، كما يقول الأعراب البَدَويّون ، ولو قلت : « بكّرًا فالنجاحُ » ، كان هذا من / كلام المُوَلَّدين ، ولا يشبه ذاك الكلام ، ولا يدخل في معنى ١٧٧ 200
القصيدة . قال : فقام خَلَفٌ فقبّل بين عينيه » ، [1] فهل كان هذا القولُ من خَلَف والنَّقْدُ على بشّار ، إلاّ لُطْفِ المعنى في ذلك وخفائه ؟

* * *

« إنّ » : تغني غناء « الفاء » ، في ربط الجملة بما قبلها

٣١٦ — واعلم أن من شأن « إنّ » إذا جاءت على هذا الوجه ، أن تُغْنى غَنَاءَ (١٩٨) « الفاء » العاطفة مثلاً ، وأن تُفيد من رَبْط الجملة بما قبلها أمْرًا عجيباً . فأنت ترى الكلامَ بها مُسْتأنَفاً غير مُسْتأنَف ، ومقطوعاً موصولاً معاً . أفلا ترى أنك لو أسقطت « إنّ » من قوله : « إنّ ذاك النجاح في التبكير » ، لم تر الكلام يلتئم ، ولرأيت الجملة الثانيةَ لا تتّصل بالأولى ولا تكون منها بسبيل ، حتى تَجيء بالفاء فتقولُ : « بَكِّرا صاحبَيَّ قبل الهجير ، فذاك النجاح في التبكير » ، ومثلُه قولُ بعضِ العرب :

فَغَنِّها ، وَهْيَ لكَ الفِداءُ ۝ إنَّ غِنَاءَ الإبِلِ الحُداءُ [2]

فانظر إلى قوله : « إنّ غِناء الإبلِ الحُداءُ » ، وإلى ملاءَمته الكلام قبله ، وحُسْنِ تشبُّثِه به ، وإلى حُسْنِ تعطُّفِ الكلام الأوّل عليه . ثم انظر إذا تركت

---

(١) هذه القصة بهذا اللفظ في الأغاني ٣ : ١٩٠ ، وفيها الخلاف الذي أشرت إليه في التعليق السابق . وسيأتي الإشارة إليه في رقم : ٣٧٢

(٢) سيأتي أيضاً في رقم : ٣٧٢

« إنّ » فقلت : « فغنّها وهى لك الفِداء ، غناءُ الإبلِ الحداء » ، كيف تكون الصُّورة ؟ وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر ؟ وكيف يُشئِم هذا ويُعْرِق ذاك ؟ حتى لا تجدَ حيلةً فى ائتلافهما حتّى تجتلب لهما « الفاء » فتقول : « فغنّها وهى لك الفداء ، فغِناء الإبلِ الحداء » ، ثم تَعْلَمُ أنْ ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأنْ قد ذهبت الأُنسَةُ التى كُنت تجِد ، والحُسْنُ الذى كنت ترى .

* * *

خبر فى « ك » ، وتفسير قولهم : « لم يكد يفعل »

٣١٧ — وروى عن [عَنْبَسَة] أنه قال : قَدِم ذو الرُّمّة الكوفةَ فوقف ينشد الناس بالكُنَاسة قصيدته الحائية التى منها : (١)

201 / هِيَ البُرْءُ ، وَالأَسْقَامُ ، وَالهَمُّ ، والمُنَى ، وَمَوْتُ الهَوَى فِى القَلْبِ مِنّى المُبَرِّحُ
وَكَانَ الهَوَى بِالنَّأْيِ يُمْحَى فَيَمَّحِي ، وَحُبُّكِ عِنْدِى يَسْتَجِدُّ وَيَرْبَحُ
١٧٨ / إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

(١٩) قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شُبْرُمَةَ : يا غَيْلانُ ، أُرَاه قد بَرِح ! قال : فشَنَق ناقته وجعل يتأخّر بها ويُفكّر ، (٢) ثم قال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لم أجِد رَسِيسَ الهوَى من حُبِّ مَيَّة يَبْرَحُ

(١) هكذا هنا « عن عنبسة » ، وأرجح أنه خطأ ، ولذلك وضعته بين قوسين لأن راوى الخبر هو « عبد الصمد بن المعذّل ، عن جدّه غيلان بن الحكم بن البخترى بن المختار » ، كما فى المراجع التالية ، و « الكناسة » : محلة بالكوفة ، كان الناس يجتمعون فى سوقها . وشعر ذى الرمة فى ديوانه ، ورواية البيت الثانى : « وبعضُ الهَوَى بالهَجْر ..... » ، وهى أجود . و « رسيس الهوى » ، ما ثبت منه فى سرارة قلبه .

(٢) « شنَق البعير » ، جذبه بزمامه حتى يرفع رأسه ، وفى « س » : « شنق بناقته » ، وفى المطبوعة وحدها : « ويتفكّر » .

قال : فلما انصرفت حَدَّثت أبي ، (١) قال : أخطأ ابن شُبْرُمة حين أنكر على ذى الرُّمة ما أنكرَ ، (٢) وأخطأ ذو الرمة حِين غيَّر شعره لقول ابن شُبْرُمة ، إنما هذا كقول الله تعالى : (ظُلُمَاتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) [سورة النور : ٤٠] ، وإنّما هو : لَمْ يرها ولم يَكَدْ . (٣)

٣١٨ – واعلم أنَّ سَبَب الشُّبهة فى ذلك أنه قد جرى فى العُرْفِ أن يقال : « ما كاد يفعل » و « لم يكَدْ يفعلُ » فى فِعْلٍ قد فُعِلَ ، على معنى أنه لم يَفْعل إلاَّ بعد الجُهد ، وبعد أن كان بعيداً فى الظَّن أن يفعله ، كقوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١] ، فلما كان مجىء النفى فى « كاد » على هذا السبيل ، توهَّم ابن شبرمة أنه إذا قال : « لم يكَدْ رَسِيسُ الهوى من حبِّ ميّة يبرحُ » فقد زعم : أن الهوى قد برح ، ووقع لذى الرمة مثلُ هذا الظنّ .

وليس الأمر كالذى ظنّاه ؛ فإن الذى يقتضيه اللفظُ إذا قيل : « لم يكد يفعل » و « ما كاد يفعل » ، أن يكون المراد أن الفعل لم يكُنْ من أصْله ، ولا قاربَ أن يكون ، ولا ظُنَّ أنه يكون . وكيف بالشك فى ذلك ؟ وقد علمنا أن « كاد » موضوعٌ لأن يدُلَّ على شدة قُرْبِ الفعل من الوقوع ، وعلى أنّه قد شارف / الوجود . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يُوجِبَ نَفْيُه وجودَ الفعل ، 202
لأنه يؤدِّى إلى أن يُوجِبَ نفيُ مُقاربةِ الفعل الوجودَ وجودَه ، (٤) وأن يكون قولك :

---

(١) « حدثت أبى » قائله « غيلان بن الحكم » ، وأبوه هو « الحكم بن البختري بن المختار » ، و « ابن شُبْرُمة » ، هو « عبد الله بن شبرمة الضبيّ » ، كان شاعراً فقيها قاضياً جوادًا ورعاً ، من الرجال الكبار .

(٢) « ما أنكر » زيادة من « س » ، وفى الأغانى : « ما أنشد » .

(٣) الخبر بتمامه فى الموشح : ١٧٩ ، ١٨٠ ، والأغانى ١٨ : ٣٤ ، (الهيئة) .

(٤) « وجودَه » منصوب مفعول « يوجب » أى يوجب هذا النفى وجودَه .

« ما قارب أن يفعل » ، مقتضياً على البتّ أنه قد فعل . (١)

...

٣١٩ – وإذْ قد ثبتَ ذلك ، فمن سبيلك أن تنظُرَ . فمتى لم يكن المعنى على أنه قد كانت هناك صورةٌ تقتضى أن لا يكون الفعل ، وحالٌ يبعد معها (٢٠٠) أن يكون ، ثُمَّ تغير الأمر ، كالذى تراه فى قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا
١٧٩ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١] / فليس إلاّ أن تَلْزَم الظاهرَ ، وتجعل المعنى على أنّك تزعُم أن الفعل لم يقارب أن يكون ، فضلاً عن أن يكون .

فالمعنى إذَنْ فى بيت ذى الرمة على أن الهوى من رُسُوخه فى القلب ، وثبُوته فيه وغلبته على طباعه ، بحيث لا يُتَوَهَّمُ عليه البَراح ، وأن ذلك لا يقاربُ أن يكون ، فضلاً عن أن يكون ، كما تقول : « إذا سَلاَ المحِبُّون وفتروُا فى محبتهم ، لم يقع لى فى وَهمٍ ، ولم يجر منّى على بال : أنه يجوز علىَّ ما يُشْبِه السَّلْوة ، وما يعدّ فترةً ، فضلاً عن أن يوجدَ ذلك منى وأصيرَ إليه .

وينبغى أن تعلم أنهم إنما قالوا فى التفسير : « لم يرها ولم يكد » ، فبدأوا فنفوا الرؤية ، ثم عطفوا « لم يكد » عليه ، ليُعْلِموك أنْ ليس سبيل « لم يكد » هٰهُنا سبيل « ما كادوا » فى قوله تعالى (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يفعلون) [سورة البقرة : ٧١] فى أنه نَفْىٌ مُعَقَّبٌ على إثبات ، وأنْ ليس المعنى على أن رؤيةً كانتْ من بَعْدِ أن
203 كادت لا تكون ، ولكن / المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون ، فضلاً عن أن

---

(١) فى هامش « ج » حاشية لعبد القاهر ، هذا نصها :

« إذا لم يَقع فى جواب « إذا » ، وجب أن يتقدَّمه نفى كقولك : « ما فعله ولا كاد يفعل ، فاعرفه » .

يقول أبو فهر : قوله « إذا لم يقع » ، يعنى نفى « كاد » .

تَكُون . ولو كان « لم يكد » يوجب وجود الفعل ، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول : « لم يَرها ورآها » ، فاعرفه .

٣٢٠ – وهٰهُنا نكتةٌ ، وهى أنّ « لم يكد » فى الآية والبيتِ واقعٌ فى جواب « إذا » ، والماضى إذا وقع فى جواب الشرط على هذا السبيل ، كان مُستقبلاً فى المعنى فإذا قلت : « إذا خَرجتَ لم أخْرُج » ، كنت قد نفيتَ خروجاً فيما يستقبل . وإذا كان الأمر كذلك ، استحال أن يكون المعنى فى البيت أو الآية على أن الفعل قد كان ، لأنه يؤدى إلى أن يجىء « بلم أفعل » ماضياً صريحاً فى جواب الشرط فتقول : « إذا خرجت لم أخرج أمس » ، وذلك محال . ومما يتَّضح فيه هذا المعنى قول الشاعر :

(..) دِيارٌ لِجَهْمَةَ بِالمُنْحَنَى سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزٌ بَاكِرُ

وَرَاحٍ عَلَيْهِنَّ ذُو هَيْدَبٍ ضَعِيفُ القُوَى ، مَاؤُهُ زَاخِرُ

إِذَا رَامَ نَهْضاً بِهَا لَمْ يَكَدْ كَذِى السَّاقِ أَخْطَأَهَا الجَابِرُ(١)

* * *

٣٢١ – / وأعود إلى الغَرَض . فإذا بلغ من دِقّة هذه المعانى أن يَشتبه الأمر فيها على مثل خَلفٍ الأحمر وابن شُبْرُمة ، وحتى يشتبه على ذى الرمة فى صوابٍ قاله ، فيرى أنه غير صواب ، فما ظنك بغيرهم ؟ وما يُعْجِبُك من أن يكثر التخليط فيه ؟

---

(١) أذكر الشعر ، ولكن لا أدرى أين هو . يصف سحاباً ، وهو « المرتجز الباكر » ، و « المرتجز » السحاب المتتابع الرعد ، يكون بطىء الحركة لكثرة مائه . و « الباكر » ، السحاب الذى يأتى من آخر الليل عند السحر .

« كلّ » . وتفصيل القول فيها فى النفى والإثبات ، وأمثلة ذلك

٣٢٢ — ومن العجب فى هذا المعنى قولُ أبى النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِى   عَلَىَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (١)

قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه مِنْ رَفْعِ « كلّ » فى شىء إنما يجوز عند الضرورة ، من غير أن كانت به إليه ضرورة . قالوا : لأنه ليس فى نصب « كلّ » ما يكسر / له وزناً ، أو يمنعه من معنىً أرادهُ . وإذا تأملتَ وجدتَهُ لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك ، وإلاّ لأنه رأى النصبَ يمنعه ما يريد . وذاك أنه أراد أنها تَدَّعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البَتَّة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كُلاًّ . والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذى ادَّعته بَعْضَه . 204

وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل فى « كل » والفعل مَنْفِىٌّ ، لا يصلح أنْ يكونَ إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضًا لم يكن . تقول : « لم ألق كلَّ القوم » ، و « لم آخُذْ كُلَّ الدراهم » ، فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع ، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقى = ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم ، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم .

وتَعْرِفُ ذلك بأن تنظر إلى « كلّ » فى الإثبات وتتعرَّف فائدته فيه . (٣٠٢) وإذا نظرت وجدته قد آجْتُلِبَ لأن يُفيدَ الشمولَ فى الفعل الذى تسنده إلى الجملة أو تُوقعه بها .

تفسير ذلك ، أنك إنما قلت : « جاءنى القوم كُلُّهُم » ، لأنك لو قلت : « جاءَنى القوم » وسكتَّ ، لكان يجوز أن يَتوهَّم السامع أنه قد تخلَّف عنك

---

(١) فى المجموع من شعره ، وهو فى سيبويه ١ : ٤٤ ، ٦٩ ، وسائر كتب النحاة وكتب ضرورة الشعر .

بعضهم ، إلا أنك لم تَعْتَدَّ بهم ، أو أنَّك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنما وقع من الجميع ، لكونهم فى حكم الشخص الواحد ، كما يقال للقبيلة : « فعلتم وصنعتم » ، / يراد فعلٌ قد كان من بعضهم أو واحدٍ منهم . وهكذا ١٨١
الحكم أبداً .

فإذا قلت : « رأيت القوم كُلَّهم » و « مررت بالقوم كُلِّهم » ، كنت قد جئت « بكل » لئلاً يتوهم أنه قد بقى عليك من لَم تره ولم تَمرُرْ به .

وينبغى أن يُعْلَم أنا / لا نعنى بقولنا « يفيد الشمول » ، أنّ سبيله فى ذلك 205
سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله ، وأنه لولا مكان « كلّ » لما عُقِل الشمول ولم يكن فيمَا سبق من اللفظ دليلٌ عليه . كيف ؟ ولو كان كذلك لم يكن يسمى « تأكيداً » . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجوَّزًا فيه .

* * *

٣٢٣ – وإذْ قد عرفت ذلك ، فههُنا أصلٌ ، وهو أنه من حُكْم النفى إذا دخل على كلامٍ ، ثم كان فى ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من الوجوه ، أنْ يَتوجَّه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصاً .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أتانى القوم مجتمعين » ، فقال قائل : « لم يأتك القوم مجتمعين » ، كان نَفْيُه ذلك متوجِّهاً إلى الاجتماع الذى هو تقييد فى الإتيان دون الإتيان نفسه ، حتّى إنه إنْ أراد أن ينفى الإتيان من أصله ، كان من سبيله أن يقول : « إنهم لم يأتوك أصلاً ، فما معنى قولك : مجتمعين » . هذا مما لا يشُكُّ فيه عاقلٌ .

وإذا كان هذا حُكْمُ النفي إذا دخل على كلام فيه تقييدٌ ، فإن التأكيد ضربٌ من التقييد . فمتى نفيت كلاماً (٢٠٢) فيه تأكيد ، فإن نَفْيَكَ ذلك يتوجَّه إلى التأكيد خصوصاً وَيَقَعُ له . فإذا قلت : « لم أرَ القوم كلهم » أو « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كُلُّ القوم » أو « لم أرَ كُلَّ القوم » ، كُنْتَ عَمَدت بنفيك إلى معنى « كل » خاصة ، وكان حكمه حكم « مجتمعين » في قولك : « لم يأتني القوم مجتمعين » . وإذا كان النفي يقع « لكُلّ » خصوصاً ، فواجبٌ إذا قلت : « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كل القوم » ، أن يكون قد أتاك بعضهم = كما يجب إذا قلت : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، أن يكونوا قد

206 أتوك أشتاتاً . وكما / يستحيل أن تقول : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، وأنت تريد

١٨٧ أنّهم لم يأتوك أصلاً / لا مجتمعين ولا منفردين = كذلك محالٌ أن تقول : « لم يأتني القوم كلهم » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً ، فاعرفه .

٣٢٤ — واعلم أنك إذا نظرت وجدتَ الإثبات كالنفي فيما ذكرتُ لك ، ووجدتَ النفي قد احتذاه فيه وتبعه . وذلك أنك إذا قُلْتَ : « جاءني القوم كلهم » ، كان « كُلُّ » فائدةَ خبرك هذا ، والذي يتوجَّه إليه إثباتُك ، بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنّه كان من القوم على الجملة ، وإنما وقع في شموله « الكل » ، وذلك الذي عناك أمْرُه من كلامك .

٣٢٥ — وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمرٌ زائد على مجرَّد إثبات المعنى للشيء ، إلاّ كان الغرضَ الخاصَّ من الكلام ، والّذي يُقْصَد إليه ويُزَجَّى القول فيه . فإذا قلت : « جاءني زيد راكبًا » ، و « ما جاءني زيد راكبًا » كنت قد وضعت كلامَكَ لأنْ تُثْبت مَجيئه راكباً أو تنفي ذلك ، لا لأنْ تُثْبت المجيء وتنفيه مطلقاً . هذا ما لا سبيل إلى الشَكِّ فيه .

٣٢٦ — واعلم أنه يلزَمُ مَنْ شَكَّ فى هذا فتوهَّم أنه يجوز أن تقول : « لم أر القوم كلهم » ، على معنى أنك لم ترَ واحداً منهم = (١) أن تُجْرِىَ النَّهْىَ هذا المُجرَى فتقول : (٢٠٤) « لا تضرب القوم كُلَّهم » ، على معنى لا تضرب واحداً منهم = وأن تقول : « لا تضرب الرجلين كليهما » ، على معنى لا تضرب واحداً منهما . فإذا قال ذلك لزمه أن يُحِيلَ قول الناس : (٢) « لا تضربهما معًا ، ولكن اضرب أحدهما » ، و « لا تأخذهما جميعاً ، ولكن واحداً منهما » ، وكفى بذلك فساداً .

* * *

207 ٣٢٧ — وإذ قد بان لكَ من حال النَّصْب أنه يقتضى / أن يَكُونَ المعنى عَلَى أنه قَدْ صنع من الذَّنب بعضاً وترك بعضاً ، (٣) فاعلم أنَّ الرَّفع على خلاف ذلك ، وأنه يَقْتضى نَفْىَ أن يكون قد صنَع منه شيئاً ، وأتى منه قليلاً أو كثيراً ، وأنك إذا قلت : « كُلُّهم لا يأتيك » ، و « كُلُّ ذلك لا يكون » ، و « كُلُّ هذا لا يَحْسُن » ، كنت نفيتَ أن يأتيه واحدٌ منهم ، وأبيت أن يكونَ أو يَحْسنُ شىء مما أشَرتَ إليه .

١٨٣ ٣٢٨ — ومما يشهد لك / بذلك من الشعر قولُه :

فَكَيْفَ ؟ وكُلٌّ لَيْسَ يَعدُو حِمَامَه ... وَلاَ لِامْرِىءٍ عَمَّا قَضَى اللهُ مَزْحَلُ (٤)

---

(١) السياق : « واعلم أنه يلزم من شك فى هذا .... أن تُجرَى النهىَ » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « أن يختل قول الناس » ، ومعنى « يُحيل » ، أى يجعله مُحالاً .

(٣) رجع إلى القول فى « علىّ ذنبا كُلُّه لم أصنع » ، رقم : ٣٢٢ ، وما بعده .

(٤) هو شعر إبرهيم بن كُنَيف النَّبْهانىّ ، شرح حماسة التبريزى ١ : ١٣٦ ، وأمالى القالى ١ : ١٧٠ ، وهى عند الهجرى فى النوادر والتمنيقات منسوباً لبكر بن النطاح . و « مزحل » ، مصدر ميمى من « زَحَل » ، إذا تباعد ، يعنى ليس منه مهربٌ .

المعنى على نفى أن يَعْدُوَ أَحَدٌ من الناس حِمامه ، بلا شبهة . ولو قلتَ : « فكيف وليس يعدو كلٌّ حمامهُ » : فأخرت « كلاًّ » ، لأفسدتَ المعنى ، وصرتَ كأنكَ تقول : « إن من الناس من يسلم من الحِمام ويبقى خالداً لاَ يموت » .

٣٢٩ — ومثلُه قولُ دِعبِل :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى بِأَىِّ سِهَامِهَا رَمَتْنِى ، وَكُلٌّ عِنْدَنَا لَيْسَ بِالمُكْدِى
أَبِالجِيدِ ، أَم مَجْرَى الوِشَاحِ ، وإنَّنِى لَأُتْهِمُ عَيْنَيْهَا مَعَ الفَاحِمِ الجَعْدِ(١)

المعنى على نفى أن يكون فى سهامها مُكْدٍ على وجه من الوجوه .

٣٣٠ — ومن البيِّن فى ذلك ما جاء فى حديث ذِى اليَدين حين قال للنبى ﷺ : « أَقُصِرَت الصَّلاة أم نَسِيتَ يا رسول الله ؟ فقال ﷺ : كُلُّ ذلك لم يَكُن . فقال ذو اليَدَيْن : بَعْضُ ذلك قد كانَ » ،(٢) المعنى لا محالةَ على نَفْى

---

(١) هو فى المجموع من شعره . و « المكدى » الذى يخيب ، ولا يصيب هدفه . وقوله : « لأُتْهِم » ، أى أَتَّهِم عينيها ، واعلم أن التاء فى « التهمة » مبدلة من الواو ، فقولهم « تُهَمَة » أصلها « وُهَمَة » ، ولكنهم فى هذا الفعل أجروا التاء المبدلةَ مجرى الأصل ، فقالوا « أتهمه إتهاماً » ، ويقال أيضاً « أوهمه » بمعنى اتهمه ، على الأصل .

(٢) حديث ذى اليدين فى السهو فى الصلاة ، مذكورٌ فى دواوين السنة من طريق « محمد بن سيرين عن أبى هريرة » ، وليس فيه هذا اللفظ ، ولكنه جاء فى صحيح مسلم ، فى كتاب المساجد ، « باب السهو فى الصلاة والسجود » ، من حديث أبى سفيان مولى بن أبى أحمد قال : سمعت أبا هريرة ، ولفظه : « كُلُّ ذلك لم يكن ! فقال ذو اليدين : قد كان بعضُ ذلك » ، وهو عند أحمد فى المسند ٢ : ٤٦٠ (المطبوعة الأولى) وقال : « عن عبد الرحمن مولى ابن أبى أحمد ، قال : سمعت أبا هريرة » ، وفيه : « قال : كُلّ ذلك لم يكن ، فقال ذو اليدين : قد كان ذلك يا رسول الله » ، وهو عند أبى داود فى سننه ، فى كتاب الصلاة ، « باب السهو فى السجدتين » من حديث سعيد بن أبى سعيد المقبرى ، عن أبى هريرة ، وفيه « قال : كُلُّ ذلك لم أفعل . فقال الناس : قد فعلت » .

يقول أبو فهر : قوله هنا « بعضُ ذلك قد كان » ، وقولهم فى حديث مسلم : « قد كان بعضُ =

(٠٠) الأمرين جميعاً ، وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحدٌ منهما ، لا القَصْرُ ولا النِّسيان . ولو قيل : « لم يكن كُلُّ ذلك » ، لكان المعنى أنه قد كان بعضُه .

* * *

٣٣١ – وٱعلم أنه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفيّ فى « كُلّ »
/ نحو : « لم يأتنى القوم كلُّهم » و « لم أر القوم كُلَّهم » ، على أن الفعل قد كان 208
من البعض ، ووقع على البعض ، قُلْتَ : « لم يأتنى القوم كلُّهم ، ولكن أتانى بعضُهم » و « لم أر القوم كُلَّهم ، ولكن رأيت بعضَهم » فأثبتَّ بعدَ ما نفيت ، = ولا يكون ذلك مع رفع « كُلّ » بالابتداء . فلو قلت : « كلهم لم يأتنى ، ولكن أتانى بعضهم » و « كلُّ ذلك لم يكن ، ولكن كان بَعْضُ ذلك » ، لم يَجُزْ ، لأنه يؤدِّى إلى التناقُض ، وهو أن تقولَ : « لم يأتنى واحدٌ منهم ، ولكن أتانى بعضهم » .

٣٣٢ – وٱعلم أنَّه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله
على الحقيقة ، وإنما / التأثير لأمرٍ آخر ، وهو دخول « كُلّ » فى حَيِّز النفى ، وأن ١٨٤
لا يدخل فيه . وإنما علقنا الحُكمَ فى البيت وسائِرِ ما مضى بإعمال الفعل وتركِ إعماله ، [1] من حيث كان إعماله فيه يقتضى دخولَه فى حيِّزِ النفى ، وتركُ إعماله يُوجب خروجه منه ، من حيث كان الحرف النافى فى البيت حرفاً لا ينفصل عن الفعل ، وهو « لم » = لاَ أنّ كَوْنَهُ معمولاً للفعل وغير معمول ،

= ذلك » ، يعنى أنه قد كان السهو : لا قصر الصلاة . وكذلك ما جاء فى حديث أحمد قول ذى اليدين : « قد كان ذلك يا رسول الله » ، وما جاء فى حديث أبى داود : « فقال الناس : قد فعلت » ، يعنون به السهوَ بلا شك ، لا قصر الصلاة .

(١) « البيت » يعنى بيت أبى النجم : « كله لم أصنع » .

يقتضي ما رأيت من الفَرْق . أفلا تَرَى أنَّك لو جئتَ بحرف نَفْي يُتَصَوَّر انفصاله عن الفعل ، لرأيت المعنى في « كل » مع تَرْك إعمال الفعل ، مِثْلَه مع إعماله ، ومثال ذلك قوله :

« مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ » (١)

وقول الآخر :

« مَا كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يَدْعُو إلَى رَشَدٍ » (٢)

« كُلّ » كما ترى غير مُعْمَلٍ فيه الفعل ، ومرفوعٌ ، إمّا بالابتداء ، وإمّا بأنه (٢٠٦) اسم « ما » ، ثم إنَّ المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل فقلت : « ما يدرك المرء كلّ ما يتمناه » ، و « ما يدعو كُلّ رأى الفتى إلى رشد » ، وذلك أن التأثير لِوُقوعه فى / حيِّز النفى ، وذلك حاصلٌ فى الحالين . 209
ولو قدمت « كلاًّ » فى هذا فقلت : « كُلُّ ما يتمنى المرء لا يدركه » و « كل رأى الفتى لا يدعُو إلى رشد » لتغير المعنى ، ولصار بمنزلة أن يقال : « إنّ المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه » ، و « لا يكون فى رأى الفتى ما يدعو إلى رَشَدٍ بوجهٍ من الوجوه » .

٣٣٣ – واعلم أنك إذا أدخلت « كُلاًّ » فى حيِّز النفى ، وذلك بأن تقدم النَّفى عليه لفظاً أو تقديراً ، فالمعنى على نفى الشمول دون نَفْى الفِعْل

(١) هو شعر المتنبى فى ديوانه ، وعجزه :

« تجرى الرِّيَاحُ بما لا تَشْتَهِى السُّفُن »

(٢) ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب فى « باب كل » ، وذكره غيره من النحاة ، وكأنهم أخذوه من عبد القاهر ولا يعرف تمامه .

والوَصْف نفسِه . وإذا أخرجتَ « كُلاًّ » من حيِّز النفى ولم تدخله فيه ، لا لفظاً ولا تقديراً ، كان المعنى على أنك تتبَّعت الجملة ، فنفيت الفعلَ والوَصْـفَ عنها واحدًا واحداً . والعلة فى أن كان ذلك كذلك ، أنك إذا بدأت « بكل » كنت قد بنيت النَّفيَ عليه ، وسَلَّطت الكُلِّية على النفى وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية فى النَّفي يقتضى أن لا يَشِذَّ شىء عن النَّفى / ، فاعرفه . ١٨٥

٣٣٤ – واعلم أن من شأن الوُجوه والفُروق أنْ لا يَزال تَحدُثُ بسببها وعلى حَسَب الأغراض والمعانى التى تقع فيها ، دقائقُ وخفَايا لا إلى حِدٍّ ونهاية = وأنها خَفايا تكتم أنْفسَها جَهْدَها حتى لا يُتَنَبَّهَ لأكثرها ، ولا يُعْلَم أنها هى ، وحتى لا تزال ترى العَالِم يَعْرِض له السَّهو فيه ، وحتى إنه ليَقْصِدُ إلى الصواب فيقع فى أثناء كلامه ما يُوهِمُ الخطأ ، كُلُّ ذلك لشدة الخفَاء وفَرْط الغموض .

* * *

(٢٠٧) فَصْلٌ

القول فى آية : « وجعلوا لله شركاء الجنّ »

٣٣٥ – وٱعْلَم أنه إذَا كان بَيِّناً فى الشيء أنه لا يَحْتمِل إلاّ الوجهَ الذى هو عليه حتى لا يُشْكل ، وحتى لا يحتاج فى العلم بأن ذلك حقُّه وأنه الصوابُ ، إلى فكر وروية = [1] فلا مزِيَّةَ . وإنّما تكون المزيّة ويجبُ الفضلُ إذا احتمل فى ظاهر / الحال غيرَ الوجه الذى جاءَ عليه وجهاً آخر ، ثم رأيتَ النَّفسَ تنبُو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيتَ للذى جاء عليه حُسْناً وقبولاً تعْدَمُهما إذَا أنت تركته إلى الثانى . 210

٣٣٦ – ومثال ذلك قوله تعالى : (وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ) [سورة الأنعام : ١٠٠] ، ليس بخافٍ أن لتقديم « الشركاء » حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب ، أنْت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرّتَ فقلت : « وجعلوا الجنَّ شركاء لله » ، وأنك ترى حالَك حالَ مَنْ نُقِل عن الصورة المُبْهجة والمنظَر الرَّائق والحسنِ الباهر ، إلى الشيء الغُفْل الذى لا تَحْلَى منه بكثير طائل ، ولا تَصير النفسُ به إلى حاصل . والسببُ فى أنْ كان ذلك كذلك ، هو أن للتقديم فائدةً شريفة ومعنى جليلاً لا سبيلَ إليه مع التأخير .

٣٣٧ – بيانُه ، أنَّا وإن كنّا نرى جملةَ المعنى ومحصولَه أنهم جَعلوا الجنَّ شركاء وعَبَدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يَحْصُل مع التأخير حصولَه مع التقديم ، فإن تقديم « الشركاء » يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغى أنَ يكون لله شريك ، لا من الجن ولا غير الجن .

---

(١) السياق : « واعلم أنه إذا كان بَيِّنًا .... فلا مزية .... » .

١٨٦ وإذا أُخِّر فقيل : « جعلوا / الجنَّ شركاءَ لله » ، لم يُفِدْ ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثرَ من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأمَّا إنكار أنْ يُعْبَد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع تأخير « الشركاء » دليلٌ عليه . وذلك أن التقدير يكون مع التقديم : أن « شركاء » مفعولٌ أوّلُ لجعل ، و « لله » في موضع المفعول الثاني ، ويكون (٢٠٨) « الجن » على كلام ثانٍ ، وعلى تقدير أنه كأنه قيل : « فَمَنْ جَعَلُوا شركاءَ لله تعالى ؟ » ، 211 فقيل : « الجن » . / وإذا كان التقدير في « شركاء » أنّه مفعولٌ أوَّلُ ، و « لله » في موضع المفعول الثاني ، وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق ، من غير اختصاص شيء دون شيء . وحَصَل من ذلك أنّ اتخاذَ الشريك من غير الجن قد دَخل في الإنكار دُخولَ اتخاذه من الجنّ ، لأنّ الصفة إذا ذُكرت مجرَّدة غيرَ مُجْراةٍ على شيء ، كَان الذي تَعلَّقَ بها من النفي عامًّا في كل ما يجوز أن تكونَ له تلك الصفة .

فإذا قلت : « ما في الدار كريم » ، كنت نفيت الكينونةَ في الدار عن كلّ من يكون الكَرَمُ صفةً له . وحكم الإنكار أبداً حكمُ النفي . وإذا أُخِّرَ فقيل : « وجعلوا الجنَّ شركاء لله » ، كان « الجن » مفعولاً أوَّل ، و « الشركاء » مفعولاً ثانياً . وإذا كان كذلك ، كان « الشركاء » مخصوصاً غير مُطْلَق ، من حيث كان محالاً أن يُجْرَى خبراً على الجن ، ثم يكون عامًّا فيهم وفي غيرهم . وإذَا كَان كذلك ، احتَمَل أن يكون القصدُ بالإنكار إلى « الجن » خصوصاً ، أن يكونوا « شركاء » دون غيرهم ، جلَّ الله تعالى عن أن يكون له شريكٌ وشبيهٌ بحالٍ .

٣٣٨ — فانظر الآنَ إلى شرف ما حصَل من المعنى بأن قُدِّم « الشركاء » ، واعتبرْه فإنه ينبِّهك لكثير من الأمور ، ويدلُّك على عِظَم شأن

« النظم » ، وتعلَمُ به كيف يكون الإيجازُ به وما صورته ؟ (١) وكيف يُزاد فى المعنى من غير أن يُزَادَ فى اللفظ ، إذ قد ترى أنْ ليس إلا تقديمٌ وتأخيرٌ ، وأنه قد حَصَل
١٨٧ لك بذلك من زيادة المعنى / ، ما إن حاولتَهُ مع تركه لم يحصل لك ، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً ، نحو أن تقول : « وجعلوا الجنَّ شركاء لله ، وما ينبغى أن
212 يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم » ، ثم لا يكون / له = إذا عُقِلَ من كلامين = (٢٠٩) من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع فى النفس ، ما تجده له الآن وقَدْ عُقِل من هذا الكلامِ الواحد .

* * *

القول فى : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » وتنكير « حياة »

٣٣٩ – ومما ينْظُر إلى مِثْلِ ذلك ، (٢) قولُه تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ) [سورة البقرة : ٩٦] ، إذا أنت راجعتَ نفسَك وأذْكَيْتَ حِسَّك ، وجدت لهذا التنكير وأنْ قيل : « عَلَى حَياةٍ » ، ولم يقُلْ : « على الحياة » ، (٣) حُسْناً ورَوْعةً ولُطْفَ موقعٍ لا يُقادَرُ قَدْرُهُ ، وتجدُك تَعْدَم ذلك مع التعريف ، وتخرُج عن الأَرْيَحيّة والأُنْس إلى خِلافهما . والسببُ فى ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك أنه لا يحرِصُ عليه إلا الحيُّ ، فأما العادم للحياة فلا يصِحُّ منه الحرصُ على الحياة ولا على غيرها . (٣) وإذا كان كذلك ، صار كأنه قيل : « ولتَجِدنَّهم أحرصَ الناس ، ولو عاشُوا ما عاشُوا ، على أن يزدادوا إلى حياتهم فى ماضى الوقت وراهِنه ، حياةً فى الذى يَستَقْبِل » . (٤) فكما

---

(١) فى « س » : « كيف يكون الإعجازُ وما صورته » .

(٢) « ومما ينظر إلى مثل ذلك » ، ليس فى « ج » ولا « س » .

(٣) من أول قوله : « حسنًا » إلى قوله هنا : « .... الحرص على الحياة » ، ساقط من « ج » .

(٤) فى هامش المخطوطة « ج » ، بخط الناسخ ، وهو من تعليقات عبد القاهر على الأرجح ، ما نصه : =

أنّك لا تقول ههنا : « أنّ يزدادوا إلى حياتهم الحياةَ » بالتعريف ، وإنما تقول : « حياةً » إذ كان التعريف يصلُح حيث تُراد الحياة على الإطلاق ، كقولنا : « كل أحد يحب الحياة ، ويكرهُ الموت » ، كذلك الحكم فى الآية .

٣٤٠ – والذى ينبغى أنْ يُرَاعى : أنّ المعنى الذى يُوصَف الإنسان بالحرص عليه ، إذا كان موجوداً حالَ وَصْفِك له بالحرص عليه ، لم يُتَصَوَّر أن تجعله حريصاً عليه من أصله . كيف ؟ ولا يُحْرَصُ على الراهن ولا الماضى ، وإنما يكون الحرصُ على ما لم يوجد بعدُ .

* * *

تنكير « حياة » فى : « ولكم فى القصاص حياة »

٣٤١ – وشبيه بتنكير الحياة فى هذه الآية تنكيرها فى قوله عز وجل : ﴿ ولكمْ فى القِصاصِ حَيٰوةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٩] ، وذلك أن السبب فى حسن التنكير ، وأنْ لَم يُحْسُن التعريفُ ، أن ليس المعنى على الحياة نَفْسِها ، ولكن على (١٠) أنه لما / كانَ الإنسان إذَا عَلم أنه إذا قَتَل قُتِلَ ، آرتدع بذلك عن القتل ، فسَلِمَ 213
صاحبُه ، صارَ حياةُ هذا المَهْموم بقتله فى مُسْتَأْنَفِ الوقت ، مستفادةً بالقصاص ،[1] وصارَ كأنّه قَدْ حَيِىَ فى باقِى عُمرِه به . وإذا كان المعنى على حَياةٍ فى بعض أوقاته ، وجب التنكير وآمتنع التعريف ، من حيث كان التعريفُ يَقتضى أن تكون الحياة قد / كانت بالقصاص من أصْلها ، وأن يكون القِصاص قد كان ١٨٨
سبباً فى كَونها فى كافَّة الأوقات . وذلك خلاف المعنى وغير ما هو المقصود .

= « أى : أن يزدادوا إلى حياتهم فى راهن الحياة ، بمنزلة أن تقول : يحبون أن يزدادوا إلى حياتهم فى راهن الحال مثل الحياة من أصلها . وكلاهما غايةٌ فى الحسن » .

(١) أى صارت حياة الذى همّ بقتله ، مستفادة فى مستأنف الوقت بالقصاص

ويُبَيِّنُ ذلك أنَّك تقولُ : « لك فى هذا غنًى » ، فتُنَكِّرُ إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يَستْغنى به ، فإن قلت : « لك فيه الغنى » ، كان الظاهرُ أنك جعلت كُلَّ غِناه به .

٣٤٢ – وأمر آخر ، وهو أنه لا يكون ارتداعٌ حتى يكون همٌّ وإرادة ، وليس بواجبٍ أن لا يكون إنسانٌ فى الدنيا إلاّ وله عدوٌّ يَهُمُّ بقتْله ثم يَرْدَعه خوفُ القِصاص . وإذا لم يجب ذلك ، فمن لم يَهُمَّ إنسانٌ بقتله ، فَكُفِيَ ذلك الهمَّ لخوف القصاص ، فليس هو مِمَّن حَيَّ بالقِصاص . وإذا دخل الخصوص ، فقد وجب أن يقال « حياة » ولا يقال « الحياة » ، كما وجب أن يقال « شِفاء » ولا يقال « الشِّفاء » فى قوله تعالى : (يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) [سورة النحل : ٦٩] ، حيث لم يكن شِفَاءً للجميع .

٣٤٣ – واعلم أنه لا يُتَصَوَّر أن يكون الذى هَمّ بالقتل فلم يَقْتُلْ خَوْفَ القصاص داخِلاً فى الجملة ، (١) وأن يكون القِصاص أَفَادَهُ حياةً كما أفادَ المقصودَ قتلُه . وذلك أنّ هذه الحياة إنّما هى لمن كان يُقْتَلُ لولا القِصاص ، وذلك / محالٌ فى صِفة القاصد للقتل ، فإنما يصحُّ فى وَصْفه ما هو كالضِّدّ لهذا ، وهو أن يقال : إنه كان لا يُخَافُ عليه القتلُ لولا القِصاص . وإذا كان هذا كذلك ، كان وجهاً ثالثاً فى وُجُوب التنكير . 214

• • •

(١) فى هامش « ج » بخط الناسخ ، وهو من تعليقات عبد القاهر ، ما نصه :

« جملة الأمر أن المعنى على أن الهلاك انتفى على العموم بقتله ، من أجل خوف القصاص . ولا يُتَصوَّرُ أن يُقَال : إن الهلاك انتفى عن الهامِّ بقتل غيره من أجل خوف القِصاص » .

(١١) فَصْلٌ

الآفة العظمى فى ترك البحث عن العلة التى توجب المزية فى الكلام

٣٤٤ – وٱعلم أنّه لا يصادِف القولُ فى هذا الباب موقعاً من السامع ، ولا يجدُ لديه قَبولاً ، حتى يكون من أهل الذَّوْق والمعرِفة ، وحتى يكون ممن تحدِّثه نفسه بأنَّ لِما يُومىءُ إليه من الحُسن واللُّطْف أصلاً ، وحتى يختلف الحالُ عليه عند تأمُّل الكلام ، فيجد الأَرْيَحِيَّةَ تارةً ، ويَعْرَى منها أُخْرى ، وحتّى إذَا عَجَّبتَهُ عَجِب ، وإذا نَبَّهتَهُ لموضع المزية انتبه .

فأمّا من كانَ الحالان والوجهان عنده أبداً على سواءٍ ، وكان لا يتَفَقَّد من أمر « النَّظْم » إلا الصحّة / المُطْلَقة ، وإلاّ إعراباً ظاهراً ، فما أقلَّ ما يُجدِى ١٨٩
الكلام معه . فليكن مَنْ هذه صفته عندَك بمنزلةِ مِن عَدِم الإحساسَ بوزن الشعر ، والذَّوْقَ الذى يقيمه به ، والطَّبْعَ الذى يُميِّز صحيحه من مكسوره ، ومُزاحَفَهُ من سالمه ، وما خَرَج من البَحْر ممّا لم يَخْرُج منه =[١] فى أنّك لا تتصَدَّى لهُ ، ولا تتكلَّف تعريفَه ، لِعلمك أنَّه قد عَدِم الأداةَ التى معها يَعرف ، والحاسَّةَ التى بها يَجد . فليكُنْ قَدْحُك فى زَنْدٍ وارٍ ، وَالحكُّ فى عُودٍ أنت تَطْمع منه فى نارٍ .

٣٤٥ – وٱعلم أن هؤلاء ، وإن كانوا هم الآفَةَ العُظْمى فى هذا الباب ، فإنَّ من الآفة أيضاً مَنْ زَعم أنه لا سبيلَ إلى معرفة العِلَّة فى قليل ما تعرِفُ المَزِيَّةَ

---

(١) السياق : « فليكن مَنْ هذه صفته عندك بمنزله من عدم الإحساس ..... فى أنّك لا تتصدّى له » .

فيه وكثيرِه ، وأنْ لَيس إلا أن تَعْلَم أن هذا التقديم وهذا التنكير ، أو هذا العطف
215 أو هذا الفصل حَسَنٌ ، وأن له موقعاً من النفس وحَظًّا من / القَبُول ، فأمّا أن تَعْلَمَ لِمَ كان كذلك ؟ وما السببُ ؟ فمِمَّا لا سبيلَ إليه ، ولا مَطْمَع فى الاطّلاع عليه ، فهو بتَوَانيه والكسل فيه ، فى حكم مَنْ قال ذلك .

٣٤٦ – وآعلم أنّه ليس إذا لم تُمكِن معرفةُ الكل ، وَجَب تَرْكُ النَّظَر فى الكلّ . وأنْ تعرفَ العلّة والسببَ فيما يُمْكنك معرفةُ ذلك فيه وإن قَلّ فتجعلُه شاهداً فيما لم تَعْرِفْ ، [1] أحرَى من أن تَسُدَّ بابَ المعرفة على نفسك ، وتأخذَها عن (٢١٢) الفهم والتفهُّم ، وتعوِّدَها الكسلَ والهُوَيْنَا . قال الجاحظُ :

« وكلام كثيرٌ قد جرى على ألسِنة الناس ، وله مَضَرَّةٌ شديدة وثَمَرةٌ مُرّةٌ . فمن أضَرِّ ذلك قولهم : « لم يَدَعِ الأوَّلُ للآخِرِ شيئاً » ، قال : فلو أنَّ علماءَ كلِّ عصرٍ مُذْ جرت هذه الكلمةُ فى أسماعهم ، تركوا الاستنباط لِمَا لم يَنْته إليهم عمَّن قبلهم ، لرأيتَ العلمَ مُخْتَلاًّ . وآعلم أنّ العلم إنما هو مَعْدِن ، [2] فكما أنه لا يمنعك أن تَرى ألُوفَ وِقْرٍ قد أخرجت من مَعْدِنِ تِبْرٍ ، [3] أن تطلب فيه ، وأن تأخذ ما تجد ولو كقدر تُومة ، [4] كذلك ، يَنْبغى أن يكون رأيُك فى طلب العلم » . [5] ومن الله تعالى / نَسْأَل التوفيق .
١٩٠

* * *

---

(١) « وأن تعرف العلة » ، يعنى « معرفتك العلة .... أحرى من النار تسُدّ بابَ المعرفة .... » .

(٢) « المَعْدِن » هو الموضع الذى تستخرج منه جواهر الأرض كالذهب والفضة ، وهو الذى نسميه اليوم : المنجم » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « ألف وقر » و « الوقر » بكسر فسكون ، حِمْل ما يحمله البعير أو البغل . و « التبر » ، الذهب .

(٤) « التُّومة » ، حبّةٌ تُعمل من الفضة كالدرة مستديرة .

(٥) نص الجاحظ هذا ، أعيانى أن أقف عليه فى كتبه التى بين يدىّ الآن .

فَصْلٌ

هَذا فنٌّ من المجاز لم نذكره فيما تقدَّم

٣٤٧ – آعلم أن طريق المَجاز والاتساع فى الذى ذكرناه قَبْلُ، (١) أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها، ولكن تريد مَعْنى ما هو رِدْفٌ له أو شَبِيهٌ، فتجوَّزْتَ بذلك فى ذاتِ الكلمة وفى اللفظ نفسه. وإذ قد عرفت ذلك فآعلم أن فى الكلام مجازاً على غير هذا السبيل، وهو أن يكون التجوُّز فى حكم يُجْرَى على الكلمة فقط، وتكون الكلمةُ متروكة على ظاهرِها، ويكون معناها / مقصوداً فى نفسِه ومُراداً من غير توريةٍ ولا تعريض. 216

بيانٌ فى المجاز الحكمى، وأمثلته وهو كنز من كنوز البلاغة

٣٤٨ – والمثال فيه قولهم: «نهارك صائم وليلك قائم» و «نامَ ليلى وتَجلَّى هَمِّى»، (٢) وقوله تعالى (فما رَبِحتْ تِجَارَتُهم) [سورة البقرة: ١٦]، وقول الفرزدق:

سَقَتْها خُرُوقٌ فى المَسَامِعِ، لم تَكُنْ عِلاطاً، ولا مَخْبوطَةً فى المَلاَغِمِ (٣)

---

(١) انظر ما سلف من رقم: ٥٧، وما بعده.

(٢) «نام ليلى وتجلى همى»، سيأتى برقم: ٣٤٩، فانظره.

(٣) ليس فى ديوان الفرزدق، وهو له فى الكامل للمبرد ١: ٤٥، وسيأتى رقم: ٤٦٧ وفى المطبوعة وحدها: «سقاها» هنا وفيما سيأتى. والضمير فى «سقتها» للإبل. و «العلاط» وسمٌ يكون فى عنق البعير عرضاً، خطًّا أو خطين أو خطوطًا فى كل جانب. و «الخِباط» سمة فوق الخد، والناقة «مخبوطة» عليها هذه السمة. و «الملاغم»، ما حول الفم مما يبلغه اللسان ويصل إليه، من «اللُّغام»، وهو زَبَدُ أفواه الإبل. ويقول: لم تكن هذه سيمات إبله، بل سماتها خروق فى آذانها، فلما رآها الذائدون عن الحوض سقوها، وإنما يسقونها لعزّة أصحابها. فكأن الخروق فى المسامع هى التى أوردتها الماء وكفت الذائدين عنها.

(٢١٣) أنت ترى مجازاً فى هذا كلِّه ، ولكن لا فى ذوات الكلم وأنْفُسِ الألفاظ ، ولكن فى أحكامٍ أجريت عليها . أفلا ترى أنَّك لم تَتجوَّز فى قولك : « نهارُكَ صائمٌ وليلُك قائمٌ » ، فى نفس « صائم » ، و « قائم » ، ولكن فى أن أجريتهما خَبَرين على النهار والليل . وكذلك ليس المجاز فى الآية فى لفظة « ربحت » نَفْسِها ، ولكن فى إسنادها إلى التجارة . وهكذا الحكم فى قوله : « سقتها خروقٌ » ليس التجوز فى نفس « سقتها » ، ولكن فى أنْ أسندها إلى الخروق . أفلا ترى أنك لا ترى شيئاً منها إلاّ وقد أُرِيدَ به معناه الذى وُضِع له على وجهه وحقيقَتِه ، فلم يرد بصائم غير الصوم ، ولا بقائم غير القيام ، ولا بربحت غير الرِّبح ، ولا بسَقَت غير السقى ، كما أريد « بسالت » فى قوله :

« وسَالتْ بأعناق المَطِىِّ الأَبَاطِحُ » (١)

= غيرَ السَّيل .

٣٤٩ - وآعلم أن الذى ذكرت لك فى المجاز هناك ، (٢) من أن من شأنه أن يَفْخُمَ عليه المعنى وتحدُث فيه النباهَة ، قائم لك مثلُه ههنا ، فليس يَشْتَبِهُ على عاقلٍ أن ليس حالُ المعنى وموقعُه فى قوله :

« فَنَام لَيْلِى وتَجَلَّى هَمِّى » (٣)

١٩١ / كحالِه وموقِعِه إذا أنت تركت المجاز وقلت : « فنمت فى ليلى وتجلّى

---

(١) سلف فى رقم : ٧٠

(٢) يعنى فيما سلف رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٣) هو رجز رؤبة فى ديوانه ، يقوله للحارث بن سليم ، وقبله :

« حَارِثُ ، قَدْ فَرَّجْتَ عنى غَمِّى »

همى » ، كما لم يكن الحال فى قولك : « رأيت أسدًا » ، كالحال فى « رأيت رجلاً كالأسد » . ومَن الذى يَخْفَى عليه مكان العُلُوّ وموضع المزية وصُورَةُ الفُرْقَان بين قوله تعالى / « فما رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم » ، وبين أن يُقال : « فما رَبحوا فى 217
تجارتهم ؟ » .

٣٥٠ – وإن أردتَ أن تزداد للأمر تبيُّناً ، فأنظر إلى بيت الفرزدق :

يَحْمِى إِذَا ٱخْتُرِطَ السُّيُوفُ نِسَاءَنَا ضَرْبٌ تَطِير لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعَلُ [1]

(٢١٤) وإلى رونقه ومائه ، وإلى ما عليه من الطُّلاوة . ثم ٱرجع إلى الذى هو الحقيقة وقل : « نحمى إذا اخْتُرِط السيوف نساءنا بِضَرْبٍ تطيرُ له السواعد أرعل » ، ثم ٱسْبُر حالك ؟ هل ترى مما كنت تراه شيئاً ؟

٣٥١ – وهذا الضربُ من المجازِ على حِدَته كنز من كنوز البلاغة ، ومادَّة الشاعر المفلِق والكاتب البليغ فى الإبداع والإحسان ، والاتساع فى طُرُق البيان ، وأنْ يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً ، وأن يَضَعه بعيدَ المرام ، قريبًا من الأفهام . ولا يَغُرَّنَّك من أمره أنك ترى الرجل يقول : « أتى بى الشوق إلى لقائك ، وسار بى الحنينُ إلى رؤيتك ، وأقْدَمنى بلدك حقٌّ لى على إنسان » ، وأشباه ذلك مما تَجِدُه لِسَعَتِه وشهرته يجرى مجرَى الحقيقة التى لا يُشْكِل أمرها ، فليس هو كذلك أبداً ، بل يَدِقّ ويَلْطُف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المُفلق ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبِدْعةِ لم تعرفها ، والنادرة تأْنَقُ لها .

* * *

(١) البيت فى ديوانه ، و « اخترط السيف » سله ، و « أرعل » ، يريد ضربٌ أهوج لا يبالى ما أصاب ، ومثله « أرعنُ » .

٣٥٢ – وجملة الأمر أن سبيلَه سبيلُ الضَّرب الأوّل الذى هو مجازٌ فى نفس اللفظ وذات الكلمة ، فكما أنّ من الاستعارة والتمثيل عاميًّا مثل : « رأيت أسداً » و « وردت بحراً » ، و « شاهدت بدرًا » ، و « سَلَّ من رَأْيه سيفاً مَاضياً » ، [1] = وخاصيّاً لا يَكْمُل له كلُّ أحدٍ ، مثل قوله :

« وسَالَتْ بأعناقِ المَطِيِّ الأباطِحُ » [2]

كذلك الأمر فى هذا المجاز الحُكْمِىّ .

١٩٢ ٣٥٣ – وآعلم / أنه ليس بواجب فى هذا أن يكون للفعل فاعل فى
218 التقدير / إذا أنت نَقَلْتَ الفعل إليه عُدْتَ به إلى الحقيقة ، مثل أنك تقول فى : « رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » [سورة البقرة : ١٦] ، [3] « ربحوا فى تجارتهم » ، وفى « يَحْمِى نِساءَنَا ضَرْبٌ » ، [4] « نحمى نساءنا بضرب » فإن ذلك لا يتأتى فى كل شيء . ألاَ ترى أنّه لا يمكنك أن تُثْبِت للفعل فى قولك : « أقدَمَنى بلدَكَ حقٌّ لى على (٢١٥) إنسان » ، [5] فاعلاً سوى الحق ، وكذلك لا تستطيع فى قوله :

وَصَيَّرَنِى هَوَاكِ وَبِى لِحَيْنِى يُضْرَبُ المَثَلُ [6]

وقوله :

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً إذَا مَا زِدْتَهُ نَظَـرَا [7]

---

(١) « ماضياً » ، من « ج » و « س » .

(٢) مضى برقم : ٣٤٨

(٣) انظر رقم : ٣٤٧ ، ٣٤٩

(٤) انظر رقم : ٣٤٩

(٥) انظر رقم : ٣٥١

(٦) انظر الشعر فى الفقرة رقم : ٨٢ ، لابن البواب ، ولغيره .

(٧) لأبى نواس فى ديوانه .

= أن تزعم أنّ « لصيَّرنى » فاعلاً قد نُقِلَ عنه الفعل ، فجُعِل « للهوى » كما فُعِل ذلك فى « رَبِحَتْ تِجَارتُهم » و « يحْمِى نساءَنا ضربٌ » ، ولا تستطيع كذلك أن تقدر « ليزيد » فى قوله : « يزيدك وجهه » فاعلاً غيرَ « الوجه » ، فالاعتبار إذنْ بأن يكون المعنى الذى يرجع إليه الفعل موجوداً فى الكلام على حقيقته .

معنى ذلك أن « القدوم » فى قولك : « أقدمنى بلدك حَقٌّ لى على إنسان » ، موجود على الحقيقة ، وكذلك « الصيرورة » فى قوله : « وصيّرنى هواك » ، و « الزيادة » فى قوله : « يزيدك وجهه » موجودتَانِ على الحقيقة ، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة ، لم يكن المجاز فيه نفسِه ، وإذا لم يكن المجاز فى نفس اللفظ ، كان لا محالة فى الحُكْم . فاعرف هذه الجملة ، وأحْسِنْ ضبطها ، حتى تكون على بَصيرةٍ من الأمر .

٣٥٤ – ومن اللطيف فى ذلك قولُ حاجز بن عوف :

أَبِى عَبَرَ الفَوَارِسَ يَوْمَ دَاجٍ وعَمِّى مَالِكٌ وَضَعَ السِّهَامَا
فَلَوْ صَاحَبْتِنا لَرَضِيتِ مِنَّا إذَا لَمْ تَغْبُقِ المِئَةُ الغُلامَا [1]

(١) حاجز بن عوف بن الحارث الأزدى ، جاهلى صعلوك عدّاء ، والشعر فى الأغانى ١٣ : ٢١٠ ، ٢١١ ورواية صاحب الأغانى « أبى رَبَع الفوارس .... » ، أى أخذ ربع الغنائم . وأما « عَبَر الفوارس » ، كما هنا ، فهى بمعنى ، استدلَّ لهم حتى يعرفَ من أمرهم ما يعنيه ، وذلك لأن أباه قال لأصحابه : « انزلوا حتّى أعتبرَ لكم » و « يوم داج » ، قال صاحب الأغانى « أغار عوف بن الحارث ..... على بنى هلال بن عامر بن صعصعة فى يوم داج مظلم » ، والذى يظهر أن « داج » اسم موضع ، والله أعلم . وقوله « وعمى مالك » ، فقال صاحب الأغانى هو « عم أبيه : مالك بن ذهل بن سلامان الأزدى » ثم فسر قوله : « وضع السهاما » ، فى قصة طويلة . وقوله : « لم تغبق المئة » ، هو من « الغبوق » ، وهو شرب اللبن آخر النهار . وشرحه الشيخ بعدُ . وفى المطبوعة وحدها « لرضيت عنا » .

219 يريد إذا كان العامَ عامَ جَدْبٍ وجفّت ضُروع الإبل ، وانقطع الدَّرّ / ، حتى إن حَلَبَ منها مئةً لم يحصل من لبنها ما يكون غَبُوقَ غلامٍ واحدٍ . فالفعل الذى هو « غَبَقَ » (٢١٦) مستعمل فى نفسه على حقيقته ، غير مُخْرَج عن معناه وأصله إلى معنى شيء آخر ، فيكون قد دخله مجازٌ فى نفسه ، وإنما المَجَازُ فى أن أُسْنِد إلى الإبل وجُعِل فعلاً لها / ، وإسناد الفِعل إلى الشَّيء حُكْمٌ فى الفعل ، ١٩٣
وليس هو نفس معنى الفعل ، فاعرفه .

...

ليس كلّ شيء يصلح للمجاز الحكمى بسهولة ، ومثال ذلك

٣٥٥ — واعلم أن من سَبَب اللُّطف فى ذلك أنه ليس كلُّ شيء يصلُح لأن يُتعاطَى فيه هذا المجاز الحُكْمىّ بسهولةٍ ، بل تجدُك فى كثير من الأمْرِ ، وأنت تحتاج إلى أن تُهَيِّيء الشيء وتصلحه لذلك ، بشيء تتوخّاه فى النظم . وإن أردتَ مثالاً فى ذلك فانظر إلى قوله :

تَنَاسَ طِلاَبَ العَامِرِيَّةِ إذْ نَأَتْ ... بأَسْجَحَ مِرْقَالِ الضُّحَى قَلِقِ الضَّفْرِ
إِذَا مَا أَحَسَّتْهُ الأَفَاعِى تَحَيَّزَتْ ... شَوَاةُ الأَفَاعِى مِنْ مُثَلَّمَةٍ سمرِ
تَجُوبُ لَهُ الظَّلْمَاءَ عَيْنٌ كَأَنَّهَا ... زُجَاجَةُ شَرْبٍ غَيْرُ مَلأَى وَلاَ صِفْرِ(١)

يصف جملاً ، ويريد أنّه يهتدى بنور عينه فى الظلماء ، ويمكنه بها أن يَخْرِقَها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسُّد والحاجز الذى لا يَجِدُ شيئاً

(١) « أسجح » ، يعنى خدّه ، قليل اللحم سهلٌ طويل ، يعنى بعيراً . و « مرقال الضحى » ، كثيرة الإرقال ، وهو سرعة السير ، و « قلق الضفر » ، وهو ما شددت به البعير من الشعر المضفور ، وقلق لضمره من طول السير . و « تحيزت الأفعى ، وتحوّزت ، وانحازت » ، تلوّت وتقبضت وتحرّفت . و « شواة الأفعى » يعنى جلدها . و « المثلمة » التى انكسر حرفها ، يعنى مناسم البعير .

يَفْرُجُه به ، ويجعلُ لنفسه فيه سبيلاً . فأنت الآن تعلم أنه لولا أنه قال : « تَجُوب له » : فعلّق « له » بتجوب ، لما صلحت « العَيْن » لأن يُسْنَدَ « تجوب » إليها ، ولكان لا تَتَبَيَّن جهة التجوُّز فى جعلِ « تَجوب » فعلاً للعين كما ينبغى . وكذلك تعلم أنه لو قال مثلاً : « تجوبُ له الظلماء عينه » ، لم يكن له هذا الموقع ، ولاضطرب عليه معناه ، وانقطع السِّلْك من حيث / كان يُعْيِيه حينئذ أن يصفَ 220
العينَ بما وصفها (٢١٧) به الآن .[1] فتأمل هذا واعتبره . فهذه التهيئة وهذا الاستعداد فى هذا المجاز الحُكْمىّ ، نظير أنَّك تراك فى الاستعارة = التى هى مجازٌ فى نفس الكلمة = وأنت تحتاج فى الأمر الأكثرِ إلى أن تُمَهِّد لها وتقدِّم أو تُؤخِّر ما يُعْلَمُ به أنك مستعيرٌ ومشبِّهٌ ، ويفتح طريقَ المجاز إلى الكلمة .

٣٥٦ – ألا ترى إلى قوله :

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصله يَنْكَفِى بِهَا … عَلى أُرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائبِ[2]

/ عنى بخمس السحائب ، أناملَه ، ولكنه لم [illegible] بهذه الاستعارة دَفْعةً ، ١٩٤
ولم يَرْمِها إليك بغتة ، بل ذكر ما يُنْبِىء عنها ، ويُسْتَدلُّ به عليها ، فذكر أن هناك صاعقةً ، وقال : « من نصله » ، فبيَّنَ أن تلك الصاعقة من نَصْل سيفه ثم قال : « أُرْؤُسِ الأقران » ، ثم قال : « خمس » ، فذكر « الخمس » التى هى عدد أنامل اليد ، فبانَ من مجموع هذه الأمور غرضه .

٣٥٧ – وأنشدوا لبعض العرب :

فَإِنْ تَعَافُوا العَدْلَ وَالإِيمَانَا … فَإِنَّ فِى أَيْمَانِنَا نِيرَانَا[3]

---

(١) فى المطبوعة : « يعييه » ، وفى « س » : « يعنيه » .

(٢) هو للبحترى فى ديوانه .

(٣) الرجز فى الخصائص ٣ : ١٧٦ ، ومعاهد التنصيص ٢ : ١٣١ غير منسوب .

يريد أن فى أيماننا سيوفاً نَضْربكم بها ، ولولا قوله أوّلاً : « فإن تعافوا العدلَ والإيمان » ، وأن فى ذلك دلالة على أنَّ جوابَه أنهم يُحارَبُون ويُقْسَرُون على الطاعة بالسيف ، ثم قولُه : « فإن فى أيماننا » ، لَمَا عُقِل مراده ، ولما جاز له أن يستعير النيران للسيوف ، لأنه كان لا يُعْقَلُ الذى يريد ، لأنَّا وَإن كنا نقول : « فى أيديهم سُيوفٌ تلمع كأنها شُعَلُ نارٍ » (١) كما قال :

نَاهَضْتُهُمْ وَالبارِقَاتُ كَأَنَّها   شُعَلٌ عَلَى أيْدِيهِمُ تَتَلَهَّبُ (٢)

فإنَ هذا التشبيه لا يبلُغ مبلغَ ما يُعْرَف مَعَ الإطلاق ، كمعرفتنا إذا قال :

221 / « رأيت أسداً » ، أنه يريد الشجاعة ، وإذا قال : « لقيت شمساً وبدراً » ، أنه يريد الحسن = ولا يقوى تلك القوة ، فاعرفه . (٣)

ضربٌ مما طريق المجاز فيه « هو » الحكم ، ومثال وبيانه

٣٥٨ — ومما طريقُ المجاز فيه الحُكْمُ ، قولُ الخنساء :

(٢٠٨) تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ ، حتّى إذا ٱدَّكَرتْ   فإنَّمـا هِىَ إقْبَـالٌ وإدْبَـارُ (٤)

وذاك أنها لم تُرِدْ بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما ، فتكونَ قد تجوَّزت فى نفس الكلمة ، وإنما تجوَّزَت فى أن جعلتها لكثرة ما تُقْبِل وتُدْبر ، ولغلبة ذاك عليها واتّصاله منها ، (٥) وأنه لم يكن لها حالٌ غيرَهما ، كأنها قد تَجَسَّمت من الإقبال

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « شعل النيران » .

(٢) هو للبحترى فى ديوانه .

(٣) السياق « فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يعرف ..... ولا يقوى تلك القوة » .

(٤) هو فى ديوانها ، تقوله فى بقرة وحشية فقدت ولدها ، وأدنوا إليها « بَوًّا » ، فحنت ، وقبله :

فَمَا عَجُولٌ على بَوٍّ تُطِيفُ به   لَهَا حنينان ، إصغَارٌ وإكْبَارُ

(٥) فى « المطبوعة » ، و « س » : « واتصاله بها » .

والإدبار . وإنَّما كان يكون المجازُ فى نَفْس الكلمة ، لو أنها كانت قد استعارت « الإقبالَ والإدبارَ » لمعنى غير معناهما الذى وضعا له فى اللُّغة . ومعلوم أنْ ليس الاستعارة مما أرادته فى شيء .

* * *

٣٥٩ – وآعلم أنْ ليس بالوجه أن يُعَدَّ هذا على الإطلاق مَعَدَّ ما حُذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه ، مثل قوله عز وجل / : (وآسْأَلِ القَرْيَةَ) ١٩٥
[سورة يوسف : ٨٢] ، ومثل قول النابغة الجعدى :

تنبيهٌ على فساد من جعل هذا المجاز من باب ما حذف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ   خِلاَلَتُهُ كَأَبِى مَرْحَبِ[(١)]

وقَوْلِ الأعرابىّ :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِى عَنَاقاً   وَمَا هِىَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ[(٢)]

=وإنْ كنا نراهم يذكُرونه حيث يذكرونَ حذْفَ المضاف ، [(٣)] ويقولون

---

(١) فى مجموع شعره ، و « الخلالة » الصداقة ، و « أبو مرحب » ، كنية الذئب . ويقال : « أبو مَرْحب » للرجل الحسن الوجه ، يلقاك ببشره ، وباطنه خلافُ ما ترى ، كأنه الذى يقول لك : « مرحباً » ، بلسانه ، وقلبه غير مرحِبٍ . وكان فى « ج » : « من أبى مرحب » وذكر الأخرى فى الهامش .

(٢) الشعر لذى الخرق الطهوىّ ، يخاطب الذئب ، فى نوادر أبى زيد : ١١٦ ، ومجالس ثعلب : ٧٦ ، ١٨٥ ، وتفسير الطبرى ٣ : ١٠٣) ، يقولها لذئب تبعه فى طريقه ، وقبل البيت :

أَلَمْ تَعْجَبْ لِذِئبٍ بات يَسْرِى   لِيُؤْذِنَ صَاحِباً لَهُ باللَّحَاقِ

و « البغام » ، صوت الظبية والناقة وحنينهما . و « العناق » : أنثى المعز . وفى هامش المطبوعة بخط الناسخ ما نصه :

« يخاطب ذئباً ، أى حسبت ناقتى عناقاً ، وبغامها بُغَامَ عناقٍ »

(٣) الضمير فى « يذكرونه » لبيت الخنساء فى الفقرة السالفة

إنه في تقدير : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، ذاك لأن المضافَ المحذوف من
222 نحو الآية والبيتين ، في سبيل ما يُحْذَف من اللفظ / ويراد في المعنى ، كمِثْلِ أن
يحذفَ خبرُ (٢١١) المبتدإ والمبتدأ ، إذا دَلَّ الدليل عليه = إلى سائر ما إذا حُذِف
كان في حكم المنطوق به .

وليس الأمرُ كذلك في بيت الخنساءِ ، لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيءٍ مَغْسُول ، وإلى كلام عاميّ مرذول ، وكان سبيلُنا سبيلَ من يزعم مثلاً في بيت المتنبي :

بَدَتْ قَمَراً ، ومَالَتْ خُوطَ بَانٍ ، وفَاحَتْ عَنْبَرا ، ورَنَتْ غَزَالاً [١]

=أنّه في تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : « بدَتْ مثل قمر ، ومالت مثل خُوطِ بانٍ ، وفاحت مثل عنبر ، ورنت مثل غزال » ، في أنَّا نخرج إلى الغَثَاثة ، وإلى شيء يَعزِلُ البلاغةَ عن سُلطانها ، ويَخْفِض من شأنها ، ويَصُدُّ أوْجُهَنا عن محاسنها ، ويَسُدُّ بابَ المعرفة بها وبلطائفها علينا .

= فالوجه أن يكون تقديرُ المضاف في هذا على معنى أنّه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره = ولم يُقْصَد إلى الذى ذكرنا من المبالغة والاتساع ، وأنْ تُجْعَل الناقةُ كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً ، حتى كأنها قد تجسَّمَتْ منهما ، = لكان حَقُّه حينئذ أن يجاءَ فيه بلفظ « الذات » فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » . فأمّا أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك = وعلى تنزيله منزلةَ المنطوقِ به حتّى يكون الحال فيه كالحال في :

---

(١) هو في ديوانه .

« حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِى عَنَاقاً »

= حين كان المعنى / والقصدُ أن يقول : « حسبت بغام رحلتي بغام ١٩٦
عناق » ، [١] فمما لا مساغ / له عند من كان صحيحَ الذوق صحيحَ المعرفة ، 223
نَسَّابةً للمعانى .

• • • •

(١) السياق : « فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك .... فمما لا مساغ له » .

(٢٩٠) فَصْلٌ

مسألة فى تفسير : « إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، ومعنى « القلب »

٣٦٠ – هذه مسئلة قد كنت عملتُها قديماً ، وقد كتبتها ههنا لأن لها آتصالاً بهذا الذى صار بنا القول إليه . قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) [سورة ق : ٣٧] ، أى لمن أعْمَل قَلْبه فيما خُلق القلب له من التدبُّر والتفكُّر والنَظَر فيما ينبغى أن يُنْظَر فيه . فهذا على أنْ يُجْعَل الذى لا يَعِى ولا يسمع ولا يَنظُر ولا يتفكَّر ، كأنَّه قد عَدِم القلبَ من حيث عَدِم الانتفاع به ، وفَاتَه الذى هو فائدةُ القلب والمطلوبُ منه ، كما يُجْعَلُ الذى لا ينتفع ببصره وسمعه ولا يفكر فيما يؤدِّيان إليه ، ولا يَحْصُل من رُؤْية ما يَرى وسَماع ما يَسْمع على فائدةٍ ، بمنزلة من لا سمع له ولا بصر .

فأما تفسير من يفسِّره على أنه بمعنى « من كان له عقل » ، فإنه إنما يَصِحُّ على أن يكون قد أراد الدَّلالة على الغرض على الجُملة . فأما أنْ يُؤْخَذ به على هذا الظاهر حتى كأن « القلب » اسم « للعقل » ، كما يتوهمه الحَشْوُ ومن لا يعرف مَخَارِج الكلام ، [١] فمُحالٌ باطلٌ ، لأنه يؤدى إلى إبطال الغَرَض من الآية ، وإلى تحريف الكَلام عن صورته ، وإزالةِ المعنى عن جهته . وذاك أنّ المرادَ به الحثُّ على النَّظر ، والتقريعُ على تركه ، وذمُّ من يُخل به ويغفل عنه . ولاَ يَحْصُل ذلك إلا بالطَّريق الذى قَدمتُه ، وإلاّ بأن يكون قد جُعِل من لاَ يَفْقَهُ بقلبه ولا ينظُر ولا يَتفَكَّر ، كأنه ليس بذى قلبٍ ، كما يُجْعَل كأنه جماد ، وكأنه ميِّتٌ لا يَشْعُر ولا يُحِسّ وليس سبيلُ من فسَّر « القلب » ههنا على « العقل » ، إلاَّ سبيلَ / من 224

---

(١) فى المطبوعة : « أهل الحشو » ، وهو فسادٌ . و « الحشو » من الكلام ، الفضل الذى لا يعتمد عليه . و « الحَشْوُ » من الناس صغارهم وأراذلهم .

فسَّر عليه « العين » و « السمع » في قول الناس : « هٰذا بيِّنٌ لمن كانت له عين ، ولمن كان له سَمْعٌ » = وفَسَّر « العمى » و « الصَّمَم » و « الموت » في صفة من يُوصف بالجهالة ، على مُجَرَّد الجَهْل ، وأجرى جميع ذلك على الظَّاهر ، فاعرفه .

٣٦١ — (٢٢١) ومن عادة قومٍ ممن يتعاطَى التفسير بغير علم ، أنْ يُوهِمُوا / أبداً في الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل ، أنها على ظَوَاهرها ، ١٩٧
فيفسدُوا المعنى بذلك ، ويُبْطلوا الغرضَ ، ويمنعوا أنفسهم والسامعَ منهم العلمَ بمَوْضِع البلاغة ، وبمكان الشَّرف . وناهيك بهم إذا هُم أخذوا في ذِكْرِ الوجوه ، وجعلوا يُكْثِرون في غير طائل ، هناك ترى ما شئت من بابِ جَهْلٍ قد فتحوه ، وزَنْدِ ضَلالةٍ قد قَدَحُوا به ، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

* * *

فَصْلٌ

فصلٌ دقيق فى «الكناية» ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك

٣٦٢ – هذا فنٌّ من القول دقيقُ المسلك ، لطيف المأخذ ، وهو أنَّا نراهم كما يصنعون فى نفس الصِّفة بأن يذهبُوا بها مذهبَ الكِناية والتعريض ، كذلك يذهَبُون فى إثبات الصِّفة هذا المذهب . وإذا فعلوا ذلك ، بدت هناك محاسنُ تَمْلأُ الطَّرْفَ ، ودقائق تُعْجِز الوصف ، ورأيتَ هنالك شعراً شاعراً ، وسحراً ساحراً ، وبلاغةً لا يَكْمُل لها إلا الشاعر المفلق ، والخطيب المِصْقَعُ . وكما أنّ الصفة إذا لم تأتك مصرَّحا بذكرها ، مكشوفاً عن وجهها ، ولكن مدلولاً عليها بغيرها ، كان ذَلك أَفْخَمَ لشأْنها ، وألطفَ لمكانها ، كذلك إثباتُك الصِّفةَ للشيء تُثْبتها له ، إذا لم تُلْقِه إلى السامع صريحاً ، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرَّمْز والإشارة ، كان له من الفضل والمزيَّة ، ومن الحسن والرَّوْنق ، 225 ما لا يقلُّ قليلُه ، ولا يُجْهَل موضعُ الفضيلة / فيه .

٣٦٣ – وتفسير هذه الجملة وشَرْحها : أنهم يرومون وَصْفَ الرجل ومدحَه ، وإثباتَ معنًى من المعانى الشريفة له ، فَيَدَعُون التصريح بذلك ، ويَكْنُونَ عن جَعْلِها فيه بجَعْلها فى شيء يشتمل عليه ويَتَلَبَّس به ، ويتوصَّلون فى الجملة (٢٢٣) إلى ما أرادوا من الإثبات ، لا من الجهةِ الظاهرةِ المعروفة ، بل من طريق يَخْفى ، ومَسْلَك يَدِقُّ ؟ ومثاله قولُ زيادٍ الأعجم :

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِى قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ٱبنِ الحَشْرَجِ[1]

---

(١) الشعر فى الأغانى ١٥ : ٣٨٦ (الدار) ، وكان زياد الأعجم نزل على عبد الله بن الحشرج وهو بسابور ، فأنزله وألطفه . وفى هامش المخطوطة «ج» ما نصه : «وبعده ==

/ أراد ، كما لا يخفى ، أن يُثْبِت هذه المعانىَ والأوصافَ خلالاً للممدوح ١٩٨
وضَرَائبَ فيه ، (١) فترك أن يصرِّح فيقول : « إن السماحةَ والمروءةَ والندى مجمُوعة فى ابن الحشرج ، أو مقصورةٌ عليه ، أو مُخْتَصَّةٌ به » ، وما شاكل ذلك مما هو صريح فى إثْبات الأوصاف للمذكورين بها ، وعَدَلَ إلى ما ترى من الكناية والتلويح ، فجعل كونَها فى القُبَّة المضروبة عليه ، عبارةً عن كونها فيه ، وإشارةً إليه ، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر فيه ما أنت ترى من الفَخَامة ، ولو أنه أسْقَط هذه الواسطة من البَيْن ، لما كان إلا كلاماً غُفْلاً ، وحديثاً سَاذَجاً .

٣٦٤ – فهذه الصَّنْعة فى طريق الإثبات ، هى نظير الصَّنعة فى المعانى ، إذا جاءت كناياتٍ عن معانٍ أُخر ، نحو قوله :

وَمَا يَكُ فِىَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّى جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ (٢)

فكما أنه إنما كان من فاخر الشعر ، ومما يقع فى الاختيار ، (٣) لأجل أنّه أراد أن يذكر نفسه بالقِرى والضيافة ، فكنَّى عن ذلك بجُبْن الكلب وهُزَال الفصيل ، وترك أن يصرِّح فيقول : « قد عُرِفَ أنّ جَنَابى مألوف / ، وكلبى 226

= مَلِكٌ أَغَرُّ مُتَوَّجٌ ذُو نائلٍ لِلْمُعْتَفِين ، يَمِينُهُ لم تَشْنَجِ
يَاخَيْرَ مَنْ صَعِدَ المَنَابِرَ بالتُّقَى بَعْدَ النَّبِىِّ المُصْطَفَى المُتَحَرِّجِ
لَمَّا أَتَيْتُكَ رَاجِياً لِنَوَالِكُمْ أَلْفَيْتُ بابَ نَوَالِكُمْ لَمْ يُرْتَجِ »

(١) « الضرائب » جمع « ضريبة » ، وهى الخليقة والسجية والطبيعة .

(٢) غير منسوب ، فى شرح الحماسة للتبريزى ٤ : ٩٣ ، والحيوان ١ : ٣٨٤ ، وهو بيت عائر ، لا ثانى له ، وقد سلف شطره فى رقم : ٣٠٦

(٣) يعنى اختيار أبى تمام له فى الحماسة .

مؤدَّبٌ لا يَهِرُّ فى وجوه من يَغْشانى من الأضياف ، وأنّى أنحر المَتَالِى من إبلى ، وأدع فِصَالها هَزْلى » [١] = كذلك ، إنّما راقك بيتُ زياد ، لأنّه كَنى عن إثباته السماحة والمروءة والندى كائنة فى الممدوح ، بجعلها كائنة فى القُبَّةِ المضروبةِ عليه .

* * *

٣٦٥ – هذا ، وكما أن من شأن الكناية الواقعةِ فى نفس الصِّفة أن تجىء على صُوَرٍ مختلفةٍ ، (٢٢٣) كذلك من شأنها إذا وقعت فى طريق إثبات الصِّفة أن تجىء على هذا الحدِّ ، ثم يكون فى ذلك ما يتَنَاسَبُ ، كما كان ذلك فى الكناية عن الصفة نفسها .

تفسير هذا : أنك تنظر إلى قول يَزيد بن الحَكَم يمدح به يزيد بن المهلّب ، وهو فى حَبْس الحجّاج :

أَصْبَحَ فِى قَيْدِكَ السَّمَاحَةُ وَالْمَجْـ ـدُ وَفَضْلُ الصَّلاحِ والحَسَبِ [٢]

١٩٩ فتراه نظيراً لبيت / « زياد » ، وتعلم أن مكان « القيد » ها هنا هو مكان « القُبة » هناك .

= كما أنك تنظر إلى قوله : « جبانُ الكلب » ، فتعلم أنه نظير لِقوله :

« زَجَرْتُ كِلاَبِى أَنْ يَهِرَّ عَقُورُها » [٣]

---

(١) « المتالى » الأمهات من النوق تتلوها أولادها وتتبعها .

(٢) هو من شعره فى الأغانى ١٢ : ٢٩١ ، (الدار) .

(٣) هو شعر شبيب بن البرصاء ، فى الأغانى ١٢ : ٢٧٥ ، (الدار) وتمامه :

ومُسْتَنْبِحٍ يدعو وقد حَالَ دُونه من الليل سَجْفَا ظُلْمةٍ وسُتُورها
رَفَعْتُ لَه نَارِى ، فلما اهتَدَى بها زَجَرْتُ كِلاَبِى أن يَهِرَّ عَقُورها

من حيث لم يكن ذلك « الجبن » إلا لأنْ دام منه الزَّجْرُ وآستمرَّ ، حتى أخرج الكلبَ بذلك عما هو عادته من الهَرِير والنَّبْح فى وجه من يدنو من دارٍ هو مُرْصَدٌ لأن يَعُسَّ دونها .

= وتنظر إلى قوله : « مهزول الفصيل » ، فتعلم أنه نظيرُ قولِ آبن هَرْمَةَ :

« لا أُمْتِعَ العُوذَ بالفِصَالِ » [1]

وتنظُر إلى قول نُصَيْب :

لِعَبْدِ العَزِيزِ عَلَى قَوْمِهِ   وَغَيْرِهِمُ مِنَنٌ ظَاهِرَهْ
فَبَابُكَ أُسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ   وَدَارُكَ مَأْهُولَةٌ عَامِرَهْ
وَكَلْبُكَ آنَسُ بِالزَّائِرِينَ   مِنَ الأُمِّ بِالإِبْنَةِ الزَّائِرَهْ [2]

227 = / فتعلم أنه من قول الآخر :

يَكادُ إذَا مَا أبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلاً   يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهْوَ أَعْجَمُ [3]

= وأن بينهما قرابةً شديدةً ونسباً لاصقاً ، وأن صورتَهما فى فَرْط التناسب صورة بيتى « زيادٍ » و « يزيد » .

• • •

٣٦٦ — وممّا هو إثباتٌ للصِّفة على طريق الكناية والتعريض ، قولهم : « المجد بين ثَوْبَيه ، والكَرَم فى بُرْدَيه » ، وذلك أن قائل هذا يَتوصَّل إلى إثبات المجد

---

(١) هو شعر إبرهيم بن هرمة ، وقد سلف برقم : ٣١١ ، وسيأتى بعد قليل برقم : ٣٦٩

(٢) هو فى شعره المجموع ، والرواية الصحيحة : « أرأف بالزائرين » ، كما ستأتى برقم : ٣٦٨

(٣) هو لإبرهيم بن هرمة فى شعره المجموع ، والبيان والتبيين ٣ : ٢٠٥

والكرم للممدوح ، بأن يجعلَهُمَا في ثوبه الذى يلبسه ، كما توصَّل « زياد » إلى
(٢٢٤) إثبات السماحة والمروة والندى لابن الحشرج ، بأن جعلها فى القُبَّة التى
هو جالس فيها . ومن ذلك قوله :

« وحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنِ » (١)

وما جاء فى معناه من قوله :

يَصِيرُ أَبَانٌ قَرِينَ السَّمَا ... حِ والمَكْرُمَاتِ مَعاً حَيْثُ صَارَا (٢)

وقول أبى نُواس :

فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلاَ حَلَّ دُونَهُ ... وَلكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ (٣)

كل ذلك توصُّلٌ إلى إثبات الصفة فى الممدوح بإثباتها فى المكان الذى يكون فيه ، وإلى لزومها له بلزومها الموضع الذى يحله . وهكذا إن اعتبرت قول الشَّنْفرى يصف امرأةً بالعفة :

٢٠٠ / يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللُّوْمِ بَيْتُهَا ... إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالمَلاَمَةِ حُلَّتِ (٤)

= وجدتَه يَدْخل فى معنى بيت « زياد » ، وذلك أنه توصَّل إلى نَفْى اللُّؤْم

(١) هو شعر زهير بن أبى سلمى ، وكان فى المطبوعة والمخطوطة « تكن » بالتاء ، وهو خطأ . والشعر يقوله لهرم بن سنان ، وصدره :

« هَنَّاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنٍ »

(٢) هو للكميت فى شعره المجموع .

(٣) هو فى ديوانه .

(٤) هى من المفضلية رقم : ٢٠ ؛ وفى هامش المخطوطة بخط كاتبها فوق كلمة : « بمنجاة » ، وكأنه قول عبد القاهر ، ما نصه :

« الرواية الصحيحة : بِمَنْجاةٍ ، بالجاء غير المعجمة »

عنها وإبعادِها عنه ، بأن نفاهُ عن بيتها وباعد بينه وبينه ، وكان مذهبه فى ذلك مذهب « زياد » فى التوصل إلى جعل « السماحة والمروءة / والندى » فى آبن الحشرج ، بأن جعلها فى القبة المضروبة عليه . وإنّما الفَرْق أنَّ هذا يَنْفى ، وذاك يُثْبِت . وذلك فرقٌ لا فى موضع الجَمْع ، فهو لا يمنع أن يكونَا من نِصَاب واحد . 228

٣٦٧ — وممّا هو فى حكم المناسب لبيت « زياد » وأمثالِه التى ذَكَرْتُ ، وإن كان قد أُخْرِج فى صورة أغرَبَ وأبدَع ، قولُ حسان رضى الله عنه :

بَنَى المَجْدُ بَيْتاً فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ   عَلَيْنَا ، فأَعْيَى النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلاَ (١)

وقول البحترى :

أَوَمَا رَأَيْتَ المَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ   فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ (٢)

ذاك لأنَّ مَدارَ الأمر على أنه جَعَل المجدَ الممدوحَ فى مكان ، وجعله (٢٢٥) يكون حيث يكون .

٣٦٨ — وآعلم أنه ليس كلُّ ما جاء كنايةً فى إثبات الصفة يَصْلُح أن يُحْكَم عليه بالتناسب .

معنى هٰذا : أنَّ جَعْلَهم الجودَ والكرمَ والمجدَ يمرض بمرض الممدوح كما قال البحترىّ :

ظَلِلْنَا نَعُودَ الجُودَ مِنْ وَعْكِكَ الَّذِى   وَجَدْتَ ، وقُلْنَا آعْتَلَّ عِضْوٌ مِنَ المَجْدِ(٣)

---

(١) فى ديوانه .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى ديوانه .

= وإنْ كان يكون القصدُ منه إثبات المُجود والمجدِ للممدوح ، فإنه لا يصحُّ أن يقال إنه نظيرٌ لبيت « زياد » كما قلنا ذاك فى بيت أبى نواس :

« ولكن يَصيرُ الجودُ حيثُ يَصِيرِ »

وغيرِهِ مما ذكرنا أنه نظيرٌ له = كما أنه لا يجوز أن يُجْعَل قوله :

« وَكَلْبُكَ أَرْأَفُ بالزَّائرِينَ » (١)

مثلاً ، نظيراً لقوله :

« مَهْزُولُ الفَصِيلِ » (٢)

وإن كان الغرضُ منهما جميعاً الوَصْفَ بالقِرى والضيافة ، وكانا جميعاً
229 كنايتين عن معنى واحد ، لأن تعاقب / الكنايات على المعنى الواحد لا يُوجِب تناسبها ، لأنه فى عَرُوضٍ أنْ تتّفق الأشعار الكثيرة فى كونها مدحاً بالشجاعة مثلاً أو بالجود أو ما أشبه ذلك .

٢٠١ ٣٦٩ – وقد يجتمع فى البيت الواحد / كنايتانِ ، المغزى منهما شيء واحد ، ثم لا تكون إحداهما فى حُكْم النظير للأخرى . مثال ذلك أنه لا يكون قوله : « جبان الكلب » نظيراً لقوله : « مهزول الفصيل » ، بل كل واحدة من هاتين الكنايتين أصلٌ بنفسه ، وجنس على حدة ، وكذلك قَوْلُ آبن هَرْمة :

كيف تختلف « الكنايتان » ، فلا تكون إحداهما نظيراً للأخرى

لاَ أُمْتِعُ الْعُوذَ بِالفِصَالِ وَلاَ أَبْتَاعُ إلاَّ قَرِيبَةَ الأَجَلِ (٣)

= ليس إحدى كنايتيه فى حكم النظير للأخرى ، وإن كان المكنيُّ بهما عنه واحداً ، فاعرفْهُ .

---

(١) انظر رقم : ٣٦٥ ، والتعليق عليه هناك .

(٢) انظر رقم : ٣٦٤

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١١ ، ٣٦٥

٣٧٠ — وليس لِشُعَبِ هذا الأصل وفُروعه وأمثلته وصُوَره وطُرقِه ومَسَالِكِه (٢٠٦) حدٌّ ونهاية . ومن لطيف ذلك ونادِرِه قول أبي تمام :

أَبَيْنَ فما يَزُرْنَ سِوَى كَرِيمٍ ... وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبَا سَعِيدِ (١)

ومثله ، وإن لم يبلُغْ مبلَغه ، قول الآخر :

مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ ... وَمَسْلَمةُ بنُ عَمرٍو مِنْ تَمِيمِ (٢)

وكذلك قول بعض العرب :

إِذَا اللهُ لَمْ يَسْقِ إلاَّ الكِرَامَ ... فَسقَّى وُجُوهَ بَنِى حَنْبَلِ

وَسَقَّى دِيارَهُـمُ بَاكِـراً ... مِنَ الغَيْثِ فى الزَّمَنِ المُمْحِلِ (٣)

---

(١) فى ديوانه ، وفى هامش « ج » بخط كاتبها ، وكأنه تعليق لعبد القاهر .

« أي : وحسبك فى الدلالة على أنهن لا يزرن سواه ، أنهنّ يزرن أبا سعيد ، والخطاب فى مثل هذا لكلّ من سَمِع الشعرَ » .

(٢) لم أقف عليه بعد .

(٣) هذا الشعر فى الأغانى ٢٢ : ٢٦٩ — ٢٧١ منسوبا لزهير بن عُروة بن جُلْهُمة بن حجر بن خزاعي ، التميمي المازنى ، ولقبه « السَّكْب » وهو فى الأزمنة والأمكنة ٢ : ٤٦ ، ٢٤٧ ، لبعض بنى مازن ، ونسب المبرد بيتاً منه فى الكامل ٢ : ٦٨ للمازنى مبهماً ، وذكر بعضه فى اللسان (ربب) ، وقال ابن برى : « ورأيت من نسبه لعروة بن جلهمة المازنى » ، وذلك لأن صاحب اللسان نسبه لعبد الرحمن بن حسان ، إذ روى عن الأصمعي ، أنه قال : « أحسن بيت قالته العرب فى وصف الرَّباب (السحاب) يعنى قوله :

كأنَّ الرَّبَابَ دُوَيْنَ السَّحابِ ... نَعَـامٌ تَعَلَّـقَ بالأَرْجُـلِ

ونسبه لعبد الرحمن أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام (معجم الأدباء ٦ : ١٦٥) ؛ ورواية البيت الثانى فى الأغانى :

فَنِعْمَ بنو العَمِّ والأَقرَبُونَ ... لَدَى حُطْمَةِ الزَّمَنِ المُمْحِلِ

وأخشى أن يكون الشيخ جمع بين بيتين فى بيت .

وفنٌّ منه غريب ، قول بعضهم في البرامكة :

سَأَلْتُ النَّدَى وَالجُودَ : مَالِي أَرَاكُما … تَبَدَّلْتُمَا ذُلاًّ بِعِزٍّ مُؤَيَّدِ
230 / وَمَا بَالُ رُكْنِ المَجْدِ أَمْسَى مُهَدَّماً ؟ … فقالا : أُصِبْنا بآبن يحيى مُحَمَّدِ
فَقُلتُ : فَهَلاَّ مِتُّما عِنْدَ مَوْتِه … فَقَدْ كُنْتُمَا عَبْدَيْهِ في كُلِّ مَشْهَدِ ؟
فقالاَ : أَقَمْنَا كَيْ نُعَزَّي بِفَقْدِهِ … مَسَافَةَ يَوْمٍ ، ثُمَّ نَتْلُوهُ فِي غَدِ[١]

* * *

(١) في البيت الأول « عز مؤيّد » ، من « أيّده » إذا قوّاه وعزّزه ، وكان في المطبوعة والمخطوطتين « مؤبد » بالباء الموحدة ، وهو عندي ليس بشيء .

فَصْلٌ

خبر الكندى الفيلسوف مع ثعلب وزعمه أن فى كلام العرب حشوا

٣٧١ – وٱعلم أن ممَّا أَغْمَضَ الطريقَ إلى معرفة ما نحن بصدده ، أنَّ هٰهنا فروقاً خفِيَّةً تَجْهَلُها العامة وكثيرٌ من الخاصَّة ، ليس أنهم يجهلونها فى موضعٍ ويعرفونها فى آخر ، بل لا يدرون أنَّها هى ، ولا يعلمونها فى جُمْلةٍ ولا تفصيل .

رُوِى عن ٱبن / الأنباريّ أنه قال : رَكِب الكِنْدِيّ المُتَفَلْسِفُ إلى أبى ٢٠٢ العباس وقال له : إنّى لَأَجِد فى كلام العرب حَشْواً ! فقال له أبو العباس : فى أى موضع وجدتَ ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولُون : « عبد الله قائم » ، ثم يقولون (٢٢٧) « إنّ عبد الله قائم » ، ثم يقولون : « إنّ عبدَ الله لَقَائم » ، فالألفاظ متكرِّرَة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بَل المعانى مُخْتلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : « عبد الله قائم » ، إخبار عن قِيامه = وقولُهم : « إنّ عبدَ الله قائم » ، جوابٌ عن سؤالِ سائلٍ = وقوله : « إنّ عبدَ الله لَقَائم » ، جوابٌ عن إنكارِ مُنْكرٍ قيامَهُ ، فقد تكرَّرت الألفاظ لتكرُّر المعانى . قال فما أحارَ المتفلسفُ جواباً . (١)

وإذا كان الكِنْديُّ يذهبُ هذا عليه حتى يركَبَ فيه ركوبَ مستفهِمٍ أو مُعْتَرِضٍ ، فما ظنُّك بالعامّة ، ومن هو فى عِدَاد العامَّة ، ممن لا يخطر شِبْهُهُ هذا ببالِه ؟

* * *

دخول « إن » فى الكلام ، وخصائصها

٣٧٢ – وٱعلم أنّ هٰهُنَا دقائقَ لو أنّ الكنديّ استقْرى وتصفَّح وتتبع مواقعَ « إنَّ » ، ثم ألطف النَّظَر وأكثر التدبُّر ، لعلم عِلْمَ ضرورةٍ أنْ ليس سواءٌ دُخولها / وأن لا تَدْخل . 231

---

(١) ضلَّ عنى موضع هذا الخبر الآن .

فأوَّلُ ذلك وأعجبه ما قدَّمتُ لك ذِكْرَه فى بيت بشّار :

بَكِّرَا صَاحِبَىَّ قَبْلَ الهَجِيرِ   إنّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِى التَّبْكِيرِ (١)

= وما أنشدتُه معه من قول بعضِ العرب :

فَغَنِّهَا وَهْىَ لَكَ الفِدَاءُ   إنَّ غِنَاءَ الإبِلِ الحُدَاءُ (٢)

= وذلك أنه هل شيء أبين فى الفائدة ، وأدلُّ على أن ليس سواءً دخولها وأن لا تدخل ، أنّك ترى الجملة إذا هى دَخلتْ ترتبط بما قبلها وتَأْتِلف معه وتَتَّحد به ، حتى كأن الكلامين قد أُفْرِغَا إفْرَاغاً واحداً ، وكأن أحدهما قد سُبِك فى الآخر ؟

هذه هى الصُّورةُ ، حتى إذا جئت إلى « إنّ » فأسقطتها ، رأيت الثانى منهما قد نَبَا عن الأول ، وتجافى معناه عن معناه ، ورأيته لا يتّصل به ولا يكون منه بسبيل / ، حتى تجيء « بالفاء » فتقول : « بكِّرا صاحبى قبلَ الهجير ، فذاك النجاح فى التبكير » ، و « غَنّها وهى لك الفداء ، فغناءُ الإبلِ الحُداءُ » ، ثم لا ترى « الفاء » تعيد الجملتين إلى ما كانَتا عليه من الأُلفة ، ولا تَردُّ عليك الذى كنت تجد « بإنَّ » من المعنَى .

* * *

٣٧٣ – (٢٠٨) وهذا الضرب كثيرٌ فى التنزيل جدًّا ، من ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمْ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) (سورة الحج : ١) ، وقوله عز آسمه (يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ المُنْكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَى

---

(١) مضى فى رقم : ٢١٥

(٢) مضى فى رقم : ٣١٦

مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) [سورة لقمان : ١٧] ، وقوله سبحانه (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) [سورة التوبة : ١٠٣] ، ومِنْ أبينِ ذلك قوله تعالى : (وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) [سورة هود : ٣٧ / سورة المؤمنون : ٢٧] ، وقد يتكرَّر فى الآية الواحدة كقوله عز اسمه : (وَمَا أُبَرِّيءُ نَفْسِي / إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ 232
رَحِيمٌ) [سورة يوسف : ٥٣] ، وهى على الجملة من الكثرة بحيث لا يُدركها الإحصاءُ .

* * *

محاسن دخول « إن » على ضمير الشأن وأمثلته

٣٧٤ – ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحُسْن واللُّطف ما لا تراه إذا هى لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث صَلَح إلا بها ، وذلك فى مثل قوله تعالى : (إِنَّه مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [سورة يوسف : ٩٠] ، وقوله : (أَنَّه مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [سورة التوبة : ٦٣] ، وقوله : (أَنَّه مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ) [سورة الأنعام : ٥٤] ، وقوله : (إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١١٧] ، ومن ذلك قوله : (فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ) [سورة الحج : ٤٦] ، وأجاز أبو الحسن فيها وجهاً آخر ، (١) وهو أن يكون الضمير فى « إنها » للأبصار ، أُضْمِرَت قَبْلَ الذكر على شريطة التفسير . والحاجة فى هذا الوجهِ أيضاً إلى « إنَّ » قائمةٌ ، كما كانت فى الوجه الأوّل فإنه لا يقال : « هى لا تعمى الأبصار » كما لا يقال : « هُو من يتّقِ ويصبر فإن الله لا يضيع » .

فإن قلت : أو لَيْس قَدْ جَاء ضميرُ الأمر مبتدأً به مُعرًّى من العوامل فى قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » ؟

(١) « أبو الحسن » ، هو الأخفش .

٢٠٤ قيل : هو وإن جَاءَ هٰهُنا ، فإنه (٢٢٩) لا يكاد يوجد / مع الجملة من الشرط والجزاء ، بل تراه لا يَجيء إلا « بإنّ » = على أنّهم قَدْ أجازُوا فى « قل هو الله أحد » ، أن لا يكون الضمير للأَمْرِ .

...

٣٧٥ – ومن لطيف ما جاء فى هذا الباب ونادِرِه ، ما تجدُه فى آخر هذه الأبيات ، أنشدَها الجاحظُ لبعض الحجازِيّين :

إذَا طَمَعٌ يَوْماً عَرَانِى قَرَيْتُهُ ... كَتَائِبَ يَأْسٍ ، كَرَّها وطِرَادَها
أَكُدُّ ثِمَادِى ، وَالمِيَاهُ كَثِيرَةٌ ... أُعَالِجُ مِنْها حَفْرَهَا وَاكْتِدَادَهَا
وأُرْضَى بِها مِنْ بَحرٍ آخَرَ ، إنَّهُ ... هُوَ الرِّيُّ أنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا (١)

233 / المقصودُ قولُه : « إنَّه هو الرِّيُّ » ، وذلك أن الهاء فى « إنّه » تحتمل أمرين :

أَحَدُهما : أن تكون ضميرَ الأمر ، ويكون قوله : « هو » ضمير « أَنْ ترضى » ، وقد أضْمَره قبلَ الذكر على شريطة التفسير . الأَصل : « إن الأَمْرَ ، أنْ ترضى النفوسُ ثِمَادَها ، الريُّ » ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت « الأبصار » فى « فإنها لا تعمى الأبصار » على مذهب أبى الحسن ، ثم أتى بالمُضْمَر مصرَّحاً به فى آخر الكلام ، (٢) فعلم بذلك أن الضمير السابق له ، وأنه المراد به .

---

(١) هو فى البيان والتبيين ٣ : ٣٣٨ ، والبيتان الأخيران فى مجالس ثعلب : ٦٦٤ ، واللسان (كدد) . « عرانى » ، غشيني ونزل على نزول الضيف . « كدّ الشيء يكدُّه » ، و « اكتدَّه » ، نزعه بيده ، يكون ذلك فى السائل الجامد . و « الثِمادُ » ، الماء القليل ، يقول : أرضى القليل وأقنع به . وفى هامش « ج » بخطه ، ما نصُّه :

« من بَحْرٍ آخرَ ، أى : بدَلاً من بحرٍ آخرَ » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « ثم أتى بالمفسر » .

والثانى : أن تكون الهاء فى « إنه » ضميرَ « أن ترضى » قبل الذكر ، ويكون « هو » فصلاً ، ويكون أصل الكلام : « إنَّ أنْ ترضَى النفوسُ ثِمَادَها هُو الرِّىُّ » ثم أضمر على شريطة التفسير .

وأىُّ الأمرين كان ، فإنه لابدَّ فيه من « إن » ، ولا سبيل إلى إسقاطها ، لأنك إن أسقطتها أفْضَى ذلك بك إلى شىء شنيع ، وهو أن تقول : « وأرضى بها من بحر آخر هو هو الرىّ أن ترضى النفوس ثمادها » .

« إن » تربط الجملة بما قبلها

٣٧٦ — هذا ، وفى « إنّ » هذه شىء آخر يُوجِبُ الحاجةَ إليها ، وهو أنها تَتَوَلى من ربط الجملة بما قبلها نحواً مما ذكرت لك فى بيت بشار .[1] ألا ترى أنّك (٣٠) لو أسقطت « إنّ » والضميرين معاً ، واقتصرت على ذِكْر ما يبقى من الكلام ، لم تقله إلا « بالفاء » كقولك : « وأرْضَى بها من بحرٍ آخرَ ، فالرِّىَّ أن ترضى النفوس ثمادها » .

٢٠٥ فلو أنّ الفيلسوف قد / كان تتبع هذه الأ[illegible][2] لما ظَنّ الذى ظن . هذا ، وإذا كان خلَفٌ الأحمرُ = وهو القُدْوَة ، ومَن يُؤْخذ عنه ، ومَنْ هو بحيث يقول الشعر فيَنْحَلُه الفحول الجَاهِلِيِّين = فيخفَى ذلك له ، ويَجُوز أن يَشْتَبه ما نحن فِيه عليه حتّى يَقَعَ له أن ينتقد على بشار ،[3] فلا غَرْو أن تدخل الشُّبهة

234 / فى ذلك على الكِنْدِىّ .

***

(١) انظر رقم : ٣٧٢

(٢) انظر الخبر فى رقم : ٣٧١

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١٥

« إنّ » : تهيىء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ فى الحديث عنها

٣٧٧ — ومما تصنعه « إنَّ » فى الكلام ، أنك تراها تُهيِّىء النكرة وتُصْلِحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ، أعنى أن تكون محدَّثاً عنها بحديثٍ مِنْ بعدِها . ومثال ذلك قوله :

إنّ شِوَاءً ونَشوَةً وخَبَبَ البَازِلِ الأَمُونِ(١)

قد ترى حُسْنَها وصحةَ المعنى معها ، ثم إنك إن جئت بها من غير « إنّ » فقلت : « شواءٌ ونشوةٌ وخَبَبُ البازِلِ الأَمُون » لم يكن كلاماً .

٣٧٨ — فإن كانت التكرة موصُوفَةً ، وكانت لذلك تَصْلُح أن يُبْتَدأ بها ، فإنك تراها مع « إن » أحسنَ ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن ، أفلا ترى إلى قوله :

إنَّ دَهْراً يَلُفُّ شَمْلِي بِسُعْدَى لَزَمَانٌ يَهُمُّ بِالإحْسَانِ

ليس بخفي = وإن كان يستقيم أن تقول : « دهر يلف شملي بسُعْدى دهر صالح » = (٢) أنْ لَيس الحالان على سواء ، وكذلك ليس بِخَفِّي أنك لو عَمَدتَ إلى قوله :

إنَّ أمْرَاً فَادِحاً عَنْ جَوَابِى شَغَلَكْ(٣)

---

(١) الشعر لسلمى بن ربيعة التَّيمىّ ، شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ٨٣ ، وخبر « إن » فى البيت الخامس ، وهو :

مِنْ لَذَّة العَيْشِ ، والفَتَى للدَّهْرِ ، والدَّهْرُ ذُو فُنونِ

و « البازل » من الإبل الذى تناهت قوته فى السنة التاسعة ، و « الأمون » ، الناقة الموثقة الخلق .

(٢) السياق : « ليس بخفىّ .... أن ليس الحالان على سواء » .

(٣) الشعر لأم السُّلَيك بن السُّلَكة ، ترثى ولدها . وشعرها الجيد فى شرح الحماسة للتبريزى ٢ : ١٩١ ، ١٩٢

= فأسقطت منه « إنّ » ، لعَدِمْتَ منه الحُسْنَ والطُّلاوة والتمكُّن الذى أنتَ (٣٢١) واجدُه الآن ، ووجدتَ ضعفاً وفتوراً .

* * *

«إن» ، أثرها فى الجملة ، أنها تغنى عن الخبر ، ومثال ذلك

٣٧٩ – ومن تأثير « إنَّ » فى الجملة ، أنها تُغْنِي إذا كانت فيها عن الخبر ، فى بعض الكلام .[١] ووضعَ صاحب الكتاب فى ذلك باباً فقال : « هذا بابُ ما يحسن عليه السكوتُ فى هذه الأحرفِ الخمسةِ ، لإضمارك ما يكون مُسْتَقَرًّا لها وموضعاً لو أظهرته . وليس هذا المُضْمَر بنفس المُظْهَر ، وذلك : « إنَّ مالاً » و « إنّ ولداً » ، و « إنَّ عَدَداً » ، أى : « إنّ لهم مَالاً » فالذى أضمرت هو « لهم » = ويقول الرجل للرجل : / « هل لكُمْ أحدٌ ؟ إنّ الناس ألْبٌ عليكم ؟ » ، ٢٠٦
فتقول : « إنّ زيداً وإنَّ عَمْرا » أى : « لنا » ، وقال [الأعشى] :

/ إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرْتَحَلاَ وإنّ فى السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ [٢] 235

ويَقُول : « إنّ غَيْرَها إبلاً وشَاءً » كأنه قال : « إنّ لنا ، أو : عندنا ، غَيْرَها » ، قال : وآنتصب « الإبلُ » و « الشَّاء » كانتصاب « الفارس » إذا قلت : « ما فى الناس مِثْلُه فَارِساً » ، و قال : ومثل ذلك قوله :

« يَا لَيْتَ أيَّام الصِّبَا رَوَاجِعَا »[٣]

قال : فهذا كقولهم : « ألا ماءً بارداً » ، كأنه قال : « ألاَ مَاءَ لَنَا بارداً : وَكأنَّه قال : يَا ليتَ أيّام الصبا أقْبلَتْ رواجعَ » .[٤]

---

(١) فى « س » : « .... أنها إذا كانت فيها حُذِف الخبر » ، ومثله فى نسخة عند رشيد رضا .

(٢) الشعر فى ديوان الأعشى ، وفى المطبوعة : « وإنّ فى النفس إن مضوْا » ، وهو خطأ ، وفى « ج » « إن مَضَوا » ، والذى فى نصّ سيبويه « وإن فى السَّفْرِ مَا مضى » .

(٣) البيت للعجاج عند ابن سلام فى طبقات فحول الشعراء رقم : ١٠١ ، وهو فى ملحقات ديوانه طبع أوربة .

(٤) هذا النص كاملاً فى كتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤

٣٨٠ – فقد أراك فى هذا كلّه أنَّ الخبر محذوفٌ ، وقد ترَى حُسْن الكلام وصِحَّته مع حَذْفِه وتَرْكِ النُّطق به . ثم إنك إن عَمَدتَ إلى « إنّ » فأسقطتها ، وجدت الذى كان حَسُنَ من حَذْف الخبر ، لا يحسُن أَوْ لا يَسُوغ . فلو قلت : « مالٌ » ، و « عدد » و « مَحَلٌّ » و « مرتحل » و « غيرها إبلاً وشاءً » لم يكن شيئاً . وذلك أنّ « إنّ » كانت السبب فى أنْ حَسُن حَذْفُ الذى حُذِف من الخبر ، وأنها حاضِنَتُهُ ، (٢٣١) والمُتَرْجِمُ عنه ، والمتكفِّل بشأنه .

• • •

بيانٌ فى شأن « إنّ » و « الفاء » التى يُحتاج إليها إذا أسقطت « إن »

٣٨١ – واعلم أن الذى قلنا فى « إن » = من أنها تدخل على الجُمْلة ، [1] من شأنها إذا هى أُسْقِطت منها أن يُحْتَاج فيها إلى « الفاء » =[2] لا يطَّرد فى كلِّ شيء وكلِّ موضع ، بل يكون فى موضع دون موضع ، وفى حال دون حال ، فإنك قد تَراها قد دخلت على الجملة ليست هى مما يقتضى « الفاء » ، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ . فِي جَنَّات وَعُيُون) ، وذاك أنَّ قَبْلَهُ (إِنَّ هٰذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ) [سورة الدخان : ٥٠ – ٥٢] . ومعلوم أنك لو قلت : « إنَّ هذا ما كنتم به تمترون ، فالمتقون فى جنات وعيون » ، لم يكن كلاماً = وكذلك قولُه : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى / أُولَئِكَ عَنْهَا

236 مُبْعَدُونَ) ، لأنك لو قلت : « (لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لاَ يَسْمَعُونَ) [سورة الأنبياء : ١٠٠ ، ١٠١] فالذين سبقت لهم منا الحسنى » ، لم تجد لإدخالك « الفاء » فيه وجهاً

٢٠٧ = وكذا قوله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ / وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهم يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [سورة الحج : ١٧] ، « الذين آمنوا »

(١) فى « ج » : « تدخل على المبتدإ » ، والسياق يأباهُ .

(٢) السياق : و « اعلم أن الذى قلنا فى « إن » ..... لا يطرد ..... » .

اسم « إنّ » ، وما بعده معطوف عليه ، وقوله « إن الله يفصل بينهم يوم القيامة » ، (١) جملة فى موضع الخبر ، ودخول « الفاء » فيها مُحَال ، لأن الخبر لا يعطف على المبتدإ = ومثله سواءً : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) [سورة الكهف : ٣٠] .

٣٨٢ — = فإذنْ ، إنما يكون الذى ذكرنا فى الجملة من حديث اقتضاءِ « الفاء » ، إذا كان مَصْدَرُها مَصْدَرَ الكلام يُصَحِّحُ به ما قبلَه ، ويَحْتَجُّ له ، ويُبَيِّن وجه الفائدة فيه . ألا ترى أن الغَرَض من قوله :

« إنَّ ذاكَ النَّجاحَ فى التبكِير » (٢)

= جُلُّه أنْ يُبيِّن المعنى فى قوله لصاحبيه : « بَكّرا » ، وأن يحتجَّ لنفسه فى الأمرِ بالتبكير ، ويُبيِّن وجه الفائدةِ فيه ؟

وكذلك الحكم فى الآى التى تلوناها فقوله : « إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ، (٣) بيانٌ للمعنى فى قوله تعالى : « يا أَيُّهَا الناسُ اتَّقُوا رَبَّكُم » ، ولِمَ أُمِروا بأن يتّقوا = وكذلك قوله « إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » ، (٣) (٢٣٣) بيانٌ للمعنى فى أمر النبى ﷺ بالصلاة ، أى بالدعاء لهم . وهذا سبيلُ كُلِّ ما أنت تَرَى فيه الجملةَ يُحْتَاج فيها إلى « الفاءِ » ، فاعرف ذلك .

* * *

٣٨٣ — فأما الذى ذُكِرَ عن أبِى العباس ، (٤) من جعله لها جوابَ

---

(١) من أول قوله : « إنّ الذى آمنوا : اسم إنّ .... » ، إلى هنا من « س » وحدها .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٧٢

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣٧٣

(٤) انظر رقم : ٣٧١

سائلٍ إذا كانت وحدها ، وجوابَ مُنكر إذا كان معها اللَّام ، فالذي يدلُّ على أن
237 لها أصلاً في الجواب ، أنَّا رأيناهم قد / ألزموها الجُملةَ من المبتدإ والخبر إذا كانت
جواباً للقسم ، نحو : « وَاللهِ إنّ زَيداً منطلق » ، وامتنعُوا من أن يقولوا : « والله زيد
منطلق » .

مجيء « إنّ » في الجواب من سؤال سائل ، وأمثلته

٣٨٤ – ثُمَّ إنّا إذا آستقْرَينا الكلامَ وجدنا الأمر بيِّناً في الكثير من
مواقعها ، أنّه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ
قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً . إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ) [سورة الكهف : ٨٣ ، ٨٤] ، وكقوله
عز وجل في أوّل السورة : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا
بِرَبِّهِمْ) ، [سورة الكهف : ١٣] ، وكقوله تعالى : (فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا
٢٠٨ تَعْمَلُونَ) [سورة الشعراء : ٢١٦] ، وقوله تعالى (قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ / أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ
مِنْ دُونِ اللهِ) [سورة الأنعام : ٥٦ / سورة غافر : ٦٦] ، وقوله : (وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ) [سورة
الحجر : ٨٩] ، وأشباهِ ذلك ممّا يُعْلَم به أنه كلامٌ أُمِرَ النبي ﷺ بأن يجيب به
الكفار في بعض ما جادَلوا وناظروا فيه . وعلى ذلك قوله تعالى : (فَأْتِيا فِرْعَونَ
فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِين) [سورة الشعراء : ١٦] ، وذاكَ أنه يُعْلَم أن المعنى : فأْتِياه ،
فإذَا قال لكما ما شأْنكما ؟ وما جاءَ بكما ؟ وما تَقُولان ؟ فقولاَ : إنّا رسول رب
العالمين . وكذا قوله : (وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ)
[سورة الأعراف : ١٠٤] ، هذا سبيلُه .

ومن البيِّن في ذلك قولُه تعالى في قِصّة السَّحَرة : (قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا
مُنْقَلِبُونَ) [سورة الأعراف : ١٢٥] ، وذلك لأنه عِيَانٌ أنه جواب فرعون عن قوله : (آمَنْتُمْ
بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [سورة الأعراف : ١٢٣] ، فهذا هو وجهُ القول في نُصْرة هذه الحكاية .

* * *

بيان فى « إن » ، ومجيئها للتأكيد

٣٨٥ – ثم إنّ الأصلَ الذى ينبغى أن يكون عليه البناءُ ، هو الذى دُوِّنَ فى (٣١) الكتب ، من أنّها للتأكيد ، وإذا كانَ قد ثبت ذلك ، فإذَا كان الخبر بأمرٍ ليس للمخاطبِ ظَنٌّ فى خلافه البتَّة ، ولا يكونُ / قد عَقَد فى نفسه أن الذى تزعُم أنّه كائنٌ غيْرُ كائنٍ ، وأن الذى تزعم أنه لم يكن كائنٌ = فأنت لا تحتاج هناك إلى « إنّ » ، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظَنٌّ فى الخلافِ ، وعَقْدُ قَلْبٍ على نَفْى ما تُثْبِت أو إثبات ما تَنْفى . ولذلك تراها تزدادَ حُسْناً إذا كان الخبر بأمرٍ يَبْعُدُ مثله فى الظن ، ولشَىْءٍ قد جرت عادةُ الناس بخلافه ، كقول أبى نُوَاس : 238

عَلَيْكَ بِاليَأْسِ مِنَ النَّاسِ إنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِى اليَاسِ [1]

فقد ترى حُسْنَ موقعها ، وكيف قَبُول النفس لها ، وليس ذلك إلاّ لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أَنْفُسهم على اليأس ، ولا يَدَعُون الرَّجاءَ والطَّمَع ، ولا يَعْتَرِف كل أحدٍ ولا يُسَلِّم أن الغنى فى اليأس . فلما كان كذلك ، كان الموضع موضع فَقْرٍ إلى التأكيد ، فلذلك كان من حسنها ما ترى .

٢٠٩ = ومثلُه سواءً / قول محمد بن وُهَيْب :

أَجَارَتَنَا إنَّ التَّعَفُّفَ بِاليَاسِ وَصبْراً عَلَى اسْتِدْرَارِ دُنْيَا بِإبْسَاسِ
حَرِيَّانِ أَنْ لاَ يَقْذِفَا بِمَذَلَّةٍ كَرِيماً ، وأَنْ لاَ يُحْوِجَاهُ إلَى النَّاسِ
أَجَارَتَنَا إنَّ القِدَاحَ كَوَاذِبٌ وَأَكْثَرُ أَسْبَابِ النَّجَاحِ مَعَ اليَاسِ [2]

---

(١) فى ديوانه ، فى باب العتاب ، وروايته هناك : « إن الغنى وَنُجحك فى الياس » .

(٢) هو فى الأغانى ١٩ : ٧٥ ، (الهيئة) ، فى خبر يدلّ على أن عدة أبيات القصيدة الثان وسبعون بيتاً ، يقولها فى الحسن بن رجاء حين تولّى الجبل . و « الإبساس » أن يمسح ضَرْع الناقة ويصوت بها ، لتسكن له وتَدُرّ ، يريد الترفق بالدنيا إذا ضَنَّت ، حتى يأتى ما شاء الله من الرزق . وخبر « إن » هو قوله : « حَرِيَّان » فى البيت الثانى . فالسياق : إن التعفّفَ بالياس = وإن صَبْرًا على استدرار دنيا بإبساس ... حَرِيَّان » .

= هو : كمَا لا يخفَى ، كلامٌ مع من لا يرى أن الأمْر كما قال ، بل يُنْكِره ويعتقد خلافَه . ومعلومٌ أنه لم يَقُلْهُ إلا والمرأةُ تحدُوه وتبعثُه على التعرُّض للناس ، وعَلى الطَّلَب .

...

« إن » ، ومجيئها فى التهكم ، وشرطها إذا كانت فى جواب سائل

٣٨٦ – ومن لطيف مواقعها أن يُدَّعى على المخاطب ظَنٌّ لم يَظُنَّه ، ولكن يُراد التهكم به ، وأن يقال : « إن حالَك والذى صنعتَ يَقْتضِى أن تكون قد ظننت ذلك » . ومثالُ ذلك قولُ الأوَّل :

(٢٣٥) / جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضاً رُمْحَهُ ، إنَّ بَنِى عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ (١)

239 يقول : إن مجيئه هكذا مُدِلاًّ بنفسه وبشجاعته / قد وَضَع رمحه عَرْضاً ، دليلٌ على إعجابٍ شديدٍ ، وعلى اعتقادٍ منه أنه لا يقوم له أحدٌ ، حتى كأن ليس مع أحدٍ منَّا رُمْحٌ يدفعه به ، وكأنَّا كُلَّنا عُزْلٌ .

وإذَا كان كذلك ، وجب إذا قيل إنها جوابُ سائلٍ ، أن يُشْتَرط فيه أن يكون للسائل ظنٌّ فى المسئول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به . فأمَّا أن يُجْعَل مجرَّدُ الجواب أصلاً فيه فلاَ ، لأنه يؤدى إلى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرجل : « كيف زيد ؟ » أن تقول : « صالح » ، وإذا قال : « أين هو ؟ » أن تقول : « فى الدار » = وأن لا يصح حتَّى تقول : « إنه صالح » ، « وإنّه فى الدار » ، وذلك ما لا يقوله أحد .

---

(١) الشعر لحجل بن نَضلة ، أحد بنى عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر ، فى البيان والتبيين ٣ : ٣٤٠ ، والمؤتلف والمختلف : ٨٢

وأمَّا جَعْلها = إذا جمع بينها وبين « اللام » نحو : « إنَّ عبد الله لقائم » = للكلام مع المنكر ، فجَيِّدٌ ، لأنه إذا كان الكلام مع المنكر ، كانت الحاجة إلى التأكيد أشدَّ . وذلك أنك أحْوجُ ما تكون إلى الزيادة فى تثبيت خبرك ، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صِحّته ، إلاَّ أنه ينبغى أن يُعْلَم أنه كما يكون للإنكار قد كان من السامع ، فإنه يكون للإنكار يُعْلَم أو يُرَى أنه يكون من السامعين .
وجلمة الأمر أنك / لا تقول : « إنه لكذلك » ، حتى تريد أن تضَعَ كلامَكَ ٢١٠
وَضْعَ من يَزَعُ فيه عن الإنكار .[1]

* * *

« إن » تدخل للدلالة على أن ظنك الذى ظننت مردودةٌ

٣٨٧ – وٱعلم أنها قد تدخُل للدلالة على أن الظَّن قد كانَ منك أيُّها المتكلم فى الذى كان أنَّه لا يكون . وذلك قولُك للشيء هو بمَرْأًى من المخاطَب ومَسْمَعٍ : « إنه كانَ من الأمر ما ترَى ، وكان مِنِّى إلى فلانٍ إحسانٌ ومعروف ، ثمّ
إنه جَعَل جَزائى / ما رأيتَ » ، فتجْعَلُك كأنك تردُّ على نفسك ظَنَّك الذى 240
ظننتَ ، وتُبَيِّنُ الخَطأَ الذى توهَّمْتَ . وعلى ذلك ، والله أعلم ، قوله تعالى حِكايةً عن أمِّ مَرْيَم (٢٣٦) رضى الله عنها : (قَالَتْ رَبِّ إنِّى وَضَعْتُها أُنْثَى وَالله أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) [سورة آل عمران : ٣٦] ، وكذلك قوله عز وجل حكايةً عن نوح عليه السلام : (قَالَ رَبِّ إنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ) [سورة الشعراء : ١١٧] . وليس الذى يَعْرِض بسبب هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفيَّة ، بالشيء يُدَرك بالهُوَيْنا . ونحن نقتصر الآن على ما ذكرنا ، ونأخذ فى القول عليها إذا اتَّصلت بها « مَا » .

* * *

(١) « وزعه عن الأمر يزَعه وَزْعاً » ، كفه وردّه ، ودفعه عنه .

فَصْلٌ فى مسائل « إنَّمَا »

قول الفارسى فى « إنما » فى كتابه « الشيرازيات »

٣٨٨ – قال الشيخ أبو على فى « الشِّيرَازِيَّات » : [1] « يقول ناسٌ من النحويين فى نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَنَ) [سورة الأعراف : ٣٣] ، إن المعنى : مَا حَرَّمَ رَبِّى إلاَّ الفواحشَ . قال : وأَصَبْتُ ما يَدُلُّ على صِحّة قولهم فى هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذَّائِدُ الحَامِى الذِّمَارَ ، وإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِى [2]

فليس يخلُو هذا الكلام من أن يكون مُوجَباً أو مَنْفِيًّا . فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : « يدافع أنا » و « لا يقاتل أنا » ، وإنما تقول : « أدافع » و « أقاتل » إلا أنَّ المعنى لما كان : « ما يُدَافِع إلاّ أنا » ، فصلتَ الضمير كما تفصله مع النفى إذا ألحقتَ معه « إلاّ » ، حَمْلاً على المعنى . وقال أبو إسحق الزجاج فى قوله تعالى : (إنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ والدَّمَ) [سورة البقرة : ١٧٣ / سورة النحل : ١١٥] ، النَّصْبُ فى « المَيْتَةَ » هو القراءة ، ويجوز : « إنّما حُرِّمَ عليكم » . قال أبو إسحق : والذى أختاره أن تكون « ما » هى التى تمنع « إنَّ » من العمل ، ويكون المعنى : « ما حَرَّمَ عليكم إلاّ المَيْتَةَ » ، لأن « إنّما » تأتى إثباتاً لما يُذْكَر بعدها ، ونفياً

٢١١ / 241 لما سِوَاه ، وقول / الشاعر / .

* وإنَّما يُدَافِعُ عن أحسابهم أنا أو مثلى *

= المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلى » . انتهى كلام أبى على .

* * *

(١) هو الشيخ أبى على الفارسى .

(٢) هو فى ديوانه ، وانظر ما سيأتى فى رقم : ٤٠٤

ليس كل كلام يصلح فيه « ما » ، و « إلاّ » يصلح فيه « إنما »

٣٨٩ – (٢٣٧) اعلم أنّهم ، وإنْ كانوا قد قالُوا هذا الذى كَتَبْتُه لك ، فإنهم لم يَعْنُوا بذلك أن المعنى فى هذا هو المعنى فى ذلك بعينه ، وأن سبيلَهما سبيلُ اللفظين يوضعان لمعنى واحد . وفرقٌ بَيْن أن يكون فى الشَّيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيءُ الشيءَ على الإطلاق .

يُبَيِّن لك أنهما لا يكونان سواءً ، أنه ليس كلُّ كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » ، يصلُح فيه « إنّما » . ألا ترى أنّها لا تصلح فى مثل قوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلاَّ اللَّهُ) (سورة آل عمران : ٦٢) ، ولا فى نحو قولنا : « ما أحدٌ إلاّ وهو يقول ذلك » ، إذْ لو قلتَ : « إنّما مِن إلٰهٍ الله » و « إنّما أحدٌ وهو يقول ذاك » ، قلتَ ما لا يكون له معنى .

فإن قلتَ : إن سببَ ذلك أن « أحداً » لا يقعُ إلاّ فى النَّفى وما يجرى مَجْرى النفى من النهى والاستفهام ، وأن « مِنْ » المزيدةَ فى « مَا مِنْ إِلَٰهٍ إلاّ اللّٰه » ، كذلك لا تكون إلاّ فى النفى .

قيل : ففى هذا كفايةٌ ، فإنه اعترافٌ بأن لَيسا سواءً ، لأنهما لَوْ كانا سَوَاءً لكان ينبغى أن يَكون فى « إنَّمَا » من النَّفْى مثلُ ما يكون فى « ما » و « إلا » = وكما وجدتَ « إنما » لا تصلح فيما ذكرنا ، كذلك تجد « ما » و « إلاّ » لا تصلح فى ضربٍ من الكلام قد صَلَحت فيه « إنما » ، وذلك فى مثل قولك : « إنما هُو دِرهمٌ لاَ دينارٌ » ، لو قلت : « ما هو إلاّ درهم لا دينار » ، لم يكن شيئاً . وإذ قَدْ بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا « إنما » فى معنى « ما » و « إلا » ، لم يعنوا أنّ المعنى فيهما واحدٌ على الإطلاق ، وأنْ يُسقطوا الفرقَ =(١) فإنى أبيِّن لك أمرَهُما ، وما هو أصْلٌ فى كل واحدٍ / منهما ، بعون الله وتوفيقه . 242

* * *

(١) السياق : « وإذ قد بان بهذه الجملة .... فإنى أبيّن لك .... » .

« إنما » ، تجىء لخبر لا يجهله المخاطب ، وتفسير ذلك

٣٩٠ — آعلم أن موضوع « إنما » على أن تجىء لخبرٍ لا يجهلُه المخاطب ولا يَدْفَع صِحَّتَه ، أو لِما يُنَزَّل هذه المنزلة . (١)

تفسير ذلك أنَّك تقول للرجل : « إنّما هو أخوك » و « إنما هو صاحبُك القديمُ » : لا تقوله لمن يجهلُ ذلك ويدفع صِحَّته ، ولكن لمن يعلمُه ويُقِرُّ بِهِ ، إلاّ أنك تريد أن تُنَبِّهه للذى يجبُ عليه من حقّ (٢٣٨) الأخ وحُرْمَة الصاحب ، ومثله / قوله : (٢) ٢١٢

إنَّما أُنْتَ وَالِدٌ ، والأَبُ القَا طِعُ أحْنَى مِنْ وَاصِلِ الأَوْلَادِ (٣)

= لم يُرِدْ أن يُعْلِمُ كافوراً أنه والدٌ ، ولا ذَاكَ مما يحتاج كافور فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكِّره منه بالأمر المعلوم لِيَبْنِيَ عليه استدعاءَ ما يوجبه كَوْنُه بمنزلة الوالد . (٤)

= ومثل ذلك قولهم : « إنَّما يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَى الفَوْت » ، وذلك أن من المعلوم الثَّابت فى النفوس أنَّ من لم يَخْشَ الفوت لم يعجل .

= ومثاله من التنزيل قوله تعالى : (إِنَّما يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ) [سورة الأنعام : ٣٦] ، وقوله عز وجل : (إِنَّما تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمٰنَ بِالغَيْبِ) [سورة يس : ١١] ، وقوله تعالى : (إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشٰاهَا) [سورة النازعات : ٤٥] ، كُلُّ ذلك تذكيرٌ بأمرٍ ثابتٍ معلوم . وذلك أنّ كل عاقلٍ يعلم أنه لا تكون استجابةٌ إلا مِمّن

---

(١) انظر ما سيأتى أيضاً برقم : ٤١٨

(٢) فى المطبوعة و « ج » « قول الآخر » ، كأنه سهوٌ .

(٣) هو المتنبى ، فى ديوانه .

(٤) فى المطبوعة : « ليبنى » .

يسمعُ ويَعْقِل ما يقال له ويُدْعَى إليه ، وأنَّ مَنْ لم يسمع ولم يعقل لم يَسْتَجِبْ . وكذلك معلومٌ أن الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثيرٌ ، إذا كان مع من يُؤمن بالله ويَخْشاه ويصدِّق بالبَعْث والساعة ، فأمّا الكافر الجاهل ، فالإنذار وتَرْكُ الإنذار معه واحد . فهذا مثالُ مَا الخبرُ فيه خبرٌ بأمر يعلمُه المخاطب ولا ينكره بحال .

٣٩١ — وأمّا مثال مَا يُنَزَّل هذه المنزلة ، (١) فكقوله :

243 / إنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللَّـ ـهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْماءُ (٢)

ادَّعى فى كونِ الممدوح بهذه الصفة ، أنه أمرٌ ظاهر معلوم للجميع ، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا فى الأوصافِ التى يذكرونَ بها الممدوحين أنَّها (٢٣٩) ثابتةٌ لهم ، وأنهم قد شُهِروا بها ، وأنهم لم يَصِفُوا إلا بالمعلوم الظاهر الذى لا يدفعه أحد ، كما قال :

وَتَعْذُلُنِى أَفْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمُ وَمَا قُلْتُ إلاَّ بِالَّذِى عَلِمَتْ سَعْدُ (٣)

وكما قال البحترىّ :

لاَ أَدَّعِى لِأَبِى العَلاَءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إلَيْهِ عِدَاهُ (٤)

ومثلُه قولهم : « إنما / هو أسد » ، و « إنّما هو نارٌ » ، و « إنما هو سَيْفٌ ٢١٣

---

(١) انظر أول الفقرة رقم : ٣٩٨

(٢) هو لابن قيس الرُّقَيّات فى ديوانه .

(٣) هو للحطيئة فى ديوانه .

(٤) هو فى ديوانه .

صارم » ، إذا أدخلوا « إنما » جعلوا ذلك فى حُكم الظاهر المعلوم الذى لا يُنْكَرُ ولا يُدْفَع ولا يَخْفَى .

* * *

٣٩٢ – وأما الخَبرُ بالنَّفى والإثبات نحو : « ما هذا إلا كذا » ، و « إن هو إلاَّ كذا » ، فيكون للأمر ينكره المخاطبُ ويشُكُّ فيه . فإذا قلت : « ما هو إلاَّ مصيب » أو : « ما هو إلا مخطىء » ، قُلته لمن يدفعُ أن يكون الأمرُ على ما قُلْت ، وإذا رأيت شخصًا من بعيد فقلت : « ما هو إلاَّ زيد » ، لم تقُله إلاَّ وصاحبك يتوهَّم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخرُ ، ويجِدُّ فى الإنكار أن يكون « زيداً » .

وإذا كان الأمرُ ظاهراً كالذى مضى ، لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترقِّقه على أخيه وتُنَبِّهه للذى يجبُ عليه من صِلَة الرَّحِم ومن حُسْن التَّحابِّ :[1] « ما هو إلاَّ أخوك » = وكذلك لا يصلُح فى « إنَّما أنت والد » : « ما أنت إلاَّ والد » ، فأما نحو : « إنَّما مُصْعَبٌ شهابٌ » ، فيصلح فيه أن تقول : « ما مصعب إلا شِهَابٌ » ، لأنه ليس من المعلوم / على الصحَّة ، وإنما ادَّعى 244
الشاعرُ فيه أنه كذلك . وإذا كان هذا هكذا ، جاز أن تقوله بالنَّفى والإثبات ، إلا أنك تُخْرِج المدحَ حينئذٍ عن أن يكون على حَدّ المبالغة ، من حيث لا تَكون قد ادَّعيتَ فيه أنه معلوم ، وأنه بحيث لا ينكره منكرٌ ، ولا يخالف فيه مخالفٌ .

---

(١) فى « ج » ، « حسن التحاف » بالحاء ، وفى « س » : « التجاف » بالجيم وهى ليست بشىء . أما « التحاف » ، كأنه من « الحفاوة » ، يقال : « تحفَّى به ، واحتَفَى » ، إذا بالغ فى إكرامه . وهى حسنةٌ إن شاء الله ، وقد تركت ما فى المطبوعة كما هو لظهوره ، وإن كنت أخشى أن يكون رشيد رضا قد غيرها ، وأن الأصل « التحاف » ، كما فى « ج » .

«إن» ، و «إلا» ، وبيان المراد فيهما ، والفرق بينهما وبين «إنما»

٣٩٣ – (٢٤٠) قوله تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) [سورة إبراهيم : ١٠] إنّما جاء ، والله أعلم ، « بإنْ » و « إلا » دون « إنّما » ، فلم يقل : « إنّما أنتم بشر مثلُنا » ، لأنهم جعلوا الرسل كأنّهم بادّعائهم النبوّة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشراً مثلَهم ، وادَّعَوْا أمراً لا يجوز أن يكون لمن هو بَشَرٌ . ولما كان الأمر كذلك ، أُخرِجُ اللَّفظُ مُخْرَجه حيث يرادُ إثبات أمرٍ يدفعه المخاطب ويدعى خلافه ، ثم جاء الجوابُ من الرُّسل الذى هو قوله تعالى : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [سورة إبراهيم : ١١] ، كذلك « بإن » / و « إلاّ » دون « إنما » ، لأن من حُكم من ادَّعى عليه 214
خصمُه الخلافَ فى أمرٍ هو لا يُخالف فيه ، أن يُعيدَ كلامَ الخَصم على وجهه ، ويَجيء به على هيئته ويحكيَه كما هو . فإذا قلت للرجل : « أنت من شأنك كيت وكيت » ، قال : « نعم ، أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا ضَيْرَ علَىَّ ، وَلا يلزمُنى من أجل ذلك ما ظننتَ أنه يَلْزم » = فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا : « إنَّ ما قلتم من أنَّا بشر مثلكم كما قلتم ، لسنا نُنْكِر ذلك ولا نَجْهَله ، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكونَ الله تعالى قد مَنَّ علينا وأكرَمنا بالرسالة .

وأما قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُم) [سورة الكهف : ١١٠ / سورة فصلت : ٦] ، فجاء « بإنما » ، لأنه ابتداءُ كلامٍ قد أُمِر النبىُّ ﷺ بأن يُبلّغه إياهم ويقوله معهم ، / وليس هو جواباً لكلام سابقٍ قد قيل فيه : « إن أنتَ إلاّ بشر مِثْلُنا » ، 245
فيجب أن يؤتَى به على وَفْقِ ذلك الكلام ، ويُرَاعَى فيه حَذْوُه ، كما كان ذلك فى الآية الأولى .

* * *

٣٩٤ – وجملة الأمر أنك مَتى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذى لا يُشَكّ

فيه قد جاء بالنفي ، فذلك لتقدير معنىً صارَ به فى حُكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ . إِنْ أَنْتَ إِلاَّ نَذِيرٌ) [سورة فاطر : ٢٢ ، ٢٣] إنما جاءَ ، (٢١١) والله أعلم ، بالنفي والإثبات ، لأنه لما قال تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي القبور) ، وكان المعنى فى ذلك أن يُقال للنبى ﷺ : « إنك لن تستطيع أن تحوّل قُلوبَهم عما هى عليه من الإباء ، ولا تمْلِكُ أن تُوقِع الإيمانَ فى نفوسهم ، مع إصْرارهم على كفرهم ، واستمرارِهم على جَهْلهم ، وصدِّهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم » = [1] كان اللائق بهذا أن يُجْعَل حالُ النبى ﷺ حالَ من قد ظنَّ أنه يَمْلك ذلك ، ومَنْ لا يعلم يقيناً أنه ليس فى وُسْعِه شيء أكثر من أن يُنْذِرَ ويحذِّر ، فأُخْرِج اللّفظُ مُخْرَجَهُ إذا كان الخطاب مع من يَشُكُّ ، فقيل : « إنْ أنت إلاّ نذيرٌ » . ويبيِّن ذلك أنك تقول

٢١٥ للرجل يطيل مُنَاظرةَ / الجاهل ومُقَاولته : « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميِّت ، وأن تُفْهِم الجمادَ ، وأن تحوِّل الأعمى بصيراً ، وليس بيدك إلاَّ تُبيِّن وتحتجَّ ، ولست تملك أكثر من ذلك » = لا تقول ههنا : « فإنّما الذى بيَدك أن تُبيِّن وتَحتَج » ، ذلك لأنك لم تَقُلْ له « إنك لا تستطيع أن تُسْمِع الميِّت » ، حتى جعلته بمثابة من يَظُنُّ أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئاً . وهذا واضحٌ ، فاْعرفه .

246 / ومثل هذا فى أن الذى تقدَّم من الكلام اقتضى أن يكونَ اللفظُ كالذى تراه ، من كونه « بإنْ » و « إلاّ » ، قولُه تعالى : (قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلاَ نَفْعاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [سورة الأعراف : ١٨٨] .

* * *

(١) السياق : « لأنه لما قال الله تعالى .... كان اللائق » .

فَـصْلٌ

هذا بيانٌ آخرُ فى « إنَّما »

« إنما » تفيد إيجاب الفعل لشىء ، ونفيه عن غيره

٣٩٥ — اَعلَمْ أنها تُفِيد فى الكلام بعدها إيجابَ الفعلِ لشيء ، ونَفْيَهُ عن غيره ، فإذا قلتَ : « إنّما جَاءنى زيدٌ » ، عُقِلَ منه أنك أردت أن تنفى أن يكون الجائى غيره . فمعنى الكلامِ معها شبيهٌ بِالمعنى فى قولك : « جاءنى زيدٌ (٢٤٢) لا عمرو » ، إلا أن لها مزيّةً ، وهى أنك تَعْقِل معها إيجابَ الفعل لشيءٍ ونَفْيَه عن غيره دَفْعةً واحدةً فى حالٍ واحدةٍ . وليس كذلك الأمر فى : « جاءنى زيد لا عمرٌو » ، فإنك تعقلهما فى حالين = ومزيّة ثانيةٌ ، وهى أنها تجعل الأمر ظاهراً فى أنّ الجائى « زيد » ، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام « بلا » فقلت : « جاءنى زيد لا عمرو » .

* * *

تفسير أن « لا » العاطفة « تنفى عن الثانى ما وجب للأول »

٣٩٦ — ثم اَعلم أن قولنا فى « لا » العاطفة : « إنها تنفى عن الثّانى ما وجب للأول » ، ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن يكون قد شارَكَ الأول فى الفعل ، بل أنها تَنْفى أن يكون الفعلُ الذى قلتَ إنه كان من الأوّل ، قد كان من الثانى دون الأوّل . ألا ترى أنّ ليس المعنى فى قولك : « جاءنى زيد لا عمرو » ، أنه لم يكن من عمرو مجيء إليكَ مِثْلَ ما كان من « زيد » ، حتّى كأنه عَكْسُ قولك : « جاءنى زيد وعمرو » ، بل المعنى / أن الجائى هو زَيْدٌ ٢١٦ لا عمرو ، فهو كلام تقوله مع من يَغْلَط فى الفعل قد كان من هذا ، فيتوهم أنه كان من ذلك .

247 والنُّكْتَةُ أنه لا شبهة / فى أن ليس هٰهُنا جائيان ، وأنه ليس إلاَّ جَاءٍ واحدٌ ، وإنما الشُّبهة فى أن ذلك الجائى زيدٌ أم عمرو ، فأنت تحقِّق على المخاطب بقولك : « جاءَنى زيد لا عمرو » ، أنه « زيد » وليس بعمرو .

ونكتة أخرى : وهى أنك لا تقول : « جاءَنى زيد لا عمرو » ، حتى يكون قد بَلَغ المخاطَبَ أنه كان مَجِىءٌ إليك من جَاءٍ ، إلاّ أنه ظَنَّ أنه كان من « عمرو » ، فأعلمته أنه لم يكن من « عمرو » ولكن من « زيد » .

* * *

معانى « لا » العاطفة ، قائمة فى الكلام « بإنما »

٣٩٧ — وإذْ عرفتَ هذه المعانى فى الكلام « بلا » العاطفة ، فاعلم أنها بجُمْلتها قائمة لك فى الكلام « بإنما » . فإذا قلت : « إنما جاءَنى زيد » ، لم يكن غَرَضُكَ أن تنفيَ أن يكون قد جاءَ مع « زيد » غَيْرُه ، ولكن أن تنفى أن يكون المجىءُ الذى قُلْتَ إنه كان منه ، كان من « عمرو » . وكذلك تكون الشُّبهة مرتفعةً فى أنْ ليس (٢٤٣) ههنا جائيان ، وأن ليس إلا جاءٍ واحد ، وإنما تكون الشُّبهة فى أن ذلك الجائىَ « زيد » أم « عمرو » . فإذا قلتَ : « إنما جَاءنى زيدٌ » ، حقَّقت الأمر فى أنه « زيد » . وكذلك لا تقول : « إنما جاءَنى زيدٌ » ، حتى يكون قد بلغ المخاطَب أن قد جاءَك جاءٍ ، ولكنه ظن أنه « عمرو » مثلاً ، فأعلمته أنه « زيد » .

فإن قلتَ : فإنَّه قد يصحُّ أن تقول : « إنّما جاءَنى من بين القوم زيدٌ وحده ، وإنما أتانى من جملتهم عمرو فقط » ، فإن ذلك شيء كالتكلُّف ، والكلامُ هو الأول ، ثم الاعتبارُ به إذا أُطْلِق فلم يقيَّد « بوَحْدَه » وما فى معناه . ومعلومٌ أنك إذا قلت : « إنما جاءَنى زيد » ، ولم تَزِدْ على ذلك ، أنّه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدَّمْنا شرحَه ، من أنك أردت النصَّ على « زيد » أنّه الجائى ، وأن

تُبْطِل / ظنَّ المخاطب أن المجيء لم يكن منه ، ولكن كان من « عمرو » حَسْبَ 248
ما يكون إذا قلت : « جاءَني زيد لا عمرو » ، فاعرفه .

• • •

بيان وأمثلة فيما فيه « ما » و « إلاّ »

٣٩٨ – وإذْ قد عرفتَ هذه الجملة ، فإنّا نذكر جُمْلةً من القول في « ما » و « إلاّ » وما يكون مِنْ حُكمهما .

٢١٧ اعلم أنك إذا قلت : « ما جاءني إلاّ زيد » / : احتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد اختصاص « زيد » بالمجيء وأن تَنْفِيه عمن عَداه ، وأن يكون كلاماً تقوله ، لا لِأنّ بالمخاطب حاجةً إلى أن يعلم أن « زيداً » قد جاءك ، ولكن لأنّ به حاجةً إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيرُه .

والثاني : أنْ تريد الذى ذكرناه فى « إنّما » ، ويكون كلاماً تقوله ليُعْلَم أن الجائى « زيد » لا غيره . فمن ذلك قولك للرجل يَدّعى أنك قلت قولاً ثم قلتَ خِلافَهُ : « ما قلتُ اليوم إلاّ ما قلتُه أمْسِ بعينه » = ويقول : « لم ترَ زيداً ، وإنما رأيت فلاناً » ، فتقول : « بل لم أرَ إلاّ زيداً » . وعلى ذلك قولُه تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) [سورة المائدة : ١١٧] ، لأنه ليس المعنى : إنّى لم أزد على ما أمرتَنى به شيئاً ، ولكن المعنى : (٤٠١) إنّى لم أدَعْ ما أمرتنى به أن أقولَه لَهُم وقُلْتُ خِلافَه .

ومِثالُ ما جاء فى الشعر من ذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُها   مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أَنَا [1]

---

(١) هو لعمرو بن معد يكرب ، فى ديوانه ، وفى سيبويه ١ : ٣٧٩ ، وفى فرحه الأديب : ١٣٥ ، وقال الغندجانى : قال ابن السيرافى : « قطّر الفارس » ألقاه على أحد قُطْريه ، وهما جانباه » ثم =

المعنى : أنا الذى قَطَّر الفارس ، وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفرد بأن قَطَّره ، وأنه لم يَشْرَكْه فيه غيرُه .

* * *

بيان فى قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ، وتقديم اسمه سبحانه

٣٩٩ – وهٰهُنا كلام ينبغى أن تَعْلَمَه ، إلا أنى أكتب لَكَ من قبله مسألةً ، لأن فيها عوناً عليه . قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللّٰهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) [سورة فاطر : ٢٨] ، فى تقديم اسم الله عز وجل مَعْنىً خلافُ ما يكون لو أُخِّر . وإنّما
249 يَبِينُ لك ذلك إذا اعتبرت الحُكم فى « ما » و « إلا » ، وحصَّلت / الفرْقَ بين أن تقول : « ما ضرب زيداً إلاّ عمرو » ، وبين قولك : « ما ضربَ عمرٌو إلاّ زيداً » .

والفرق بينهما أنك إذا قلتَ : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، فقدَّمت المنصوبَ ، كان الغرضُ بيانَ الضَّارب مَنْ هُو ، والإخبارَ بأنه عمرو خاصَّةً دون غيره = وإذا قُلتَ : « ما ضربَ عَمرٌو إلا زيداً » ، فقدمت المرفوعَ ، كان الغرضُ بيانَ المضروب مَنْ هُوَ ، والإخبارَ بأنه « زيد » خاصةً دون غيره .

٤٠٠ – وإذ قد عرفتَ ذلك فاعْتَبِرْ به الآية ، وإذَا اعْتَبرْتَها به علمتَ أن
٢١٨ تقديم اسم الله تعالى إنما كَان لأَجلِ أنَّ الغرضَ أن يُبَيَّنَ الخاشون / مَنْ هُم ، ويُخْبَرَ بأنهم العلماءُ خاصة دون غيرهم . ولَوْ أُخِّر ذكرُ اسم الله وقُدِّم

= قال : « قل غَناءً على المستفيد هذا القدر ، وذلك أنه لا يكاد يعرف حقيقة معناه إلا بمعرفة القصة المتعلق بها ، وذلك أن عمرو بن معد يكرب حمل يوم القادسية على مَرْزُبان ، وهو يرى أنه رستم ، فقتله ، فقال فى ذلك :

أَلْمِمْ بسَلْمَى قَبْلَ أن تَظْعَنَا إنَّ لِلمِيلى عندنا دَيْدَنَا
قد عَلِمتْ سَلْمَى وجَارَاتُها ما قَطَّر الفارسَ إلاَّ أَنَا
شككْتُ بالرُّمح حيازيمَهُ والخيلُ تَعْدُو زِيَماً بيننا

« العلماء » فقيل : « إنَّمَا يَخْشَى العُلَمَاءُ اللهَ » ، لصار المعنى على ضدّ ما هو عليه الآن ، ولصار الغرضُ بيانَ المخشيِّ مَنْ هُو ، والإخبارَ بأنه اللهُ تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخَشْية من الله تعالى مقصورةً على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض فى الآية ، بل كان يكون المعنى أنَّ غيرَ العلماءِ يخشونَ الله (٢١٥) تعالى أيضاً ، إلا أنَّهم مع خَشْيتهم الله تعالى يَخْشون معه غيرَه ، والعلماءُ لا يخشون غيرَ الله تعالى .

وهذا المعنى وإن كان قد جاء فى التنزيل فى غير هذه الآية كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَخْشَوْنَ أَحَداً إلاَّ اللهَ ﴾ [سورة الأحزاب : ٣٩] ، فليس هو الغرضَ فى الآية ، ولا اللفظُ بمحتملٍ له البتة . ومَنْ أجاز حملها عليه ، كان قد أبطل فائدة التقديم ، وسوّى بين قوله تعالى : ﴿ إنمايَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العلماءُ ﴾ ، وبين أن يقال : « إنما يخشى العلماء الله » ، وإذا سوَّى بينهما ، لزمه أن يسوِّيَ بين قولنا : « ما ضَرَب / زيداً إلاّ عمرو » وبين : « ما ضرب عَمْرٌو إلاَّ زيداً » ، وذلك ما لا شُبْهة فى امتناعه . 250

* * *

« ما » و « إلا » ، وتقديم المفعول فى الجملة وتأخيره ، وأن الاختصاص مع « إلا » يقع فى الذى تؤخره

٤٠١ — فهذه هى المسئلة ، وإذ قد عرفتها فالأمر فيها بَيِّن : أن الكلام « بما » و « إلا » قد يكون فى معنى الكلام « بإنما » ، ألاَ ترى إلى وُضوح الصورة فى قولك : « ما ضرب زيداً إلاّ عمرٌو » و « ما ضربَ عمرٌو إلاَّ زيداً » ، أنه فى الأوّل لبيان مَن الضارب ، وفى الثانى لبيان من المضروب ، وإن كانَ تكلفاً أن تحمِله على نَفْى الشركة ، فتريد « بما ضربَ زيداً إلاَّ عمرو » أنه لم يضربه اثنان ، و « بما ضرب عَمْرٌو إلاَّ زيداً » ، أنه لم يضرب اثنين .

٤٠٢ — ثم اعلم أن السبب فى أنْ لم يكنْ تقديمُ المفعول فى هذا

كتأخيره ، ولم يكن « ما ضرب زيداً إلاّ عمروٌ » و « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » ، سواءً فى المعنى = أنّ الاختصاصَ يقع فى واحد من الفاعل والمفعول ، ولا يقع فيهما جميعاً . ثم إنه يقعُ فى الذى يكون بعد « إلا » منهما دون الذى قبلها ،
٢١٩ لاستحالة أن يَحْدُث مَعنَى الحرف فى الكلمة من قبل أن يجيء الحرفُ . / وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يفترق الحالُ بين أن تُقَدِّم المفعولَ على « إلاّ » فتقول : « ما ضرب زيداً إلا عمرٌو » ، وبيّن أن تقدم الفاعل فتقول : « ما ضربَ عمرٌو إلاّ زيداً » ، لأنّا إن (٢١٦) زعمنا أنّ الحال لا يفترق ، جعلنا المتقدم كالمتأخر فى جوازِ حُدُوثه فيه . وذلك يقتضى المحالَ الذى هو أن يَحْدُث معنى « إلاَّ » فى الاسم من قَبل أن تَجِيء بها ، فاعرفه .

٤٠٣ — وإذ قد عرفت أن الاختصاصَ مع « إلا » يقع فى الذى تؤخره من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع « إنّما » فى المؤخَّر منهما دُون المقدَّم . فإذا قلتَ : « إنّما ضربَ زيداً عمرٌو » ، كان الاختصاص فى الضارب ، وإذا قلتَ :
251 « إنّما / ضرب عمرٌو زيداً » ، كان الاختصاص فى المضروب ؛ وكما لا يجوز أن يستوى الحال بين التقديم والتأخير مع « إلاّ » ، كذلك لا يجوزُ مع « إنّما » .

تعود إلى القول فى « إنّما » ، وما يقع فيه الاختصاص بعدها

٤٠٤ — وإذا استبَنْتَ هذه الجملة ،[1] عرفتَ منها أنّ الذى صنَعه الفرزدق فى قوله :

« وَإنَّما يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِى »[2]

---

(١) فى « س » : « وإذا استَبَنْتَ هذه الجملة » .

(٢) انظر رقم : ٣٨٨ ؛ ثم فى هذا الموضع من « ج » حاشية بخط الكاتب هذا نصُّها :
« قوله : « إنما يُدَافِع عن أحسابِهِمْ أنا أو مِثلى » ، إنما امتنع فيه إذا قال : « إنما أُدَافِع عن أحسابِهِمْ » ، أن يكون المعنى مثله الآن ، من أجل أن =

= شىءٌ لو لم يصنَعْهُ لم يصحَّ له المعنى . ذاك لأنَّ غرَضه أن يَخُصَّ

= الاختصاصَ إنما انصرف فى قوله : « إنما يدافعُ عن أحسابهم أَنَا » إلَيْه دون الأحساب ، من حيثُ أن المقصودَ بالاختصاص يكون لهذا الثانى دون الأول ، كما قد بيَّنَّا من أنك إذا قلتَ : « إنّما ضربَ زيداً عمروٌ » ، كان المعنى على اختصاص الفاعل ، وإذا قلت : « إنّما ضربَ عمرٌو زيدًا » ، كان الاختصاص فى المفعول = فإنما كان الاختصاص فى بيت الفرزدق لقوله « أنا » بأن قدّم « الأحساب » عليه . وهو إذا قال : « أدافع » ، آستكَنَّ ضميره فى الفعل فلم يُتَصَوَّر تقديم « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلاّ مؤخَّراً عن ضمير الفرزدق ، وإذا تأخَّر انصرف الاختصاص إليه لا مَحالةَ .

فإن قلت : إنّه يمكنه أن يقول : « فإنما أدافعُ عن أحسابهم أنا » ، فتقدَّمُ « الأحسابَ » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أُدافع » كانَ الفاعِلُ الضميرَ المُستَكِنَّ فى الفعل ، وكان « أنا » الظاهرُ تأكيداً له ، والحُكْمُ يتعلّق بالمؤكَّد دون التأكيد . لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نُفُوذ الحكم ، فلا يكون تقديم الجارّ مع المجرورِ الذى هو قولهُ : « عن أحسابهم » على الضمير الذى هو تأْكيدٌ ، تقديماً على الفاعل .

وجُمْلَةُ الأمر أن تقديم المفعول على الفاعل إنّما يكونُ إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا سبيل لك إذا قلت : « إنما أدافع عن أحسابهم » إلى أن تذكُرَ المفعول قبل ذِكْر الفاعل ، لأن ذِكْرَ الفاعل ههنا هو ذِكْرُ الفعل ، من حيث أنه [استكنَّ] مُستَكِنٌّ فى الفعل ، فكيف يُتَصوَّر تقديمُ شيء عليه » .

ثم قال كاتب النسخة فوق لفظ « حاشية » ، ما يأتى :

المدافِعَ لا المدافَعَ عنه . ولو قال : « إنّما أدافع عن أحسابهم » ، لصارَ المعنى أنّه يخص المدافع عنه ، (١) وأنّه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابِهم لا عن أحسابِ غيرهم ، كما يكون إذا قال : « ومَا أُدافِع إلاَّ عن أحسابهم » ، وليس ذلك مَعْناه ، إنما معناه أن يزعمَ أنّ المدافِعَ هو لا غيره ، فاعرف ذلك ، فإن الغَلَط كما أظُنُّ يدخل على كثير ممن تسمَعهم يقولون : « إنه فَصَل الضمير للحمل على المعنى » ، فيَرى أنه لو لم يفصله ، لكان يكون معناه مثله الآنَ .

هذا ولا يجوز أن يُنسَب فيه إلى الضرورة ، فيجعل مثلاً نظِيرَ قول الآخر :

* كأنَّا يَوْمَ قُرَّى إنَّـــمَا نَقْتُلُ إيَّانَا * (٢)

= لأنه ليس به ضرورةٌ إلى ذلك ، من حيث أن « أدافع » و « يدافع » واحدٌ فى الوزن ، فاعرفْ هذا أيضاً .

* * *

= « هذه الحاشية مؤخَّرة فى أماليه المدوَّنة » .

يقول أبو فهر : هذا نص يقطع ، كما قطعت آنفاً قبل أن أصل إلى هذا الموضع ، بأن جميع الحواشى التى كتبها كاتب النسخة ، هى من كلام عبد القاهر : والحمد لله أوّلاً وآخراً . هذا ، وقد أثبتُّ هذه الحاشية هنا ، كما فى المخطوطة ، لأن فيها بعض التوضيح لما قاله هنا ، ولأنى أظن أن الشيخ عبد القاهر هو الذى كتبها على نسخته فى هذا الموضع = فوضعها الكاتب فى موضعها من الحاشية مَعَ أنها ستأتى فى متن الكتاب بنصها فى رقم : ٤٠٥ ، مع قليل من الاختلاف . ثم انظر التعليق على رقم : ٤٠٥ هناك ، ثم ما سيأتى رقم : ٤٥٦ .

(١) من أول قوله : « ولو قال : إنما أدافع .... » إلى هذا الموضع ساقط من المطبوعة ، ومن « ج » ، وبسقوطه فسد الكلام .

(٢) هو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧١ ، ٣٨٣ ، وهو فى منسوب فى (١ : ٣٨٣) لبعض اللصوص ، وكذلك فى ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، وهو منسوبٌ فى الخصائص ٢ : ١٩٤ لأبى بجيلة (؟) ، وأما فى أمالى ابن الشجرى ١ : ٣٩ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٠١ ، والخزانة ٢ : ٤٠٦ ، فهو منسوب لذى الإصبع العدوانى ، وهى خمسة أبيات :

=

٤٠٥ – (٤٤٧) وجملةُ الأمر أنَّ الواجبَ أن يكون اللَّفظُ على وجهٍ يجعل الاختصاصَ فيه للفرزدق . وذلك لا يكون إلاّ بأن يقدم « الأحساب » على ضميرِهِ ، وهو لو قال : « وإنما أدافع عَن أحسابهم » ، استكن ضميره / فى الفعل ، فلم يُتَصَوَّر تقديمُ « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلا مؤخراً عن ضميرِ الفرزدق ، وإذا تأخَّرت انصرفَ الاختصاصُ إليها لا محالةَ . ٢٢٠

فإن قلت : إنه كانَ يُمكنه أن يقول : [١] : « وإنما أُدَافع عن أحسابهم أنا » ، فيقدم « الأحساب » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أدافع » كان الفاعل الضمير المستكن فى الفعل ، وكان « أنا » الظاهر تأكيداً له ، أعنى للمستكنّ ، والحُكْم يتعلّق بالمؤكَّد دون التأكيد ، لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نُفوذ الحُكْم ، ولا يكون تقديم الجارّ مع المجرور ، الذى هو قوله « عن أحسابهم » على الضمير الذى هو تأكيد ، تقديماً له على الفاعل ، لأن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذَكَرتَ المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا يكون لك إذا قُلتَ : « وإنما أدافع عن أحسابهم » ، سبيلٌ إلى أن تذكُرَ المفعول قبل أن تذكرَ الفاعل ، لأنَّ ذِكْرَ الفاعِل

= لَقِينَا مِنْهُمُ جَمْعاً ... فأَوْفَى الجمعُ مَا كَانَا
كَأنّا يومَ قُرَّى إنْـ ... مَا نقتُـلُ إيّانَـا
قتلنَـا منهم كُلَّ ... فتىً أبيضَ حُسَّانَا
يُرَى يَرْفُلُ فى بُرْدَيْـ ... ـنِ من أبْرَادِ نَجْرَانَا
إذا يَسْرَحُ ضأنًامِـ ... ـئَةٌ أَتْبَعَها ضانَا

(١) فى المطبوعة : « كان عليه » ، خطأ بلا ريب .

هٰهُنا هو ذِكْرُ الفعل ، من حيث أن الفاعل مستكن في الفعل ، فكيف يُتَصوَّر تقديم شيء عليهِ ، فاعرفه . (١)

• • •

الاختصاص يقع في الذى بعد « إلاّ » من فاعل أو مفعول ، أو جار ومجرور يكون بدل أحد المفعولين

٤٠٦ — واعلم أنّك إن عَمَدْتَ إلى الفاعلِ والمفعول فأخّرتهما جميعاً إلى ما بعد « إلاَّ » ، فإن الاختصاصَ يقعُ حينئذٍ في الذى يلى « إلا » منهما . فإذا قلتَ : « ما ضرب إلاّ عَمْرٌو زيداً » ، كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى أنك قلت : « إن الضارب عمرو لا غيره » = وإن قلت : « ما ضربَ إلاّ زيداً عمرٌو » ، كان الاختصاص في المفعول ، وكان المعنى أنك قلت : « إن المضروب 252 / زيد لا مَنْ سواه » . (٢)

وحُكْم المفعولين حُكْم الفاعل والمفعول فيما ذكرتُ لك . تقول : « لم يَكْسُ إلاّ زيداً جُبَّةً » ، (٢٤٨) فيكون المعنى أنه خص « زيداً » من بين الناس بكسوة الجبة = فإن قلت : « لم يَكْسُ إلاّ جُبةً زيداً » ، كان المعنى : أنه خَصَّ الجبة من أصناف الكُسوة .

= وكذلك الحُكْم حيث يكون بدَلَ أحد المفعولين جارٌّ ومجرورٌ ، كقول السَّيد الحِمْيَرِيّ :

لَو خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرْسَانَهُ   مَا آخْتَارَ إلاّ مِنْكُمُ فَارِسَا(٣)

---

(١) هذه الفقرة : ٤٠٥ بتمامها غير موجودة في « س » ، والكلام فيها متصل ، من آخر الفقرة : ٤٠٤ ، بأول الفقرة : ٤٠٦ ، وهذا يوضح بعض ما قلته في التعليق الطويل في رقم : ٤٠٤

(٢) انظر ما سيأتي في رقم : ٤١٦ ، ٤١٧

(٣) هو في شعره المجموع ، والأغاني ٧ : ٢٤٠ ، (الدار) قالها لأبي العباس السفاح ، لما استقرَّ له الأمر ، وقام إليه السيد الحميرى حين نزل عن المنبر ، فأنشده أبياتاً منها هذا .

الاختصاص فى « منكم » دون « فارسًا » ولو قلت : « ما اختار إلاّ فارساً منكم » ، صار الاختصاص فى « فارساً » . (١)

* * *

حكم المبتدإ والخبر إذا جاء بعد « إنّما »

٤٠٧ – واعلم أنّ الأمر فى المبتدإ والخبر ، إن كانا بعد « إنّما » عَلى العِبْرة التى ذكرتُ لك فى الفاعل والمفعول ، إذا أنتَ قدَّمتَ أحدَهما على الآخر .

معنى ذلك : أنك إن تركت الخبرَ فى موضعه فلم تُقَدِّمه على المبتدإ ، كان الاختصاص فيه = وإن قدَّمته على المبتدإ ، صار الاختصاص / الذى كان فيه فى المبتدإ . ٢٢١

تفسير هذا ، أنّك تقول : « إنّما هٰذا لك » ، فيكون الاختصاص فى « لك » بدلالة أنك تقول : « إنّما هذا لك لا لِغَيرك » = وتقول : « إنما لَكَ هذا » ، فيكون الاختصاص فى « هذا » ، بدلالة أنك تقول : « إنّما لك هذا لاَ ذَاك » ، والاختصاصُ يكون أبداً فى الذى إذا جئت « بلا » العاطفة كان العطف عليه .

وإن أردتَ أن يزداد ذلك عندك وضوحاً ، فانظر إلى قوله تعالى : (فإنَّما عَلَيْكَ البَلاَغُ وَعَلَيْنَا الحِسَابُ) [سورة الرعد : ٤٠] ، وقوله عزّ وعلاَ : (إنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ) [سورة التوبة : ٩٣] ، فإنك ترى الأمْرَ ظاهراً أن الاختصاصَ فى الآية الأُولى فى المبتدإ الذى / هو « البلاغ » و « الحساب » ، دون الخبر الذى هو « عليك » و « علينا » = وأنه فى الآية الثانية فى الخبر الذى هو « على الذين » ، دون المبتدإ الذى هو « السَّبيل » . 253

* * *

(١) من أول قوله هنا : « فى فارساً » إلى آخر قوله بعد قليل : « وإن قدمته على المبتدإ صار الاختصاص » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

عود إلى الاختصاص إذا كان « بما » و « إلا »

٤٠٨ – وآعلم أنه إذا كان الكلام « بما » و « إلاّ » كان الذى ذكرتُه من أنّ الاختصاص يكون فى الخبر إن لم تقدِّمه ، وفى المبتدإ إن قدَّمتَ الخبر = أوْضحَ وأبينَ ، (١) تقول : (٢٤٩) « ما زيدٌ إلاّ قائم » ، فيكون المعنى أنك اختصصت « القيام » من بين الأوصاف التى يُتَوَهَّم كَوْنُ زيد عليها بجعله صِفةً له . وتقولُ : « ما قائم إلاّ زيدٌ » ، فيكون المعنى أنك اختصصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام . فقد قصَرْتَ فى الأول الصفة على الموصوف ، وفى الثانى الموصوف على الصفة .

٤٠٩ – وآعلم أن قولنا فى الخبر إذا أُخِّر نحو : « ما زيدٌ إلاّ قائم » ، أنك اختصصت القيامَ من بين الأوصاف التى يُتَوَهَّم كونُ زيد عليها ، ونفيتَ ما عدا القيام عنه ، فإنما نعنى أنك نَفَيْتَ عنه الأوصافَ التى تُنَافى القيام ، نحو أن يكون « جالساً » أو « مضطجعاً » أو « متكئاً » ، أو ما شاكل ذلك = ولم تُرِدْ أنك نفيتَ ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا ننفى عنه بقولنا : « ما هو إلاّ قائم » أن
٢٢٢ يكون « أسودَ » أو « أبيض » أو « طويلاً » أو / « قصيراً » أو « عالماً » أو « جاهلاً » ، كما أنّا إذا قلنا : « ما قائمٌ إلاّ زيدٌ » ، لم نُرِدْ أنّه ليس فى الدنيا قائمٌ سواه ، وإنما نعنى ما قائم حَيْثُ نحنُ ، وبحَضْرَتنا ، وما أشبه ذلك .

٤١٠ – وآعلم أنّ الأمر بيّنٌ فى قولنا : « ما زيدٌ إلاّ قائم » ، أنْ ليس المعنى على نَفْى الشَّرِكة ، ولكن على نَفْى أنْ لا يكونَ المذكورُ ، ويكون بَدَلَهُ شيءٌ آخر . ألا ترى أنْ ليس المعنى أنّه ليسَ له مع « القيام » صفةٌ أخرى ، بل المعنى
254 أنْ ليس له بَدَلَ القيام / صفةٌ ليست بالقيام ، وأنْ ليس القيام ، مَنْفيًّا عنه ، وكائناً مَكَانَه فيه « القعودُ » أو « الاضطجاعُ » أو نحوُهما .

(١) السياق : « كان الذى ذكرتُه .... أوضَحَ وأبينَ » .

فإن قلت : فَصُورَةُ المعنى إذَنْ صُورَتُهُ إذا وضعْتَ الكَلام « بإنما » فقلت : « إنّما هو قائمٌ » ، ونحن نرى أنه يجوز فى هذا أن تعطفَ « بلا » فتقول : « إنما هو قائمٌ لا قاعدٌ » ، ولا نرى ذلك جائزاً مع « ما » و « إلاّ » ، إذ ليسَ من كلامِ الناس أن يقولوا : (١) : « ما زيد إلا قائمٌ لا قَاعدٌ » .

= (٢) فإنّ ذلك إنَّما لم يَجُزْ مِن حيث أنك إذا قلت : « ما زيدٌ (٤٠٠) إلا قائم » ، فقد نفيتَ عنه كلَّ صفة تنافى « القيام » ، وصرت كأنك قلت : « ليسَ هو بقاعِدٍ ولا مُضْطَجِع ولا مُتَّكِيءٍ » ، وهكذا حَتّى لا تدعَ صفةً يخرج بها من « القيام » . فإذا قلت من بعد ذلك « لا قاعد » ، كنت قد نَفَيْت « بلا » العاطفة شيئًا قد بدأتَ فنَفَيْته ، وهى موضوعةٌ لأَن تَنْفِىَ بها ما بدأت فأَوْجَبته ، لا لأَن تُفِيدَ بها النَّفْىَ فى شيء قد نَفَيْته . ومن ثَمَّ لم يَجُز أن تقول : « ما جَاءَنى أحَدٌ لا زيدٌ » ، على أن تَعْمِد إلى بعض ما دَخل فى النفى بعمومِ « أَحَدٍ » فتنفيه على الخصوص ، بل كان الواجب إذا أردت ذلك أن تقول : « مَا جَاءَنى أحدٌ ولاَ زيدٌ » ، فتجيء « بالواو » من قَبْلِ « لا » ، حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفةً ، فاعرفْ ذلك .

...

٤١١ — وإذ قد عرفتَ فسادَ أن تقول : « ما زيد إلاّ قائمٌ لا قاعد » ، فإنك تعرف بذلك آمتناع / أن تقول : « ما جاءَنى إلاّ زيدٌ لا عمرٌو » ٢٢٣
و « ما ضربت إلاّ زيداً لا عمراً » ، وما شاكل ذلك . وذلك أنّك إذا قلت : « ما جاءَنى إلاّ زيدٌ » ، فقد نفيتَ أن يكون قد جاءَك أحد غيره ، فإذا قلت :

(١) فى « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « فى الكلام » .

(٢) « فإن ذلك » هو جواب من قال : « فصورة المعنى إذن .... » .

« لا عمرو » ، كنت قد طلبت أن تنفى « بلا » العاطفة شيئاً قد تقدمت فنفيته ، وذلك ، كما عرَّفْتُك ، خروجٌ بها / عن المعنى الذى وُضِعتْ له إلى خِلافه . 255

بيان آخر فى معنى « إنما » فى الخصلة ، فى « ما » و « إلا » ، وأن حكم « غير » حكم « إلا »

٤١٢ – فإن قيل : فإنك إذا قلتَ : « إنَّما جاءَنى زيدٌ » ، فقد نفيت فيه أيضاً أن يكون المجيءُ قد كان من غيره ، فكان ينبغى أن لا يجوز فيه أيضاً أنْ تعطف بلا فتقول : « إنّما جَاءَنى زيدٌ لا عمرو » .

قيل : إنّ الذى قلتَهُ من أنك إذا قلت : « إنّما جاءَنى زيدٌ » فقد نفيتَ فيه أيضاً المجيء عن غيره = غيرُ مُسَلَّمٍ لك على حقيقته . وذلك أنه ليس معك إلاّ قولُك : « جاءَنى زيد » ، وهو كلام كما تراه مُثْبَتٌ ليس فيه نفى البَتَّة ، كما كانَ فى قولك : « ما جاءَنى إلاّ زيدٌ » ، وإنّما فيه أنك وضعت يَدَك على « زيد » فجعلته « الجائى » ، وذلك وإن أَوْجَبَ انتفاء المجيء عن غيره ، فليس يُوجِبه من أجلِ أنْ كان ذلك إعمالَ نَفْيٍ فى شَيءٍ ، وإنّما (٢٥١) أوجبه من حيث كان « المجيءُ » الذى أخبرْتَ به مجيئاً مخصوصاً ، إذا كانَ لزيدٍ لم يكن لغيره . والذى أَبَيْنَاهُ أن تنفى « بلا » العاطفة الفعل عن شيء وقد نَفَيْتَه عنه لَفْظاً .

٤١٣ – ونظيرُ هذا أنّا نعقِلُ من قولنا : « زيد هو الجائى » ، أنَّ هذا المجيءَ لم يكن من غيره ، ثُمَّ لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه « بلا » العاطفة فتقول : « زيدٌ هو الجائى لا عمرو » ، لأنّا لم نعقل ما عَقَلْنَاه من انتفاء المجيء عن غيره ، بنَفْى أوقعناه على شيء ، ولكنْ بأنه لَمَّا كان المَجِيءُ المقصودُ مجيئاً واحداً ، كان النصُّ على « زيد » بأنه فاعلُه وإثْبَاتُه لَهُ ، نَفْياً له عن غيره ، ولكن من طريق المعقول ، لا من طريق أنْ كان فى الكلام نَفْىٌ ، كما كانَ ثَمَّ ، فاعرفه .

٤١٤ — فإن قيل : فإنك إذا قلت : « ما جاءَنى إلا زيد » ، ولم يكن غرضُك أن تَنْفِيَ أن يكون قد جاء معه واحدٌ آخرُ ، كان المجيء / أيضاً مجيئاً 256 واحداً .

قيل : إنه وإن كانَ واحداً ، فإنك إنّما تُثبت أن « زيداً » الفاعلُ لَهُ ، بأن / نَفَيْت المجيءَ عن كلّ من سِوَى زيد ، [1] كما تصنعُ إذا أردتَ أن تنفيَ أنْ ٢٢٤ يكون قد جاء معه جاءٍ آخر . وإذا كان كذلك ، كان ماقلناه من أنك إن جئت « بلا » العاطفة فقلت : « ما جاءَنى إلا زَيْد لا عمرو » ، كنتَ قد نفيتَ الفعلَ عن شيءٍ قد نَفَيْتَه عنه مَرّةً صحيحاً ثابتاً ، كما قلناه ، فاْعرفهُ .

* * *

٤١٥ — واْعلم أنّ حُكْمَ « غير » فى جميع ما ذكرنا ، حُكْمُ « إلاّ » . فإذا قلت : « ما جاءَنى غَيْرُ زيد » ، احتمل أن تريد نَفْي أن يكون قد جاءَ معه إنسان آخر ، وأن تُرِيدَ نَفْيَ أن لا يكون قد جاء ، وجاءَ مكانه واحدٌ آخر [2] = ولا يصحُّ أن تقول : « ما جاءَنى غير زيد لا عمرو » ، كما لم يجز : « ما جاءَنى إلاّ زيدٌ لا عمرٌو » .

* * *

---

(١) فى المطبوعة : « فإنك إنما بينت » .

(٢) فى « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « ففى أن يكون قد جاء مكانه واحدٌ آخر » .

(٢٥٢) فَصْلٌ

فى نُكْتةٍ تتَّصل بالكلام الذى تَصَنَعُه « بما » و « إلاّ »

بيان آخر فى « ما » و « إلا »

٤١٦ – اعلم أن الذى ذكرناه من أنك تقول : « ما ضَرَب إلا عمرٌو زيداً » ، فتُوقِعُ الفاعلَ والمفعول جميعاً بعد « إلاّ » ، (١) ليس بأكثر الكلام ، وإنما الأكثر إن تُقَدِّم المفعولَ على « إلا » ، نحو : « ما ضربَ زيداً إلاّ عمرو » ، حَتَّى أنهم ذهبُوا فيه = أعنى فى قولك : « ما ضرب إلاّ عمرٌو زيداً » = إلى أنه على كلامين ، وأنّ « زيداً » منصوب بفعلٍ مُضْمَر ، حتى كأنّ المتكلِّمَ بذلك أبْهم فى أوَّل أمره فقال : « ما ضرب إلاّ عمرٌو » ثم قيل له : « من ضرب ؟ » فقال : « ضرب زيداً » .

٤١٧ – وهٰهُنا ، إذا تأملت ، معنًى لطيفٌ يوجب ذلك ، وهو أنَّك إذا قلت : « ما ضربَ زَيداً إلاّ عمرٌو » ، كان غرضُك أن تختَصَّ « عمرًا » « بضرب » « زيد » ، لا بالضرب على الإطلاق . وإذا كان كذلك ، وجب أن تُعَدِّىَ الفعل إلى المفعول من قَبْلِ أن تَذْكُر / « عَمْرًا » الذى هو الفاعل ، لأن السامع لا يَعْقِل 257
عنك أنك اختصصته بالفعل مُعَدًّى حتى تكون قد بدأت فعدَّيته = أعْنى لا يفهم عنك أنك أردتَ أن تخْتَصَّ « عمرًا » بضرب « زيد » ، حتى تذكُرَه له مُعدًّى إلى « زيد » ، فأمّا إذا ذكرته غيرَ مُعدًّى فقلت : « ما ضَرَب إلاّ عمرو » ، فإنّ الذى يَقَعُ فى نفسه أنك أردتَ أن تزعم أنّه لم يكن من أحدٍ غير « عمرو » ضربٌ ، وأنه ليس / ههنا مضروبٌ إلاّ وضاربُهُ عمرٌو ، فاعرفه أصلاً فى شأن ٢٢٥
التقديم والتأخير .

° ° °

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٤٠٦

فَصْلٌ

زيادة بيان فى « إنما » ، وهو فصل طويل متشعب ، فيه غموض

٤١٨ – إن قيل : قد مضيتَ فى كلامك كلِّه على أنّ « إنَّما » للخبر لا يجهله المخاطب ، ولا يكون ذكرك له لأن تفيده إياه ، [1] وإنّا لنراها فى كثير من الكلام ، والقَصْدُ بالخبر بعدَها أن تُعْلِم السامعَ أمراً قد غلِط فيه بالحقيقةِ ، وآحتاج إلى معرفتِه ، (٥٠٣) كمثلِ ما ذكرتَ فى أوّل الفصل الثانى من قولك : [2] « إنَّما جاءَنى زيدٌ لا عمرٌو » ، وتراها كذلك تدورُ فى الكتب للكشف عن معانٍ غير معلومةٍ ، ودِلالةِ المتعلّم منها على ما لا يعلمُ .

قيل : أمَّا ما يجىء فى الكلام من نحو : « إنما جاء زيدٌ لا عمرٌو » ، فإنه وإن كان يكون إعلاماً لأمرٍ لا يعلمه السامع ، فإنه لابُدَّ مع ذلك من أن يُدَّعَى هناك فَضْلُ انكشافٍ وظهورٍ فى أن الأمر كالذى ذُكر . وقد قَسَّمتُ فى أول ما افتتحتُ القول فيها فقلتُ : « إنها تجىء للخبر لا يجهله السامعُ ولا يُنْكر صِحّته ، أو لما يُنزَّل هذه المنزلة » . [3] وأمَّا ما ذكرتَ من أنها تجىء فى الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه ، فإنك إذا تأملت مواقعَها وجدتَها فى الأمْر الأكثرِ قد جاءَت لأَمرٍ قد وَقَع العلم بِمُوجَبه وبشىءٍ يدلُّ عليه .

مثال ذلك : أن / صاحب الكتاب قال فى باب « كان » : 258

« إذَا قُلْتَ : كان زيدٌ ، فقد آبتدأت بما هو معرُوفٌ عندَهُ مِثْلُه عندك ،

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٩٠ ، وما بعده .

(٢) « الفصل الثانى » ، يعنى رقم : ٣٩٥ وما بعده .

(٣) هو ما جاء فى صدر الفقرة رقم : ٣٩٠

وإنّما ينتظر الخبرَ . فإذا قلت : « حليماً » ، فقد أعْلَمتَه مثل ما عَلِمتَ . وإذا قلت : « كان حَلِيماً » ، فإنما يَنْتظِر أن تُعرِّفَه صاحبَ الصفة » . (١)

= وذاك أنّه إذا كان معلوماً أنه لا يكون مبتدأً من غير خبر ، ولا خبرٌ من غير مبتدإٍ ، كان معلوماً أنك إذا قلت : « كان زَيْدٌ » فالمخاطَبُ ينتظر الخبرَ ، وإذا قلت : « كان حليماً » ، أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذَنْ بعدَ « إنّما » إلاّ شيءٌ كان معلوماً للسامع من قَبْل أن ينتهيَ إليه .

...

٤١٩ – ومِمَّا الأمرُ فيه بيِّنٌ ، قولُه فى باب « ظننت » : (٢)

« وإنما / تحكى بَعدَ « قلتُ » ما كَان كلاماً لا قولاً » . (٣) ٢٢٦

= وذلك أنه معلوم أنَّك لا تحكِي بعد « قلتُ » ، إذا كنت تَنْحُو نحوَ المعنى ، إلاّ ما كان جملةً مفيدةً ، فلا تقول : « قال فلانٌ زَيْدٌ » وتَسْكُت ، اللهُمَّ إلا أن تريد أنّه نطقَ بالاسم على هذه الهيئة ، كأنك تُريدُ أنه (٢٥٩) ذكره مرفوعاً .

ومثل ذلك قولهم : « إنّما يُحْذَف الشيءُ إذا كان فى الكلام دليل عليه » ، إلى أشباهِ ذلك مما لا يُحصَى ، فإن رأيتَها قد دخَلَتْ على كلامٍ هو ابتداءُ إعلامٍ بشيء لم يعلمه السامِعُ ، فلأنّ الدليلَ عليه حاضرٌ مَعَهُ ، والشيءَ بحيث

---

(١) هذا نص سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٢

(٢) « قوله » ، يعنى قول سيبويه .

(٣) هو فى الكتاب ١ : ٦٢ ، ونص كلام سيبويه :

« واعلَم أنّ « قلتُ » فى كلام العرب إنّما وقعت لِيُحْكَى بها . وإنّما يحْكَى بعد « القول » ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلتُ زيْدٌ مُنطَلِق .... » .

يَقَع العِلْمُ به عن كَثَبٍ . وَٱعلم أنّه ليس يَكَادُ يَنْتَهِى ما يعرضُ بسبب هذا الحرف من الدقائق . (١)

* * *

ما لا يحسن فيه العطف بلا

٤٢٠ — وممَّا يجبُ أن يُعْلَم : أنه إذا كان الفعل بعدها فِعلاً لا يصِحّ إلاّ من المذكور ولا يكون من غيره ، كالتذكُّرِ الذى يُعْلَم أنه لا يكون إلاّ من أُولى الألباب = (٢) لم يَحْسُن العطفُ « بلا » فيه ، كما يحسن فيما لا يختَصُّ بالمذكورِ ويَصِحُّ من غيره .

تفسيرُ هذا : أنَّه لا يحسن أن تقول : « إنّما يتذكَّر أُولُو الألبابِ لا الجهالُ » ، كما يحسُن / أن تقول : « إنّما يجيء زيدٌ لا عمرٌو » . 259

ثم إنَّ النَّفْىَ فيما نَحْنُ فيه ، (٣) النَّفىُ يتقدَّم تارةً ويتأخَّر أخرى ، فمِثالُ التأخير ما تراه فى قولك : « إنما [جاءنى] زيدٌ لا عمرٌو » ، (٤) وكقوله تعالى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّر . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ) [سورة الغاشية : ٢١ ، ٢٢] ، وكقول لَبيدٍ :

« إنَّما يَجْزِى الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ » (٥)

---

(١) « الحرف » يعنى « إنما » .

(٢) من أول قوله هنا « لم يحسن العطف » ، إلى آخر قوله بعد سطرين : « أولو الألباب » ، سقط من كاتب « ج » سهوًا .

(٣) فى المطبوعة ، وفى « س » : « ثم إن النفى فيما يجيءُ فيه النفى » ، وهى سيئةٌ ، والذى فى « ج » هو الصواب المحض .

(٤) فى النسخ جميعاً « إنما يجيء زيدٌ لا عمرو » ، وليس صواباً ، بدليل السياق بعده ، فغيرتُه ووضعته بين القوسين .

(٥) هو فى ديوانه ، فى طويلته اللامية الساكنة ، وصدرُه :

« فإذَا جُوزِيتَ قَرْضاً فَٱجْزِهِ »

العربُ تقول « الفتى » ، وتعنى به اللبيب الفطن ، وتقول : « الجَمَلُ » ، وتعنى به الجاهل . يقول : إنما يجزى اللبيب لا الجاهل .

ومثالُ التَّقديم قولك : « ما جاءنى زيدٌ ، وإنّما جاءنى عمرٌو » ، وهذا مِمّا أنتَ تَعَلمُ به مكانَ الفائدةِ فيها ، وذلك أنّك تعلم ضرورةً أنك لَو لم تُدْخلها وقلت : « ما جاءنى زيدٌ وجاءنى عمرٌو » ، لكان الكلامُ مع مَنْ ظَنَّ أنهما جاءاك جميعاً ، وأَن المعْنى الآنَ مع دخولها ، أنَّ الكلام مع من غَلِط فى عَيْنِ الجائى ، فظَنَّ أنه كان زيداً لا عَمْراً .

* * *

بيان فى انضمام « ما » إلى « إن » فى « إنما » وقول النحاة هى « كافة »

٤٢١ – وأمرٌ آخرُ ، وهو ليس ببعيدٍ : أنْ يَظُنَّ الظانُّ أنّه ليس فى انضمام « ما » إلى « إنّ » فائدةٌ أكثرُ من أنَّها تُبْطِل عملها ، حتى ترى النحويين لا يَزيدونَ فى (٢٠٠) أكثر كلامهم على أنها « كَافَّةٌ » ، ومكانُها هٰهُنا يزيل هذا
٢٢٧ الظّن ويُبْطله . وذلك أنكَ ترى أنك لو / قلت : « ما جاءَنى زيدٌ ، وإنَّ عمراً جاءنى » ، لم يُعْقَل منه أنك أردتَ أن الجائى « عمرٌو » لا « زيد » ، بل يكون دخولُ « إنّ » كالشيء الذى لا يُحْتَاجُ إليه ، ووجدت المعنى يَنْبُو عنه .

* * *

« إنما » إذا جاءت للتعريض بأمر هو مقتضى الكلام ، ومثاله فى الشعر

٤٢٢ – ثم اعلم أنك إذا استقْرَيتَ وجدتها أقْوى ما تكون وأَعْلَقَ ما تَرى بالقلب ، إذا كان لا يُرَاد بالكلام بعدَها نَفْسُ معناه ، ولكن التعريضُ بأمْرٍ هو مُقْتَضاه ، نحو أنَّا نعلم أنْ ليس الغرضُ من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ) [سورة الرعد : ١٩ / سورة الزمر : ٩] ، أن يعلم السامعون ظاهرَ معناه ، ولكن أن يُذَمَّ
260 الكفَّارُ ، وأن يُقالَ إنهم من فَرْطِ العِنادِ ومن غَلَبة الهوَى عليهم ، فى / حُكْم من ليس بذى عَقْلٍ ، وإنكم إن طَمِعْتُم منهم فى أن يَنظروا ويتذكَّروا ، كنتم كمن طَمِع فى ذلك من غير أُولِى الألباب . وكذلك قوله : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [سورة النازعات : ٤٥] ، وقوله عز اسْمُه : (إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ

بِالغَيْبِ) [سورة فاطر : ١٨] ، المعنى على أنَّ مَنْ لم تكن له هذه الخَشْيَةُ ، فهو كأنه ليس له أذنٌ تسمعُ وقلبٌ يعقِلُ ، فالإنذارُ معه كَلاَ إنذار .

٤٢٣ - ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنَا لَمْ أُرْزَقْ مَحَبَّتَها ، إنَّمَا لِلَعَبْدِ مَا رُزِقَا (١)

الغرضُ أنْ يُفهِمَك من طريق التعريض أنه قد صار يَنْصح نفسه ، ويُعْلِم أنه ينبغى له أن يَقْطَعَ الطَّمعَ من وَصْلها ، (٢) ويَيْأسَ من أن يكون مِنها إسعاف .

ومن ذلك قوله :

« وإنَّما يَعذِرُ العُشَّاقَ مَنْ عَشقَا »

يَقولُ : إنه ليس يَنْبغى للعاشقِ أن يلومَ مَنْ يَلُومُهُ فى عشقه ، وأنه ينبغى أن لا يُنْكر ذلك منه ، فإنه لا يعلم كُنْهَ البلوَى فى العشق ، ولو كان ٱبْتُلِى به لَعَرف ما هُو فيه فَعَذَره .

وقوله :

(٥٥٦) مَا أَنْتَ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ ، وإنَّمَا نُجْحُ الأُمُورِ بِقُوَّةِ الأَسْبَابِ
فَاليَوْمَ حَاجَتُنَا إلَيْكَ ، وإنَّمَا يُدْعَى الطَّبِيبُ لِسَاعَةِ الأَوْصَابِ (٣)

يقول فى البيت الأول : إنه ينبغى أن أَنْجِحَ فى أَمْرِى حين جعلتك السَّبَبَ

---

(١) هو للعباس بن الأحنف فى ديوانه ، وروايته : « لم أرزق مودتكم » .

(٢) « ويُعلم أنه » ، هكذا فى النسخ جميعاً ، والأجود أن يقول : « ويُعلِمها » .

(٣) عند رشيد رضا : « فى نسخة المدينة : هذا الشعر للباخرزىّ » .

٢٢٨ إليه . ويقول فى الثانى : / إنَّا قد وضعنا الشيءَ فى موضعه ، وطلبنَا الأَمْرَ من
جِهَته ، حين استعنَّا بك فيما عَرَض من الحاجة ، (١) وعوَّلْنا على فضلك ، كما
261 أنَّ مَنْ عوّل على الطبيب فيما يعرض له من / السُّقْم ، كان قد أصاب بالتعويل
مَوْضِعَه ، وطلَب الشيءَ من مَعْدِنه .

* * *

٤٢٤ – ثم إنَّ العجب فى أنَّ هذا التعريض الذى ذكرتُ لَك ، لاَ يَحْصُل من دون « إنما » . فلو قلتَ : « يتذكر أُولو الألباب » ، لم يدُّل ما دلَّ عليه فى الآية ، وإن كان الكلامُ لم يتغيَّرْ فى نفسه ، وليس إلاّ أنه ليس فيه « إنما » . (٢)

والسبب فى ذلك أن هذا التعريض ، إنَّما وقَع بِأَنْ كان من شأن « إنَّما » أن تُضَمَّن الكلام معنى النفي مِنْ بعد الإثبات ، والتصريح بامتناع التذكُّر ممن لا يَعْقِل . وإذا أُسْقِطَتْ من الكلام فقيل : « يتذكَّر أولوا الألباب » ، كان مجرَّدَ

---

(١) فى « ج » و « س » : « حتى استعنا » .

(٢) عند هذا الموضع فى « ج » ، حاشية بخطّ الكاتب ، وهى بلا شك من كلام عبد القاهر ، كما أسلفت فى التعليق على رقم : ٤٠٤ ، فيما سلف . ونص الحاشية هو :

« إذا قلت : « العاقل يتذكَّر » ، فأنت فى ذِكْر من لا تنفى عنه العقل ، ولا تَمنَعُه أن يفعَل ما يفعَلُه العقلاء = وإذا قلت : « إنما يتذكَّر العاقل » ، فأنت فى ذكر من تنفى عنه العقل ، وتمنعه من أن يجيء منه ما يجيءُ من العقلاء . ويُبيِّنُه أنك إذا قلت : « الكريمُ يَعْفُو » ، فأنت فى ذِكْر مَنْ تجعَلُه أهلاً لأن يفعلَ ما يفعلُه الكريم = وإذا قلت : « إنما يعفُو الكريم » ، فأنت فى ذِكْر مَنْ تُباعِدُه من ذلك » .

وصْفٍ لأولى الألباب بأنهم يتذكَّرون ، ولم يكن فيه معنى نَفْيٍ للتذكُّر عمَّن ليس منهم . ومُحالٌ أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذِكْرٌ ، (١) ولا فيه دليل عليه . فالتعريض بمثل هذا = أعنى بأن تَقُول : « يتذكَّر أُولو الألبابِ » بإسقاط « إنما » ، يَقَعُ إذَنْ إن وقع ، بمدح إنسانٍ بالتيقُّظ ، وبأنه فَعَل ما فَعَل ، وتَنَبَّه لما تنبَّه له ، لعقلِه ولحُسْن تمييزِه ، كما يقال : « كذلك يفعلُ العاقلُ » ، و « هكذا يَفْعلُ الكريم » .

وهذا موضعٌ فيه دِقَّةٌ وغُموضٌ ، وهو مما لا يكاد يَقَعُ في نَفْس أحدٍ أنَّه ينبغي أن يَتعرَّف سَبَبَهُ ، ويَبْحثَ عن حقيقة الأمر فيه .

...

٤٢٥ – (٣٥٧) وممَّا يجب لك أن تجعله على ذُكْرٍ منك من معاني « إنما » ، ما عرفتك أوَّلاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يُخَيِّل فيه المتكلم أنه معلوم ، ويَدَّعِيَ أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ، كقوله :

« إنما مُصْعَبٌ شِهَابٌ من اللهِ » (٢)

ومن اللطيف في ذلك قول قَتَبِ بن حِصْن : (٣)

أَلاَ أَيُّهَا النَّاهِي فَزَارَةَ بَعْدَ مَا أَجَدَّتْ لِغَزْوٍ ، إنَّمَا أَنْتَ حَالِمُ (٣)

---

(١) في « س » : « تعريضٌ بشيء » .

(٢) هو ابن قيس الرقيات ، ومضى الشعر في رقم : ٣٩١

(٣) في المطبوعة : « قيس بن حصن » وهو خطأ ، وضبطته بفتحتين ، وضُبط في « س » : « قُتْب » بضم فسكون ، والله أعلم .

(٣) الشعر منسوبٌ في معجم الشعراء : ٣٣٩ ، ٣٤٠ في ترجمة « قَتَب بن حِصْن : من بني شَمْخ بن فزارة » ، وقال : و « رُوِيت لغيره » ، ورواها في الأمالي ١ : ٢٥٨ في خبر ، غير منسوبة ، وقال =

262 / ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِى
٢٢٩ الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ / مُصْلِحُونَ) [سورة البقرة : ١١] ، دخلت « إنّما » لتدُلَّ على أنهم حين آدَّعَوا لأنفسهم أنهم مصلحون ، أظْهروا أنهم يدَّعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً ، ولذلك أُكِّد الأمر فى تكذيبهم والردِّ عليهم ، فجُمِعَ بين « ألاَ » الذى هو للتنبيه ، وبين « إنَّ » الذى هو للتأكيد ، فقيل : (أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١٢] .

* * *

= البكرى فى اللآلى : ٥٧٦ : « الشعر لبعض بنى فزارة » ، وغير منسوبة فى مجموعة المعانى : ٤٠ ، ونسبها أبو الفرج فى مقاتل الطالبين : ٣٧٦ لعويف القوافى ، وذكرها أيضاً فى ترجمته فى الأغانى ١٩ : ١٩٢ ، ونسبها أبو تمام فى الوحشيات رقم : ١٥٦ لأبى حَزَجَة الفزارى ، وبعد البيت :

أَبَى كُلُّ حُرٌّ أن يَبِيتَ بِوِترِهِ ... ويُمْنَع منه النومُ ، إذْ أنتَ نائمُ
أقول لفتْيان العَشِىّ : تَروَّحُوا ... على الجُرْدِ فى أفواهِهِنَّ الشَّكائمُ
وقُلْت لفتيانٍ مَصَالِيتَ : إنّكُمْ ... قُدَامَى ، وإنَّ العيشَ لا هُوَ دائمُ
قِفُوا وَقفَةً ، مَنْ يَحْيَ لا يَخْزَ بَعْدَها ... ومن يُخْتَرَم لا تَتْبَعْه اللَّوَائِمُ
وهل أنْتَ ، إنْ باعدت نَفْسَكَ عَنْهم ... لِتَسْلَمَ ، فيما بَعْد ذلك سالمُ

فَصْلٌ

إزالة شبهة فى شأن « النظم والترتيب »

٤٢٦ – آعلم أنه لا يَصْلُح تقديرُ الحكايةِ فى « النَّظم والترتيب » ، بل لن تَعْدُوَ الحكايةُ الألفاظَ وأجراسَ الحروف ، وذاكَ أنّ الحاكى هو من يأتى بمثل ما أتى به المَحْكِيُّ عنه ، ولابُدَّ من أن تكون حكايتُه فِعْلاً له ، وأن يكون بها عامِلاً عملاً مثل عَمَل المحكِيِّ عنه ، نحو أن يصوغ إنسانٌ خاتَماً فيُبْدِع فيه صَنْعةً ، ويأتى فى صناعته بخاصَّة تُسْتَغْرَبُ ، فيَعْمِدُ واحدٌ آخرُ فيعمل خاتَماً على تلك الصورة والهيئة ، ويَجىء بمثل صَنْعتِه فيه ، ويُؤدِّيها كما هى ، فيقال عند ذلك : « إنه قد حَكَى عَمَل فلان ، وصَنْعة فلان » .

٤٢٧ – و « النظم والترتيب » فى الكلام كما بيَّنَّا ، عمَلٌ يعملُه مُؤلِّف الكلام فى مَعانى الكَلِم لا فى ألفاظها ، وهو بما يَصْنَع فى سبيل مَنْ يأخُذُ الأصباغَ المختلفةَ فيتوخَّى فيها ترتيباً يَحْدُث عنه ضُروبٌ من النَّقْش والوَشْى . وإذا كان الأمرُ كذلك ، فإنَّا إن تعدَّيْنا بالحكايةِ (٢٥٨) الألفاظَ إلى النظم والترتيب ، أدَّى ذلك إلى المحالِ ، وهو أنْ يكون المُنْشِدُ شعرَ آمرىء القيس ، قَدْ عَمِل فى المعانى وترتيبها واستخراج النَّتائج والفوائدِ ، مِثْلَ عَمَل آمرىء القيس ، وأن يكون حالُه إذا أنشدَ قولَه :

263 / فَقُلْتُ لَهُ ، لمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ   وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ (١)

= حالَ الصائغ ينظر إلى صُورةٍ قد عَملها صائغٌ مِنْ ذَهبٍ له أو فضَّةٍ ، فيجيءُ بمثلها من ذهبه وفِضَّته . وذلك يخرج بمرتكبٍ ، إنِ آرتكبه ، إلى أن يكون

(١) هو شعر امرئ القيس ، كما هو معروف .

٢٣٠ الرَّاوى مستحقًّا لأن يُوصف بأنه : « استعَار » و « شبَّه » ، وأن / يُجْعَل كالشاعر فى كلّ ما يكونُ به ناظماً ، فيقال : إنه جَعَل هذا فاعلاً ، وذاك مفعولاً ، وهذا مبتدأً ، وذاك خبراً ، وجعل هذا حالاً ، وذاك صفةً ، وأنْ يقال : « نَفى كذا » و « أثبت كذا » ، و « أبدل كذا من كذا » . و « أضاف كذا إلى كذا » ، وعلى هذا السَّبيلِ ، كما يقال ذاك فى الشاعر . وإذا قيل ذلك ، لزِم منه أن يُقال فيه : « صَدَق ، وكذب » ، كما قال فى المحكِىِّ عنه ، وكفى بهذا بُعْداً وإحالة . ويَجْمَعُ هذا كلَّهُ ، أنه يلزم منه أن يقال : « إنّه قال شعرًا » ، كما يقال فيمن حكى صَنْعة الصائغ فى خاتَمٍ قد عَمِله : « إنه قد صَاغ خاتماً » .

...

إزالة شبهة فى حكاية ألفاظ الشعر

٤٢٨ — وجُمْلةُ الحديث أنَّا نعلم ضرورةً أنه لا يَتأتَّى لَنا أن نَنْظِم كلاماً من غير رَوِيَّةٍ وفِكْرٍ ، فإن كان راوِى الشعر ومُنْشِدُه يحكى نَظْمَ الشاعر على حقيقتِه ، فينبغى أن لا يتأتَّى له روايةُ شعرِه إلاّ بِرَوِيَّة ، وإلاّ بأن ينظر فى جميع ما نظر فيه الشاعر من أمْر « النظم » . وهذا ما لا يَبْقَى معه موضعُ عُذْرٍ للشَّاكِّ .

٤٢٩ — هذَا ، وسبب دُخولِ الشُّبْهة على من دخلت عليه ، أنَّه لما رَأَى المعانِىَ لا تتجلَّى للسامع إلاّ من الأَلفاظِ ، وكان لا يُوقَفُ على الأمور التى بِتَوَخِّيها يكون « النظم » ، إلاَّ بأن ينظر إلى الألفاظ مرتَّبَةً على الأنحاءِ التى (٢٥٩)
264 يوجبها ترتيب المعانى فى النفس = [(١)] وجرت العادةُ / بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فيقال : « قد نظم ألفاظًا فأحسن نظمها ، وألَّف كَلِماً فأجاد تأليفها » = [(٢)] جعلَ الأَلْفاظَ الأَصلَ فى « النظم » ، وجَعَله يتوخَّى فيها أَنْفُسَها ، وتَرَكَ

---

(١) « وجرت العادة » ، معطوف على قوله فى أول الكلام : « أنه لما رأى المعانى لا تتجلّى .... » .

(٢) السياق : « أنه لما رأى المعانى لا تتجلّى .... وَجَرتِ العادة ... جعل الألفاظ » .

أن يفكِّر فى الذى بيَّنّاه من أن « النظم » هو تَوَخِّى مَعانِى النَّحو فى معانى الكَلِمِ ، وأنّ توخِّيَهَا فى مُتُون الألفاظِ محالٌ . فلما جَعَل هذا فى نفسِه ، ونَشِبَ هذا الاعتقاد به ، خرجَ له من ذلك أن الحاكىَ إذا أدَّى ألفاظَ الشِّعرِ على النَّسَق الذى سَمِعها عليه ، كان قد حَكَى نَظْمَ الشاعر كما حكى لفظَهُ .

وهذه شُبْهةٌ قد ملكت قلوبَ الناس ، وعشَّشَتْ فى صُدورهم ، وتَشَرَّبتها نفوسهم ، حتى إنك لَتَرى كثيراً منهم وهُو من حلولها عندهم محلَّ العلمِ الضروريّ ، بحيث / إن أوْمَأتَ له إلى شيء مما ذكرناه اشمأزَّ لك ، وسَكَّ سَمْعَهُ ٢٣١
دونك ، وأظهر التعجُّب منك . وتِلْك جريرةُ تَرْكِ النَّظر ، وأُخْذِ الشيء من غير مَعْدِنه ، ومن الله التوفيق .

* * *

فَصْلٌ

«النظم والترتيب» ، وتوخّى معانى النحو

٤٣٠ – آعلم أنا إذا أضَفنا الشعرَ = أو غيرَ الشعرِ من ضُروب الكلام = إلى قائله ، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كَلِمٌ وأوضاعُ لُغَةٍ ، ولكن من حيث تُوُخِّى فيها « النظمُ » الذى بيَّنا أنه عبَارَةٌ عن توخِّى معانى النحو فى معانى الكلم . وذاك أن من شأنِ الإضافةِ الاختصاصُ ، فهى تتناول الشىء من الجهة التى تُخْتَصُّ منها بالمضاف إليه . فإذا قلتَ : « غلامُ زيد » ، تناوَلتِ الإضافةُ « الغُلامَ » من الجهة التى تُخْتَصُّ منها بزيد ، وهى كونُه مملوكاً .

بيان الجهة التى يختص منها الشعر بقائله

٤٣١ – وإذَا كان الأمرُ كذلك ، فينبغى لَنَا أن ننظر فى الجهة التى يُخْتَصُّ منها الشِّعْر بقائله .

265 وإذا نظرنَا وجدناهُ / يُخْتَصُّ به من جهة تَوَخِّيه فى مَعانِى الكَلِم التى أَلَّفَهُ منها ، مَا توخَّاه من معانى النَّحو ، ورأينا أنْفُسَ الكَلِم بمعزِلٍ عن الاختصاص ، ورأينا حَالها معهُ حالَ (٦٠) الإبْرِيسَم مع الذى يَنْسِجُ منه الدِّيباجَ ، وحالَ الفِضَّة والذهب مع مَنْ يَصُوغ منهما الحُلِىَّ . فكما لا يَشْتبه الأمرُ فى أنّ الديباجَ لا يُخْتَصُّ بناسجه من حيث الإبْرِيسَم ، والحُلىَّ بصائِغها من حيث الفضّة والذهَب ، ولكن من جهة العمل والصَّنْعة ، كذلك يَنْبغى أن لا يَشْتبه أنَّ الشعر لا يُخْتَصُّ بقائله من جِهَة أنفُس الكلم وأوضاع اللغة .

٤٣٢ – وتَزدَادُ تبيُّناً لذلك بأن تَنْظُر فى القائل إذا أضفتَهُ إلى الشعر فقلتَ : « آمرُؤُ القيس قائلُ هذا الشعر » ، من أين جعلتَهُ قائلاً له ؟ أمن حيث

نَطق بالكَلِم وسُمِعَتْ ألفاظُها مِنْ فِيهِ ، أمْ من حيث صَنَع فى مَعانيها ما صَنَع ، وتوخّى فيها ما توخّى ؟ فإنْ زعمتَ أنَّك جَعَلْتَه قائلاً له من حيث أنه نَطَق بالكَلِم وسُمِعت ألفاظُها مِنْ فِيهِ على النَّسقَ المخصوص ، فاْجعل رَاوِىَ الشعر قائلاً له ، فإنه يَنْطق بِها ويُخْرِجها مِنْ فِيه / على الهيئة والصُّورةِ التى نَطَق بها ٢٣٢
الشاعر . وذلك ما لا سبيل لك إليه .

٤٣٣ — فإن قلتَ : إنَّ الراوِىَ وإن كان قد نَطق بألفاظِ الشِّعر على الهيئة والصُّورة التى نَطَق بها الشاعر ، فإنه هو لم يَبْتَدِىءْ فيها النَّسَق والترتيبَ ، وإنما ذلك شىء ابتدأه الشاعر ، فلذلك جَعَلتُه القائلَ له دُون الرَّاوِى .

قيل لك : خَبِّرنَا عَنْكَ ، أتَرَى أنه يُتَصَوَّر أَنْ يَجِبَ لِأَلْفَاظِ الكَلِم التى تَراها فى قوله :

« قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ » (١)

= هذا الترتيبُ ، من غير أن يتوخَّى فى معانيها ما تعلَمُ أنَّ أمرأ القيس
توخَّاه / من كَوْنِ « نبك » جواباً للأمر ، وكَوْنِ « مِنْ » مُعَدِّيةً له إلى « ذكرى » ، 266
وكَوْنِ « ذِكْرَى » مضافةً إلى « حبيب » ، وكَوْنِ « منزل » معطوفاً على « حبيب » ، أمْ ذلك مُحالٌ ؟

فإنْ شككتَ فى آستحالته لم تُكَلَّمْ . (٢)

وإن قلتَ : نَعَمْ ، هو (٦٦) محالٌ .

---

(١) هو شعر امرئ القيس ، كما تعلم .

(٢) « لم تُكلَّمْ » ، لأنك فقدت العقل والتمييز . وهذا كثير فى زماننا !!

قيل لك : فإذا كان مُحالاً أن يَجب فى الألفاظ ترتيبٌ من غَيْر أن يُتَوَخَّى فى معانيها معانى النحو ، كان قولك : « إنّ الشاعر ابتدأ فيها ترتيباً » ، قولاً بما لاَ يَتحصَّل .

لا يكون ترتيب حتى يكون قصدٌ إلى صورة وصفة

٤٣٤ — وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيبٌ فى شيء حتّى يكون هناك قَصْدٌ إلى صُورة وصِفةٍ إن لم يُقَدَّم فيه ما قُدِّم ، ولم يُؤَخَّر ما أُخِّرَ ، وبُدِىء بالذى ثُنِّي به ، أو ثُنِّيَ بالذى ثُلِّث به ، لم تحصل لك تلك الصورةُ وتلك الصِّفة . وإذا كان كذلك ، فينبغى أن تَنْظُرَ إلى الذى يَقْصِدُ واضعُ الكلام أن يَحْصُل له من الصورة والصِّفة : أفى الألفاظِ يَحْصُل له ذلك ، أم فى معانى الألفاظ ؟ وليسَ فى الإمكان أن يَشُكَّ عاقلٌ إذا نَظَر ، أنْ ليس ذلك فى الألفاظ ، وإنما الذى يُتَصَوَّر أن يكون مقصوداً فى الألفاظ هو « الوَزْنُ » ، وليس هو من كلامنا فى شيء ، لأنَّا نحنُ فيما لا يكون الكلام كلاماً إلاَّ به ، وليس لِلَوزن مَدْخَلٌ فى ذلك .

* * *

فَصْلٌ

٤٣٥ – وآعلم أنى على طُولِ ما أَعَدْتُ وأَبدأْتُ ، وقلتُ وشَرَحْتُ ، فى هذا الذى قام فى أوهام الناس من حَدِيث « اللفظ » ، لربَّما / ظَنَنْتَ أنى لم ٢٣٣
أصنع شيئاً ، وذاك أنك ترى الناسَ كأنَّهُ قد قُضِى عليهم أن يكونوا فى هذا الذى نحن بصَدَدِه ، على التقليدِ البَحْتِ ، وعلى التَوَهُّمِ والتخيُّلِ ، وإطلاقِ اللَّفظ من غير معرفةٍ بالمعنى ، قد صارَ ذاك الدَّأْبُ والدَّيْدَنُ ، وآستحكم الداء / منه الاستحكامَ الشديد . وهذا الذى بيَّناه وأوضحناه ، كأنك ترَى أبداً حِجَازاً بينهم بين أن يعرفوه ، (١) وكأنَّك تُسْمِعُهُمْ منه شيئاً تَلْفِظه أسماعُهم ، وتتكرَّهُه نفوسهم ، (٢) وحتى كَأنَّه كُلَّما كان الأمر أبْيَنَ ، كانوا عن العلمِ به أَبْعَد ، وفى توهُّم خِلافه أَقْعد ، وذاك لأن الاعتقادَ الأوَّل قد نَشِب فى قلوبهم ، وتأشَّب فيها ، ودخل بعُرُوقِه فى نواحِيها ، وصار كالنبات السَّوْءِ الذى كلما قَلَعْتَهُ عاد فنبتَ . (٣)

عودٌ إلى مسألة « اللفظ » و « المعنى » وما يعرض فيه من الفساد
267

٤٣٦ – والذى (٢٦٢) له صاروا كذلك ، أنهم حين رَأَوهم يُفْردون « اللَّفظ » عن « المعنى » ، ويجعلون له حُسْناً على حِدَةٍ ، ورأوهم قد قسَّموا الشِّعر فقالوا : « إنّ منه ما حَسُن لفظُه ومعناه ، ومنه ما حَسُن لفظُه دون معناه ، ومنه ما حَسُنَ معناه دون لفظه » ، ورأَوْهم يَصِفون « اللَّفْظَ » بأوصافٍ لا يصِفُون بها « المعنى » ، ظنُّوا أنَّ لِلَّفظِ ، من حيث هو لَفْظٌ حسناً ومزيَّة ونُبْلاً

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « حجاباً بينهم .... » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « وتنكره » .

(٣) ماذا كان يقول عبد القاهر لو أدرك زماننا هذا ؟

وشَرَفاً ، وأن الأوصاف التى نَحَلُوه إيَّاها هى أوصافه على الصِّحَّة ، وذَهَبُوا عمّا قدَّمْنا شَرْحَهُ من أنَّ لهم فى ذلك رأياً وتدبيراً ، وهُو أنْ يَفْصِلوا بين المَعْنى الذى هو الغرض ، وبين الصُّورة التى يخرج فيها ، فنَسَبُوا ما كان من الحُسْن والمَزِية فى صُورةِ المعنى إلى « اللفظ » ، ووصفوه فى ذلك بأوْصَافٍ هى تُخْبِر عن أنْفُسِها أنها ليست له ، كقولهم : « إنَّه حَلْىُ المَعْنى ، وإنه كالوَشْى عليه ، وإنه قد كَسَبَ المَعْنى دَلاًّ وشِكْلاً ، [1] وإنه رشيقٌ أنيقٌ ، وإنه مُتَمَكِّن ، وإنَّه عَلَى قَدْرِ المعنى لا فاضلٌ ولا مُقَصِّر » ، إلى أشباه ذلك مما لا يُشَكُّ أنَّه لا يكون وصفاً له من حيث هو لَفْظٌ وصَدَى صوتٍ ، إلاّ أنَّهم كأنهم رأوا / بَسْلاً ٢٣٤
حراماً أن يكون لهم فى ذلك / فكرٌ ورَوِيَّة ، [2] وأن يميِّزوا فيه قبيلاً من دَبِير . 268

* * *

٤٣٧ — وممّا الصِّفة فيه للمعنى ، وإن جَرَى فى ظاهر المُعَامَلة على « اللَّفظ » ، إلا أنه يَبْعُد عند الناسِ كُلَّ البُعْدِ أن يكونَ الأمرُ فيه كذلك ، وأنْ لا يكون من صِفة « اللفظ » بالصِّحة والحقيقة = [3] وصفُنا اللَّفْظَ بأنه « مجاز » .

وذاك أنَّ العادةَ قد جَرَتْ بأن يُقال فى الفَرْق بين « الحقيقة » و « المجاز » : إنَّ « الحقيقة » ، أنْ يُقَرَّ اللفظُ على أصله فى اللغة ، و « المجاز » ، أنْ يُزَال عن موضعه ، ويُستَعْمَل فى غير ما وُضِع له ، فيقال : « أسَدٌ » ويراد « شُجَاع » ، و « بَحْرٌ » ويُرَادُ جَواد .

---

(١) « الشِّكْل » بكسر الشين وسكون الكاف ، هو غُنْج المرأة ، وغَزَلها ، وحُسْنُ دَلِّها .

(٢) « البَسْل » ، الحرام الكريه ، وفى « س » ، كتب « بَتْلاً » ، بالتاء وضبطها ، وهو خطأ ، وسيأتى فى « س » مثله فى رقم : ٥٣٠

(٣) السياق : « وممّا الصفة فيه للمعنى .... وَصفُنا اللفظَ » .

وهو وإن كان شيئاً قد آستحكم فى النفوس حتى إنك ترى الخاصَّة فيه كالعامَّة ، فإنَّ الأمر بَعْدُ على خِلاَفه . وذاك أنَّا إذا حَقَّقْنا ، لم نجد لفظ « أسَدٍ » قد آستُعْمِل على القَطْع والبَتِّ (٢٦٢) فى غير ما وُضِع له . ذَاكَ لأنه لم يُجْعَل فى معنى « شُجاع » على الإطلاق ، ولكن جُعِل الرجلُ بشجاعته أسداً . فالتجوُّز فى أنِ ادَّعَيْتَ للرجل أنه فى معنى الأسد ،[١] وأنه كأنه هو فى قوّة قلبه وشِدة بَطْشه : وفى أن الخوفَ لا يُخامره ، والذُّعْرَ لا يَعْرِض له . وهذا إنْ أنت حَصَّلْتَ ، تجوُّزٌ منك فى معنى اللفظ لا اللفظ ، وإنما يكون اللَّفْظُ مُزَالاً بالحقيقة عن موضعه ، ومنقولاً عمّا وُضع له ، أنْ لو كنت تجدُ عاقلاً يقول : « هو أسَدٌ » ، وهو لا يُضْمِر فى نفسه تشبيهاً له بالأسد ، ولا يُريد إلاّ ما يريده إذا قال : « هو شجاع » . وذلك ما لا يُشَكُّ فى بُطْلانِه .

* * *

التجوّز فى ذكر « اللفظ » ، وأنه المراد به « المعنى »

٤٣٨ – وليس العَجَبُ إلاّ أنهم لا يذكرُون شيئاً من « المجاز » إلاّ قالوا : « إنه أبلغُ من الحقيقة » . فليتَ شِعْرِى ، إن كان لَفْظ « أسد » قد نقل عمَّا وضع له فى اللغة ، وأُزِيلَ عنه ، وجُعِل يراد به « الشجاعُ » هكذا غُفْلاً / سَاذَجاً ، فمنْ أين يَجِب أن يكون قولنا : « أسد » ، أبلغَ من قولنا « شُجاع » ؟

269

إزالة شبهة فى شأن « المجاز »

وهكذا الحُكْمُ فى « الاستعارة » ، هى ، وإن كانتْ فى ظَاهر المعاملة من صِفَة « اللفظ » ، وكنا نقول : « هذه لفظة مُسْتَعارَةٌ » و « قَد اسْتُعِير له اسم الأسد » = فإنَّ مآل الأَمْرِ إلى أنَّ القَصْدَ بها إلى المعنى .

---

(١) فى « ج » ، حاشية بخط كاتب النسخة هذا نصها :

« تَجَوُّزه أنه ادَّعى لما ليس بأسدٍ أنَّه أسدٌ » .

٢٣٥ ٤٣٩ — / يدلُّكَ على ذلك أنا نقول : « جعلَه أسداً » و « جعله بدراً »

بيان مهمّ في معنى « جعلته أسداً » ونحو ذلك

و « جعله بحراً » ، فلو لم يكن القصدُ بها إلى المعنى ، لم يكن لهذا الكلام وَجْهٌ ، لأن « جعل » لا تصلح إلاّ حيثُ يُراد إثبات صِفَةٍ للشيء ، كقولنا : « جعلتُه أميرًا » و « جعلتُه واحدَ دَهْرِهِ » ، تريد أثبتُّ له ذلك . وحكم « جعل » إذا تَعَدّى إلى مفعولين حُكْمُ « صَيَّر » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على معنى أنّك أثبتَّ له صفةَ الإمارة ، كذلك لا يصحُّ أن تقول : « جعلته أسداً » ، إلا على معنى أنك جعلته في معنى الأسد = ولا يقال : « جعلته زيدًا » ، بمعنى « سمّيته زيدًا » ، ولا يقال للرجل : « اجعل ٱبنَك زيدًا » بمعنى : « سَمِّه زيدًا » و « وُلِد لفلان ابنٌ فجعلَهُ زيدًا » ، وإنّما يدخل الغَلَطُ في ذلك على من لا يُحَصِّل . (١)

...

بيان في قوله : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً »

٤٤٠ — (٢٦٤) فأمَّا قولُه تعالى : (وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثاً) [سورة الزخرف : ١٩] ، فإنما جاء على الحقيقة التي وَصَفْتُها ، وذلك أن المعنى عَلى أنّهم أثبتوا للملائكة صفة « الإِنَاثِ » ، واعتقدوا وجودَها فيهم . وعن هذا الاعتقاد صدَر عنهم ما صَدَر من الاسم ، أعْني إطلاقَ ٱسمِ « البَنَات » ، وليس المعنى أنهم وَضَعُوا لها لفظَ « الإِنَاثِ » أو لفظ « البَناتِ » ٱسماً من غير ٱعتقادِ مَعْنىً وإثباتِ صِفَةٍ . هذا مُحالٌ لا يقوله له عاقلٌ . أما تَسْمَع قولَ الله

270 تعالى : (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ / وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزخرف : ١٩] ؟ فإن كانوا لم يزيدُوا على أن أجروا الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثباتَ صِفَةٍ ومعنىً بإجرائه عليهم ، فأيُّ مَعْنىً لأن يقال : « أَشَهِدُوا خَلْقَهُم » ؟ هذا ، ولو كانوا

---

(١) انظر ما سيقوله في معاني « جعل » فيما سيأتي رقم : ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

لم يَقْصِدوا إثباتَ صِفَةٍ ، ولم يزيدوا على أن وَضَعُوا اسْماً ، (١) لَمَا استحقُّوا إلا اليسيرَ من الذمِّ ، ولَمَا كان هذا القولُ منهم كُفْراً . والأمْرُ في ذَلكَ أظْهرُ من أنْ يَخْفَى . (٢)

• • •

٤٤١ — وجُمْلة الأَمْر أنه إن قيل : « إنه ليس في الدنيا عِلْمٌ قد عرَض للناسِ فيه من فُحْشِ الغَلَط ، ومن قبيح التَوَرُّطِ ، ومن الذهاب مع الظُّنون الفاسدة = (٣) مَا عَرَضَ لهم في هذا الشأن » ، (٤) ظنَنْتُ أن لا يُخْشَى على مَن يَقُولُه الكَذِبُ . وهَل عَجَبٌ أعجبُ من قومٍ عُقَلاءَ يَتْلُون / قولَ الله تعالى : (قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) [سورة الإسراء : ٨٨] ويُؤْمنون به ، ويَدِينون بأن القرآن مُعْجِزٌ ، ثم يَصُدُّون بأوجههم عن بُرْهان الإعجاز ودَليله ، ويَسْلكون غير سبيله ؟ ولقد جَنَوْا ، لَوْ دَرَوْا ذاك ، عظيماً . ٢٣٦

• • •

(١) في المطبوعة وحدها : « ووضعوه اسماً » ، وليس بشيء .

(٢) سيأتي مثل هذه الفقرة في رقم : ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٣) السياق : « ..... علم قد عرض للناس فيه .... ما عرض لهم ..... » .

(٤) والسياق : « .... أنه إن قيل : .... ظننْتُ .... » .

فَصْلٌ

تمام القول فى « النظم » ، وأنه توخى معانى النحو

٤٤٢ — واعلم أنه وإنْ كانت الصُّورة فى الذى أعَدْنا وأبْدأْنا فيه من أنَّه لا مَعْنَى (٢٦٥) للنَّظْم غيرُ توَخّى مَعانى النَّحو فيما بين الكَلِمِ ، قَدْ بلغت فى الوُضُوح والظهور والانكشاف إلى أقْصَى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادةُ عليه كالتكلُّف لما لا يُحْتَاجُ إليه ، فإنّ النفسَ تُنَازِعُ إلى تَتَبُّع كلِّ ضَرْبٍ من الشُّبْهة يُرَى أنه يَعْرِض للمُسَلِّم نَفْسَه عند اعتراض الشك .

٤٤٣ — وإنا لنَرى أن فى الناس مَنْ إذا رأى أنَّه يَجْرِى فى القِياس وضَرْبِ المثلِ أنْ تُشَبَّه الكَلِمُ فى ضَمّ بعضِها / إلى بعض ، بضَمِّ غَزْل الإبريسم بَعْضَه إلى بعض = ورأى أنَّ الذى يَنْسِجُ الدِّيباج ويَعْمَل النَّقْشَ والوَشْىَ لا يَصْنَع بالإبريسم الذى يَنْسِج منه ، (١) شيئاً غَيرَ أنْ يضُمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ ، ويتخَيَّر للأصباغ المختلفة المَواقع التى يَعْلَمُ أنه إذا أوقعها فيها حَدث له فى نسجه ما يريد من النقش والصورة = (٢) جَرَى فى ظَنِّه أن حالَ الكَلِم فى ضَمّ بَعضُها إلى بعض ، وفى تَخَيُّر المواقع لها ، (٣) حالُ خُيوطِ الإبريسَم سواءً ، ورأيتَ كلامَه كلامَ من لا يَعْلم أنه لا يكون الضَّم فيها ضَمًّا ، ولا الموقعُ موقِعاً ، حتى يكون قد تُوُخِّى فيها معانى النحو = (٤) وأنكَ إنْ عَمَدْتَ إلى ألفاظ فجعلتَ تُتْبع بعضَها بعضاً مِنْ غَير أن تتوَخَّى فيها معانِىَ النحو ، لم تكن صنعتَ شَيْئاً تُدْعَى به 271

(١) السياق : « .... لا يصنع بالإبريسم .... شيئاً غيرَ أن يضمّ » .

(٢) السياق : « وإنا لنرى فى الناس من إذا رأى أنّه يجرى فى القياس .... ورأى أن الذى ينسجُ الديباج .... جَرَى فى ظنه .... » .

(٣) السياق : « أن حالَ الكلم .... حالُ خيوط » .

(٤) السياق : « أنه لا يكون الضم ضماً .... وأنك إن عمدت » .

مُؤَلَّفاً ، وتُشَبِّهُ معه بمن عَمِلَ نَسْجاً أو صَنَع على الجملة صنيعاً ، ولم يَتَصَوَّرْ أن تكون قد تُخُيِّرتْ لها المَواقِعُ .

* * *

استدلال على أن النظم هو توخي معاني النحو ، وهو مهم

٤٤٤ — وفسادُ هذا وشِبْهِهِ من الظّنِّ ، وإن كان معلوماً ظاهراً ، فإنَّ هٰهُنا استدلالاً لَطيفاً تكثرُ بسببه الفائدة . وهو أنه يتصوَّرُ أن يَعْمِد عامِدٌ إلى نَظْمِ كلام بعينه فيُزيلَه / عن الصُّورة التي أرادهَا الناظم له ويُفْسِدُها عليه ، من ٢٣٧ غَيْرِ أن يُحوِّلَ منه لفظاً عن موضعه ، أو يُبْدِلَه بغيره ، أو يُغيِّر شيئاً من ظاهر أمْرِه على حالٍ .

مثالُ ذلك : أنك إن قَدَّرتَ في بيت أبي تمام :

(٦٦) لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ [(١)]

= أنّ « لُعابُ الأفاعي » مبتدأ و « لُعَابُهُ » خبرٌ ، كما يُوهِمه الظّاهر ، أفسدتَ عليه كلامَه ، وأبطلت الصُّورة التي أرادَها فيه . وذلك أنّ الغَرَض / أنْ 272 يُشَبِّه مِدادَ قَلَمِه بلُعَاب الأفاعي ، على معنى أنه إذا كتبَ في إقامة السياسات أتْلَفَ به النفوسَ ، وكذلك الغرضَ أن يُشبِّهَ مِدَادَهُ بأَرْيِ الجَنَى ، [(٢)] على معنى أنه إذا كتبَ في العَطايا والصِّلاتِ أوْصَلَ بِهِ إلى النُّفوس ما تَحْلُو مَذَاقَتُه عندَها ، وأدْخَلَ السُّرُورَ واللَّذة عليهَا . وهذا المعنى إنّما يَكُون إذا كان « لعابه » مبتدأً ، و « لعاب الأفاعي » خبرًا . فأمّا تقديرُك أن يكون « لعابُ الأفاعي » مبتدأً

---

(١) في ديوانه ، وهو من جيد شعره في وصف القلم . و « الأري » ، العسل ، و « اشتارته » ، جنته من الخلايا . و « العواسل » التي تطلب العسل .

(٢) من أول قوله : « مداد قلمه بلعاب الأفاعي » إلى أول قوله : « مِدادَه بلعاب الأفاعي » ، ساقط في « ج » سهواً من الناسخ ، وكذلك سقط من المطبوعة سهواً عن صحة المعنى .

و « لعابُهُ » ، خبرًا فيُبْطِلِ ذلك ويَمْنَعُ منه البَتَّة ، ويَخْرُج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً فى مثل غَرَضِ أبى تَمّام ، وهو أن يكون أراد أنْ يُشَبِّه « لُعابَ الأفاعى » بالمداد ، ويُشَبِّه كذلك « الأَرْىَ » به .

فلو كان حالُ الكَلِمِ فى ضَمِّ بَعْضِها إلى بعض كحالِ غَزْلِ الإبريسم ، لكان يَنْبغى أنْ لا تَتَغَيَّر الصُّورَة الحاصلة من نَظْمِ كَلِمٍ ، حتَّى تزال عن مواقعها = كما لا تتغير الصُّورة الحادثة عَن ضَمِّ غَزْلِ الإبريسَم بعضه إلى بعض ، حتّى تُزال الخيوطُ عن مواضِعها .

٤٤٥ — وآعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيلُ قوله : « لعُابُ الأَفاعى القاتلاتِ لُعابه » ، سبيلَ قولهم : « عِتَابُكَ السَّيْفُ » . وذلك أن المعنى فى بيت أبى تمام على أنك مُشبِّهٌ شيئاً بشيء ، وجامعٌ بينهما فى وَصْف ، [1] وليس المعنى فى : « عتابُك السيف » ، على أنك تشبه عِتَابه بالسيف ، ولكن على أن تزعم أنه يَجْعَلُ « السيفَ » بدلاً من « العِتاب » . أفَلاَ ترى أنه يصحُّ أن تقول : « مدادُ قلمه قاتلٌ كسَمِّ الأفاعى » ، ولا يصحُّ أن تقول : « عتابك / كالسيف » ، اللهم ٢٣٨
إلاّ أن تخرج إلى بابٍ آخرَ ، (٢٦٧) وشيءٍ ليس هو غَرَضَهم بهذا الكلام ، فتريد / أنه قد عاتَب عتاباً خَشِناً مؤلماً . ثم إنك إن قلتَ : « السيفُ عتابُك » ، 273
خرجت به إلى معنى ثالثٍ ، وهو أن تزعم أن عِتابه قد بلغ فى إيلامه وشدةِ تأثيره مَبْلغاً صار له السَّيف كأنه ليس بسيف .

...

٤٤٦ — وآعلم أنه إن نظرَ ناظرٌ فى شأن المعانى والألفاظ إلى حال

---

(١) فى المطبوعة : تشبه شيئاً بشيء لجامع .... » .

السامع ، فإذا رأى المعانىَ تَقَع فى نفسه من بَعْدِ وُقوعِ الألفاظ فى سمعه ، ظنّ لذلك أنّ المعانىَ تبعٌ للألفاظ فى ترتيبها . فإنّ هذا الذى بيّنّاه يُريه فسادَ هذا الظنّ . وذلك أنه لو كانت المعانى تكون تَبَعاً للألفاظ فى ترتيبها ، لكان محالاً أن تتغيَّر المَعَانى والألفاظُ بحالِها لم تَزُلْ عن ترتيبها . فلما رأينا المعانىَ قد جَازَ فيها التغيُّر من غير أن تتغيَّر الألفاظُ وتزولَ عن أماكنها ، علمنا أن الألفاظَ هى التابعةُ ، والمعانىَ هى المتبوعةُ .

* * *

٤٤٧ — واعلم أنه ليس من كلامٍ يَعْمِد واضِعُه فيه إلى مَعْرِفتين فيجعلهما مبتدأ وخبراً ، ثم يقدِّم الذى هو الخبر ، إلاّ أشكل الأمر عليك فيه ، فلم تعلم أن المقدَّم خبرٌ ، حتى ترجع إلى المعنى وتُحْسِنَ التدبُّر .

الإشكال فى معرفتين هما مبتدأ وخبرٌ ، وفصل الإشكال بالمعنى

أنشد الشَّيخ أبو عَلى فى « التَّذْكرة » : (١)

* نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنَمْ كَرَاىَ كَرَاكَا * (٢)

ثم قال : « ينبغى أن يكون « كراىَ » خبراً مقدَّماً ، ويكون الأصل : « كراكَ كَرَاىَ » ، أى نَمْ ، وإن لم أنمَ فنَوْمُكَ نَوْمى ، كما تقول : « قُمْ ، وإن

---

(١) « أبو على » هو الفارسىّ .

(٢) فى هامش المخطوطة هنا ما نصه :

« أوَّله :

* شَاهِدِى الدَّمْعُ أنّ ذَاكَ كذاكَا *

لأبى تمامّ الطائى » .

وهى فى ديوانه ، وروايته :

* شَاهِدٌ مِنْكَ أنَّ ذاك كَذَاكَا *

جلستُ ، فقيامُك قِيامي ، هذا هو عُرْفُ الاستعمال فى نحوه » = ثم قال : « وإذا كان كَذَلك ، فقَدْ قُدِّم الخبر وهو مَعْرِفةٌ ، وهو يَنْوِى به التأخيرَ من حيث كان خبرًا » = قال : « فَهُو كبَيْتِ الحَماسة :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ (١)

274 / فقدَّم خبرَ المبتدإ وهو معرفة ، وإنّما دلَّ على أنه يَنْوِى التأخيرَ المَعنى ، (٢) ولولا (٦٨) ذلك لكانت المعرفةُ ، إذا قُدِّمت ، هي المبتدأ لتقَدُّمِها ، فَٱفهم ذلك » . هذا كُلُّه لفظُه .

* * *

بيان السبب فى تعدُّد أوجه تفسير الكلام

٢٣٩ ٤٤٨ — وٱعلم أن الفائدة تعظُم فى هذا / الضَّرب من الكلام ، إذا أنتَ أحسنتَ النظرَ فيما ذكرتُ لك ، من أنك تستطيعُ أن تنْقُل الكلام فى معناه عن صُورة إلى صورةٍ ، من غير أن تُغَيِّر من لفظه شيئاً ، أو تحوِّل كلمةً عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذى وَسَّع مَجالَ التأويل والتفسير ، حتى صاروا يتأوَّلُون فى الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ، ويفسِّرون البيت الواحدَ عِدَّة تفاسير . وهو ، على ذاك ، (٣) الطريقُ المَزَلَّةُ الذّى وَرَّط كثيراً من الناس فى الهَلَكَة ، وهو مما يَعْلَم به العاقلُ شِدَّة الحاجة إلى هذا العِلْم ، ويَنْكشِف معه عَوَارُ الجاهل به ، ويَفْتَضِح عنده المُظْهِرُ الغِنَى عنه . ذاكَ لأنه قد يَدْفَع إلى الشيء لا يصحُّ

(١) هذا البيت فى شرح التبريزى للحماسة ٢ : ٤١ ، فى آخر شرح بيتى غسان بن وعلة ، وهو فى الحماسة ، طبعة عبد الله عسيلان فى متن الحماسة برقم : ١٧٥ ، ويؤيد ذلك ما جاء ههنا . وذكر صاحب الخزانة ١ : ٢١٣ أنه ينسب للفرزدق .

(٢) فى هامش « ج » ما نصه : « أى : دلّ المعنى على أنه » .

(٣) أى : وهو الطريق المزلة ، مع ذلك ....

إلاّ بتقديرٍ غيرِ ما يُريه الظاهر ، ثم لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم ، فيتسكَّع عند ذلك فى العَمَى ، ويقَع فى الضلال .

مثال فى تفسير قوله : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن »

٤٤٩ – مثال ذلك أنّ مَنْ نظر إلى قوله تعالى (قُلِ ٱدْعُو اللهَ أَوِ ٱدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى) [سورة الإسراء : ١١٠] ، ثُمَّ لَمْ يَعلم أنْ لَيْس المعنى فى « ادعوا » الدُّعاءَ ، ولكن الذِّكْرَ بالاسم ، كقولك : « هُوَ يُدْعى زيداً » و « يُدْعَى الأَميرَ » ، وأنَّ فى الكلام محذوفاً ، وأن التقدير : قُلِ ادْعُوهُ اللهَ ، أو ٱدعُوهُ الرحمٰنَ ، أيًّا ما تَدْعُوا فله الأسماءُ الحسنى = (١) كان بعَرَضٍ أن يقع فى الشِّرْك ، من حيث أنه إن جَرَى فى خاطره أن الكلام على ظاهره ، خرج ذلك به ، والعياذُ بالله تعالى ، إلى إثبات مَدْعُوَّيْن ، تعالى الله عن أن يكون / له 275 شَريكٌ . وذلك من حيث كان محالاً أن تَعْمِد إلى اسمين كلاهما ٱسْمُ شيءٍ واحدٍ ، فتعطفَ أحدَهما على الآخر ، فتقول مثلاً : « ادعُ لى زيداً أو الأميرَ » ، و « الأميرُ » هو زيد . (٢٦٩) وكذلك محالٌ أن تقولَ : « أيًّا مَا تَدْعُوا » وليس هناك إلا مَدْعوٌّ واحد ، لأن من شأن « أيٍّ » أن تكون أبداً واحداً من ٱثْنين أو جماعة ، ومن ثَمَّ لم يكن لهُ بدّ من الإضافة ، إمّا لفظاً وإمّا تقديراً .

* * *

مثال فى قوله : « وقالت اليهود عزيز ابن الله » ، بغير تنوين « عزير »

٢٤٠

٤٥٠ – وهذا باب واسع . (٢) ومن المشكِل فيه قِراءةُ من قرأ : (٣) (وقَالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرُ ٱبنُ اللهِ) [سورة التوبة : ٣٠] ، بغير / تنوين . وذلك أنهم قد حَملوها على وَجْهين :

---

(١) السياق .... « .... أن مَنْ نظر .... ثم لم يَعْلَم .... كان بعَرَض .... » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « وهناك باب .... » .

(٣) قرأهُ بتنوين « عزيرٌ » بعض المكيين والكوفيين ، عاصم والكسائى ويعقوب ، وقرأه الباقون بغير تنوين ، ضمة واحدة .

أحدُهما : أن يكون القارىء له أراد التنوينَ ثم حذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يحرّكه ، كقراءة من قرأ : (١) (قُلْ هُوَ اللهُ أحدُ . اللهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ١ ، ٢] ، بترك التنوين من « أَحَدُ » ، وكما حُكِي عن عُمَارة بن عَقِيل أنه قرأ : (٢) (وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارَ) [سورة يس : ٤٠] ، بالنصب ، فقيل له : ما تريد ؟ فقال : أريدُ سابقٌ النَّهارَ . قيل : فهَلاَّ قُلْتَه ؟ فقال : فلو قُلْتُه لكان أَوْزَن = وكما جاء في الشعر من قوله :

فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاً (٣)

= إلى نظائر ذلك ، فيكون المعنى في هذه القراءة مثلَه في القراءة الأخرى ، سواءً .

والوجه الثاني : أن يكون الابنُ صفةً ، ويكون التنوين قد سقط على حدّ سُقُوطه في قولنا : « جاءني زَيْدُ بنُ عمرٍو » ، ويكون في الكلام محذوف . ثم اختلفوا في المحذوف ، فمنهم من جعله مبتدأً فقدَّر : « وقالت اليهود هُوَ عزيرُ بنُ الله » ومنهم من جعله خبراً فقدَّر ؟ « وقالت اليَهودُ عُزَيْرُ ابنُ الله معبودُنا » .

وفي هذا أمرٌ عظيم ، وذلك أنك إذا حكيتَ عن قائل كلاماً أنتَ تُريد أن تكذِّبه فيه ، فإنّ التكذيبَ / ينصرفُ إلى ما كان فيه خبراً ، دون مَا كان صفةً . 276

تفسيرُ هذا : أنك إذا حكيتَ عن إنسان أنه قال : « زيدُ بنُ عمرٍو

---

(١) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨ : ٥٢٨ ، من قرأ بهذه القراءة .

(٢) انظر شواذّ القراءات لابن خالويه : ١٢٥

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ، والأغاني ١١ : ١٧ ، والبيت في سيبويه ١ : ٨٥ ، وتفسير الطبري ٣ : ٣٠٦

سَيِّد » ، ثم كذَّبته فيه ، لم تكن قد أنكرت بذلك أن يكونَ زيدٌ ابنَ عمرٍو ، ولكن أن (٧٠) يكون سيِّداً = وكذلك إذا قال : « زيدٌ الفقِيهُ قد قَدِم » ، فقلتَ لهُ : « كذبتَ » أو « غَلِطتَ » . لم تكن قد أنكرت أن يكون زيدٌ فقيهاً ، ولكن أن يكون قَدْ قَدِم . [1] هٰذا ما لا شُبْهةَ فيه ، وذلك أنّك إذا كذّبتَ قائلاً فى كلام أوْ صدَّقته ، فإنما ينصرِفُ التكذيبُ منك والتصديقُ إلى إثْبَاته ونَفْيه ، والإثباتُ والنَّفْيُ يتناولان الخبرَ دون الصِّفة . يَدُلُّك على ذلك أنك تجد الصِّفةَ ثابتةً فى حال النفى ، كثُبوتها فى حال الإثباتِ . فَإذا قلتَ : « ما جاءنى زيدٌ الظَّرِيفُ » ، كان « الظرف » ثابتاً لزيد كثبوته إذا قلت : « جاءَنى زيدٌ الظَّريفُ » / وذلك أنْ ليس ٢٤١
ثبوتُ الصِّفة للذى هى صفة له ، بالمتكلِّم وبإثباته لها فتنتفى بنَفْيه ، وإنما ثُبوتُها بنَفْسِها ، وبتقرُّرِ الوجود فِيها عند المُخاطَب ، مثلَهُ عند المتكلم ، لأنَّه إذا وقعت الحاجةُ فى العلم إلى الصفة ، كان الاحتياج إليها من أجل خِيفَة اللَّبس على المخاطَب .

تفسير ذلك : أنّك إذا قلت : « جاءَنى زيدٌ الظريفُ » ، فإنّك إنما تحتاج إلى أن تصفه بالظَّرِيف ، إذا كان فيمن يجيءُ إليك واحد آخر يسمى « زيداً » ، فأنت تخشى إن قلت : « جاءنى زيد » ولم تقل : « الظريفُ » ، أن يلتبس على المُخَاطب فلا يدرى أهٰذا عنيت أم ذاك ؟ وإذا كان الغرضُ من ذكر الصِّفة إزالةَ اللَّبْس والتبيينُ ، كان محالاً أن تكون غيرَ معلومةٍ عند المُخَاطَب ، وغيرَ ثابتةٍ ، لأنه / يؤدى إلى أن تُرومَ تبيينَ الشّيء للمخاطَب بوصفٍ هو لا يعلمه فى 277
ذلك الشيء . وذلك ما لاَ غايةَ ورآءَهُ فى الفَساد .

---

(١) من أول قوله : « فقلت له : كذبت » إلى هنا ، ساقط من كاتب « ج » سهواً .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان جَعْل « الابن » صفة فى الآية ، مؤدِّياً إلى الأمر العظيم ، وهو إخراجه عَنْ موضع النَّفْى والإنكار ، إلى موضع الثُّبوت والاستقرار ، جلَّ الله وتعالى عن شَبَه المخلوقين ، وعن جميع مَا يقول الظالمون ، عُلوًّا كبيراً .

• • •

٤٥١ — (٧٧١) فإن قيل : إنَّ هذه قراءة معروفة ، والقولُ بجواز الوَصْفية فى « الابنِ » كذلك معروف ومُدَوَّنٌ فى الكتب ، وذلك يقتضى أن يكونُوا قد عَرَفوا فى الآية تأويلاً يدخل به « الابن » فى الإنكار مع تقدير الوَصْفية فيه .

قيل : إن القراءة كما ذكرت معروفةٌ ، والقول بجوازِ أن يكون « الابن » صفةً مُثْبَتٌ مسطور فى الكتب كما قلت ، ولكنّ الأصلَ الذى قدمناه مِنْ أن الإنكارَ إذا لَحِقَ لَحِقَ الخبر دون الصفة =[1] ليس بالشىء الذى يَعْتِرضُ فيه شكٌّ أو تَتَسلَّطُ عليه شُبْهة . فليس يَتَّجِه أن يكون « الابن » صفةً ثُمَّ يَلْحَقُه الإنكار مع ذلك ،
٢٤٢ إلاّ على تأويل غامض ، وهو أن يقال : إن الغرضَ الدَّلالةُ / على أن اليهود قد كان بَلَغ من جهلهم ورُسُوخهم فى هذا الشِّرْك ، أنهم كانوا يذكُرون « عُزَيْراً » هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريدُ أن تَصِفَهم بأنهم قد استُهْلِكُوا فى أمر صاحبهم وغَلَوْا فى تعظيمه : « إنّى أراهم قد اعتَقَدُوا أمراً عظيماً ، فهم يقولون أبداً : زيدٌ الأَميرُ » ، تريد أنه كذلك يكون ذِكْرُهم إذَا ذكروه ، إلاّ أنه إنما يستقيم هذا
278 التأويل فيه ، إذا أنت لم تقدِّرْ له خبراً مُعَيَّناً ، ولكن / تريد أنَّهم كانوا لا يُخْبِرون عنه بخبرٍ إلا كان ذِكْرُهم لَهُ هَكذا .

• • •

---

(١) السياق : « ولكن الأصل الذى قدمناه .... ليس بالشئ .... » .

مثال آخر فى بيان قوله : « ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم »

٤٥٢ — وممّا هو من هذا الذى نحنُ فيه قوله تعالى : (وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وذلك أنَّهم قد ذهبُوا فى رفع « ثلاثة » إلى أنها خبرُ مُبتدإٍ محذوفٌ ، وقالوا : إن التقدير : « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثةٌ » . وليس ذلك بمستقيمٍ . وذلك أنا إذا قلنا : « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثة » ، كان ذلك ، والعياذُ بالله ، شِبْهُ الإثبات أنَّ ههنا آلهة ، من حَيْثُ أنكَ إذَا نَفيت ، فإنما تنفى المعنى المستفادَ من الخبرِ عن المبتدإ ، ولا تنفى معنى المُبْتدإ . فإذا قلتَ : « ما زيدٌ مُنْطَلِقاً » ، (٢٢٢) كنت نفيت الانطلاق الذى هو مَعْنى الخبر عن زيد ، ولم تنف مَعْنَى زيدٍ ولم تُوجِبْ عَدَمَه . وإذا كان ذلك كذلك ، فإذا قلنا : « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثة » ، كنا قد نفيْنَا أن تكون عِدَّةُ الآلهةِ ثلاثةً ، ولم نَنْفِ أن تكون آلهةٌ ، جل الله تعالى عن الشَّرِيك والنَّظِير = كما أنك إذا قلتَ : « ليس أُمَرَاؤُنا ثلاثةً » ، كنت قد نفيت أن تكون عِدَّة الأمراء ثلاثة ، ولم تَنْفِ أن يكون لكم أمراء . هذا ما لا شُبْهَةَ فيه . وإذا أدَّى هذا التقديرُ إلى هذا الفَساد ، وجب أن يُعْدَل عنه إلى غيره .

والوَجْهُ ، والله أعلم ، أن تكون « ثلاثة » صفةَ مبتدإٍ لا خَبَر مبتدإٍ ، ويكون التقدير : « ولا تقولُوا لنا آلهةٌ ثلاثة = أوْ : فى الوجود آلهة ثلاثة » ، ثم
٢٤٣ حُذِف / الخبرُ الذى هو « لنا » أو « فى الوجود » كما حذف من : « لا إلهَ إلا الله » و (مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ الله) [سورة آل عمران : ٦٢] ، فبقى « ولا تَقُولوا آلهة ثلاثة » ، ثم
279 حُذِفَ الموصوف الذى هو « آلهةٌ » ، فبقى : « وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ » . وليس / فى حذف ما قدَّرنا حَذْفَهُ ما يُتَوَقَّفُ فى صِحّته . أما حذف الخبرِ الذى قلنا أنه « لنا » أو « فى الوجود » ، فمُطَّرِد فى كُلّ ما معناه التَّوحيد ، ونَفْيِ أن يكون مع الله ، تعالى عن ذلك ، إلَهٌ .

* * *

حذف الموصوف بالعدد شائع

٤٥٣ – وأمَّا حذف الموصوف بالعدد ، فكذلك شائعٌ ، وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : « عِنْدى ثلاثةٌ » ، وأنت تريد « ثلاثة أثواب » ، ثم تحذف ، لعلمك أن السامعَ يعلمُ ما تريدُ ، كذلك يسوغ أن تقول : « عندى ثلاثة » ، وأنت تريد « أثوابٌ ثلاثةٌ » ، لأنه لا فَصْلَ بين أن تجعل المقصودَ بالعدد مُميَّزاً ، وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد ، فى أنه يحسن حَذْفُه إذا عُلِم المرادُ .

يُبيِّن ذلك أنك ترى المقصودَ بالعدد قد تُرِكَ ذِكْرُه ، ثم لا تستطيع أن تقدِّره إلا موصوفاً ، وذلك فى قولك : « عندى اثنان » ، و « عندى واحدٌ » ، يكون (١٧٢) المحذوف ههنا موصوفاً لا محالة ، نحو : « عندى رجلاَن اثنان » و « عندى درهمٌ واحدٌ » ، [1] ولا يكون مُمَيَّزاً البتَّةَ ، [2] من حيث كانُوا قد رَفَضُوا إضافةَ « الواحد » و « الاثنين » إلى الجنس ، فتركوا أن يقولوا : « واحدُ رجالٍ » و « اثنا رجالٍ » على حدِّ « ثلاثة رجال » ، ولذلك كان قولُ الشاعر :

* ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيه ثِنْتَا حَنْظَلِ * [3]

شاذًّا .

---

(١) من أول قوله : « يكون المحذوف .... » إلى هذا الموضع ، ساقط من كاتب « ج » ، سهواً .

(٢) فى هامش « ج » ، ما نصه :

« أى : ولا يكون المحذوفُ مميَّزاً » .

(٣) الرجز لخطام الريح المجاشعى ، وفى شرح الحماسة للتبريزى ٤ : ١٦٦ غير منسوب ، وقبله :

* كأنَّ خُصْيَيْه من التدَلْدُلِ *

ولكن أورده أبو تمام برواية :

* سَحْقُ جِرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ *

وذكر أبو محمد الغندجانى الرجز كله لخطام فى « إصلاح ما غلط فيه النمرى » .

هذا ، ولا يَمْتَنِع أن يُجْعَل المحذوفُ من الآية في موضع التمييز دُون موضع الموصوف ، فيُجعلَ التَّقدير : « ولا تقُولوا ثلاثةُ آلهةٍ » ، ثم يكون الحكم في الخبر على ما مَضَى ، ويكون المعنى ، وَالله أعلمُ ، « ولا تقُولوا لَنا / ثلاثة آلهة ، 280
أَوْ في الوُجُودِ ثلاثَةُ آلهةٍ » . (١)

٤٥٤ — فإنْ قلت : فَلِمَ صار لاَ يلزمُ على هذا التقدير ما لَزِم على قول من قَدَّرَ : « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثة » ؟

= (٢) فذاك لأنَّا إذا جَعلنا التَّقْدير : (٣) « ولا تَقُولوا لنَا ، أو : في الوجود ، آلهة ثَلاثةٌ ، أو ثلاثة آلهة » ، كنا قد نفينا الوجود عن الآلهة ، كما نفيناه في « لاَ إله إلا الله » ، وَ « مَا من إله إلاّ الله » [سورة آل عمران : ٦٢] .

وإذا زعمُوا أن التقديرَ « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثة » ، كانوا قد نَفَوْا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة ، ولم يَنْفُوا وجود الآلهة .

/ فإن قيل : فإنه يلزم على تقديرك الفسادُ من وجهٍ آخر ، وذاك أنه يجوز ٢٤٤
إذا قلت : « لَيْس لَنَا أمراءُ ثلاثةٌ » ، أن يكونَ المعنى : لَيْس لنا أمراء ثلاثة ، (٤) ولكن لنَا أميران اثنان . وإذا كان كذلك : كان تقديرُك وتقديرُهم جميعاً خطأً .

---

(١) في « ج » ، من أول قوله : « ثم يكون الحكم .... » إلى أول قوله : « ثلاثة آلهة » ، سقط سهواً من كاتبها .

(٢) « فذاك » جواب السؤال .

(٣) أسقط كاتب « ج » فكتب : « لزم على قول من قدر ، ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، فذاك لأنا » سَها سهواً أخل بالكلام .

(٤) « أن يكون المعنى : ليس لنا أمراء ثلاثة » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

قيل : إنّ ههنا أمراً قد أغفلتَهُ ، وهو أن قولهم « آلهتُنا » ، يوجب ثُبوت آلهةٍ ، جَلَّ الله وتعالى عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيراً . وقولنا : « ليس لَنَا آلهة ثلاثة » ، لا يوجب ثُبوتَ اثنين البتَّةَ .

فإن (٧٧١) قلت : إن كان لا يُوجبه ، فإنه لا يَنْفيه .

قيل : يَنْفيه ما بَعْدَهُ من قوله تعالى : (إِنَّمَا اللهُ إِلٰهٌ واحدٌ) [سورة النساء : ١٧١] .

فإن قيل : فإنه كما ينفي الإلٰهَيْن ، كذلك ينفي الآلهة . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون تقديرُهم صحيحاً كتقديرك .

قيل : هو كما قلتَ يَنْفي الآلهة ، ولكنهم إذا زعموا أن التقدير : « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثةٌ » ، وكان ذلك = والعياذُ بالله من الشِّرْك = يَقْتَضِي إثباتَ آلهةٍ ، كانوا قد دفعُوا هذا النَّفْيَ وخالفُوه وأخرجُوه إلى المناقضة . فإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن / يكون للصِّحّة سبيل إلى ما قالوه . وليس كذلك الحال فيما قدَّرناه ، لأنّا لم نُقَدِّر شيئاً يقتضي إثباتَ إلهين ، تعالَى الله ، حتى يكونَ حالُنا حالَ من يدفع ما يُوجبه هذا الكلام من نَفْيِهما . 281

يُبَيِّن لك ذلك : أنّه يصِحُّ لنا أن نُتْبِع ما قدَّرْناه نَفْيَ الاثنين ، ولا يصِحُّ لهم .

تفسير ذلك : أنه يصح أن تقول : « ولا تقولوا لَنا آلهة ثلاثةٌ ولا إلهان » ، لأن ذلك يجري مَجْرَى أن تقول : « ليس لنا آلهة ثَلاثَةٌ ولا إلهان » ، وهذا صحيح =ولا يصحُّ لهم أن يقولوا : « ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثةٌ ولا إلهان » ، [1] لأنّ ذلك يَجْرى

(١) كتب كاتب « ج » : « ليس لنا آلهة ولا إلهان ، لأن ذلك يجرى مجرى .... » ، فأسقط وأفسد الكلام .

مَجْرَى أن يقولوا : « ولا تقولوا آلهتنا إلهان » . وذلك فاسدٌ ، فاْعرفه وأحسِنْ تَأَمُّله .

* * *

٤٥٥ — ثم إن ههنا طريقاً آخر ، وهو أن تقدِّر : « ولا تقولُوا اللهُ والمسيحُ وأُمُّه ثلاثةٌ » ، أى نعبدُهما كما نعبدُ الله .

يبين ذلك قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ) [سورة المائدة : ٧٣] ، / وقد استقرَّ فى العُرْف أنهم إذا أرادوا إلحاقَ اثنين بواحد فى وَصْفٍ من ٢٤٥
الأوصاف ، وأن يَجْعلُوهما شَبِيهين له ، قالوا : « هم ثلاثة » ، كما يقولون إذا أرادوا إلحاق واحدٍ بآخر وجعله فى معناه : « هما اثنان » ، وعلى هذا السبيل كأنهم يقولون : « هُمْ يُعَدُّون مَعَدًّا واحداً » ، ويُوجب لهم التساوِى والتَّشارُك فى الصفة والرُّتبة ، وما شاكل ذلك .

* * *

٤٥٦ — (٧٥) وآعلم أنه لا معنى لأن يقال : إنَّ القولَ حكايةٌ ، وأنه إذا كان حكايةً لم يلزم منه إثبات الآلهة ، لأنه يَجْرِى مَجْرى أن تقول : « إنَّ من دِين الكُفّار أن يقولوا : الآلهة ثلاثةٌ » ، (١) وذلك لأن الخطابَ فى الآية للنَّصارى أَنْفُسِهم . ألا ترى إلى قوله تعالى : / (يَا أَهْلَ الكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا 282
عَلَى اللهِ إلاَّ الحَقَّ إنَّما المَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَـاهَا إلَى

---

(١) فى هامش « ج » بخط كاتبها ما نصُّه :

« هذا تعليلٌ لقولى : لم يلزمْ من إثبات الآلهة » .

وهذا نصٌّ قاطع على أن جميع حواشى « ج » ، من كلام عبد القاهر ، كما استظهرت قبل أن أقرأ هذا ، وانظر التعليق السالف على رقم : ٤٠٤ .

مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وإذا كان الخطابُ للنصارى ، كان تقدير الحكاية محالاً ، فـ « لاَ تقولوا » إذَنْ في معنى : « لا تعتقدوا » ، وإذا كان في معنى الاعتقاد ، لزم إذا قدر « ولاَ تَقُولُوا آلِهَتُنَا ثلاثة » ، ما قُلْنا إنّه يلزمُ من إثبات الآلهة . وذلك لأنّ الاعتقادَ يتعلق بالخبرِ لا بالمُخْبَرِ عنه . فإذا قلتَ : « لا تعتقد أن الأُمَراءَ ثلاثة » ، كنت نَهَيْتَه عن أن يعتقد كَوْنَ الأُمراءِ على هذه العِدَّة ، لا عن أن يعتقد أن ههنا أمراء . هذا ما لاَ يَشُكّ فيه عاقلٌ . وإنما يكون النَّهى عَن ذلك إذا قلت : « لا تعتقد أن ههنا أمراء » ، لأنك حينئذ تصيرُ كأنك قلت : لا تعتقد وجود أمراء .

هذا ، ولو كان الخطاب مَع المؤمنين ، لكان تقدير الحكاية لا يصحُّ أيضاً . ذاك لأنه لا يجوز أن يقال : « إن المؤمنين نُهُوا عن أنْ يَحْكُوا عن النصارى مقالَتَهُم ، ويخبروا عنهم بأنهم يقولون كيت وكيت » ، كيف ؟ وقد قال / الله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ) ٢٤٦
[سورة التوبة : ٣٠] ؟ ومن أين يصحُّ النهى عن حكايةِ قولِ المُبْطل ، وفى تَرْك حكايته تركٌ له وكُفْرَه ، وامتناعٌ من النَّعْي عليه ، والإنكار لقوله ، والاحتجاج عليه ، وإقامة الدَّليل على بُطْلانه ؛ لأنه لا سبيل إلى شيء من ذلك إلاّ من بعد حِكايةِ القول والإفصاح به ، فاْعرفه .

***

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٥٧ – قد أردنا أن نستأنف تقريراً نَزِيد به النّاسَ تبصيرًا أنّهم فى عَمْياءَ من أمرهم حَتَّى يسلكوا / المسلكَ الذى سلكناه ، ويُفْرِغوا خواطرَهم لتأمّل ما استخرجناه ، وأنّهم = ما لم يأخُذوا أنفسهم بذلك ، ولم يجرِّدوا عناياتهم له = (١) فى غرورٍ ، كمن يَعِدُ نفسَهُ الرِّيَّ من السَّراب اللامع ، ويُخادعها بأكاذيب المطامع . 283

بيان فى معنى « التحدى » ، وأىّ شىء طولبوا أن يأتوا به ؟ وهو مهم

٤٥٨ – يقال لهم : إنكم تَتْلُون قولَ الله تعالى : (قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِه) [سورة الإسراء : ٨٨] ، وقولَهُ عز وجل : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ) [سورة هود : ١٣] ، وقولَه : (بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) [سورة البقرة : ٢٣] ، فقولوا الآن : أيجوز أن يكون تَعالى قد أمرَ نبيَّه ﷺ بأن يَتَحدَّى العرب إلى أن يعارضوا القرآنَ بمثله ، من غير أن يكونوا قد عَرَفوا الوَصْفَ الذى إذا أتَوْا بكلام على ذلك الوصف ، كانوا قد أتَوا بمثله ؟

ولابُدَّ من « لا » ، لأنهم إن قالوا : « يَجُوز » ، أبطلوا التحدِّى ، من حيث أن التَّحَدِّىَ ، كما لا يخفى ، مطالَبةٌ بأن يأتوا بكلام على وَصْفٍ ، ولا تصحُّ المطالبة بالإتيان بِه على وصفٍ من غَيْرِ أن يكون ذلك الوصْفُ معلوماً للمُطَالَب = (٢) ويَبْطُل بذلك دَعْوى الإعجاز أيضاً . وذلك لأنه لا يُتَصَوَّر أن

---

(١) السياق : « وأنهم .... فى غرورٍ » .

(٢) السياق : « .... إن قالوا : يجوز ، أبطلوا التحدى .... ويبطُل بذلك » .

يقال : / إنّه كان عَجْزٌ ، حتى يَثْبُت مَعجُوزٌ عنه مَعْلومٌ . فلا يقوم فى عقل عاقلٍ ٢٤٧
أن يقول لخصم له : « قد أعجَزَكَ أن تَفْعل مثل فعلى » ، وهو لا يشير له إلى وصف يَعْلمه فى فِعْله ، ويراه قد وقع عليه . أفَلاَ ترى أنه لو قال رجل لآخر : « إنّى قد أحدثتُ فى خاتَمٍ عمِلْتُه صَنْعَةً أنت لا تستطيع مثلها » ، لم تتَّجه لَهُ عليه حُجَّة ، ولم يَثْبُتْ به أنّه قد أتى بما يُعْجزه ، إلا من بعد أنْ يُرِيَهُ الخاتم ، ويشيرَ له إلى ما زَعم أنه (٢٧٧) أبدعَهُ فيه من الصَّنْعة ، لأنه لا يصحُّ وصفُ الإنسانِ
/ بأنه قد عَجَزَ عن شىء ، حتى يُريدَ ذلك الشىء ويَقْصِدَ إليه ، ثم لا يتأتَّى له . 284
وليس يُتَصَوَّر أن يَقْصِد إلى شىء لا يعلمه ، وأن تكون منه إرادة لأمرٍ لم يعلمْهُ فى جملةٍ ولا تفصيلٍ .

* * *

٤٥٩ — ثم إن هذا الوصفَ ينبغى أن يكون وصفاً قد تَجَدَّد بالقرآن ، وأمراً لم يُوجَدْ فى غيره ، ولم يُعْرَف قبل نزوله . وإذا كان كذلك ، فقد وجبَ أن يُعْلَم أنه لا يجوز أن يكونَ فى « الكَلِمِ المُفْردة » ، لأن تقدير كونِهِ فيها يؤدّى إلى المُحال ، وهو أن تكونِ الألفاظ المُفْردة التى هى أوضاعُ اللغة ، قد حدَثَ فى مَذَاقَة حروفها وأصْدائِها أوصافٌ لم تكن ، (١) لتكونَ تلك الأوصافُ فيها قبل نزولِ القرآن ، وتكون قد آخْتُصَّت فى أنفسها بهَيْئَات وصِفاتٍ يسمعها السامعون عليها إذا كانت مَتْلُوَّةً فى القرآن ، لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن .

ـــ(٢) ولا يجوزُ أن تكون فى « مَعانِى الكلم المفردة » ، التى هى لها بوَضْع

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « حذاقة حروفها » ، خطأ صرف .

(٢) معطوف على قوله فى أول الفقرة : « .... لا يجوز أن يكون فى الكلم المفردة .... » .

اللغة ، لأنّه يُؤدى إلى أن يكون قد تجدَّد فى معنى « الحمد » و « الرب » ، ومعنى « العالمين » و « الملك » و « اليوم » و « الدين » ، وهكذا ، وَصْفٌ لم يكن قبل نزول القرآن . وهذا ما لَوْ كَان هٰهُنا شيءٌ أبعدَ من المحالِ وأشنعَ لكان إيّاه .

= [1] ولا يجوز أن يكونَ هذا الوصف فى « تَرْتيبِ الحَرَكَات والسَّكَنَات » ، حتى كأنهم تُحُدُّوا إلى أن يأتوا بكَلاَمٍ تكون كلماته على تواليه فى زِنَة كلمات القرآن ، وحَتّى كأنَّ الذى بَانَ به / القرآن من الوَصْف فى سَبِيل ٢٤٨
بَيْنُونَة بُحور الشعر بعضها من بعض ، لأنّه يخرج إلى ما تعاطاه مُسَيْلمة من الحماقَة فى : « إنا أعْطَيْنَاك الجَمَاهِرَ ، فَصَلِّ لِرَبِّك وجَاهِرْ » ، « والطاحِنَات طَحْناً » .

(٢٧٨) / وكذلك الحكم إنْ زعم زاعم « أن الوصف الذى تُحُدُّوا إليه هو 285
أن يأتوا بكلامٍ يَجْعلُون له مَقاطِع ، وفَواصِلَ ، كالذى تراه فى القرآن » ، لأنّه أيضاً ليس بأكثرَ من التَّعويلِ على مُراعاة وزنٍ . وإنّما الفَوَاصِلُ فى الآى كالقَوافِى فى الشِّعْر ، وقد علمنا ٱقتِدَارهم على القوافى كيف هو ، فلو لم يكن التحدِّى إلاّ إلى فصول من الكلام يكون لها أواخرُ أشباهُ القوافى ، لم يُعْوِزْهم ذلك ، ولم يَتَعذَّر عَليهم . وقد خُيِّل إلى بَعْضِهم = إنْ كان الحكاية صحيحة = شيءٌ من هذا ، حتى وَضَع على ما زَعَمُوا فُصُولَ كَلام أواخرُها كأواخِرِ الآيِ ، [2] مثل « يعلمون » و « يؤمنون » وأشباه ذلك .

---

(١) أيضاً ، معطوف آخر على أول الفقرة .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « فصول الكلام » ، خطأ .

= [1]ولا يجوزُ أن يكونَ الإعجازُ بأن لم يَلْتَقِ فى حُروفه ما يَثْقُل على اللسان .

* * *

أىُّ شىء بهر العقول من القرآن ، وكلام الوليد بن المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ

٤٦٠ — وجملةُ الأمر أنه لن يَعرِضَ هذا وشِبْهُهُ من الظنون لِمَنْ يعرِضُ له إلا من سُوءِ المعرفة بهذا الشأن ، أو للخِذْلان ، أو لشَهْوةِ الإغرابِ فى القول . ومَنْ هٰذا الذى يَرْضى من نَفْسِه أن يزعم أنّ البُرْهان الذى بان لهم ، والأَمْرَ الذى بَهرهم ، والهَيْبَةَ التى ملأتْ صُدورهم ، [2] والرَّوْعةَ التى دخلت عليهم فأَزْعَجْتهم حتى قالوا : « إنَّ لَهُ لَحلاَوَةً ، وإنَّ عليه لَطُلاَوَةً ، وإنّ أسْفلَه لمُغْدِق ، وإنّ أعلاه لمُثْمِرٌ » ، [3] إنَّما كان لشىءٍ راعهم من مَواقِع حركاتِه ، ومن ترتيبٍ بيْنها وبين سكناته ؟ أم لفَواصِلٍ فى أواخِر آياته ؟ من أين تَليق هذه الصّفةُ وهذا التشبيهُ بذلك ؟

= أمْ تُرَى أنَّ ابن مسعود (٢٧٩) حين قال فى صفة القرآن : « لا يَتْفَهُ ولاَ يَتَشَانُّ » ، [4] وقال : « إذا وَقَعْتُ فى آل حٰم ، وقَعْتُ فى رَوْضَات دَمِثَاتٍ

---

(١) معطوف على ما أشرت إليه فى الفقرة السالفة . وهذه العبارة الآتية كلها ليست فى « س » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « والهيئة » ، خطأً .

(٣) هذه رواية مشهورة ، والذى فى كتب السير (سيرة ابن هشام) وأن الوليد بن المغيرة قال : « إنّ لقوله حَلاوةً ، وإنَّ أصله لَعَذْقٌ ، وإن فَرْعَهُ لجَنَاةٌ » ، هذه رواية ابن إسحق ، وروى ابن هشام « إنّ أصله لغَدِقٌ » . و « العَذْقُ » ، النخلة التى ثبتَ أصلها ، وطاب فرعُها إذا جُنِى . و « الغَدِق » ، الروِىّ المخصب . وكذلك تفسير « المُغْدِق » الذى ثبتت أصوله ، و « المُغْدِق » ، المُخْصِب . وكان فى المطبوعة « لمُغْدق » بالغين المعجمة والدال المهملة ، والذى فى « ج » و « س » : « لمُعْذِق » بالعين المهملة والذال المعجمة .

(٤) الخبر بهذا اللفظ فى غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام ٣ : ٤/١٥٣ : ٥٥ ، بغير =

أَتَأَنَّقُ فِيهِنَّ » ، (١) أى أتتبَّعُ محاسنهن = قال ذلك من أجل أُوزان الكلمات ،
286 ٢٤٩ ومن / أجل الفواصل فى / أواخر الآيات ؟

= أم تُرَى أنهم لذلك قالوا : « لاَ تَفْنى عَجَائِبُه ، ولاَ يَخْلَق عَلى كَثْرةِ الرَّدِّ » . (٢)

= أم تُرى الجاحظَ حين قال فى كتاب النبوة : « وَلَو أَنَّ رَجُلاً قَرَأَ على رَجُلٍ من خُطَبائهم وبُلَغائهم سُورة واحدةً ، لَتَبيَّن له فى نِظَامها ومَخْرجها ، من لَفْظها وطَابَعِها أنه عاجزٌ عن مثلها ، لو تُحُدِّى بها أبلغُ العرب لأَظهر عَجْزَه عنها » = (٣) لَغَا ولَغَطَ . (٤)

= (٥) فليس كلامُه هذا مما ذهبوا إليه فى شىء .

* * *

٤٦١ — وينبغى أن تكون مُوَازَنتهم بين بعضِ الآىِ وبين ما قاله الناسُ فى

= إسناد ، وهو فى مسند أحمد بن حنبل رقم : ٣٨٤٥ من حديث طويل : « إنَّ هذا القرآن لا يختلف ، ولا يَسْتَشِنُّ ، ولا يَتْفَهُ لكثرة الردّ » ، و « يتشان » لا يخلُق ، وهو مأخوذ من « الشَّنّ » وهو الجلدُ الخَلَقُ البالى . و « يَسْتَشِنّ » ، يصير شَنًّا باليًا . و « يَتْفَه » ، من الشىء « التافه » ، أى لا يُبْتذَل حتى يلحق بالخسيس .

(١) خبر عبد الله بن مسعود هذا فى تفسير ابن كثير فى أول سورة غافر (٧ : ٢٧٥) غير مسند . و « دَمِثَات » ، جمع « دَمِثَة » ، وهى الخصبة اللينة السهلة المعشبة .

(٢) انظر ما سلف فى التعليق رقم : ٣ ، ص : ٣٨٨ وهو فى خبر على رضى الله عنه فى صحيح الترمذى ، كتاب « ثواب القرآن » ، « باب ما جاء فى فضل القرآن » ، بإسنادٍ فيه كلامٌ .

(٣) مضى كلام الجاحظ هذا آنفاً برقم : ٢٩٠

(٤) « لَغَا يَلْغُو » أى باللغوِ من الكلام ، وهو ما لا يُعْتَدّ به ، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع . و « لَغَط يلغَطُ لَغطاً » ، أى بأصوات مبهمة وألفاظ ذات جَلَبة لا يفهم لها معنى . وكان فى المطبوعة وحدها : « لغاً ولغطًا » ، وهو سىءٌ جدًّا ، لأن السياق : « أم ترى الجاحظ حين قال ..... لَغَا ولَغَط » .

(٥) الضمير فى « كلامه » مردود إلى الجاحظ .

مَعْناها ، كموازنتهم بين : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، وبين : « قَتْلُ البَعْضِ إحياءٌ للجَميعِ » (١) = خطأً منهم ، (٢) لأنا لا نَعلم لِحَديثِ التَّحريكِ والتَّسكينِ وحَديثِ الفاصِلة مذهباً في هذه الموازنة ، ولا نعلمهم أرادوا غير ما يُريده الناس إذا وازنُوا بين كلامٍ وكلامٍ في الفصاحةِ والبلاغةِ ودِقَّةِ النَّظْمِ وزِيادة الفائدةِ . ولولاَ أنّ الشيطانَ قد استَحْوَذَ على كثير من الناس في هذا الشأن ، وأنَّهم بِتَرْكِ النَّظرِ ، وإهمال التدبُّر وضَعْفِ النِّية ، وقِصَرِ الهِمّة = قد طرَّقوا له حتى جعل يُلْقِى في نفوسهم كلَّ مُحالٍ وكلَّ باطلٍ ، (٣) وجعلوا هُمْ يُعْطون الذى يُلْقيه حَظًّا من قَبُولهم ، ويُبَوِّؤُونَه مكاناً من قلوبهم ، لَمَا بلغ مِنْ قَدْرِ هذه الأقوالِ الفاسدةِ أنْ تدخُلَ في تصنيفٍ ، ويُعادَ ويُبْدأ في تبيينٍ لوَجه الفسادِ فيها وتَعْريفٍ .

* * *

الحجة على إبطال « الصرفة » وهى مقالة المعتزلة

٤٦٢ — (٢٨٠) ثمَّ إن هذه الشَّناعات التى تقدَّم ذكْرُها ، تَلْزَم أصحابَ « الصَّرْفة » أيضاً ، وذاك أنه لو لم يكن عَجْزُهم عن مُعارضة القرآنِ وعن أنْ يأتوا بمثله ، لأنه مُعْجزٌ في نفسه ، لكِنْ لأنْ أُدْخِل عليهم العجزُ عنه ، وصُرِفَتْ هِمَمهم وخواطرُهم عن / تأليفِ كلامٍ مثلِه ، وكان حَالُهم على الجملة حالَ من 287
أُعدِمَ العلمَ بشيءٍ قَدْ كان يعلمُه ، وحِيلَ بَينه وبين أمْرٍ قد كان يَتَّسع له ، =(٤) لكان ينبغي أن لا يتعاظَمَهُم ، ولا يكون منهم ما يَدُلّ على إكبارهم أمْرَهُ ،

---

(١) مضى ذلك في رقم : ٣٠٣

(٢) السياق : « وينبغي أن تكون موازنتهم ..... خطأً منهم » .

(٣) « طرَّقوا له » ، جعلوا له طريقاً يسلكه إلى ما يسوِّله لهم من الفسادِ .

(٤) السياق : « وذاك أنه لو لم يكن عجزهم .... لكان ينبغي » .

وتَعَجُّبِهم منه ، وعلى أنّهُ قد بَهَرهم ، / وعَظُم كل العِظَم عندهم ، بل كان ينبغى ٢٥٠
أن يكون الإكبارُ منهم والتَّعجُّب للذى دَخل من العَجْزِ عليهم ، (١) ورأَوْه من تَغَيُّرِ حالهم ، ومِنْ أنْ حِيلَ بينهم وبين شيء قد كان عليهم سَهْلاً ، وأن سُدَّ دونه بابٌ كان لهم مفتوحاً ، أرأيتَ لو أن نبيًّا قال لقومه : « إنّ آيتى أن أضَعَ يدى على رأسِى هذه الساعة ، وتُمْنَعُون كُلُّكم من أن تستطيعوا وَضْعَ أيديكم على رؤسكم » ، وكان الأمر كما قالَ ، مِمَّ يكون تعجُّبُ القوم ، أمِنْ وَضْعه يده على رأسه ، أم من عَجْزهم أن يَضَعُوا أيديَهم على رؤسهم ؟

...

« النظم » و « الاستعارة » هما موضع الإعجاز

٤٦٣ — ونعودُ إلى النَّسَق فنقول : فإذا بَطَل أن يكون الوَصْف الذى أعجزَهم من القرآن فى شيء ممّا عَدَّدناه ، لم يبقَ إلاَّ أن يكون فى « النَّظْم » ، لأنه ليس = من بعد ما أبطَلنا أن يكون فيه = إلا « النظْمُ » و « الاستعارة » . ولا يُمكِنُ أن تُجْعَل « الاستعارةُ » الأصْلَ فى الإعجازِ وأن يُقْصَر عليها ، لأن ذلك يؤدِّى إلى أن يكون الإعجازُ فى آى معدودةٍ فى مواضعَ من السُّوَرِ الطوالِ مخصوصةٍ ، وإذا امتنعَ ذَلك فيها ، ثَبت أن « النظم » مكانُه الذى ينبغى أن يكون فيه . وإذا ثبت أنه فى « النظم » ، و « التأليف » ، (٢) وكنّا قد علمنا أنْ ليس « النَّظْم » شيئاً غيرَ

---

(١) فى « ج » : « وعظم كل العظم عندهم ، ورأوه من تغير حالهم » ، أسقط فأفسد الكلام . وفى المطبوعة : « وعَظم كلّ العظم عندهم ، والتعجب للذى دخل عليهم من العجز ، ولما رأوه .... » ، وهو فاسدٌ أيضاً .

(٢) كان ما فى المطبوعة مختلاًّ ، وغير مطابق لما فى « س » ، وهو الذى أثبتناه هنا ، أما كاتب « ج » ، فقد سها فأسقط جملاً كثيرة ، وهذا نصٌّ سياق « ج » : « فإذا بطل أن يكون الوصف الذى أعجزهم من القرآن فى شيء مما عدَّدناه ، إلاّ أن يكون فى النظم والتأليف ، لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلاّ النظم . وإذا ثبت أنه فى النظم والتأليف .... » .
=

تَوَخّي معانى النحوِ وأحْكامِه فيما بين الكَلِم ، وأنّا إنْ بقينا الدهرَ نُجْهِد أفكارَنا حتى نعلَم (٢٨١) للكلَم المفردةِ سِلْكاً يَنْظِمها ، وجامعاً يَجْمَعُ شَملها ويؤلفها ، ويجعلُ بعضها بسببٍ / من بعضٍ ، غيرَ توخي مَعانى النحو وأحكامه فيها ، (١) طلبنا ما كلُّ مُحالٍ دونه = (٢) فقد بانَ وظَهَر أنَّ المُتَعاطِىَ القولَ فى « النظم » ، والزاعمَ أنَّه يحاول بيان المزيَّة فيه ، وهو لا يَعْرِض فيمايُعيدُه ويُبْدِيه للقوانين والأُصول التي قدَّمنا ذكرَها ، ولا يسلكُ إليه المَسالكَ التى نَهجنَاها ، (٣) فى عمياء من أمْرِه ، وفى غُرورٍ من نفسه ، وفى خِداع من الأمانىّ والأضاليل . (٤) 288

ذاكَ لأنه إذا كان لا يكون « النَّظْم » شيئاً غيرَ تَوخّى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكَلِم ، كان من أعْجَبِ العَجَب أن يزعم زاعمٌ أنه يطلب المزيَّة فى

= وأما المطبوعة ، فكان كما يلى ، مفرقاً على مواضعه : (١) : « لم يبق إلاّ أن تكون فى الاستعارة ولا يمكن الاستعارة » ، فأسقط ما بين الكلامين عند موضع العلامة ، ثم أتى به بعد قوله : « من السور الطوال مخصوصة ، على هذا السياق : « وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلاّ أن يكون فى النظم والتأليف ، لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلاّ النظم » . ولم يرد فى المطبوعة ما ههنا : « وإذا امتنع ذلك فيها ثبت أن النظمَ مكانه .... » . وأيضاً كتب مكان « يُقْصَر عليها » « يُقْصَد إليها » ، فكان ما فى المطبوعة كلاماً ملفقاً سيئاً .

(١) السياق هنا : « وأنّا إن بقيا الدهر ، نجهدُ أفكارنا .... طلبنا ما كُلُّ مُحالٍ دونه » .

(٢) والسياق هنا : « وإذا ثبت أنه فى النظم ، وكنا قد علمنا .... فقد بان وظهر » ، وهو جواب « إذا » فى صدر الجملة .

(٣) السياق : « بان وظهر أنّ المتعاطى .... فى عمياء من أمره » .

(٤) يعنى بقوله « المتعاطى القول فى النظم » و« الزاعم أنه يحاول بيان المزية .... وهو لا يعرض فيما يعيده ويبديه للقوانين والأصول التى قدمنا ذكرها .... فى عمياء من أمره ، ومن غرور فى نفسه » ، يعنى بهذا كله المعتزلى الكبير القاضى عبد الجبار ، وما كتبه فى « المغنى » ١٦ : ١٩٧ ، وما بعده ، لأنه هو الذى استخدم لفظ « النظم » فأكثر ، ولم يخرج بطائل ، وقد أشرت إلى ذلك فيما سلف فى رقم : ٥٥ ، التعليق رقم : ٢

« النظم » ، ثم لا يطلبُها فى معانى النحو وأحكامه التى « النَّظْمُ » عبارةٌ عن تَوَخِّيها فيما بين الكلم .

* * *

« الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » من مقتضيات « النظم »

٤٦٤ — فإن قِيل : قولُك « إلاّ النظم » ، (١) يقتضى إخراجَ ما فى القرآن من الاستعارة وضُروب المجاز من جملة ما هو به مُعْجِز ، وذلك ما لا مَساغ له .

قيل : ليس الأمرُ كما ظننت ، بل ذلك يَقْتَضِى دُخول الاستعارةِ ونظائرِها

٢٥١ / فيما هو به معجِزٌ . وذلك لأنّ هذه المعانى = التى هى « الاستعارة » ، و « الكناية » و « التمثيل » ، وسائر ضُروب « المجاز » من بعدها = من مُقْتَضَيات « النظم » ، وعنه يحدث وبه يكون ، (٢) لأنه لا يُتَصَوَّر أن يدخل شَىْءٌ منها فى الكَلِم وهى أفرادٌ لم يُتَوَخَّ فيما بينها حكمٌ من أحكام النحو . فلا يُتَصَوَّر أن يكون هُهُنا « فعل » أو « اسم » قد دخلته الاستعارةُ ، من دون أن يكون قد أُلِّف مع غيره . أفلا ترى أنه إنْ قُدِّر فى « اشتعل » من قوله تعالى : (وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤] ، أن لا يكون « الرأس » ، فاعلاً له ، ويكون « شيباً » منصوباً عنه على التمييز ، لم يُتَصَوَّر أن يكون مستعاراً ؟ وهكذا السبيلُ فى نظائر « الاستعارة » ، فٱعرف ذلك . (٣)

* * *

خطأ المعتزلة فى ظنّهم أن المزية فى « اللفظ » ، واضطرابهم فى ذلك

٤٦٥ — (٣٨٢) وٱعلَمْ أنَّ السببَ فى أنْ لم يَقَع النظرُ مِنْهم موقِعَهُ ، أنّهم

---

(١) يعنى قوله فى أوّل الفقرة السالفة : « لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلاّ النظم والاستعارة » .

(٢) فى المطبوعة : « وعنها يحدث ، وبها يكون » .

(٣) هذه الفقرة (٤٦٤) كُلّها ساقطة من « س » .

حين قالوا : « نَطْلُب المزية » ، (١) ظنوا أن موضعها « اللفظ » بناءً على أن « النظمَ » نَظْمُ الألفاظ ، وأنه يلحقُها دون المعانى = وحين ظَنُّوا أنَّ مَوْضِعَها ذلك واعتقدوه ، وقفُوا على « اللفظ » ، وجعلوا لا يَرْمُون بأوْهامهم إلى شىء سِوَاه . إلاَّ أنَّهم ، على ذاك ، لم يستطيعوا أن يَنْطِقوا فى تصحيح هذا الذى ظَنُّوه بحرف ، بل لم يتكلَّموا بشىء إلاَّ كان ذلك نَقْضاً وإبطالاً لأن يكون « اللفظ » ، من حيث هو لفظٌ ، موضعاً للمزية = وإلا رأيتَهم قد اعترفوا ، من حيث لم يَدْرُوا ، بأن ليس للمزية التى طلبُوها موضعٌ ومكانٌ تكون فيه ، إلاّ مَعانى النحو وأحكامه .

وذلك أنهم قالوا : « إنَّ الفَصَاحة لاَ تَظهر فى أفراد الكلماتِ ، وإنّما تظهرُ بالضَّم على طريقةٍ مخصوصة » ، (٢) فقولهم « بالضَّم » ، لا يصح أن يُرَاد
289 به النُّطْق باللفظة بعد اللفظة ، من غير اتِّصالٍ يكون بين / معنييهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمجرَّد ضَمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثيرٌ فى الفصاحة ، لكان يَنْبغى إذا قيل : « ضحك ، خرج » أن يحدُث فى ضم « خرج » إلى « ضحك » فصاحة ! وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلاّ أن يكون المعنى فى ضَمِّ الكلمةِ إلى الكلمة تَوَخِّي معنىً من معانى النحو فيما بينهما .

= وقولهم : « على طَرِيقةٍ مخصوصةٍ » ، يُوجب ذلك أيضاً ، وذلك أنه
٢٥٢ لا / يكون للطريقة = إذا أنت أردتَ مُجرَّد اللَّفْظِ = معنىً .

---

(١) إنما يعنى بهذا كُلّه القاضى عبد الجبار المعتزلى ، كما أشرت إليه فى ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤

(٢) هذا لفظ القاضى عبد الجبار بنصه فى المغنى ١٦ : ١٩٩ ، « فصل فى الوجه الذى له يقع التفاضل فى فصاحة الكلام » .

وهذا سبيلُ كلِّ ما قالوه ، إذا أنتَ تأمَّلته تراهم فى الجميع قد دُفِعوا إلى جَعْل المزية فى معانى النحو وأحكامِه من حَيْث لم يَشْعُرُوا ، ذلك لأنه أمرٌ ضروريٌّ لا يمكن الخروج منه .

* * *

ردّ قول عبد الجبار المعتزلى : « إن المعانى لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ »

٤٦٦ — ومما تجِدُهم يَعْتمدونه ويرجعون إليه قولهم : « إنّ المَعَانِيَ لا تَتَزايدُ ، وإنّما تتزايدُ الألفاظ » ، (١) وهذا كلامٌ إذا تأمَّلْته لم تجِد له معنى يصحُّ عليه ، غيرَ أن تجعل « تزَايدُ الألفاظ » عبارةً عن المزايا التى تَحْدُث من تَوَخِّى معانى (٢٨٢) النحو وأحكامه فيما بين الكَلِم ، لأن التَّزايد فى الألفاظ من حيث هى ألفاظٌ ونُطْقُ لسانٍ ، مُحَالٌ .

* * *

٤٦٧ — ثم إنّا نَعلمُ أنَّ المزيّةَ المطلوبة فى هذا الباب ، مزيَّةٌ فيما طريقُه الفكرُ والنَّظر من غَيْرِ شُبْهةٍ . ومُحالٌ أن يكون اللفظ له صفة تُسْتَنْبطُ بالفِكْرِ ، ويُسْتَعانُ عليها بالرَّوِيّة ، اللَّهُمَّ إلا أن تريد تأْليفَ النَّغَم . وليس ذلك مما نحنُ فيه بسبيل .

وَمِنْ هٰهُنا لم يَجُزْ ، إذا عُدَّ الوجوهُ التى تظهر بها المزيّة ، أن يُعَدَّ فيها الإعرابُ . وذلك أن العِلم بالإعرابِ مشتركٌ بين العرب كُلِّهم ، ولَيْس هو مما يُسْتَنْبَط بالفِكَر ، ويُسْتعان عليه بالروِيَّة . فليس أُحدُهم ، بأنَّ أعرابَ الفاعلِ الرفعُ أو المفعولِ النصبُ ، والمضافِ إليه الجرُّ ، بأُعْلَم من / غيره ، ولا ذاك مما 290 يحتاجُون فيه إلى حِدَّة ذِهْنٍ وقُوَّة خاطرٍ ، (٢) إنّما الذى تَقَعُ الحاجةُ فيه إلى ذلك ،

---

(١) هذا أيضاً قول القاضى عبد الجبار المعتزلى فى المغنى : ١٦ : ١٩٩ ، وقد مضى آنفاً رقم : ٥٥ ، تعليق : ٢ ، و ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤ ، و ص ٣٩٤ ، تعليق : ٢

(٢) فى المطبوعة : « ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه .... » ، زيادة لإفساد الكلام لا غير .

العِلْمُ بما يُوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى : (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، وكقول الفرزدق :

* سَقَتْها خُرُوقٌ فِى المَسَامِعِ * (١)

وأشباهِ ذلك ، ممَّا يُجْعَل الشيء فيه فاعلاً على تأويلٍ يَدِقُّ ، ومن طريق تَلَطُّف ، وليس يكون هذا علماً بالإعراب ، ولكن بالوَصْفِ المُوجِب للإعراب .

ومن ثَمَّ لا يَجُوز لنا أن نَعْتَدَّ فى شأننا هذا بأن يكون المتكلِّم قد آستعمل من اللغتين فى الشيء ما يُقَال « إنه أفصحهما » ، أو بأن يكُونَ قد تحفَّظ مما تُخْطِىءُ فيه العامَّة ، ولا بأن يكون قد استعمل الغريبَ ، / لأن العلم بجميع ذلك ٢٥٣
لا يعدُو أن يكون علماً باللغة ، وبأَنْفُسِ الكلم المُفْرَدَة ، وبما طريقه طريقُ الحفظ ، دُون ما يُسْتَعانُ عليه بالنَّظَر ، ويوصل إليه بإعمال الفِكْر . ولَئِنْ كانت العامَّة وأشباهُ العامّة لا يَكَادُون يَعْرِفون الفصاحَة غير ذلك ، فإن من ضَعْفِ النَّحِيزةِ إخطارَ مِثْله فى الفِكْر ، (٢) وإجراءَه (٢٨٤) فى الذِّكْر ، وأنت تَزْعُم أنك ناظرٌ فى دلائل الإعجاز . أتُرَى أن العرب تُحُدُّوا أن يختاروا الفَتْح فى المِيم من « الشَّمَع » ، والهاء من « النَّهَرِ » على الإسكان = وأن يتحفظوا من تخليط العامة فى مثل : « هَذا يَسْوَى أَلفاً » (٣) = أو إلى أن يأْتوا بالغَرِيبِ الوَحْشِىِّ فى كلام يُعَارِضُون به القرآن ؟ (٤) كيف ؟ وأنتَ تقرأ السُّورة من السُّور الطِّوالِ فلا

---

(١) مضى فى الفقرة رقم : ٣٤٧ ، بتمامه .

(٢) « النحيزة » ، الطبيعة المغروزة فى الإنسان .

(٣) لأن صوابه « هذا يُساوِى ألفاً » .

(٤) فى « ج » والمطبوعة : « فى الكلام » بالتعريف .

تجدُ فيها من الغريبِ شيئاً ، وتتأمَّلُ ما جَمعه العلماءُ فى غريبِ القرآن ، فترى الغريب مِنْهُ إلاَّ فى القَليل ، إنَّما كان غريباً من أجل استعارةٍ هى فيه ، / كمثل 291 (وأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ العِجْلَ) [سورة البقرة : ٩٣] ، ومثلِ : (خَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف : ٨٠] ، ومِثْلِ (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، دون أن تكون اللفظة غريبة فى نفسها ، إنما تَرَى ذلك فى كلماتٍ معدودةٍ كمثل : (عَجِّلْ لَنَا قِطَّنَا) [سورة ص : ١٦] ، و (ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ) [سورة القمر : ١٣] ، و (جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا) [سورة مريم : ٢٤] .

* * *

غريبُ اللغة ، ليس له مكانٌ فى الإعجاز

٤٦٨ — ثم إنَّه لو كان أكثرُ ألفاظ القرآن غريباً ، لكان مُحالاً أن يدخل ذلك فى الإعجاز ، وأن يَصِحّ التَّحدِّى به . ذاك لأنه لا يَخْلُو إذا وقع التحدّى به من أن يُتَحَدَّى مَنْ له علمٌ بأمثاله من الغريب ، أو من لا علم له بذلك .

= فلو تُحُدِّىَ به من يعلم أمثالَهُ ، لم يتعذَّر عليه أن يعارضه بمثله . ألا تَرىَ أنه لا يتعذَّر عليك إذا أنت عرفتَ ما جاء من الغريب فى معنى « الطويل » أن تعارِضَ من يقول : « الشَّوْقَبُ » ، بأن تقول أنت « الشَّوْذَب » ، وإذا قال « الأَمَقُّ » أن تقول « الأَشَقّ » ؟ (١) وعلى هذا السبيل .

= ولو تُحُدِّى به مَنْ لا علمَ له بأمثالِ ما فيه من الغريب ، كان ذلك بمنزلةِ أن يُتَحَدّى العربُ إلى أن يتكلَّموا بلسانِ التُّرْك .

٤٦٩ — هذا ، وكيف بأن يدخل الغريبُ فى باب الفَضِيلة ، وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يَرَوْن الفضيلة / فى ترك استعماله وتجنُّبه ؟ أفلا ترى إلى قول عُمَر ٢٥٤

(١) هذه الألفاظ بمعنى الطويل مع فروق فيها .

رضى الله (٢٨٥) عنه فى زهير : « إنه كان لا يُعَاظِلُ بين القول ، ولا يَتَتَبَّع حُوشِيَّ الكلام » ؟ فقَرَن تتبُّع « الحُوشِيّ » = وهو الغريب من غير شُبْهة = إلى « المُعَاظلة » التى هى التعقيد . (١)

وقال الجاحظ فى « كتاب البيان والتَّبيُّن » : (٢) « ورأيتُ النَّاسَ يتداولون رِسَالة يحيى بن يَعْمُرَ على لسان يَزيدَ بن المهلَّب إلى الحَجَّاج : (٣) « إنَّا لَقِينَا العدوَّ فقتلنا طائفة [وأسرْنَا طائفة ، ولحقت طائفة] بعَرَاعِرِ الأَوْدية وأهْضَام الغِيطَان ، وبِتْنا بعُرْعُرَةِ الجبل ، وبات / العدوّ بحَضِيضه » . فقال الحجاج : 292
ما يزيد بأبى عُذْرِ هذا الكلام ! [فقيل له : إن يحيى بن يَعْمُر معه ! فأمر بأن يُحْمَل إليه ، فلما أتاه] قال : أين ولدت ؟ فقال : بالأهواز . فقال : فأنَّى لك هذه الفصاحة ؟ قال : أخذتُها عن أبى » . (٤)

قال : « ورأيتهم يُدِيرُون فى كتبهم : أن امرأة خاصمت زَوْجها إلى يَحْيَى ابن يَعْمُر ، فانتَهرَها مراراً ، فقال له يحيى : أَنْ سألتك ثَمَن شَكْرِها وشَبْرِك ، أنشأْتَ تَطُلُّها وتَضْهَلُها » . (٥)

---

(١) انظر طبقات فحول الشعراء رقم : ٧٩ ، ص : ٦٣

(٢) فى هذا الموضع كتب « كتاب البيان والتَّبيُّن » ، مضبوطة فى « ج » و « س » معاً . وهو خلافٌ مشهورٌ ، ومع ذلك سيأتى فى النسختين أيضاً « البيان والتبيين » كما سأشير إليه فى التعليق .

(٣) فى المطبوعة : « عن لسان ..... » .

(٤) هو فى البيان والتبيين ١ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، وشرح الجاحظ ألفاظه فقال : « عراعر الأودية » أسافلها . و « عراعر الجبال » أعاليها . و « أهضامُ الغيطان » ، مداخلها . و « الغيطان » جمع « غائط » ، وهو الحائط ذو الشجر » .
وقوله : « ما يزيد بأبى عُذْرِ هذا الكلام » ، أى ليس هو قائله ، والمبتدئ به .

(٥) هو فى كتاب البيان ١ : ٣٧٨ ، وفسره الجاحظ فقال : « قالوا : « الضَّهْل » ، التقليل و « الشَّكْرُ » ، الفرج ، و « الشَّبْر » ، النكاح . و « تطلُّها » ، تذهب بحقها يقال : دمٌ مطلول . ويقال : « بئر ضَهُول » ، أى قليلة الماء » .

ثم قال : « وإن كانوا إنَّما قد رَوَوْا هذا الكلام لكى يدلَّ على فصاحةٍ وبلاغةٍ ، فقد باعده الله من صفةِ البلاغة والفَصاحة . » (١)

• • •

أصل فساد مقالة المعتزلة فى ظنهم أن أوصاف « اللفظ » أوصاف له فى نفسه

٤٧٠ – واعلم أنَّك كُلَّما نظرتَ وجدتَ سببَ الفساد واحداً ، وهو ظنُّهم الذى ظنُّوه فى « اللَّفْظ » ، وجَعْلُهم الأوصافَ التى تجرى عليه كُلَّها أوصافاً له فى نفسه ، ومن حيث هو لفظ ، وتَرْكُهم أن يميزوا بين ما كان وصْفاً له فى نفسه ، وبين ما كانوا قَدْ كَسَبُوه إيَّاه من أجل أمرٍ عَرَضَ فى معناه . (٢) ولما كانَ هذا دَأْبَهم ، ثم رأوا الناسَ وأظهرُ شَىْء عندهم فى معنى « الفصاحة » ، تقويمُ الإعراب ، والتحفُّظُ من اللحن ، لم يشُكُّوا أنّه ينبغى أن يُعْتَدَّ به فى جملة المزايا التى يُفَاضل بها بين كلامٍ وكلامٍ فى الفصاحة ، وذَهَب عنهم أنْ ليس هو من « الفصاحة » التى يعنينا أمرُها فى شيء ، وأنَّ كلامَنا فى فَصاحةٍ تجب لِلَّفظ لا مِنْ أجل شيء يدخُل فى النطق ، ولكن من أجل لَطائفَ تُدْرَك بالفهم ، وأنَّا نعتبر فى شأننا هذا فضيلةً تجب لأحد الكلامين على الآخر ، من بعد أن يكونَا قد بَرِئا من اللَّحْن ، وسَلِمَا فى ألفاظهما / من الخطأ . ٢٥٥

٤٧١ – ومن العجَب أنَّا إذا نظرنَا فى الإعراب ، وجدنا التفاضُل فيه مُحالاً ، لأنه لا يُتَصَوَّر / أن يكونَ للرفع والنصب فى كلامٍ ، مزيَّةٌ عليهما فى 293
كلام آخر ، وإنما الذى يُتَصَوَّر أن يكون هٰهُنا : كلامان قد وقع فى إعرابهما خَلَلٌ ، ثم كان أحدهما أكثرَ صواباً من الآخر ، وكلامَانِ قد استمرَّ أحدُهما على

---

(١) هو فى البيان ١ : ٣٧٨ ، وفى نسخ الدلائل زيادة « وبلاغة » ، وقوله : « والفصاحة » ، زيادة ألحقتها من البيان .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « أكسبوه إياه » .

الصَّواب ولم يستمرَّ الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلاً فى الإعراب ، ولكن تَرْكاً له فى شيء ، واستعمالاً له فى آخر ، فاْعرِفْ ذلك .

٤٧٢ – وجملة الأمْر أنك لا ترى ظنًّا هو أنْأى بصاحبه عن أن يَصِحَّ له كلامٌ ، أو يَسْتمِرَّ له نظام ، أو تَثْبت له قَدَم ، أو يَنْطق منه إلاّ بالمحالِ فَمُ ، [1] من (٢٨٧) ظنِّهم هذا الذى حامَ بِهم حَوْل « اللفظ » ، وجعَلَهُم لا يَعْدُونه ، ولا يَرَوْن للمزية مكاناً دُونه .

...

قوله : « إن الفصاحة تكون فى المعنى » ورد شبهة المعتزلة وغيرهم فى فهم ذلك

٤٧٣ – واْعلم أنه قد يجرى فى العبارة مِنَّا شىءٌ ، هُو يُعيد الشُّبْهة جَذَعَةً عليهم ، وهو أنه يقع فى كلامِنا أنّ « الفصاحة » تكوُن فى المعنى دونَ اللفظ ، فإذا سمعوا ذلك قالوا : كيف يَكُونُ هذا ، ونحن نراها لا تصلح صِفةً إلا لِلَّفظ ، ونراها لا تدخلُ فى صفة المعنى البَتَّة ، لأنا نرى الناسَ قاطبةً يقولون : « هذا لَفْظٌ فصيح ، وهذه ألفاظٌ فَصِيحة » ، ولا نرى عاقلاً يقول : « هذا مَعْنىً فصيحٌ ، وهذه مَعانٍ فِصاح » . ولو كانت « الفصاحة » تكون فى المعنى ، لكان ينبغى أن يقال ذاك ، كما أنّا لما كان الحسْنُ يكون فيه قيل : « هذا مَعنىً حسنٌ ، وهذه مَعانٍ حسنة » .

وهذا شيءٌ يأخُذُ من الغِرِّ مأخذاً : والجواب عنه أن يُقال : إن غَرَضنا من قولنا : « إن الفَصَاحة تكون فى المعنى » ، أنّ المزيَّة التى من أجلها آستَحقَّ اللفظُ الوصفَ بأنه « فَصِيح » ، هى فى المعنى / دون اللفظ ، لأنّه لو كانت بها المزِيَّة التى 294

---

[1] السياق « لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه ... من ظنهم هذا .... » .

من أجلها يَسْتحقُّ اللّفظُ الوصفَ بأنه فصيح ، تكون فيه دُون معناه ، [١] لكانَ ينبغى إذا قلنا فى اللّفظة : « إنها فَصيحة » ، أن تكون تلك الفصاحةُ واجبة لها بكل حالٍ . ومعلوم أنَّ الأمر بخلاف ذلك ، فإنّا نرى / اللّفظة تَكُون فى غاية ٢٥٦
الفَصاحة فى موضع ، ونَراها بِعَيْنها فيما لا يُحْصى من المواضع وليس فيها من الفَصَاحة قليلٌ ولا كثير . [٢] وإنما كان كذلك ، لأن المزيّة التى من أجلها نَصِفُ اللّفْظَ فى شأننا هذا بأنّه فصيحٌ ، مزيّة تَحْدُث من بعد أن لا تكون ، وتظهَرُ فى الكَلَم من بَعْد أن (٢٨٨) يَدْخُلها النظم . وهذا شيءٌ إن أنت طلبْتَهُ فيها وقد جئتَ بها أفراداً لم تَرُمْ فيها نَظْماً ، ولم تحدث لها تأليفاً ، طلبتَ مُحالاً . وإذا كان كذلك ، وجبَ أن يُعْلَم قَطْعاً وضرورةً أن تلك المزيّة فى المعنى دون اللّفظ .

* * *

٤٧٤ — وعبارةٌ أخرى فى هذا بعينه ، وهى أن يقال : قد عَلمنا علماً لا تعترِض معه شُبْهة : أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارةٌ عن مزيّة هى بالمتكلِّم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك ، فينبغى لنا أن نَنْظُر إلى المتكلم ، هل يستطيع أن يزيد من عند نَفْسِه فى اللفظِ شيئاً لَيْس هو له فى اللُّغة ، حتى يُجْعَل ذلك من صَنيعِهِ مَزِيَّةً يُعبَّر عَنها بالفَصَاحة ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصْلاً ، ولا أن يحدث فيه وصفاً . كيف ؟ وهو إن فَعل

---

(١) الذى كان فى المطبوعة : « .... التى من أجلها استحق اللفظ بأنه فصيح ، عائدة فى الحقيقة إلى معناه ، ولو قيل إنها تكون فيه دون معناه ، لكان ينبغى » ، أسقط ما بين الكلامين كما ترى ، والذى أثبتناه هو الصواب المحض ، كما هو فى « ج » و « س » وفى نسخة بغداد التى أشار إليها رشيد رضا ، ونقل نصَّها مطابقاً لما فى مخطوطتينا .

(٢) سها كاتب « ج » فأسقط بعض اللفظ فساق الكلام هكذا : « .... تكون فى غاية الفصاحة قليل ولا كثير » .

ذلك أفسَدَ على نفسه ، وأبطل أن يكون متكلِّماً ، لأنه لا يكون متكلِّماً حتى يستعمل أوضاعَ لُغَةٍ على ماوُضعت عليه . (١)

295 وإذَا ثبت من حالِه / أنّه لا يستطيع أن يَصْنَع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها فى اللغة ، وكنّا قد اجْتمعنا على أن « الفصاحَة » فيما نحن فيه ، عبارة عن مَزِيَّة هى بِالمُتَكلِّم البتة = وجَبَ أن نَعْلَم قطعاً وضرورةً أنهم وإن كَانوا قد جَعلوا « الفصاحةَ » فى ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له فى نفسه ، ومن حيث هو صَدَى صوتٍ ونُطْقُ لسانٍ ، ولكنَّهم جعلوها عبارةً عن مَزِيَّةٍ أفَادها المتكلم فى المعنى ، لأنه إذَا كان اتفاقاً أنها عبارة عن مزيّة أفادها المتكلم ، ولم نرهُ أفاد فى اللفظ شَيْئاً ، لم يبقَ إلا أن تكون عبارة عن مزيّةٍ أفادها فى المعنى . (٢)

* * *

«فصاحة اللفظ» لا تكون مقطوعةً بل موصولة بغيرها مما يليها

٤٧٥ — وجملةُ الأمرِ أنّا لا نوجب « الفصاحة » للفظةٍ مَقْطوعةٍ مرفوعةٍ من الكلام الذى هى فيه ، ولكنا نُوجبها لهَا موصُولَةً بغيرها ، ومعلَّقاً معناها
(٢٨٩) بمعنى ما يليها . فإذا قُلنا فى لفظة « اشتعل » من قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شيباً) [سورة مريم : ٤] ، أنها فى أعلى رُتْبَةٍ من الفَصاحة ، (٣) لم تُوجَبْ تلك

(١) فى المطبوعة : « على ما وضعت هى عليه » ، زيادة بلا طائل .

(٢) فى « ج » ، أسقط الكاتب سهواً ما ترى هنا فاختل المعنى . كتب : « ولكنهم جعلوها عبارةً عن مزية أفادها فى المعنى . وجملة الأمر .... » . وأما فى المطبوعة فقد أسقط أيضاً وكتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلّم ، ولما لم تزد إفادته فى اللفظ شيئاً لم يبق إلاّ أن تكون عبارة عن مزية فى المعنى » ، وهذا لا شئ .

(٣) فى المطبوعة وحدها « أعلى المرتبة » .

« الفصاحة » لها وحدها ، ولكن موصولاً بها « الرأسُ » / معرَّفاً بالألف واللام ، ٢٥٧
ومقروناً إليهما « الشيبُ » مُنَكَّرًا منصوباً .

* * *

٤٧٦ — هذا ، وإنّما يقع ذلك فى الوَهْم لمن يَقَعُ له = أعنى أن يوجِبَ الفصاحةَ للفظةِ وحْدَها — [1] فيما كان « استعارة » ، فأمّا ما خَلاَ من الاستعارة من الكلام الفصيح البليغ ، فلا يَعْرِض توهُّمُ ذلك فيه لعاقلٍ أصلاً .

أفلا ترى أنه لا يقع فى نفس من يَعْقِل أَدْنَى شىء ، إذا هو نَظر إلى قوله عز وجل : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ العَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ [سورة المنافقون : ٤] ، وإلى إكبارِ النّاس شأنَ هذه / الآية فى الفصاحة ، أنْ يضع يَدَه على كلمةٍ كلمةٍ 296
منها فيقول : « إنّها فصيحة ؟ » كيف ؟ وسبب الفصاحة فيها أُمور لا يَشُكُّ [illegible] معنوية :

[illegible] كانت « على » فيها مُتَعلِّقةً بمحذوف فى موضع المفعول الثانى .

[illegible] : أنْ كانت الجُملة التى هى « هُمُ العَدُوُّ » بعدها عاريةً من حرف عطف .

والثالث : التعريفُ فى « العُدوّ » وأنْ لم يقُلْ : « هم عَدوٌّ » .

= ولو أنّك عَلّقت « على » بظاهرٍ ، وأدخلت على الجملة التى هى « هُمُ العَدُوُّ » حرفَ عطف ، وأسقطتَ « الألف واللام » من « العدوّ » فقلت : « يَحْسبُون كُلّ صيحةٍ واقعةً عليهم ، وهُمْ عدوٌّ » ، لرأيت الفصاحة قد ذَهَبَتْ

---

(١) السياق : « إنما يقع ذلك فى الوهم لمن يقع له .... فيما كان استعارةً » .

عنها بأَسْرِها . ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون « عليهم » متعلّقا بنفس « الصيحة » ، ويكون حاله معها كحالِه إذا قلت : « صِحْتُ عليه » ، لأخرجتَهُ عن أن يكون كلاماً ، فَضْلاً عن أن يكون فصيحاً . وهذا هو الفَيْصَلُ لمن عَقَل .

* * *

القول فى « مات حتف أنفه »

٤٧٧ — ومن العجيب فى هذا ، ما رُوِىَ عن أمير المؤمنين علىٍّ رضوانُ الله (٣١٠) عليه أنه قال : « ما سمعت كَلِمَةً عربيةً من العَرَب إلاّ وَسَمِعْتُها من رسول الله ﷺ ، وسمعته يقول : « ماتَ حَتْفَ أَنْفِه » ، وما سمعتُها من عَرَبِىّ قَبْله » [1] = لا شُبْهة فى أن وصف اللفظ « بالعربى » فى مثل هذا يكونُ فى

---

(١) هذا خبر مشهورة نسبته إلى علىّ رضى الله عنه ، ولكنى لم أقف عليه منسوبًا إلى على فى غير كتب الأدب ، وإنما هو من حديث عبد الله بن عتيك رضى الله عنه ، وهو فى مسند أحمد ٤ : ٣٦ من زيادات ابنه عبد الله قال :

« حدثنا عبد الله ، حدثنى أبى ، حدثنا يزيد بن هرون قال ، أنبأنا محمد بن إسحق ، عن محمد بن إبرهيم بن الحارث ، عن محمد بن عبد الله بن عتيك ، أحد بنى سَلِمة ، عن أبيه عبد الله بن عتيك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خرج من بيته مجاهداً فى سبيل الله عز وجل = ثم قال بأصابعه هؤلاء الثلاث ، الوسطى والسبابة والإبهام ، فجمعَهُنّ ، وقال : وأين المجاهدون = فخرّ عن دابته ومات ، فقد وقع أجرهُ على الله ، أو لدغَتْهُ دابة فمات ، فقد وقع أجره على الله = أو ماتَ حَتْفَ أنْفِهِ ، فقد وقع أجره على الله عزّ وجل = والله إنها لكلمةٌ ما سمعتها من أحدٍ من العرب قبل رسول الله ﷺ = فمات فقد وقع أجره على الله ، ومن مات قَعْصاً فقد استوجب المآب » .

وانظر أيضاً ترجمة « عبد الله بن عتيك » رضى الله عنه فى أسد الغابة ، وانظر أيضاً غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام ٢ : ٦٧ ، ٦٨

معنى الوَصْف بأنه فصيحٌ . وإذا كان الأمْرُ كذلك ، فأنظر هل يَقَع فى وَهْم مُتوهِّمٍ أن يكون رضى الله عنه قد جعلها « عربيةً » من أجل ألفاظها ؟ وإذا نظرت
٢٥٨ لم / تَشُكَّ فى ذلك .

* * *

بيانٌ آخر فى « النظم » وتوخّى معانى النحو

٤٧٨ – وآعلم أنك تجد هؤلاء الذين يَشكُّون فيما قلناه ، تجرى على ألسنتهم ألفاظٌ وعبارات لا يصحّ لها معنى سوَى تَوخّى معانى النحو وأحكامه فيما بين مَعَانى الكَلِم ، ثم تراهم لا يعلمون ذلك .

297 فمن / ذلك ما يقوله الناس قاطبةً من أن العاقل يُرتِّب فى نفسه ما يُريد أن يتكلَّم به . وإذا رَجعْنا إلى أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك « ضرب » فيجعله خبراً عن « زيدٍ » ، ويجعلُ « الضربَ » الذى أخبرَ بوقوعه منه واقعاً على « عمرو » ويجعل « يومَ الجمعة » زمانَه الذى وقع فيه ، ويجعل « التأديبَ » غرضَه الذى فعل « الضرب » من أجله ، فيقول : « ضرب زَيْدٌ عمرًا يومَ الجُمُعة تأديباً له » . وهذا كما ترى هُو تَوَخّى معانى النحو فيما بين مَعانى هذه الكَلِم .

ولو أنك فرضتَ أن لا تَتَوخّى فى « ضرب » أن تجعله خبراً عن « زيد » وفى « عمرو » أن تجعله مفعولاً به الضرب ، وفى « يوم الجمعة » أن تجعله زماناً لهذا الضرب ، وفى « التأديب » ، أن تجعله غَرَضَ زيدٍ من فعل الضرب = ما تَصَوَّر فى عقلٍ ، ولا وقع فى وَهْمٍ ، أن تكون مرتَّبا لهذه الكَلِم . وإذ قد عرفت ذلك ، فهو العِبْرَةُ فى الكلام كله ، فمن ظنَّ ظنًّا يُؤدِّى إلى خلافه ، ظنَّ ما يَخْرُج به عن المعقول .

ومن ذلك إثباتُهم التعلُّق والاتصالَ فيما بين الكَلِم وصواحبها تارَةً ،

(٢٩١) ونَفْيِهم لهما أخرى . ومعلوم علمَ الضرورة أن لَنْ يُتَصَوَّر أن يكون للفْظةٍ تعلق بلفظة أخرى من غير أن يُعْتَبَر حالُ معنى هذه مع معنى تلك ، ويُرَاعيَ هناك أمرٌ يَصِل إحداهما بالأخرى ، كمراعاة كون : « نبك » ، جَوَاباً للأمر في قوله : « قفانبك » ، وكيف بالشَّكِّ في ذلك ؟ ولو كانت الألفاظ يتعلَّق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ ، ومع اطِّراح النَّظر في معانيها ، لأدَّى ذلك إلى أن

298 يكون الناسُ حين ضَحِكُوا مما يَصْنَعُه المُجَّانُ من قِرَاءةِ أنصاف / الكُتُب ،

٢٥٩ ضَحِكوا عن جهالةٍ ، وأن يكون أبو تمام قد أخطأ / حين قال :

عَذَلاً شَبِيهاً بِالجُنُونِ كَأَنَّما قَرَأَتْ بِهِ الوَرْهَاءُ شَطْرَ كِتَابِ [(١)]

لأنهم لم يضحكوا إلاّ من عَدَم التعلُّق ، ولم يجعله أبو تمام جُنوناً إلا لذلك . فانظر إلى ما يَلْزَمُ هؤلاء القَوْم من طَرائِف الأمور .

* * *

---

(١) هو في ديوانه .

فَصْلٌ

دليل آخر على بطلان أن تكون « الفصاحة » صفة للفظ من حيث هو لفظ

٤٧٩ – وهذا فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ عَلَى بُطْلانِ أن تكون « الفصاحة » صفةً للفظ من حيث هو لفظ .

لا تخلو « الفصاحة » من أن تكون صِفةً فى اللفظ محسوسةً تدرك بالسَّمع ، أو تكون صفةً فيه معقولة تعرف بالقلب . فمُحَالٌ أن تكون صفةً فى اللَّفظ محسوسةً ، لأنها لو كانت كذلك ، لكان ينبغى أن يَستوىَ السامعون للفظ الفَصِيح فى العلم بكونه فصيحاً . وإذا بطل أن تكون محسوسةً ، وجب الحكم ضرورة بأنَّها صفةٌ معقولةٌ . وإذا وجبَ الحُكْم بكونها صفةً معقولةً ، فإنَّا لا نعرف لِلَّفْظ صفةً يكون طَرِيقُ معرفتها العقلُ دون الحس ، إلاّ دِلاَلَتهُ على مَعْنىً . [1] وإذا كان كذلك ، لَزِم منه العلمُ بأنّ وَصْفَنا اللَّفْظَ بالفصاحة ، وصفٌ له من جهة معناه ، لا من جهة نفسه ، وهذا ما لا يَبْقَى لعاقل معه عُذْرٌ فى الشك ، والله الموفِّق للصواب .

* * *

بيانٌ آخر فى بطلان أن تكون الفصاحة للفظ من حيث هو لفظ

٤٨٠ – (٩٦) وبيانٌ آخر ، وهو أنّ القارىء إذا قرأ قوله تعالى : (وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤] ، فإنه لا يجد الفَصاحة التي يجدها إلاّ من بعد أن ينتهى الكلام إلى آخره . فلو كانت « الفصاحة » صفةً للفظ « اشتعل » ، لكان يَنْبغى أن يُحِسَّها القارىء فيه حالَ نُطْقه به . فمُحَالٌ أن تكون للشيء صفةٌ ، ثم لا يصحَّ العلم / بتلك الصفة إلا من بعد عَدَمه . ومَنْ ذَا رَأَى صفةً يَعْرَى موصوفُها عنها 299

(١) فى المطبوعة : « على معناه » .

فى حال وجوده ، حتى إذا عُدِم صارت موجودةً فيه ؟ وهَلْ سَمِع السامعون ، فى قديم الدهر وحديثِهِ ، بصفةٍ شَرْطُ حصولِها لموصوفها أن يُعْدَمَ الموصوف ؟

فإن قالوا : إنّ الفصاحة التى ادّعيناها للفْظِ « اشتعل » تكون فيه فى حال نطقنا به ، إلاّ أنّا لا نعلم فى تلك / الحال أنها فيه ، فإذا بلغنا آخرَ الكلام ٢٦٠
علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين نطقنا به .

قيل : هذا فنٌّ آخرُ من العَجَب ، وهو أن تكون هٰهُنا صفة مَوْجُودة فى شيء ، ثم لا يكون فى الإمكانِ ولا يَسَع فى الجوازِ ، أنْ يُعْلَم وجود تلك الصفة فى ذلك الشيء إلا من بعد أن يُعْدَم ، ويكون العلمُ بها وبكونها فيه محجوباً عنا حتى يُعْدَم ، فإذا عُدِم علمنا حينئذٍ أنها كانت فِيه حين كان .

٤٨١ — ثم إنه لا شبهة فى أن هذه الفصاحة التى يدَّعُونها لِلَّفظ هى مُدَّعاةٌ لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها ، إذْ ليس يبلُغ بِهِم تهافتُ الرأى إلى أن يَدَّعُوا لكلِّ واحدٍ من حروف « اشتعل » فصاحةً ، فيجعلوا « الشين » على حِدَتِه فصيحاً ، وكذلك « التاء » ، و « العين » و « اللام » . وإذا كانت الفصاحة مُدَّعاةً لمجموع الكلمة ، لم يُتَصَوَّر حصولُها لها إلا من بعد أن تُعْدَم كلُّها وينقضى أَمْرُ النطق بها . ذاك لأنه لا يُتَصَوَّر أن تَدْخُلَ الحروفُ بجملتها فى النطق (٢٩٣) دَفْعة واحدةً ، حتى تجعل « الفصاحة » موجودة فيها فى حال وُجودها . وما بَعْدَ هذا إلا أن نسأل الله تعالى العصمةَ والتوفيق ، فقد بلغ الأَمْر فى الشَّناعة إلى حدّ ، إذا تنبَّهَ العاقل لَفَّ رأسَه حياءً من العقل ، [1] حين يراه قد
قال / قولاً هذا مؤدَّاه ، وسَلك مسلكاً إلى هذا مُفْضَاه . 300

---

(١) فى المطبوعة : « انتبه » ، وفى « س » : « تبيَّنهُ » .

وما مَثَلُ من يَزْعُم أن « الفصاحة » صفةٌ لِلَّفظ من حيث هو لَفْظٌ ونُطْقُ لسانٍ ، ثم يزعُم أنه يدَّعيها لمجموع حروفه دون آحادها ، إلاَّ مَثَلُ من يزعم أن هٰهُنا غَزْلاً إذا نُسِجَ منه ثوبٌ كان أَحْمَر ، وإذا فُرِّق ونُظِر إليه خَيْطاً خيطاً ، لم تكن فيه حُمْرَة أصلاً !

* * *

٤٨٢ – ومن طريف أمرِهم ، أنك ترى كَافَّتهم لا ينكرون أن اللَّفظَ المستعارَ إذا كان فصيحاً ، كانت فصاحتُه تلك من أجل استعارته ، ومن أجْلِ لُطْفٍ وغرابةٍ كانا فيها ، وتراهم معَ ذلك لا يشكُّون فى أن الاستعارة لا تُحْدِثُ فى حروف اللَفظ صِفةً ولا / تغير أجْرَاسَها عما تكون عليه إذا لم يكن مستعاراً ، ٢٦١
وكان متروكاً على حقيقته ، وأن التأثير من الاستعارة إنما يكون فى المعنى . كيف ؟ وهم يعتقدون أن اللفظ إذا استُعِيرَ لشيءٍ ، نُقِل عن معناه الذى وُضِع له بالكلية . وإذا كان الأمرُ كذلك ، فلولا إهمالهم أنْفُسَهم وتَرْكُهُم النَّظَر ، لقد كان يكون فى هذا ما يُوقِظُهم من غفلتهم ، ويكشِفَ الغطاءَ عن أعينهم .

* * *

(١) انظر أيضاً ما سيأتى فى رقم : ٥٥٠

فَصْلٌ

بيان أن الفكر لا يتعلق بمعانى الكَلِم مجرّدة من معانى النحو

٤٨٣ — ومما ينبغي أن يَعْلَمه الإنسان ويجعله على ذُكْرٍ ، أنّه لا يُتَصَوَّر أنْ يتعلّق الفِكْرُ بمعانى الكلم أفراداً ومُجَرَّدة من معانى النَّحْو ، فلا يقُومُ فى وَهْمٍ ولا يَصِحُّ فى عقلٍ ، أن يتفكّر متفكّرٌ فى معنى « فِعْلٍ » من غير أن يريد إعمالَه فى « آسم » ، ولا أن يتفكَّر فى معنى « اسم » من غير أن يريد إعمالَ « فعلٍ » فيه ، وجعلَهُ فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد فيه حكماً سِوى ذلك / من 301
الأحكام ، [1] (٢٩٤) مثل أن يريد جَعْلَه مبتدأً ، أو خبراً ، أو صفةً أو حالاً ، أو ما شاكل ذلك .

وإن أردتَ أن ترى ذلك عِياناً فاَعْمِد إلى أيِّ كلام شئت ، وأَزِلْ أجزاءه عن مواضعها ، وضَعْها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معانى النحو فيها ، فقل فى :

« قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ »

« من نبك قفا حبيب ذكرى منزل » ، ثم انظر هل يتعلّق منك فكرٌ بمعنى كلمة منها ؟

• • •

٤٨٤ — واعلم أنّى لستُ أقول إن الفِكْرَ لا يتعلق بمعانى الكَلِم المُفْردةِ أصلاً ، ولكنّي أقول إنه لا يتعلّق بها مُجَرَّدةً من معانى النحو ، ومنطوقاً بها على وجهٍ لا يَتأتّى معه تقدير مَعانى النحو وتوخّيها فيها ، كالذى أريتك ، وإلاّ فإنك

---

(١) فى المطبوعة : « ويريد منه » .

إذا فكَّرت فى الفعلين أو الاسمين ، تريد أن تخبرَ بأحدهما عن الشيء أيُّهما أولى
أن تخبر به عنه وأشبهُ بغرضك ، مثل أن تنظر : أيُّهما أمدحُ وأذمُّ ، أو فكَّرت فى
الشيئين تريد أن تُشبِّه الشيءَ بأحدهما أيُّهما أشبَهُ به = [1] كنتَ قد فكَّرت فى
معانى أنْفُسِ الكَلِم ، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلاَّ من بعد أن تَوَخَّيت فيها معنىً
من معانى النحو ، وهو أنْ أردتَ جَعْلَ الاسم الذى فكَّرْت / فيه خبراً عن شيء ٢٦٢
أَرَدْت فيه مدْحاً أو ذَمًّا أو تشبيهاً ، أو غير ذلك من الأغراض = [2] ولم تجيءَ
إلى فِعْل أو آسم ففكرت فيه فَرْداً ، ومن غير أن كان لك قصدٌ أن تجعله خبراً
أو غيرَ خبرٍ . فآعرف ذلك .

شرح مثال على مقالته الآنفة فى بيت بشار ، وأدلة ذلك

٤٨٥ — وإن أردتَ مثالاً فخُذْ بيتَ بشّار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ [3]

وآنظر هل يُتَصَوَّر أن يكونَ بشارٌ قد أخْطَر معانى هذه الكَلِم / بباله 302
أفراداً عاريةً من معانى النحو التى تراها فيها = وأن يكون قَد وقع « كأنَّ » فى نفسه
من غير أن يكون قَصَد إيقاع التَّشبيهِ منه على شيء = وأن يكون فكَّر فى « مُثَار
(٢٩٥) النقع » ، من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثانى = وفكَّر فى « فوق
رؤوسنا » ، من غير أن يكون قَدْ أراد أن يُضِيف « فوق » إلى « الرؤوس » = وفى
« الأسياف » من دون أن يكون أَرَاد عطفها بالواو على « مثار » = وفى « الواو »

---

(١) السياق : « فإنك إذا فكرت فى الفعلين .... كنت قد فكرت فى معانى أنفس الكلم » .

(٢) السياق : « كنت قد فكرت فى معانى أنفس الكلم .... ولم تجئ إلى فعل أو اسم ففكرت .... » .

(٣) سلف البيت برقم : ٨٤ ، ص : ٩٦

من دون أن يكون أراد العطف بها = وأن يكون كذلك فكّر فى « الليل » ، من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً « لكأنَّ » = وفى « تهاوى كواكبه » ، من دون أن يكون أرادَ أنْ يَجْعل « تَهاوَى » فعلا للكواكب ، [(١)] ثم يَجْعل الجملة صفةً لليل ، ليتمَّ الذى أراد من التشبيه ؟ [(٢)] أم لم يُخْطِر هذه الأشياءَ ببالِه إلاَّ مرادًا فيها هذه الأحكامُ والمعانى التى تراها فيها ؟

٤٨٦ — وليت شعرى ، كيف يُتصوَّرُ وقوع قَصْدٍ منك إلى معنَى كلمةٍ من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ومعنى « القَصْد إلى معانى الكلم » ، أن تُعْلِم السامعَ بها شيئاً لا يَعْلَمه . ومعلومٌ أنك ، أيُّها المتكلم ، لستَ تَقْصِد أن تُعْلم السامع معانى الكَلِم المفردة التى تُكَلِّمه بها ، فلا تقول : « خرج زيد » ، لتعلمه معنى « خرج » فى اللغة ، ومعنى « زيد » . كيف ؟ ومُحالٌ أن تكلِّمه بألفاظٍ لا يعرفُ هو معانيَها كما تعرف . ولهذا لم يكن الفعل وحده من
٢٦٣ دون الاسم ، ولا الاسْمُ وحدَه من دون اسمٍ آخرَ أو فِعْلٍ ، / كلاماً . وكنت لو قلتُ « خَرَج » ، ولم تأت بآسم ، ولا قدَّرت فيه ضَمِيرَ الشيء ، أو قلت :
303 « زيد » ، ولم تأت بفعلٍ ولا اسمٍ آخر ولم تُضْمِره فى / نفسك ، كان ذلك وصَوْتاً تُصَوِّته سواءً ، فاعرفه .

* * *

« نظم الكلام » ، وتوخى النحو بسلك الكلام متسكا واحدا

٤٨٧ — واعلم أن مَثَل واضعِ الكلام مثَلُ من يأخذ قِطَعاً من الذهب

---

(١) أسقط كاتب « ج » كلاماً ، فكتب : « .... فكر فى الليل من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « .... هل يُتصوّر أن يكون بشار قد أخطر معانى فى هذه الكلم بباله .... أم لم يُخْطِر هذه الأشياء بباله » .

أو الفضّة فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدةً . وذلك أنّك إذا قلت : « ضَرَب زيدٌ عمراً يومَ الجُمُعَةِ ضَرْباً شديداً تأديباً له » ، فإنّك تَحْصُل من مجموعِ هذه الكَلِم كُلِّها على مفهومٍ ، هو معنىً واحدٌ لا عِدَّةُ معانٍ ، كما (٢٩٦) يتوهَّمُه الناس . وذلك لأنك لم تأت بهذه الكَلِمِ لِتُفيدَه أنْفُسَ معانيها ، وإنما جئت بها لِتُفيدَه وُجُوهَ التعلُّقِ التى بين الفعْل الذى هو « ضرب » ، وبين ما عمل فيه ، والأحكامَ التى هى محصُول التعلُّق .

وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغى لنا أن ننظُر فى المفعولية من « عمرو » ، وكونِ « يوم الجمعة » زماناً للضرب ، وكونِ « الضرب » ضرباً شديداً ، وكونِ « التأديب » علّةً للضرب ، أيُتَصَوَّر فيها أن تُفْرَدَ عن المعنى الأوّل الذى هو أصْلُ الفائدة ، وهو إسناد « ضربَ » إلى « زيد » ، وإثبات « الضرب » به له ، حتى يُعْقَل كون « عمرو » مفعولاً به ، وكون « يوم الجمعة » مفعولاً فيه ، وكون « ضرباً شديداً » مصدراً ، وكون « التأديب مفعولاً له =[1] من غير أن يخطر ببالك كون « زيد » فاعلاً للضرب ؟

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يُتَصَوَّر ، لأن « عمراً » مفعول لضَرْبٍ وقع من « زيد » عليه ، و « يوم الجمعة » زمان لضَرْبٍ وقع من زيد ، و « ضربًا شديداً » بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته ، و « التأديب » علة له وبيان أنه كان الغرضَ منه . وإذا كان ذلك كذلك ، بَانَ منه وثَبت ، أنّ المفهوم من مَجْمُوعِ
304 الكلم معنىً واحد لا عِدَّة معانٍ ، وهو إثْباتُك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو / فى وقتٍ

(١) السياق من وسط الفقرة : « .... أيُتَصَوَّر فيها أن تفردَ عن المعنى الأول .... من غير أن يخطر ببالك » .

كذا ، وعلى صِفَة كذا ، ولغَرَضٍ كذا . ولهذا المعنى تقول إنّه كلامٌ واحدٌ .

* * *

٢٦٤ ٤٨٨ – وإذْ قد / عَرَفْتَ هذا ، فهو العِبْرَةُ أبَدًا . فبيت بَشّار إذا تأملته وَجَدْتَهُ كالحلقة المُفْرَغَة التى لا تقبل التقسيم ، ورأيته قد صَنَع فى الكَلِم التى فيه ما يصنعُه الصَّانع حين يأخذ كِسَراً من الذهب فيُذيبها ثم يصبُّها فى قالَبٍ ، ويخرجها لك سِوَاراً أو خلخالاً . وإن أنت حاولتَ قَطْعَ بعض ألفاظ البيتِ عن بعض ، كنت كمن يَكْسِر الحَلْقة ويَفْصِمُ السوار .[1] وذلك أنه لم يُرِدْ (٢٩٧) أن يُشَبِّه « النَّقْع » بالليل على حِدَةٍ ، و « الأسيافَ » بالكواكب على حِدَةٍ ، ولكنه أراد أن يُشبِّه النَّقْعَ والأسيافُ تجول فيه بالليل فى حال ما تَنْكَدِرُ الكواكب وتَتَهاوَى فيه .[2] فالمفهوم من الجميع مَفْهُوم واحدٌ ، والبَيْت من أوّله إلى آخره كلام واحد .

عودٌ إلى بيان ما فى بيت بشار وأنه سبيكةٌ واحدة

فانظر الآن ما تقول فى اتّحاد هذه الكلم التى هى أجزاءُ البيت ؟ أتقول : إنّ ألفاظها اتّحدت فصارت لَفْظَةً واحدة ؟ أم تقول : إنّ مَعانِيَها اتّحدت فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنّها لفظةٌ واحدة ؟ فإن كنت لا تَشُكّ أن الاتّحاد الذى تراه هو فى المعانى ، إذْ كان من فَساد العَقْلِ ، ومن الذَّهاب فى الخَبَلِ ، أن يَتَوهَّم مُتَوهِّم أن الألفاظ يندمجُ بعضها فى بعض حتى تصير لفظةً واحدةً .

---

(١) « فَصَم السِّوارَ وغيرَه » ، أن يكسره أو يصدعه من غير أن يُبِين بعضه من بعض . وانظر بيت بشار فيما سلف رقم : ٤٨٥

(٢) « انكدرت النجوم » : انقضَّت وتناثرت .

فقد أراك ذلك ، إن لم تُكَابِرْ عقلَكَ ، أن « النظم » يكون فى معانى الكلم دون ألفاظها ، وأن نَظْمها هُو تَوَخِّى معانى النحو فيها . وذلك أنه إذا ثَبَت الاتّحاد ، وثبت أنه فى المعانى ، فينبغى أن تنظر إلى الذى به اتّحدت المعانى / فى 305
بيت بشّار . وإذا نظرنا لم نجدها اتّحدت إلاّ بأَنْ جعل « مُثَارَ النقع » اسم « كأن » ، وجعل الظَّرف الذى هو « فوق رءوسنا » معمولاً « لمثار » ومعلَّقاً به ، وأشْرَكَ « الأسياف » فى « كأن » بعطفه لها على « مُثَار » ، ثم بأنْ قال : « ليَلٌ تَهاوَى كواكِبُهْ » ، فأتى بالليل نكرةً ، وجعل جملة قوله : « تهاوى كواكبه » له صفةً ، ثم جعل مجموع : « ليل تهاوى كواكبه » ، خبراً « لِكَأَنَّ » .

فانظُرْ هل ترى شيئاً كان الاتّحادُ به غيرَ ما عدَّدناه ؟ وهل تعرف له مُوجِباً سواه ؟ فلولا الإخلادُ إلى الهُوَيْنَا ، وتَرْكُ النَّظر وغِطَاءٌ أُلْقِى على عيون أقوامٍ ، لكان يَنْبغى أن يكون فى هذا / وَحْدَه الكفايةُ وما فوق الكفاية . ونسأل ٢٦٥
الله تعالى التوفيق .

* * *

آفة الذين لهجوا بأمر « اللفظ » من المعتزلة وبيان فساد أقوالهم

٤٨٩ — (٢٩٨) واعلم أن الذى هو آفةُ هؤلاء الذين لَهِجُوا بالأباطيل فى أمر « اللفظ » أنهم قومٌ قد أسلموا أنْفُسَهم إلى التَّخيُّل ، وألْقوا مَقَادَتَهم إلى الأوهام ، حتى عَدَلت بهم عن الصواب كُلَّ مَعْدِل ، ودَخلت بهم من فُحْش الغَلَط فى كُلِّ مَدْخل ، وتعسَّفَت بهم فى كُلِّ مَجْهَل ، وجعلتهم يَرْتكبون فى نُصْرة رأْيِهم الفاسدِ القولَ بكُلِّ مُحالٍ ، ويقتحمون فى كُلِّ جَهالة ، حتى أنك لو قلت لهم : إنه لا يَتأَتَّى للناظم نَظْمُه إلاّ بالفكر والرويَّة ، فإذا جعلتم « النظم » فى الألفاظ ، لزمكم من ذلك أن تجعلوا فِكْر الإنسان إذا هو فكَّر فى نظم الكلام ، فِكْراً فى الألفاظ التى يريد أن ينطق بها دُون المعانى = [1] لم يُبالُوا أن

---

(١) السياق : « .... حتى إنك لو قلت لهم : إنه لا يتأتى للناظم .... لم يبالوا » .

يرتكبوا ذلك ، وأن يتعلَّقوا فيه بما في العادة ومَجْرَى الجِبِلَّة من أن الإنسان يُخَيَّل إليه إذا هُو فكَّر ، أنه كأنّه ينطِق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في معانيها ، حتى / يُرَى أنّه يسمعُها سَماعَه لها حِين يُخْرِجها مِنْ فِيه ، وحين يجرى بها اللسان . 306

وهذا تجاهلٌ ، لأنَّ سبيلَ ذلك سبيلُ إنْسانٍ يتخيَّل دائماً في الشيء قد رآه وشاهَده أنه كأنَّه يراه وينظر إليه ، وأنّ مِثَاله نُصْبَ عينيه . فكما لا يُوجِب هذا أن يكون رَائِياً له ، وأن يكون الشيءُ موجوداً في نَفْسِه ، كذلك لا يكون تخيُّله أنه كَأنَّه ينطقُ بالألفاظ ، مُوجِباً أن يكون ناطقاً بها ، وأن تكون موجودة في نفسِه ، حَتَّى يُجْعَل ذلك سببًا إلى جعل الفكر فيها .

فكر الإنسان ، هل هو فكر في الألفاظ وحدها ؟ أم هو فكر في الألفاظ والمعاني معا ؟

٤٩٠ — ثُمَّ إنَّا نعمل على أنه ينطق بالألفاظ في نفسه ، وأنه يجدها فِيهَا على الحقيقة ، فمن أين لنا أنه إذا فكر كَان الفِكْر منه فيها ؟ أمْ ماذَا يَرُوم ، ليتَ شِعْرِى ، بذلك الفكر ؟ ومعلومٌ أن الفكرَ من الإنسان يكون في أن يُخْبِر عن شيء بشيء ، أو يَصِف شيئاً بشيء ، أو يُضِيفَ شيئاً إلى شيء ، أو يُشْرِك شيئاً في حكم شيءٍ ، أو يخرج شيئاً من حُكْمٍ قد سبق منه لشيء ، أو يجعل وُجُود شيءٍ (٢٩٩) شرطاً في وجود شيء ، وعلى هذا السبيل ؟ وهذا كُلُّه / فكْرٌ في أمور ٢٦٦
مَعْقُولَةٍ زائدةٍ على اللفظ .(١)

٤٩١ — وإذا كان هذا كذلك ، لم يَخْلُ هذا الذى يجعلُ في الألفاظ فِكْراً من أحد أمرين : إمّا أنْ يُخرِج هذه المعانى من أن يكونَ لواضع الكلامِ فيها فِكْرٌ ويَجْعَلَ الفكْرَ كُلّه في الألفاظ = وإمّا أن يجعل له فِكْراً في اللفظ مُفْرَداً عن الفكرة في هذه المعانى . فإن ذهبَ إلى الأوَّل لم يُكَلَّم ، وإن ذهبَ إلى الثانى لزمه

---

(١) في المطبوعة : « أمور معلومة معقولة » ، زاد ما لا خير فيه .

أن يُجَوِّز وُقوعَ فِكْرٍ من الأعجمى الذى لا يعرف معانى ألفاظ العربية أَصْلاً ، (١) فى الألفاظ . وذلك مِمَّا لا يَخفَى مكانُ الشُّنْعَةِ والفَضِيحة فيه .

* * *

٤٩٢ — / وشبيهٌ بهذا التوهُّم منهم ، أنَّك قَدْ ترى أحدَهُم يعتبرُ حالَ السامع ، فإذا رأى المَعانى لا تَترتَّب فى نفسه إلاَّ بتَرتُّبِ الألفاظ فى سمعه ، ظَنَّ عند ذلك أن المعانى تَبعٌ للألفاظ ، وأن التَّرتُّبَ فيها مكتسب من الألفاظ ، ومِنْ تَرتُّبها فى نُطْق المتكلم . 307

كشف وهم فى مسألة ترتب الألفاظ فى النفس ، والسمع

وهذا ظن فاسدٌ ممن يَظُنه ، فإن الاعتبارَ ينبغى أن يكون بحالِ الواضعِ للكلام والمؤلِّفِ له ، والواجبُ أن يَنْظر إلى حال المعانى معه لا مَعَ السامع ، وإذا نظرنَا علمنا ضرورةً أنه مُحالٌ أن يكونَ التَرتُّب فيها تبعاً لترتُّب الألفاظ ومُكْتَسَباً عنه ، لأن ذلك يقتضى أن تكون الألفاظ سابقةً للمعانى ، وأن تقع فى نَفْس الإنسان أوَّلاً ، ثم تقع المعانى من بعدها وتاليةً لها ، بالعَكْسِ مما يعلَمُه كُلُّ عاقلٍ إذا هو لم يُؤْخَذْ عن نفسه ، ولم يُضْرَبْ حِجابٌ بينه وبين عقله . وليتَ شِعْرى ، هَلْ كانت الألفاظ إلاّ من أجل المعانى ؟ وهل هى إلاَّ خَدَمٌ لها ، ومُصرَّفَةٌ على حكمها ؟ أَوَ ليْست هى سِماتٍ لها ، وأوضاعاً قد وُضِعت لتدُلَّ عليها ؟ فكيف يُتَصَوَّر أن تسبقَ المعانِىَ (...) وأن تتقدَّمها فى تصوُّر النفس ؟ إن جازَ ذلك ، جاز أن تكون أَسامِى الأشياء قد وُضِعت قبل أنْ عُرِفت الأَشياءُ ، وقبْل أن كانت . وما أدرى ما أقول فى شىء يَجُرُّ الذاهبين إليه إلى أشباهِ هذا من فُنون المُحَال ، وردىء الأقوال . (٢)

* * *

(١) السياق : « أن يجوّز وقوع فكر من الأعجمى .... فى الألفاظ » .

(٢) فى المطبوعة : « وروىء الأحوال » ، وهو لا شىء .

٤٩٣ – وهذا سؤالٌ لهم من جنسٍ آخرَ فى « النظم » . قالوا : لو كان
٢٦٧ / « النظمُ » يكون فى معانى النحو ، لكان البَدَوىُّ الذى لم يسمع بالنحو قطُّ ،
308 ولم يعرف المبتدأَ والخبرَ وشيئاً مِمّا يَذْكرونه ، لا / يتأتَّى له نَظْمُ كلامٍ . وإنّا لنراه يأتى فى كلامه بنَظْمٍ لا يُحْسِنه المتقدِّم فى علم النحو .

ردّ شبهة المعتزلة فى « النظم » ، وأن البدوى لم يسمع بالنحو قط ، والصحابة لا يعرفون ألفاظ المتكلمين

قيل : هذه شبهةٌ من جنس ما عَرَض للذين عابُوا المتكلمين فقالوا : « إنّا نعلم أنّ الصحابةَ رضى الله عنهم والعُلماءَ فى الصَّدْر الأوَّل ، لم يكونوا يعرفُون « الجوهر » و « العرض » ، و « صفة النفس » و « صفة المعنى » وسائر العبارات التى وضعتُمُوها ، فإن كان لا تَتِمُّ الدِّلالةُ على حُدُوث العالم والعِلْم بوحدانيّة الله ، [1] إلا بمعرفة هذه الأشياء التى آبتدأتموها ، فينبغى لكم أن تدَّعوا أنكم قد عَلِمتم فى ذلك ما لم يعلموه ، وأن مَنْزلتكم فى العلم أعلى من منازلهم » .

وجوابُنا هو مثل جواب المتكلمين ، وهو أن الاعتبارَ بمعرفة مدلول العبارات ، لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوىُّ الفرقَ بين أن يقول : « جاءنى زيدٌ راكباً » ، وبين قوله : « جاءَنى زيدٌ الرّاكبُ » ، لم يَضُرُّه أن لا يعرف أنه إذا قال : « راكباً » ، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا فى « راكبٍ » : « إنه حال » ، وإذا قال : « الراكبُ » ، أنه صفة جاريةٌ على « زيد » — وإذا عرف فى قوله : « زيدٌ مُنْطلقٌ » أن « زيداً » مُخْبَر عنه ، و « منطلق » خبر ، لم يضُرُّه أن لا يعلم أنّا نسمّى « زيداً » مبتدأً — وإذا عرف فى قولنا : « ضربتُه تأديباً له » ، أن المعنى فى التأديب أنه غَرَضُه من الضرب ، وأنه ضربه ليتأدب ، لم يَضُرُّه أن لا يعلم أنا نسمى « التأديب » مفعولاً له .

---

(١) فى « س » و « ج » : « حَدَث العالم » ، مضبوطة فى المخطوطتين ، وهو مصدر غريب ، والله أعلم .

ولو كان عَدَمُه العِلْمَ بهذه العبارات ، [١] (٢٠١) يَمْنعه العلم بما وضعنَاها لهُ وأرَدْنَاه بها = لكان يَنْبغى أن لا يكون له سبيلٌ إلى بيان أغراضِه ، وأنْ لا يَفْصِلِ فيما يتكلَّم به بين نَفْيٍ وإثبات ، وبين « ما » / إذا كان استفهاماً ، 309
وبينَه إذا كان بمعنى « الذى » ، وإذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يَسْمع عبارَاتِنا فى الفَرْق بين هذه المعانى .

أتُرَى الأعرابيَّ حين / سمع المُؤذّنَ يقولُ : « أشهدُ أنَّ محمداً رسولَ ٢٦٨
الله » بالنصب ، فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ = أنكر عَنْ غير عِلْمٍ أن النصب يُخْرِجه عن أن يكون خبراً ويجعله والأوَّلَ فى حكم اسم واحد ، وأنه إذا صار والأوَّل فى حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسمٍ آخر أو فِعْلٍ ، حتى يكون كلاماً ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة ؟ إن كان لم يعلم ذلك ، فلماذا قال : « صنع ماذا ؟ » ، فطلب ما يجعله خبراً ؟

بيان فى رد شبهة المعتزلة

٤٩٤ — ويكفيك أنه يَلْزَمُ على ما قالوه أن يكون آمْرُؤُ القيس حين قال :

* قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ *

قاله وهو لا يعلم ما نعنيه بقولنا : أن « قفا » أمرٌ ، و « نبك » جواب الأمر ، و « ذكرى » مُضَافٌ إلى « حبيبٍ » ، و « منزلِ » معطوف على الحبيب = وأن تكون هذه الألفاظ قد تَرَتَّبَتْ له من غير قَصْدٍ منه إلى هذه المعانى . [٢] وذلك يوجب أن يكون قال : « نبك » بالجزم من غير أن يَكُون عرفَ معنىً يوجب الجزم ، وأتَى به مؤخراً عن « قفا » ، من غير أن عرف لتأخيره مُوجِباً سوى طلب الوزن .

---

(١) فى المطبوعة ، وفى نسخة عند « س » : « عدمُ العلِم » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « قد رتبت له » .

ومَنْ أَفْضت به الحالُ إلى أمثال هذه الشناعات ، ثم لم يَرْتَدِع ، ولم يَتَبَيَّن أنه على خطإٍ ، فليس إلاَّ تَرْكُه والإعراضُ عنه .

٤٩٥ — ولولاَ أنَّا نُحبُّ أن لا يَنْبِس أحدٌ فى معنى السُّؤال والاعتراض بحرفٍ إلاَّ أرَيْناه الذى استهواه ، لكان تَرْكُ التشاغُلِ بإيراد هذا وشِبْهِه أوْلَى . ذاك لأنّا قد علِمنا عِلْمَ ضرورةٍ أنّا لَو بقينا الدهرَ الأطولَ نُصَعِّد ونُصَوِّب ، (١) (٦٠٢) ونبحثُ / ونُنَقِّب ، نبتغى كلمةً قد اتصلت بصاحبةٍ لها ، ولفظةٍ قد 310 انتظمت مع أُخْتِها ، من غير أن تُوُخِّى فيما بينهما معنىً من معانى النحوِ ، (٢) طلبنا ممتنعاً ، وثَنَيْنا مَطايا الفكر ظُلَّعاً . فإن كان هٰهُنا من يَشُكُّ فى ذلك ، ويزعم أنه قد عَلِم لاتّصال الكَلِم بعضِها ببعضٍ ، وانتظامِ الألفاظ بعضها مع بعض ، مَعَانِيَ غيرَ معانى النحو ، فإنا نقول له : هَاتِ ، فبيِّن لنا تلك المعانى ، وأرِنا مكانَها ، واهدِنا لها ، فلعلَّك قد أوتيت علماً قد حُجِبَ عنّا ، وفُتِح لك / بابٌ ٢٦٩ قد أغلق دوننا :

وَذَاكَ لَهُ إذَا العَنْقاء صَارَتْ مُرَبَّبَةً وشَبَّ ابنُ الخَصِيِّ (٣)

* * *

(١) « الدهر » فى المطبوعة و « س » ، أمّا « ج » فكتب كلمة لم أحسن قراءتها .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « نتوخّى » .

(٣) الشعر لأبى تمام فى ديوانه « العَنقاء » طائرٌ ضخم لا يكادُ يُرى إلا فى الدهور ، هكذا زعموا . ويعنى بقوله : « مرَبَّبَة » ، أن يربِّيها الناس كما يُرَبَّى الحمام ، وهذا محال . وكذلك الخصىُّ لا ولد له ، فأنى يكون له ولدٌ يشبُّ !

فَصْلٌ

آفة وشبهة فى مسألة التعبير عن المعنى بلفظين أحدهما فصيح ، والآخر غير فصيح

٤٩٦ — قد أردتُ أنْ أعيد القول فى شىء هو أَصْل الفساد ومُعْظَم الآفة ، والذى صار حِجازاً بين القوم وبين التأمُّل ، وأخذ بهم عن طريق النَّظَر ، وحالَ بينهم وبين أن يُصْغُوا إلى ما يقال لهم ، وأن يفتحوا للذى تَبَيَّن أعْيُنَهم ، وذلك قولهم : « إنَّ العقلاءَ قد اتَّفقوا على أنه يصحُّ أن يُعَبَّر عن المعنى الواحد بلفظين ، ثم يكون أحدهما فصيحاً ، والآخر غير فصيح . وذلك ، قالوا ، يقتضى أن يكون للَّفظ نصيبٌ فى المزيَّة ، لأنها لو كانت مقصورةً على المعنى ، لكان محالاً أن يُجْعل لأحد اللفظين فضلٌ على الآخر ، مع أن المعبَّر عنه واحدٌ » .

وهذا شىءٌ تَراهُم يُعْجَبُون به ويكثرون تَردادَهُ ، مع أنهم يؤكِّدونه فيقولون : « لولا أنّ الأمر كذلك ، لكان ينبغى أن لا يكون للبيتِ من الشِّعر فَضْل على تفسير المفسِّر له ، لأنه إن كان اللَّفْظُ إنما يَشْرُف / من أجل معناه ، فإنّ لفظ المفسِّر يأتى على المعنى ويؤدِّيه لا مَحالة ، إذ لو كان لا يؤدِّيه ، لكان لا يكون تفسيراً له » . 311

ثم يقولون : « وإذا لزم ذلك فى تفسير البيت من الشِّعر ، لَزِم مثلُه (٣٠٣) فى الآية من القرآن » = وهم إذا انتهوا فى الحِجَاج إلى هذا الموضع ، ظنُّوا أنَّهم قد أتوا بما لا يَجوز أن يُسْمَع عَليهم مَعَهُ كلامٌ ، [1] وأنه نَقْضٌ ليس بعده إبرامٌ ، وربما

---

(١) « معه » ليست فى « ج » ، وفى هامش « س » كتب : « معه » ، وكتب فوقها : « لعَلَّه » ، يريد أن يقول : إن العبارة أجود استقامة إذا زاد « معه » ، فكتبها رشيد رضا : « أن يسمع معه لعلة كلام » ، فأتى بشيء غريب طريف جدًا .

أخرجهم الإعجابُ به إلى الضحِك والتعجُّب ممن يرى أنّ إلى الكلام عليه سبيلاً ، وأنّه يستطيع أن يقيمَ على بُطْلان ما قالوه دليلاً .

٤٩٧ — والجواب ، وبالله التوفيق ، أن يقالَ للمحتج بذلك : قولُك إنّه يَصِحُّ أن يُعَبَّر عن المعنى الواحد بلَفْظَين ، يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد باللفظين كلمتين معناهما واحد فى اللغة ، مثل « الليث » و « الأسد » ، ومثل « شَحَط » و « بَعُد » ، وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى .

والثانى : أن تريد كَلاَمين .

٢٧٠ فإن أردتَ الأوّل خرجتَ من المسألة ، / لأن كلاَمَنا نحن فى فَصاحةٍ تحدث من بعد التأليف ، دون الفَصاحة التى تُوصَفُ بها اللفظة مفردةً ، ومن غير أن يُعْتَبَر حالُها مع غيرها .

وإن أردتَ الثانى ، ولاَبُدَّ لك من أن تريده ، فإن هٰهُنا أصلاً ، مَنْ عرفهُ عرف سُقُوط هذا الاعتراض . وهو أن يَعْلَم أن سبيلَ المعانى سبيلُ أشكال الحُلِىّ ، كالخاتم والشَّنْف والسِّوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غُفْلاً ساذَجاً ، لم يعمَلْ صانِعه فيه شيئاً أكثرَ من أن أتى بما يقعُ عليه آسم الخاتم إن كان خاتَماً ، [1] والشَّنْفِ إن كان شَنْفاً ، وأن يكون مَصْنوعاً

312 / بَديعاً قد أغْرَب صانعه فيه . كذلك سبيلُ المعانى ، أن ترى الواحدَ منها غُفْلاً ساذَجًا عاميًّاً موجوداً فى كلام الناس كلِّهم ، ثم تراه نفسه وقد عَمَد إليه البصيرُ بشأنِ البلاغةِ وإحداث الصُّوَر فى المعانى ، فيصنع فيه ما يَصْنَع الصَّنَعُ الحاذِق ،

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « أن يأتى بما يقع .... » .

حتى يُغْرِب فى الصَّنْعة ، ويُدِقّ فى العمل ، ويُبْدِع فى الصِّيَاغة . وشواهدُ ذلك حاضِرةٌ لكَ كيف شئتَ ، وأمثِلَتُه نُصْبَ عينيك من أين نظرتَ .

تَنْظُر إلى قولِ النَّاس : « الطبع لا يَتَغَيَّر » ، و « لستَ تستطيعُ (٤٠٠) أن تخرج الإنسان عَمَّا جُبِل عليه » ، فترى معنى غُفْلاً عاميًّا معروفاً فى كل جِيلٍ وأُمّةٍ ، ثم تنظر إليه فى قول المتنبى :

يُرَادُ مِنَ القَلْبِ نِسْيَانُكُمْ ... وَتَأْبَى الطِّبَاعُ عَلَى النَّاقِلِ [(١)]

فتجده قد خرج فى أحسن صورة ، وتراه قد تحوَّل جوهرةً بعد أن كان خَرَزَة ، وصار أعجبَ شيء بعد أن لم يكن شيئاً .

* * *

ردّ شبهة المعتزلة هذه وفساد قولهم ، وهو فصل جيّد

٤٩٨ — وإذ قد عرفت ذلك ، فإن العقلاءَ إلى هذا قصدوا حين قالوا : « إنه يصحّ أن يُعَبَّر عن المعنى الواحِدِ بلفظين ، ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخرُ غير فصيح » ، كأنهم قالوا : إنه يصح أن تكون هٰهُنا عبارتان أَصْلُ المعنى فيهما واحدٌ ، ثم يكون لإحْداهما فى تحسين ذلك المعنى وتزيينه ، وإحداثِ خصوصيّة فيه = تأثيرٌ لا يكون للأخرى .

٤٩٩ — واعلم أن المخالفَ لا يَخْلُو من أن ينكر / أن يكون للمعنى فى ٢٧١
إحدى العبارَتين حُسْنٌ ومزيّةٌ لا يكونان له فى الأخرى ، وأنْ تَحْدُث فيه على الجُملة صورةٌ لم تكن = [(٢)] أو يعرفَ ذلك .

فإن أنكرَ لم يُكَلَّم ، لأنه يؤدِّيه إلى أن لا يجعل للمعنى فى قوله :

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) السياق : « .... أن المخالف لا يخلو من أن ينكر .... أو يعرفَ » .

313 * وتأبى / الطباع على الناقل *

مزيةً على الذى يعقل من قولهم : « الطبع لا يتغير » ، و « لا يستطيعُ أن يَخْرجَ الإنسان عمّا جُبِل عليه » = وأنْ لا يرى لقول أبى نواس :

وَلَيْسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَم فِى وَاحِدِ (١)

= مزيّةً على أن يقال : « غيرُ بديع فى قدرة الله تعالى أن يَجْمع فضائلَ الخَلْق كلّهم فى رجلٍ واحد » . ومَنْ أدَّاه قولٌ يَقوله إلى مثلِ هذا ، كان الكلام معه مُحالاً ، وكنت إذا كلّفته أن يعرف ، كمن يُكَلَّف أن يميِّز بُحور الشعر بعضها من بعض ، فيَعْرف المَديد من الطَّويل ، والبَسيط من السَّريع = (٣٠٥) (٢) من ليس له ذَوقٌ يقيم به الشعر من أصله .

وإن آعترف بأنَّ ذلك يكون ، قلنا له : أخبرنا عنك ، أتقول فى قوله :

* وتأبَى الطِّباع على الناقِل *

= أنه غاية فى الفصاحة ؟ = فإذا قال : نَعَم . قيل له : أفكان كذلك عندَك من أجلِ حُرُوفه ، أم من أجلِ حُسن ومَزِيّة حصلاَ فى المعنى ؟ = فإن قال : من أجل حروفه : دخل فى الهذيان = وإن قال : من أجلِ حُسْنٍ ومزيّة حصلاَ فى المعنى ، قيل له : فذاك ما أرَدْنَاك عليه حين قلنا : إن اللفظَ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع فى معناه ، لاَ من أجلِ جَرْسِه وصَدَاه .

* * *

« التشبيه » ، يكشف شبهة المعتزلة ٥٠٠ – وآعلم أنه ليسَ شىء أبينَ وأوْضحَ وأحرى أن يكشِفَ الشبهة

---

(١) هو فى ديوانه ، وكتبه فى المطبوعة هنا وفيما بعد : « ليس على الله بمستنكر » .

(٢) السياق : « كمن يكلّف .... من ليس له ذوق .... » .

عن متأمِّله فى صحة ما قلناه ، (١) من « التشبيه » . فإنّك تقول : « زيد كالأسد »
أو « مثل الأسد » أو « شبيه بالأسد » ، فتجد ذلك كُلَّه تشبيهاً غُفْلاً ساذَجاً =
ثم تقول : « كأن زيداً الأسد » ، فيكون تشبيهاً أيضًا ، إلاّ أنّك ترى بينه وبين
الأول بَوْناً بعيداً ، لأنك ترى له صورة خَاصَّةً ، وتجِدُك / قد فَخَّمت المعنى 314
وزدتَ فيه ، بأن أفدْتَ أنه مِن الشَّجاعة وشدَّة البطش ، وأنّ / قلبَه قلْبٌ ٢٧٢
لا يخامره الذُّعْر ولا يدخله الرَّوْع ، بحيث يُتَوَهَّم أنه الأسد بعينه = ثم تقول :
« لَئِن لَقِيتَهُ لَيَلْقَيَنَّك منه الأسدُ » ، فتجدُه قد أفادَ هذه المبالغة ، لكن فى صورةٍ
أحْسَنَ ، وصفةٍ أخصَّ ، وذلك أنك تجعله فى « كأن » ، يتوهَّم أنه الأسد ،
وتجعله هٰهُنا يُرَى منه الأسَد على القَطْع ، فيخرج الأمر عَنْ حدِّ التوهُّم إلى حدِّ
اليقين = ثم إن نظرتَ إلى قوله :

أأَنْ أُرْعِشَتْ كَفَّا أَبِيكَ وَأُصْبِحَتْ ‏ ‏ يَدَاكَ يَدَىْ لَيْثٍ فإنَّك غَالِبُهْ (٢)

= وجَدْتَه قد بدا لك فى صُورة آنَق وأحسَنَ = ثم إن نظرتَ إلى قول أرطَاة ابن سُهَيَّة :

إنْ تَلْقَنِى لاَ تَرَى غَيْرِى بِنَاظِرَةٍ ‏ ‏ تَنْسَ السِّلاَحَ وتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأسَدِ (٣)

= وجدتَهُ قد فَضَل الجميع ، ورأيته قد أُخْرِج فى صُورة غيرِ تلك الصُّوَر كلِّها .

* * *

(١) السياق : « ليس شىءٌ أبينَ وأوضحَ .... من التشبيه .... » .

(٢) الشعر للفرزدق فى ديوانه ، وفى الأغانى ٢١ : ٣٢٧ ، (الهيئة) ، وروايته : « فإنك جاذبُه » .

(٣) مطلع شعر له فى الأغانى ، وقد مضى برقم : ٢٣٥

شبهة المعتزلة فى قولهم : « اللفظ » واستدلالهم بأن تفسير الشعر يجب أن يكون كالمفسَّر . ورد الشبهة

٥٠١ — وٱعلم أن من الباطل والمُحالِ ما يعلم الإنسان بُطلانه واستحالته بالرجوع إلى النفسِ حتى لا يَشُكَّ . ثم إنّه إذا أراد بَيَانَ ما يجد فى نفسه والدِّلالةَ عليه ، رأى المَسْلَكَ إليه يَغْمُض ويَدِقُّ . وهَذه الشبهة أعنى قولهم : « إنه لو كان يَجُوز أن يكون الأمرُ على خلاف ما قالوه مِن أنَّ الفصاحة وَصْف للَّفظ من حيث هو لفظ ، لكان يَنْبغى أن لا يكون للبيت من الشِّعر فضلٌ على تَفْسير المفسِّر » ، [1] إلى آخره = [2] من ذاك . وقد علقت لذلك بالنُّفوس وقَوِيتْ فيها ، حتى إنك لا تُلْقِى إلى أحدٍ من المتعلقين بأمر « اللفظ » كلمةً مما نحن فيه ، إلا كان هذا أوَّل كلامه ، وإلاَّ عَجَّبَ وقال : « إنّ التفسير بيانٌ للمُفَسَّر ، فلا يجوز أن يبقى من معنى المُفَسَّر شيء لا يؤدِّيه التفسيرُ ، ولا يَأْتِى عليه ، لأن فى تجويز ذلك القول بالمُحال ، وهو أن لا يزالَ يبقى من
315 / معنى المفسَّر شيء لا يكون إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ، ثَبَتَ أن الصحيحَ ما قلناه ، من أنه لا يجوز أن يكون لِلَّفظ المُفسَّر فضلٌ من حيث
٢٧٣ المعنى على لفظ التفسير . وإذ / لم يجز أن يكون الفَضْل من حيث المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه » .

فهذا جملةُ ما يمكنهم أن يقولوه فى نُصْرةِ هذه الشبهة ، قد استقصيتُه لك . وإذْ قد عرفتَه فٱسمع الجوابَ ، وإلى الله تعالى الرَّغْبةُ فى التوفيق للصواب .

* * *

٥٠٢ — ٱعلم أن قولهم : « إنَّ التفسيرَ يجبُ أن يكون كالمُفَسَّر » ، دَعْوى لا تصحُّ لهم إلا من بعد أن ينكرُوا الذى بَيَّنَّاه ، من أن من شأن المعانى أن تختلف

---

(١) انظر قولهم فيما سلف رقم : ٤٩٦

(٢) السياق : « وهذه الشبهة .... من ذاك » .

بها الصُّور ، ويَدْفَعُوه أصْلاً ، وَحتَّى يدَّعوا أنه لاَ فَرْقَ بين « الكناية » و « التصريح » ، وأنّ حالَ المعنى مع « الاستعارة » كحاله مع ترك الاستعارة ، وحتى يُبْطِلوا (٢٠٧) ما أُطْبِقَ عليه العقلاء من أنّ « المجازَ » يكون أبَدًا أبلغَ من الحقيقة ، فيزعموا أن قولنا : « طويل النجاد » و « طويل القامة » واحدٌ ، وأن حالَ المعنى فى بيت ابن هَرْمَة .

* ولا أبْتَاعُ إلاّ قريبةَ الأجَلِ * (١)

= كحاله فى قولك : أنا مِضْيَافٌ = وأنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، لم يكن الأمرُ أقوى من أن تقول : « رَأيت رجلاً هو من الشجاعة بحيث لا يَنْقُصُ عن الأسد » ، ولم تكنْ قد زِدْتَ فى المعنى بأن ادَّعيتَ لهُ أنه أسدٌ بالحقيقة ولا بالغتَ فيه (٢) = وحتى يزعموا أنه لا فضلَ ولا مزيَّة لقولهم : « ألقَيْتُ حَبْله على غارِبِه » ، على قولك فى تفسيره : « خلَّيتُه وما يريد ، وتركته يَفْعَلُ ما يشاء » = وحتَّى لا يجعلوا للمعنى فى قوله تعالى : (وأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ العِجْلَ) [سورة البقرة : ٩٣] ، / مزيَّةً على أن يقال : « اشتَدَّت محبتهم للعجل وغَلَبت 316
على قُلوبهم » = وأن تكون صُورةُ المَعنى فى قوله عز وجل : « واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤] ، صُورَتَهُ فى قول من يقول : « وشابَ رأسِي كُلُّه » و « ابيض رأسى كُلُّه » = وحتى لا يَرَوا فَرْقاً بين قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، وبين : « فما ربحوا فى تجارتهم » = وحتى يرتكبوا جميعَ مَا أريناك الشناعةَ فيه ، من أن لا يكون فَرْقٌ بين قول المتنبى :

---

(١) سلف بيت ابن هرمة برقم : ٣١١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩

(٢) فى « ج » والمطبوعة : « ولم تكن قدرت فى المعنى » ، وهو سَيِّء .

* وتأْبَى الطِّباع على النّاقل * (١)

وبين قولهم : « إنّك لا تَقْدِر أن تُغَيِّر طباعَ الإنسان » = ويجعلوا حال المعنى فى قول أبى نواس :

/ وليس للهِ بمُسْتَنْكَرٍ   أنْ يَجْمَعَ العَالَم فِى وَاحِدِ (٢) ٢٧٤

= كحاله فى قولنا : « إنه ليس ببديع فى قدرة الله أن يجمع فضائل الخلق كلهم فى واحد » = ويرتكبوا ذلك فى الكلام كُلِّه ، حتّى يزعموا أنَّا إذا قلنا فى قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ) أن المعنَى فيها : « أنه لما كان الإنسان إذا همَّ بقَتْلِ آخَرَ لشيء غاظه منه ، فذكر أنّه إن قَتَله قُتِل ارْتَدع ، (٢٠٨) صارَ المهموم بقتله كأنه قد استفاد حياة فيما يُسْتَقْبَل بالقصاص » = (٣) كنا قد أدَّينا المعنى فى تفسيرنا هذا على صُورَته التى هو عليها فى الآية ، حتى لا نعرف فضلاً ، وحتى يكون حالُ الآية والتفسير حالَ اللّفْظتين إحداهما غريبةٌ والأخرى مشهورة ، فتُفَسِّر الغريبةَ بالمشهورة ، مثل أن تقول مثلاً فى « الشَّرْجَب » إنه الطويل ، (٤) وفى « القِطّ » إنه الكتاب ، وفى « الدُّسُر » إنه المسامير . ومَنْ صَار الأمر به إلى هذا ، كان الكلام مَعَهُ مُحالاً .

...

٥٠٣ — واْعلم أنه ليس عَجَبٌ أعجبَ من حالِ مَنْ يرى كلامين / ، (٥) 317

---

(١) سلف برقم : ٤٩٧

(٢) سلف برقم : ٤٩٩

(٣) السياق : « حتى يزعموا أنا إذا قلنا فى قوله تعالى .... كنّا قد أدَّينا » .

(٤) فى المطبوعة وحدها : « الشوقب » .

(٥) فى المطبوعة وحدها : « ليس عجيب » .

أجزاءُ أحدهما مخالفةٌ فى معانيها لأجزاء الآخر ، ثم يرى أنه يَسَعُ فى العقل أن يكون معنى أحدِ الكلامين مِثْلَ معنى الآخر سواءً ، حتى يقعُدَ فيقول [(١)] : « إنّه لو كان يكون الكلام فصيحاً من أجل مزيَّة تكون فى معناه ، لكان ينبغى أن توجد تلك المزيَّة فى تفسيره » . ومثله فى العَجَب أنّه ينظر إلى قوله تعالى : (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، فيرى إعرابَ الاسم الذى هو « التجارة » ، قد تغير فصار مرفوعاً بعد أن كان مجروراً ، ويَرَى أنَّه قد حُذِفَ من اللفظ بعضُ ما كان فيه ، وهو « الواو » فى « ربحوا » ، و « فى » من قولنا : « فى تجارتهم » ، ثم لا يَعْلَمُ أن ذلك يقتضى أن يكون المعنى قد تغيَّر كما تغيَّر اللفظ !!

* * *

الكلام الفصيح قسمان : مزيّة اللفظ ومزيّة النظم

٥٠٤ — واعلم أنه ليس للحُجَجِ والدَّلائل فى صحة ما نحن عليه حَدٌّ ونهايةٌ ، وكلما انتهى منه باب انفتح فيه باب آخر . وقد أَرَدْتُ أن آخذ فى نوع آخرَ من الحِجَاج ، ومن البَسْط والشَّرح ، فتأمل ما أكتُبُه لك .

* * *

٥٠٥ — اعلم أن الكلام الفصيحَ ينقسم قسمين : قسمٌ / تُعْزَى المزيَّة ٢٧٥
والحسنُ (٣٠٩) فيه إلى اللفظ = وقسمٌ يُعْزَى ذلك فيه إلى النَّظم . [(٢)]

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « حتى يتصدَّى فيقول » ، وفى هامش « س » عن نسخة : « يقصد » .

(٢) يستمر الإمام عبد القاهر فى كلامه ، عن القسم الأول حتى ينتهى إلى رقم : ٥٣٢ ، ثم يبدأ الكلام عن القسم الثانى .

القسم الأول : « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل على حد الاستعارة » .

فالقسم الأول : « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل الكائنُ على حَدِّ الاستعارة » ، وكلُّ ما كانَ فيه ، على الجملة ، مجازٌ واتِّساعٌ وعُدُولٌ باللفظ عن الظاهر ، فما من ضَرْبٍ من هذه الضُّروب إلاَّ وهو إذا وقع على الصَّواب وعلى ما ينبغى ، أوجبَ الفضلَ والمزيةَ .

فإذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، كان له موقع وحظٌّ من القَبُول لا يكون إذا قلت : « هو كثير القِرَى والضِّيافة » .

= وكذا إذا قلت : « هو طويل النجاد » ، كان له تأثير فى النفس لا يكون إذا قلت : « هو طويل القامة » .

318 = وكذا إذا قلتَ : « رأيت أسداً » ، كان له مزِيَّةٌ لا تكون / إذا قلت : « رأيت رجلاً يشبه الأسد ويُساويه فى الشجاعة » .

= وكذلك إذا قلت : « أراك تُقَدِّم رجلاً وتُؤخِّر أخرى » ، كان له موقعٌ لا يكون إذا قلت : « أراك تتردد فى الذى دَعَوْتُك إليه ، كمن يقول : أخرُج ولا أخرُج ، فيقدِّم رجلاً ويؤخِّر أخرى » .

= وكذلك إذا قلت : « أَلْقَى حَبْلَه على غَارِبه » ، كان له مَأْخَذٌ من القلب لا يكون إذا قلتَ : « هو كالبعير الذى يُلْقَى حبلُه على غاربِه حتى يرعى كيف يشاء ويذهب حيث يريد » .

= لا يجهلُ المزيّةَ فيه إلا عديمُ الحِسّ ميِّتُ النفس ، وإلاَّ من لا يكلَّم ، لأنه من مبادىء المعرفةِ التى مَنْ عَدِمَها لم يكن للكلام معه معنىً .

* * *

النظر فى « الكناية »

٥٠٦ — وإذ قَدْ عرفت هذه الجملة ، فينبغى أن تنظر إلى هذه المعانى واحداً واحداً ، وتعرف محصولها وحقائقَها ، وأن تنْظُر أوّلاً إلى « الكناية » ، وإذا نظرت إليها وجدتَ حقيقتها ومحصولَ أمرها أنّها إثباتٌ لمعنىً ، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم : « هو كثير رماد القدر » ، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كَثِير القرى والضيافة ، لم تعرف ذلك من اللفظ ، ولكنّك عرفته بأن رجعتَ إلى نفسك (٦٠) فقلت : إنّه كلامٌ قد جاءَ عنهم فى المَدْح ، ولا معنى / للمَدْح بكثرة الرَّماد ، فليس إلا أنّهم ٢٧٦
أرادوا أن يَدُلُّوا بكثرة الرَّماد على أنه تُنصَب له القدور الكثيرة ، ويُطْبَخ فيها للقِرَى والضّيافة . وذلك لأنه إذا كَثُر الطبخُ فى القدور كَثُر إحراقُ الحَطَب تحتها ، وإذا كَثُر إحراق الحطب كَثُر الرَّماد لا مَحَالة . وهكذا السبيلُ فى كلِّ ما كان « كناية » . / فليس من لَفْظِ الشِّعْر عَرَفْت أن ابْنَ هَرْمَة أراد بقوله : 319

* ولاَ أُبْتاع إلاَّ قَرِيبَة الأَجَلِ *[1]

= التمدُّحَ بأنه مِضْياف ، ولكنّك عَرَفته بالنَّظر اللطيف ، وبأن عَلِمت أنه لا معنى للتمدُّح بظاهر ما يَدُلُّ عليه اللَّفظُ من قُرْبِ أَجَلِ ما يشتريه ، فطلبت له تأويلاً ، فعلمتَ أنه أراد أنّه يشترى ما يشتريه للأضياف ، فإذا اشترَى شاة أو بعيراً ، كان قد اشترى ما قَدْ دَنَا أجلُه ، لأنه يُذبَح ويُنْحر عن قريب .

النظر فى « الاستعارة »

٥٠٧ — وإذ قد عرفت هذا فى « الكناية » ، « فالاستعارة » فى هذه القَضِيّة .[2] وذاك أنّ موضوعها على أنك تُثْبِت بها معنىً لا يعرفُ السَّامعُ ذلك المعنى من اللَّفظ ، ولكنه يَعْرِفه من معنى اللَّفظ .

---

(١) مضى الشعر برقم : ٥٠٢ ، ص : ٤٢٦ ، تعليق : ١

(٢) « فى هذه القضية » ، يعنى أنه القول فى « الاستعارة » مشابه للقول فى « الكناية » .

بيانُ هذا ، أنا نعلم أنك لا تقول : « رأيت أسداً » ، إلاّ وغرضُك أنْ تثبت للرجل أنه مُساوٍ للأسدِ فى شجاعته وجُرْأته ، وشِدّة بَطْشِه وإقْدامِه ، وفى أن الذُّعْرَ لا يُخامره ، والخوفَ لا يَعْرِضُ له . ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى ، لم يعقله من لفظ « أسد » ، ولكنه يعقله من معناه ، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله « أسدًا » ، مع العلم بأنه « رجل » ، إلا أنك أردت أنه بلغ من شِدّة مُشابهتِه للأسد ومُساواتِه إيّاه ، مَبْلَغاً يُتَوَهَّم معه أنه أسد بالحقيقة . فٱعرِفْ هذه الجملة وأحْسِن تأمُّلها .

الاستعارة ، يراد بها المبالغة لا نقل اللفظ عما وُضع له فى اللغة

٥٠٨ — وٱعلم أنك ترى الناسَ وكأنهم يَرَوْن أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، وأنت تريد التشبيه ، كنتَ نقلتَ لفظ « أسد » عما وُضِع له فى اللغة ، واستعملته (٣١١) فى معنى غير معناه ، حَتّى كأن ليس « الاستعارة » إلاّ أن تعمِد
٢٧٧ إلى ٱسم الشيءِ فتجعله اسماً / لشبيهه ، / وحتى كأنْ لا فصل بين
320 « الاستعارة » ، وبين تسميةِ المطرِ « سماءً » ، والنَّبْتِ « غَيْثاً » ، والمَزَادة « راوِيَةً » ، وأشباهِ ذلك مما يُوقَع فيه ٱسم الشيء على ما هو منه بسَبَب ، ويَذْهَبُون عَمّا هو مركوزٌ فى الطِّباع من أن المعنى فيه المبالغة ، [1] وأن يدَّعِيَ فى الرجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسدٌ بالحقيقة ، وأنّه إنما يُعَارُ اللفظ من بعد أن يُعَارَ المعنى ، وأنه لا يَشْتَرِكُ فى اسم « الأسد » ، إلاّ مِنْ بَعْدِ أن يدخل فى جنس الأسد . لا تَرَى أحداً يَعْقِل إلاَّ وهو يعرف ذلك إذا رجع إلى نفسه أدنى رجوع .

ومن أجل أنْ كان الأَمر كذلك ، رأيتَ العقلاءَ كُلَّهم يُثْبِتون القولَ بأن من شأن « الاستعارة » أن تكون أبدا أبلغ من الحقيقة ، وإلاّ فإن كان لَيْس

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « المعنى فيها » .

هٰهُنا إلاَّ نَقْلُ آسم من شيء إلى شيء ، فمن أين يجبُ ، ليت شِعْرى ، أن تكون الاستعارة أبلغَ من الحقيقة ، ويكون لقولنا : « رأيت أسداً » ، مزيَّةٌ على قولنا : « رأيت شبيهاً بالاسد » ؟ وقد علمنا أنَّه مُحالٌ أن يتغيَّر الشيءُ فى نفسه ، بأن يُنْقَل إليه آسمٌ قد وُضِع لغَيْرِه ، (١) من بعد أن لا يُرادَ من معنى ذلك الاسم فيه شيءٌ بوجهٍ من الوجوه ، (٢) بل يُجْعَل كأنه لم يُوضَعْ لذلك المعنى الأصلىّ أصلاً . وفى أى عَقْلٍ يُتَصَوَّر أن يتغيَّر معنى « شبيهاً بالأسد » ، بأن يوضع لفظ « أسد » عليه ، وينقل إليه ؟

٥٠٩ — وآعلم أن العقلاء بَنَوا كلامهم ، إذا قاسُوا وشبَّهوا ، على أن الأشياء تستحق الأسامِيَ لخواصَّ مَعانٍ هى فيها دون ما عداها ، فإذا أثبتوا خاصَّةَ شيءٍ لشيءٍ ، أثبتوا له آسمه ، فإذا جعلوا « الرجل » بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعةِ الأسد ولا يَعْدَم منها شيئاً ، قالوا : « هو أسد » = وإذا وصفوه بالتَّناهِى (٢١٢) فى الخير والخِصَال الشريفة ، أو بالحُسْن الذى يَبْهَرُ قالوا : « هو مَلَكٌ » = وإذا وصفوا الشيء بغَاية الطِّيب قالوا : « هو مسكٌ » . وكذلك الحكم أبداً .

ثمَّ إنهم إذا استقْصَوْا فى ذلك نَفَوْا عن المُشَبَّه آسمَ جنسه فقالوا : « ليس هو بإنسان ، وإنما هو أسد » ، و « ليس هو آدميًّا ، وإنما هو مَلَكٌ / » ، كما قال الله تعالى ﴿ مَا هٰذَا بَشَراً إنْ هَذَا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : ٣١] .

---

(١) « من بعد أن يُراد » فبعد « يراد » أسقط كاتب « س » كلاماً كثيراً جدًّا حتى تنتهى إلى أواخر رقم : ٥٣٠ ، فكتب : « من بعد أن يرادُ إذا جئت به صريحاً قلت » ، كلاماً متصلاً كما ترى .

(٢) أسقط كاتب « ج » لفظ « شيء » .

ثُمَّ إنْ لم يريدُوا أن يُخْرِجوه عن جنسه جملةً قالوا : « هو أسد فى صُورة إنسانٍ » و « هو ملك فى صُورة آدميّ » . وقدْ خرّج هذا لِلْمُتنبى فى أحسن عبارة ، وذلك فى قوله :

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنٍّ فِى زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الجِمالِ(١)

٥١٠ — ففى هذه الجُملة بيانٌ لمن عَقَل أنْ ليست « الاستعارة » نَقْلَ آسم عن شىء إلى شىء ، ولكنها ادِّعاءُ معنَى الاسْم لشىءٍ ، إذ لو كانت نَقْلَ آسم وكان قولنا : « رأيت أسدًا » ، بمعنى : رأيت شبيهاً بالأسد ، ولم يكن ادِّعاءَ أنّه أسَدٌ بالحقيقة = لكان مُحالاً أن يقال : « ليس هو بإنسانٍ ، ولكنه أسد » أو « هو أسد فى صورة إنسان » ، كما أنّه محالٌ أن يقال : « ليس هو بإنسان ، ولكنه شبيه بأسد » أو يقال : « هو شبيه بأسدٍ فى صورة إنسان » .

٥١١ — وآعلم أنّه قد كَثُر فى كلام الناس استعمال لفظ « النقل » فى « الاستعارة » ، فمن ذلك قولُهم : « إنّ الاستعارة تعليقُ العِبارَة عَلَى غير مَا وُضِعت له فى أصْل اللغة على سبيل النقل » : (٢) وقال القاضى أبو الحسن : (٣) « الاستعارةُ مَا اكْتُفِى فيه بالاسم المستعار عن الأصْلِى ، ونُقِلت العِبارةُ فَجُعِلتْ فى مكانِ غَيْرِها » . (٤)

---

(١) هو فى ديوانه : « بِلْجِن » ، الأجود أن تكتب « م الجِنّ » ، أى « من الجنّ » ، وهو حذفٌ فى الحرف مشهورٌ .

(٢) هذا هو نصُّ لفظ الرّمانى فى كتابه « النُّكت فى إعجاز القرآن » ، ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن » : ٧٩

(٣) هو القاضى الجرجانى ، « أبو الحسن على بن عبد العزيز » ، صاحب « كتاب الوساطة بين المتنبى وخصومه » .

(٤) هو نص كلام القاضى الجرجانى فى الوساطة : ٤٠ (طبعة صيدا) ، وتمامُ كلامه هو : =

ومن شأن ما غَمَضَ من المعانى ولَطُف ، أنْ يَصْعُبَ تصويرُه على الوجه الذى هو عليه لِعامَّة الناس ، فيقع لذلك فى العبارات التى يُعبَّر بها عنه ، ما يُوهِم الخطأ ، (٢١٣) وإطلاقُهم فى « الاستعارة » أنها « نَقْلٌ للعبارة عمَّا وُضِعَت له » ، من ذلك ، (١) فلا يصحّ الأَخْذُ به . وذلك أنّك إذا كُنْت لا تطلق اسم « الأسد » على « الرجل » ، إلا من بعد أن تدخله فى جنس الأسود من الجهةِ التى بَيَّنَّا ، لم تكن نَقَلْت الاسم عما وُضِع له بالحقيقة ، لأنك إنّما تكون ناقلاً ، إذا أنت أخرجت معناه الأَصْلىَّ من أنْ يكون مقصودَك ، ونَفَضْتَ به يَدَك . فأمَّا أن تكونَ ناقلاً له عن معناه ، مع إرادةِ معناه ، فمحالٌ / مُتَنَاقِضٌ . ٢٧٩

* * *

أمثلة على أن « النقل » ، لا يُتصوَّر فى بعض « الاستعارة »

٥١٢ — وآعلم أن فى « الاستعارة » ما لا يُتَصوَّر تقديرُ النقل فيه البتَّةَ ، وذلك مثل قول لبيد :

وَغَدَاةِ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَقِرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (٢)

لا خلاف فى أن « اليد » استعارة ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أنَّ لفظ

= « ومِلاَكُها : تقريبُ الشَّبه ، ومُناسبة المُسْتعار لهُ للمستعار منه ، وامتزاجُ اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما مُنافَرة ، ولا يتبيَّنَ فى أحدهما إعراضٌ عن الآخر » .

وانظر ما سيأتى رقم : ٥١٤

(١) السياق : « وإطلاقُهم فى الاستعارة .... من ذلك » .

(٢) هو فى ديوانه ، وقد سلف برقم : ٦٠

« اليد » قد نُقِل عن شيء إلى شيء . وذلك أنه ليس المعنى على أنه شَبّه شيئاً باليد ، فيُمْكِنك أن تزعُمَ أنه نقل لفظ « اليد » إليه ، وإنما المعنى على أنه أراد أن يُثْبت للشَّمالِ فى تصريفها « الغداةَ » على طبيعتها ، شَبَهَ الإنسانِ قَدْ أَخَذَ الشيء بيده يقلبه ويصرِّفه كيف يريدُ . فلما أثبت لها مثل فِعْل الإنسان باليد ، استعار لها « اليد » . وكما لا يمكنك تقدير « النقل » فى لفظ « اليد » ، كذلك لا يمكنك أن تجعل الاستعارة فيه من صِفَة اللفظ . ألا ترى أنه مُحالٌ أن تقول : إنه استعار لفظ « اليد » للشَّمال ؟ وكذلك سبيلُ نظائره ، مما تجدُهم قد أثبتوا فيه للشيء عُضْوًا من أعضاءِ الإنسان ، من أَجْل إثباتهم له المعنى الذى يكون فى ذلك العُضْو من الإنسان = كبيت الحماسة :

(٥١١) إِذَا هَزَّهُ فِى عَظْمِ قِرْنٍ تَهَلَّلَتْ   نَوَاجِذُ أَفْوَاهِ المَنَايَا الضَّوَاحِكِ (١)

فإنه لما جعل « المنايا » تضحك ، جعل لها « الأفواه والنواجذ » التى يكون الضَّحك فيها = وكبيت المتنبىِّ :

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الأَرْضِ وَالغَرْبِ زَحْفُهُ   وَفِى أُذُنِ الجَوْزَاءِ مِنْه زَمَازِمُ(٢)

لما جعل « الجوزاءَ » تسمعُ = على عادتهم فى جعل النُّجوم تعقل ، ووَصْفِهم لها بما يُوصَف به الأناسيُّ = أثبت لها « الأُذُن » التى بها يكون السمع من الأناسىّ .

---

(١) الشعر لتأبط شرًّا ، وهو فى شرح الحماسة للتبريزى ١ : ٤٩ ، والضمير فى « هزّه » للسيف فى البيت قبله .

(٢) هو فى ديوانه .

٥١٣ — فأنت الآن لا تستطيعُ أنْ تزعمَ فى بيت الحماسة أنه استعارَ
لفظ « النواجذ » ولفظ « الأفواه » ، لأنّ ذلك يُوجِب المُحَال ، وهو أن يكون فى
المَنَايا شيء قد شُبِّهه بالنواجذ ، وشيءٌ قد شَبَّهه بالأفواه ، فليس إلاّ أن تَقُول :
إنه لمّا ادَّعى أنّ المنايا تُسَرُّ وتَسْتَبْشِرُ إذا هو هَزَّ السيف ، وجَعَلها لسرورها
بذلك تَضْحك = [(١)] أرادَ أن يبالغ في الأمرِ ، فجعلها فى / صورة من يَضْحكُ ٢٨٠
حتى تَبْدُوَ نواجذُه من شدة السرور .

وكذلك لا تستطيع أن تزعم أن المتنبي قد استعار لفظ « الأُذُن » ، لأنه يوجب أن يكون فى « الجوزاء » شيء قد أراد تشبيهه بالأذن . وذلك من شَنِيع المُحال .

تحقيق فى معنى « الاستعارة »

٥١٤ — فقد تبيَّن من غير وجهٍ أنّ « الاستعارة » إنما هى ادّعاء معنَى الاسم للشيء ، لا نَقْلُ الاسم عن الشيء . وإذا ثبتَ أنها ادِّعاءُ معنى الاسم للشيء ، علمتَ أن الذى قالوه من « أنها تعليقٌ للعبارة على غير ما وُضِعت له فى اللغة ، ونقلٌ لها عمّا وضعت له » [(٢)] كلامٌ قد تسامَحُوا فيه ، لأنه إذا كانت « الاستعارةُ » ادعاءَ مَعْنَى الاسم ، لم يكن الاسم مُزَالاً عما وُضِع له ، بل مُقَرًّا عليه .

تفسير معنى « جعل » فى الكلام وفى القرآن

٥١٥ — واعلم أنك تراهم لا يمتنعون إذا تكلموا فى « الاستعارة » من أن يقولوا : « إنه أراد المبالغة فجَعله أسداً » ، بل هم يَلْجَأُون إلى القول به . وذلك صريحٌ فى (٢١٥) أن الأَصل فيها المعنى ، وأنه المُسْتَعارُ فى الحقيقة ، وأن قولنا : « استُعِير له اسم الأسد » ، إشارةٌ إلى أنه استُعِير له معناه ، وأنه جُعِل إياه .

---

(١) السياق : « إنه لمّا ادَّعى .... أراد أن يبالغ » .

(٢) انظر الفقرة السالفة رقم : ٥١١

وذلك أنّا لو لم تَقُلْ ذلك ، لم يكن « لجُعِل » هٰهُنا معنًى ، لأن « جَعَل » لا يَصْلُح إلا حيث يراد إثبات صفةٍ للشيء ، كقولنا : « جعلته أميراً » و « جعلتُه لصًّا » ، تريد أنك أثبت له الإمارة ، ونسبته إلى اللصوصية وَادَّعيتَها عليه ورَمَيْتَهُ بها .

وحُكْمُ « جَعَل » ، (١) إذا تَعدَّى إلى مفعولين ، حكم « صَيَّر » ، فكما لا تقول : « صيَّرته أميراً » ، إلا على معنى أنك أثبتَّ له صِفة الإمارة ، كذلك لا يصحُّ أن تقول : « جعلته أسداً » ، إلا على معنى أنك أثبَتَّ له معانِيَ الأَسد . (٢) وأمّا ما تجده فى بعض كلامهم من أن « جَعَل » يكون بمعنى « سَمَّى » ، فمما تسامحوا فيه أيضاً ، لأن المعنى معلومٌ ، وهو مِثْل أن تجدَ الرجلَ يقول : « أنا لا أسَمِّيه إنساناً » ، وغَرَضُه أن يقولَ : إنى لا أُثْبِتُ له المعانى التى بها كان الإنسانُ إنساناً . فأما أن يكون « جعل » فى معنى « سَمَّى » ، هكذا غُفْلاً ، فمِمَّا لا يخفَى فسادهُ . ألا ترى أنك لا تجدُ عاقلاً يقول : « جعلته زيداً » ، بمعنى : سميته زيداً = ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيداً » ، بمعنى : سَمِّه
٢٨١ زيداً = و « وُلِدَ لفُلانٍ ابن فجعله / عبد الله » ، أى : سَمّاه عبد الله . (٣) هذا ما لا يشك فيه ذو عقل إذا نظر .

٥١٦ — وأكثر ما يكون منهم هذا التسامُح ، أعنى قولَهم إنّ « جَعَل » يكون بمعنى « سَمَّى » فى قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الملائكةَ الذين هُم عِبَادُ الرَّحْمٰنِ

---

(١) قد سلف كلامه فى « جعل » فى رقم : ٤٣٨ — ٤٤٠

(٢) أسقط كاتب « ج » من أول « صفة الإمارة » إلى قوله هنا : « أثبتّ له » سهواً ، فسد الكلام .

(٣) قد مضى الكلام فى معانى « جعل » ، فيما سلف رقم : ٤٣٨ — ٤٤٠

إِنَاثاً) [سورة الزخرف : ١٩] ، فقد ترى فى التفسير أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَّى » ، وعلى ذاك فلا شبهة فى أَنْ لَيْس المعنى على مُجَرَّد التسمية ، ولكن على الحقيقة التى وَصَفْتُها لَكَ . وذاك أنّهم أثبتوا للملائكةِ صفة الإناث ، واعتقدُوا وجودَها فيهم ، وعن هذا الاعتقاد صَدَر عنهم ما صدَر مِن الاسم = أعنى إطلاق اسم « البنات » = وليسَ المعنى أنَّهم وضعوا لَها (٢١٦) لفظ « الإناث » ولفظ « البنات » ، من غير اعتقادِ معنىً وإثبات صفَةٍ . هذا محالٌ .

٥١٧ — أَوَ لاَ ترى إلى قوله تعالى : (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزخرف : ١٩] ، فلو كانوا لم يزيدوا على إجراءِ الاسمِ على الملائكة ، ولم يعتقدوا إثباتَ صفةٍ لَمَا قال الله تعالى : (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) . هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثباتَ صفةٍ ، ولم يكن غير أن وضَعُوا آسماً لا يريدون به مَعْنىً ، لما استحقُّوا إلاّ اليسيرَ من الذمِّ ، ولما كان هذا القول منهم كفراً . والتَّفسيرُ الصحيح والعبارةُ المستقيمة ، ما قاله أبو إسحق الزجاج رحمه الله ، فإنه قال : إنّ « الجعل » هٰهُنا فى معنى القول والحكم على الشيء ، تقول : « قد جَعَلْتُ زيداً أعلم الناس » ، أى وَصَفْتُه بذلك وحَكَمْتُ به .[1]

* * *

٥١٨ — ونرجعُ إلى الغَرَض فنقول : فإذا ثبتَ أن ليست « الاستعارةُ » نَقْلَ الاسم ، ولكن ادِّعاءَ معنى الاسم = وكُنَّا إذا عَقَلْنا مِن قول الرجل : « رأيت أسداً » ، أنه أرادَ به المبالغة فى وصفه بالشجاعة ، وأن يقول : إنه من قوة القَلْب ، ومن فَرْطِ البسالة وشِدَّة البَطْشِ ، وفى أن الخوفَ لا يُخامِره ، والذُّعْرَ لا يعرِض

تعرف « الاستعارة » من طريق المعقول دون اللفظ ، وكذلك « الكناية »

(١) انظر الفقرة السالفة : ٤٤٠ ، وما قبلها .

له ، بحيث لا يَنقُصُ عن الأسد = (١) لم نَعْقِل ذلك من لفظ « أسد » ، ولكن من ادّعائه مَعْنى الأسَد الذى رآه = (٢) ثَبَت بذلك أن / « الاستعارة » ٢٨٢
كالكناية ، فى أنك تَعْرِف المعنى فيها من طريق المَعْقُول دُون طرِيق اللّفظ . (٣)

...

٥١٩ — وإذ قَدْ عرفت أنَّ طريقَ العلم بالمعنى فى « الاستعارة » و « الكنايةِ » معاً ، المعقولُ ، (٤) فآعلم أن حُكْم « التّمثيل » فى ذلك حُكْمُهما ، بل الأمر فى « التمثيل » أظهر .

وذلك أنه ليس من عاقل يَشُكُّ إذَا نَظَر فى كتاب يَزِيدَ بنِ الوليد إلى مروان بن محمّد ، حين بَلَغَهُ أنه يتلكّأُ فى بَيْعَتِه :

« أمَّا بَعْدُ ، فإنّى أُرَاكَ تُقَدِّم رجلاً وتُؤَخِّر أُخْرَى ، فإذا أتاك كتابى هَذَا فآعْتَمِدْ على أيّتِهما شئت ، والسَّلام » .

= (٥) يَعلمُ أنَّ (٣١٧) المعنى أنه يقول له : بَلغنى أنَّك فى أمْرِ البَيْعَة بين رأيين مختلفين ، ترى تارةً أن تُبايع ، وأخرى أن تمتنع من البَيْعَة ، فإذا أتاك كتابى هذا فاعمل على أى الرأيين شئت = وأنَّه لم يَعْرِف ذلك من لفظ « التقديم والتأخير » ، أو من لفظ « الرِّجْل » ، ولكن بأنْ عَلِم أنه لا معنى لتقدِيم الرِّجل

---

(١) السياق : « وكنا إذا عقلنا .... لم نَعْقِل .... » .

(٢) السياق من عند أول الفقرة : « فإذا ثبت أن ليست الاستعارة .... ثبت بذلك أن الاستعارة »

(٣) انظر ما قاله فى الكناية من الفقرة رقم : ٥٠٦ إلى آخر الفقرة : ٥١١

(٤) « المعقول » خبر « أنّ طريقَ العلم » .

(٥) السياق : « .... إذا نظر .... يعلمُ » ، وهذا الخبر سلف فى رقم : ٦٣

وتأخيرها فى رَجُلٍ يُدْعى إلى البَيْعَة ، وأنَّ المعنى على أنه أراد أن يقول : إنّ مَثَلَكَ فى تردُّدِك بين أن تبايع ، وبين أن تَمْتَنِع ، مَثَلُ رَجُل قائمٍ ليذهبَ فى أمر ، فجعلت نفسه تُريه تارة أن الصواب فى أنْ يذهَب ، وأخرى أنه فى أن لا يذهب ، فجعلَ يُقَدِّم رجلاً تارة ، ويُؤَخِّر أخرى .

* * *

٥٢٠ – وهكذا كُلُّ كَلام كان ضَرْبَ مَثَلٍ ، لا يخفى على من له أدْنى تمييزٍ أن الأغراضَ التى تكونُ للناس فى ذلك لا تُعْرَف من الألفاظ ، ولكن تكون المعانى الحاصلةُ من مَجْموع الكلامِ أَدِلَّةً على الأغراض والمقاصد . ولو كان الذى يكون غرضَ المتكلم يُعْلَمُ من اللفظ ، ما كان لقولهم : « ضربَ كذا مثلاً لكذا » ، مَعْنىً ، فما اللفظ « يُضْرَبُ مَثلاً » ولكن المعنى . فإذا قلنا فى قول النبى ﷺ : « إيَّاكم وخَضْرَاءَ الدِّمَنِ » ، (١) إنه ضَرَب عليه السلام « خَضْرَاءَ الدِّمَن » مثلاً للمرأة الحسناء فى مَنْبِتِ السَّوْءِ ، لم يكن المعنى أنه ﷺ ضَرب لفظ « خَضْراءَ الدِّمَنِ » مثلاً لها . هذا ما لا يَظُنُّه من به / مَسٌّ ، فضلاً عن العاقل .

٥٢١ – فقد زال الشكُّ وارتفعَ فى أنَّ طريقَ العلم بما يُرَاد إثباته والخَبَرُ به فى هذه الأجناس الثلاثةِ ، التى هى « الكناية » و « الاستعارةُ » و « التمثيلُ » = المعقولُ دون اللَّفظِ ، (٢) مِن حيث يَكُون القَصْدُ بالإثبات فيها إلى معنىً ليس

---

(١) هذا خبر مشهورٌ ، ولم يرد فى شئ من دواوين السنة ، ورواه الرامهرمزى بإسناده فى « كتاب أمثال الحديث » ١٢٦ ، من طريق : « أبى وَجْزَة السعدى الشاعر (يزيد بن عبيد) ، عن عطاء ابن يزيد الليثى ، عن أبى سعيد الخدرى » .

(٢) « المعقولُ » خبر قوله : « أنَّ طريقَ العلم » .

هو معنى اللَّفْظ ، ولكنه معنى يُسْتَدَلُّ بمعنى اللفظ عليه ، ويُسْتَنْبَطُ منه ، كنحو ما ترى من أن القصد في قولهم : « هو كثير رَمادِ (٢١٨) القِدْرِ » ، إلى كثرة القِرَى ، وأنت لا تعرفُ ذلك من هذا اللفظ الذي تسمعُه ، ولكنك تعرفه بأن تَسْتَدِلَّ عليه بمعناه ، على ما مضى الشرح فيه .[1]

* * *

الفصاحة وصف للكلام بمعناه لا بلفظه مجرداً

٥٢٢ — وإذ قد عرفتَ ذلك ، فينبغي أن يقال لهؤلاء الذين اعترَضُوا علينا في قولنا : « إنّ الفصاحة وَصْفٌ يَجب للكلام من أجْلِ مزِيّة تكون في معناه ، وأنها لا تكون وصفاً له من حيث اللّفظ مجرَّداً عن المعنى » ، واحتجُّوا بأن قالوا : « إنه لو كان الكلام إذا وُصِفَ بأنه فصيح ، كان ذلك من أجل مَزِيَّة تكون في معناه ، لوجَب أن يكون تفسيرُه فصيحاً مِثْلَه » [2] = أخبرونا عنكم ، [3] أَتَرَوْنَ أنَّ من شأن هذه الأجناس ، إذا كانت في الكلام ، أن تكون له بها مَزِيّة تُوجِبُ له الفَصاحة ، أم لا تَرَوْنَ ذلك ؟

فإن قالوا : لا نرى ذلك = لم يُكلِّموا .

وإن قالوا : نَرَى للكلام ، إذا كانت فيه ، مَزِيَّةً تُوجب له الفَصاحة .

قيل لهم : فأخبرُونا عن تلك المزية ، أتكون في اللفظ أم في المعنى ؟

= فإن قالوا : في اللفظ = دخلوا في الجَهالة ، من حيث يَلْزمُ من ذلك أن تكون « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » أوصافاً للفظ ، لأنه لا يُتَصَوَّر أن

---

(١) انظر رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ وغيرها .

(٣) السياق : « فينبغي أن يقال لهؤلاء ..... أخبرونا عنكم » .

تكون مَزيَّتها فى اللفظ حتى تكونَ أوصافاً له . وذلك مُحَالٌ ، من حيث يعلم كُلُّ عاقلٍ أنه لا يُكْنَى باللفظ عن اللفظ ، وأنه إنّما يُكْنَى بالمَعْنى عن المعنى . وكذلك / يُعْلَم أنه لا يُستعار اللفظ مجرَّداً عن المعنى ، ولكن يُستَعار المعنى ، ثم اللفظُ يكون تبعَ المعنى ، على ما قدَّمنا الشرح فيه . (١) ويُعْلَم كذلك أنّه مُحالٌ أن يُضْرَب « المَثَل » باللفظ ، وأن يكون قد ضُرِب لفظ : « أَرَاكَ تُقَدِّم رجلاً وتُؤخِّر أخرى » مثلاً لتردُّدِه فى أمر البيعة . ٢٨٤

وإن قالوا : هى فى المعنى .

قيل (٥١٩) لهم : فهو ما أَرَدْناكم عليه ، فدَعُوا الشكَّ عنكم ، وانتبهوا من رَقْدَتكم ، فإنّه علم ضرورىٌّ قد أدَّى التقسيمُ إليه ، وكلُّ علمٍ كان كذلك ، فإنه يجبُ القَطْع على كُلِّ سؤالٍ يُسْأَل فيه بأنه خَطأٌ ، وأنَّ السّائل ملبوسٌ عليه .

كشف الغلط فى فصاحة الكلام

٥٢٣ — ثم إن الذى يُعْرَف به وجهُ دخول الغَلَط عليهم فى قولهم : « إنّه لو كان الكلامُ يكون فصيحاً من أجل مزيّة تكون فى معناه ، لوجبَ أن يكون تفسيرُهُ فصيحاً مثله » ، هو أنَّك إذا نظرتَ إلى كلامهم هذا وجدتَّهم كأنهم قالوا : « إنه لو كان الكلامُ إذا كان فيه كِنايةٌ أو آستعارةٌ أو تمثيلٌ ، كان لذلك فصيحاً ، لوجبَ أن يكونَ إذا لم تُوجد فيه هذه المعانى فصيحاً أيْضاً » . ذاك لأنّ تفسيرَ « الكناية » أن تَتْرُكها وتُصَرِّح بالمكنِيِّ عنه فتقول : إن المعنى فى قولهم : « هو كثير رماد القدر » ، أنه كثير القِرى = وكذلك الحُكم فى « الاستعارة » ، فإنّ تفسيرها أن تتركها ، وتُصرِّح بالتشبيه فتقول فى « رأيت أسداً » : إن المعنى : رأيتُ رَجُلاً يُساوى الأسد فى الشجاعة = وكذلك الأمر فى « التمثيل » ، لأنّ

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٥١٩ وما بعده .

تفسيره أن نذكر المُتَمثَّلَ له فنقول فى قوله : « أُراكَ تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أُخرَى » : إن المعنى أنه قال : أَرَاكَ تتردَّد فى أمر البيعة فتقول تارة أفعلُ ، وتارةً لا أفعلُ ، كمن يريد الذَّهابَ فى وجهٍ ، فتُريه نفسُه تارةً أن الصواب فى أن يذهب ، وأخرى أنه فى أن لا يذهب ، فهو يُقدِّمُ رجلاً ويؤخر أخرى .[1] وهذا خروج عن المعقول ، لأنه بمنزلة أن تقول لرجل قد نَصَبَ لوصفٍ عِلَّةٍ : « إن كان هذا الوصف يجب لهذه العلة ، فينبغى أن يَجبَ مع عَدَمِها » .

* * *

٥٢٤ — ثم إنَّ الذى استهواهم ، / هو أنهم نظروا إلى تفسير ألفاظِ اللغة ٢٨٥
بعضِها ببعضٍ ، فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّر بلفظ ، مثلَ أن يقال فى « الشرجب » إنه الطويل ، (٢٢٠) لم يَجُزْ أن يكون فى المفسَّر من حيث المعنى ، مَزِيَّةٌ لا تكون فى التفسير =[2] ظنوا أن سبيلَ ما نحن فيه ذلكَ السبيلُ . وذلك غلطٌ منهم ، لأنه إنما كان للمُفَسَّر ، فيما نحن فيه ، الفضلُ والمزِيّةُ على التَّفسير ، من حيث كانت الدِّلالةُ فى المُفَسَّر دِلالةَ معنى على معنى ، وفى التفسير دلالةَ لَفْظٍ على معنى . وكان من المركوز فى الطِّباع ، والرَّاسخ فى غرائز العقول ، أنه متى أُريد الدِّلالةُ على معنى ، فتُرِكَ أن يُصَرَّحَ به ويُذْكَرَ باللَّفظ الذى هو له فى اللغة ، وعُمِدَ إلى معنى آخر فأُشير به إليه ، وجُعِل دليلاً عليه =[3] كان للكلام بذلك حُسْنٌ ومزيّةٌ لا يكونان إذا لم يُصْنَعْ ذلك ، وذُكِرَ بلفظه صريحاً .

---

(١) فى المطبوعة : « فيقدم رجلاً » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّر .... ظنُّوا » .

(٣) السياق : « .... متى أريد الدلالة على معنى فترك أن يصرّح به ... كان للكلام .... » .

ولا يكونُ هذا الذى ذكرتُ أنَّه سببُ فضلِ المُفسَّرِ على التفسير ، من كون الدَّلالة فى المُفَسَّر دلالة مَعْنى على معنًى ، وفى التفسير دِلالة لَفْظٍ على معنى ، (١) حتى يكون لِلَفْظِ المُفَسَّر معنًى معلوم يَعْرِفُه السامع ، وهو غير معنى لَفْظ التفسير فى نفسه وحقيقته ، كما ترى من أنّ الذّى هو معنى اللفظ فى قولهم : « هو كثير رَمَادِ القدر » ، غيرُ الذى هو معنى اللفظ فى قولهم : « هو كثير القرى » ، ولو لم يكن كذلك ، لم يُتَصَوَّر أن يكون هٰهُنا دِلالةُ معنىً على معنًى .

٥٢٥ — وإذ قد عرفتَ هذه الجُملة ، فقد حَصَلَ لنا منها أنّ المُفَسَّر يكون له دِلالتان : دِلالة اللَّفظ على المعنى ، ودِلالة المعنى الذى دَلَّ اللَّفظ عليه على معنى لفظٍ آخر = ولا يكونُ للتفسير إلاّ دِلالةٌ واحدة ، وهى دلالة اللفظ . وهذا الفَرْقُ هو سبب أنْ كان للمُفَسَّر الفضلُ والمَزِيَّةُ على التفسير .

ومُحالٌ أن يكون هذا قضيَّةَ المُفَسَّر والتَّفسير فى ألفاظ اللغة ، ذاك لأن معنى المُفَسَّر يكون دَالاًّ مجهولاً عند السامع ، ومحالٌ أن يكون للمجهول دِلالة .

٥٢٦ — ثم إن معنى المُفَسَّر يكون هو معنى التفسير بعينه ، ومُحالٌ إذا كان المعنى / واحداً أن يكون (٣٢١) للمُفَسَّر فضلٌ على التفسير ، لأن الفضل ٢٨٦
كان فى مسألتنا بأَنْ دَلَّ لَفْظ المُفَسَّر على مَعنًى ، ثم دلَّ معناه على معنى آخر . وذلك لاَ يكونُ مع كَوْنِ المعنى واحداً ولا يُتَصَوَّر .

بَيانُ هذا : أنَّه مُحالٌ أن يقال إن معنى « الشَّرْجب » الذى هو المُفَسَّر ، يكون دليلاً على معنى تَفْسيره الذى هو « الطويل » = على وِزَان قولنا

---

(١) السياق : « لا يكون هذا الذى ذكرتُ .... حتى يكون .... » .

إن معنى : « كثير رماد القدر » ، يدل على معنى تفسيره الذى هو « كثير القرى » ، لأمرين :

أحدهما : أنك لا تُفسِّر « الشرجبَ » حتى يكون معناه مجهولاً عند السامع ، ومحالٌ أن يكون للمجهول دِلالة .

والثانى : أن المعنى فى تفسيرنا « الشرجب » بالطويل ، أن نُعْلِم السامع أن معناه هو معنى الطويل بعينه . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يقال : إن معناه يدل على معنى الطويل ، بل الذى يُعْقَل أن يقال : إنّ معناه هو معنى الطويل . فآعرفْ ذلك .

٥٢٧ — وآنظُر إلى لَعِب الغَفْلة بالقوم ، وإلى ما رأوا فى مَنامِهم من الأحلام الكاذبة ! ولو أنهم تركوا الاستنامةَ إلى التقليد ، والأَخْذَ بالهُوَيْنا ، وتَرْكَ النَّظَر ، وأشعروا قُلوبَهم أن هٰهُنا كلاماً ينبغى أن يُصْغَى إليه =[(١)] لعَلِمُوا ، ولعادَ إعجابُهم بأنفسهم فى سؤالهم هذا وفى سائر أقوالهم ، عجباً منها ومِن تَطْوِيح الظنون بها .

• • •

الوجوه التى تكون للكلام مزية

٥٢٨ — وإذ قد بان سُقُوطُ ما اعترض به القوم وفُحْشُ غَلَطهم ، فينبغى أن تعلم أنْ ليست المزايا التى تجدُها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغةِ التى تُحِسُّها =[(٢)] فى أَنْفُس المعانى التى يقصد المتكلم بخبره إليها ، ولكنّها فى طريقِ إثباتِه لها ، وتقريرِه إيّاها ، وأَنَّك إذا سمعتهم يقولون : « إن من

---

(١) السياق : « .... ولو أنهم تركوا الاستنامة .... لَعَلِموا » .

(٢) السياق : « فينبغى أن تعلم أن ليست المزايا .... فى أنفس المعانى .... » .

شأن هذه الأجناسِ أن تَكْسِبَ المعانىَ مزيَّةً وفضلاً ، وتُوجب (٣٢٢) لها شَرَفاً ونُبْلاً ، وأنْ تُفَخِّمها فى نفوس السامعين » = [(١)] فإنهم لا يَعْنُون أنفسَ المعانى ، كالتى يَقْصِد المتكلم بخبره إليها ، كالقِرَى والشجاعةِ والتردُّد فى الرأى ، وإنما يَعْنُون إثباتَها لما تَثْبُت / له ويُخْبَر بها عنه . فإذا جعلوا للكناية مزيَّةً على التصريح ، لم يجعلوا تلك المزيّة فى المعنى المكنىّ عنه ، ولكن فى إثباته للذى يُثْبَت له ، وذلك أنا نعلم أن المعانى التى يُقْصَدُ الخبرُ بها لا تتغيَّر فى أنفسها بأن يُكْنَى عنها بمعانٍ سِواها ، ويُتْرَك أن تذكر بالألفاظ التى هى لها فى اللغة . ومَنْ هذا الذى يشكُّ أن معنى طولِ القامة وكثرةِ القرى لا يتغيَّران بأن يكنى عنهما بطُول النِّجاد وكَثْرة رَماد القدر ، وتَقْدِيرُ التغْيِير فيهما يُؤدِّى إلى أن لا تكون الكِناية عنهما ، ولكن عن غيرهما ؟ [(٢)]

٥٢٩ — وقد ذكرتُ هذا فى صَدْر الكتاب ، [(٣)] وذكرتُ أن السبب فى أنْ كان يكونُ للإثبات = إذا كان من طريق « الكناية » = مزيَّةٌ لا تكون إذا كان من طريق التصريح ، [(٤)] أنك إذا كَنَيْت عن كَثْرة القِرَى بكثرة رَماد القِدر ، كنت قد أثبت كَثْرة القرى بإثبات شاهدها ودَليلها ، وما هو عَلَمٌ على وجودها ، وذلك

---

(١) السياق : « وأنك إذا سمعتهم يقولون .... فإنهم لا يعنون » .

(٢) فى هامش « ج » ، بخطه كاتبها ما سأحاول أن أقرأه ، لجور التصوير على الهامش ، وهذا نصه :

« إنّما يكون الكلام كِناية ، إذا كان [دَليلاً على] معنىً لَهُ لفظٌ فى اللغة موضوعٌ [فلا يدُلُّ بهذا] اللفظ عليه ، ولكن يَدُلّ بمعنى لفظٍ آخر عليه » .

هكذا قرأته على الجور الذى أدركه ، فإن أحسنت فبحمد الله ، وإلا فإنى أستغفره وأتوب إليه .

(٣) مضى فى أول الكتاب من الفقرات رقم : ٦٣ — ٦٦

(٤) السياق : « .... أن السبب فى أن يكون للإثبات ... مزيّةٌ .... أنك إذا كنَيْت » .

لا محالة يكونُ أبْلَغَ من إثباتها بنفسها ، وذلك لأنه يكون سبيلُها حينئذٍ سبيلَ الدعوى تكون مع شاهد .

وذكرتُ أن السَّبب فى أن كانت « الاستعارة » أبلغَ من الحقيقة ، (١) أنك إذَا ادَّعيت للرجل أنه أسدٌ بالحقيقة ، كان ذلك أبلغَ وأشدَّ فى تَسْوِيته بالأسد فى الشّجاعة . ذاكَ لأنه مُحالٌ أن يكون من الأسُود ، ثم لا تكون له شَجَاعة الأسود . وكذلك الحكم فى « التمثيل » ، فإذا قلتَ : « أراك تقدِّمُ رِجْلاً وتؤخِّر أخرى » ، كان أبلغ فى إثبات التردّد له من أن تقول : « أنت كَمَن يُقَدِّم رِجْلاً ويؤخر أخرى » .

• • •

٥٣٠ — وآعلم أنّه قد يَهْجِسُ فى نفس الإنسان شيءٌ يَظُنُّ من أجله أنّه ينبغى (٢٢٣) أن يكون الحكم فى المزيَّة التى تحدُث بالاستعارة ، أنها تحدث فى المُثْبَت دون الإثبات . وذلك أن تقول : إنّا إذا نظرنا إلى « الاستعارة » وجدناها إنما كانت أبلغ من أجل أنها تدل على قُوَّة الشبه ، وأنه قد تَنَاهى إلى أن صار المُشَبَّه لا يتميَّز عن المشبه به فى / المعنى الذى من أجله شُبِّه به . وإذا كان ٢٨٨
كذلك ، كانت المزيّةُ الحادثةُ بها حادثةً فى الشَّبه . وإذا كانت حادثة فى الشَّبه ، كانت فى المُثْبَت دون الإثبات .

والجواب عن ذلك أن يقال : إن الاستعارة ، لَعَمْرِى ، تقتضى قُوَّة الشَّبه ، وكونَهُ بحيث لا يَتميَّز المُشبَّه عن المُشبَّه به ، ولكن لَيْسَ ذَاكَ سببَ المزيَّة . وذلك لأنه لَوْ كَانَ ذاك سَبَبَ المزيّة ، لكان يَنبغى إذا جئت به صريحاً

---

(١) هى فى أول الكتاب رقم : ٥٧ — ٧٠

فقلت : (١) « رأيتُ رجُلاً مساوياً للأسد فى الشجاعة ، وبحيث لولا صُورته لظننتَ أنَّك رأيت أسداً » ، وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة ، أن تجد لكلامك المزية التى تجدها لقولك : « رأيت أسداً » . ولَيْس يخفى على عاقلٍ أنَّ ذلك لا يكون .

...

٥٣١ – فإن قال قائل : إن المزيّة من أجل أنَّ المساواةَ تُعْلَمُ فى « رأيت أسداً » من طريق المعنى ، وفى « رأيت رجُلاً مساوياً للأسد » من طريق اللفظ .

قيل : قد قُلنا فيما تقدم ، (٢) إنه مُحال / أن يتغير حالُ المعنى فى نفسه ، 321
بأن يُكْنَى عنه بمعنى آخر ، وأنه لا يُتَصَوَّر أن يتغَيَّرَ معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطُول النِّجاد ، ومَعْنَى كثرةِ القِرَى بأن يُكْنَى عنه بكثرة الرَّماد . وكما أنَّ ذلك لا يُتَصوَّر ، فكذلك لاَ يُتَصَوَّر أن يتغير معنى مُساواة الرَّجل الأسَدَ فى الشجاعة ، بأن يكنى عن ذلك ويُدَلَّ عليه بأن تجعله « أسداً » . فأنت الآن إذا نظرت إلى قوله :

فأَسْبَلَتْ لُؤْلُؤًا مِن نَرْجِسٍ ، وَسَقَتْ   وَرْداً ، وعَضَّت عَلى العُنَّابِ بِالبَرَدِ (٣)

(٣٢١) = فرأيته قد أفادك أن « الدَّمع » كان لا يَخْرِمُ من شَبه اللؤلؤ ،

---

(١) عند أول قوله : « إذا جئت به صريحاً » ينتهى ما أسقط كاتب « س » ، حيث وصل الكلام فى أواخر الفقرة رقم : ٥٠٨ ، فكتب : « .... من بعد أن لا يُراد إذا جئت به صريحاً » ، وانظر التعليق هناك .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٥٢٨

(٣) هو للوأواء الدمشقى ، فى ديوانه .

و « العَيْن » من شبه النرجس =[١] شيئاً ، فلا تَحْسَبَنَّ أن سببَ الحُسْن الذى تراهُ فيه ، والأريحية التى تجدها عنده ، أنه أفادَك ذلك فحَسْبُ . وذاك أنك تَسْتَطِيعُ أن تجىءَ به صريحاً فتقول : « فأَسْبلت دَمعاً كأنه اللُّؤْلُؤ بعينه ، من عين كأنها النَّرْجس حقيقةً » ، ثم لا ترى من ذلك الحسن شيئاً . ولكن آعلم أنّ
٢٨٩ سبب أنْ رَاقك ، وأدخل / الأَرْيَحيَّة عليك ، أنه أفادك فى إثبات شدَّة الشَبَه مزيَّةً ، وأوجدك فيه خاصَّةً قد غُرِزَ فى طبع الانسان أن يَرْتاح لها ،[٢] ويجد فى نفسه هِزَّةً عندها ، وهكذا حكم نظائره كقول أبى نواس :

تَبْكِي فَتُذْرِي الدُّرَّ عَنْ نَرْجِسٍ ، وَتَلْطِمُ الوَرْدَ بِعُنَّابِ[٣]

وقولِ المُتنبى :

بَدَتْ قَمَراً ، ومَالَتْ خُوطَ بَانٍ ، وَفَاحَتْ عَنْبَرًا ، وَرَنَتْ غَزَالاَ[٤]

• • •

إذا ظهر التشبيه فى « الاستعارة » ، قبحت

٥٣٢ — وآعلم أن من شأن « الاستعارة » أنك كلما زِدْت إرادَتك التشبيهَ إخْفاءً ، ازدادت الاستعارةُ حسْناً ، حتى إنك تَرَاها أغربَ ما تكون إذا كان الكلام قد أُلِّف تأليفاً إنْ أردت أن تُفْصِح فيه بالتشبيه ، خرجت إلى شىء
322 تَعافُه النفسُ / ويَلْفِظُه السمعُ ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

---

(١) السياق : « أفادك أن الدمع كان لاَ يخْرِم .... شيئاً » ، وكان فى المطبوعة وحدها « يحرم » ، وقوله « لا يَخْرِم » أى لا يُسْقِط ولا ينقُص منه شيئاً .

(٢) فى « س » : « قد عُرِف » .

(٣) هو فى ديوانه .

(٤) هو فى ديوانه ، وقد مضى برقم : ٣٥٩

أَثْمَرتْ أَغْصَانُ رَاحِتهِ   لِجُنَاةِ الحُسْنِ عُنَّابَا (١)

ألا ترى أنّك لو حملت نَفْسَك على أن تُظْهر التشبيهَ وتُفْصِح به ، احتجتَ إلى أن تقول : « أثمرتْ أصابعُ يده التى هى كالأغصان لطالبى الحُسْن ، شبيهَ العُنّاب من أطرافها المخضوبة » ، وهذا ما لا تخفى غَثَاثَته . من أجل ذلك كان موقع « العناب » فى هذا البيتِ أحسنَ منه فى قوله :

« وعضَّت على العُنَّاب بالبرد »

(٢٢د) وذاك لأن إظهار التشبيه فيه لا يَقْبُحُ هذا القبح المُفْرِط ، لأنك لو قلتَ : « وعضَّت على أطرافِ أصابعَ كالعُنَّاب بثغرٍ كالبرد » ، كان شيئاً يُتَكلَّم بمثله وإن كان مرذولاً . وهذا موضعٌ لا يتبيَّن سرَّه إلا من كان مُلْهَبَ الطبع حادَّ القريحة . (٢) وفى الاستعارة علمٌ كثيرٌ ، ولطائفُ معانٍ ، ودقائقُ فروقٍ ، وسنقول فيها إن شاء الله فى موضع آخر .

* * *

القسم الثانى : وهو الذى تكون فصاحته فى النظم

٥٣٣ – وآعلم أنّا حين أخذنا فى الجواب عن قولهم : « إنه لو كانَ الكَلام يكون فصيحاً من أجل مَزِيَّة تكون فى معناه ، لكان ينبغى أن يكون تفسيره فصيحاً مثله » ، (٣) قلنا : « إن الكلام الفصيح ينقسم قسمين ، قِسْم تُعْزَى المزيّةُ فيه إلى اللفظ ، وقِسْمٌ تُعْزَى فيه إلى النظم » ، (٤) وقد ذكرنا فى

---

(١) فى ديوانه ، فى باب الفخر ، وفى المطبوعة : « بجنان الحسن » ، خطأ ، وفى « ج » : « لجُنَاة الحبّ » ، وهو لا شئ .

(٢) فى « س » والمطبوعة : « ملتهب » .

(٣) انظر رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢

(٤) انظر ما سلف رقم ٥٠٨ ، وهذا موضع القسم الثانى .

٢٩٠ / القسم الأوّل من الحُجَج ما لا يبقى معه لعاقل ، إذا هو تأمّلها ، شكٌّ فى بطلان ما تعلّقُوا به ، من أنه يلزمنا فى قولنا : « إنّ الكلام يكونُ فصيحاً من أجل مزية تكون فى معناه » ، (١) أن يكون تفسيرُ الكلام الفصيح فصيحاً مثله ، وأنه
323 تهوُّسٌ منهم ، وتقحُّم / فى المُحَالاَت . (٢)

وأمّا القسم الذى تُعْزَى فيه المزية إلى « النَّظْم » ، فإنهم إن ظنُّوا أن سؤالهم الذى اعتَرُّوا به يَتَّجه لهم فيه ، كان أمرُهم أعْجَبَ ، وكان جَهْلُهم فى ذلك أغربَ . وذلك أن « النظم » ، كما بيَّنّا ، / إنّما هو تَوَخّى معانى النحو وأحكامه وفُروقه ووُجوهه ، والعملُ بقوانينه وأصوله ، وليست معانى النَّحو معانى ألفاظٍ ، (٣) فيُتَصَوَّر أن يكون لها تفسير .

٥٣٤ — وجملة الأمرِ ، أن « النظم » إنما هو أن « الحمد » من قوله تعالى : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ . الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) مبتدأ ، و « لله » خبره ، و « ربِّ » صفةٌ لاسم الله تعالى ومضاف إلى « العالمين » و « العالمين » مضاف إليه ، و « الرحمن الرحيم » صفتان كالرب ، و « مالك » من قوله : « مَالِكِ يَوْمِ الدِّين » صفةٌ أيضاً ، ومضافٌ إلى يوم . و « يوم » (٣٢٦) مضافٌ إلى « الدين » ، و « إيّاكَ » ضمير اسم الله تعالى ، وهو ضميرٌ يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً ، معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانَه لقلت : « اللهَ نَعْبُد » ، ثم إنّ « نعبد » هو المقتضى معنى النصب فيه ، وكذلك حُكْم « إيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . ثم إن جملة « إيّاكَ نَسْتَعِينَ » معطوف بالواو على جملة « إيّاكَ نَعْبُدُ » ، و « الصِّراطَ »

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٠٦

(٢) فى المطبوعة وحدها : « فى المجادلات » .

(٣) فى « س » : « معانى لفظ » ، وفى المطبوعة : « معانى الألفاظ » .

مفعول ، و « المستقيم » صفة للصِّراط ، و « صِرَاطَ الَّذِينَ » بدل من « الصراط المستقيم » ، « وأَنْعَمْتَ عليهم » صِلَة الذين ، « وغَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيهم » صفة « الذين » ، و « الضَّالين » معطوف على « المغضوب عليهم » .

فانظر الآن هل يُتَصوَّر فى شيء من هذه المعانى أن يكون مَعْنى اللفظ ؟ وهل يكون كون « الحمد » مبتدأ معنى لفظ « الحمد » ؟ أم يكون كَون « رب » صفة وكونه مضافاً إلى « العالمين » معنى لفظ « الرب » ؟

٥٣٥ – / فإن قيل : إنه إن لم تكنْ هذه المعانى مَعَانىَ أَنْفُسِ الألفاظ ، ٢٩١
فإنها / تُعْلَم على كل حال من ترتيب الألفاظ ، ومن الإعراب ، فبالرفعة فى 324
« الدال » من « الحمد » يُعْلَم أنه مبتدأ ، وبالجر فى « الباء » من « رب » يُعْلَم أنه صفة ، وبالياء فى « العالمين » يُعْلَم أنه مضاف إليه ، وعلى هذا قياس الكُلّ .

قيل : ترتيب اللفظ لا يكون لَفْظاً ، والإعراب وإن كان يكون لفظاً ، فإنه لا يُتَصَوَّر أن يكون هٰهُنا لفظان كلاهما علامةُ إعراب ، ثم يكون أحدُهما تفسيراً للآخر . وزيادةُ القولِ فى هذا من خَطَلِ الرأى ، فإنه مما يعلمه العاقل ببَدِيهة النظر ، ومَنْ لم يتنبَّه له فى أول مايَسْمع ، لم يكن أَهْلاً لأن يُكَلَّم . ونَعُود إلى رأس الحديث فنقول .

...

٥٣٦ – قد بطَلَ الآنَ من كل وَجْهٍ وكل طريق ، أن تكون « الفصاحةُ » وصفاً للفظ من حيث هو لفظٌ ونُطْقُ لسانٍ . وإذا كان هذا صُورة الحال وجُمْلةُ (٣٢٧) الأمر ، ثم لم تَرَ القومَ تفكرَّوا فى شيء مما شرحناه بحالٍ ، ولا أُخطروه لهم ببالٍ ، بَان وظَهر أنهم لم يَأْتُوا الأمرَ من بابه ، ولم يطلبوه من مَعْدِنه ، ولم يسلكوا إليه طريقه ، وأنَّهم لم يزيدوا على أن أَوْهَموا أنْفُسَهم وَهْماً كاذباً أنهم قد أبانوا

الوجهَ الذى به كانَ القرآن معجزاً ، والوصفَ الذى به بَانَ من كلام المخلوقين ، من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قَوْلاً يَشْفِى من شاكٍّ غَلِيلاً ، ويكون على علمٍ دليلاً ، وإلى معرفة ما قَصدُوا إليه سبيلاً .(١)

• • •

الرّدّ على المعتزلة فى مسألة « اللفظ »

٥٣٧ — وآعلم أنه إذا نظر العاقلُ إلى هذه الأدِلّة فرأى ظهورها ، استبعدَ أن يَكون قد ظَنَّ ظانٌّ / فى « الفصاحة » أنّها من صفة اللفظ صريحاً . ولَعَمْرى 325

إنه لكَذلك ينبغى ، إلاَّ أنَّا إنما نَنْظُر إلى جِدّهم وتشدُّدهم وبَتِّهِمُ الحكم « بأن المعانى لا تَتزايد وإنما تَتَزايدُ الألفاظ » ،(٢) فلئن كانوا قد قالوا « الألفاظ » وهم لا يريدونها أَنْفُسَها ، وإنما يريدون لطائفَ معانٍ تُفْهم منها ، لقد كان ينبغى أن يُتْبِعوا ذلك من قولهم ما يُنْبىء عن غرضهم ، وأَنْ يَذكروا أنهم عَنَوْا بالألفاظ ضرباً من المعنى ، وأن غَرَضَهم مَفْهومٌ خاصٌّ .

• • •

٢٩٢ ٥٣٨ — هذا ، وأمر « النظم » / فى أنه ليس شيئاً غيرَ توخِّى معانى النحو فيما بين الكَلِم ، وأنك تُرتِّب المعانى ، أوّلاً فى نفسك ، ثم تحذُو على ترتيبها الألفاظَ فى نطقك ، وأنّا لو فَرَضْنا أن تخلُوَ الألفاظ من المعانى ، لم يُتَصوَّر أن يجب فيها نَظْمٌ وترتيب =(٣) فى غاية القوة والظهور ، ثُمَّ ترى الذين لَهِجُوا بأمر « اللفظ » قد أبَوا إلاّ أن يجعلوا « النَّظْم » فى الألفاظ . ترى الرَّجل منهم يرى ويعلَمُ أن الإنسان لا يستطيع أن يجىء بالألفاظ مرتَّبةً إلاَ من بعد أن يفكِّر فى

---

(١) يعنى بهذا القاضى عبد الجبار المعتزلىّ وما كتبه فى كتابه « المغنى » .

(٢) هذا نص مقالة القاضى عبد الجبار المعتزلى ، وقد مضى برقم : ٥٥ ، ورقم : ٤٦٦

(٣) السياق : « هذا ، وأمر النظم .... فى غاية القوة .... » .

المعانى ويُرتِّبها فى نفسه على مَا أُعْلَمْناك ، ثم تُفَتِّشه فتراه لا يعرف الأمرَ (٣٢٨)
بحقيقته ، وتراه ينظر إلى حالِ السامع ، فإذا رأى المعانى لا تقعُ مرتَّبةً فى نفسه
إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبةً فى سمعه ، نَسِى حالَ نفسه ، واعتبر حال من
يسمع منه . [1] وسبَبُ ذلك قِصَر الهِمّة ، وضَعْفُ العناية ، وتَرْكُ النَّظَر ،
والأُنْسُ بالتقليد . وما يُغْنى وضوح الدّلالة مع من لا ينظر فيها ، وإنَّ الصُّبْح
ليملأ الأُفُق ، ثم لا يراه النائم ومن قَدْ أُطْبِق جَفْنه ؟

كلام العلماء فى الفصاحة أكثره كالرمز والتعريض دون التصريح

* * *

٥٣٩ – وآعلم أنك لاَ ترى فى الدُّنيا علمًا قد جرى الأمر فيه بَدِيئاً
وأخيراً على ما جَرَى / عليه فى « علم الفصاحة والبيان » . 326

● أما البَدِىء ، فهو أنك لاَ ترى نوعاً من أنواع العُلوم إلاَّ وإذا تأملت
كلامَ الأوَّلين الذين علَّمُوا الناس ، وجدتَ العبارة فيه أكثَرَ من الإشارة ،
والتصريحَ أغلبَ من التَّلويح . والأمر فى « علم الفصاحة » بالضد من هذا .
فإنك إذا قرأت ما قالَهُ العلماء فيهِ ، وجدت جُلَّهُ أو كُلَّه رَمْزًا ووَحْياً ، وكنايةً
وتعريضاً ، وإيماءً إلى الغرض من وَجْه لا يَفْطُن له إلاَّ من غَلْغَل الفِكْر وأدَقّ النَّظَر ،
ومَنْ يرجع مِنْ طبعه إلى أَلْمعِيَّة يَقْوَى معها على الغامض ، ويصلُ بها إلى الخفى ،
حتى كأنَّ بَسْلاً حراماً أن تَتَجلَّى معانيهم سافرةَ الأَوْجُه لا نِقَاب لها ، [2] وبادِيةَ
الصَّفحة لا حِجَابَ دونها ، وحتى كأن الإفصاحَ بها حَرامٌ ، وذِكْرَها إلا على
سبيل الكناية والتعريض / غيرُ سائغ . ٢٩٣

---

(١) انظر ما سلف رقم : ٤٩٢

(٢) فى « س » : « بَتْلاً حراماً » بالتاء ، وقد مضى مثل ذلك فى آخر رقم : ٤٤١

● وأما الأخير ، فهو أنّا لم نر العُقَلاء قد رَضُوا من أنفسهم فى شيء من العلومِ أن يَحْفظُوا كلاماً للأوَّلين ويَتَدارسوه ، ويكلّمَ به بعضُهم بعضاً ، من غير أن يعرفُوا له معنىً ، ويقفُوا منه على غرضٍ صحيح ، ويكونَ عندهم ، إنْ يُسْألُوا عنه ، بيانٌ له وتفسيرٌ = [1] إلا « علم الفصاحة » ، فإنَّك تَرَى طبقاتٍ من الناسِ يتداولُون فيما بينهم ألفاظاً للقدماءِ وعباراتٍ ، من غير أن يعرفوا لها معنى أصْلاً ، أو يَسْتَطِيعوا = إن يسألوا عنها = أن يَذْكُروا لها تفسيراً يصِحُّ .

بيان معان فى وصف « اللفظ » ، كقولهم « لفظ متمكن غير قلق »

٥٤٠ — (٣٢٩) فمن أقْربِ ذلك ، أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا فى مَزِيَّة كلامٍ على كلام : « إن ذلك يكون بِجَزَالةِ اللَّفظ » [2] = وإذا تكلَّموا فى زيادة نَظْم على نَظْمٍ : « إن ذَلك يكون لِوُقُوعه على طريقة مخصوصةٍ وعلى وجه دون وجه » ، [3] ثم لا تجدهم يفسِّرون الجزالة / بشيء ، ويقولون فى المراد « بالطريقةِ » و « الوَجْه » ما يَحْلَى منه السامعُ بطائلٍ . ويقرأون فى كتب البُلَغاء ضروبَ كلامٍ قد وَصَفُوا « اللَّفظَ » فيها بأوصاف يُعْلَم ضرورةً أنها لا ترجع إليه من حيث هو لَفْظٌ ونُطْقُ لسان وصَدَى حرفٍ ، كقولهم : « لفظ مُتَمَكِّن غَيرُ قَلِقٍ ولا نابٍ بِهِ موضعه ، وإنَّه جيِّدُ السبكِ صحيح الطَّابَع ، وأنه ليس فيه فَضْلٌ عن معناه » = وكقولهم : « إن من حقّ اللفظِ أن يكون طِبْقاً للمعنى ، لا يزيد عليه ولا ينقص عنه » = وكقول بعضٍ من وصفَ رجلاً من البلغاء : « كانت ألفاظُه قَوَالبَ لمعانيه » ، هذا إذا مَدَحُوه = وقولهم إذا ذَمُّوه : « هو لفظ مُعَقَّد ، وإنه بتَعْقِيده قد آستَهْلَكَ المعنى » ، وأشباهٍ لهذا ، [4] ثم لا يَخْطُر ببالهم أنه يجبُ أن 327

---

(١) السياق : « لم نر العقلاء رضوا عن أنفسهم فى شئ من العلوم .... إلا علم الفصاحة » .

(٢) هذا قول القاضى عبد الجبار المعتزلى فى المغنى ١٦ : ١٩٨

(٣) هذا أيضاً من كلام القاضى عبد الجبار .

(٤) السياق : « ويقرأون فى كتب البلغاء .... ثم لا يخطر .... » .

يُطْلَب لما قالوه معنىً ، وتُعْلَم له فائدةٌ ، ويُجَشَّم فيه فكر ، وأن يُعْتَقَد على الجملة أقلَّ ما فى الباب ، أنه كلامٌ لا يَصِحّ حَمْلُه على ظاهره ، وأن يكون المرادُ « باللفظ » فيه نُطْقَ اللسان .

فالوصف بالتمكُّن والقَلَق فى « اللفظ » مُحَالٌ ، فإنما يتمكن الشَّيء
ويقلَقُ إذا كان شيئاً يَثْبُت فى مكانٍ ، / و « الألفاظ » حروف لا يُوجد منها ٢٩٤
حرفٌ حتى يُعْدَم الذى كان قبلَهُ . وقولهم : « متمكن » أو « قلقٌ » وصف للكلمةِ بأسرها ، لا حرفٍ حَرْفٍ منها .[1]

ثم إنه لو كان يَصِحُّ فى حروفِ الكلمة أن تكون باقيةً بمجموعها ، لكان ذلك فيها مُحَالاً أيضاً ، من حيث أنّ الشيء إنما يتمكن ويَقْلَق فى مكانه الذى يوجد فيه ، ومكان الحروف إنَّما هُو الحَلْق والفَمُ (٣٠) واللسان والشفتان ، فلو
كان يصحُّ عليها أن توصف بأنها تَتَمكّن وتَقْلق ، / لكان يكونُ ذلك التمكُّنُ 328
وذلك القَلَقُ منها فِى أماكنها من الحَلْق والفَمِ واللسان والشفتين .

وكذلك قولهم : « لفظ ليس فيه فَضْلٌ عن معناه » ، مُحالٌ أن يكون المراد به « اللَّفظ » ، لأنه ليس هٰهُنا آسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص عنه . كيف ؟ وليس بالذَّرْع وُضعت الألفاظ على المعانى .[2]

وإن اعتبرنا المعانِيَ المستفادةَ من الجُمَل ، فكذلك . وذٰلك أنه ليس هٰهُنا جُملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ ، يَحْصل بها الإثباتُ أو النَّفْى ، أَتَمَّ أو أنْقصَ مما يحصُلُ بأُخرى . وإنَّما فَضْل اللفظ عن المعنى : أن تزيدَ الدّلالة بمعنى على مَعنىً ، فتُدْخِلَ فى أثناء ذلك شيئاً لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إليه .

---

(١) فى المطبوعة : « لا حرف منها » .

(٢) « الذَّرْع » يعنى به القياس بالذراع .

وكذلك السبيلُ فى « السَّبْك والطَّابَع » وأشباههما ، لا يُحْتَمل شيءٌ من ذلك أن يكون المراد به « اللَّفْظُ » من حيث هو لفظٌ .

* * *

مسألة « اللفظ » وغلبتها على المعتزلة وغيرهم

٥٤١ — فإن أردتَ الصدقَ ، فإنّك لا ترى فى الدنيا شأناً أعجبَ من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فسادَ رأيٍ مازج النفوسَ وخَامرَها واستحكَم فِيها وصار كإحدى طَبائعها ، من رأيهم فى « اللفظ » . فقد بلغ من مَلَكَتِه لهمْ وقُوَّته عليهم ، أنْ تركهم وكأنهم إذا نُوظروا فيه أُخِذُوا عن أنفسهم ، وغُيِّبُوا عن عقولهم ، وحِيل بينهم وبين أن يكونَ لهم فيما يسمعونه نَظَرٌ ، ويُرَى لهم إيرادٌ فى الإصغاءِ وصَدَرٌ ، فلست ترى إلا نفوساً قد جَعَلت تركَ النَّظر دَأْبَها ، ووصلت

٢٩٥ بالهُوَيْنا أسبابَها ، فهى تغتَرُّ بالأَضاليل / وتتباعد عن التحصيل ، وتُلْقِى بأيديها إلى الشُّبَه ، وتسرع إلى القول المُمَوَّه .

329 ٥٤٢ — ولقد بلغ من قِلّة نظرهم / أن قوماً منهم لما رأوا الكُتُبَ المصنَّفَة فى اللُّغة قد شاع فيها أن تُوصَف الألفاظ المُفْرَدة بالفصاحة ، ورأوا أبا العباس (٣٣٠) ثعلباً قد سمَّى كتابه « الفَصِيح » ، مع أنه لم يذكر فيه إلاَّ اللغة والألفاظ المفردة ، وكان مُحالاً إذا قيل : إن « الشَّمَع » بفتح الميم ، أفصحُ من « الشَّمْع » بإسكانه ، أن يكون ذلك من أَجْل المعنى ، إذ ليس تُفِيدُ الفتحة فى الميم شيئاً فى الذى سُمِّى به =(١) سَبق إلى قلوبهم أنّ حُكْم الوَصْف بالفَصاحة أينما كان وفى أىِّ شيء كان ، أنْ لا يكون له مرجع إلى المعنى البَتَّة ، وأن يكون وصفاً لِلَّفظ فى نفسه ، ومن حيثُ هو لفظٌ ونُطْقُ لسان = ولم يعلموا أن المعنى فى وصف الألفاظِ المفردة بالفصاحة ، أنها فى اللُّغة أثبتُ ، وفى استعمال الفصحاء أكثرُ ،

---

(١) السياق : « أن قوماً منهم لما رأوا الكتبَ المصنفة ... سبق إلى قلوبهم » .

أو أنها أجْرَى على مقاييس اللغة والقوانين التى وَضَعوها ، وأنّ الذى هو معنى « الفَصَاحة » فى أصل اللغة ، هو الإبانة عن المعنى ، بدلالة قولهم : « فصيح » و « أعجم » ، وقولهم : « أَفْصَحَ الأعجمى » ، و « فَصُح اللَّحّان » و « أفصَح الرَّجل بكذا » ، إذا صَرَّح به = وأنه لَو كان وَصْفُهم الكلماتِ المُفْرَدَةَ بالفصاحة من أجلِ وَصْفٍ هُوَ لها من حيث هى ألفاظٌ ونطق لسان ، لَوَجَب إذا وُجِدت كلمة يقال إنها كلمةٌ فَصِيحةٌ على صفة فى اللَّفظ ، أن لا توجد كلمةٌ على تلك الصِّفة ، إلا وجب لها أن تكون فصيحة ، [1] وحتى يجب إذا كانت « فَقِهْتُ الحديثَ » بالكسر أفصحَ منه بالفتح ، أن يكون سبيلُ كلِّ فعلٍ مثله فى الزِّنة أن يكون الكسرُ فيه أفصحَ من الفتح .

330 ثم إنّ فيما أودعه ثَعْلبٌ كتابه ، ما هو أفصحُ ، / من أجل أنْ لم يكن فيه حرفٌ كَانَ فيما جعله أفصح منه ، [2] مِثْل أنّ « وَقَفْتُ » أفصح من « أَوْقَفْتُ » ، أفترى أنّه حَدَثَ فى « الواو » و « القاف » و « الفاء » بأن لم يكن مَعَها الهمزة ، فضيلةٌ وجبَ لها أن تكون أفصح ؟ وكفى برأى هذا مؤدَّاهُ تَهافُتاً وخَطَلاً !

(٣٣٢) وجمُلْة الأمر أنه لابُدَّ لقولنا « الفصاحة » من معنى يُعْرف ، فإن
٢٩٦ كان ذلك المعنى وصْفاً فى ألفاظِ الكلماتِ المُفْرَدة / ، فينبغى أن يشار لنا إليه ، وتُوضَع اليدُ عليه .

...

---

(١) أسقط كاتب « ج » من أول قوله : « على صفة فى اللفظ » ، إلى هنا .

(٢) عبارة الشيخ هنا كزّةٌ جدًّا . يعنى أن ثعلباً أورد كلماتٍ فى كتابه ، فقال : هذه أفصَحُ من هذه ، وفى أفصح الكلمتين ، حرفٌ ليس فى الأخرى ....

« الاستعارة » ، تكون فى معنى « اللفظ »

٥٤٣ — ومن أَبْين ما يَدُلُّ على قلة نَظَرهم ، أنه لا شبهة على مَنْ نَظَر فى كتاب تُذْكَر فيه « الفصاحة » ، أن « الاستعارةَ » عُنْوان ما يُجْعل به « اللفظ » فصيحاً ، وأن « المجاز » جُملته ، و « الإيجاز » من مُعْظَم ما يُوجِب للّفظ الفصاحة . وأَنْتَ تراهم يذكرون ذلك ويَعْتمدُونه ، ثم يَذْهبُ عنهم أن إيجابهم « الفَصَاحة » للفظ بهذه المعانى ، اعترافٌ بِصِحَّة ما نحن ندعوهم إلى القول به ، مِنْ أنَّه يكون فصيحاً لمعناه .

أما « الاستعارةُ » ، فإنهم إن أغفلُوا فيها الذى قلناهُ ، من أن المستعار بالحقيقة يكون معنَى « اللفظ » ، واللَّفْظ تَبَعٌ ، من حيث أنا لا نقول : « رأيت أسداً » ، ونحن نعنى رجلاً ، إلاَّ على أنَّا نَدَّعى أنَّا رأينا أسَداً بالحقيقة ، من حيث نجعله لا يتميَّز عن الأسد فى بأسه وبطشه وجُرْأةِ قلبه = فإنهم على كل حال لا يستطيعون أن يجعلوا « الاستعارة » وصفاً لِلَّفظ من حيث هو لَفْظٌ ، مع أن اعتقادهم أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كنت نَقَلْتَ آسم « الأسَد » إلى « الرجل » ، أو جعلتَهُ هكذا غُفْلاً ساذجاً فى معنى شجاع . أفترى أن لفظ « الأسد » لما نقل عن السبع إلى « الرجل » المشبه به ، أحدَث هذا النقل فى أجْراسِ حُروفه / ومَذَاقتِها وَصْفاً صار بذلك الوصف فصيحاً ؟ 331

٥٤٤ — ثم إن من « الاستعارة » قبيلاً لا يصحُّ أن يكون المستعارَ فيه « اللفظُ » البَتَّة ، ولا يصحُّ أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى . وذلك مَا كَان مِثْل « اليد » فى قول لَبِيدٍ :

وَغَدَاةِ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وقِرَّةٍ ، إذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُها (١)

---

(١) قد سلف فى الفقرة رقم : ٥١٢

(٣٣) ذاك أنه ليس هٰهُنا شيءٌ يُزْعَم أنَّه شبهه باليد ، حتى يكون لفظ « اليد » مستعاراً له ، وكذلك ليس فيه شيء يُتوهَّم أن يكون قد شبَّههُ بالزمام ، وإنما المعنى على أنه شَبه « الشَّمالَ » فى تصريفها « الغَداة » على طبيعتها ، بالإنسان يكون زمامُ البعير فى يده ، فهو يصرِّفه على إرادته ، ولما أراد / ذَلك ٢٩٧
جعل للشَّمَال يَداً ، وعلى الغداة زِماماً . وقد شرَحتُ هَذا قَبْلُ شرحاً شافِياً .(١)

* * *

٥٤٥ – وليسَ هذا الضَّرْبُ من الاستعارة بدون الضرب الأوّل فى إيجاب وَصْف « الفصاحة » للكلام ، لا بَلْ هو أقوى منه فى آقتضائها . والمحاسنُ التى تَظْهَرُ به ، والصُّوَر التى تحدث للمعانى بسَبَبِه ، آنَقُ وأعْجبُ . وإن أردتَ أن تزداد علماً بالذى ذكرتُ لك من أمره ، فانظر إلى قوله :

« سَقَتْهُ كَفُّ اللَّيْلِ أكواسَ الكَرَى »(٢)

وذلك أنه لَيْس يخفى على عاقلٍ أنه لم يرد أن يشَبِّه شيئاً بالكفّ ، ولا أَرَاد ذلك فى « الأكواس » ، ولكن لما كان يقال : « سُكْرُ الكَرى » ، و « سُكْر النوم » ، استعار للكرى « الأكْوَاس » ، كما استعار الآخر « الكاس » فى قوله :

« وقَدْ سَقَى القَوْمَ كَأْسَ النَّعْسَةِ السَّهَرُ »(٣)

ثُم إنه لمَّا كان الكَرَى يكون فى الليل ، جعل الليل ساقياً ، ولما جعله ساقياً جعل له كفًّا ، إذ كان / السَّاق يناول الكَأْس بالكَفّ . 332

---

(١) انظر ما سلف ، الفقرة رقم : ٥١٢

(٢) لم أعرف قائله . وهكذا هو « ج » و « س » ، والمطبوعة هنا ، وفيما سيأتى ، وهو بلا شك جمع « كأس » ، وكأنه سهل الهمزة ثم جمع « كاساً » على « أكواس » .

(٣) الشعر لأبى دَهْبل الجمحى ، وهو فى ديوانه ، وروايته : « كأسَ النَّشوة » ، وصدر البيت :

« أقُولُ والرَّكْبُ قَدْ مَالَتْ عَمَائِمُهُمْ »

٥٤٦ – ومن اللَّطيف النادرِ فى ذلك ، ما تراه فى آخر هذه الأبيات ، وهى للحَكَم بن قَنْبَر :

وَلَوْلاَ آعْتِصَامِى بِالمُنَى كُلَّمَا بَدَا ... لِىَ اليَأْسُ مِنْهَا ، لَمْ يَقُمْ بِالهَوَى صَبْرِى
وَلَوْلاَ آنْتِظَارِى كُلَّ يَوْمٍ جَدَى غَدٍ ، ... لَرَاحَ بِنَعْشِى الدَّافِنُونَ إلى قَبْرِى
وَقَدْ رَابَنِى وَهْنُ المُنَى وَآنْقِبَاضُهَا ... وَبَسْطُ جَدِيدِ اليَأْسِ كَفَّيْهِ فِى صَدْرِى

ليس المعنى على أنه آستعار لفْظَ « الكَفَّين » لشىء ، ولكن على أنّه أراد أنْ (٣٠١) يصفَ اليأس بأنه قد غلب على نفسه ، وتمكَّنَ فى صَدْره . ولما أراد ذلك وَصَفَه بما يَصِفون فيه الرجل بفضل القدرة على الشىء ، [(١)] وبأنّه مُمَكَّنٌ منه ، وأنْ يفعلَ فيه كلّ ما يريد ، [(٢)] كقولهم : « قد بَسَط يَدَيْه فى المال ينفقه ويصنع فيه ما يشاء » ، و « قد بسط العامل يده فى الناحية وفى ظلم الناس » ، فليس لك إلاّ أن تقول : إنه لما أرادَ ذلك ، جعل لليأس « كفَّين » ، واستعارهما له ، فأمّا أن تُوقِع الاستعارةَ فيه على « اللفظ » ، فَمَا لا تخفى / اسْتِحالتُه على عاقلٍ . [(٣)] ٢٩٨

* * *

« المجاز » ، كالاستعارة ، إلاّ أنه أعم

٥٤٧ – والقول فى « المجاز » هو القول فى « الاستعارة » ، لأنه ليس هو بِشَىءٍ غيرِها ، وإنما الفرقُ أنَّ « المجاز » أعمُّ ، من حيث أن كُلَّ استعارة مجازٌ ، وليس كلُّ مجازٍ استعارة .

وإذا نَظَرنا من « المجاز » فيما لا يُطْلَق عليه أنه « استعارة » ، ازداد خطأُ القوم

---

(١) فى المطبوعة « يصفون به » ، وفى نسخة عند رشيد رضا « فيه » أيضاً .

(٢) فى المطبوعة : « متمكن عنه وأنه يفعل » ، وفى « س » : « ومن أن يفعل » .

(٣) فى المطبوعة : « فمما » .

قبحاً وشناعةً . وذلك أنه يلزم على قياس قولهم أن يَكونَ إنّما كان قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً) [سورة يونس : ٦٧] ، أفْصحَ من أصله الذي هو قولنا : « والنهارَ لتُبصِرُوا أنتم فيه ، أو مبصراً أنتم فيه » ، من أجلِ أنه حَدَث / في حروف « مُبْصِر » = بأن جُعِلَ الفعل للنَّهار على سعة الكلام = [1] وصفٌ لم يكُنْ . وكذلك يَلْزَم أن يكون السببُ في أن كان قولُ الشاعر : 333

« فَنَامَ لَيْلِي وَتَجلَّى هَمِّي » [2]

أفصحَ من قولنا : فنِمْتُ في ليلي = [3] أنْ كَسَبَ هذا المجازُ لَفظَ « نام » ولفظ « الليل » مذاقةً لم تكن لهما . وهٰذا مما يَنْبغي للعاقلِ أن يَستَحِيَ منه ، وأن يَأْنَفَ من أن يُهْمِل النَّظَر إهمالاً يُؤَدِّيه إلى مثله ، ونسأل الله تعالى العِصْمَةَ والتوفيق .

...

القول في « الإيجاز »

٥٤٨ - وإذ قد عرفت ما لَزِمهم في « الاستعارة » و « المجاز » ، فالذي يلزمُهم في « الإيجاز » (٣٣٥) أعجبُ . وذلك أنه يلزمهم = إنْ كان « اللَّفْظ » فصيحاً لأمْرٍ يَرْجِع إليه نَفْسِه دون معناه = أن يكون كذلك مُوجَزاً لأمْرٍ يرجعُ إلى نفسه . وذلك من المُحَال الذي يُضْحَك منه ، لأنه لا معنى للإيجاز إلاّ أن يُدَلّ بالقليلِ من اللفظ على الكثيرِ من المعنى ، وإذا لم تجْعَلْه وصفاً لِلَّفْظ من أجل معناه ، أبْطلت معناه ، أَعْني أبْطَلتَ مَعنى الإيجاز .

...

---

(١) السياق : « أنه حدث في حروف مبصر .... وصفٌ ... » .

(٢) الرجز لرؤبة ، وقد سلف برقم : ٣٤٨

(٣) السياق : « يلزم أن يكون السببُ ... أن كَسَبَ » ، وموقعها خبر « يكون » .

٥٤٩ — ثم إن هٰهُنا معنًى شريفاً قد كان ينبغى أن نكون قد ذكرناه فى أثناء ما مَضى من كلامنا ، وهو أنّ العاقلَ إذا نَظَر عَلِم عِلْمَ ضرورةٍ أنه لا سبيلَ له إلى أن يُكَثِّر معانِيَ الألفاظ أوْ يُقَلِّلها ، لأن المعانِيَ المُودَعة فى الألفاظِ لا تَتَغيَّر على الجملة عَمَّا أرادَهُ واضِعُ اللُّغة ، وإذا ثَبت ذلك ، ظهر منه أنّه
٢٩٩ لا معنى لقولنا : « كَثْرة المعنى مع قِلَّة اللفظ » ، غيرُ أن / المتكلم يَتَوصَّل بدِلالة المعنى على المعنى إلى فَوائِدَ ، لو أنه أراد الدِّلالة عليها باللَّفظِ لاحتاجَ إلى لَفْظٍ كثيرٍ .

٥٥٠ — وٱعلم أنّ القولَ الفاسِدَ والرأىَ المدخولَ ، إذا كان صَدَرُه عن
334 قوم لهم نَباهة / وصِيتٌ وعلُوُّ مَنْزلة فى أنْواعٍ من العلوم غَيرِ العِلْم الذى قالوا ذلك القولَ فيه ، [(١)] ثم وقَع فى الألْسُن فَتَداولته ونَشَرته ، وفَشَا وظَهَر ، وكثر الناقلون له والمُشِيدُون بذِكْرِه = [(٢)] صار تَرْكُ النَّظرِ فيه سُنَّةً ، والتقليدُ ديناً ، ورأيتَ الذين هُم أهلُ ذلك العلمِ وخاصَّتُه والمُمَارِسونَ له ، والذين هم خُلَقاءُ أن يَعْرِفُوا وجه الغَلَطِ والخطأ فيه = لو أنهم نظروا فيه = [(٣)] كالأجانِب الذين ليسُوا من أهله ، فى قبولِه والعملِ به والرُّكون إليه ، ووجَدْتَهم قد أَعْطَوه مَقَادتَهُم ، وألانوا له جانِبَهم ، وأَوْهَمَهُم النَّظر إلى مُنْتَمَاه ومُنْتَسَبِه ، ثُم اشتهارِه وانتشارِه وإطباقِ الجَمْع بعد الجَمْع عليه = [(٤)] أنّ الضَّنَّ به أصوبُ ، والمحاماة (٣٣٦) عليه أَوْلَى . ولَرُبَّما = بل كُلَّما = ظَنُّوا أنه لم يَشِعْ ولم يَتَّسِع ، ولم يَرْوِه خَلَفٌ عن

الرأى الفاسد وخطره إذا قاله عالم له صيتٌ ومنزلة

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « إذا كان صدوره عن قوم » .

(٢) السياق : « إذا كان صَدَرُه عن قوم لهم نباهة ... صارَ تركُ النظر .... » .

(٣) السياق : « ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم .... كالأجانب ... » .

(٤) السياق : « وأوهمهم النظر إلى منتماه .... أن الضنّ به ... » .

سَلَفٍ ، وآخِرٌ عن أوَّلٍ ، إلاّ لأن له أصلاً صحيحاً ، وأنه أُخِذَ من مَعْدِنِ صِدْقٍ ، واشْتُقَّ من نَبْعةٍ كريمة ، وأنه لو كان مدخولاً لظهر الدَّخَلُ الذى فيه على تقادمِ الزّمان وكُرورِ الأيامْ . وكَمْ من خطَأٍ ظاهرٍ ورأى فاسِدٍ حَظِىَ بهذا السَّببِ عند النَّاس ، حتى بَوَّأُوه فى أخصِّ موضعٍ من قلوبهم ، ومَنَحُوه المحبة الصادقةَ من نفوسهم ، وعَطَفوا عليه عَطْفَ الأمِّ على واحدها . وكم من دَاءٍ دَوِىٍّ قد استحكم بهذه العِلَّة ، حتى أعْيَا علاجُه ، وحتَّى بَعِلَ به الطبيبُ . (١)

ولولا سُلطانُ هذا الذى وصفتُ على الناس ، وأنَّ له أُخْذَةً تمنعُ القُلُوبَ عن التدبُّر ، (٢) وتقطع عنها دَواعِىَ التفكُّر = لَمَا كان لهذا الَّذِى ذهب إليه / القوم فى أمْرِ « اللفظ » هذا التمكُّنُ وهذه القوةُ ، ولا كان يَرْسَخُ فى النفوس هذا الرُّسُوخَ ، وتَنْشَعِب عُروقه هٰذا الشَّعْب ، (٣) مع الذى / بَان من تهَافُتِه وسُقوطِه (٤) وفحْشِ الغَلَط فيه ، وأنَّك لا ترى فى أدِيمِهِ = مِنْ أين نظرتَ ، وكيف صرَّفْتَ وقَلَّبْت = مَصَحًّا ، (٥) ولا تَراه باطلاً فيه شَوْبٌ من الحق ، وزَيْفاً فيه

---

(١) فى هامش « ج » : « بَعِلَ ، أى تَحَيَّر » ، وأزيد : وبَرِم به ولم يدرِ كيف يصنَعُ فيه .

(٢) « الأُخذة » أصلها ضرب من التمائم ، تُؤَخِّذ المرأة به زوجَها عن النساء غيرها ، وهو من السحر .

(٣) فى المطبوعة : « وتتشعّب عروقه هذا التشعُّب » ، وهى جيدة . و « الشعب » ، و « التشعُّب » ، التفرق .

(٤) أسقط كاتب « س » كلاماً ، فكتب : « لما كان لهذا الذى ذهب إليه القوم فى أمر اللفظ على تهافته وسقوطه » ثم كتب ما أسقطه هنا بعد قوله فيما سيأتى بعد أسطر ، أى بعد قوله : « والغيظ صرفاً » ، وهو سهوٌ شديد .

(٥) السياق : « لا ترى فى أديمِهِ ... مَصَحًّا » ، و « الأديم » بشرة الجلد وظاهره ، يريد لا ترى فيه موضعاً صحيحاً لم يتخرّق .

شيءٌ من الفِضَّة ، ولكن ترى الغِشَّ بَحْتاً والغيظَ صِرْفاً ، ونسأل الله التوفيق .

...

الرد على المعتزلة فى مسألة « اللفظ » وبيان تقصيرهم

٥٥١ — وكيف لا يكون فى إسَارِ الأُخْذَةِ ، (١) ومَحُولاً بينه وبين الفِكْرة من يُسَلِّم أن الفصاحة لا تكون فى أَفْراد الكلمات ، وأنها إنَّما تكون فِيها إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعض ، (٢) ثم لا يَعْلمُ أنَّ ذلك يقتضى أن تكون وصفاً لها ، من أجل معانيها ، لا من أجْل أنفسها ، ومن حَيْثُ هى ألفاظٌ ونُطْقُ لسانٍ ؟

ذاك لأنه ليسَ من عاقلٍ يَفْتَح عَيْن قلبه ، إلاَّ وهو يعلم ضرورةً أنّ المعنى فى « ضَمِّ بعضِها (٣٧) إلى بعض » ، تعليقُ بعضها ببعض ، وجعلُ بعَضْها بسَبَبٍ من بعضٍ ، لا أن يُنْطَق بعضها فى أثر بعض ، من غير أن يكون فيما بَيْنها تعلُّق (٣) = ويعلمُ كذلك ضرورةً إذَا فكَّر ، أن التعلُّق يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بينها أنْفُسها . ألا ترى أنَّا لو جَهِدنا كُلَّ الجَهْدِ أن نَتصوَّر تعلُّقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتهما ، لم نَتصوَّرْ ؟ ومن أجل ذلك آنقسمت الكَلِمُ قسمين : « مؤتلِفٌ » وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم = و « غير مُؤْتَلِف » وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل ، والحرفِ مع الحرف . ولو كان التعلُّق يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغى أن لا يَخْتلِفَ حالُها فى الائتلاف ، وأن لا يكون فى الدنيا / كلمتان إلاَّ ويَصِحُّ أن يأتلفا ، لأنه لا تَنافِىَ بينهما من حيث هى ألفاظٌ . 336

---

(١) سلف تفسيرها فى التعليق قريباً : ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٢) هذا نص القاضى عبد الجبار المعتزلى ، وقد سلف برقم :   ، ٤٦٥ ، وسيأتى فى آخر هذه الفقرة أيضاً ، وانظر ما سيأتى أيضاً فى رقم : ٥٥٤ وما بعدها ، بيانه عن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر ، وهو فصل مهمٌّ فى الردّ على القاضى المعتزلى .

(٣) فى المطبوعة : « فيما بينهما » .

وإذا كان كُلُّ واحِدٍ منهم قد أعطى يَدَهُ بأن الفصاحةَ لا تكون فى الكَلِم أفراداً ، وأنَّها إنما تكونُ إذا ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ ، وكان يكونُ المرادُ بضَمِّ بعضها إلى بعض ، تَعْليقَ معانِيها بعضِها ببعضٍ ، لا كَوْنَ بعضها فى النُّطق على إثْرِ بعض = [1] كان واجباً ، إذا عَلِم ذلك ، أنْ يعلم أنَّ الفصاحةَ تَجب لها من أجْلِ معانيها ، لا مِنْ أجل أنفُسِها ، لأنه مُحَالٌ أن يكونَ سَبَبُ ظُهورِ الفصاحة فيها ، تَعَلُّقُ معانيها / بعضها ببعضٍ ، ثم تكون الفَصَاحةُ وصفاً يَجب لها ٣٠١
لأنْفُسِها لا لمعانيها . وإذا كان العلمُ بهذا ضرورةً ، ثم رأيتهم لا يَعْلمونه ، فليس إلاَّ أن اعتزامهم على التَّقْليد قد حال بينهم وبين الفِكْرَة ، وعَرَض لهم مِنْه شِبْهُ الأُخْذَةِ . [2]

* * *

تعويل المعتزلة على « نسق الألفاظ » فى شأن الفصاحة

٥٥٢ — واْعلم أنَّك إذا نَظَرتَ وجدت مَثَلَهم مَثَلَ من يرى خيالَ الشيء فيحْسَبُه الشيءَ . وذاك أنهم قد اعتَمَدوا فى كُلِّ أمرهم على النَّسَق الذى يَرَوْنه فى الألفاظ ، وجعلوا لا يَحْفِلون بغيره ، ولا يعوِّلون فى الفصاحة والبلاغة على شيء سواه ، حتى انتهوا إلى أنْ زَعَمُوا أن من عَمَدَ إلى شعر فصيح فَقَرأه ونطقَ بألفاظه على النَّسَقِ الذى وضَعَها الشاعرُ عليه ، كان قد أتى بِمِثْلِ ما أتى به الشاعرُ فى فصاحَتِه وبلاغتِه ، إلاَّ أنهم زعموا أنه يكون فى إتيانه به مُحْتذِياً لا مُبْتَدِئاً . [3]

---

(١) فى المخطوطتين والمطبوعة : « وكان واجباً » ، وهو خطأ ظاهر ، والصواب إسقاط الواو ، لأنَّ السياق : « وإذا كان كل واحد قد أعطى بيده .... كان واجباً .... » .

(٢) « الأخذة » ، سلف منذ قليل تفسيرها ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٣) هذا صريح مقالة القاضى عبد الجبار المعتزلى ، وتجدها فى المغنى ١٦ : ٢٢٢

٥٥٣ – ونحن إذا تأملْنا وجدنَا الذى يكون فى الألفاظ من تقديم شىء منها على شىء ، إنما يَقَع فى النفس أنّه « نَسَقٌ » ، إذا اعتبرنا ما تُوُخِّىَ من معانى النحو فى معانيها ، فأمَّا مع تَرْك اعتبارِ ذلك ، فلا يقع ولا يُتَصَوَّر بحالٍ . أفلا
337 ترى أنك / لَوْ فَرضَتَ فى قوله :

« قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ »

أن لا يكُون « نبك » جواباً للأمر ، ولا يكون مُعدًّى « بمن » إلى « ذكرى » ، ولا يكون « ذكرى » مضافةً إلى « حبيب » ، ولا يكون « منزل » معطوفاً بالواو على « حبيبٍ » = [1] لخَرَج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون « نَسَقاً » ؟ ذاكَ لأنه إنما يكون تقديمُ الشَىء على الشىء نَسَقاً وترتيباً ، إذا كان ذلك التقديم قَدْ كان لمُوجِبٍ أوجبَ أن يقدَّمَ هذا ويُؤَخَّر ذاك ، فأمَّا أن يكون مع عدم المُوجِب نَسَقاً ، فمُحَالٌ ، لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له مُوجِبٌ « نَسَقاً » ، لكان ينبغى أن يكون تَوَالى الألفاظ فى النُّطْق على أى وجه كان « نَسَقاً » ، حتى إنّك لو قلت : « نَبْكِ قِفَا حَبِيبٍ ذِكْرى مِنْ » ، لم تكن قد أعدمته النسق والنظم ، وإنما أعدمته الوزنَ
٣٠٢ فَقَطْ . / وقد تقدَّم هذا فيما مضى ، [2] ولكنَّا أعدْناه هٰهُنا ، لأن الذى أخذْنا فيه من إسلامِ القوم أنْفُسَهم إلى التقليد ، اقتضى إعَادته .

« الاحتذاء » ، و « الأسلوب »

٥٥٤ – واعلم أن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهلِ العلم بالشّعرِ وتقدِيرِه وتمييزِه ، [3] أن يبتدىء الشاعرُ فى معنًى له وغَرَضٍ أسلوباً = و « الأسْلوب »

---

(١) السياق : « أفلا ترى لو فرضت فى قوله ... لخرجَ ما ترى » .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٣

(٣) انظر التعليق السالف على آخر الفقرة رقم : ٥٥٢

الضَّرْبُ من النَّظم والطريقةُ فيه = فَيَعْمِدَ شاعرٌ آخر إلى ذلك « الأُسلوب » فيجيءَ به فى شعره ، فيُشَبَّهَ بمن يَقْطع من أُدِيمه نَعْلاً على مِثالِ نَعْلٍ قد قطعها صاحبها ، فيقال : « قد (٣٣٩) آحتَذَى على مِثاله » ، وذلك مِثْل أنَّ الفرزدق قال :

أَتَرْجُو رُبَيْعٌ أنْ تَجِيء صِغَارُهَا بِخَيْرٍ ، وقَدْ أَعْيَا رُبَيْعاً كِبَارُهَا (١)

وآحتذاه البَعِيث فقال :

338 / أَتَرْجُو كُلَيْبٌ أن يَجِيءَ حَدِيثُها بِخَيْرٍ ، وقَدْ أَعْيَا كُلَيباً قَدِيمُها (٢)

وقَالُوا : إنَّ الفَرَزدق لما سمع هذا البيت قال :

إذَا مَا قُلْتُ قَافِيةً شَرُوداً تَنَحَّلَها آبنُ حَمْراءِ العِجَانِ (٣)

...

ومثلُ ذلك أنَّ البَعيثَ قال فى هذه القصيدة :

كُلَيْبٌ لِئَامُ النَّاس قَدْ تَعْلَمُونَهُ وَأَنْتَ إذَا عُدَّتْ كُلَيْبٌ لَئِيمُها (٤)

وقال البُحْتُرِىّ :

بنو هَاشِمٍ فى كل شَرْقٍ ومَغْرِبٍ كِرَامُ بَنِى الدُّنْيَا وأَنْتَ كَرِيمُها (٥)

...

---

(١) هو فى ديوانه ، يهجو بنى ربيع بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة ، وانظر لهذا وما بعده النقائض : ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) هو فى قصيدة البعيث فى النقائض : ١٠٩ ، ١٢٥

(٣) هو فى ديوانه ، والنقائض : ١٢٥ ، وقال : « تَنخَّلها » ، أى أخذ خيارها . و « تَنَحَّلَها » (يعنى بالمهملة) ، « انتحلها » ، و « ابن حمراء العجان » ، يعنى البعيث ، لأن أمّه أعجمية غير عربية .

(٤) هو فى قصيدته فى النقائض : ١٠٩

(٥) هو فى ديوانه .

وحكى العَسْكَرِيُّ فى « صَنْعة الشعر » (١) أن ابن الرُّومِيِّ قال : قال لى البحترى : قولُ أبى نُوَاس :

وَلم أَدْرِ مَنْ هُمْ غيرَ مَا شَهِدَتْ لَهُمْ ... بشَرْقِيِّ سَابَاطَ الدِّيارُ البَسَابِسُ (٢)

مأخُوذٌ من قَول أبى خِراش الهُذَلِىّ :

ولَمْ أدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ ؟ ... سِوَى أنَّه قَدْ سُلَّ مِنْ مَاجِدٍ مَحْضِ (٣)

قال فقلت : قد اختلف المعنى ! فقال : أما ترى حَذْوَ الكلام حَذْواً واحداً ؟

• • •

وهذا الذى كتبتُ من جَلىِّ الأَخْذِ فى « الحَذْوِ » ، (٤) وممّا هو فى حَدِّ الخفىِّ قَوْلُ البحترىّ :

ولَنْ يَنْقُلَ الحُسَّادُ مَجْدَكَ بَعْدَمَا ... تَمَكَّنَ رَضْوَى وَاطْمَأَنَّ مُتَالِعُ (٥)

(٤٠) / وقول أبى تمام :

وَلَقَدْ جَهَدْتُمْ أن تُزِيلُوا عِزَّهُ ... فإذا أَبَانٌ قَدْ رَسَا ويَلَمْلَمُ (٦)

---

(١) كأنه كتاب آخر غير « ديوان المعانى » ، لأبى هلال العسكرى .

(٢) هو فى ديوانه ، و « ساباط » هو ساباط كسرى بالمدائن ، و « البسابس » ، القِفار .

(٣) فى شرح أشعار الهذليين : ١٢٣٠ ، وشرح الحماسة للتبريزى ٢ : ١٤٥

(٤) فى المطبوعة : « حلى الأخذ » ، وشرحه بما لا يحسن أن يقال .

(٥) هو فى ديوانه ، و « رضوى » و « متالع » جبلان .

(٦) هو فى ديوانه ، و « أبان » و « يلملم » جبلان ، وفى « س » : « ولقد أرادوا أن يُزيلوا » ، على غير رواية الديوان .

قد آحتذى كل واحدٍ مِنْهما على قول الفرزدق :

فَٱدْفَعْ بِكَفِّكَ ، إنْ أَرَدْتَ بِنَاءَنَا ، ثَهْلاَنَ ذَا الهَضَبَاتِ ، هَلْ يَتَحَلْحَلُ ؟(١)

...

٥٥٥ – وجملة الأمر أنهم لا يجعلون الشاعر « مُحْتَذِياً » إلاَّ بما يجعلونه به آخذاً / ومُسْتَرِقاً ، قال ذو الرمة : 339

وَشِعْرٍ قَدْ أَرِقْتُ لَهُ غَرِيبٍ أُجَنِّبُهُ المُسَانَدَ وَالمُحَالاَ

فَبِتُّ أُقِيمُهُ وأَقُدُّ مِنْهُ قَوَافِىَ لاَ أُرِيدُ لَهَا مِثَالاَ (٢)

قال يقول : لا أَحْذُوها على شىء سمعته .

فأمَّا أن يُجْعَلَ إنشادُ الشّعر وقراءَتُه « احتذاءً » ، فما لا يَعْلَمُونه كيف ؟ وإذا عَمَد عامدٌ إلى بيت شعرٍ فوضع مَكانَ كُلِّ لَفْظَةٍ لفظاً فى معناه ، كمثل أن يقول فى قوله :

دَعِ المَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ، وَٱقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِى (٣)

ذَرِ المآثِرَ لاَ تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ، وَٱجْلِسْ فَإِنكَ أَنْتَ الآكِلُ اللاَّبِسْ (٤)

= لم يجعلو ذلك « احتذَاء » ولم يُؤَهِّلُوا صاحبه لأَن يسموه « مُحْتَذِياً » ، ولكن يُسَمُّون هذا الصنيع « سَلْخاً » ، ويَرْذُلونه ويُسَخِّفُون المتعاطِىَ له . فمن أين يَجُوز لَنا أن نَقول فى صَبِىٍّ يقرأ قَصيدة آمرىء القيس : إنه آحتذاه فى قوله :

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فى ديوانه .

(٣) هو شعر الحطيئة فى ديوانه .

(٤) كتب فى « س » : « الآكل الشارب » ، وهو ليس بشىء ، وسيأتى البيتان فى رقم : ٥٦٧

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ   وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ (١)

والعجبُ من أنّهم لم ينظروا فيَعْلَموا أنه لو كان مُنْشِدُ الشِّعرِ « مُحْتذِياً » ، (٢) لكان يكون قائلَ شِعْر ، كما أن الذى يحذُو النَّعل بالنعل يكون قاطعَ نَعْلٍ .

• • •

وهذا تقريرٌ يصلُح لأن يُحْفَظ للمناظرة

مناقشة « الاحتذاء » و « النسق » فى إعجاز القرآن

٥٥٦ — ينبغى أن يُقَال لمَنْ يزعُم أن المُنْشِد (٤١) إذَا أَنْشَد شِعْرَ آمرىءِ القيس ، كان قد أتى بمثله على سبيل « الاحتذاء » : أخبرنا عنك ؟ لماذا زعمت أنَّ المنشد قد أَتى بمثل / ما قالَه امرؤ القيس ؟ ألِأنه نَطق بأَنفُس ٣٠٤ الألفاظ التى نطقَ بها ، أم لأنه رَاعَى « النَّسَق » الذى راعاه فى النُّطق بها ؟

فإن / قلتَ : « إنّ ذلك لأنه نَطق بأنْفُس الألفاظ التى نَطَق بها » ، 340 أَحَلْتَ ، لأنه إنما يَصِحُّ أن يقال فى الثانى أنه أَتَى بمثل ما أتى به الأوَّل ، إذا كان الأوَّل قد سبق إلى شيء فأَحْدَثه ابتداءً ، وذلك فى الألفاظ مُحَالٌ ، إذ ليس يمكن أن يُقال : إنه لم يَنطِق بهذه الألفاظ التى هى فى قوله :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىَ حَبيبٍ ومَنْزِلِ *

= قبلَ امرىء القيس أحدٌ .

---

(١) امرؤ القيس فى معلقته .

(٢) فى « س » : « يكون محتذياً » .

وإن قلتَ : إنّ ذلك لأنه قد راعَى فى نُطْقه بهذه الألفاظ « النَّسَقَ » الذى راعاه امرؤ القيس .

قيل : إنْ كنت لِهذا قَضَيْت فى المُنْشِد أنَّه قَد أتى بمثل شعره ، فأخبرنا عنك ؟ إذا قلتَ : « إن التَّحدى وَقَع فى القرآن إلى أَنْ يُؤْتَى بمثله على جِهَة الابتداء » ، [1] ما تعنى به ؟ أتعنى أنه يأتِى فى ألفاظٍ غيرِ ألفاظ القرآن ، بمثل الترتيب والنسق الذى تراه فى ألفاظ القرآن ؟

فإن قال : ذلك أعنى .

قيل له : أَعلمتَ أنَّه لا يكون الإتيان بالأُشياء بَعْضِها فى أثر بعض على التوالى نَسَقاً وترتيباً ، حتى تكون الأشياءُ مختلفةً فى أنفُسِها ، ثم يكون للذى يَجِيءُ بها مضموماً بعضُها إلى بعض ، غَرضٌ فيها ومقصودٌ ، لا يتمُّ ذلك الغرضُ وذاك المقصودُ إلاّ بأنْ يتخيَّر لها مواضعَ ، فيجعلَ هذا أوّلاً ، وذاك ثانياً ؟ فإنَّ هذا مالا شُبْهة فيه على عاقل . وإذا كان الأمر كذلك ، لزمك أن تُبَيِّن الغرض الذى آقتضى أن تَكُون ألفاظ القرآن مَنْسُوقةً النَّسَق الذى تراه .

ولا مَخْلَص له من هذه المطالبة ، لأنه إذا أَبَى أن يكون المُقْتَضِىَ والمُوجِبَ للذى تراه من النَّسَقِ ، المَعانى =[2] وجعله قد وَجَب لأمْرٍ يرجع

---

(١) هذا كلام القاضى عبد الجبار المعتزلى فى المغنى ١٦ : ٢٢٢ ، يقول بعد كلام : « .... فيجبُ فى القرآن أن يكون التحدّى واقعاً بهم على المعتاد ، فيكون ما يورده المتحدّى فى حكم المبتدأ ، ويكون مشاركاً للمتحدّى فى أن يكون ما يورده مبتدئاً ، وخارجاً عن أن يكون محتذياً ، لأن الاحتذاء أو الحكاية ، لا مُعْتَبَر لهما فى هذا الباب » .

(٢) « المعانى » اسم « يكون » .

341 إلى اللَّفظ ، لم تجد شيئاً يُحِيلُ فى وُجوبه (٤١٢) / عليه البَتَّةَ ، [1] اللهمَّ إلا أن يَجْعل الإعجازَ فى الوزْن ، ويزعُم أنَّ « النسق » الذى تراهُ فى ألفاظ القرآن إنما كَان مُعجِزاً ، من أجل أنْ كان قَدْ حدثَ عنه ضَرْبٌ من الوَزن يَعْجِزُ الخَلقُ عن أن يأتوا بمثله .

٣٠٥ وإذا قال ذلك ، لم يمكنه أن يقولَ : « إن / التحدِّى ، وقع إلى أن يأتوا بمثله فى فصاحته وبلاغته » ، لأنَّ الوَزْن ليس هو من الفَصَاحة والبلاغة فى شىء ، إذْ لو كان له مَدْخَلٌ فيهما ، لكان يجب فى كلِّ قصيدتين اتَّفَقَتا فى الوزن أن تَتَّفِقا فى الفصاحة والبلاغة .

فإنْ دعا بَعْضَ الناسِ طولُ الإلف لما سَمِع من أن الإعجاز فى اللفظ = إلى أنْ يجعله فى مُجَرَّد الوزن ، كان قد دخل فى أمرٍ شَنِيع ، وهو أنه يكون قد جعل القرآن معجزاً ، لا من حيث هو كلام ، ولا بما به كان لكَلامٍ فَضْلٌ على كلام ! فليس بالوزن ما كَان الكلامُ كلاماً ، ولا به كَان كلامٌ خيراً من كلامٍ .

...

سهولة « اللفظ » وخفته فى شأن إعجاز القرآن

٥٥٧ — وهكذا السبيل إن زعم زاعمٌ أن الوصفَ المُعْجز هو « الجَرَيَان والسُّهُولة » ، ثم يعنى بذلك سلامته من أن تلتقى فيه حروف تَثْقُل على اللِّسان ، لأنه ليس بذلك كان الكلامُ كلاماً ، ولا هو بالذى يَتَناهَى أمرُه إن عُدَّ فى الفضيلة إلى أن يكونَ الأصْلَ ، وإلى أن يكون المعوَّل عليه فى المفاضلة بين كلام وكلامٍ ، فما به كان الشاعر مُفْلِقاً ، والخطيبُ مِصْقعاً ، والكاتب بليغاً .

...

---

(١) فى المطبوعة وحدها ، كتب « يحيل الإعجاز فى وجوبه » ، زاد ما أفسد الكلام .

٥٥٨ – ورأينا العقلاء ، (١) حيثُ ذكرُوا عَجْزَ العرب عن مُعارضة القرآن ، قالوا : إن النبى ﷺ تحدَّاهم وفيهم الشعراءُ والخطباءُ والذين يُدِلُّون بفصاحةِ اللسان ، والبَرَاعة والبيانِ ، / وقوّة القرائحِ والأذهان ، والذين أُوتُوا الحكمةَ 342
وفَصْلَ الخِطاب = (٢) ولم نَرَهُم قالوا : إن النبى ﷺ تحدَّاهم وهُم العارفون بما يَنْبغى أن يُصْنَع ، (٣) حَتَّى يَسْلم الكلامُ من أن تَلْتَقِى فيه حُرُوفٌ تَثْقُل على اللِّسان .

ولما ذكرُوا مُعْجزات الأنبياء عليهم السلام وقالوا : إنّ الله تعالى قدْ جَعل
(٤٠٣) مُعجزةَ كُلّ نبى فيما كان أَغْلَبَ على الذين بُعِث فيهم ، وفيما كانوا يتباهَوْنَ به ، وكانت عوامُّهم تُعَظِّمُ به خواصَّهم =(٤) قالوا : إنّه لما كان السِّحرُ الغالبَ على قوم فِرْعَونَ ، ولم يكن قد استحكم فى زَمانٍ استحكامَه فى زمانه ، جعل تعالى مُعْجِزةَ موسى عليه السلام فى إبطالِه وتوْهينِه = ولمّا كان الغالبَ على زمانِ عيسى عليه السلام الطبُّ ، جعل الله تعالى مُعْجزته فى إبراءِ الأَكْمَهِ
/ والأَبرصِ وإحياءِ الموتى = ولما انتهوا إلى ذكر نبِّينا محمد ﷺ وذُكِرَ ما كان ٣٠٦
الغالبَ على زمانه ، لم يَذْكُروا إلا البلاغةَ والبيانَ والتصرُّفَ فى ضُروب النَّظم .

وقد ذكرتُ فى الذى تقدَّم غَيْرَ ما ذكرته هٰهُنا ، (٥) مما يدلُّ على سُقوط

---

(١) فى « ج » ، و « رأيتُ العقلاء » ، والسياق يأباها .

(٢) فى العبارة تقصير .

(٣) العبارة غير جيدة ، وسياقها : « .... أن النبى ﷺ تحداهم .... حتى يسلم الكلام » .

(٤) السياق : « ولما ذكروا معجزات الأنبياء .... قالوا » .

(٥) فى « س » « غيرَ ما ذكرته ههنا » وهو الصواب بلا ريب ، وفى « ج » والمطبوعة : « عين ما ذكرته » ، وهذا ليس صحيحاً ، لم يذكر ما قاله ههنا بعينه فيما مضى من الكتاب ، والذى أشار إليه هو فى ردّ القول بالحروف تثقل على اللسان ، وقد مضى ذلك برقم : ٤٩ – ٥٢

هذا القولِ ، وما دعانى إلى إعادة ذِكْرِه إلاَّ أنه لَيْس لتَهالُكِ النَّاس فى حديث « اللَّفظ » ، والمحاماةِ عَلى الاعتقاد الذى اعتقدوه فيه وضِنِّ أنفسهم به =(١) حَدٌّ ، فأحببتُ لذلك أن لا أدعَ شيئاً مما يَجُوز أن يتعلَّق به مُتعلِّق ، ويلجَأ إليه لاجىءٌ ، ويَقَعَ منه فى نَفْسِ سامعٍ شكٌّ ، إلاّ استَقْصَيْتُ فى الكَشف عن بُطْلانِه .

* * *

٥٥٩ — وههُنا أمرٌ عجيبٌ ، وهو أنه معلومٌ لكل مَنْ نَظَر ، أن الألفاظ من حيث هى ألفاظٌ وكَلِمٌ ونُطْقُ لسانٍ ، لا تَختَصُّ بواحد دون آخر ، وأنها إنما تختصُّ / إذا تُوُخِّى فيها النظم .(٢) وإذا كان كذلك ، كان مَنْ رَفَع « النَّظْمَ » 343
من البَيْنِ ،(٣) وجَعَل الإعجاز بجملته فى سهُولة الحروف وجَرَيانها ،(٤) جاعلاً له فيما لا يصحُّ إضافته إلى الله تعالى . وكَفى بهذا دليلاً على عَدَم التوفيق ، وشِدَّة الضَّلال عن الطريق .

* * *

---

(١) سياق العبارة : « ليس لتهالك القوم فى حديث اللفظ .... حدٌّ » ، وهو إشارة لتهالك المعتزلة وشيخهم القاضى عبد الجبار المعتزلى فى « حديث اللفظ ، والمحاماة دونه .... » ، وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك مراراً قبل ذلك . وكانت هذه العبارة فى المطبوعة ، وفى « س » و « ج » هكذا : « وما دعانى إلى إعادة ذكره ، إلاّ أنه ليس (تهالك) الناس فى حديث اللفظ ، والمحاماة على الاعتقاد الذى اعتقده فيه ، (وظنّ) أنفسهم به (إلى حَدٍّ) » ، وفى « ج » ، وحدها « إلى أحد » . وهذا الذى وضعته بين الأقواس هو الذى غيرته ، لأنّ هذا نصٌّ فاسدٌ جدًّا لا معنى له ، ولا يستقيم . والذى غيرته هو الصواب إن شاء الله ، وهو الذى دَلّ عليه كلُّ كلام عبد القاهر فى شأن اللفظ فيما مضى . وقوله « الناس » ، هنا ، يعنى المعتزلة ، كما سيكون جليّاً فى رقم : ٥٦٢

(٢) فى « س » : « وأنها لا تختص إذا توخىّ فيها النظم » ، وهو فسادٌ محض . وفى نسخة عند رشيد رضا : « أنها لا تختصُّ إلاّ إذا توخى فيها النظم » ، وهو الصواب أيضاً .

(٣) « من البين » ، يعنى من بين ما يجعلها تختصُّ بقائل . وقد سلفت قبل هذه العبارة مراراً ، وسأذكر مواضعها فى الفهارس .

(٤) السياق : « كان مَنْ رفَع النظمَ .... جاعلا له .... » .

خاتم كتاب دلائل الإعجاز

٥٦٠ - (٤٤٤) [1] قد بلغنا في مُداواةِ النَّاس من دائهم ، وعلاجِ الفَسادِ الذى عَرَض فى آرائهم كُلَّ مَبْلغ ، وانتهينا إلى كُلّ غايةٍ ، وأخذنا بهم عَن المَجَاهل التى كانوا يتعسَّفُون فيها إلى السَّنَنِ اللاَّحِب ، [2] ونقلناهم عن الآجِن المطروق إلى النَّمِيرِ الذى يَشْفِى غَليلَ الشَّارب ، [3] ولم نَدَعْ لباطلهم عِرْقاً يَنْبِض إلا كَوَيْناه ، ولا للخلاف لساناً ينطقُ إلاَّ أخْرَسْناه ، ولم نترك غطاءً كان على بَصرٍ ذى عقلٍ إلاَّ حَسَرْناه ، فيا أيها السامعُ لما قُلْنَاه ، والناظرُ فيما كتَبناه ، والمتصفِّحُ لما دوَّنَّاه ، إن كنتَ سَمِعت سماعَ صادقِ الرَّغْبة فى أن تكون فى أمْرِك على بَصيرةٍ ، ونَظَرْت نَظَرَ تامِّ العناية فى أن يُورِدَ ويُصْدِرَ عن معرفة ، وتصفَّحْتَ تَصفُّحَ من إذا مارس باباً من العلم لم يُقْنِعهُ إلا أن يكون على ذِرْوَة السَّنامِ ، ويضربَ بالمُعَلَّى / من السِّهامَ ، فقد هُدِيت لضَالَّتك ، وفُتح لك الطريقُ إلى بُغْيتك ، وهُيِّىءَ لك الأداةُ التى بها تبلُغ ، وأُوتيت الآلةَ التى مَعها تَصِلُ . فخذ لنفسك بالتى هى أمْلأُ ليديك ، وأَعْوَدُ بالحظِّ عليك ، ووَازِنْ بين حالِك الآن وقد تنبهت من رَقْدَتِك ، وأَفَقْتَ من غَفْلتك ، وصِرْت تَعلم = إذا أنتَ خُضْتَ فى أمر « اللّفظ » و « النظم » = معنى ما تَذْكُرُ ، وتعلَمُ كيف تُورِد ٣٠٧

(١) فى المطبوعة عنوان لهذا ، وكتب فى وسط السطر : « فصل » ، وهذا ليس فى المخطوطتين .

(٢) « السَّنَنَ » الطريق المسلوك ، و « اللاحب » الواضح الواسع المنقاد .

(٣) « الآجن » ، الماء المتغيِّر الطعم . « المطروق » ، الذى تطرقه الأنعام والوحش ، و « النمير » ، الماء الزاكى الناجع فى الرِّىِّ .

وتُصَلِّر ، (١) وبينها وأنت من أمرِها / في عمياءَ ، وخَابِطٌ خَبْطَ عشواء ، قُصَارَاكَ 344
أن تكرِّرَ ألفاظاً لا تعرف لشيء منها تفسيراً ، وضُرُوبَ كلامٍ للبُلغاء إن سُئِلْتَ
عن أغراضهم فيها لم تستطع لها تَبْيِيناً ، فإنّك تَرَاكَ تُطِيل التعجُّبَ من غَفْلَتِك ،
وتُكْثِر الاعتذارَ إلى عقلك من الذى كنت عليه طُولَ مُدَّتك . ونسأل الله (٣٤٥)
تعالى أن يجعل كل مَا نأتيه ، ونَقْصِدُه ونَنْتَحِيه ، لِوجْهه خالصاً ، وإلى رِضاهُ عز
وجل مُؤَدِّياً ، ولثوابِه مُقْتَضِياً ، وللزُّلْفى عِنده مُوجِباً ، بمَنِّه وفَضْله ورَحْمتِه . (٢)

* * *

---

(١) السياق : « ووازنْ بين حالك .... وبينها وأنت من أمرها في عمياء » .

(٢) هذه الفقرة الأخيرة رقم : ٥٦٠ ، صريحة الدلالة على أن هذا هو آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، ولكنه في المطبوعة لم يذكر شيئاً ، ولكنّه كتب بعدها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، دون فاصل واضح . أما في المخطوطة « ج » فإنّه ترك بياضاً كبيراً بين الكلامين ، ثم بدأ بالبسملة ، فكان دلالة على انقضاء كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأما « س » فهي التي جاءت بالأمر صريحاً فقد كتب :

« تَمَّ الكِتَابُ
والحمدُ لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلامُه ، وهو حسبنا ونعم الوكيل »

وبهذا انتهت نسخة « س » ، وليس فيها شيء ممّا سيأتي بعد هذا في « ج » ، وفي المطبوعة .

فمن أجل ذلك ، فصلت ما بعد هذا عن « كتاب دلائل الإعجاز » ، ووضعت له عنوان :

« رَسَائِلُ وتَعْلِيقاتٌ »
كتبَها عبدُ القاهر الجُرْجَانيّ

وهذه الرسائل متصلة الأواصر بكتاب « دلائل الإعجاز » اتصالاً واضحاً ، كتبها عبد القاهر بعد الفراغ من كتابة الدلائل . ستري ذلك واضحاً ... وقد رَتّبتُها متسلسلة كما هي في المخطوطة « ج »

« رسائل وتعليقات »

كتبها عبد القاهر الجرجاني

– ١ –

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مهم فى مسألة « اللفظ » و « المعنى »

٥٦١ – اعلم أنه لما كان الغَلَط الذى دَخَل على الناس فى حديث « اللفظ » كالداء الذى يَسْرِى فى العروق ، ويُفْسِد مِزَاج البَدَن ، وجَب أن يُتَوخّى دائباً فيهم ما يَتوخّاه الطبيبُ فى النّاقِهِ ، من تَعَهُّده بما يزيد فى مُنّته ، [1] ويبقيه على صِحّته ، ويُؤْمِنُه النُّكْسَ فى عِلّته . [2]

وقد علمنا أن أصْلَ الفساد وسَبَبَ الآفة ، هو ذَهابهم عن أنْ من شأن المعانى أن تَخْتَلِف عليها الصُّوَر ، وتَحْدُث فيها خواصُّ ومَزَايا من بعد أن لا تكون . وإنّكَ ترى الشاعر قد عَمَد إلى معنًى مُبْتَذلٍ ، فصنع فيه ما يصنَع الصَّانِعُ الحاذِق إذا هو أغْرَب فى صَنْعةِ خاتَمٍ وعَمَلِ / شَنْفٍ وغيرهما من أصناف الحُلِيّ . فإنّ ٣٠٨ جَهْلَهم بذلك من حالها ، هو الذى أغْوَاهم واستهواهم ، ووَرَّطهم فيما تورَّطوا فيه من الجهالات ، وأدَّاهم إلى التَّعلُّق بالمُحَالاَت . وذلك أنهم لما جهلوا شأن الصُّورَة ، وضَعوا لأنفسهم أسَاساً ، وبَنَوْا على قاعدة فقالُوا : إنه ليس إلا المعنى واللفظ ، ولا ثالث = وإنه إذا كان كذلك ، وجَبَ إذَا كان لأحدِ الكلامين فَضيلةٌ لا تكون للآخر ، ثم كان الغرضُ من أحدِهما هو الغَرَضَ من صاحبه =[3] أن يكونَ مرجِعُ

(١) « المنة » بضم الميم ، القوة .

(٢) « النُّكْس » بضم النون وفتحها ، العود فى المرض بعد قرب الشفاء .

(٣) السياق : « وجبَ .... أن يكون » .

تلك الفضيلةِ إلى اللفظ خاصَّةً ، وأن لا يكون لها مرجعٌ إلى المعنى ، من حيثُ أنّ ذلك ، زَعَمُوا ، يُؤَدِّى إلى التناقض ، وأن يكون معناهما متغايراً وغَيْرَ مُتَغاير معاً .

ولمَّا أقرُّوا هذا فى نفوسهم ، حَملوا كلام العُلَماءِ فى كل ما نَسَبُوا فيه الفضيلة إلى « اللَّفظ » على ظاهرِه ، وأَبَوْا أن يَنْظُروا فى الأوصاف التى أتبعُوها نِسْبَتَهُم الفضيلةَ إلى « اللَّفظ » ، مثل (٥٤٦) قولهم : « لفظٌ متمكّن غير قَلِق ولا نَابٍ به موضعه » ، إلى سائر ما ذكرناه قبلُ ،[1] فيعلموا أنَّهم لم يُوجبوا لِلَّفظ ما أوجَبُوه من الفضيلة ، وهم يعنُون نُطْقَ اللِّسان وأَجْراس الحروف ، ولكن جَعَلُوا كالمُواضَعة فيما بينهم أن يقولوا « اللفظ » ، وهم يريدون الصُّورَة التى تَحْدُث فى المعنى ، والخاصَّةَ التى حَدَثت فيه ، ويَعْنُون الذى عَناهُ الجاحظ حيث قال .

« وذَهَب الشَّيْخُ إلى استحسان المَعَانى ، والمَعانى مَطْرُوحَةٌ وَسَطَ الطريق ، يَعْرِفها العربىُّ والعجمىُّ ، والحَضَرِىُّ والبَدَوىُّ ، وإنما الشعر صِيَاغَةٌ وضَرْبٌ من التَّصْوير » .[2]

= وما يَعْنونه إذا قالوا : « إنه يَأْخذ الحديثَ فيُشَنِّفُه ويُقَرِّطه ، ويأخذُ المَعْنَى خَرَزَةً فيردُّهُ جَوْهرة ، وعَباءَةً فيجعله دِيباجَةً ، ويأخذُه عاطلاً فيردُّه حَالياً » . وليس كَوْنُ هذا مُرادَهم ، بحيث كان ينبغى أن يَخْفَى هذا الخفاءَ ويَشْتَبِهَ هذا الاشتباهَ ، ولكن إذا تعاطَى الشيءَ غيرُ أهله ، وتولَّى الأَمر غيرُ البصير به ، أَعْضَلَ الداء ، واشتَدَّ البلاءُ . ولو لم يكن من الدَّليل / على أنهم لم يَنْحَلُوا « اللَّفْظَ » الفَضيلةَ وهم ٣٠٩
يريدونه نفسه وعلى الحقيقة إلاّ واحدٌ ، وهو وصفهم له بأنه يَزِينُ المعنى ، وأنّه حَلْىٌ

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٤٠ ، وهذا دليلٌ على أن عبد القاهر هذه الرسائل والتقييدات ، تعقيباً على كتابه الذى فرغ منه ، وهو « دلائل الإعجاز » .

(٢) مضى قول الجاحظ وتخريجه فيما سلف الفقرة رقم : ٢٩٨ ، ورقم : ٥٧٧

له =[١] لكان فيه الكفاية . وذاكَ أن الألفاظَ أدِلَّةٌ على المعانى ، وليس لِلدَّليل إلاَّ أن يُعْلِمَكَ الشىءَ على ما يكون عليه ، فأمّا أنْ يَصير الشىءُ بالدليل ، عَلَى صفةٍ لم يكن عليها ، [٢] فما لا يقوم فى عَقْلٍ ، ولا يُتَصَوَّرُ فى وَهْم .

* * *

٥٦٢ — ومِمّا إذَا تفَكرَّ فيه العاقلُ أطال التعجُّب من أمْرِ النّاس ، [٣] ومن شدة غَفْلَتِهِم قولُ العلماء حَيْثُ ذكروا « الأخذ » و « السرقة » : « إنَّ مَنْ أخذ معنى عارياً ، فكسَاه لفظاً من عنده كان أحقَّ به » ، [٤] وهو كلامٌ مشهورٌ مُتداوَلٌ يقرأه الصِّبيانُ فى أوَّلِ كِتاب « عَبد الرحمن » ، ثم لا ترى أحداً مِنْ (٤١٧) هؤلاء الذين لَهِجُوا بجعل الفضيلة فى « اللَّفظ » ، يفكِّر فى ذلك فيقول : مِنْ أينَ يُتَصَوَّر أن يكون هٰهُنا معنًى عارٍ من لفظٍ يَدُلُّ عليه ؟ ثم من أين يُعْقَل أن يجىء الواحد منَّا لمعنًى من المعانى بلفظ من عنده ، إن كان المرادُ باللفظ نطق اللسان ؟

ثم هَبْ أنه يصحُّ لهُ أن يفعل ذَلك ، فمن أين يَجِب إذا وَضَع لفظاً على معنًى ، أن يَصِيرَ أحقَّ به من صاحِبه الذى أخذَه منه ، إن كان هو لا يَصْنَع بالمعنى شيئاً ، ولا يُحْدِث فيه صِفَة ، ولا يَكْسِبُه فضيلة ؟ وإذا كان كذلك ، فهل يكون

---

(١) السياق : « ولو لم يكن من الدليل .... إلاّ واحد ، وهو وصفهم ... لكان فيه الكفاية » .

(٢) السياق : « أن يصير الشئ ... على صفة لم يكن عليها » ، يعنى أن يصيرَ المعنى بوساطة اللفظ على صفة لم يكن عليها .

(٣) قوله « الناس » هنا ، يعنى المعتزلة وأصحابهم ، وانظر ما سلف فى آخر رقم : ٥٢٨ ، والتعليق عليه .

(٤) هو فى مقدمة كتاب « الألفاظ الكتابية » لعبد الرحمن بن عيسى الهمذانى ، وتوفى سنة ٣٢٤

لكلامهم هذا وجهٌ سِوَى أن يكون « اللفظُ » فى قولهم : « فكساه لفظاً من عنده » ، [1] عبارةً عن صُورَةٍ يُحدِثها الشاعرُ أو غيرُ الشاعر للمعنى ؟

فإن قالوا : بَلى يَكُونُ ، وهو أن يستعير للمعنى لفظاً .

قيل : الشأن فى أنّهم قالوا : « إذا أخذ معنًى عارياً فكسَاه لفْظاً من عنده ، كان أحق به » ، [1]و « الاستعارة » عندكم مقصورةٌ على مُجَرَّد اللَّفظ ، ولاَ تَرَوْنَ المُستعيرَ يصنعُ بالمعنى شيئاً ، وتَرَون أنه لا يُحْدِث فيه مزية على وجه من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فمن أين ، ليت شعرى ، يكون أحقَّ به ؟ فآعرفه .

* * *

أمثلة على ما تفعله صنعة الشاعر فى الصورة ، والمعنى واحد

٥٦٣ — ثم إن أردتَ مِثالاً فى ذلك ، فإنّ من أحسنِ شيءٍ فيه ، ما صنع أبو تمام فى بيت أبى نُخَيْلَةَ ، وذلك أن أبا نُخَيْلَة قال فى مَسْلَمَة بن عبد الملك :

٣١٠ / أَمَسْلَمَ ، إنِّى يَا آبنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ، وَيَا جَبَلَ الدُّنْيَا ، ويَا وَاحِدَ الأَرْضِ
شَكَرْتُكَ ، إنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ مِنَ التُّقَى ، وَمَا كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتَهُ صَالِحاً يَقْضِى
وَأَنْبَهْتَ لِى ذِكْرِى ، وَمَا كَانَ خَامِلاً ، وَلكِنَّ بَعْضَ الذِّكْرِ أَنْبَهُ مِنْ بَعْضِ [2]

فعَمَد أبُو تمام إلى هذا البيتِ الأخيرِ فقال :

(٢٤٨) لَقَدْ زِدْتَ أَوْضَاحِى آمْتِدَاداً ، وَلَمْ أَكُنْ بَهِيماً ، ولا أَرْضِى من الأَرْضِ مَجْهَلاَ
ولكِنْ أَيَادٍ صَادَفَتْنِى جِسَامُهَا أَغَرَّ ، فأَوفَتْ بِى أَغَرَّ مُحَجَّلاَ [3]

---

(١) هو فى كلام عبد الرحمن فى كتابه « الألفاظ الكتابية » ، والذى نقله عنه آنفاً فى أول هذه الفقرة .

(٢) هو لأبى نخيلة الراجز ، وشعره فى الأمالى ١ : ٣٠

(٣) فى ديوانه ، و « الأوضاح » جمع « وَضَح » بياض محمودٌ فى الفرس ، و « البَهيم » من الخيل ، ما ليس به وضح ، و « أرضى » ، يعنى دياره و ديارة قومه ، ليست بمجهل من الأرض ، يعنى شهرتهم . ومن ضبط « أرضىَ » فعلاً مضارعاً فقد أخطأ المعنى .

٥٦٤ — وفى « كتاب الشعر والشعراء » للمَرْزُبانى فَصْلٌ فى هذا المعنى حَسَنٌ . قال : ومن الأمثال القَدِيمة قولهم : « حَرًّا أُخاف عَلى جَانِبى كَمْأةٍ لاَ قُرًّا » ، (١) يضرب مثلاً للذى يَخاف مِنْ شىء فيَسْلَم منه ويُصيبُه غيرُه مما لم يَخَفْه ، فأخذ هذا المعنى بعضُ الشعراء فقال :

وحَذِرْتُ مِنْ أَمْرٍ فَمَرَّ بِجَانِبِى   لَم يَنْكِنِى ، ولَقِيتُ مَا لَمْ أَحْذَرِ (٢)

وقال لَبِيدٌ :

أَخْشَى عَلَى أَرْبَدَ الحُتُوفَ ، ولاَ   أَرْهَب نَوْءَ السِّمَـــاكِ وَالأَسَد (٣)

قال : وأخذه البُحْتُرىّ فأحسنَ وطَغَى اقتداراً على العِبارة ، واتّساعاً فى المعنى ، فقال :

لَوْ أَنَّنِى أُوفِى التَّجَارِبَ حَقَّهَا   فِيما أَرَتْ ، لَرَجَوْتُ مَا أَخْشَاهُ (٤)

---

(١) هو فى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ١ : ٣٧٣ ، وليس فيه « لاقرّا » ، و « القُر » البَرْد ، يضرب مثلاً للرجل يخاف أمراً وغيره أخوف منه . ومن هذا الموضع فى مخطوطة « ج » المصورة عندى ، مطموسٌ فى التصوير أكثره من أول ص : ٣١٠ إلى ص : ٣٢٠ ، فأنا أقرأ منها ما استطعتُ أن أقرأ .

(٢) هو سهم بن حنظلة بن حلوان ، أحد بنى غنى بن أعصر ، والشعر فى المؤتلف والمختلف للآمدى : ١٣٦ ، وقبله :

كَمْ من عَدُوٍّ قَدْ رَمَانِى كَاشِحٍ   ونَجَوْتُ من أَمْرٍ أَغرَّ مُشَهَّرِ

يقال « نَكيتُ فى العدوّ أنكِى نكاية ، ونَكَيتُ العدوّ أنْكِى » ، إذا كثُرت فيه الجراح والقتل ، فوهَن أمره . وقال الآمدى : « وقوله فى البيت الأخير : « ما لم أحذرِ » أخذه البحترىّ فقال :

يَنَالُ الفَتَى ما لَمْ يُؤَمِّل ورُبّما   أَتَاحتْ له الأَقْدَارُ ما لَمْ يُحَاذِرِ

(٣) الشعر فى ديوان لبيد .

(٤) هو فى ديوانه .

٥٦٥ – وشبيهٌ بهذا الفصل فَصْلٌ آخر من هذا الكتاب أيضاً ، (١) أنشد لإبراهِيم بن المَهْدِىّ :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ صِيغَ مِنْ صَخْرَةٍ فِي جَسَدٍ مِنْ لُؤْلُوءٍ رَطْبِ
جَرَحْتُ خَدَّيهِ بِلَحْظِي ، فَمَا بَرِحْتُ حَتَّى ٱقْتَصَّ مِنْ قَلْبِى (٢)

ثم قال : قال علىُّ بن هارُون : أخذَهُ أحمد بن أبى فَنَنٍ معنًى ولفظاً فقال :

٣١١ (٢١٩) / أَدْمَيْتُ بِاللَّحَظَاتِ وَجْنَتَهُ فَٱقْتَصَّ نَاظِرُهُ مِنَ القَلْبِ (٣)

قال : ولكنه بنقاء عبارته وحُسْنِ مأخذه ، قد صارَ أَوْلَى به .

٥٦٦ – ففى هذا دليلٌ لمن عَقَل أنهم لا يعنُون بحُسْن العبارة مُجرَّدَ اللفظ ، ولكن صُورَةً وصِفَةً وخُصُوصيةً تَحْدُث فى المعنى ، وشيئاً طريقُ معرفته على الجملة العقلُ دون السمع ، فإنّه على كل حالٍ لم يَقُل فى البحترى أنه « أحسن فطغى اقتداراً على العبارة » ، (٤) من أجل حُرُوف

* لَوْ أَننى أُوفِى التَّجَارِبَ حَقَّها *

وكذلك لم يصف ٱبن أبى فنن بنقاء العبارة ، من أجل حُروفِ .

* أَدْمَيْتُ باللَّحَظَاتِ وَجْنَتَهُ *

٥٦٧ – وٱعلم أنك إذا سَبَرْتَ أحوالَ هؤلاء الذين زعموا أنه إذا كان المُعبَّر عنه واحداً ، والعبارةُ اثنتين ، ثم كانت إحدى العبارتين أفصحَ من الأخرى وأحسن ،

---

(١) يعنى « كتاب الشعر والشعراء » للمرزبانى ، المذكور آنفاً .

(٢) لم أقف بعدُ على هذا الشعر .

(٣) البيت فى ديوان المعانى ١ : ٢٨٤

(٤) يعنى قول المرزبانى .

فإنه يَنْبغى أن يكون السببُ فى كونها أفصَحَ وأحسَنَ ، اللَّفْظَ نفسَهُ =[١] وجدتَهُم قد قالوا ذلك من حيثُ قاسُوا الكلامين على الكلمتين ، فلمَّا رأوا أنَّه إذا قيل فى « الكلمتين » إن معناهما واحدٌ ، لم يكن بينهما تفاوُتٌ ، ولم يكن للمعنى فى إحداهما حَالٌ لا يكونُ له فى الأخرى =[٢] ظنُّوا أن سَبِيلَ الكلامين هذا السبيل . ولقد غَلِطوا فأفحشُوا ، لأنه لاَ يُتَصوَّر أن تكون صُورة المعنى فى أحد الكلامين أو البيتين ، مثل صُورته فى الآخر البَتَّةَ ، اللهم إلاَّ أنْ يَعْمِد عامدٌ إلى بيتٍ فيضع مكانَ كل لفظة منه لفظة فى معناها ، ولا يَعْرِض لنظمه وتأليفه ، كمثل أن يقول فى بيت حُطَيْئَة :[٣]

دَعِ المَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَٱقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسى

٥٠ ذَرِ المَفَاخِرَ لاَ تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ... وَٱجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللاَّبِسْ

وما كان هذا سبيلُه ، كان بِمَعْزِلٍ مِن أن يكون بِه اعتدادٌ ، وأنْ يدخُلَ فى قبيلِ ما يُفَاضَل فيه بين عبارتين ، بل لا يصح أن يُجْعَل ذلك عبارةً ثانيةً ، ولا أن يُجْعَل الذى يتعاطاه بمحَلِّ / مَنْ يُوصَفُ بأنه أخذ معنًى . ذلك لأنه لا يكون بذلك صَانعاً شيئاً يستحق أن يُدْعَى من أجله وَاضِعَ كلامٍ ، ومستأنِفَ عِبَارةٍ وقائلَ شِعر . ذاك لأنّ بَيْتَ حُطَيْئة لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معانى الألفاظ المفردة التى تراها فِيه ، مجرَّدَةً مُعَرَّاة من معانى النظم والتأليف ، بل مِنهَا مُتَوخًّى فيها ما ترى من كون « المكارم » مفعولاً « لِدَعْ » ، وكون قوله « لا تَرْحَلْ لِبُغْيتها » جملة أكدت

---

(١) السياق : « واعلم أنك إذا سَبَرت أحوال هؤلاء .... وجدتهم » .

(٢) السياق : « فلما رأوا أنه إذا قيل فى الكلمتين .... ظنُّوا » .

(٣) كتبه بغير لام التعريف ، هنا وفيما بعد ، والبيت والذى بعده قد مضيا فى رقم : ٥٢٥

الجملة قبلها ، وكون « اقْعُدْ » معطوفا بالواو على مجموع ما مضى ، وكون جملةِ « أنت الطاعم الكاسى » ، معطوفة بالفاء على « اقعد » ، فالذى يجىء فلا يُغَيِّر شيئاً من هذا الَّذى به كان كلاما وشِعْراً ، لا يكون قد أتى بكلام ثانٍ وعبارة ثانية ، بل لا يكون قد قَالَ مِنْ عِنْد نفسِه شيئاً البَتَّة .

* * *

٥٦٨ — وجُمْلة الأمْرِ أنه كما لا تكون الفضَّةُ أو الذهبُ خاتَماً أو سِواراً أو غيرهما من أصناف الحَلْي بأنفُسِهما ، ولكن بما يحدث فيهما من الصُّورة ، كذلك لا تكون الكَلِمُ المُفْرَدَة التى هى أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ ، كلاماً وشعراً ، مِن غير أن يُحْدِث فيها النظمُ الذى حقيقته تَوَخِّى مَعَانِى النحو وأحكامه .

فإذن ليس لمن يَتَصَدَّى لما ذكرنا ، من أن يعمِدَ إلى بيتٍ فيضَعَ مكانَ كل لفظة منها لفظة فى معناها ، إلا أن يُستَرَكَّ عَقْلُه ، (١) ويُسْتَخَفَّ ، ويُعَدَّ مَعَدَّ الذى حُكى أنه قال : « إنى قلت بيتاً هو أشعرُ من بَيْتِ حسَّان ، قال حسّان :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ ، لاَ يَسْأَلُون عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ (٢)

وقلت :

(٥١) يُغْشَون حتّى ما تَهِرّ كِلاَبُهم أَبَدًا ولا يَسَلُون مَنْ ذَا المُقْبِل (٣)

فقيل : هو بَيْتُ حَسَّان ، ولكنَّك قد أفْسَدْتَه .

* * *

---

(١) « يُسْتَرَكّ » ، أى يُعَدّ ركيكاً متهالكاً .

(٢) هو فى ديوانه ، و « السواد » ، الشخصُ الذى يرى كأنّه سوادٌ من بعيد ، لا تتبين العين مَعَارِفَه .

(٣) فى المطبوعة : « ولا يسألون » ، واختل وزن الكلام .

٥٦٩ – وآعلم أنه إنما أُتِيَ القومُ من قِلّة نَظَرِهم فى الكتب التى وضعها العلماءُ فى اختلافِ العِبارتين على المعنى الواحد ، وفى كلامهم فى أخذ / الشاعر من الشاعر ، وفى أنْ يقول الشاعرَان على الجُمْلَةِ فى معنى واحد ، وفى الأشعار التى دَوَّنُوها فى هذا المعنى . ولو أنَّهم كانوا أَخذوا أنفسهم بالنظر فى تلك الكتب ، وتدبَّروا ما فيها حَقَّ التدبُّر ، لكان يكون ذلك قد أيقظهم من غَفْلَتهم ، وكشف الغِطَاءَ عن أعيُنهم . ٣١٣

* * *

الشاعران يقولان فى معنى واحد وهو قسمان :

٥٧٠ – وقد أردتُ أن أكتُبَ جُمْلَةً من الشِّعر الذى أنت ترى الشاعرين فيه قد قالا فى معنى واحِدٍ ، وهو ينقسم قسمين :

قسمٌ أنت ترى أحدَ الشاعرين فيه قد أتى بالمعنى غُفْلاً ساذَجاً ، وترى الآخَرَ قد أخرجَهُ فى صُورة تروقُ وتُعْجِب .

وقسمٌ أنت ترى كل واحد من الشاعرين قد صَنَع فى المعنى وصَوَّرَ .

القسم الأول : أحدهما غُفل ، والآخر مُصَوَّر

٥٧١ – وأبدأُ بالقِسم الأول الَّذى يكون المعنى فى أَحدِ البيتين غُفْلاً ، وفى الآخر مصوَّرا مَصنُوعاً ، ويكون ذلك إمَّا لأن متأخِّرًا قَصَّر عن متقدم ، وإمّا لأنْ هُدِىَ مُتَأَخِّر لشيء لم يهتد إليه المتقدِّم .

● ومِثَالُ ذلك قولُ المتنبىِّ : (١)

بِئْسَ اللَّيالى سَهِدْتُ من طَرَبى شَوْقاً إلى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُها (٢)

---

(١) أكثر اختيار عبد القاهر هنا عن أبى تمام والبحترى والمتنبىّ وغيرهم من أصحاب الدواوين المطبوعة ، فسأترك الإشارة إلى دواوينهم فى التعليق إلاّ عند وجود اختلاف .

(٢) هو فى ديوانه ، وكان فى المطبوعة : « سَهِرْت » .

مع قول البحترى :

لَيْلٌ يُصَادِفُنِي ومُرْهَفَةَ الحَشَا ضِدَّيْنِ أسْهَرُهُ لَهَا وتَنَامُهُ (١)

● وقول البحترى :

وَلَوْ مَلَكْتُ زَمَاعاً ظَلَّ يَجْذِبُنِي قَوْدًا لَكَانَ نَدَى كَفِّيكَ مِنْ عُقُلِي (٢)

(٥٥٢) مع قول المتنبى :

وقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الإحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا

● وقول المتنبى :

إذَا آعْتَلَّ سَيْفُ الدَّوْلَةِ آعْتَلَّتِ الأَرْضُ وَمَنْ فَوْقَهَا وَٱلْبَأْسُ وَٱلكَرَمُ المَحْضُ

مع قول البحترى :

ظَلِلْنا نَعُودُ ٱلْجُودَ مَنْ وَعْكِكَ الَّذِى وَجَدْتَ وَقُلْنَا آعْتَلَّ عُضْوٌ مِنَ ٱلْمَجْدِ

● وقول المتنبى :

يُعْطِيكَ مُبْتَدِرًا فإنْ أَعْجَلْتَهُ أَعْطَاكَ مُعْتَذِراً كَمَنْ قَدْ أَجْرَمَا (٣)

مع قول أبى تمام :

أَخُو عَزَمَاتٍ فِعْلُهُ فِعْلُ مُحْسِنٍ إلَيْنَا وَلَكِنْ عُذْرُهُ عُذْرُ مُذْنِبِ (٤)

---

(١) هو فى مطبوعة الصيرفى (المعارف) ، وليس فى غيرها .

(٢) « الزماع » ، العزم على الرحيل ، و « العُقُل » جمع « عِقال » ، وهو ما يعقل به البعير ليحبسه .

(٣) فى المطبوعة : « يعطيك مبتدئًا » .

(٤) هذه رواية أشير إليها ، ورواية الديوان ، وهى أجود :

« أَخُو أَزَمَاتٍ بَذْلُه بَذْلُ مُحْسِنٍ »

● وقول المتنبى :

كَرِيمٌ مَتَى آسْتُوهِبْتَ ما أَنْتَ رَاكِبٌ   وقَدْ لَقِحَتْ حَرْبٌ فإنَّكَ نَازِلُ

/ مع قول البحترىّ : ٣١٤

مَاضٍ عَلَى عَزْمِه فى الجُودِ لَوْ وَهَبَ ٱلشَّـ   ـبَابَ يَوْمَ لِقَاءِ ٱلبِيضِ مَا نَدِمَا

● وقول المتنبى :

وَالَّذِى يَشْهَدُ ٱلْوَغَى سَاكِنَ القَلْـ   ـبِ كَأَنَّ ٱلْقِتَالَ فِيهَا ذِمَامُ

مع قول البحترىّ :

لَقَدْ كَانَ ذَاكَ ٱلْجَأْشُ جَأْشَ مُسَالِمٍ   عَلَى أَنَّ ذَاكَ ٱلزِّىَّ زِىُّ مُحَارِبِ

● (٢٥٣) وقول أبى تمام :

الصُّبْحُ مَشْهُورٌ بِغَيْرِ دَلاَئِلٍ   مِنْ غَيْرِه ٱبْتُغِيَتْ وَلاَ أَعْلاَمِ

مع قول المتنبى :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فى الأَفْهَامِ شَىْءٌ   إذا ٱحْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلِ

● وقول أبى تمام :

وَفِى شَرَفِ ٱلحَدِيثِ دَلِيلُ صِدْقٍ   لِمُخْتَبِرٍ عَلَى الشَّرَفِ القَدِيمِ (١)

مع قول المتنبى :

أَفْعَالُهُ نَسَبٌ لَوْ لَمْ يَقُلْ مَعَهَا   جَدِّى ٱلْخَصِيبُ عَرَفْنَا العِرْقَ بِالْغُصُنِ

● وقول البحترى :

وَأُحِبُّ آفَاقِ ٱلبِلادِ إلَى الفَتَى   أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ ٱلْمَطْلَبِ (٢)

---

(١) كان فى المطبوعة : « على شرف » .

(٢) فى المطبوعة : « إلى فتى » .

مع قول المتنبى :

وَكُلُّ ٱمْرِيءٍ يُولِى الجَمِيلَ مُحَبَّبٌ   وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ ٱلْعِزَّ طَيِّبُ

● وقول المتنبى :

يُقِرُّ لَهُ بِالْفَضْلِ مَنْ لاَ يَوَدُّهُ   ويَقْضِى لَهُ بَالسَّعْدِ مَنْ لاَ يُنَجِّمُ

مع قول البحترى :

لاَ أَدَّعِى لأَبِى العَلاءِ فَضِيلَةً   حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ

● وقول خالد الكاتب :

رَقَدْتَ وَلَمْ تَرْثِ لِلسَّاهِرِ   وَلَيْلُ ٱلْمُحِبِّ بِلاَ آخِرِ (١)

مع قول بشار :

(٥٠) لِخَدِّكَ مِنْ كَفَّيْكَ فى كُلِّ لَيْلَةٍ   إِلَى أَنْ تَرَى ضَوْءَ الصَّبَاحِ وِسادُ
تَبِيتُ تُرَاعِى اللَّيْلَ تَرْجُو نَفَادَهُ   وَلَيْسَ لِلَيْلِ ٱلْعَاشِقِينَ نَفَادُ (٢)

● وقول أبى تمام :

ثَوَى بِالْمَشْرِقَيْنِ لَهَا ضَجَاجٌ   أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ ٱلْمَغْرِبَيْنِ (٣)

● وقول البحترى :

تَنَاذَرَ أَهْلُ الشَّرْقِ مِنْهُ وَقَائِعاً   أَطاعَ لَهَا ٱلْعَاصُونَ فِى بَلَدِ ٱلْغَرْبِ

---

(١) أمالى القالى ١ : ١٠٠ ، ومعه بيت آخر :

وَلَم تَدْرِ بَعْدَ ذَهَابِ الرُّقَا   دِ ما صَنَعَ الدَّمْعُ مِنْ نَاظِرِى

ولما سمعهما دعبل بن على الشاعر قال : « لَقَدْ أَدْمَنَ الرَّمْيَةَ ، حتّى أصابَ الثُّغْرَةَ » .

(٢) فى ديوانه ، وكان فى المطبوعة : « لخدّيك » ، وهو خطأ ، وفى الديوان : « ترى وجه الصباح »

(٣) فى المطبوعة : « لهم ضجاج » ، و « لها » ضمير « الوقائع » مما فى البيت الذى قبله .

مع قول مسلم :

لَمَّا نَزَلْتَ عَلَى أَدْنَى دِيَارِهِمُ ... أَلْقَى إِلَيْكَ الأَقَاصِى بِالمَقَالِيدِ [١]

٣١٥ / ● وقول محمد بن بشير :

أَفْرِغْ لِحَاجَتِنَا مَا دُمْتَ مَشْغُولاً ... فَلَوْ فَرَغْتَ لَكُنْتَ الدَّهْرَ مَبْذولاً [٢]

مع قول أبى على البَصِير :

فَقُلْ لِسَعِيدٍ أَسْعَدَ اللهُ جَدَّه ... لَقَدْ رَثَّ حَتَّى كَادَ يَنْصَرِمُ الحَبْلُ

فَلاَ تَعْتَذِرْ بالشُّغْلِ عَنَّا فَإِنَّمَا ... تُنَاطُ بِكَ الآمَالُ مَا اتَّصَلَ الشُّغْلُ [٣]

● وقول البحترى :

مِنْ غَادَةٍ مُنِعَتْ ، وتَمْنَعُ وَصْلَهَا ... فَلَو انَّها بُذِلَتْ لَنَا لَمْ تَبْذُلِ [٤]

مع قول ابن الرومى :

ومِـــنَ البَلِيَّـــةِ أَنَّنِـــى ... عُلِّقْتُ مَمْنُوعاً مَنُوعاً [٥]

● وقول أبى تمام :

لَئِنْ كَانَ ذَنْبِى أَنَّ أَحْسَنَ مَطْلَبِى ... أَساءَ فَفِى سُوءِ القَضَاءِ لِىَ العُذْرُ

---

(١) فى ديوانه .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) أبو على البصير ، الفضل بن جعفر بن الفضل بن يونس النخعى الكاتب ، وبين البيتين بيت متصل معناه بالثانى ، وهو فى معجم الشعراء للمرزبانى ، ٣١٤ :

فَكُنْ عِنْدَ ما أَمَّلتُ فِيكَ فإنَّنا ... جميعاً لما أَوْلَيْتَ من حَسَنٍ أهلُ

(٤) فى الديوان : « وتمنع نَيْلَها » .

(٥) ديوانه : ١٤٦٢

(٥٠٠) مع قول البحترى :

إذا محاسِنِىَ ٱللَّاتى أُدِلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِى فَقُلْ لِى كَيْفَ أَعْتَذِرُ

● وقول أبى تمام :

« قَدْ يُقْدِمُ العَيْرُ مِنْ ذُعْرٍ عَلَى ٱلْأَسَدِ » (١)

مع قول البحترى :

فَجَاءَ مَجِيءَ ٱلْعَيْرِ قَادَتْهُ حَيْرَةٌ إِلَى أَهْرَتِ الشِّدْقَيْنِ تَدْمَى أَظَافِرُهْ

● وقول مَعْن بن أوس :

إِذَا انصَرَفَتْ نَفْسِى عَنِ ٱلشَّىْءِ لَمْ تَكَدْ إِلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

مع قول العباس بن الأحنف :

نَقْلُ الجِبَالِ الرَّوَاسِى مِنْ أَمَاكِنِهَا أَخَفُّ مِنْ رَدِّ قَلْبٍ حِينَ يَنْصَرِفُ (٢)

● وقول أُميّة بن أبى الصلت :

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لِامْرِىءٍ إِنْ أَصَبْتَهُ بِخَيْرٍ وَمَا كُلُّ ٱلْعَطَاءِ يَزِينُ (٣)

مع قول أبى تمام :

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَفْرًا وَهْىَ إِنْ شُهِرَتْ كَانَتْ فَخَارًا لِمَنْ يَعْفُوهُ مُؤْتَنَفَا
مَازِلْتُ مُنْتَظِراً أُعْجُوبَةً عَنَنًا حَتَّى رَأَيْتُ سُؤَالاً يَجْتَنِى شَرَفَا

---

(١) صدر البيت فى ديوانه :

« أَطَلْتُ رَدْعَكَ حتى صِرْتَ لِى غَرَضاً »

(٢) فى ديوانه ، وفيه : « أخف من نقل قلب » ، وهذه أجود .

(٣) فى ديوانه ، وفيه : « إن حَبَوْتَهُ بخير » ، وهى أجود .

* وقول جرير :

بَعَثْنَ ٱلْهَوَى ثُمّ ٱرْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَسْهُمِ أَعْدَاءٍ وَهُنّ صَدِيقُ (١)

مع قول أبى نواس :

إِذَا ٱمْتَحَنَ ٱلدُّنْيَا لَبِيبٌ تَكَشَّفَتْ لَهُ عَنْ عَدُوٍّ فى ثِيَابِ صَدِيقِ

* وقول كُثَيّر :

(٣٥٦) إذا مَا أَرَادَتْ خُلَّةٌ أَنْ تُزِيلَنَا أَبَيْنَا وقلنا الحَاجِبِيَّةُ أَوّلُ (٢)

/ مع قول أبى تمام : ٣١٦

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ ٱلْهَوَى مَا ٱلْحُبُّ إِلاَّ لِلْحَبِيبِ ٱلأَوَّلِ

* وقول المتنبى :

وعِنْدَ مَنِ ٱلْيَوْمَ ٱلْوَفَاءُ لِصَاحِبٍ شَبِيبٌ وأَوْفَى مَنْ تَرَى أَخَوَانِ

مع قول أبى تمام :

فَلاَ تَحْسَبَا هِنْداً لَهَا ٱلْغَدْرُ وَحْدَهَا سَجِيَّةَ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

* وقول البحترى :

فَلَمْ أَرَ فِى رَنْقِ الصَّرَّى لِى مَوْرِداً فَحَاوَلْتُ وِرْدَ ٱلنِّيلِ عِنْدَ ٱحْتِفَالِهِ (٣)

---

(١) فى ديوانه ، وفيه : « دَعَوْنَ الهوى » .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى ديوانه ، وروايته : « ولم أرْضَ فى رَنْق الصَّرى » ، و « الرَّنْق » ، الماء القليل الكدر ، و « الصَّرّى » ، الماء الذى طال استنقاعه فتغيّر . و « النيل » نهرٌ من أنهار الرقّة ، حفره الرشيد ، وسُمّى باسم نيل مصر .

مع قول المتنبى :

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوارِكَ غَيْرِهِ ... وَمَنْ قَصَدَ ٱلْبَحْرَ ٱسْتَقَلَّ ٱلسَّوَاقِيا

● وقول المتنبى :

كَأَنَّمَا يُولَدُ النَّدَى مَعَهُمْ ... لاَ صِغَرٌ عَاذِرٌ وَلا هَرَمُ

مع قول البحترى :

عَرِيقُونَ فِي الإِفْضَالِ يُؤْتَنَفُ النَّدَى ... لِنَاشِئِهِم مِنْ حَيْثُ يُؤْتَنَفُ ٱلْعُمْرُ

● وقول البحترى :

فلا تُغْلِيَنْ بِالسَّيفِ كُلَّ غَلاَئِهِ ... لِيَمْضِي فَإِنَّ ٱلْكَفَّ لاَ ٱلسَّيفَ تَقْطَعُ

مع قول المتنبى :

إِذَا ٱلهِنْدُ سَوَّتْ بَيْنَ سَيْفَى كَرِيهَةٍ ... فَسَيْفُكَ فِى كَفٍّ تُزِيلُ ٱلتَّسَاوِيَا

● (٥٠٧) وقول البحترى :

سَامَوْكَ من حَسَدٍ فَأَفْضَلَ مِنْهُمُ ... غيرُ ٱلْجَوادِ وَجَادَ غَيْرُ ٱلْمُفْضِلِ
فَبَذَلْتَ فِينَا مَا بَذَلْتَ سَمَاحَةً ... وَتَكَرُّماً وَبَذَلْتَ مَا لَمْ تَبْذُلِ

مع قول أبى تمام :

أَرَى ٱلنَّاسَ مِنْهَاجَ ٱلنَّدَى بَعْدَ مَا عَفَتْ ... مَهَايِعُهُ ٱلْمُثْلَى وَمَحَّتْ لَوَاحِبُه (١)
فَفِى كُلِّ نَجْدٍ فى ٱلْبِلاَدِ وَغَائِرٍ ... مَواهِبُ لَيْسَتْ مِنْهُ وَهْىَ مَوَاهِبُهُ

● وقول المتنبى :

بَيْضَاءُ تُطْمِعُ فِيمَا تَحْتَ حُلَّتِهَا ... وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُوباً إِذَا طُلِبَا

---

(١) « المهايع » ، جمع « مَهْيَع » ، وهو الطريق الواسع المنبسط . و « اللواحب » جمع « لاحب » ، وهو الطريق المستوى الواضح . و « مَحَّت » ، بَليت ودَرَست .

مع قول البحترى :

تَبْدُو بعَطْفَةِ مُطْمِعٍ حَتّى إذَا شُغِلَ ٱلْخَلِيُّ ثَنَتْ بصَدْفَةِ مُؤْيِسِ

● وقول المتنبى :

إذْكَارُ مِثْلِكَ تَرْكُ إذْكَارِي لَهُ إذْ لاَ تُرِيدُ لِمَا أُرِيدُ مُتَرْجِمَا

مع قول أبى تمام :

وَإذَا ٱلْمَجْدُ كَانَ عَوْنِي عَلَى ٱلْمَرْ ءِ تَقَاضَيْتُهُ بِتَرْكِ ٱلتَّقَاضِي

● / وقول أبى تمام : ٣١٧

فَنَعِمْتِ مِنْ شَمْسٍ إذَا حُجِبَتْ بَدَتْ مِنْ خِدْرِهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْجَبِ

مع قول قيس بن الخطيم :

قَضَى لَهَا اللهُ حِينَ صَوَّرَهَا الْـ ـخَالِقُ أَن لاَ يُكِنَّها سَدَفُ (١)

● (٥٠٨) وقول المتنبى :

رَامِيَاتٍ بَأَسْهُمٍ رِيشُهَا ٱلْهُدْ بُ تَشُقُّ ٱلْقُلُوبَ قَبْلَ ٱلْجُلُودِ

مع قول كثير :

رَمَتْنِي بسَهْمٍ رِيشُهُ ٱلْكُحْلُ لَمْ يَجُزْ ظَوَاهِرَ جِلْدِى وَهْوَ فِي ٱلْقَلْبِ جَارِحُ (٢)

● وقول بعض شعراء الجاهلية ، ويُعْزَى إلى لبيد :

---

(١) رواية ديوانه : « حين يخلقها الخالق » ، و « السَّدَف » ، ظلمة الليل ، يريد أنّ وجهها يضيءُ فى ظلمة الليل .

(٢) هو فى ديوانه (إحسان عباس) ، وفيه : « لم يُصِبْ ظواهر جلدى » .

وَدَعَوْتُ رَبِّي بِالسَّلَامَةِ جَاهِداً لِيُصِحَّنِي فَإِذَا ٱلسَّلَامَةُ دَآءُ (١)

مع قول أبي العتاهية :

أَسْرَعَ فى نَقْصِ ٱمْرِىءٍ تَمامُه تُدْبِرُ فِي إِقْبَالِهَا أَيَّامُهُ (٢)

● وقوله :

أَقْلِلْ زِيَارَتَكَ ٱلْحَبِيــــ ـــبَ تَكُونُ كَالثَّوبِ ٱسْتَجِدَّهْ
إِنَّ ٱلصَّدِيــقِ يُمِلُّــهُ أَن لاَ يَزَالَ يَرَاكَ عِنْــدَهْ

مع قول أبي تمام :

وَطُولُ مُقَامِ ٱلْمَرْءِ فِي ٱلْحَيِّ مُخْلِقٌ لِدِيبَاجَتَيْهِ فَٱغْتَرِبْ تَتَجَــدَّدِ

● وقول الخُرَيْمىّ :

زَادَ مَعْروفَكَ عِنْدِى عِظَماً أَنَّهُ عِنْدَكَ مَحْقُورٌ صَغِيرْ
تَتَنَــاسَاهُ كَأَنْ لَمْ تَأْتِــهِ وَهُوَ عِنْد النَّاسِ مَشْهُورٌ كَبِيرْ (٣)

مع قول المتنبى :

تَظُنُّ مِنْ فَقْدِكَ ٱعْتَدَادَهُم أَنَّهُمُ أَنْعَمُوا وَمَا عَلِمُوا

---

(١) فى الكامل للمبرد ١ : ١٢٨ ، ولم يُذكر فيما نسب إلى لبيد ، فى ديوانه (إحسان عباس) ، وقبله متصلاً به :

كَانَتْ قَنَاتِي لا تَلِينُ لغامزٍ فألانَها الإصباحُ والإمساءُ

(٢) فى تكملة الديوان ، وكأنه من أرجوزته « ذات الأمثال » .

(٣) الخريمىّ هو « أبو يعقوب : إسحق بن حسان بن قوهى الأعور » ، والبيتان فى الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٨٣٣ ، وشرح ديوان المتنبى للواحدى : ١٥٢ ، مع خلاف فى الرواية .

● وقول البحترى :

أَلَمْ تَرَ لِلنَّوَائِبِ كَيْفَ تَسْمُو   إِلَى أَهْلِ ٱلنَّوافِلِ وَٱلفُضُولِ

مع قول المتنبى :

(٥٠٩) أَفَاضِلُ ٱلنَّاسِ أَغْرَاضٌ لِذَا ٱلزَّمَنِ   يَخْلُو مِنَ ٱلْهَمِّ أَخْلاَهُمْ مِنَ ٱلْفِطَنِ

● وقول المتنبى :

تَذَلَّلْ لَهَا وَٱخْضَعْ عَلَى ٱلْقُرْبِ وَالنَّوَى   فَمَا عَاشِقٌ مَنْ لاَ يَذِلُّ وَيَخْضَعُ

مع قول بعض المحدثين :

كُنْ إِذَا أَحْبَبْتَ عَبْداً   لِلَّذِى تَهْوَى مُطِيعَـــا
لَنْ تَنَالَ ٱلْوَصْلَ حَتَّى   تُلْزِمَ ٱلنَّفْسَ ٱلْخُضُوعَا

● / وقول مُضَرِّس بن رِبْعِىّ : ٣١٨

لَعَمْرُكَ إِنِّى بِالخَلِيلِ ٱلَّذِى لَهُ   عَلَىَّ دَلاَلٌ وَاجِبٌ لَمُفَجَّعُ
وَإِنِّى بِالمَوْلَى ٱلَّذِى لَيْسَ نَافِعِى   وَلاَ ضَائِرِى فِقْدانُه لَمُمَتَّعُ (١)

مع قول المتنبى :

أَمَا تَغْلَطُ الأَيَّامُ فِىَّ بِأَن أَرَى   بَغِيضاً تُنَائِى أَو حَبِيباً تُقَرِّبُ

● وقول المتنبى :

مَظْلومَةُ ٱلقَدِّ فِى تَشْبِيهِهِ غُصُناً   مَظْلومةُ ٱلرِّيقِ فِى تَشْبِيهِه ضَرَبَا (٢)

---

(١) هكذا نسب الشعر لمضرِّس بن ربعى ، وهو خطأ وسهو فيما أرجح ، إنما هو للبَرَاء بن رِبْعِىّ الفقعسىّ ، يرثى أخاه سُلَيماً ، وهو فى شرح الحماسة للتبريزى ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، وفى مقطعات مراثٍ لابن الأعرابى رقم : ٤٣

(٢) أمام هذا البيت حاشية بخط كاتبها ، وهى كما سلف ، من كلام عبد القاهر هذا نصها : ←

مع قوله :

إذا نَحنُ شَبَّهنَاكَ بِالبَدْرِ طَالعاً بَخَسْنَاكَ حَظًّا أَنتَ أَبْهَى وَأَجمَلُ
ونَظلِمُ إن قِسْنَاكَ بِاللَّيثِ فِى آلوَغَى لأنَّكَ أَحْمَى لِلحرَيـمِ وَأَبْسَلُ

* * *

القسم الثانى : فى البيتين صنعةً وتصوير — ٥٧٢ — ذِكْرُ ما أنتَ تَرى فيه فى كُلِّ واحدٍ من البيتين صَنْعةً وتصويراً وأستاذِيَّةً على الجملة ● فمن ذلك ، وهو من النادر ، قول لبيد :

وَٱكْذِبِ ٱلنَّفْسَ إذَا حَدَّثْتَهَا إنَّ صِدْقَ ٱلنَّفْسِ يُزرِى بِالأَمَلْ (١)

مع قول نافع بن لَقِيطٍ : (٢)

(٦٠) وَإذَا صَدَقتَ ٱلنَّفسَ لَم تَترُك لَهَا أَمَلاً وَيَأْمُلُ مَا ٱشتَهَى ٱلمَكذُوبُ (٣)

● وقولُ رجل من الخوارج أُتِىَ به الحَجَّاج فى جماعة من أصحاب قَطَرِىّ فقتلهم ، ومنَّ عليه لِيَدٍ كانت عنده ، وعاد إلى قَطَرِىّ ، فقال له قَطَرِىٌّ : عَاوِدْ قِتالَ عدوِّ الله الحَجَّاج . فأبَى وقال :

= « سببُ ما ترى فيه من القصور : أنّ الواجب أن تُجْعَل هى نفسها مظلومة من أجل تشبيه قَدِّها بالغصن ، وريقها بالضَّرَب ، لا أن يجعل القَدّ والريق مظلومين . ألا ترى أنّ اللائق أن يقول : إن شَبَّهت قدّها بالغصن ظلمتَها ، ولا يحسنُ أن يقول : إن شبّهت قدّها بالغصن ظلمته » .

= و « الضرَبُ » ، العسلُ .

(١) هو فى ديوانه .

(٢) نافع بن لقيط الفقعسى ، ويقال له أيضاً « نُوَيفع » ، ويقال : « نافع بن نفيع الفقعسى » ، طبقات فحول الشعراء : ٦٣٧

(٣) هو من قصيدته نافع الطويلة ، رواها الزجاجى فى أماليه : ١٢٦ — ١٢٨ ، عن الأخفش ، عن ثعلب ، وهى أيضاً فى لسان العرب بتمامها (مرط) ، وهذا البيت ليس فيها ، ولكنه منها بلا ريب .

أَأُقَاتِلُ الحَجَّاجَ عَن سُلطَانِهِ بِيَـدٍ تُقِـرُّ بِأَنَّهَـا مَولاَتُهُ
مَاذَا أَقُولُ إِذَا وَقَفْتُ إِزَاءَهُ فِي ٱلصَّفِّ وَٱحْتَجَّتْ لَهُ فَعَلاَتُهُ
وَتَحَدَّثَ ٱلأَقوَامُ أَنَّ صَنَائِعاً غُرِسَتْ لَدَىَّ فَحَنْظَلَت نَخلاَتُهُ (١)

مع قول أبى تمام :

أُسَرْبِلُ هُجْرَ ٱلقَولِ مَنْ لَو هَجَوتُهُ إِذَنْ لَهَجَانى عَنهُ مَعرُوفُهُ عِندِى

● وقول النابغة :

إِذَا مَا غَزَا بِالجَيشِ حَلَّقَ فَوقَهُ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهتَدِى بِعَصَائِبِ
جَوَانِحُ قَد أَيْقَنَّ أَنَّ قَبِيلَهُ إِذَا مَا ٱلتَقَى ٱلصَّفَّان أَوَّلُ غَالِبِ (٢)

٣١٩ / مع قول أبى نواس :

وَإِذَا مَجَّ ٱلقَنَا عَلَقاً وَتَرَاءَى ٱلمَوْتُ في صُوَرِهْ
رَاحَ فى ثِنْيَىْ مُفَاضَتِهِ أَسَدٌ يَدْمَى شَبَا ظُفُرِهْ
تَتَأَيَّى ٱلطَّيْرُ غَدْوَتَهُ ثِقَةً بالشِّبْعِ من جَزَرِهْ(٣)

المقصودُ البيت الأخير .

• • •

(١) هذه الأبيات وقصتها لعامر بن حِطّان الخارجى ، وهو أخو عمران بن حطان ، وخرجها إحسان عباس فى « ديوان شعر الخوارج » : ٢١٧ ، وفاته أنها فى الموازنه للآمدى ، وفى « إعتاب الكتاب » : ٦١ ، ٦٢ ، وفى كتاب « العفو والاعتذار » لرقّام البصرى : ٥٥٩ ، وهى عنده ثلاثة عشر بيتاً ، وعند الآخرين ستة أبيات ، وقبل البيت الثانى ، بيت متصل به :

إِنِّى إِذَنْ لَأَخُو الدَّنَاءة ، والّذِى عَفَّتْ على عِرْفَانِهِ جَهَلاَتُهُ

(٢) كان فى المطبوعة : « إذا ما غداه ، وكأنه تصحيف ، ويروى : « أبصرْتَ فوقهم عصائِبَ طيرٍ » ، كما فى ديوانه ، وفيه أيضاً : « إذا ما التقى الجمعان » .

(٣) فى ديوانه . « العلق » ، الدم . و « المفاضة » الدرع ، و « تتأيّى » تتحرّى وتتوخّى وتتعمد . « جَزَره » ، يعنى القتلى الذين جزرتهم سيوفه ، وانظر الفقرة التالية . وفى الديوان : « تتأيّى الطير غزوته » .

٥٧٣ – وحَكى المَرْزُباني قال : « حدثنى عَمْرٌو الورَّاق قال : (٣٦١) رأيتُ أبا نُوَاسٍ ينشد قصيدَتَهُ التى أولها :

« أَيُّهَا المُنْتَابُ عَنْ عُفُرِهْ » (١)

فحسدته ، فلما بلغ إلى قوله :

تَتَأَيَّى الطَّيْرُ غَدْوَتَهُ ثِقَةً بِالشِّبْعِ مِنْ جَزَرِهْ

قلت له : ما تركتَ للنابغَة شيئاً حيث يقول : « إذا ما غدا بالجيش » ، البيتين ، فقال : آسكتْ ، فلئن كان سَبق فما أسأْتُ الاتِّبَاعَ » .

وهذا الكلام من أبى نُواسٍ دليلٌ بيِّنٌ فى أن المعنى يُنْقَل من صُورة إلى صُورة . ذاك لأنه لو كان لا يكون قد صنع بالمعنى شيئاً ، لكان قوله : « فما أسأْت الاتّباع » مُحالاً ، لأنه على كل حال لم يتَّبِعه فى اللفظ . ثم إنّ الأمْرَ ظاهرٌ لمن نَظَر فى أنه قد نقل المعنى عن صُورته التى هو عليها فى شعر النابغة إلى صورة أخرى . وذلك أنّ ههنا معنيين :

أحدهما : أصْلٌ ، وهو : علمُ الطَّيْر بأن الممدوحَ إذا غزا عدوًّا كان الظفرُ لَهُ ، وكان هو الغالب .

والآخرُ فَرْعٌ ، وهو : طَمَع الطير فى أن تَتَّسِع عليها المطاعم من لُحُوم القتلى .

---

(١) فى هامش المخطوطة ، بخط كاتبها ، مانصه :

« يقال : لَقِيتُه عن عُفُرٍ : أى بعد شهرٍ ونحوه »

وكان فى المطبوعة : « من عفر » ، وهو فى الديوان على الصواب .

وقد عَمَد النابغةُ إلى « الأَصْلِ » ، الذى هو علم الطير بأن الممدوحَ يكون الغالبَ ، فذكره صريحاً ، وكشف عن وجهه ، واعتمد فى « الفَرْع » الذى هو طمعها فى لحوم القتلى ، وأنها لذلك تحلِّق فوقه = على دِلالة الفَحْوَى .

وعكس أبو نواس القِصَّة ، فذكر « الفرع » الذى هو طمعها فى لحوم القتلى صريحاً ، فقال كما ترى :

« ثِقَةً بالشِّبْعِ من جَزَرِهْ »

وعَوَّل فى « الأُصل » ، الذى هو علمها بأن الظفر يكون للممدوح ، على الفَحْوى . ودِلالةُ الفَحْوَى على عِلْمها أنّ الظفر يكون للممدوح ، هى فى أنْ قال : « مِنْ جَزَرِهِ » ، وهى لا تثق / بأن شِبَعها يكون من جَزَرِ الممدوح ، حتى ٢٠
تعلم أنَّ الظفر يكون له .

أفيكون شيءٌ أظهرَ من هذا فى النَّقل عن صُورة إلى صُورة ؟

...

٥٧٤ – أرجع إلى النَّسَق ● ومن ذلك قول أبى العتاهية :

(٣٦٢) شِيَمٌ فَتَّحَتْ مِنَ ٱلْمَدْحِ مَا قَدْ كَانَ مُسْتَغْلِقاً عَلَى ٱلْمُدَّاحِ [(١)]

مع قول أبى تمام :

نَظَمَتْ لَهُ خَرَزَ ٱلْمَدِيحِ مَوَاهِبٌ يَنْفُثْنَ فِى عُقَدِ ٱللِّسَانِ ٱلْمُفْحَمِ

● وقول أبى وَجْزَة :

أَتَاكَ ٱلْمَجْدُ مِنْ هَنَّا وَهَنَّا وَكُنْتَ لَهُ بِمُجْتَمَعِ ٱلسُّيُولِ [(٢)]

---

(١) فى ملحقات ديوانه : ٥١٥ ، عن « الصبح المنبى » ، و « الإبانة » للعبيدىّ ، وهو عند الواحدى فى شرح ديوان المتنبى ص : ١٠٠

(٢) هو لأبى وجزة السعدى ، يزيد بن عبيد ، فى ديوان المعانى للعسكرى ١ : ٥٩ ، وكان فى المطبوعة : « كمجتمع » ، وهو خطأ .

مع قول منصور النَّمَرى :

إنّ ٱلْمَكَارِمَ وَٱلْمَعْرُوفَ أَوْدِيَةٌ   أَحَلَّكَ اللهُ مِنْهَا حَيْثُ تَجْتَمِعُ (١)

● وقول بشار :

الشيَّبُ كُرْهٌ وَكُرْهٌ أَنْ يُفَارِقَنِى   أَعْجِبْ بِشَىءٍ عَلَى ٱلْبَغْضَاءِ مَوْدُودِ (٢)

مع قول البحترى :

تَعِيبُ ٱلْغَانِيَاتُ عَلَىَّ شَيْبِى   وَمَنْ لِى أَنْ أُمَتَّعَ بِالْمَعِيبِ

● وقول أبى تمام :

يَشْتَاقُهُ مِنْ كَمَالِهِ غَدُهُ   وَيُكْثِرُ ٱلْوَجْدَ نَحْوَهُ الأَمْسُ

مع قول ابن الرومى :

إِمَامٌ يَظَلُّ الأَمسُ يُعْمِلُ نَحْوَهُ   تَلَفُّتَ مَلْهُوفٍ وَيَشْتَاقُهُ ٱلْغَدُ (٣)

لا تنظر إلى أنه قال : « يشتاقه الغد » ، فأعاد لفظ أبى تمام ، ولكن انظر إلى قوله :

« يُعْمِلُ نَحْوَهُ تلفُّتَ مَلْهوفٍ »

● وقول أبى تمام :

---

(١) هو من قصيدته المشهورة فى الرشيد ، الأغانى ١٣ : ١٤٥ (الدار) ، والقصيدة منشورة فى أحد أعداد مجلة المجمع بدمشق .

(٢) هذا البيت ينسب لبشار ، ولمسلم بن الوليد ، وليس فى ديوانيهما ، وهو لبشار فى أمالى المرتضى ١ : ٦٠٧ ، وفى مجموعة المعانى : ١٢٤ ، وهو لمسلم فى ديوان المعانى ٢ : ١٥٨ ، وسمط اللآلىء : ٣٣٤ ، وهو له فى تاريخ بغداد ١٣ : ٩٧ ، ٩٨ ثلاثة أبيات أولها ، عن أبى تمام :

نام العَواذِلُ وَٱسْتَكْفَينَ لائمتى   وقد كَفَاهُنَّ نَهْضُ البيض والسُّودِ
أما الشَّبابُ فمفْقودٌ له خَلَفٌ   والشَّيْبُ يَذْهَبُ مفقودًا بِمفْقودِ

(٣) هو فى ديوانه : ٧٨٧ ، وفيه : « كريمٌ يظلُّ الأمس » .

لَئِنْ ذَمَّتِ الأَعْدَاءُ سُوءَ صَبَاحِهَا   فَلَيس يُؤدِّى شُكْرَها الذِّئْبُ وَالنَّسْرُ

مع قول المتنبى :

وَأَنْبَتَّ مِنهُم رَبِيعَ السِّبَاعِ   فَأَثْنَتْ بِإحسَانِكَ الشَّامِلِ

● (٦٦٣) وقول أبى تمام :

ورُبَّ نَائِى الْمَغَانِى رُوحُهُ أَبَداً   لَصِيقُ رُوحِى وَدَانٍ لَيس بِالدَّانِى

مع قول المتنبى :

لَنَا وَلأَهْلِهِ أَبَداً قُلُوبٌ   تَلاَقَى فِى جُسُومٍ مَا تَلاَقَى

● وقول أبى هِفَّان :

أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُسِيئاً كُلُّهُ   مَالَهُ إلاَّ ابْنَ يَحْيى حَسَنَهْ

مع قول المتنبى :

أَزَالَتْ بِكَ الأَيَّامُ عَتْبِى كَأَنَّمَا   بَنُوهَا لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُذْرُ

● / وقول علىّ بن جَبَلة :

وأَرى اللَّيَالِى مَا طَوَتْ مِنْ قُوَّتِى   رَدَّتْهُ فِى عِظَتِى وَفِى إفْهَامِى (١)

مع قول ابن المعتز :

وما يُنْتَقَصْ مِنْ شَبَابِ الرِّجَال   يَزِدْ فِى نُهَاهَا وَأَلْبَابِهَا (٢)

---

(١) هو فى مجموع شعره مخرجاً ، وبعده :

وعَلِمْتُ أَنَّ المَرْءَ مِنْ سَنَنِ الرَّدَى   حَيْثُ الرَّمِيَّةُ مِنْ سِهَامِ الرَّامِى

(٢) هو فى ديوانه ، فى باب الفخر .

● وقول بكر بن النطاح :

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِى كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ   لَجَادَ بِهَا فَلْيَتَّقِ اللّٰهَ سَائِلُهُ (١)

مع قول المتنبى :

إِنَّكَ مِنْ مَعْشَرٍ إِذَا وَهَبُوا   مَا دُونَ أَعْمَارِهِمْ فَقَدْ بَخِلُوا

● وقول البحترى :

وَمَنْ ذَا يَلُومُ ٱلْبَحْرَ إِن بَاتَ زَاخِراً   يَفِيضُ وَصَوْبَ ٱلْمُزْنِ إِنْ رَاحَ يَهطِلُ

مع قول المتنبى :

وَمَا ثَنَاكَ كَلاَمُ النَّاسِ عَنْ كَرَمٍ   وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ ٱلْعَارِضِ ٱلْهَطِلِ

● وقول الكندى :

(٦٤) عَزُّوا وَعَزَّ بِعِزِّهِمْ مَنْ جَاوَرُوا   فَهُمُ الذُّرَى وَجَمَاجِمُ ٱلْهَامَاتِ
إِنْ يَطْلُبُوا بِتِرَاتِهِم يُعْطَوْا بِهَا   أَوْ يُطْلَبُوا لاَ يُدْرَكُوا بِتِرَاتِ (٢)

مع قول المتنبى :

تُفِيتُ اللَّيَالِى كُلَّ شَىْءٍ أَخَذْتَهُ   وهنَّ لِمَا يَأْخُذْنَ مِنْكَ غَوارِمُ

● وقول أبى تمام :

إِذَا سَيْفُهُ أَضْحَى علَى ٱلْهَامِ حَاكِماً   غَدَا ٱلْعَفوُ مِنهُ وَهْوَ فى ٱلسَّيفِ حَاكِمُ

مع قول المتنبى :

لَهُ مِن كَرِيمِ الطَّبعِ فى ٱلْحَرْبِ مُنْتَضٍ   وَمِنْ عَادَةِ الإِحسَانِ وَٱلصَّفْحِ غَامِدُ

• • •

(١) هذا بيتٌ يقحم فى شعر أبى تمام ، وهو فى ديوانه .

(٢) أعيانى أن أجدهما ، وهما موجودان .

٥٧٥ — فانظر الآن نَظَرَ من نَفَى الغفلةَ عن نفسه ، فإنك ترى عِيَاناً أنّ للمعنى فى كل واحد من البيتين من جميع ذلك ، صُورَةً وصفةً غيرَ صورته وصفته فى البيت الآخر = وأن العلماءَ لم يريدُوا حيث قالوا : « إن المعنَى فى هذا هو المعنى فى ذاك » ، أنّ الذى يُعقل من هذا لا يخالفُ الذى يُعقل من ذاك = وأنّ المعنى عائدٌ عليك فى البيت الثانى على هَيْئته وصِفَته التى كان عليها فى البيت الأوّل = وأنْ لا فَرْقَ ولا فَصْلَ ولا تبايُنَ بوجه من الوُجوه = وأنّ حُكمَ البيتين مَثَلاً حُكْمُ الاسمين قد وُضِعَا فى اللغة لشيء واحدٍ ، كالليث والأسد = [1] ولكن قالوا ذلك على حَسَب ما يقوله العقلاء / فى الشَّيْئين يجمعهما جنسٌ واحد ، ثم يفترقان بخَوَاصٍّ ومزايَا ٣٢٢ وصفاتٍ ، كالخاتَم والخاتِم ، والشَّنْف والشَّنَف ، والسِّوارِ والسُّوار ، وسائر أصناف الحَلْى التى يجمعها جنسٌ واحدٌ ، ثم يكون بَيْنَهما الاختلاف الشديد فى الصنعة والعمل . تعقيب على القسمين

٥٧٦ — ومَنْ هذا الذى يَنْظر إلى بيت الخارجىّ وبيت أبى تمام ، [2] فلا يعلم أنّ صُورة المعنى فى ذلك غير صورته فى هذا ؟ كيفَ ، والخارجىُّ يقول :

« واحْتَجَّتْ لهُ فَعَلاتُهُ »

ويقول أبو تمام :

« إذَنْ لَهَجَانِي عَنْه مَعْرُوفُه عِنْدى »

ومتَى كان « آحْتَجَّ » و « هَجَا » واحداً فى المعنى ؟

---

(١) السياق : « وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا .... ولكن قالوا ذلك .... » .

(٢) هو فيما سلف قريباً ص : ٥٠١

وكذلك الحُكْمُ فى جميع ما ذكرناه ، فليس يُتصوَّر فى نفس عاقلٍ أن يكون قول البحترى :

وأَحَبُّ آفَاقِ البِلاَدِ إِلَى الفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ المَطْلَبِ

وقول المتنبى :

« وكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ العِزَّ طَيِّبُ » (١)

سواءً

* * *

القول فى معنى « الصورة »

٥٧٧ – وآعلم أن قولنا « الصُّورة » ، إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذى نراه بأبصارنا ، فلمّا رأينا البَيْنُونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصُّورة ، فكان تبيُّن إنسانٍ من إنسان وفرس من فرس ، (٢) بخصُوصيّة تكون فى صُورة هذا لا تكون فى صورة ذاك ، وكذلك كان الأمْر فى المصنوعات ، فكان تَبَيُّنُ خاتَمٍ من خاتَمٍ وسِوَارٍ من سِوارٍ بذلك ، ثم وجدنا بين المعنَى فى أحد البيتين وبيْنَه فى الآخر بَيْنونةً فى عقولنا وفرْقاً ، = (٣) عَبَّرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا : « للمعنى فى هذا صُورةٌ غير صورته فى ذلك » . وليس العبارةُ عن ذلك بالصورة شيئاً نحنُ ابتدأناه فيُنْكِرهُ مُنْكِرٌ ، بل هو مستعمل مشهور فى كلام العلماءِ ، ويكفيك قول الجاحظ : « وإنما الشعر صِيَاغَةٌ وضربٌ من التَّصوير » . (٤)

* * *

---

(١) هو فيما سلف قريباً ص : ٤٩١

(٢) فى المطبوعة : « بَيْنَ إنسان » ، وبعده بقليل « بين خاتم » .

(٣) السياق : « فلمّا رأينا البينونة ... عَبَّرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة .... » .

(٤) سلف فيما مضى فى الفقرة رقم : ٢٩٨ ، وفى المطبوعة : « صناعةٌ » .

٥٧٨ – وآعلم أنه لو كان المعنى فى أحد البيتين يكونُ على هيئته وصِفته فى البيت الآخر ، وكان التَّالى من الشاعرَيْن يجيئك به مُعَاداً على وجهه لم يُحْدِثْ فيه شيئاً ، ولم يغيِّرْ له صفةً ، لكان قول العلماء فى شاعرٍ : « إنه أَخذ المَعْنَى من صاحبه فأحسن وأجاد » ، وفى آخر : « إنّه أسَاء وقَصّر » ، لَغْوًا / من القول ، من حيث ٣٢٣
كان مُحَالاً أن يُحْسِنَ أو يُسِيءَ فى شيء لا يَصْنَعُ به شيئاً .

وكذلك كان يكون جَعْلُهم البيتَ نظيرًا للبيت ومناسباً له ، خطأً منهم ، لأنه مُحَالٌ أن يُنَاسب الشيء نفسَه ، وأن يكون نظيرًا لنفسه .

وأمْرٌ ثالثٌ ، وهو أنهم يقولون فى واحدٍ : (٢٦١) « إنه أخذ المعنى فَظَهَر أَخْذُه » ، وفى آخر : « إنه أخذه فأَخْفَى أَخْذَه » ، ولو كان المعنى يكون معاداً على صورته وهيئته ، وكان الآخذ له من صاحبه لا يَصْنَع شيئاً غير أن يبدِّل لفظاً مكان لفظ ، لكان الإخفاء فيه مُحالاً ، لأن اللَّفظ لا يُخْفِي المعنى ، وإنما يخفيه إخْرَاجُه فى صورةٍ غير التى كان عليها .

٥٧٩ – مثال ذلك أن القاضي أبا الحَسَن ، (١) ذكر فيما ذَكَر فيه « تَنَاسُبَ المعانى » ، بَيْتَ أبى نواس :

خُلِّيتُ وَالحُسْنَ تَأْخُذُهُ تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ (٢)

وبيتَ عبد الله بن مُصْعَب :

كَأَنَّكَ جِئْتَ مُحْتَكِماً عَلَيْهِمْ تَخَيَّر فِى الأُبُوَّةِ ما تَشَاءُ

---

(١) يعنى القاضى الجرجانى أبا الحسن على بن عبد العزيز فى كتابه « الوساطة بين المتنبى وخصومه » ، وهذه كلها فى « الوساطة » : ١٦٠ ، وشعر أبى نواس وبشار وأبى تمام فى دواوينهم .

(٢) هو فى ديوانه ، وذكر القاضى بعده :

فَاكْتَسَتْ مِنْهُ طَرائِفَهُ واسْتَزَادَتْ فَضْلَ ما تَهَبُ

وذكر أنّهما معاً من بيت بشار :

خُلِقْتُ عَلَى مَا فِيَّ غَيْرَ مُخَيَّرٍ هَوَاىَ ، ولَوْ خُيِّرْتُ كُنْتُ المُهَذَّبَا

والأَمْرُ فى تَنَاسُبِ هذه الثلاثة ظاهرٌ . ثم إنه ذكر أن أبا تمام قد تناوله فأخْفَاه وقال :

فَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَزِدْهَا عَلى مَا فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطِّبَاعِ

...

٥٨٠ — ومن العجبِ فى ذلك ما تراه إذَا أنتَ تأمَّلتَ قولَ أبى العتاهية :

جُزِيَ البَخِيلُ عَلَيَّ صَالِحةً عَنِّى بخفتِه عَلَى ظَهْرِى
أُعْلِى وأُكْرِمُ عَنْ يَدَيْهِ يَدِى فَعَلَتْ ، ونَزَّهَ قَدْرُهُ قَدْرِى
وَرُزِقْتُ مِنْ جَدْوَاهُ عَافِيَةً أَنْ لاَ يَضِيقَ بِشُكْرِهِ صَدْرِى
وَغَنِيتُ خِلْواً مِنْ تَفَضُّلِهِ أَحْنُو عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ العُذْرِ
مَا فَاتَنِى خَيْرُ امْرِىءٍ وَضَعَتْ عَنِّى يَدَاهُ مَؤُونَةَ الشُّكْرِ (١)

/ ثم نظرتَ إلى قولِ الذى يقول :

(٦٧) أَعْتَقَنِى سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِن الرِّقِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَبِدِى
فَصِرْتُ عَبْدًا للسُّوءِ منكَ وَمَا أَحْسَنَ سُوءٌ قَبْلِى إلىَ أَحَدِ (٢)

...

(١) الشعر فى ديوانه (بيروت) : ٣٤٥ ، وأسرار البلاغة : ١٤٣

(٢) الشعر فى أسرار البلاغة : ١٤٣ ، وحماسة ابن الشجرى ١ : ٢٩١ (الملوحى) وفيها التخريج ، غير معزو إلى أحد ، وكان فى الأسرار والمطبوعة : « للسوء فيك » . وبعد هذا فى المخطوطة سقط ورقتين ، من ص : ٣٢٤ ، إلى ص : ٣٢٧ ، وسأشير إلى ذلك بعد قليل .

٥٨١ – ومما هو في غاية النُّدْرَة من هذا الباب ، ما صنعه الجاحظ بقول نُصَيْب :

* وَلو سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الحَقائِبُ *

= حين نثره فقال ، وكتب به إلى ابن الزيّات :

« نَحْنُ ، أعزّك الله ، نَسْحَرُ بالبيانِ ، ونُمَوِّه بالقَوْل ، والناس ينظُرون إلى الحالِ ، ويَقْضُون بالعِيَان ، فَأَثِّرْ في أَمْرِنا أَثَرًا يَنْطِق إذا سَكَتْنا ، فإن المُدَّعِيَ بغير بَيِّنةٍ مُتَعرِّض للتكذيب » .

* * *

٥٨٢ – وهذه جُمْلةٌ مِنْ وَصْفِهم الشعرَ وعَمَلِه ، وإدْلالِهِمْ به . قول الشعراء في وصف الشعر

(١) أبو حَيَّةَ النُّمَيْرى :

إنَّ القَصائِدَ قَدْ عَلِمْنَ بأنَّني صَنَعُ اللِّسَانِ بِهِنَّ ، لاَ أَتَنحَّلُ
وَإذا ٱبْتَدَأْتُ عَرُوضَ نَسْجِ رَيِّضٍ جَعَلَتْ تَذِلُّ لِمَا أُرِيدُ وتُسْهِلُ

---

(١) من حُرِّ الشعر ونفيسه ما قاله أبو يعقوب الخُرَيْمىّ في صفة شعره ، رواه الخالديان في الأشباه والنظائر ١ : ٢٢٦

مِن كُلِّ غَائِرةٍ إذَا وَجَّهْتُهَا طَلَعَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ كُلَّ نِجادِ
طَوْراً تَمَثَّلُها المُلوكُ ، وتارةً بَيْنَ الثُّدِىِّ تُرَاضُ وَالأَكْبَادِ

يعني بالغائرة ، قصيدة يقولها في الغَوْر ، ثم يوجّهها ، فتسير بها الركبان مُصْعِدَةً في كُلِّ نَجْد ، ويتناشدها ملوك الناس وملوك البيان ، ويتمثّلون بها ، ويُفْتَنُ بها أهل الغناء ، فيروضونها بالتلحين ، فهي تُلَحَّن على العيدان المُحْتَضنة بين الثدىّ والأكباد ، شغفاً بها . وهذا شعر فاخر كان يقال مثله يوم كان ملوك الناس ملوكاً ، ويوم كان شعر الناس شعراً ، وكان غناءُ الناس غناءً !

حَتَّى تُطَاوِعَنِى ، ولَوْ يَرْتَاضُهَا غَيْرِى لَحَاوَلَ صَعْبَةً لا تَقْبَلُ (١)

٥٨٣ — تَميم بن مُقْبِل :

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ القَوَافِى فَلَنْ تَرَى لَهَا قَائِلاً بَعْدِى أَطَبَّ وأَشْعَرَا
وَأَكْثَرَ بَيْتاً سَائِراً ضُرِبَتْ لَهُ حُزُونُ جِبَالِ الشِّعْرِ حَتَّى تَيَسَّرَا
أَغَرَّ غَرِيباً يَمْسَحُ النَّاسُ وَجْهَهُ كَما تَمْسَحُ الأَيْدِى الأَغَرَّ المُشَهَّرَا(٢)

٥٨٤ — عَدِىّ بن الرِّقَاع :

وقَصِيدَةٍ قَدْ بِتُّ أَجْمَعُ بَيْنَها حَتَّى أُقَوِّمَ مَيْلَهَا وسِنَادَهَا
(٦٨) نَظَرَ المُثَقِّفِ فِي كُعُوبِ قَنَاتِهِ حَتَّى يُقِيمَ ثِقَافُهُ مُنْآدَهَا (٣)

٥٨٥ — كَعْب ن زُهَير

فَمَنْ لِلقَوافِى ، شَانَهَا مَنْ يَحُوكُها ، إِذَا مَا ثَوَى كَعْبٌ وفَوَّزَ جَرْوَلُ
يُقَوِّمُها حَتَّى تَلِينَ مُتُونُهَا فَيَقْصُرُ عَنْهَا كُلُّ مَا يُتَمَثَّلُ (٤)

٥٨٦ — بشّار

عَمِيتُ جَنِيناً ، وَالذَّكَاءُ مِنَ العَمَى ، فَجِئْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلعِلْمِ مَوْئِلاَ

---

(١) فى شعره المجموع ، عن دلائل الإعجاز : وقوله : « أَتنحَّلُ » ، أى لا أغير على شعر غيرى ، فأسترق معانيه وأدعيها لنفسى ، و « العروض » ناقة صعبةٌ لم تذلّل ، ولم تقبل الرياضة بعدُ . وأراد بالنسج ، نسج الشعر ، و « الريض » من الدواب وغيرها ، الذى لم يقبل الرياضة ، ولم تذلَّ لراكبها بعدُ . و « تذلُّ » ، تلين وتسهل بعد صعوبة .

(٢) الشعر فى ديوانه ، وهو فيه « لها تالياً بعدى » ، و « بيتاً مارداً » ، وهي أجودُ وأدقّ . و « الأغرُّ المشهر » ، الفرس ، يعنى جاء سابقاً فمسحَ الناس وجهَه إكراماً له ، وحبًّا له .

(٣) فى قصيدته ، نشرها الأستاذ الميمنى فى الطرائف الأدبية ، « الثقاف » آلةٌ تُسَوَّى بها قناة الرمح . و « المنآد » الذى فيه عوج .

(٤) فى ديوانه . و « جرولُ » هو الحطيئة . و « ثوَى » و « فوّز » هلك .

وَغَاصَ ضِياءُ العَيْنِ لِلْعِلْمِ رَافِداً لِقَلْبٍ إذَا مَا ضَيَّعَ النَّاسُ حَصَّلاَ
وشِعْرٍ كَنَوْرِ الرَّوْضِ لاَءَمْتُ بَيْنَهُ بِقَوْلٍ إذَا مَا أَحْزَنَ الشِّعْرُ أَسْهَلاَ (١)

٥٨٧ — وله

زَوْرُ مُلُوكٍ عَلَيهِ أُبَّهَــةٌ يُعْرَفُ مِنْ شِعْرِهِ وَمِنْ خُطَبِهْ
لِلّهِ مَا رَاحَ فِى جَوَانِحِــهِ مِنْ لُؤْلُؤٍ لاَ يَنَامُ عَنْ طَلَبِهْ
يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ لِلنَّدِىِّ ، كَمَا يَخْرُجُ ضَوْءُ السِّرَاجِ مِنْ لَهَبِهْ(٢)

٥٨٨ — أبو شُرَيْح العُمَير

فَإنْ أَهْلِكْ فَقَدْ أَبْقَيْتُ بَعْدِى قَوَافِىَ تُعْــجِبُ المُتَمَثِّلِينَــا
لَذِيذَاتِ المَقَاطِعِ مُحْكَمَـاتٍ لَوَ آنَّ الشِّعْرَ يُلْبَسُ لاَرْتُدِينَا (٣)

٥٨٩ — الفَرَزْدَق

(٦٩) بَلَغْنَا الشَّمْسَ حِينَ تَكُونُ شَرْقاً وَمَسْقِطَ قَرْنِهَا مِنْ حَيْثُ غَابَا

---

(١) فى زيادات ديوانه .

(٢) فى ديوانه . و « الزور » ، الزائر ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفردُ والجمع .

(٣) لم أعرف « أبا شريح العمير » ، وهو مجموعة المعانى : ١٧٨ لشاعر جاهلى ، وفى البيان والتبيين ١ : ٢٢٢ ، وديوان المعانى ١ : ٨ غير منسوب ، وانفرد صاحب حماسة الشجرى بنسبته إلى ابن ميادة ، وهذا خطأ أو سهو ، لأنه فيما أرجح أخذه من البيان والتبيين ، لأن الجاحظ عقد باباً فقال : « ووصفوا كلامهم فى أشعارهم ، فجعلوها كبُرود العَصْب ، وكالحلل والمعاطف ، والديباج والوشى ، وأشباه ذلك . وأنشدنى أبو الجماهر جُندب بن مدرك الهلالى » وذكر أبياتاً ثم قال : « وأنشدنى لابن ميادة :

نَعَمْ إنَّنِى مُهْدٍ ثَنَاءً ومِدْحَةً كَبُرْدِ اليَمانِى يُرْبِحُ البيعَ تاجِرُه

وأنشد » ثم ذكر البيتين ، فاختلط الأمر على الشجرى فى نقله إلى حماسته ، فنسبه لابن ميادة . وهذا شعر فاخر .

بِكُلِّ ثَنِيَّةٍ وَبِكُلِّ ثَغْرٍ غَرَائِبُهُنَّ تَنْتَسِبُ آنْتِسَابَا (١)

٥٩٠ – آبن مَيَّادةَ

فَجَرْنَا يَنَابِيعَ الكَلامِ وبَحْرَهُ فَأَصْبَحَ فِيه ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَمَا الشِّعْرُ إلاَّ شِعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ وَشِعْرُ سِوَاهُمْ كُلْفَةٌ وتَمَلُّح (٢)

٥٩١ – وقال عِقال بن هِشام القَيْنِيّ يَرُدّ عليه :

ألاَ أَبْلِغِ الرَّمَّاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا خَطِلَ الرَّمَّاحُ أَو كَانَ يَمْزَحُ
[لَئِنْ كَانَ فى قَيْسٍ وخِنْدِفَ أَلْسُنٌ طِوَالٌ ، وشِعرٌ سائرٌ لَيْسَ يُقْدَحُ]
لَقَدْ خَرَقَ الحَيُّ اليَمَانُونَ قَبْلَهمْ بُحُورَ الكَلاَمِ تُسْتَقَى وَهْيَ طُفَّحُ
وَهُمْ عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهُمْ أَعْرَبُوا هَذَا الكَلاَمَ وَأَوْضَحُوا
فَلِلسَّابِقِينَ الفَضْلُ لا يُجْحَدُونَهُ وَلَيْسَ لِمَسْبُوقٍ عَلَيْهِم تَبَجُّحُ (٣)

٥٩٢ – أبو تمام

كَشَفْتُ قِنَاعَ الشِّعْرِ عَنْ حُرِّ وَجْهِهِ وَطَيَّرْتُهُ عَنْ وَكْرِهِ وَهْوَ وَاقِعُ
بِغُرٍّ يَرَاها مَنْ يَرَاهَا بِسَمْعِهِ وَيَدْنُو إلَيْهَا ذُو الحِجَى وَهْوَ شَاسِعُ

---

(١) فى ديوانه ، يقوله لجرير ، وقبله ، يعنى شعره وقصائده :

وغُرٍّ قد نَسَقْتُ مُشهَّراتٍ طَوَالِعَ ، لا تُطيقُ لها جَوَابَا

« غُر » ، كالفرس الأغر يعرفُ من بين الخيل ، « مُشهرات » مشهورات ، يردن كل بلدٍ فتطلع على أهله فيتناشدونها ، ونسجُها يَدُلُّ على نَسَبِها ، يعنى أنه يقال : هذا الفرزدق يقول . و « الثنية » الطريق فى الجبل يسلكه الناس ، و « الثغر » فُرجة فى بطن وادٍ أو فى جبل ، أو فى طريق مسلوك .

(٢) هو فى الأغانى ٢ : ٣٠٩ (الدار) .

(٣) هو فى الأغانى ٢ : ٣٠٩ (الدار) ، وسماه « عقال بن هاشم » ، و « الرّماح » هو « ابن ميادة » .

يَوَدُّ وِدَادًا أَنَّ أَعْضَاءَ جِسْمِهِ   إِذَا أُنْشِدَتْ ، شَوْقاً إِلَيْهَا ، مَسَامِعُ (١)

٥٩٣ — وله

حَذَّاءُ تَمْلأُ كُلَّ أُذْنٍ حِكْمَـةً   وَبَلاَغَةً ، وَتُـدِرُّ كُلَّ وَرِيـدِ
كَالدُّرِّ وَالمَرْجَـانِ أُلِّـفَ نَظْمُـهُ   بالشَّذْرِ فِي عُنُقِ الفَتَاةِ الرُّودِ
٧٠ كَشَقِيقَةِ البُرْدِ المُنَمْنَمِ وَشْيُهُ   فِي أَرْضِ مَهْرَةَ أَو بِلاَدِ تَزِيدِ
يُعْطِي بِها البُشْرَى الكَرِيمُ وَيَرْتَدِي   بِرِدَائِهَا فِي المَحْفِلِ المَشْهُودِ
بُشْرَى الغَنِيِّ أَبِي البَنَاتِ تَتَابَعَتْ   بُشَرَاؤُهُ بِالفَـــارِسِ المَوْلُـــودِ (٢)

٥٩٤ — وله

جَاءَتْكَ مِنْ نَظْمِ اللِّسَانِ قِلاَدَةٌ   سِمْطَانِ ، فِيهَا اللُّؤْلُؤُ المَكْنُونُ
أَحْذَاكَهَا صَنَعُ الضَّمِيرِ يَمُدُّهُ   جَفْرٌ إِذَا نَضَبَ الكَلاَمُ مَعِينُ (٣)

٥٩٥ — أخذ لفظَ « الصَّنَع » من قول أبي حَيَّة : [رقم : ٥٨٢]

بأنني « صَنَعُ اللِّسَان بِهِنَّ ، لا أَتَنَحَّلُ »

ونقله إلى الضمير . وقد جعل حَسَّان أيضاً اللسان « صَنَعاً » ، وذلك في قوله :

أَهْدَى لهم مِدَحاً قَلْبٌ مُؤَازِرُهُ   فِيما أَحَبَّ لِسَانٌ حَائِكٌ صَنَعُ (٤)

---

(١) شعر أبي تمام هذا ، والآتي بعده في ديوانه . و « شاسع » ، هو البعيدُ .

(٢) « حذاء » خفيفة السَّير في البلاد ، و « تُدِرّ كُلّ وريد » ، تذبحُ من يحسده أو يحاول ما حاوله . و « الشذر » ، ما يصاغ من ذهب أو فضة على هيئة اللؤلؤة . و « الفتاة الرود » ، الناعمة المتمايلة دلاًّ . و « الشقيقة » ، ما يشق من البُرود ، و « المنمنم » المنقوش نقشاً دقيقاً . و « مهرة » من بلاد اليمن ، و « بنو تزيد » من قضاعة ، تنسب إليها البرود النفيسة .

(٣) يقال : « أحذاه من الغنيمة » ، أي أعطاهُ . و « الجَفْر » ، البئر الواسعة المستديرة التي لم تُطْوَ بعد . و « مَعِينٌ » يجرى على وجه الأرض ماؤها .

(٤) هو في ديوانه .

٥٩٦ — ولأبي تمام :

إِلَيْكَ أَرَحْنَا عَازِبَ الشِّعْرِ بَعْدَ مَا   تَمَهَّلَ فِي رَوْضِ المَعَانِي العَجَائِبِ
غَرَائِبُ لاَقَتْ فِي فِنَائِكَ أُنْسَهَا   مِنَ المَجْدِ فَهْيَ الآنَ غَيْرُ غَرَائِبِ
وَلَوْ كَانَ يَفْنَى الشِّعْرُ أَفْنَاهُ مَا قَرَتْ   حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي السِّنِينَ الذَّوَاهِبِ
وَلَكِنَّهُ صَوْبُ العُقُولِ ، إِذَا انْجَلَتْ   سَحَائِبُ مِنْهُ أُعْقِبَتْ بِسَحَائِبِ (١)

٥٩٧ — البحتري

أَلَسْتُ المُوالي فِيكَ نظم قَصَائِدٍ   هِيَ الأَنْجُمُ اقْتَادَتْ مَعَ اللَّيْلِ أَنْجُمَا
ثَنَاءٌ كَأَنَّ الرَّوْضَ مِنْهُ مُنَوِّرًا   ضُحًى ، وَكَأَنَّ الوَشْيَ مِنْهُ مُنَمْنَمَا (٢)

٥٩٨ — وله

أُحْسِنْ أَبَا حَسَنٍ بِالشِّعْرِ ، إِذْ جَعَلَتْ   عَلَيْكَ أَنْجُمُهُ بِالمَدْحِ تَنْتَثِرُ
فَقَدْ أَتَتْكَ القَوَافِي غِبَّ فَائِدَةٍ   كَمَا تَفَتَّحَ غِبَّ الوَابِلِ الزَّهَرُ (٣)

٥٩٩ — (٣٧١) وله

إِلَيْكَ القَوَافِي نَازِعَاتٍ قَوَاصِدًا   يُسَيَّرُ ضَاحِي وَشْيِهَا وَيُنَمْنَمُ
وَمُشْرِقَةٍ فِي النَّظْمِ غُرٍّ يَزِينُهَا   بَهَاءً وَحُسْنًا أَنَّهَا فِيكَ تُنْظَمُ (٤)

---

(١) « العازبُ » من الإبل ، التي خرج يرعى بها راعيها كلأً بعيداً عن ديار الحيّ . و « أراحَ الإبل » ، إذا ردّها إلى مُرَاحها بعد غروب الشمس ، حيث تأوى إلى مُرَاحها ليلاً لتبيت فيه . و « قرت حياضك » ، « قرى الماء في الحوض » جمعه ، ورواية الديوان « في العصور الذواهب » ، و « الصوب » ، المطر .

(٢) في ديوانه : « فيه مُسَهَّمَا » ، أي منقوشاً على هيئة السِّهام .

(٣) في المطبوعة : « تنتشر » ، وهو خطأ .

(٤) « يُسيَّر » ، أي يُنْسج على هيئة الحلة السِّيَراء ، ذات الخطوط . وفي المطبوعة : « أنها لك » .

٦٠٠ — وله

بِمَنْقوشَةٍ نَقْشَ الدَّنَانِيرِ يُنْتَقَى ... لَهَا اللَّفْظُ مُخْتَاراً كَما يُنْتَقَى التِّبْرُ

٦٠١ — وله

أَيَذْهَبُ هَذَا الدَّهْرُ لَمْ يُرَ مَوْضِعِي ... وَلَمْ يَدْرِ مَا مِقْدَارُ حَلِّي وَلاَ عَقْدِي
وَيَكْسُدُ مِثْلِي وَهْوَ تَاجِرُ سُؤْدُدٍ ... يَبِيعُ ثَمِينَاتِ المَكَارِمِ وَالمَجْدِ
سَوَائِرُ شِعْرٍ جَامِعٍ بَدَدَ العُلَى ... تَعَلَّقْنَ مَنْ قَبْلِي وَأَتْعَبْنَ مَنْ بَعْدِي
يُقَدِّرُ فِيهَا صَانِعٌ مُتَعَمِّلٌ ... لإِحْكَامِهَا تَقْدِيرَ دَاوُدَ فِي السَّرْدِ (١)

٦٠٢ — وله

تَاللهِ يَسْهَرُ فِي مَدِيحِكَ لَيْلَهُ ... مُتَمَلْمِلاً وَتَنَامُ دُونَ ثَوَابِهِ
يَقْظَانَ يَنْتَخِلُ الكَلاَمَ كَأَنَّهُ ... جَيْشٌ لَدَيْهِ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى بِهِ
فَأَتَى بِهِ كَالسَّيْفِ رَقْرَقَ صَيْقَلٌ ... مَا بَيْنَ قَائِمِ سِنْخِهِ وذُبَابِهِ (٢)

٦٠٣ — ومن نادرِ وَصْفِه للبلاغة قوله :

في نِظَامٍ مِنَ البَلاغَةِ مَا شَكَّ ... امْرُؤٌ أَنَّهُ نِظَامُ فَرِيدِ
وبَدِيعٍ كَأَنَّهُ الزَّهَرُ الضَّاحِكُ ... في رَوْنَقِ الرَّبِيعِ الجَدِيدِ

---

(١) « البَدَدُ » ، المتفرق . و « تعلّقن » ، يعني أنها فتنت الشعراء قبلهم ، فتعلّقنها حبَّ عَلاقةٍ . و « السردُ » حلق الدروع ، وإلى داود عليه السلام تنسب صنعة الدروع . لقوله تعالى له : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وقَدِّرْ فى السَّرْد) [سورة سبأ : ١١] .

(٢) فى المطبوعة : « لله » ، وهو خطأ لا شك فيه . وفى الديوان « ينتخبُ الكلام » ، وكان فى المطبوعة : « ينتحل الكلام » ، بالحاء المهملة وهو تصحيف وفساد .... و « نخل الشيء وتنخّله وانتخلَهُ » ، بالخاء المعجمة ، صفّاه واختاره ، وعزل عنه ما يكدره أو يفسده . و « الصيقل » الذى يجلو السيوف حتى يترقرق ماؤها من حدتها . و « السِّنْخ » مغرز السيف فى مقبضه ، و « الذباب » طرف السيف .

مُشْرِقٌ فِي جَوَانِبِ السَّمْعِ مَا يُخْـ ـلِقُهُ عَوْدُهُ عَلَى المُسْتَعِيدِ
٣٢٨ / حُجَجٌ تُخْرِسُ الأَلَدَّ بِأَلْفَا ظٍ فُرَادَى كَالجَوْهَرِ المَعْدُودِ
(٧٧٢) وَمَعانٍ لَوْ فَصَّلَتْها القَوافِي هَجَّنَتْ شِعْرَ جَرْوَلٍ ولَبِيدِ
جُزْنَ مُسْتَعْمَلَ الكَلامِ اخْتِياراً وَتَجَنَّبْنَ ظُلْمَـةَ التَّعْقِيـدِ
وَرَكِبْنَ اللَّفْظَ القَرِيبَ فَأَدْرَكْـ ـنَ بِهِ غَايَةَ المُـرَادِ البَعِيـدِ
كَالْعَذَارَى غَدَوْنَ فِي الحُلَلِ الصُّفْـ ـرِ إذَا رُحْنَ فِي الخُطُوطِ السُّودِ (١)

• • •

غرضه من ذكر وصف الشعراء الشعر، وأنه يدرك بالعقل، لا بمذاقة الحروف

٦٠٤ — الغَرَضُ من كَتْبِ هذه الأبيات ، الاستظهارُ ، حتى إنَّ حمل حاملٌ نفسَه على الغَرَر والتَّقَحُّم على غير بَصيرة ، فزَعَم أن الإعجاز فى مَذاقةِ الحروف ، وفى سلامتها مما يثقل على اللِّسان = عَلِمَ بالنظر فيها فسادَ ظنِّه وقُبْحَ غَلَطه ، من حيث يرى عِياناً أنْ لَيس كلامُهم كلامَ من خطَر ذلك منه ببالٍ ، ولا صِفَاتُهم صفاتٍ تَصْلح له على حال . إذْ لا يَخْفَى على عاقلٍ أنْ لَم يكن ضَرْب

---

(١) فى ديوانه ، يقوله فى بلاغة محمد بن عبد الملك الزيات الكاتب الوزير ، وذكر قبل البيت الأول « عبد الحميد الكاتب » ، فقال لابن الزيات :

لَتَفَنَّنْتَ فى الكِتَابَـةِ حَتَّـى عَطَّلَ النَّاسُ فَنَّ عبد الحَمِيدِ

و « الفريد » ، اللؤلؤ . و « جرول » ، الحطيئة ، و « لبيد بن ربيعة » الفحلُ ، وفى الديوان والمطبوعة قوله : « حُزْن مستعمل الكلام » ، بالحاء المهملة ، وهكذا يجرى فى الكتب ، وهو عندى خطأ لا شك فيه ، وتصحيف مفسد للكلام والشعر معاً ، وإنما هو « جُزْن » بالجيم المعجمة ، من « جاز المكان » إذا تعدّاه وتركه خلفه . يقول : إن معانيه تعدّين مبتذل اللفظ والكلام وتركنه ، « وتجنَّبنَ ظلمة التعقيد ، ورَكِبْن اللفظ القريب » ، وهو اللفظ المختار الجيِّد الذى لا ابتذال فيه ولا تعقيد . وهو فى بعض نسخ الديوان « جزن » بالجيم ، وهو الصواب المحض ، وأما « حزن » فهو تصحيف يُتَّقَى ، وكلام يُرْغَبُ عن مثله . وفى بعض نسخ الديوان : « كالعذارى غَدَوْنَ فى الحُلَلِ البيض » ، وهى جيدةٌ .

« تميم » لحزون جبال الشعر ، لأن تَسْلَم ألفاظهُ من حروفٍ تثقُل على اللسان = ولا كانَ تقويمُ « عَدِىّ » لشعره وتشبيهُه نَظَرَه فيه بنَظَر المثقِّف فى كعوب قناتِه لذلك = وأنَّه مُحَالٌ أن يكون لَهُ جَعَل « بَشَّارٌ » نُورَ العين قد غَاضَ فصار إلى قلبه ، (١) وأن يكون اللُّؤْلُؤَ الذى كان لا ينام عن طلبه = وأَن ليس هو صَوْبُ العُقُول الذى إذا آنجلت سَحَائبُ منه أُعقِبَتْ بسحائب = وأن ليس هو الدُّرُّ والمَرْجان مؤلَّفاً بالشَّذر فى العِقْدِ = ولا الذى له كان « البحترى » مقدِّرًا « تقديرَ داود فى السَّرْدُ » . كيف ؟ وهذه كلُّها عباراتٌ عَمّا يُدْرَك بالعَقْل ويُستَنْبَط بالفكر ، وليس الفِكْرُ الطريقَ إلى تمييز ما يثقُل على اللسان مما لا يَثْقُل ، إنما الطريقُ إلى ذلك الحِسُّ .

...

٦٠٥ — ولولا أنَّ البَلْوَى قد عظُمت بهذا الرأى الفاسد ، وأنّ الذين قد استُهْلِكُوا فيه قد صاروا من فَرْط شَغَفِهم به يُصغُون إلى كل شىء يسمعونه ، / حتى ٣٢٩
لو أن إنساناً قال : « باقِلِىٌّ حَارٌّ » ، يريهم أنه يريد نُصْرَة مذهبهم ، لأَقْبَلُوا بأَوْجُههم عليه وَأَلْقَوْا أسماعهم إليه (٢) = لكان اطِّراحُه وتَرْكُ الاشتغال به أصوبُ ، لأنه قول لا يتصل مِنْه جانبٌ بالصواب البَتّةَ . ذاك لأنه أول شىء يُؤدِّى إلى أن يكونَ القرآنُ معجزاً ، لاَ بما بِه كان قرآناً وكلامَ الله عز وجل ، لأنه على كل حال إنّما كان قرآناً وكلام الله عز وجل بالنَّظْم الذى هو عليه . ومعلومٌ أن لَيس « النَّظْمُ » من مذاقَةِ الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان فى شىء .

---

(١) فى المطبوعة : « قد غاص » ، وهو تصحيف .

(٢) فى المطبوعة : « فألقوا » .

ثم إنّه اتّفاقٌ من العقلاءِ أنَّ الوصفَ الذى به تَنَاهَى القرآن إلى حدٍّ عَجَز عنه المخلوقون ، هو الفَصَاحة والبَلاغة . وما رأينَا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً ، بأن لا يكون فى حروفه ما يَثْقُل على اللسان ، لأنه لو كان يصحُّ ذلك ، لكان يجب أن يكون السُّوقيُّ الساقط من الكلام ، والسفْسَافُ الرَّدىء من الشعر ، فَصِيحاً إذا خَفَّت حُروفه .

٦٠٦ — وأعْجَبُ من هذا ، أنّه يَلْزَمْ منه أنْ لَوْ عَمَد عامِدٌ إلى حركات الإعرابِ فجعل مَكَانَ كُلِّ ضَمّة وكسرةٍ فتحةً فقال : « الحمدَ للهَ » ، بفتح الدال واللام والهاء ، وجرى على هذا فى القرآن كُلّه ، أن لا يَسْلُبَهُ ذلك الوصفَ الذى هو مُعْجِزٌ به ، بل كان ينبغى أن يزيد فيه ، لأنَّ الفتحةَ كما لا يَخْفَى أخفُّ من كلِّ واحدةٍ من الضمة والكسرة .

فإن قال : إن ذلك يُحيلُ المعنى .

قيل له : إذا كان المَعْنَى والعِلّةُ فى كونه معجزاً خِفَّةَ اللَّفظ وسُهولَتَهُ ، فينبغى أن يكون مع إحالة المعنى مُعْجزاً ، لأنه إذا كان معجزاً لوصفٍ يَخُصُّ لَفْظَه دون معناه ، كان مُحالاً أن يَخْرُج عن كونه معجزاً ، مع قيام ذلك الوصف فيه .

* * *

بيان أن قولهم فى اللفظ ، يُسقط « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » و « المجاز » و « الإيجاز »

٦٠٧ — ودَعْ هذا ، وهَبْ أنه لا يلزم شيء منه ، فإنه يكفى فى الدلالة على سُقوطِه وقِلّةِ تمييز القائل به ، أنه يقتضى إسقاطَ « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » و « المجاز » و « الإيجاز » جُمْلةً ، واطِّراحَ جميعِها رأساً ، مع أنها الأقطاب التى تدور البلاغة عليها ، والأعْضاد التى تستندُ الفصاحة إليها ، والطِّلْبَةُ
٣٣٠ التى يتنازعها المحسنون ، (٣٧٤) / والرِّهانُ الذى تُجرَّبُ فيه الجياد ، والنِّضَالُ الذى تُعْرَف به الأيدى الشِّداد ، وهى التى نَوَّه بِذِكْرِها البلغاء ، ورَفَع من أقدارها العلماء ،

وصنَّفوا فيها الكُتب ، ووكَّلوا بها الهمم ، وصرَفوا إليها الخواطر ، حتّى صار الكلامُ فيها نوعاً من العلم مُفْرَدًا ، ، وصناعة على حِدَةٍ ، ولم يتعاطَ أحدٌ من الناس القولَ فى الإعجاز إلا ذكَرها وجعلها العَمَدَ والأركان فيما يُوجِب الفَضْل والمزيَّة ، وخصوصاً « الاستعارة » و « الإيجاز » ، (١) فإنّك تراهم يَجعلونهما عُنْوانَ ما يذكُرون ، وأوّلَ ما يُورِدُون .

= وتراهم يذكرون من « الاستعارة » قولَه عز وجل : (وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤] ، وقوله : (وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ العِجْلَ) [سورة البقرة : ٩٣] ، وقوله عزّ وجلّ : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [سورة يس : ٣٧] ، وقوله عز وجل : (فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، وقوله : (فَلَمَّا ٱسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف : ٨٠] ، وقوله تعالى : (حَتَّى تَضَعَ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [سورة محمد : ٤] ، وقوله : (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] .

= ومن « الإيجاز » قوله تعالى : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ) [سورة الأنفال : ٥٨] ، وقوله تعالى : (وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) [سورة فاطر : ١٤] ، وقوله : (فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ) [سورة الأنفال : ٥٧] ، وتراهم على لسانٍ واحد فى أنّ « المجاز » و « الإيجاز » من الأركان فى أمر الإعجاز .

٦٠٨ — وإذا كان الأمرُ كذلك عند كافّة العلماء الذين تكلّموا فى المزايا التى للقرآن ، فينبغى أن يُنظَرَ فى أمر الذى يُسْلِمُ نفسه إلى الغرور ، فيَزْعُم أنّ الوصفَ الذى كان له القرآن معجزاً ، هو سلامة حروفه مما يَثْقُل على اللسان ،

(١) فى المطبوعة : « والمجاز » ، ومثل الذى هنا فى نسخة عند رشيد رضا . وهو الصواب ، يدل عليه ما يأتى .

أَيَصِحُّ له القولُ بِذلك إلاّ من بَعْدِ أن يَدَّعِيَ الغَلَطَ على العقلاء قاطبةً فيما قالوه ، والخطأَ فيما أجمعوا عليه ؟ وإذا نظرنا وَجَدْناه لا يصحُّ له ذلك إلاّ بأن يَقْتَحم هذه الجَهالة ، اللَّهُمّ إلاّ أن يخرجَ إلى الضُّحْكَة فيزعمَ مثلاً (٧٠) أن من شأن « الاسْتعارة » و « الإيجاز » إذا دخلا الكلامَ ، أن يَحْدُث بهما في حُروفه خِفة ، وتَتجدَّد فيها سهولة ، ونسأل الله تعالى العِصْمَةَ والتوفيقَ .

• • •

٦٠٩ — وآعلم أنّا لا نأبَى أن تكون مَذاقةُ الحروف وسَلامتها مما يَثْقُل على
٢٣١ اللسان / داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وأنْ تكونَ مما يؤكِّد أمْرَ الإعجاز ، وإنما الذى ننكره ونُفَيِّل رأْيَ من يذهبُ إليه ، [1] أن يجعله مُعْجِزاً به وحده ، ويجعَلَهُ الأَصْلَ والعُمْدَةَ ، فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات .

• • •

بيان آخر فى شأن « اللفظ » ، وفساد القول به

٦١٠ — ثم إنّ العجبَ كُلَّ العجب ممن يجعل كلَّ الفضيلة فى شيء هو إذا انفرَد لم يجب به فضْلٌ البَتَّة ، ولم يدخل فى اعْتِدادٍ بحالٍ . وذلك أنّه لا يخفى على عاقلٍ أنه لا يكون بسهُولة الألفاظ وسلامتها مما يَثْقُل على اللسان ، اعتدادٌ ، حتى يكونَ قد أُلِّفَ منها كلامٌ ، ثم كان ذلك الكلامُ صحيحاً فى نظمِه والغرضِ الذى أُرِيد به ، وأنه لو عَمَد عامدٌ إلى ألفاظ فجمعها من غير أنْ يراعى فيها مَعنىً ، ويؤلِّف منها كلاماً ، لم تَرَ عاقلاً يَعْتَدُّ السهولةَ فيها فضيلةً ، لأن الألفاظ لا تُراد لأنفسها ، وإنما تُرَاد لتُجْعَلَ أدِلَّة على المعانى . فإذا عَدِمَت الذى له تُراد ، أو آختَلَّ أمرُها فيه ، لم يُعْتَدَّ بالأوصاف التى تكون فى أنفسها عليها ، وكانت السهولةُ وغيرُ السهولة فيها واحداً .

---

(١) « فيَّل رأيه » ، قبحّه وخطأه لفساده .

ومن هٰهُنا رأيتَ العلماءَ يَذُمُّون مَنْ يحمله تطلُّب السَّجع والتجنيس على أن يَضِيمَ هما المعنى ، [1] ويُدْخِلَ الخللَ عليه من أجلهما ، وعلى أن يتعسَّفَ فى الاستعارة بسببهما ، ويركبَ الوُعورة ، ويسلُكَ المَسالك المجهولة ، كالذى صنَع أبو تمام فى قوله :

سَيْفُ الإِمَامِ الَّذِى سَمَّتْهُ هَيبَتُهُ   لَمَّا تَخَرَّمَ أَهْلَ الأَرْضِ مُخْتَرِمَا
قَرَّتْ بِقُرَّانَ عَيْنُ الدين وانشَتَرَتْ   بالأَشْتَرَيْنِ عُيُونُ الشِّرْكِ فَاصْطُلِمَا [2]

(٢٧٦) وقوله :

ذَهَبَتْ بِمَذْهَبِه السَّمَاحَةُ وَٱلْتَوَتْ   فِيهِ الظُّنُون ، أَمَذْهَبٌ أَمْ مُذْهَبُ [3]

= ويَصْنَعُه المتكلفون فى الأسجاع . وذلك أنّه لا يُتصوَّر أن يَجِب بهما ، ومن حَيْثُ هما ، فَضْلٌ ، ويَقع بهما مع الخُلُوّ من المعنى اعتدادٌ . وإذا نظرت إلى تجنيس أبى تمام : « أمذهب أم مذهب » ، فاستضعفته ، وإلى تجنيس القائل :

* حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجا * [4]

= وقولِ المُحْدَث :

/ نَاظِرَاهُ فِيمَا جَنَى نَاظِرَاهُ ،   أَوْ دَعَانِى أَمُتْ بِمَا أَوْدَعَانِى [5] ٣٣٢

---

(١) فى المطبوعة : « يضم » ، وفسرها تفسير من لا ينظر . و « يضيم » ، يظلمه ويبخسهُ .

(٢) فى ديوانه . و « تخرَّم » ، استأصَل .

(٣) فى ديوانه .

(٤) البيت فى أسرار البلاغة : ٧٠ ، وهو فى البيان والتبيين ١ : ١٥٠ / ٣ : ٧٢ ، والحيوان ٣ : ٧٥ ، وروى : « من شخصه » و « من جوفه » وقال : « ومن الإيجاز المحذوف قول الراجز ، ووصف سهمه حين رَمَى عَيْراً ، كيف نفذ سهمه ، وكيف صرعه » ، وهكذا الكلام عندى من أوهام الجاحظ ، وإنما الصواب : « من نحوفه » بالخاء المعجمة من فوق ، و « نجا » الأولى من « النَّجْو » وهو ما يخرج من البطن من الغائط ، يريد أنّه من نحوفه أَحْدَث ، ثُمَّ لم ينجُ . أما الذى قاله الجاحظ ، فهو لا شىء .

(٥) خرجه فى أسرار البلاغة ، وهو لشَنْسَويه البصرى ، وينسب لغيره فراجعه هناك .

= فٱسْتَحْسَنْتَه ، لم تشكَّ بحالٍ أن ذلك لم يكن لأمر يرجعُ إلى اللَّفظ ، ولكن لأنك رأيت الفائدة ضَعُفت في الأوّل ، وقويت في الثاني . وذلك أنّك رأيت أبا تمام لم يزدك بمَذْهَبٍ ومُذْهَب ، على أن أسمعك حروفاً مكررة لا تجد لها فائدةً إن وُجِدَتْ ، إلا متكلَّفة مُتَمَحَّلة ، ورأيتَ الآخر قد أعادَ عليك اللفظةَ كأنه يَخْدعك عن الفائدةِ وقد أَعْطاها ، ويُوهِمُك أنه لم يَزِدْكَ وقد أحسَنَ الزيادةَ ووفَّاها . ولهذه النُّكْتَة كان التجنيس ، وخصوصاً المُسْتَوْفَى منه ، مثل « نجا » و « نجا » ، من حُلِيِّ الشّعر . والقولُ فيما يحسُنُ وفيما لا يحسُنُ من التجنيس والسجع يطولُ ، ولم يكنْ غَرَضُنا من ذكرهما شَرْحَ أمرهما ، [1] ولكن توكيدَ ما انتهى بنا القول إليه من استحالة أن يكون الإعجاز في مُجَرَّدِ السّهولة وسَلامةِ الألفاظ مما يَثْقُل على اللسان .

• • •

٦١١ — وجملة الأمر ، أنّا ما رأينا في الدُّنْيا عاقلاً اطَّرح النَّظْمَ والمحاسن التي
(٢٧٧) هو السبب فيها من « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » ، وضروب « المجاز » و « الإيجاز » ، وصَدَّ بوجهه عن جميعها ، وجعل الفَضْلَ كلَّه والمزيَّة أجمعَها في سلامة الحروف مما يثقل . كيف ؟ وهو يؤدى إلى السخف والخروج من العقل كما بينا .

٦١٢ — وٱعلم أنه قد آن لنا أن نَعُود إلى مَا هُو الأَمْر الأعظمُ والغَرضُ الأهَمّ ، والذي كأنه هو الطِّلِبةُ ، وكل ما عداه ذرائع إليه . وهو المَرامُ ، وما سواه أسبابٌ للتسلُّق عليه ، وهو بيان العِلَلِ التي لها وَجَب أن يكون لنَظْمٍ مَزِيَّةٌ على نَظْمٍ ، وأن يَعْظُم أمرُ التفاضُل فيه ويتناهى إلى الغايات البعيدة . [2] ونحن نسأل الله تعالى العونَ على ذلك ، والتوفيق له والهداية إليه .

• • •

---

(١) في « ج » « ولكن غرضنا » ، وهو لا يستقيم .

(٢) في المطبوعة : « وأن يعم أمر التفاضل » ، وهو خطأ .

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٣٣٣

« النظم » ، هو توخي معاني النحو ، وهو معدن البلاغة

٦١٣ – ما أظنُّ بك أيها القارىء لكتابنا ، إن كنتَ وَفَّيته حقَّه من النَّظَر وتدبَّرته حَقَّ التدبُّر ، إلاَّ أنَّك قد علمت علماً أَبَى أن يكونَ للشكِّ فيه نصيبٌ ، وللتوقُّفِ نَحْوَكَ مذهبٌ ، أنْ ليس « النَّظْم » شيئاً إلاَّ تَوَخِّي معانى النحو وأحكامِه ووُجُوهِه وفروقِه فيما بين معانى الكلم = [1] وأنك قد تبيَّنت أنه إذا رُفِعَ مَعانى النحو وأحكامه مما بين الكلم حتَّى لا تُرادَ فيها فى جملةٍ ولا تفصيلٍ ، خَرَجَتِ الكلمُ المنطوقُ ببعضها فى إثْرِ بَعضٍ فى البيت من الشعر والفصل من النثر ، [2] عن أن يكون لكونها فى مواضعها التى وُضعتْ فيها مُوجِبٌ ومُقْتضٍ ، [3] وعن أن يُتَصَوَّر أن يقال فى كلمة منها إنَّها مرتبطةٌ بصاحبةٍ لها ، ومُتَعَلقةٌ بها ، وكائنةٌ بسببٍ منها = [4] وأنَّ حُسْن تصوُّرِك لذلك ، قد ثَبَّتَ فيه قَدَمَك ، وملأ من الثِّقة نفسك ، وباعدك من أن تَحِنَّ إلى الذى كنتَ عليه ، وأن يَجُرَّك الإلف والاعتياد إليه = وأنَّك جعلت ما قلناه نَقْشاً فى (٢٧٨) صدرِك ، وأثبتَّه فى سُوَيداء قلبك ، وصادَقْتَ بينه وبين نفسك . فإن كان الأمرُ كما ظننَّاه ، رَجَوْنا أن يُصَادِف الذى نريد أن نستأْنِفَهُ بعون الله تعالى منكَ نيَّةً حسنة تَقِيك الملل ، [5] ورغبةً صادقةً تَدْفع

(١) معطوف على قوله : « .... إلاّ أنك علمت علماً ..... » .

(٢) السياق : « خرجت الكلم ... عن أن يكون » .

(٣) السياق : يعنى : وخرجت عن أن يتصوّر ... .

(٤) السياق : « إلاّ أنّك قد علمتَ علماً .... وأنّك قد بيَّنتَ .... وأن حسن تصوّرك ، قد ثبَّتَ » .

(٥) السياق : « أن يصادف نية حسنة » .

عنك السَّأَمَ ، وأَرْيَحِيَّةً يخفُّ مَعها عليك تَعبُ الفِكْرِ وكَدُّ النَّظَر ، والله تعالى وليُّ توفيقك وتوفيقنا بمنه وفضله . ونبدأ فنَقُول :

٦١٤ — فإذا ثَبت الآنَ أنْ لا شكَّ ولا مِرْية فى أنْ ليس « النظم » شيئاً غير توخّى معانى النحو وأحكامِه فيما بين معانى الكَلِم ، ثَبَت من ذلك أن طالِبَ دليلِ الإعجاز من نظم القرآن ، إذا هو لم يطلبه فى مَعانى النحو وأحكامِه ووجوهِه وفروقِه ، ولم يعلم أنها مَعْدِنه ومَعَانُه ، [1] وموضعه ومَكانه ، وأنّه لا مُسْتَنْبَط له سواها ، وأن لا وَجْهَ لطلبه فيما عداها ، [2] غارٌّ نَفْسَه بالكاذب من الطمع ، ٣٣٤ / ومُسْلِمٌ لها إلى الخُدَع ، وأنه إن أبَى أن يكون فيها ، كان قد أَبَى أن يكون القرآنُ معجزاً بنَظْمه ، ولزمه أنْ يُثْبِتَ شيئاً آخر يكون معجزاً به ، وأن يَلْحَق بأصحاب « الصَّرْفة » فيدفعَ الإعجاز من أَصْلِه ، [3] وهذا تقريرٌ لا يدفعُه إلاّ مُعانِدٌ يَعُدُّ الرجوعَ عن باطلٍ قد اعتقده عَجْزًا ، والثَّباتَ عليه من بعد لُزوم الحجة جَلَدًا ، [4] ومن وَضَع نفسَه فى هذه المنزلة ، كان قد باعدها من الإنسانيّة . ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

• • •

« الخبر » ، أصْلٌ فى معانى الكلام ، فى النفى والإثبات

٦١٥ — وهذه أُصُولٌ يُحْتَاج إلى معرفتها قَبْلَ الذى عَمَدْنا له .

اعلم أنَّ معانِيَ الكلامِ كُلَّها معانٍ لا تُتَصَوَّر إلا فيما بين شيئين ، والأَصْلُ

---

(١) « المعانُ » المباءة والمنزل ، ويَعُدّ بعضهم ميمه أصلية ، وبعضهم أنه على وزن « مَفْعَل » .

(٢) السياق : « أن طالب دليل الإعجاز .... إذا هو لم يَطْلبه .... ولم يعلم أنها معدنه .... غارٌّ نفسَه » ، فهو خبر « أنَ » .

(٣) « أصحاب الصرفة » ، هم المعتزلة .

(٤) « جلداً » ، ساقطة من « ج » ، و « الجَلدُ » ، القوة والشدَّة .

والأوّل هو « الخَبُر » . وإذا أحكمتَ العلم بهذا المعنى فيه ، عرفته فى الجميع . ومن الثّابتِ فى العقول والقائمِ فى النفوس ، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه ، لأنه (٣٧٩) ينقسم إلى « إثباتٍ » و « نَفْى » . و « الإثباتُ » ، يقتضى مُثْبَتاً ومُثْبَتاً له ، و « النَفْىُ » يقتضى مَنْفِيًّا ومنفيًّا عنه . فلو حاولت أن تَتَصَوَّر إثباتَ معنى أو نفيه من دون أنْ يكون هناك مُثْبَتٌ له ومَنْفِيٌّ عنه ، حاولتَ ما لا يصحُّ فى عَقْلٍ ، ولا يقع فى وَهْمٍ . ومن أجل ذلك آمتنع أن يكونَ لك قَصْدٌ إلى فِعْلٍ من غير أن تُريد إسنادَه إلى شىءٍ مُظْهَرٍ أو مُقَدَّرٍ ، [1] وكان لفظُك به ، إذَا أنت لم تُرِدْ ذلك ، وصَوْتاً تُصَوِّته سواءً . [2]

...

٦١٦ — وإن أردتَ أن تستحْكِم مَعْرِفةَ ذلك فى نفسك ، فآنظر إليك إذا قيل لك : « ما فعل زيد ؟ » فقلتَ : « خرج » ، هل يُتَصَوَّر أن يقع فى خَلَدِك من « خرج » معنًى من دُون أن يُنْوَى فيه ضمير « زيد » ؟ وهل تكون ، إنْ أنت زعمتَ أنك لم تَنْوِ ذلك ، إلاّ مُخْرِجاً نَفْسك إلى الهذيان ؟

وكذلك فآنظُرْ إذا قيل لك : « كيفَ زَيدٌ ؟ » ، فقلت : « صالح » ، هل يكون لقولك « صالحٌ » أثرٌ فى نفسك ، من دون أن تريد « هو صالح » ؟ أم هل يَعْقِل السَّامعُ منه شيئاً إن هو لَم يعتقِدْ ذلك ؟ فإنه / ممّا لا يبقَى معه لعاقلٍ شكٌّ ٣٣٥
أن « الخبر » معنًى لا يُتصوَّر إلاّ بين شيئين ، يكون أحدُهما مُثْبَتاً ، والآخر مُثْبَتاً له ، أوْ يَكون أحدهما مَنْفيًّا ، والآخرُ مَنْفيًّا عنه = وأنه لا يُتصوَّر مُثْبَتٌ من غير مُثْبَتٍ له ، ومنفيٌّ من دون مَنْفِيٍّ عنه .

---

(١) فى المطبوعة : « أو مقدَّر مضمر » .

(٢) فى هامش « ج » بخطه ما نصه : « أى مع صَوْتٍ » . ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٦ مكررة .

ولما كان الأمرُ كذلك ، أوجبَ ذلك أن لا يُعْقَل إلاَّ من مجموع جُمْلةٍ فعلٍ وآسمٍ كقولنا : « خرج زيد » ، أو آسم وآسم ، كقولنا : « زيد منطلق » ، فليس فى الدنيا خبرٌ يُعرَف من غير هذا السبيلِ ، وبغير هذا الدليلِ . وهو شيء يَعْرِفه العقلاء فى كل جِيلٍ وأُمّةٍ ، وحُكْمٌ يجرِي عليه الأمْرُ فى كل لسانٍ ولُغَة .

لابد للخبر من مُخبِر به ، يوصف هو بالصدق والكذب

٦١٧ — وإذ قد عرفتَ أنه لا يُتصوَّر الخبر إلاَّ فيما بين شيئين : مُخْبَرٍ به ومُخْبَرٍ عنه ، فينبغى أن تَعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالثٍ . وذلك أنه كما لا يُتَصَوَّر (٣٨٠) أن يكون هٰهُنا خبرٌ حتى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه ، كذلك لا يُتَصَوَّر أن يكونَ خَبَرٌ حتّى يكونَ له « مُخْبِرٌ » يَصْدُر عنه ويَحْصُل من جهته ، ويكونَ له نسبةٌ إليه ، وتعودَ التَّبِعَةُ فيه عليه ، فيكون هو الموصوفَ بالصِّدق إن كان صِدْقاً ، وبالكذب إنْ كان كذباً . أفلا ترى أنّ من المعلومِ أنه لا يكون إثباتٌ ونَفْيٌ حتى يكون مُثْبِت ونافٍ يكونُ مصدرُهما من جهته ، ويكون هو المُزَجِّى لهما ، والمُبْرِمُ والنّاقِضُ فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومُخالفاً ، ومُصيباً ومُخْطئاً ، ومُحسناً ومُسيئاً . (١)

٦١٨ — وجملة الأمر ، أن « الخبرَ » وجميعَ الكلامِ ، مَعانٍ يُنْشِئها الإنسان فى نفسه ، ويُصرِّفها فى فكره ، ويُناجِى بها قلبه ، ويُراجِع فيها عقلَهُ ، وتُوصَف بأنها مقاصدُ وأغراضٌ ، وأعظمها شأناً « الخبرُ » ، فهو الذى يَتصوَّر بالصُّوَرَ الكثيرة ، وتقع فيه الصِّناعات العجيبةُ ، وفيه يكون ، فى الأمر الأعمِّ ، المزايا التى بها يقع التفاضلُ فى الفصاحة ، كما شرحنا فيما تقدَّم ، ونشرحُه فيما نَقُول من بَعْدُ إن شاء الله تعالى . (٢)

* * *

(١) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٨

(٢) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٩ ، والفقرة : ٦٤١ .

٦١٩ — واعلم أنك إذا فتَّشت أصحاب « اللَّفْظ » عمَّا في نفوسهم ، وجدتَهُم قد توهَّموا في « الخبر » أنه صِفَةٌ للفظ ، وأن المعنى في كونه إثباتاً ، أنه لفظٌ يدلّ على وجود / المعنى من الشيء أو فيه = وفي كونه نَفْياً ، أنه لفظٌ يدلّ على عَدَمه ٣٣٦
وانتفائِه عن الشيء . وهو شيء قد لَزِمهم ، وسَرَى في عروقهم ، وامتزجَ بطِباعهم ، حتى صار الظنُّ بأكثرهم أنَّ القول لا يَنْجَعُ فيهم .

بطلان دعوى أصحاب « اللفظ » في توهمهم أن « الخبر » صفة للفظ ،

٦٢٠ — والدليل على بُطْلان ما اعتقدوه ، أنَّه مُحَالٌ أن يكون « اللَّفْظ » قد نُصِبَ دليلاً على شيء ، ثم لا يحصُلَ منه العلمُ بذلك الشيء ، إذْ لا معنى لكون الشيء دَليلاً إلاّ إفادته (٢٨١) إيَّاك العلمَ بما هو دليلٌ عليه . وإذا كان هذا كذلك ، عُلِم منه أنْ ليس الأمْرُ على ما قالوه ، من أن المعنى في وصفنا « اللفظَ » بأنه خبر ، أنه قد وُضِع لأنْ يدلَّ على وجود المَعنى أو عدمه ، لأنه لو كان كذلك ، لكان ينبغى أن لا يَقَع من سامعٍ شكٌّ في خبرٍ يسمعُه ، وأن لا تَسْمَعَ الرَّجُلَ يُثْبت ويَنْفى إلاّ علمت وجودَ ما أثبت وانتفاء مَا نَفَى ، وذلك مما لا يُشَكُّ في بُطْلانِه . فإذا لم يكن ذلك مما يشكُّ في بطلانه ، وجب أن يُعْلَم أنَّ مدلول « اللفظ » ليس هو وجودُ المعنى أو عَدَمُه ، ولكن الحُكْم بوجودِ المعنى أو عدَمِه ، وأنَّ ذلك ، أى الحُكْمَ بوجودِ المعنى أو عدمِه ، حقيقةُ الخبر ، إلاّ أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يُسَمَّى « إثباتاً » ، وإذا كان بعدَم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى « نَفْياً » .

ومن الدليل على فسادِ ما زعموه ، أنه لو كان معنى « الإثبات » ، الدلالةَ على وجود المعنَى وإعلامَه السامعَ أيضاً ، وكان معنى « النفى » الدلالةَ على عَدَمه وإعلامَه السامع أيضاً ، لكان ينبغى إذَا قال واحدٌ : « زيدٌ عالمٌ » ، وقال آخر : « زيد ليس بعالم » ، أن يكون قد دلَّ هذا على وجود العلم وهذا على عدمه ، وإذا قال المُوَحِّدُ : « العالَم مُحْدَث » وقال المُلْحِد : « هو قديم » ، أن يكون قد دَلَّ الموحِّدُ على حُدوثه ، والملحدُ على قِدَمه ، وذلك ما لا يقوله عاقل .

٦٢١ – تقرير لذلك بعبارة أخرى :

لا يُتَصَوَّر أن تَفْتَقِر المعانى المدلولُ عليها بالجُمَلِ المؤلَّفةِ إلى دليلٍ يدلُّ عليها زائدٍ على اللفظ . كيف ؟ وقد أجمع العقلاءُ على أن العِلْمَ بمقاصد النَّاس فى
٣٣٧ محاوراتهم عِلْمُ ضرورةٍ ، ومن ذهبَ مذهباً يقتضى أن لا يكون / « الخبرُ » معنى فى نفس المتكلم ، ولكن يكون وصفاً لِلَّفظ من أجل دلالته على وُجود المعنى من الشيء أو فيه ، أو انتفاءِ وجوده عنه ، كان قد نَقَض منه الأصلَ الذى قدَّمناهُ ، من حيث يكون قد جَعل المَعْنَى (٨٢) المدلولَ عيه باللفظ ، لا يُعْرَف إلا بدليلٍ سوى اللفظ . ذاك لأنا لا نعرف وجودَ المعنى المُثْبَت وانتفاءَ المنفىِّ باللفظ ، ولكنا نعلمه بدليلٍ يقوم لنا زائدٍ على اللفظ . وما مِنْ عاقلٍ إلاّ وهو يعلم ببديهة النَّظَر أنّ المعلوم بغيرِ اللفظ ، لا يكون مدلولَ اللفظ .

٦٢٢ – طريقةٌ أخرى : الدِّلالةُ على الشيء هى لا مَحَالة إعلامُك السامعَ إيّاهُ ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه . وإذا كان كذلك ، وكان ممَّا يُعْلَم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرفَ السامعُ غرضَ المتكلم ومقصودَه ، فينبغي أنْ يُنْظَر إلى مقصود المُخْبِر من خبره ، ما هو ؟ أهو أن يُعْلِم السامعَ المُخْبَرَ به والمُخْبَر عنه ، أم أنْ يُعْلِمه إثبات المعنى المُخْبَرِ به للمُخْبَر عنه ؟

فإن قيل : إن المقصودَ إعلامُه السامعَ وجودَ المعنى من المُخْبَرِ عنه ، فإذا قال : « ضرب زَيْدٌ » كان مقصودُه أن يعلم السَّامع وجود الضرب من زيد ، وليس الإثْباتُ إلاّ إعلامه السامِعَ وجودَ المعنى .

قيل له : فالكافر إذا أثْبَتَ مع الله ، تعالى عمّا يقول الظالمون ، إلَهاً آخرَ ،

يكون قاصداً أن يُعْلِمَ ، نعوذ بالله تعالى ، أن مَع الله تعالى إلٰهًا آخرَ ؟ تعالَى الله عن ذَلك عُلوًّا كبيرًا ، (١) وكفَى بهذا فضيحة .

...

٦٢٣ – وجملة الأمر ، أنه ينبغى أن يقال لهم : أَتَشُكُّون فى أنَّه لابُدَّ من أن يكون لَخَبِر المُخْبِر مَعْنىً يعلمه السامع علماً لا يكونُ معه شَكٌّ ، ويكون ذلك معنى اللفظ وحقيقتَه ؟

فإذا قالوا : لا نشُكّ .

قيل لهم : فما ذلك المعنى ؟

فإن قالوا : هو وجود المَعْنَى المُخْبَر به مِن المُخْبِرِ عَنْه أو فيه ، إذا كان الخبرُ إثباتاً ، وانتفاؤُه عنه إذا كان نَفْياً = لم يمكنهم أن يقولوا ذلك إلا من بعد أن يُكَابِروا فيدَّعوا أنهم إذا سمعوا الرجل يقول : « خرج زيد » ، علموا علماً لا شكَّ معه ، وجودَ (٨٣) الخروج من زيد . وكيف / يَدَّعون ذلك ، وهو يقتضى أن يكون ٣٣٨
الخبر على وَفْقِ المُخْبَرِ عنه أبداً ، وأنْ لا يجوزَ فيه أن يقعَ على خِلاف المُخْبَرَ عنه ، وأن يكون العقلاءُ قد غلطوا حين جَعلوا من خاصِّ وَصْفِهِ أنه يحتمل الصِّدق والكَذِبَ ، وأن يكون الذى قالوه فى أَخْبار الآحاد وأخبار التواتر (٢) = من أن العلم يقع بالتَّوَاتر دون الآحاد = سَهْواً منهم ، ويقتضى الغِنَى عن المعجزة ، لأنه إنما احتيج إليها ليحصُل العلم بكَوْن الخبَرِ على وَفْق المُخْبَر عنه ، فإذا كان لا يكون إلا على وَفْق المُخْبَر عنه ، لم تقع الحاجة إلى دليلٍ يدلّ على كونه كذلك ، فاْعرفه .

---

(١) قوله : « آخر ، تعالى الله عن ذلك علُوا كبيراً » ، ليس فى « ج » .

(٢) هذا إشارة إلى مقالة المعتزلة فى شأن أخبار الآحاد .

٦٢٤ — وآعلم أنَّه إنما لزمهم ما قلناه ، من أن يكون الخبرُ على وَفْق المُخْبَر عنه أبداً ، من حيث أنه إذا كان معنى الخبر عندهم ، إذا كان إثباتاً ، أنه لفظٌ موضوعٌ ليدل على وجود المعنى المُخْبَر به من المُخْبَر عنه أو فيه ، وجَب أن يكون كذلك أبداً ، وأنْ لا يصحّ أن يقال « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضربُ قد وُجِدَ من زيد . وكذلك يجب في النَّفي أن لا يصح أن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضرب لم يوجد منه ، لأن تجويز أن يقال : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، من غير أن يكون قد كان منه ضربٌ ، وأن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، وقد كان منه ضَرْبٌ ، يُوجب على أصلهم إخلاءَ اللفظ من معناه الذي وُضِع ليدلَّ عليه . وذلك ما لا يُشَكُّ في فساده .

ولا يلزمنا ذلك على أصلنا ، لأنَّ معنى « اللفظ » عندنا هو الحُكْم بوجود المُخْبَر به من المُخْبَر عنه أو فيه ، إذا كان الخبر إثباتاً ، والحكم بعَدَمه إذا كان نفياً ، واللَّفظ عندنا لا ينفكُّ من ذلك ولا يخلو منه . وذلك لأن قولنا : « ضرب » و « ما ضرب » ، يدلّ من قول الكاذِب على نَفْس ما يدلُّ عليه من قول الصادق ، لأنَّا إن لم نقل ذلك ، لم يَخْلُ من أن يزعُم أنَّ الكاذب يُخْلِي اللَّفظ من المعنى ، أو يزعمَ أنه يجعل لِلَّفظ معنى غير ما وُضِع له ، وكلاهما باطل .

٦٢٥ — ومعلومٌ أنه لا يزالُ يدورُ في كلام العُقلاء في وَصْف (٣٠١)
٣٣٩ الكاذب : « أنه يُثْبت ما ليس بثابت ، وينفي ما ليس بمُنْتَفٍ » ، والقول بما / قَالُوه يؤدّي إلى أن يكون العُقَلاء قد قالوا المُحال ، من حيث يَجب على أَصلهم أن يكونوا قد قالوا : إن الكاذب يَدُلُّ على وجود ما ليس بموجودٍ ، وعلى عدم ما ليس بمعدوم . وكفى بهذا تهافُتاً وخطَلاً ، ودخولاً في اللَّغو من القول .

وإذا اعتبرنا أصْلَنا كان تفسيره : أن الكاذب يحكُمُ بالوجود فيما ليس بموجود ، وبالعدَم فيما ليس بمعدوم ، وهو أسدُّ كلام وأحسَنُه .

٦٢٦ – والدليلُ على أن اللَّفظ من قول الكاذب يدلُّ على نفس ما يدلُّ عليه من قول الصادق ، أنهم جعلوا خاصَّ وَصْفِ الخَبَر أنه يحتمل الصِّدْقَ والكذبَ ، فلولا أن حقيقته فيهما حقيقةٌ واحدة ، لَمَا كان لحدِّهم هذا معنًى . ولا يجوز أن يقال : إن الكاذب يأتي بالعبارة على خِلاَف المُعَبَّر عنه ، لأن ذلك إنما يقال فيمن أراد شيئاً ، ثم أتى بلفظ لا يصلُح للذى أرادَ ، ولا يمكننا أن نزعم في الكاذب أنه أراد أمراً ، ثم أتى بعبارة لا تَصْلُح لما أراد .

* * *

٦٢٧ – ومما ينبغى أن يُحَصَّل في هذا الباب ، أنهم قد أصَّلُوا في « المفعول » وكلِّ ما زاد على جُزْئَى الجملة ، أنه يكون زيادة في الفائدة . وقد يَتَخيَّل إلى من ينظر إلى ظاهِر هذا من كلامهم ، أنهم أرادوا بذلك أنك تَضُمُّ بما تزيده على جزئى الجملة فائدةً أخرى ، وينبغى عليه أن يَنْقطع عن الجملة ، حتى يُتَصوَّر أن يكون فائدة على حِدَةٍ ، وهو ما لا يُعْقَل ، إذ لا يُتَصَوَّر في « زيد » من قولك : « ضربت زيداً » ، أن يكون شيئاً برأسه ، حتى تَكون بتعديتك « ضربتُ » إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يُعْلَم أن الحقيقةَ في هذا : أن الكلام يخرج بذكر « المفعول » إلى معنى غير الذى كان ، وأن وِزَانَ الفعل قد عُدِّى إلى مفعول معه ، وقد أُطْلِقَ فلم يُقْصَدْ به إلى مفعول دون مفعول ، وِزَان الاسم (٥٨٠) المخصص بالصِّفَةِ مع الاسم المتروك على شيَاعِه ، كقولك : « جاءنى رجُلٌ ظريفٌ » ، مع قولك : « جاءنى رجل » ، في أنك لست في ذلك كمن يَضُم معنًى إلى معنًى وفائدةً إلى فائدة ، ولكن كمن يريد هٰهُنا شيئاً وهناك شيئاً آخرَ . فإذا قلت : « ضربت زيدًا » ، كان المعنى غَيْرَهُ إذا قلت : / « ضربت » ولم تزد « زيداً » . ٢٤٠

ترحمهم أن « المفعول » ، زيادةٌ في الفائدة والاحتجاج لبطلانه

وهكذا يكون الأمر أبداً ، كلّما زدتَ شيئاً ، وجدت المعنى قد صار غَيْرَ الذى كان . ومن أجل ذلك صَلَحَ المُجازَاةُ بالفعل الواحد ، إذا أُتِى به مطلقاً فى الشَّرْط ، ومُعَدًّى إلى شيء فى الجزاء ، كقوله تعالى : (إنْ أَحْسَنْتُم أَحْسَنْتُم لِأَنْفُسِكُم) [سورة الإسراء : ٧] ، وقوله عز وجل : (وإذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُم جَبَّارِينَ) [سورة الشعراء : ١٣٠] ، مع العلم بأن الشرط ينبغى أن يكون غيرَ الجزاء ، من حيث كان الشرطُ سَبَباً والجزاء مُسَبَّباً ، وأنه مُحالٌ أن يكون الشيء سبَباً لنفسه . فلولا أنّ المعنى فى « أحسنتم » الثانية ، غيرُ المعنى فى الأولى ، وأنها فى حُكم فِعْل ثانٍ ، لما ساغ ذلك ، كما لا يسوغُ أن تقول : « إنْ قُمْتَ قُمْتَ ، وإنْ خَرجتَ خَرَجْتَ » ، ومثله من الكلام قوله : « المرْءُ بأصغريه ، إن قال قال ببَيان ، وإن صَالَ صَال بجَنَانٍ » ، (١) ويجرى ذلك فى الفعلين قد عُدِّيا جميعاً ، إلاّ أن الثانى منهما قد تَعدَّى إلى شيء زائد على ما تعدَّى إليه الأوّل ، ومثاله قولك : « إن أتاك زَيْدٌ أتاك لحاجة » ، وهو أصلٌ كبيرٌ . والأدِلّة على ذلك كثيرة ، ومن أَولاها بأنْ يُحفَظَ : أنك ترى البيت قد استحسنَه الناسُ وقَضَوْا لقائله بالفضل فيه ، وبأنه الذى غاص على معناه بفِكْره ، وأنه أبو عُذْرِهِ ، ثم لا ترى ذلك الحُسْنَ وتلك الغَرابَة كانا ، إلاّ لما بَنَاه على الجُمْلة دُون نَفْس الجملة . ومثالُ ذلك قولُ الفَرَزْدق :

٦٨٦ وَمَا حَمَلَتْ أُمُّ ٱمْرِيءٍ فِي ضُلُوعِهَا ... أَعَقَّ مِنَ الجَانِي عَلَيْهَا هِجَائِيَا (٢)

فلولا أن معنى الجملة يصيرُ بالبِنَاء عليها شيئاً غيرَ الذى كان ، ويتغيَّر فى ذاته ، لكان مُحالاً أن يكونَ البيتُ بحيثُ تراه من الحسن والمزيَّة ، وأن يكون معناه

---

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة ، لما دخل على النعمان بن المنذر ، البيان والتبيين ١ : ١٧١

(٢) فى ديوانه ، ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٤٠ ، ولهذا البيت ، ولما قبله من هذه الفقرة ، ورقم : ٦٣٢ ، أيضاً .

خاصًّا بالفرزدق ، وأن يُقْضَى له بالسَّبْق إليه ، إذْ ليس فى الجملة التى بَنَى عليها ما يُوجب شيئاً من ذلك ، فاعرفْهُ .

٦٢٨ — والنُّكْتَة التى يجب أن تُرَاعَى فى هذا ، أنه لا تَتبيَّن لك صُورة المعنى الذى هو معنى الفرزدق ، إلا عندَ آخر حرفٍ من البيت / ، حتى إن قطعت عنه ٢٤١
قوله « هِجَائيا » بل « الياء » التى هى ضميرُ الفرزدق ، لم يكن الذى تَعْقِلُه مِنْه ممَّا أراده الفرزدق بسبيل ، لأن غَرَضَه تهويلُ أمر هجائه ، والتحذيرُ منه ، وأنّ من عرَّض أمَّه له ، كان قد عرَّضها لأعظم ما يكون من الشَّرّ .

٦٢٩ — وكذلك حُكمْ نظائره من الشعر ، فإذا نظرتَ إلى قول القطامى :

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَوَاقِعَ المَاءِ مِن ذِى الغُلَّةِ الصَّادِى (١)

وجدتك لا تحصُل على معنى يصحُّ أن يقال إنه غرض الشاعر ومعناه ، إلاّ عند قوله « ذِى الغُلَّة » .

٦٣٠ — ويزيدك استبصاراً فيما قلناه ، أن تنظر فيما كان من الشعر جُمَلاً قد عُطِف بَعْضُها على بعض بالواو ، كقوله :

النَّشْرُ مِسْكٌ ، والوُجُوهُ دَنَا نِيرٌ ، وأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ (٢)

وذلك أنك ترى الذى تعقله من قوله : « النشر مسك » ، لا يصير بانضمام قوله : « والوُجُوه دنانير » ، إليه شيئاً غيرَ الذى كان ، بل تراه باقياً على حاله . كذلك تَرى ما تعقل من قوله : « والوجُوهُ دنانير » ، لا يلحقه تغيير بانضمام قوله : و « أطرافُ الأكُفّ عَنَمْ » ، إليه .

---

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو للمرقش من قصيدته الجليلة ، فى المفضليات .

٦٣١ — وإذْ قد عرفتَ ما قرَّرناه من أنّ من شأن الجملة أن يصيرَ معناها
(٢٨٧) بالبناء عليها شيئاً غير الذى كان ، وأنه يتغير فى ذاته ، فآعلم أنّ ما كان من الشعر مثل بيت بَشّار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ (١)

وقول امرىء القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِى (٢)

وقول زياد :

وَإنَّا وَما تُلْقِى لَنَا إنْ هَجَوْتَنَا لَكَالبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَ فِى البَحْرِ يَغْرَقِ (٣)

كان له مزيَّةٌ على قول الفرزدق فيما ذكرنا ، لأنك تجد فى صدر بيت الفرزدق جملةً تُؤدِّى معنًى ، وإن لم يكن معنى يصحُّ أن يُقَال إنه معنى فلانٍ ، ولا تجدُ فى صدر هذه الأبيات ما يصحُّ أن يعد جُملة تؤدِّى معنًى ، فَضْلاً عن أن تؤدِّىَ مَعنًى يقالُ إنه معنى فلان . ذاك لأن قوله : « كأن مُثارَ النَّقْعِ » إلى : « وأسيافَنا » ، جزء واحدٌ و « ليلٌ
٣٤٢ تهاوَى كَواكِبُه » بجملته الجزء الذى ما لم تأت به لم تكن قد أتيت / بكلام .

وهكذا سبيلُ البيتين الآخرين . فقوله : « كأن قلوبَ الطَّير رطباً ويَابِساً لدى وَكْرِها » ، جزء وقوله : « العنابُ والحَشَف البالى » الجزء الثانى = وقوله : « وإنَّا وما تُلْقِى لنا إن هجوتنا » جُزءٌ ، وقوله : « لكالبحر » ، الجزءُ الثانى ، وقوله : « مهما تُلْقِ فى البَحْرِ يَغْرَق » ، وإن كان جملة مُسْتَأْنَفَة ليس لها فى الظاهر تعلُّقٌ بقوله : « لكالبحر » ، فإنها لَمَّا كانت مُبَيِّنة لحال هذا التشبيه ، صارت كأنها متعلِّقة بهذا التشبيه ، وجَرَى مَجْرَى أن تقول : « لكالبحر فى أنه لا يُلْقَى فيه شىء إلاّ غَرِق » .

***

(١) سلف فى رقم : ٨٤ ، ٤٨٥

(٢) سلف فى رقم : ٨٤

(٣) سلف فى رقم : ٨٤

(٣٨٨) فَصْلٌ

الإثبات ، معنى تكون به المزية في الكلام

٦٣٢ – وإذا ثَبَتَ أن الجملةَ إذا بُنى عليها حَصَلَ منها ومن الذى بُنِيَ عليها ، في الكثير ، مَعْنىً يجب فيه أن يُنْسَبَ إلى واحد مخصوص ، فإنّ ذلك يقتضى لا مَحالة أنْ يكون « الخبر » في نفسه مَعنًى هو غير المُخْبَرِ به والمُخْبَر عنه . ذاكَ لِعِلْمِنا باستحالِة أن يكون للمعنى المُخْبَر به نِسبة إلى المُخْبِر ، وأنْ يكُون المُسْتَنْبَطَ والمُسْتَخْرَجَ والمُسْتَعانَ عَلى تصويره بالفكر .

فليس يشكُّ عاقلٌ أنه مُحَالٌ أن يكون للمحمل في قوله : « وما حَمَلتْ أمُّ امرىء في ضُلُوعها » ، نسبةٌ إلى الفرزدق ، وأن يكون الفكر منه كان فيه نَفْسِه ، وأن يكون معناه الذى قِيل إنّه استنبطه واستخرجه وغَاصَ عليه . وهكذا السبيل أبداً ، لا يُتصوَّرُ أن يكون للمعنى المُخْبَر به نِسْبةٌ إلى الشاعر ، وأن يبلُغَ من أمرِهِ أن يصيرَ خاصًّا به ، فاعرفه .

٦٣٣ – ومن الدليل القاطِع فيه ، ما بيَّنّاه في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل » وشرحناه ، من أن من شأن هذه الأجناس أن تُوجب الحُسْنَ والمزيةَ ، وأنّ المعانى تتصوَّر من أجلها بالصُّور المُختلِفة ، وأن العلم بإيجابها ذلك ثابتٌ في العقول ، ومركوز في غرائز النفوس .[1] وبيَّنّا كذلك أنه مُحالٌ أن تكون المزايا التى تَحْدُث بها ، حادثةً في المعنى المُخْبَر به ، المُثْبَتِ أو المَنْفىّ ، لِعِلْمِنَا باستحالة أن تكون المزيّة التى تجدها لقولنا : « هو طويل النجاد » على قولنا « طويل القامة » في الطول ، والتى تجدها / لقولنا : « هو كثير رَمَاد القدر » على قولنا : « هو كثيرُ القِرى ٣٤٣

(١) انظر رقم : ٥٠ ، ٥٢٤ ، وآخر : ٥٣١

والضيافة » فى كَثْرة القِرى . (١) وإذا كان ذلك مُحالاً ، ثبت أن المزيّة والحُسْنَ يكونان فى إثْبَاتِ مَا يُراد أن يوصفَ به المذكور ، والإخبارِ به عنه . وإذا ثبت ذلك ، ثبت أنّ « الإثبات » معنًى ، لأن حصولَ المزيّة والحُسْن فيما ليس بمعنًى ، مُحَالٌ . (٢)

* * *

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦

(٢) الفصل التالى ليس فى المخطوطة وص : ٣٤٣ من « ج » تتضمّن آخر هذا الفصل ، عند قوله : « محال » ، ثم يبدأ بعدها ما سيأتى برقم : ٦٤٢ ، موصولاً به . واقرأ التعليق التالى .

(٢٨٩) هذا مِمَّا نُقِلَ من مُسوَّدتِه بخطّه بَعد وفاته رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتى وعليه اعتمادى (١)

٦٣٤ – آعلم أنّ هٰهُنا أَصْلاً أنت ترى الناس فيه فى صُورة من يَعْرِفُ من جانبٍ ويُنْكِر من آخَر ، وهو أن الألفاظَ المفردةَ التى هى أَوضاعُ اللغة ، لم توضع لتُعْرَف معانيها فى أنْفُسها ، ولكن لأن يُضَمّ بعضها إلى بعضٍ ، فيعرف فيما بينهما فوائد . وهذا علمٌ شريف ، وأصْلٌ عظيم .

« ألفاظ اللغة » لم توضع إلاّ لضمّ بعضها إلى بعض ، وبعضها تكون الفائدة . وهذا موضع « الخبر » و « الإسناد »

والدليل على ذلك ، أنَّا إن زَعَمنا أن الألفاظ ، التى هى أوضاعُ اللغة ، إنما وُضِعت ليُعْرَف بها معانيها فى أنفسها ، لأدَّى ذلك إلى ما لا يشك عاقلٌ فى استحالته ، (٢) وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماءَ التى وضعوها لها لتعرفها بها ، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : « رجل » و « فرس » و « دار » ، لما كان يكون

---

(١) هذا الفصل من رقم : ٦٣٤ ، إلى رقم : ٦٤١ هو فى المخطوطة « ج » ، يأتى بعد رقم : ٦٥٢ ، ويبدأ فى المخطوطة من ص : ٣٥٢ ، إلى أوسط ص : ٣٥٦ ، وقد أبقيته فى موضعه هذا من مطبوعة رشيد رضا ، وأثبته كما هو فى موضعه منها ، إذ لا ضيرَ فى ذلك ، لأن هذه كلها فصول ملحقة بأصل كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأكثر هذا الفصل مكرّرٌ بعضٍ ما مضى ، كما سأشير إليه فى تعليقاتى . وهو دليل على أن الشيخ رحمه الله كان يكتب هذه الفصول فى أوراق منفصلة ، ليلحقها فى مواضعها من كتابه « دلائل الإعجاز » . فلما توفى رحمه الله ، وجمعوا أوراقه ، نقلها الناقلون كما هى ، دون نظر إلى التكرار الذى فيها . ومع ذلك ففى إثباته كما هو فائدة ، نعرف منها طريقة شيخنا عبد القاهر فى عمله وتأليفه . ومثل هذا نادرٌ فى شأن المؤلفين . وأيضاً فربما كان هذا دليلاً على أن « دلائل الإعجاز » ، كان آخرَ ما ألّفه عبد القاهر ، وأنه لو طال به العمر ، لنفى وأثبت ، وأنزل كُلّ فصل منها فى منزله من كتابه .

(٢) فى « ج » : « أدى ذلك » بغير لام .

لنا علمٌ بهذه الأجناس = ولو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفْعَال لما كان لنا علم بمعانيها (١) = حتى لو لم يكونوا قالوا : « فَعَل » و « يَفْعَل » ، لما كُنّا نعرفُ الخبرَ فى نفسه ومن أصْله = ولو لم يكونوا قد قالوا : « آفْعَلْ » ، لما كُنَّا نعرف الأمْرَ من أصله ، ولا نجدُه فى نفوسنا = وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحُروفَ ، لكنا نَجْهلُ معانيها ، فلا نَعقِلُ نَفْياً ولا نهياً ولا آستفهامًا ولا استثناء . كيفَ ؟ والمُواضَعة لا تكون ولا تُتصَوَّر إلا على معلوم ، فمحالٌ أن يُوضَع اسم أو غَيرُ آسم لغير معلوم ، لأن المُواضعة كالإشارة ، فكما أنّك إذا قلت : « خُذْ ذاك » ، لم تكن هذه الإشارة لتُعَرِّفَ السامعَ المشارَ إليه فى نفسه ، ولكن ليعلم أنّه المقصودُ من بين سائر الأشياء التى تَرَاها وتُبصرها . كذلكَ حُكْمُ « اللفظ » مع ما وُضِعَ له . ومَنْ هذا الذى يَشُكُّ أنا
٣٥٣ لم نعرف « الرجلَ » و « الفرسَ » و « الضربَ » و « القتلَ » إلاَّ / من أَسَاميها ؟ (٢) لو كان لذلك مَسَاغٌ فى العَقْل ، لكان ينبغى إذا قيل : « زيد » أن تعرف المسمَّى بهذا الاسم من غير أن تكونَ قد شاهدتَهُ أو ذُكِر لكَ بصفةٍ .

٦٣٥ — وإذا قلنا فى العلم باللغات من مُبتدَإ الأمر أنه كان إلهاماً ، (٣) فإن الإلهامَ (٣٩٠) لا يرجعُ إلى معانى اللغات ، (٤) ولكن إلى كونِ ألفاظِ اللُّغات سِمَاتٍ

---

(١) فى المطبوعة : « .... لما كان يكون لنا علم بمعانيها ، وحتى لو لم يكونوا قالوا » .

(٢) فى « ج » « من أساميها » بحذف « إلاَّ » .

(٣) فى المطبوعة : « .... فى العلم واللغات » ، وهو خطأ .

(٤) كان فى المطبوعة هنا ما يأتى : « فإنّ الإلهام فى ذلك إنما يكون بين شيئين ، يكون أحدهما مُثْبَتاً والآخرُ مثبتاً له ، أو يكون أحدها منفيًّا ، والآخر منفيًّا عنه ، وأنه لا يُتَصوَّر مثبَتٌ من غير مُثْبَتٍ له ، ومنفىٌّ من غير منفى عنه . فلما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملةِ فعلٍ واسم ، كقولنا : « خرج زيد » ، فما عقلناه منه ، وهو نسبة الخروج إلى « زيد » لا يرجع إلى معانى اللغات » ، وهو إقحامٌ مُفْسِدٌ للكلام بلا ريب . فإن أول الكلام فى « الإلهام » ، والذى بعده كلام فى « الخبر » والذى أثبته هو ما فى « ج » على الصواب والاستقامة . وسأشير بعد إلى موقع هذا الكلام فى « ج » ، فى الفقرة : ٦٣٧

لتلك المعانى ، (١) وكونها مُرادةً بها . أفلا ترى إلى قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِى بِأَسْمَاءِ هَؤُلآءِ إِنْ كُنْتُم صَادِقِينَ) [سورة البقرة : ٣١] ، أفترى أنه قِيل لهم : « أَنْبِئُونى بِأَسْماءِ هؤُلاءِ » ، وهم لا يعرفون المشارَ إليهم بهؤلاء ؟

* * *

٦٣٦ – وإذْ قد عرفتَ هذه الجملة ، فٱعلم أن معانِيَ الكلام كُلَّها معانٍ لا تُتَصَوَّر إلا فيما بين شيئين ، والأَصْلُ والأَوَّلُ هو « الخبر » ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته فى الجميع . ومن الثَّابت فى العقولِ والقائِم فى النفوس ، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكونَ مُخْبَر به ومُخْبَر عَنْهُ ، لأنه ينقسم إلى « إثباتٍ » و« نَفْيٍ » ، و « الإثباتُ » يقتضى مُثْبَتاً ومُثْبَتاً له ، و « النفى » يَقْتضى مَنْفيًّا ومَنْفِيًّا عنه . فلو حاولت أن تَتَصوَّر إثبات مَعْنًى أو نفيَه ، من غير أن يكون هناك مُثْبَتٌ له ومَنْفىٌّ عنه ، حاولت ما لا يصحُّ فى عَقل ، ولاَ يَقَع فى وَهْم . مِنْ أجل ذلك آمتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فِعْلٍ من غير أن تُريد إسناده إلى شَيْءٍ ، (٢) وكنتَ إذا قلت : « ضرب » ، لم تستطع أن تريدَ منْه معنى فى نفسك ، من غير أن تُريد الخبرَ به عن شيء مُظْهَرٍ أو مقدَّرٍ ، وكان لفظُكَ به ، إذا أنت لم تُرِدْ ذلك ، وصَوْتاً تُصَوِّته ، سواءً . (٣)

٦٣٧ – وإن أردت أن يَسْتحكم مَعرفةُ ذلك فى نفسك ، فٱنظر إليك إذا قيل لك : « ما فعل زيد » ؟ فقلت : « خرج » ، هل يُتَصَوَّر أن يَقَع فى خَلَدِك من

---

(١) فى المطبوعة : « لذلك المعنى » ، وهو كلام فاسد .

(٢) فى المطبوعة : « ومن ذلك امتنع » ، وهو لا شيء .

(٣) الفقرة : ٦٣٦ ، هى مكرر الفقرة السالفة : ٦١٥

« خرج » معنىً من (٦١١) دون أن تَنْوِىَ فيه ضمير « زيد » ؟ (١) وهل تكون إنْ أنت
زعمتَ أنك لَم تَنْوِ / ذلك إلاَّ مُخْرِجًا نفسَك إلى الهَذَيانِ ؟ (٢) وكذلك فَآنظر إذا ٢٥٤
قيل لك : « كيف زيد » ؟ ، فقلت : « صالح » : هل يكون لِقولك : « صالح » أثر فى
نفسك من دون أن تريد « هو صالح » (٣) ؟ أم هل يعقِلُ السامعُ شيئاً إن هو لم
يعتقد ذلك ؟ (٤)

إذا ثبت ذلك ، (٥) فإنه مالاَ يبقى مَعَهُ لعاقل شَكٌّ ، (٦) أنَّ الخبرَ معنى لا يُتَصوَّر إلا بين شيئين يكون أحدهما مُثْبَتاً ، والآخر مُثْبَتاً له ، أو يكونُ أحدُهما مَنفيًّا ، والآخرُ منفيًّا عنه = وأنه لا يُتَصور مُثْبَتٌ من غير مُثْبَتٍ له ، ومنفىٌّ من دون مَنْفِىٍّ عنه . فلما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يُعْقَلَ إلا من مجموع جملةٍ فعل وَاسمٍ ، (٧) كقولنا : « خرج زيد » ، أو آسمٍ وآسمٍ ، كقولنا : « زيد منطلقٌ » . فليس فى الدُّنيا خبرٌ يُعْرَف من غَيْرِ هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل ، وهو شىءٌ يَعرفه العُقَلاء فى كل جيلٍ وأمّةٍ ، وحُكْمٌ يَجْرى عليه الأمر فى كل لسان ولغة . (٨)

---

(١) فى المطبوعة : « أن يقع فى خلدك معنى من دون » ، وأسقط فاختل الكلام .

(٢) فى المطبوعة : « وهل تكون وأنت زعمت أنك » ، وهو كلام فاسدٌ .

(٣) فى المطبوعة : « أثر فيك » ، وهو كلام سقيم .

(٤) فى المطبوعة : « وهو لم يعتقد ذلك » ، سىء .

(٥) « إذا ثبت ذلك » ، سقطت من كاتب « ج » سهواً .

(٦) فى المطبوعة : « فإنه لا ينبغى لعاقل » ، كلام سقيم .

(٧) كان فى المطبوعة هنا : « أن الخبر لا يتصور إلا من فعل واسم ، كقولنا « زيد خارج » ، فليس فى الدنيا خبر » ، أسقط هنا ما أثبته فى أول الفقرة : ٦٣٥ ، فأفسد بالإثبات والإسقاط الكلامين جميعاً .

(٨) الفقرة : ٦٣٧ ، هى مكرّر الفقرة السالفة : ٦١٦ .

٦٣٨ – وإذ قد عَرَفت أنه لا يُتَصوَّر الخَبرُ إلا فيما بين شَيْئين : مُخْبَرٍ به ومُخْبَرٍ عنه ، فينبغى أنْ تعلم أنه يَحتاج من بعد هذين إلى ثالثٍ ، وذلك أنه كما لا يُتَصوَّر أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه ، كذلك لا يُتَصوَّر حتّى يكون له مُخْبِرٌ يَصْدُر عنه ويَحْصُل من جهته ، وتعود التَّبِعةُ فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصِّدق إن كَان صِدْقاً ، وبالكذِب إن كان كَذِباً . أفلا ترى أن من المعلوم ضرورةً أنه لا يكون إثباتٌ ونَفْى ، حتى يكون مُثْبِتٌ ونافٍ يكون مصدرُهما من جهته ، ويكون هو المزجِّى لهما ، والمُبْرِم والناقض فِيهما ، ويكون بهما موافِقاً ومخالِفاً ، ومُصيباً ومُخْطِئًا ، ومُسِيئاً ومحسناً . (١)

الخبر ، وجميع معانى الكلام ، معانٍ ينشئها الإنسان فى نفسه

٦٣٩ – وجُملة الأمر أن الخبرَ وجميعَ مَعانِى الكلامِ مَعانٍ ينشئها الإنسان
فى نفسه ، ويُصرِّفها فى فكره ، (٢) ويُنَاجِى بها قلْبَهَ ، ويراجع فِيها عَقْله ، وتوصف
بأنَّها مقاصدُ وأغراضٌ . وأعظمُها شأناً الخبرُ ، فهو الذى يَتصوَّر بالصُّوَرِ الكثيرة ،
وتقع فيه الصناعات العجيبة ، / وفيه تكون المَزايا التى بها يَقَعُ التفاضُل فى (٢٩٢) ٣٥٥
الفَصاحة على ما شرحنا . (٣)

٦٤٠ – ثم إنّا نظرنَا فى المعانى التى يَصِفُها العقلاء بأنها معانٍ مُسْتَنْبَطة ، ولَطَائِفُ مستخرجة ، ويَجْعلُون لها اختصاصاً بقائلٍ دون قائلٍ ، كمثل قولهم فى معانى أبياتٍ من الشعر : (٤) « إنه مَعْنىً لم يُسْبَق إليه فلانٌ ، وأنه الذى فَطَنَ له

---

(١) الفقرة : ٦٣٨ هى مكرر الفقرة السالفة : ٦١٧

(٢) فى المطبوعة : « وجميع معانى الكلام ينشئها » ، وهو لا شىء .

(٣) الفقرة : ٦٣٩ ، هى الفقرة فيما سلف رقم : ٦١٨ ، ولم يكن فى المطبوعة هنا قوله : « على ما شرحنا » .

(٤) فى المطبوعة : « فى معان من الشعر » ، وهو لا شىء .

واستخرجَه ، وأنه الذى غاص عليه بِفِكْره ، وأنَّه أبو عُذْرِهِ ، لم تجد تلك المعانى فى الأمر الأعمِّ شيئاً غير الخبر الذى هُو إثباتُ المعنى للشىء ونَفْيهُ عنه . يدلُّك على ذلك أنك لا تَنْظُر إلى شىء من المعانى الغريبة التى تَخْتَصُّ بقائلٍ دون قائلٍ ، (١) إلاَّ وجدت الأَصلَ فيه والأَسَاسَ الإثباتُ والنَّفى . وإن أردت فى ذلك مثالاً فَانظرْ إلى بيت الفرزدق :

وَمَا حَمَلْت أُمُّ آمْرِىءٍ فِى ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الجَانِى عَلَيْهَا هِجَائِيَا

فإنك إذا نظرت لم تشكَّ فى أن الأَصلَ والأَساسَ هو قوله : « وما حملت أم امرىء » ، وأن ما جاوَزَ ذلك من الكلمات إلى آخر البيت ، مُسْتَنِدٌ إليه ومبنيٌّ عليه ، (٢) وأنك إن رَفعته لم تجد لشىء منها بياناً ، ولا رأيت لِذِكْرِها مَعنى ، بل ترَى ذِكْرَك لها إنْ ذكرتها هذياناً . والسَّبَبُ الذى من أجله كان كذلك ، أن من حكم كُلّ ما عدا جُزْئَى الجملة « الفعل والفاعل » و « المبتدأ والخبر » ، أن يكون تخصيصاً للمعنى المُثْبَت أو المنفى ، (٣) فقوله : « فى ضُلوعها » ، يفيد أَوَّلاً أنه لم يُرِدْ نَفْىَ الحَمْل على الإطلاق ، ولكن الحمل فى الضُّلوع ، وقوله : « أَعقّ » ، يُفيدُ أنَّه لم يرد هذا الحمل الذى هو حَمْلٌ فى الضُّلوع أيضاً على الإطلاق ، ولكن حملاً فى الضلوع مَحمُولُهُ أعقُّ من الجانى عليها هجاءَه . وإذا كان ذلك كُلُّه تَخْصِيصاً للحَمْل ، لم يُتَصوَّر أن يُعْقَل من دون أنْ يُعْقَل نَفْى الحَمْل ، لأنه لا يُتَصوَّر

(١) فى المطبوعة : « أنا لا ننظر » .

(٢) فى المطبوعة : « مستند ومبنى عليه » أسقط « إليه » .

(٣) فى المطبوعة : « تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفى » وهو خطأ يتضح صوابه مما يلى ، وهو على الصواب فى « ج » .

تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ، ولا مما / كان في سبيلهما من الأمر به ، ٣٥٦
والنهي عنه ، والاستخبارِ عنه . (١)

٦٤١ – (٦٩٣) وإذ قد ثبتَ أن الخبرَ وسائرَ معاني الكلام ، معانٍ يُنْشئها الإنسان في نفسه ، ويُصَرِّفها في فكره ، ويُناجي بها قلبه ، ويُراجع فِيها لُبَّهُ ، (٢) فاعلم أن الفائدةَ في العلم بها واقعة من المُنْشِيءِ لها ، وصادرةٌ عن القاصدِ إليها . وإذا قلنا في الفعل : « إنه موضوعٌ للخَبر » ، (٣) لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعْلَم به الخبرُ في نفسه وجِنْسه ، ومن أصْله ، وما هو ؟ ولكن المعنى أنه موضوع ، حتى إذا ضمَمْتَهُ إلى آسْمٍ ، عُقِلَ به ومن ذلك الاسم ، الخبرُ ، (٤) بالمعنى الذى آشْتُقَّ ذلك الفعل منه من مُسَمَّى ذلك الاسم ، (٥) واقعاً منكَ أيُّها المتكلِّم ، فاعرفه . (٦)

* * *

(١) هذه الفقرة : ٦٤٠ ، ليست مكررة بتفاصيلها ، ولكنها إعادةُ كتابة لما تضمنته أواخر الفقرة السالفة رقم : ٦٢٧ ، قبيل ذكره بيت الفرزدق ، ثم الفقرة : ٦٣٢ ، وهذا الاختلاف موضع نظرٍ مهمّ ، في طريقة عبد القاهر في تأليفه : وفي مراجعته لما كتب ، وفي شأن ما يجيء بعد انتهاء « كتاب دلائل الإعجاز » ، كما كتبَه ، أو سوَّده ، والذى انتهى عند آخر الفقرة رقم : ٥٦٠ ، كما أشرت إليه هناك .

(٢) في المطبوعة : « ويرجع فيها إليه » ، تصحيف لا ريب فيه .

(٣) في المطبوعة : « وإذا قلت » ، لا شيء .

(٤) السياق : « عُقِل به .... الخبرُ » ، « الخبر » نائب فاعل .

(٥) كان في المطبوعة هكذا : « عقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذى اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك » وهو كلام لا يستقيم ، وفيه تغيير ظاهرٌ . و « واقعاً » حالٌ .

(٦) الفقرة : ٦٤١ ، انظر لهذه الفقرة ما سلف رقم : ٦١٨ ، ورقم : ٦٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان في « النظم » ، ودخول الشبهة في أمره ، وأن مرده إلى « الذوق »

٦٤٢ – (١) اعلم أنَّك لَنْ تَرى عجَباً أعجبَ من الذى عليه الناس فى أمر « النظم » ، وذلك أنه مَا مِن أحدٍ له أدنى معرفةٍ إلاّ وهو يعلم أن ههنا نَظْمًا أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردتَ أن تُبَصِّرهم ذلك تَسْدَرُ أعينهم ، (٢) وتضِلُّ عنهم أفهامهم . وسبب ذلك أنهم أوّل شَىءٍ عَدِمُوا العلَم به نفسَه ، من حيث حسبوه شيئاً غير تَوَخّى معانى النحو ، وجعلوه يكون فى الألفاظ دون المعانى . فأنتَ تلقى الجَهْدَ حتى تُمِيلَهم عن رأيهم ، لأنك تعالج مرضاً مُزْمِناً ، وداء متمكّناً . ثم إذا أنت قُدْتَهم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير توخّى معانى النحو ، (٣) عَرَض لهم من بَعْدُ خاطرٌ يُدْهِشُهم ، حتى يكادوا يعودُون إلى رَأْس أمرهم . وذلك أنّهم يَرونّنا ندَّعى المزيَّة والحُسْنَ لنظْمِ كلامٍ من غير أن يكون فيه من معانى النحو شىءٌ يُتَصَوَّر أن يتفاضَل الناس فى العلم به ، ويَرَوْنَنا لا نستطيع أن نَضَع اليدَ من معانى النحو ووجوهه على شىء نَزْعُم أنّ من شأن هذا أن يوجب المزيَّة لكلّ كلام يكون فيه ، بل يروننا ندَّعى (٢٩٤) المزيّة لكل ما ندَّعيها له من معانى النحو ووجوهِه وفروقِه فى موضع دون موضع ، وفى كلامٍ دون كلام ، وفى الأقلّ دون الأكثر ، وفى

٣٤٤ / الواحد من الألف . فإذا رأوا الأمرَ كذلك ، دخلتهم الشُّبْهةُ وقالوا : كيف يصيرُ المعروف مجهولاً ؟ ومن أين يُتَصَوَّرُ أن يكون للشىء فى كلام مزيَّةٌ عليه فى كلام آخر ، بعد أن تكونَ حقيقتُه فيهما حقيقةً واحدة ؟

---

(١) هذا الفصل يأتى فى « ج » ، فى ص : ٣٤٣ منها ، بعد آخر الفقرة : ٦٣٣ مباشرة ، وما بينهما زيادة فى المطبوعة ليست فى « ج » .

(٢) « سَدِرَ بصره يَسْدَرُ سَدَراً » ، تحيَّر فلم يكد يبصرُ .

(٣) « الخزائم » جمع « خِزامة » ، وهى حلقة من شعر تُجْعل فى وَتَرة أنف البعير ، يشدُّ بها الزمام .

فإذا رأوا التنكيرَ يكون فيما لا يُحْصَى من المواضع ثم لا يَقْتضِى فضلاً ، ولا يوجب مزيَّة ، اتَّهمونا فى دعوانا ما آدَّعيناه لتنكير الحَياة فى قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، مِن أنّ له حُسْناً ومزيَّة ، وأنّ فيه بلاغةً عجيبة ، وظَنُّوه وَهْماً منَّا وتخيُّلاً .

ولسنا نستطيعُ فى كَشْفِ الشُّبْهة فى هذا عنهم ، وتصويرِ الذى هو الحقُّ عندهم ، ما استطعناه فى نَفْس النظم ، لأنَّا ملكنا فى ذلك أن نضطرَّهم إلى أن يعلموا صِحَّةَ ما نقول . وليس الأمر فى هذا كذلك ، فليس الداءُ فيه بالهيِّن ، ولا هو بحيث إذا رُمْتَ العلاج منه وجدت الإمكانَ فيه مع كُلِّ أَحَدٍ مُسْعِفاً ، والسَّعْىَ مُنْجحاً ، لأنّ المزايا التى تحتاج أن تُعْلِمَهم مكانَها وتُصوِّر لهم شأنها ، أمورٌ خفيَّةٌ ، ومعانٍ رُوحَانِيَّة ، أنت لا تستطيع أن تُنَبِّه السامعَ لها ، وتحدث له علماً بها ، حتى يكون مُهَيَّئًا لإدراكها ، وتكون فيه طبيعةٌ قابلةٌ لها ، ويكون له ذَوْقٌ وقريحةٌ يجد لهما فى نَفْسِه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تَعْرِض فيها المزيَّةُ على الجملة = ومَنْ إذا تَصَفَّح الكلام وتدبَّر الشعر ، فرَّق بين موقع شيء منها وشيء ، ومَنْ إذا أنشدتَه قوله :

لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمُ   نَظَرٌ وتَسْلِيمٌ عَلَى الطُّرُقِ [1]

---

(١) لشمروخ ، وهو « أبو عمارة » « محمد بن أحمد بن أبي مرة المكى » ، وهى أبيات فى معجم الشعراء : ٤٣٨ ، والزهرة : ١٠ ، ومصارع العشاق ص : ١٧٤ ، غير منسوب . وأبياته هى :

يَا مَنْ بَدَائِعُ حُسْنِ صُورتِه   تَثْنِى إليه أعِنَّةَ الحَدَقِ
لِي مِنْكَ مَا لِلْناسِ كُلِّهِمُ   نَظَرٌ وتَسْليمٌ على الطُّرقِ
لكنَّهُم سُعِدُوا بأَمْنِهِمُ   وشَقِيتُ حِينَ أَرَاكَ بالفَرَقِ
سَلِمُوا مِنَ البَلْوَى ، ولي كَبِدٌ   حَرَّى ، ودَمْعَةُ هائِمٍ مَلِقِ

وقول البحتريّ :

وسَأَسْتَقِلُّ لَكَ الدُّمُوعَ صَبَابَةً   ولَوَ آنَّ دِجْلَةَ لِي عَلَيْكَ دُمُوعُ (١)

(٢٩٥) وقوله

رَأَتْ فَلَتَاتِ الشَّيْبِ فَٱبْتَسَمَتْ لَهَا   وَقَالَتْ : نُجومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعُدِ (٢)

وقول أبي نُواس :

٢٤٥ / رَكْبٌ تَسَاقَوا عَلَى الأَكْوَارِ بَيْنَهُمُ   كَأْسَ الكَرَى ، فَٱنْتَشَى المَسْقِيُّ والسَّاقِي
كَأَنَّ أَعْنَاقَهُـمْ ، والنَّوْمُ وَاضِعُهَـا   عَلَى المَنَاكِبِ ، لَم تُعْمَدْ بِأَعْنَاقِ (٣)

وقوله

يَا صَاحِبَيَّ عَصَيْتُ مُصْطَبِحَا   وَغَدَوْتُ لِلَّذَّاتِ مُطَّرِحَـا
فَتَزَوَّدُوا مِنِّـى مُحَادَثَـةً ،   حَذَرُ العَصَا لَمْ يُبْقِ لِي مَرَحَا (٤)

وقول إسمعيل بن يَسار :

حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ بَدَا ضَوْءُهُ   وَغَابَتِ الجَوْزَاءُ والمِـرْزَمُ
خَرَجْتُ وَالوَطْءُ خَفِيٌّ كَما   يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الأَرْقَمُ (٥)

---

(١) في ديوانه ، في وداع إبرهيم بن الحسن بن سهل .

(٢) في ديوانه ، وفي المطبوعة : « مكنات الشيب » وشرحها شرحاً غير لائق . و « فَلَتَات الشيب » أوّل ما أسرع إليه من الشيب فلتة .

(٣) في ديوانه ، آخر باب المدائح ، وانظر التشبيهات لابن أبي عون : ١٨٩ ، والحيوان ٧ : ٢٥٨ ، والبرصان : ٥٣١ ، وفي رواية البيت الثاني « لم تعمد » . في هامش المخطوطة : « لم تُقْدل » ، وفي الديوان : « لم تُدْعم » ، وكلٌّ جيد في معنى واحدٍ .

(٤) في ديوانه ، في الخمريات .

(٥) شعره في الأغاني ٤ : ٤١٧ ، (الدار) ، و « الجوزاء » يعني نظم الجوزاء ، وهو أحد المِرْزَمين ، وهما من النجوم التي تغيب عند دنو الصبح . و « الأرقم » ، الحية .

= أَنِقَ لها ، وأخذته الأَرْيحيَّة عندها ، وعَرَفَ لُطْف موقع « الحذف » و « التنكير » فى قوله :

* نَظَرٌ وتَسْليمٌ عَلى الطُّرُقِ *

وما فى قول البحترى : « لِى عَلَيْكَ دُموعُ » من شِبْهِ السِّحْر ، وأنَّ ذلك من أجل تقديم « لى » على « عليك » ، ثم تنكير « الدُّموع » = وعرف كذلك شَرَف قوله :

* وقالتْ : نُجومٌ لو طَلَعْنَ بأَسْعُدِ *

= وغلوَّ طبقته ، ودِقَّة صَنعته .

٦٤٣ – والبلاءُ ، [1] والدَّاء العَياءُ ، أن هذا الإحساسَ قليلٌ فى الناس ، حتى إنَّه لَيكونُ أن يقعَ للرجلِ الشىءُ من هذه الفروق والوجوه فى شعرٍ يقوله ، أو رسالةٍ يكتبها ، الموقعَ الحسن . ثم لا يعلم أنه قد أحسن . فأمّا (٢٦٦) الجَهْل بمكان الإساءة فلا تَعْدَمُه ، فلست تملك إذاً من أمرك شيئاً حتى تَظْفَر بمن له طبعٌ إذا قَدَحْته وَرِى ، وقَلْبٌ إذا أَرَيْتَه رأى ، فأمّا وصاحبك من لا يَرى ما تُريه ، ولا يَهْتدى للذى تَهدِيه ، فأنت رامٍ فى غير مَرْمًى ، ومُعَنٍّ نفسَك فى غير جَدْوَى ، وكما لا تُقيم الشعر فى نفس من لا ذَوْقَ له ، كذلك لا تُفْهِم هذا الشأن من لم يُؤْتَ / الآلة التى بها يفهم ، إلاّ أنه إنما يكون البلاء إذا ظَنَّ العادم لها أنَّه ٣٤٦ أُوتِيَها ، وأنه مِمَّن يَكْمُل للحكم ، ويصحُّ منه القَضاء ، فجعل يقول القول لو علم غِبَّهُ لاستحْيَى منه . فأمّا الذى يُحسُّ بالنقص من نفسه ، ويعلم أنه قد عَدِم علماً قد أُوتِيه مَنْ سواه ، فأنت منه فى رَاحة ، وهو رجل عاقِلٌ قد حماه عَقْله أن يَعْدُوَ طَوْره ، وأن يتكلّفَ ما ليس بأهْلٍ له .

---

(١) هذه الفقرة كلها : ٦٤٣ ، هى ختام الرسالة الشافية رقم : ٥٠ كما سيأتى .... ورحم الله الشيخ الكبير عبد القاهر ، فكأنه يتكلَّم فى هذا كُلّه عن زماننا نحنُ ، لا عن زمانه .

وإذا كانت العُلومُ التى لها أصول معروفة ، وقوانينُ مضبوطةٌ قد اشترك الناس فى العلم بها ، واتَّفَقُوا على أن البناءَ عليها ، إذا أخطأ فيها المخطىء ثم أُعْجِب برأيه ، لم تَستطع رَدَّه عن هواه ، وصَرْفَهُ عن الرأى الذى رآه ، إلا بعد الجُهْد ، وإلا بَعْد أن يكون حصيفاً عاقلاً ثَبْتاً إذا نُبِّه انتبه ، وإذا قيل : إنَّ عليك بقيَّةً من النظر ، وَقَف وأصْغَى ، وخَشِى أن يكون قد غُرَّ ، فاحتاطَ باستماع ما يقال له ، وأنِفَ من أن يَلَجَّ من غير بيِّنة ، ويستطيلَ بغير حُجَّة ، وكان مَنْ هذا وصفُه يَعِزُّ ويقلُّ = [1] فكيف بأن تردَّ الناس عن رأيهم فى هذا الشأن ، وَأصْلُكَ الذى تردُّهم إليه ، وتُعَوِّل فى محاجَّتِهم عليه ، استشهادُ القَرائح ، وسَبْرُ النفوس وفَلْيُها ، ومايَعْرِض فيها من الأرْيحيّة عندما تسمع ، وَكَان ذلك الذى يَفْتَح لك سَمْعَهم ، ويكشف الغطاءَ عن أعينهم ، ويَصْرِف إليك أوجههم ، وهم لا يَضَعون أنفسَهم موضعَ من يرى الرأى ويُفْتِى ويَقْضِى ، إلاّ وعندَهم أنهم ممَّن صَفَت قَرِيحته ، وصَحَّ (٢٩٧) ذَوْقُه ، وتَمَّت أداته . فإذا قلتَ لهم : « إنكم قد أُتِيتُم من أنفسكم » ، ردُّوا عليك مِثْلَهُ وقالوا : « لا ، بَلْ قرائحُنا أصحُّ ، ونظرُنا أصدقُ ، وحِسُّنا أذكى ، وإنَّما الآفةُ فيكم لأنَّكم خَيَّلتُم إلى أنْفُسِكم أموراً لا حاصل لها ، وأوْهَمكُم الهوَى والمَيْل أن توجبوا لأحَدِ النظمين المتساويين فضلاً على الآخر ، من غير أن يكون ذلك الفضل معقولاً » =
٣٤٧ فتبقى فى أيديهم حَسِيراً لا تملكُ غيرَ / التعجُّب . فليس الكلام إذن بمُغْنٍ عنك ، ولا القولُ بنافع ، ولا الحُجَّة مسموعةً ، حتى تجد مَنْ فيه عَوْنٌ لك على نفسه ، ومَنْ إذا أبَى عليك ، أبَى ذاك طبعه فردَّه إليك ، وفتح سمعه لك ، ورَفَع الحجاب بَيْنك

(١) السياق آت من أول الفقرة : « وإذا كانت العلوم التى لها أصول معروفة .... فكيف بأن تردّ » .

وبينه ، وأخذَ بِه إلى حيث أنتَ ، وصرف ناظره إلى الجهة التى إليها أوْمَأْتَ ، فاستبدلَ بالنِّفارِ أُنْسًا ، وأراكَ مِنْ بعد الإباءِ قبولاً .

...

٦٤٤ – ولم يكن الأمرُ على هذه الجملة إلاَّ لأنه ليس فى أصناف العلوم الخفية ، والأُمور الغامضة الدقيقة ، أعجبُ طريقاً فى الخفاء من هذا . وإنك لتُتعِبُ فى الشيء نفسَكَ ، وتُكُدُّ فيه فكرك ، وتَجْهَد فيه كل جُهْدَك ، حتى إذا قلت قد قتلتُه علماً ، وأحكمتُه فهماً ، كُنْت بالَّذى لا يزال يتراءَى لك فيه من شُبْهة ، ويَعرِضُ فيه من شك ، [1] كما قال أبو نواس :

أَلاَ لاَ أُرَى مِثْلَ آمْتِرَائِىَ فِى رَسْمٍ ... تَغَصُّ به عَيْنِى وَيَلْفِظُهُ وَهْمِى
أَتَتْ صُوَرُ الأَشْيَاءِ بَيْنِى وَبَيْنَهُ ... فَظَنِّى كَلاَ ظَنٍّ ، وعِلْمى كَلاَ عِلْمِ [2]

...

٦٤٥ – وإنَّك لتنظُر فى البيت دهراً طويلاً وتُفَسِّره ، ولا ترى أنَّ فيه شيئاً لم تَعْلَمه ، ثم يبدو لك فيه أمرٌ خَفِيٌّ لم تكن قد علمته ، مثال ذلك بيتُ المتنبى : خطأ خفىٌ فى « النظم »

عَجَباً لَهُ ! حَفِظَ العِنَانَ بِأَنْمُلٍ ... مَا حِفْظُها الأَشْياءَ مِنْ عَادَاتِهَا [3]

مضى الدهرُ الطويلُ ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئاً ، ولا يَقَعُ لنا (٥٩٨) أن فيه خطأً ، ثمَّ بان بِأُخَرَةٍ أنه قد أخطأ . وذلك أنه كان ينبغى أن يقول : « ما حِفْظُ الأشياء من عاداتها » ، فيُضيف المصدر إلى المفعول ، فلا يذكر الفاعل ، ذاك لأن المعنى على

---

(١) يقول : كنت بهذا الذى يتراءى لك ، كما قال أبو نواس .

(٢) فى ديوانه ، « فى باب الخمريات » ، وفيه : « فجهلى كلا جَهْلِ » .

(٣) فى ديوانه ، وفى « ج » ، « حفظ البنان » ، خطأ صرف .

أَنَّه يَنْفِي الحِفْظ عن أنامله جُمْلَةً ، وأنه يزعُم أنَّه لا يكون منها أصْلاً ، وإضافته
٣٤٨ الحِفْظَ إلى ضميرها في قوله : / « ما حِفْظُها الأَشْيَاءَ » ، يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظاً . (١) ونظيرُ هذا أنك تقول : « ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي » ، ولا تقول : « ليس خُروجِي في مثل هذا الوقت من عادتي » ، وكذلك تقول : « ليس ذمُّ النَّاس من شأني » ، ولا تقول : « ليس ذمِّي الناسَ من شأني » ، لأن ذلك يُوجب إثباتَ الذَّمِّ ووجوده منك . ولا يصحُّ قِياسُ المصدر في هذا على الفعل ، أعني أنه لا ينبغي أن يُظَنَّ أنه كما يَجوُز أن يقال : « ما من عَادتها أن تحفظَ الأشياءَ » ، كذلك ينبغي أن يجوز : « مَا مِنْ عادتها حِفْظها الأشياء » ، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجودَه ، وأنه قَد كان منه ، يُبَيِّن ذلك أنك تقول : « أمرت زيداً بأن يخرج غدًا » ، ولا تقول : « أمرته بخُروجه غَدًا » .

• • •

٦٤٦ — ومما فيه خطأٌ هو في غاية الخَفاء قوله : خطأ خفيٌّ آخر في « النظم »

وَلاَ تَشَكَّ إلَى خَلْقٍ فَتُشْمِتَهُ   شَكْوَى الجَرِيحِ إلَى الغِرْبَانِ والرَّخَمِ (٢)

وذلك أنك إذا قلت : « لا تَضْجر ضَجَرَ زيدٍ » ، كنت قد جعلت زيداً يضجر ضرباً من الضَّجَر ، مثل أن تجعلَه يُفْرط فيه أو يُسْرِع إليه . هذا هو مُوجِب العُرْف . ثم إن لم تَعْتَبِرْ خُصُوصَ وَصْفٍ ، فلا أقلَّ من أن تجعل الضَّجر على الجملة من عادته ، وأن تجعله قد كان منه . وإذا كان كذلك ، اقتضى قوله :

---

(١) في هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« فيكونُ المعنى أنّ حِفْظ الأشياء ليس عادةً لهُ ، فالمَنفِيُّ حينئذ كونُ الحفظ عادةً له ، والمراد عدمُ ثُبوت الحفظ له أبداً » .

(٢) هو في ديوانه .

* شَكْوَى الجَرِيحِ إلَى الغِرْبَانِ والرَّخَمِ *

أن يكون هٰهُنا « جريح » ، قد عُرِف من حاله أنه يكون له « شَكْوى إلى الغربان والرخم » ، وذٰلك محالٌ . وإنما العبارة (٦٠٠) الصحيحةُ في هذا أن يُقال : « لا تَشْكُ إلى خَلْقٍ ، فإنك إن فعلت كان مَثَلُ ذلك مَثَلَ أن تُصَوِّر في وهمك أنّ بَعيراً دَبِراً كشَفَ عن جُرْحه ، [1] ثم شكاه إلى الغِرْبان والرَّخَم » .

* * *

خطأ آخر في اتباع تأويل لبعض العلماء

٦٤٧ — ومن ذلك أنك تَرَى من العلماء من قد تأوَّل في الشيء تأويلاً وقَضى فيه بأمْرٍ ، فتعتقده آتّباعاً له ، ولا ترتابُ أنه على ما قضى وتأوَّل ، وتبقى على ذلك الاعتقادِ الزَّمانَ الطويل ، / ثم يلوح لك ما تعلم به أن الأمر على خلاف ٣٤٩
ما قدَّر . ومثالُ ذَلك أن أبا القاسم الآمديّ ، ذكر بَيت البحتري :

فَصَاغَ ما صاغ مِنْ تِبْرٍ ومِنْ وَرِقٍ وَحَاكَ مَا حَاكَ مِنْ وَشْيٍ وديبَاجِ [2]

ثم قال : « صَوْغُ الغيث وحَوْكُه للنبات ليس باستعارة ، بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : « هو صائغ » ولا « كأنه صائغ » ، وكذلك لا يُقال : « هو حائك » و « كأنّه حائك » ، قال : « على أن لفظ « حائك » في غايةِ الركاكة إذا أُخْرِج على ما أخْرجه أبو تمام في قَوْله :

إذَا الغَيْثُ غَادَى نَسْجَهُ خِلْتَ أنَّه خَلَتْ حِقَبٌ حَرْسٌ لَهُ وَهْوَ حَائِكُ [3]

قال : وهذا قبيح جدًّا » . [4]

---

(١) « دَبِرَ البعير » ، إذا تقرح ظهره من الحمل أو القَتَب ، فهو « دَبِرٌ » .

(٢) هو في ديوانه ، و « الوَرِق » ، الفضة .

(٣) هو في ديوانه ، و « الحرسُ » ، الدهر الطويل .

(٤) هذا الذي نقله عن الآمدي هو في الموازنة ١ : ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، (دار المعارف) .

والذى قاله البحترى : « فحاك ما حاك » ، حَسَنٌ مُسْتَعملٌ ، والسببُ فى هذا الذى قالَهُ أنه ذهب إلى أنّ غَرَضَ أبى تمّام أن (...) يَقْصِد « بخِلْتَ » إلى « الحَوك » ، وأنه أراد أن يقولَ : « خلت الغيث حائكاً » ، وذلك سَهْوٌ منه ، لأنه لم يقصدِ « بخِلْتَ » إلى ذلك ، وإنما قصد أن يقول : إنَّه يظهر فى غداةِ يَوْمٍ من حَوْكِ الغَيْث ونَسْجِه بالذى تَرى العيون من بدائع الأنْوارِ وغَرائب الأزهار ، ما يُتَوَهَّم معه أن الغيث كان فى فِعلِ ذلك وفى نَسْجِه وحَوكه ، حِقَباً من الدهر . فالخَيْلُولة واقعة على كَوْن زَمانِ الحَوْك حِقَباً ، [1] لا على كون ما فعله الغيث حَوْكاً ، فاعرفه .

* * *

٦٤٨ — ومِمَّا يدخل فى ذلك ما حُكى عن الصّاحب من أنه قال « كان الأُستاذ أبو الفَضْل يختارُ من شعر ابن الرومى ويُنَقِّط عليه ، [2] قال فدفع إلىّ القصيدةَ التى أوَّلها :

« أَتَحْتَ ضُلُوعِي جَمْرَةٌ تَتَوَقَّدُ »

وقال : تأمَّلْها فتأمَّلْتُها ، فكان قد ترك خَيْر بيت فيها ، وهو :

بِجَهْلٍ كَجَهْلِ السَّيْفِ والسَّيْفُ مُنْتَضىً وحِلْمٍ كَحِلْمِ السَّيفِ وَالسَّيْفُ مُغْمَدُ[3]

---

(١) فى المطبوعة : « الحيلولة » ، تصحيف ، هو بالخاء المعجمة ، يقال : « خال الشىء يخالُه خَيْلاً وخَيلَةً ومَخَالَة ومَخِيلَةً وخيلولة » ، ظنّه .

(٢) « أبو الفضل » يعنى ابن العميد ، و « ينقط عليه » ، يضع نقطةً علامة على اختياره . و « الصاحب » هو الصاحب بن عباد .

(٣) هو فى ديوانه ، القصيدة فى : ٥٨٤ ، والبيت فى : ٥٩٠

/ فقلت : لم ترك الأُستاذُ هذا البيت ؟ فقال : لعلّ القلم تجَاوزَه ؟ » قال : ٣٥٠
« ثم رآنى من بعدُ فآعتذر بعُذْرٍ كان شرًّا من تركه . قال : إنما تركتُه لأنه أعاد السيف أربعَ مرات . قال الصاحب : لو لم يُعِدْه أربع مَرّات فقال : « بجهلٍ كجهل السيف وهو مُنْتَضًى ، حِلْم كحِلم السيف وهو مغمد » ، لفسد البيت » .

والأَمْرُ كما قال الصاحبُ ، والسببُ فى ذلك أنك إذا حَدَّثت عن اسم مُضافٍ ، ثم أردتَ أن تذكر المضاف إليه ، فإن البلاغة تقتضى أن تذكَرَه بآسمه الظاهرِ ولا تُضْمِرَهُ .

٦٤٩ — تفسير هذا أنّ الذى هو الحَسَن الجميل أن تقول : « جاءنى غُلامُ زيدٍ وزيدٌ » ، ويَقْبُح أن تقول : « جاءنى غلام زيد وهو » ، ومن الشاهد فى ذلك قول دِعْبِل :

أُضْيافُ عِمْرَانَ فى خِصْبٍ وَفِى سَعَةٍ وفى حِبَاءٍ وَخَيْرٍ غيرِ مَمْنُوعِ
(٤٠١) وَضَيْفُ عَمْرٍو وعَمْرٌو يَسْهَرانِ مَعاً ، عَمْرٌو لِبِطْنَتِهِ والضَّيْفُ لِلجُوعِ[1]

وقول الآخر

وَإِنْ طُرَّةٌ رَاقَتْكَ فَانْظُرْ ، فَرُبَّما أَمَرَّ مَذَاقُ العُودِ والعُودُ أَخْضَرُ [2]

---

(١) هو فى مجموع ديوانه ، وفى الكامل للمبرد ٢ : ١٠٤ ، وروايته :

أضيافُ سَالِمَ فى خَفْضٍ وفى دَعَةٍ وفى شراب ولَحْمٍ غير مَمْنُوعِ

(٢) هو فى أسرار البلاغة : ١٠٤ ، و « الطرة » فى الأصل حاشية الثوب وموضع هُدْبه . و « طُرّة الجارية » ، أن يُقطع لها فى مقدّم ناصيتها كالعلم أو كالطرة تحت التاج ، تتجمّل بذلك .

وقول المتنبي

بِمَنْ نَضْرِبُ الأَمْثَالَ أَمْ مَنْ نَقِيسُهُ　　إِلَيْكَ ، وأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالدَّهْرُ (١)

ليس بخَفِيّ على مَنْ له ذَوْقٌ أنه لو أُتِيَ موضع الظَّاهر في ذلك كله بالضمير فقيل : « وضَيْف عَمْرو وهو يَسْهران معاً » ، و « ربّما أمرَّ مَذاقُ العود وهو أخْضَر » ، و « أهل الدهر دونك وهو » ، لعُدِم حُسْنٌ ومزيَّة لا خفاء بأمرِهما ، ليس لأن الشعر ينكسر ، ولكن تنكره النفس .

٦٥٠ — وقد يُرَى في بادِئ الرأي أن ذلك من أجل اللَّبْس ، وأنك إذا قلت : « جاءني غلامُ زيد وهو » ، كان الذى يقع في نفس السامع أن الضمير للغُلام ، وأنك على أن تجيء له بخَبر ، إلاَّ أنه لا يَسْتمرُّ ، من حيث أنَّا نقول :
٣٥١ « جاءني غِلْمانُ زيد وهو » ، فتجد الاستنكار ونُبُوَّ النفس ، / مع أن لا لَبْسَ مثل الذى وجدناه . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون السبب غير ذلك .

٦٥١ — والذى يُوجبه التأمل أن يُرَدَّ إلى الأصل الذى ذكره الجاحِظُ : من أنّ سائلاً سأل عن قَوْل قيس بن خارجةَ : « عندى قِرَى كلِّ نازِلٍ ، ورِضَى كلِّ ساخط ، وخُطْبةٌ من لَدُنْ تَطْلُع الشمس إلى أن تَغْرُب ، آمُرُ فيها بالتواصُل ، وأنْهَى فيها عن التقاطع » ، فقال : أليس الأَمْر بالصِّلَة هو النهى عن التقاطُع ؟ قال فقال أبُو يعقوب : أمَا علمتَ أن الكنَاية والتعريضَ لا يعملان في العقولِ عَمَل الإفصاح والتكشيف » ، (٢) وذكرتُ هناك أن هذا الذى ذكَر ، من أن للتصريح عملاً لا يكون

---

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو فيما سلف رقم : ١٧٤ ، وفيه وفي البيان : « فقيل لأبي يعقوب : هلاَّ اكتفيَ بالأمر بالتواصل والنهي عن التقاطع ، أو ليس الأمر بالصلة هو النهي عن التقاطع ؟ قال : أو ما علمت أن الكناية .... » .

مثْل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ فى قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالحَقِّ نَزَلَ) [سورة الإسراء : ١٠٥] ، وقوله : (قُلْ هُوَ ﴿١﴾ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ١ ، ٢] ، عَمَلٌ لولاها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً ، فهو حُكْمُ مسئلتنا .

٦٥٢ - ومن البيّن الجليّ فى هذا المعنى = وهو كَبيت ابن الرومىّ سواءً ، لأنه تشبيهٌ مِثْلُه = بيتُ الحماسة :

شَدَدْنَا شَدَّةَ اللَّيْثِ غَدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ (١)

ومن الباب قول النابغة :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامَا وَعَلَّمَتْهُ الكَرَّ والإقْدَامَا (٢)

= لا يخفى على من له ذَوْقٌ حُسْنُ هذا الإظهار ، وأن له موقعاً فى النفس ، وباعثاً للأريحية ، لا يكون إذا قيل : « نفس عصام سودته » ، شَيءٌ منه البَتَّةَ .

« تم الكتاب »

« فى أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين
وخمسئة . غفر الله لكاتبه ولوالديه ولجميع
المؤمنين والمؤمنات برحمته إنه أرحم
الراحمين وخيرُ الغافرين »

---

(١) الشعر للفند الزمانى ، شرح حماسة أبى تمام للتبريزى ١ : ١٣ ، وروايته : « مَشَيْنا مِشْيَةَ اللَّيْثِ » ، رواية أخرى .

(٢) للنابغة ، يقول لبواب النعمان بن المنذر : « عصام بن شهبرة الجرمىّ » ، الفاخر للمفضل بن سلمة : ١٤٥ وغيره .

بعد هذا ، يأتى فى المخطوطة « ج »
الفصلُ الذى تقدم ، من أوّل
رقم : ٦٣٤ ، إلى آخر رقم : ٦٤١
وهو يقع فيها من ص : ٣٥٢ من المخطوطة
إلى أوسط ص : ٣٥٦ منها قبل رقم : ٦٥٣

— ١ —

مَسْئلةٌ يرجعُ فيها الكلامُ إلى « الإثْباتِ »

٦٥٣ — العلم بالإثباتِ والنَّفْي وسائر معانى الكلام فى غَرائز النفوس ، ولَمْ تُوضع أمثلةُ الأفعال لِتُعْلَم هذه المعانى فى أَنْفُسها ، بل لتُعْلَم ، واقعةً من المتكلم وكائنةً فى نفسه . [١] فواضع اللغة لما [قال] : « ضرب » ، كأنه قال إنه موضوعٌ [للضرب] ، [٢] حتّى إذا أردتَ إثباتَ « الضرب » لشيء ، ضممتَه إلى آسم ذلك الشيء فَعُلِمَ بذلك [أنّ] إثباتَ الضربِ له واقعاً منك وَكائناً فى نفسك ، محصولُ قولنا فى « ضرب » ، إنّه خبر ، وأنه موضوعٌ ليُعْرفَ به . وإذا ضُمّ إلى آسم إثباتُ « الضَّرب » لمسمَّى ذلك الاسم ، فهو موضوعٌ ليدُلَّ على وقوع إثباتٍ منك ووجودِه فى نفسك ، وليس فى أن « الإثبات » لا يقعُ إلاَّ متعلِّقاً بشيئين ، ما يمنعُ أن يكون « الإثبات » معنى مُسْتَقِلاًّ بنفسه معلوماً = ومثلُه أنه لا يصحُّ وجود صِفَةٍ من غير موصوف ، ثم لا يمنع ذلك أن تكون « الصفة » فى نفسها معلومةً .

تفسيرُ ذلك : أنه لا يصحُّ وجودُ سَوادٍ وحَرَكةٍ فى غير مَحَلٍّ ، ثم لم يمنع ذلك أن يكونا مَعْلُومين فى أَنْفسِهما .

وجُمْلةُ / الأمر أنَّ حاجة الشَّيء فى وجوده إلى شيءٍ آخرَ ، لا يمنع أن يكون شيئاً مُسْتَقِلاًّ بنفسه معلوماً ، وليس هٰهُنا شيء أكثرَ من أنّ هذا يقتضى ذاك ، ٢٥٧

(١) انظر ما سلف فى أوائل الفقرة رقم : ٦٣٤

(٢) ما بين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام إلاّ بها ، وكذلك ما سيأتى بعده .

و « الاقتضاءُ » وصفٌ فى المُقْتَضِى لاَ فى المُقْتضَى ، فاقتضاء « العلم » معلوماً ، وصفٌ فى « العلم » وكائنٌ فى حقيقته ، وليس بوصف فى المعلوم . وإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن يُظَنَّ أنه لا يصحُّ أن يكون « العلم » فى نفسِه وعلى الانفراد معلوماً .

فإن قيل : لو جاز أن يكون « العلم » على الانفراد معلوماً ، جاز أن يكونَ على الانفرادِ موجوداً .

قيل : إنَّا [لا] نعنى بقولنا : « إنّه يَصِحُّ أن يكون « العِلم » على الانفراد معلوماً » ، « العِلْمَ » مُطْلَقاً من غير نَصٍّ على مَعْلُوم . ووُجودُ « العلم » مطلقاً مُبْهَماً ومن غيرِ معلومٍ منصوصٍ عليه ، مُحَالٌ .

* * *

– ٢ –

فصْلٌ

٦٥٤ – يَصِحُّ توهُّم وجود « السَّواد » فى محلٍّ هو فى حال التوهُّمِ أبْيَض = وتكون حقيقةُ هذا أنّه يُتوهَّم فى هذا المحلِّ الأبيضِ ، وجودُ مِثْل اللون الذى يَراه فى المحلِّ الأسود ، ولو فرضنا أن لا يكون رأى مَحَلاً أسودَ قطُّ ، لم يُتَصَوَّرْ منه هذا التوهُّم . وإذا ثبتَ هذا ، فإنه مَا من فَاعِلٍ إلا وهو يَجِدُ فى نفسه إثباتَ معنى لشيء ، فنحن إذا قلنا فى « ضرب » أنه موضوع لإثباتِ المعنى للشيء ، كنَّا أشرنا له إلى هذا المعنى الذى عَرَفه فى نفسه ، كما أنَّا إذا قلنا إنّ لفظ « رجل » موضوعٌ للآدميِّ الذَّكَر ، كنا أشرنا له إلى ما عَرَفه بعينه ، إلاّ أن الشأن أنَّا نُشير له فى الاسم إلى شيء قد عَرَفَهُ موجودًا . فيجبُ أن يُنْظَر إذَا قُلْنَا : « إن الفعلَ موضوعٌ لإثبات المعنى للشيء » ، أنكونُ أشَرنا إلى معنى قد علمه موجوداً ، أمْ إلى شيء يُعلَمُ صِحَّةُ وجودِه . (١)

• • •

(١) هنا حاشية فى هامش « ج » بخط كاتبها : « أول ما يولد المعنى يُعلَم الشيء ، وإنما [يكون قد] علمه من قبلُ موجوداً » ، هكذا قرأته ، مع تآكل فى الهامش .

– ٣ –

فَصْلٌ

٦٥٥ – إن كان أبو الفتح بن جِنّى قال ما قال فى قول المتنبى :

* وَفِيهَا قِيتُ يَوْمٍ للقُرَادِ *[(١)]

حتى تكونَ فضيلةً يكونُ بيت المتنبى بها أشعرَ من بيت الحطيئة ، [(٢)] فمُحالٌ أن يكون البيت = بزيادةٍ تقعُ فى مجرَّد الإغْراقِ من دون صَنْعةٍ تكون فى تلك / الزيادة = [(٣)] أشعر من البيت ذى الصَّنْعة ، ولا سيَّمَا مثل صَنْعةِ الحُطَيْئة ، التى ٣٥٨
لا يَبْلُغُ المتأمِّل لها غايةً فى الاستحسان ، إلاَّ رَأَى أنْ يَزِيد . ومَنْ سلك فى المُوازنة

---

(١) هو فى ديوانه ، وصدر البيت ، فى صفة ناقته :

* فلَمْ تَلْقَ ٱبنَ إبْرَهِيمَ عَنْسِى *

ورواية الديوان : « قُوتُ يومٍ » ، وهما سواء ، و « القُوت » و « القِيتُ » ما يمسك الرَّمَق .

(٢) كأنه يعنى بيت الحطيئة ، والله أعلم ، قوله :

قَرَوْا جَارَكَ العَيْمانَ ، لَمَّا تركتَهُ وقَلَّصَ عن بَرْدِ الشَّرابِ مَشَافِرُه
سَنَاماً ومَحْضاً ، أنبتَ اللَّحْمَ وَٱكْتَسَتْ عِظَامُ ٱمْرىءٍ ما كانَ يَشْبَعُ طائره

« قروا » ، أضافوه وأطعموه . و « العيمان » ، الشديد الشهوة إلى شرب اللبن . و « قلّص عن برد الشراب مشافره » ، أى لم يزل فى زمن الشتاء والجدب يشرب الماء البارد حتى قلَّصت شفتاه . و « المحضُ » اللبن الذى لم يخالطه ماءٌ . والشاهد فيه قوله : « ما كان يشبعُ طائره » ، يعنى أنه قد بلغ من هزاله ما لو وقع عليه طائرٌ ، لما شبع ، لأنه لا يجد مما يأكله منه إلا القليل التافه . وهذا موضع المقارنة بينه وبين قول المتنبى فى هزال ناقته ، حيث يقول : إنه لم يبلغْ أرض ممدوحه ، وفى ناقته ما يقوت القراد على ضآلته يوماً واحداً .

(٣) السياق : « فمحالٌ أن يكون البيت .... من غير صنعةٍ .... أشعرَ من البيت ذى الصنعة » .

بَيْنَ الشعرين هذا المسلكَ ، أداه ذاك إلى ما سَخُفَ من الرأى ، وهو أن يجعلَ المتنبى فى قوله :

وصَدْرُكَ فِي الدُّنْيَا وَلَوْ دَخَلَتْ بِنَا ... وَبِالجِنِّ فيه ، مَا دَرَتْ كيفَ تَرْجِعُ (١)

أشعر من البحترى فى قوله :

مَفَازَةُ صَدْرٍ لَوْ تُطَرَّقُ لَمْ يَكُنْ ... لِيَسْلُكَها فَرْدًا سُلَيْكُ المَقَانِبِ (٢)

* * *

(١) هو فى ديوانه ، وروايته : « وقلبك فى الدنيا » ، وهذا هو الصواب ، لأنه متعلق . ببيت قبله ذكر فيه « الصدر » فى الثوب ، ثم جعل هنا « القلب » فى الصدر .

(٢) هو فى ديوانه ، « سليك المقانب » هو سليك بن السلكة الصعلوك العداء ، و « المقانب » ، وهى جمع « مِقْنَب » ، وهى جماعة الخيل عليها فرسانها و « تُطَرَّق » ، أى يُصَيَّر فيها طرقٌ تسلك .

– ٤ –

فَصْلٌ

٦٥٦ – إذا قلتَ : « هَذَا يَنْحِتُ مِن صَخْرٍ ، وذاك يَغْرِفُ من بَحْرٍ » ، لم تكن شَبَّهتَ قِيلَ الشِّعْر بالنَّحْت والغَرْف ، ولكن تكون قد شبَّهت هذا فى صُعوبة قَوْل الشّعر عليه ، وفى آحتياجه إلى أن يَكُدَّ نفسه بمَنْ يَنْحِتُ من الصَّخر = وشبَّهت الآخر فى سُهولة قوله عليه ، وفى أنه يناله عفواً ، بمن يَغْرِف من بَحْر .

يبيِّن ذلك : أنْ ليس الشَّبَهُ بوصْفٍ يرجع إلى « النَّحت » و « الغَرْف » من حيث هما نَحْتٌ وغَرْفٌ ، ولكن الشَّبَهَ من حيث كان يَشُقُّ على هذا ويسهل على ذاك . وإذا كان كذلك ، كان المعنى على تَشْبيه الذى يحتاج إلى أن يَكُدَّ النفس بالذى يَنْحَتُ الصَّخر ، والذى يَسْهُل عليه ويأتيه عفواً بالذى يَغْرِف من بَحر ، لا على تشبيه قول الشِّعر فى نفسِه من حيث هو قولُ شعر وتأليفُ كلامٍ وإقامةُ وزن وقافيةٍ ، بالنحت والغرف ، هذا مُحالٌ .

ثم إنَّ المزِيّةَ التى تجدُها لِتَرْك التصريح بالتَّشبيه ، وأنك لم تَقُل : « هو كمن يَنْحِتُ من صخر » ، ليست لأنك لَمَّا قلت : « هو ينحت من صخر » جعلتَهُ أشبه بالنَّاحت من الصَّخر ، ولكن بأنّك جعلت شَبَه النَّاحت من الصخر له أثْبَت ، فآعرفه .

* * *

– ٥ –

/ « مسـئلـة » ٣٥٩

٦٥٧ – قال النَّمَرِىُّ فى قوله فى الحماسة : (١)

لَنَا إِبِلٌ لَمْ تُهِنْ رَبَّها كَرَامَتُها ، وَالفَتَى ذَاهِبُ

« يقول : لم يُكرمها فتُهينَه كرامتُها ، قال : وهذا كقولك : « لم تَبْذُلْنى صِيانَةُ مالى » ، أى لم أَصُنْهُ فَأَبتَذِلَ ، لا أنه أكرمها فلم يهنه ذاك . قال ومثله قول النابغة :

* مِثْلَ الزُّجَاجَةِ ، لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ * (٢)

أى : لم تَرْمَد فَتَكْحَلَ منه » . (٣)

قال الشيخ الإمام : الأَوْلَى أن يكونَ المعنى : لم تمنَعْنا كرامَتُهَا أن نَنْحَرها للأضْيافِ ونَسْخُوَ بها . ونظر هو إلى ما جرت به العادة من أن يقال فى وَصْف الجَوَاد : إنه لا خَطَرَ للمال عنده . وذلك وإن كان معروفاً من كلام النَّاس ، فإنّهم يقولونه على معنى أنّه كأنّهُ من حيثُ الحَمدُ والذِكْرُ الجميلُ ، لا يكون النَّفِيسُ من المال عنده نَفِيساً ، وأنه يبذُلُه بَذْل الشيء الذى لا يكون له قيمة . وإنهم ليخرجُون

(١) من شعر حزاز بن عمرو ، فى الحماسة .

(٢) فى ديوانه ، فى ذكر ابنة الخُسّ ، أو عَنْز اليمامة ، وهى زرقاءُ اليمامة ، ويذكر حدَّة بصرها ، وصدره :

* يَحُفُّهُ جَانِبَا نِيقٍ وتُتْبِعُهُ *

(٣) هذا هو نص كلام أبى عبد الله النمرى فى كتابه « معانى أبيات الحماسة » ، الذى نشره أخيراً ولدنا الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم العسيلان ، وهو فيه التعليق على الحماسية : ٧٤١ ، ص : ٢٢٥

لِطَلَب المبالغة فى ذلك إلى أن يَزْعُموا أنَّه يبغضُ المالَ ويريدُ هلاكَهُ ، وأنه يَطْلُبُه بتِرَةٍ ، وأنه حَنِقٌ عليه كما قال :

* حَنِقٌ عَلَى بِدَرِ اللُّجَيْنِ * (١)

وكلُّ ذلك على تقديرِ « كأنَّ » . وإلاَّ فلو كان الأمْرُ على الظَّاهر ، لكان ذلك يَخْرُج به إلى أن لا يَستحقَّ على بَذْله الحمدَ ، ولكان يكون ذلك للجَهالة بنَفَاسة النَّفيس . ومَنْ كان إعطاؤه المالَ على هذا السَّبيل ، كان مَؤُوفاً . ولهذا قال الفضل بن يحيى : « أيظُنُّ الناسُ أنَّا لا نَجِدُ بأموالِنا ما يَجِدُ البخلاءُ ؟ » . ولو كان لا يكون النَّفيسُ من المالِ نفيساً عند جَوادٍ ، لكان قولُهم : « إنَّه يَشْتري الحمدَ بالغَلاءِ » ، مُحالاً ، لأنَّه لا يكون المشتري الشيءَ غالياً حتى يَبذل فيه من المال ما يكون له خَطَرٌ عظيمٌ عنده . هذا ويجوز أن يكون المعنى فى قوله : « كرامنها » ، نَفَاسَتها فى أنْفُسِها ، وأن لا تقدَّر فيه التعديةُ ، وأن يقال : « كرامَتُها علينا / أو عليه ، ٣٦٠
أى على ربها » كما يقولون : يهيِنُون كَرَائمَ أمْوالهم لأضيافهم ، ولا تُهينهم بأن تَدْعوهم إلى الضِّنِّ بها ، فتُورثُهم الهُونَ والسقوطَ فى أقدارهم ، فاْعرفه .

هذا آخرُ ما وُجِدَ على سَوَادِ الشيخ من هذا الكتاب .

كُتِبَ فى شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة

* * *

(١) هو قول المتنبى فى ديوانه :

حَنِقٌ عَلَى بِدَرِ اللُّجَينِ ، وَمَا أَتَتْ بإسَاءَةٍ ، وعن المُسيءِ صَفُوحُ

— ٦ —

« مسـألـة »

٦٥٨ — إذا قلنا في الفعل : « إنَّه يدلُّ على الزّمان » ، لم يكن المعنى أنه يدلُّ على الزَّمان في نفسه ، ولكن أنه يَدُلُّ على كَوْن الزَّمانِ الماضِي زماناً للمعنى الذى أَخْبَرْت به عن « زيد » . وإذا كان ذلك كذلك في الحقيقيِّ من الأفعال ، فهو كذلك في « كان » . فإذا قلنا : إنه عبارة عن الزمان فقط ، كان الغرض فيه أنَّا نستفيد من « كان » أنَّ زمانَ وُقوع الانطلاقِ من « زيد » هو الزمانُ الماضِى ، فاعرفه .

* * *

بعد هذا فى المخطوطة « ج »

الفصل الذى وضعناه فى أول الكتاب وهو

« المدخل فى دلائل الإعجاز ، من إملائه »

الرِّسَالَةُ الشَّافِيَةُ
فِي الإِعْجَازِ

تأليف
عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِي
توفي سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤ هجرية

[عن نسخة حسين جلبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية]

هذه الرسالة خارجة من كتابه
المرسوم بدلائل الإعجاز

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٣٦٩

قال الشيخ عبدُ القاهر بن عبد الرحمن رضى الله عنه : الحمدُ لله ربِّ العالمين حَمْدَ الشاكرين ، وصلَواتُه على النبىِّ محمد وآله أجمعين .

• • •

١ – آعلمْ أن لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به أخصُّ وأوْلَى ، وضروباً من العبارة هو بتأْدِيَته أقومُ ، وهو فيه أجلَى ، ومأخذًا إذا أُخِذَ منه كان إلى الفهم أقربَ ، وبالقَبُول أخلقَ ، وكان السَّمْع له أوْعَى ، والنفس إليه أميلُ . وإذا كان الشيء متعلقاً بغيره ، ومَقِيساً على ما سواه ، كان من خيرِ ما يُستَعان به على تقريبه من الأفهام ، وتقريرِه فى النفوس ، أنْ يوضع له مِثالٌ يكشف عن وجْهه ويُؤْنِس به ، ويكون زِماماً عليه يُمسِكه على المُتَفَهِّم له والطالبِ عِلْمَهُ .

• • •

٢ – وهذه جُمَل من القول فى بيانِ عَجْزِ العرب حين تُحُدُّوا إلى معارضة القرآن ، وإذعانِهم وعِلْمِهم أنّ الذى سمعوه فائتٌ للقُوَى البشرية ، ومُتجاوزٌ للذى يتّسع له ذَرْعُ المخلوقين = وفيما يَتَّصل بذلك ممّا له اختصاصٌ بعلم أحوالِ الشعراءِ والبلغاء ومراتبهم ، وبعلم الأدب جُمْلة = قد تحرَّيت فيها الإيضاحَ والتبيينَ ، وحَذَوْت الكلام حذواً هو بعُرْفِ علماء العربية أشبهُ ، وفى طريقهم أذهبُ ، وإلى الأفهام جُمْلةً أقربُ . وأسأل الله التوفيق للصوابِ والعونَ عليه ، والإرشادَ إلى كُلِّ ما يُزْلِف لديه ، إنه على ما يَشاءُ قديرٌ .

• • •

٣ – معلومٌ أنَّ سَبيلَ الكلامِ سبيلُ ما يدخله التفاضُل ، وأن للتفاضُل فيه غايات ينأى بعضُها عن بعضٍ ، ومنازلَ يَعْلُو بعضُها بعضاً ، وأن عِلْمَ ذلك علمٌ يَخُصّ أهله ، وأن الأَصل والقُدْوة فيه العربُ ، ومن عداهم تَبَعٌ لهم ، وقاصرٌ فيه عنهم ،

٣٧٠ وأنه / لا يجوزُ أن يُدَّعَى للمتأخرين من الخطباءِ والبلغاءِ عن زمان النبى ﷺ الذى نَزَل فيه الوحىُ ، وكان فيه التَّحدى ، [1] أنهم زادوا على أولئك الأوَّلين ، أو كَمَلُوا فى علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يَكْمُلُوا له . كيفَ ؟ ونحن نراهم يُحْمِلُون عنهم أنْفُسَهُم ، [2] ويبرأون من دَعْوى المداناةِ معهم ، فضلاً عن الزِّيادة عليهم .

هذا خالدُ بن صَفْوان يقول : « كيف نُجَارِيهم وإنَّما نَحْكِيهم ؟ أَمْ كيف نُسابقُهم ، وإنّما نجرى على ما سَبَق إلينا من أَعْرَاقهم ؟ » .

ونَرى الجاحظَ يَدَّعِي للعرب الفضلَ على الأُمم كُلِّها فى الخطابة والبلاغة ، ويُنَاظر فى ذلك الشُّعُوبية ، ويُجَهِّلهم ويُسَفِّه أحلامهم فى إنكارِهم ذلك ، ويَقضى عليهم بالشِّقوةِ وبالتَّهالُكِ فى العصبيّة ، ويُطِيل ويطْنِبُ ، ثم يقول :

« ونحن أبقاكَ الله إذا ادَّعَيْنا للعرب الفضلَ على الأمم كلِّها فى أصناف البلاغة ، من القصيدِ والأَرْجَاز ، ومن المنثور والأسْجاع ، ومن المُزْدَوَج وما لا يَزْدَوِج ، فَمَعَنَا = على أنَّ ذلك لهم = [3] شاهدٌ صادقٌ ، من الدِّيباجة الكريمة ، والرَّونق العجيب ، والسَّبْكِ والنَّحْتِ الذى لا يستطيع أشعرُ النَّاس اليومَ ولا أَرْفَعُهم فى البيان أن يقول مِثْلَ ذلك ، إلا فى اليسير والشىء القليل » . انتهى كلامه . [4]

---

(١) السياق : « وأنه لا يجوز أنْ يُدَّعى للمتأخرين .... أنهم زادوا » .

(٢) فى المخطوطة « ج » : « يجعلون عنهم » ، وصححها ناشرو هذه الرسالة : « يجهلون عنهم » ، وكلاهما مقالٌ فاسد . وقوله : « يحملون عنهم أنفسهم » ، أن يضعون من أنفسهم ويخفضونها توقيراً لهم ، ومعرفة بفضلهم .

(٣) فى البيان والتبيين : « فمعنا العلم أن ذلك لهم » ، وحذف لفظ « العلم » ههنا أجود . والسياق : « فمعنا .... شاهدٌ صادق » .

(٤) البيان والتبيين ٣ : ٢٩

والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، أو أن يُنكره إلا جاهلٌ أو معاندٌ .

...

٤ – وإذا ثبت أنهم الأصلُ والقُدْوةُ ، فإنّ عِلْمَهم العلمُ . فبِنَا أن نَنْظُر في دلائل أحوالهم وأقوالهم حين تُلى عليهم القرآن وتُحُدُّوا إليه ، ومُلِئَتْ مسامعهم من المُطَالبة بأن يأتوا بمثله ، ومن التَّقريع بالعجز عنه ، وبَتِّ الحُكْمِ بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرون عليه .

وإذا نظرنا وجدناها تُفْصِح بأنَّهم لم يشكُّوا في عَجْزِهم عن معارضتِه والإتيانِ بمثله ، ولم تُحَدِّثهم أنفسُهم بأنَّ لَهُم إلى ذلك سبيلاً على وجهٍ من الوجوه .

...

٥ – [1] أمَّا « الأحوال » فدَلَّت من حيثُ كان المتعارَفُ من عاداتِ الناس / التى لا تختلف ، وطَبائِعِهم التى لا تَتَبَدَّل ، أنْ لا يسلِّموا لخصومهم الفضيلةَ وهم ٣٧١
يَجِدون سبيلاً إلى دفعها ، ولا يَنْتَحِلون العجزَ وهم يستطيعون قَهْرَهم والظهورَ عليهم . كيف ؟ وإن الشَّاعرَ أو الخطيبَ أو الكاتبَ يبلغه أنّ بأقصى الإقليم الذى هو فيه من يَبْأَى بنفسه ، [2] ويُدِلُّ بشِعْرٍ يقوله ، أو خُطْبةٍ يقوم بها ، أو رِسالةٍ يعمَلها ، فَيَدْخُله من الأَنَفةِ والحَمِيَّةِ ما يدعوه إلى معارضته ، وإلى أن يُظْهِر ما عنده من الفضلِ ، ويبذُلَ ما لديه من المُنَّة ، حتى إنه ليتوصَّل إلى أن يَكْتُب إليه ، وأن يَعْرِض كلامه عليه ، [3] ببعض العِلَل وبنوعٍ من التَّمَحُّل . هذا ، وهو لم يَرَ

---

(١) هذا أول الكلام في « الأحوال » ، وسيأتى القول في « الأقوال » ، من عند رقم : ٧

(٢) « بأى عليه يبأى بَأْوًا » ، فخر عليه وأظهر الكبر .

(٣) السياق : « .... ليتوصَّل .... ببعض العلل » .

ذلكَ الإنسانَ قطُّ ، ولم يكن منه إليه ما يَهُزُّ ويُحَرِّك ويَهيجُ على تلك المعارضة ، ويدعُو إلى ذلك التَعَرُّض .

وإن كان المُدَّعِي ذلك بمرأى منه ومَسْمَعٍ ، كان ذلك أدعى له إلى مُباراتِه ، وإلى إظهار ما عندَه ، وإلى أن يعرف الناس أنه لا يُقَصِّر عنه ، أو أنَّه منه أفضلُ .

فإن آنضافَ إلى ذلك أن يَدْعُوَه الرجلُ إلى مُمَاتَنَتِه ، ويُحَرِّكه لمُقاوَلته ، [1] فذلك الذى يُسهر ليلَهُ ويَسْلُبُه القرارَ ، حتى يَسْتفرِغَ مجهودَه فى جَوابه ، ويبلغ أقْصَى الحَدِّ فى مُناقضته .

وقد عرفتَ قِصَّةَ جريرٍ والفرزدقِ ، وكُلِّ شاعرين جمعَهما عصرٌ ، ثم عَرَض بينهما ما يَهِيج على المقاولة ، ويدعُو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جَدَّ كُلُّ واحدٍ منهما فى مغالبة الآخر ، وكيف جعل ذلك هَمَّه وَوُكْدَه ، [2] وقَصَرَ عليه دهره ؟ هذا ، ولَيْس به ، ولا يَخْشَى ، إلاَّ أن يُقضَى لصاحبه بأنه أشْعَرُ منه ، وأنّ خاطرَه أَحَدُّ ، وقوافِيَهُ أشْرَدُ ، لا يُنازِعه مُلْكاً ، ولا يفتَاتُ عليه بغَلَبته له حَقًّا ، ولا يُلْزِمه به إتاوةً ، ولا يضرب عليه ضَرِيبة ؟

٦ — وإذا كان هذا واجباً بين نَفْسين لا يَرُومُ أحدُهما من مُباهاةِ صاحبه إلاّ ما يَجْرِى على الألْسُن من ذِكْرِه بالفَضْلِ فقط ، فكيف يجوز أن يظهر فى صَمِيم العرب ، وفى مثل قُرَيش ذوى الأنفس الأَبِيَّة والهِمَم / العليَّة ، والأَنَفَة والحَمِيَّة = مَنْ ٣٧٢
يَدَّعى النبوَّةَ ، ويخبرُ أنه مبعوثٌ من الله تعالى إلى الخلق كَافَّة ، وأنه بَشيرٌ بالجنّة

---

(١) « ماتن الرجل » ، فعل به مثل ما يفعل به . و « ماتن فلانٌ فلانًا » ، إذا عارضه فى شعر أو جدل أو خصومة ، ليُرَى أيهما أمتن وأقوى . و « قاوله مقاولة » ، فاوضه القول أىَّ قولٍ كان .

(٢) « وكده » ، مراده وهمه ومقصده .

ونذيرٌ بالنار ، وأنه قَدْ نَسَخ به كل شريعةٍ تقدَّمته ، ودِين دان به الناس شَرْقاً وغرباً ، وأنه خَاتَمُ النبيِّن ، وأنه لا نَبِيَّ بعده ، إلى سَائِر ما صَدَع به ﷺ ، (١) ثم يقول : « وحُجَّتى أن الله تعالى قد أنزل عَلَىَّ كتاباً عربيًّا مُبيناً ، تَعْرِفون ألفاظَه ، وتفهَمون معانِيَهُ ، إلا أنَّكم لا تقدرون على أن تأتوا بمثله ، ولا بعَشْرِ سُوَرٍ منه ، ولا بسُورة واحدةٍ ، ولو جَهدتم جَهْدكم ، واجتمع معكم الجِنُّ والإنسُ » = ثم لا تَدْعُوهم نُفوسهُم إلى أن يعارضوه ، ويبيِّنوا سَرَفَهُ فى دعواه ، مع إمكان ذلك ، ومع أنَّهم لم يسمعوا إلا ما عِنْدهم مثلُه أو قريبٌ منه ؟

هذا ، وقد بلغ بهم الغَيْظُ من مقالته ، ومن الذى ادَّعاه ، حَدًّا تَركوا معه أحْلامَهم الرَّاجحة ، وخرجُوا له عن طاعةِ عُقولهم الفاضلة ، حتى واجهوه بكُلِّ قبيح ، ولَقُوهُ بكل أذًى ومكروهٍ ، ووقَفُوا له بكل طريق ، وكادُوه وكُلَّ من تَبِعهَ بضروب المكايدة ، وأرادوهم بأنواع الشَّر .

وهل سُمِعَ قَطُّ بذى عقل ومُسْكَةٍ آستطاع أن يُخْرِسَ خصماً له قد آشْتَطَّ فى دعواه بكلمة يُجيبه بها ، فترك ذلك إلى أُمورٍ يُسَفَّه فيها ، ويُنْسَب معها إلى ضِيقِ الذَّرْعِ والعَجْز ، وإلى أنَّه مغلوب قد أعْوَزَته الحِيلة ، وعَسُرَ عليه المخلص ؟ (٢)

= أم هَل عُرِف فى مَجْرى العادات ، وفى دَواعي النفوس ومَبْنَى الطبائع ، أنْ يدَعَ الرجلُ ذو اللُّبِّ حُجَّته على خصمه ، فلا يَذْكُرها ، ولا يُفْصح بها ، ولا يُجَلِّى عن وجهها ، ولا يُرِيه الغلط فيما قال ، والكَذِبَ فيما آدَّعى ، لا ، ولا يَدَّعِي أنَّ ذلك

---

(١) فى المطبوعة وحدها : « إلى آخر » ، بلا فائدة فى التغيير .

(٢) فى المطبوعة : « وعزّ عليه المخلص » ، تغيير بلا داع .

عنده ، [١] وأنّه مستطيع له ، بَلْ يَجْعلُ أوّلَ جَوابِه له ومعارضته إيّاه ، التّسَرُّعَ إليه والسَّفهَ عليه ، والإقدامَ على قَطْعِ رَحِمِه ، وعلى الإفراطِ فى أذاه ؟

= أم هل يجوزُ أنْ يَخرُجَ خارجٌ من الناس على قومٍ لهم رِياسة ، ولهم دِينٌ

٣٧٣ / ونِحْلَةٌ ، فَيُؤلِّبَ عليهم الناس ، ويُدَبِّرَ فى إخراجهم من ديارهم وأموالهم ، وفى قَتْل صَناديدِهم وكبارِهم ، وسَبْى ذَرَارِيهم وأولادهم ، وعُمْدتُه التى يجد بها السبيلَ إلى تألُّفِ من يَتَألَّفه ، [٢] ودُعاءِ من يدعوه ، دَعْوى لَهُ ، إذا هى أُبْطِلت بَطَل أمْرُه كلُّه ، وانتقَضَ عليه تدبيرُه = ثُمَّ لا يُعْرَض لَه فى تلك الدعوى ، ولا يُشْتَغَل بإبطالها ، مع إمكان ذلك ، ومع أنه ليس بمتعذِّر ولا ممتنع ؟

وهل مَثَلُ هذا إلاّ مَثَلُ رَجُلٍ عَرض له خَصْمٌ من حيث لم يَحْتَسِبْه ، فادَّعى عليه دعوى إنْ هى سُمِعَت كان منها على خَطَرٍ فى ماله ونفسه ، فأحضر بَيِّنةً على دَعْواه تلك ، وعند هذا المدَّعَى عليه ما يُبْطِل تلك البيِّنة أو يعارضُها ، وما يَحُول على الجُمْلة بينه وبين تَنْفيذِ دعواه ، فيدَعُ إظهارَ ذلك والاحتجاجَ به ، ويُضْرِب عنه جُمْلةً ، ويَدَعُه وما يُرِيد من إحكام أمره وإتمامه ، ثم يصيرُ الحالُ بينهما إلى المُحَاربة ، وإلى الإخطار بالمُهَج والنُّفُوس ، فيُطَاوِلُه الحربَ ، ويُقْتَل فيها أولاده وأعِزَّته ، وتُنْهَكُ عشيرته ، وتُغْنَم أموالُهُ ، ولا يَقَعُ له فى أثناء تلك الحال أن يرجِعَ إلى القاضى الذى قضى لخصمه بَدِيًّا ، [٣] ولا إلى القوم الذين سَمِعوا منه وتصوَّرُوه بصورة المحقِّ فيقول : « لقد كانت عندى = حين ادَّعَى ما ادَّعَى = بينةٌ على فساد دعواه وعلى كَذِب شهوده ، قد تركتها تهاوُناً بأمره ، أو أُنْسِيتها ، أو مَنَع مانعٌ دون

---

(١) أسقط الناشران : « لا » الأولى اقتحاماً .

(٢) غير الناشران فكتبا : « وعدته التى يجد بها السبيل .... » .

(٣) « بديًّا » و « بديئاً » أى فى أوّل الأمر .

عَرْضها ، وها هى هذه قد جئتكم بها ، فانظروا فيها لتَعْلَمُوا أنكم قد غُرِرْتم ؟ » . ومعلوم بالضرورة أنّ هذا الرجل لو كان من المجانين ، لما صحَّ أن يفعلَ ذلك ، فكيف بقومٍ هم أرجحُ أهل زمانهم عقولاً ، وأكمَلُهم معرفةً ، وأجزَلُهم رأياً ، وأثْقَبهم بَصيرة ؟ فهذه دِلالة « الأحوال » .

* * *

٧ – [١] وأمّا « الأقوال » فكثيرة :

منها حديث ابن المُغيرة ، [٢] رُوِىَ أنه جاءَ حتى أتَى قُرَيْشاً فقال : إن الناس يجتمعون غداً بالموسم ، وقد فَشَا أمْرُ هذا الرجل فى الناس ، فهُمْ سائلوكم عنه فماذا تَرُدُّون عليهم ؟ [٣] / فقالوا : مجْنُون يُخْنَق . فقال : يأتُونه فيكلّمونه فيَجِدُونَه ٣٧٤
صحيحاً فصيحاً عاقلاً ، [٤] فيكذِّبُونكم ! قالوا نقول : هو شاعر . قال : هم العربُ ، وقد رَوَوْا الشعر ، وفيهم الشعراء ، وقوله ليس يُشْبِه الشعرَ ، فيكذِّبُونكم ! قالوا نقول : هو كاهنٌ . قال : إنهم لَقُوا الكُهَّانَ ، فإذا سمعوا قولَهُ لم يجدوه يُشْبِه الكَهَنة ، فيكذبونكم !

ثم انصرف إلى منزله فقالوا : صَبَأ الوليد = يعنون : أسلم = ، ولئِن صَبَأ لا يبقى أحدٌ إلا صَبَأ . فقال لهم ابن أخيه أبو جهل بن هشام بن المغيرة : أنا

---

(١) مضت دلالة « الأحوال » التى بدأت فى رقم : ٥ ، وتبدأ دلالة « الأقوال » . وزاد الناشران هنا لفظ « دلالة » قبل الأقوال ، ولا حاجة إليها ، لأنه قال فى رقم : ٥ « وأمّا الأحوال » ، فكذلك فعل هنا .

(٢) هو أبو المغيرة ، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان ذا سِنّ ومهابة فى قريش ، وحديثه فى سيرة ابن هشام ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ بغير هذا اللفظ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ بعدُ .

(٣) فى المخطوطة : « تردون عنيه » ، والصواب ما أثبته الناشران « عليهم » .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « عادلاً » ، وهو لا معنى له .

أَكْفِيكُمُوه . قال : فأتاه محزوناً فقال : ما لك يا آبن أخ ؟ قال : هذه قريشٌ تجمَعُ لك صَدَقةً يتصدَّقون بها عليك ، تَسْتَعِين بها على كِبَرك وحاجتِك . قال : أولست أكثر قريش مالاً ؟! قال : بَلَى ، ولكنهم يزعُمون أنك صَبَأْتَ لِتُصِيب من فَضْل طعامِ محمدٍ وأصحابِه . قال : والله ما يَشْبَعون من الطعام ، فكيف يكون لهم فضول ؟!

ثم أتى قريشاً فقال : أتزعمون أنى صَبَأْتُ ؟ ولعمرى ما صبأت ، إنكم قلتم : محمَّد مجنونٌ ، وقد وُلِد بين أَظْهُرِكم لم يَغِبْ عنكم ليلةً ولا يوماً ، فهل رأيتموه يُخْنَق قطُّ ؟ فكيف يكون مجنوناً ولم يُخْنَقْ قطُّ ؟ وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شُعَراء ، فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ وقلتم : كاهن ، فهل حدَّثكم محمد فى شيءٍ يكون فى غدٍ إلاّ أن يقولَ إن شاءَ الله ! قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقولُ هو ساحِرٌ . فقالوا : وأىُّ شيء السِّحْر ؟ قال : شيء يكون ببابل ، مَنْ حَذَقه فرَّق بين الرجُل وامرأتِه ، والرجلِ وأخيه ، إنّا لله ، أفما تعلمون أن محمداً فرَّق بين فُلانٍ وفلانةَ زوجتِه ، [(١)] وبين فُلانٍ وآبنه ، وبين فُلانٍ وأخيه ، وبين فُلانٍ ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفتُ إليهم ولا يأتيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رَأْيُهم على أن يقولوا إنه ساحرٌ ، وأن يردُّوا الناسَ عنه بهذا القول .

٣٧٥ وانصرف ، فمرَّ بأصحاب النبى ﷺ / مُنْطَلِقاً إلى رَحْلِه ، وهم جلوس فى المسجد ، فقالوا : هل لك يا أبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ما ذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلاّ سِحراً ، وَمَا هُو إلاَّ قولُ البَشَرِ يَرْويه عن غيره . وعَبَس فى وجوههم وبَسَر ، ثم أدبر إلى أهله مكذِّباً ، وآستكبر عن حديثهم الذى قالوا له وعن الإيمان ، فأنزل الله تعالى : (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّر فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ) [سورة المدثر : ١٨ ، ١٩] ، الآية .

---

(١) فى المخطوطة « ج » : « إنّا لله فما تعلمون » ، وغيرها فى المطبوعة : « أليس مما تعلمون » ، ولا حاجة إليه ، إنما سها الكاتب فأسقط الألف .

٨ – ومنه ما رواه محمد بن كعب القُرَظِىّ قال : (١) حُدِّثتُ أنَّ عُتبة بن ربيعة =وكان سيِّداً حليماً= قال يوماً : ألا أقومُ إلى محمَّدٍ فأُكلِّمه فأعرضُ عليه أموراً لعلّه أن يقبلَ منها بعضها ، فنُعْطِيه أيَّها شاءَ ؟ = وذلك حين أسلم حَمْزَةُ رضى الله عنه ، ورأوا أصحابَ النبىِّ ﷺ يكثرون = قالوا : بلى يا أبا الوليد ! فقام إليه ، وهو ﷺ جالس فى المسجد وَحْدَه ، فقال : يا ابن أخى ! إنّك منّا حيثُ علمتَ من السِّطَة فى العشيرة ، (٢) والمكانِ فى النَّسب ، وإنّك أتيتَ قومَك بأمر عظيم ، فرَّقْت بَيْنَ جماعتهم ، وسَفَّهْتَ أحلامهم ، وعِبْتَ آلهتَهُم ، وكَفَّرت من مَضى من آبائهم ، فآسمع منِّى أعْرِضْ عليك أموراً تَنْظُر فيها ، لعلك أن تقبَلَ منها بعضَها . فقال رسول الله ﷺ . قُل . قال : إنْ كنتَ إنّما تريدُ المالَ بمَا جئتَ به من هذا القول ، جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرَنا مالاً ، وإنْ كُنْتَ تريد شَرَفاً سوَّدناك حتى لا نقطع أمْرًا دُونك ، وإن كنتَ تريدُ به مُلْكاً مَلَّكناكَ علينا ، وإن كانَ هذا الذى بك رَئِيًّا لا تستطيع ردَّه عن نَفْسِك ، (٣) طلبنا لك الطِبَّ ، وبذلنا فيه أموالنا حتى نُبْرِئَك منه ، فإنَّه رُبَّما غلب التَّابع على الرجلِ حتى يُدَاوَى منه ، أو لعلَّ هذا شِعْرٌ جاش به صَدْرُك ، فإنكم لعمرى بنى عبد المطلب تَقْدِرون من ذلك على ما لا نَقْدر عليه . (٤) حتى إذا فَرَغ قال له رسول الله ﷺ : أوَقَدْ فرَغْتَ ؟
قال : نعم . قال : فآسمع منِّى ، قال : / قُلْ . قال : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣٧٦
حم تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يعْلَمُون بَشِيراً وَنَذِيراً فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ) [سورة فصلت : ١ - ٤] ، ثم

---

(١) حديث محمد بن كعب القُرَظِىّ ، هو فى سيرة ابن هشام ١ : ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) « السِّطة » فى الحَسَب ، هى الشرف والرِّفعة .

(٣) « الرئِىُّ » ، التابع من الجنّ ، يلازمُ المرء ويحدِّثه ويتحدثُ عنه .

(٤) من أول قوله : « أو لعل هذا شعرٌ » ، إلى هنا ليس فى سيرة ابن هشام .

مضى فيها يقرؤها ، فلما سَمِعها عُتْبَة أنصَت له ، وألقى يَدَيْه خلْف ظهره مُعتمِداً عليهما يَسْتمعُ منه ، حتى انتهى رسول الله ﷺ إلى السَّجْدةِ منها فسَجَد ، ثم قال له : قد سمعتَ ما سمعتَ فأنت وذاك !

فقام عُتْبَةُ إلى أصحابه ، فقال بعضهم لبعض : لقد جاءَكم أبُو الوليد بغير الوجه الذى ذهبَ به . فلما جلس قالوا : ما وَراءَك ؟ قال : وَرَائى أنّى سمعتُ قولاً واللهِ ما سمعتُ بمثله قطُّ ، ومَا هو بالشِّعر ولا السِّحر ولا الكَهانة ، يا مَعْشَرَ قُريش أطيعونى ، خَلُّوا بين هذا الرَّجُل وبين ما هو فيه واعتزلوه ، فوالله ليكونَنَّ لقوله الذى سمعت نَبَأٌ ، فإن تُصِبْه العربُ فقد كُفِيتُمُوه بغيرِكم ، وإن يُظْهِرهُ على العربِ به ، فمُلْكُه ملككم ، وكنتم أسعد الناس به . قالوا : سحرك بلسانه ! قال : هذا رأيى فاصْنعوا ما بَدَا لكم .

٩ — ومنه ما جاءَ فى حديث أبى ذَرّ فى سبب إسلامه : (١) رُوى أنه قال : قال لى أخِى أُنَيْس : إنّ لى حاجةً إلى مكَّةَ ،فانطَلَق فراثَ ، فقلت : ما حَبسَك ؟ قال : لقيت رجُلاً [يقول] إن الله تعالى أرسله . فقلت : فما يقول الناس ؟ قال : يقولون شاعرٌ ، ساحرٌ ، كاهنٌ . قال أبو ذَرّ : وكان أُنَيْسٌ أحد الشُّعراء ، قال : والله لقد وضعت قولَهُ على أَقْراء الشعر فلم يلتئم على لسان أحدٍ ، ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم ، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون .

---

(١) حديث إسلام أبى ذر ، روى من طرق ، وبألفاظ مختلفة ، وبهذا اللفظ فى صحيح مسلم ، فى كتاب فضائل الصحابة ، « باب من فضائل أبى ذر رضى الله عنه » ، من طريق « حميد بن هلال ، عن عبد الله ابن الصامت ، عن أبى ذر » ، وهو أيضاً فى طبقات ابن سعد ٤/١/١٦١ . و « راث علىَّ » ، أبطأ . وروايتهما : « فلا يلتئم على لسان أحد بعدى » ، و « أقراء الشعر » ، يعنى بحوره وطرائقه وأنواعه ، جمع « قَرِىّ » .

١٠ – ومن ذلك ما رُوِى أنَّ الوَلِيد [بن عُقْبَة] (١) أتى النبىَّ ﷺ فقال : اقرأْ . فقرأ عليه : (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ والإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِى القُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ وَالبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون) [سورة النحل : ٩٠] ، فقال : أعِدْ . فأعاد ، فقال : واللهِ إنَّ له لَحَلاوة ، وإن عليه لَطَلاوَةً ، / وإن أسْفَله لمُعْرِق ، وإن ٣٧٧
أعلاه لمُثْمِر ، وما يَقُول هذا بَشَرٌ .

• • •

١١ – وآعلم أنه لا يجوز أن يقال فى هذا وشِبْهِه إنه لا يكون دليلاً حتى يكون من قول المشركين بعضهم لبعض ، حين خَلَوا بأنفسهم فتفاوَضُوا وتحاوَرُوا وأفضى بعضهم بذات نفسه إلى بعض = وإن كان منه من كلام المؤمنين ، أو ممن قاله ثم آمن ، فإنه لا يصحُّ الاحتجاجُ به فى حكم الجَدَل ، من حيث يصير كأنَّك تحتجُّ على الخَصْم برأى تراه أنت ، وبقولٍ أنت تقوله ، وذلك أنه إنما يمتنع أن يدُلّ إذا صَدَر القولُ مَصْدَر الدعوى والشيءِ يَدْفَعه الخصم ويُنْكِره ، فأمّا ما كان مخرجه مَخْرَج التنبيه على أمر يَعرِفُه ذوو الخِبْرة ، وأطلقهُ قائله إطلاق الواثق بأنه مَعلومٌ للجميع ، وأنّه ليس من بصيرٍ يعرف مقاديرَ الفضل والنَّقْص إلاّ وهو يُخْرَج إلى تسليمه والاعتراف به شاءَ أم أَبَى = فهو دليلٌ بكل حالٍ ، ومن قولِ كلِّ قائلٍ ، وحُجّة من غير مَثْنَوِيَّة ، (٢) ومن غير أن يُنْظَر إلى قائله أمُوافقٌ أم مخالفٌ ، ذاك لأن

---

(١) هكذا فى المخطوطة ، وهو خطأ لا شك فيه ، كأنه اختلط عليه اسمه « الوليد بن عُتبة بن ربيعة » ، وهذا الخبر إنما يروى فى تحيُّر الوليد بن المغيرة ، انظر ما سلف رقم : ٧ ، والسيرة الشامية ٢ : ٤٧٢ وغيرها ، وسيأتى فى رقم : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) « مثنوية » ، استثناء .

الدِّلالة ليست من نَفْس القول وذات الصفة ، بل فى مَصْدَرِهما ، وفى أَنْ أُخْرِجا مُخْرَجَ الإخبارِ عن أمرٍ هو كالشيءِ البادِى للعيون ، لا يُعْمِل أحد بَصَرَهُ إلاَّ رآه .

. . .

١٢ — وإذا رأينا « الأحوال » و « الأقوال » منهم قد شهدت ، (١) كالذى بَان ، باستسلامهم للعَجْزِ وعِلْمهم بالعظيم من الفضلِ والبَائِن من المزيَّة ، الذى إذا قِيسَ إلى ما يستطيعونَهُ ويَقْدِرون عليه فى ضُروبِ النَّظم وأنواع التصرُّف ، فاتَهُ الفَوْتَ الذى لا يُنَالُ ، (٢) وارتقى إلى حيث لا تطمعُ إليه الآمال ، فقد وَجب القطعُ بأنه مُعجزٌ .

ذلك لأنه ليس إلاَّ أحدُ الأمرين : (٣) فإمّا أن يكونوا قد علموا المزيَّةَ التى ذكرنا أنهم علموها على الصِّحَّة = وإما أن يكونوا قد تَوَهَّموها فى نظم القرآن ، وليست هى فيه لغَلَطٍ دخل عليهم . ودعوى الثَّانى من الأمرين سُخْفٌ ، فإن ذلك لو ظُنَّ بالواحد منهم لبَعُد ، ذلك لأنه لا يُتَصَوَّر أن يَتوهَّم العاقل فى نَظْمِ كلامٍ ، / جُلُّ مُناه ومُنَى أصحابه أن يستطيعَ معارضتَه ، وأن يقدر على إسكات خَصْمِه ٣
المُباهِى به ، أنَّه قد بلغ فى المزيَّةِ هذا المبلغَ العظيمَ غلطاً وسهواً ، (٤) فكيف بأن يَشْمَلَ هذا الغلط كُلَّهم ، (٥) ويدخل على كافتِهم ؟ وأىُّ عقلٍ يرضى من صاحبه

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فمنهم قد شهدت » ، وهو لا يستقيم .

(٢) السياق : « الذى إذا قيس .... فاته الفوت ... فقد وجب » .

(٣) فى المخطوطة : « ليس أحد الأمرين » ، وصححها فى المطبوعة : « ليس إلا أحد أمرين » .

(٤) السياق : « .... لا يتصوّر أن يتوهم العاقل ... أنه قد بلغ فى المزية » .

(٥) فى المطبوعة : « يشتمل » .

بأَنْ يتوهَّم عليهم مثل هذا من الغلط ، وهم مَنْ إذا ذَاقَ الكلام عرف قائِلَه من قبل أن يُذْكَر ، ويسمعُ أحدُهم البيتَ قد استَرْفَدَهُ الشاعرُ فأَدخله فى أَثْناء شعرٍ له ، فيعرف موضعه ويُنَبِّهُ عليه ، كما قال الفرزدق لذى الرُّمَّة أهذا شعرك ؟ ، هذا شعر لاكَهُ أَشَدُّ لَحْيَيْن منك = (١) إلى ضُروب من دقيق المعرفة يقِلُّ هذا فى جَنْبِها ؟ وإذا لم يصحَّ الغَلَط عليهم ، ولم يَجُزْ أن يُدَّعَى أنَّه كان معهم فى زمانهم من كان بالأمر أعلمَ ، (٢) وبالذى وقع التحدِّى إليه أَقومَ ، فقد زالت الشبهة فى كونه معجزاً له .

...

١٣ — وإن قالوا : فإنّ هٰهُنا أمراً آخرَ ، وهو ما عَلِمْنا من تقديمهم شعراءَ الجاهليَّةِ على أنفسهم ، وإقْرارِهم لهم بالفضل ، وإجماعِهم فى امرىء القيس وزهير والنابغة والأعشى أنَّهم أشْعَرُ العرب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أين لنا أن نعلمَ أنَّهم لم يكونوا بحيثُ لو تُحُدُّوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها ؟

قيل لهم : هذا الفَضْلُ على ما فيه لا يَقْدَح فى موضع الحُجَّة ، وذَلك أنهم كانوا ، كما لا يَخْفَى ، يَرْوُون أشعار الجاهليين وخُطَبهم ، ويَعْرِفون مقاديرَهُم فى الفصاحة معرفةَ من لا تُشْكِلُ جِهات الفَضْل عليه ، فلو كانوا يرون فيما رووا وحفظوا مزيَّةً على القرآن ، (٣) أو رأَوه قريباً منه ، أو بحيثُ يجوز أن يُعارَض بمثله ، أو يَقَعَ لهم إذا قاسوا أو وازنوا أنَّ هذا الذى تُحُدُّوا إلى معارضته لو تُحُدِّىَ إليه مَنْ قبلهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله ، لكانوا يَدَّعون ذلك ويذكُرونه ، ولو ذكُروه لذُكِرَ

(١) خبره فى الأغانى ١٨ : ٢١ (الهيئة) ، وفى غيره .

(٢) فى المطبوعة : « أنه كان فى زمانهم » ، أسقط « معهم » .

(٣) فى المخطوطة : « .... كانوا يروُون كما رووا وحفظوا » ، وهو كلام مضطرب ، وصححه الناشران ، وحذفا « وحفظوا » لِمَ ؟ لا أدرى .

عنهم . ومُحَالٌ = إذَا رَجَعنا إلى أنفسنا واستشْفَفْنا حالَ الناس فيما جُبِلوا
٣٧٩ / عليه (١) = أن يكونوا قد عَرَفُوا لما تُحُدُّوا إليه وقُرِّعوا بالعجز عنه شِبْهاً ونَظْماً ، ثم يُتْلَى عليهم : (قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) [سورة الإسراء : ٨٨] ، فلا يزيدون فى جوابه على الصمت ، ولا يقولون : « لقد روينا لمن تَقَدَّم ما علمتَ وعلمنَا أنه لاَ يَقْصُرُ [عما] أتيتَ به ، فمن أين استجَزْتَ أن تدَّعِيَ هذه الدَّعْوَى » ؟

فإذا كان من المعلوم ضرورةً أنَّهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأَوا أن يَقُولوه ، ولو على سبيل الدَّفع والتلبيس والتَّشَغُّبِ بالباطل ، (٢) بل كانوا بين أمرين : إمَّا أن يُخْبِروا عن أنفسهم بالعجز والقُصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحالُ حالَ تَصَادُقٍ = وإمَّا أن يتعَلَّقوا بما لا يتعَلَّق به إلا من أعوزته الحِيلَة ، ومن فُلَّ بالحجة ، (٣) من نسبته إلى السحر تارةً ، وإلى أنه مأخوذٌ من فُلانٍ وفُلانٍ أُخرَى ، (٤) يُسَمُّون أقواماً مَجْهولين لا يُعْرَفون بعِلْمٍ ، ولا يُظَنُّ بهم أن عندهم عِلماً ليس عند غيرهم = (٥) ثَبَت أنهم قد كانوا عَلِموا أنَّ صُورة أولئك الأوائل صُورتُهم ، وأنَّ التقديرَ فيهم أنهم لو كانوا فى زَمَان النبى ﷺ ، ثُمّ تُحُدُّوا إلى معارضته ، لكانَوا فى مثل حالِ هؤلاء الكائنين فى زمانه حالُهُمْ . وإذا كان هذا هكذا ، فقد انتفى الشَّكُّ ، وحصل اليقينُ الذى تسكُنُ معه النفس ، ويطمئنُّ

---

(١) فى المطبوعة : « واستشفعنا » و « استَشَفَّ الأمر » ، تأمّله لينظر ما وراءه .

(٢) غير ما فى المخطوطة فكتب « الشغب » ، كأنه ظنه خطأ !

(٣) فى المخطوطة والمطبوعة : « فعل بالحجة » ، وهو خطأ ظاهر . و « فَلَّهُ يَفُلُّه » ، كسره وهزمه .

(٤) فى المخطوطة والمطبوعة : « وفلان آخر » ، كلام غير مستقيم .

(٥) السياق من أول الفقرة : « فإذا كان من المعلوم » .

عنده القلب ، أنه مُعْجِز ناقضٌ للعادة ، وأنَّه فى معنى قَلْبِ العصا حيةً ، وإحياءِ المَوتى ، فى ظهور الحُجَّة به على الخَلْق كافَّةً ، وبَانَ أنْ قد سُعِد المؤمنون وخسِر المبطلون .[1] والحَمْدُ لله ربِّ العالمين على أنْ هدانا لدينه ، وأنار قلوبنا ببُرْهانه ودليله ، وإياه جَلّ وعزَّ نسأَل التَّثْبيت على ما هَدَى له ، وإتمامَ النِّعمة بإدامة ما خَوَّله ، بفضْله ومَنِّه .

• • •

(١) « السياق : « وإذا كان هذا ، فقد انتفى الشكُّ .... وبانَ أن قد سعد » .

فَصْلٌ

١٤ – وآعلم أنَّ هٰهُنا باباً من التلبيس أنتَ تَجِدُه يدورُ فى أَنْفُسِ قومٍ من

٣٨٠ الأَشقياء ، وتراهم يُومِئون إليه ، ويَهْمِسون به ، ويَسْتَهْوُون الغِرَّ الغَبِيَّ بذكره ، / وهو قولهم : « قد جرت العادة بأن يَبْقَى فى الزَّمان من يفوتُ أهلَه حتى يُسَلِّموا له ، وحتى لا يَطْمعَ أحد فى مُدَاناته ، وحتَّى لَيَقع الإجماع منهم أنَّه الفَرْدُ الذى لا يُنَازَع . »[1] ثم يذكرون امرأَ القيس والشعراءَ الذين قُدِّموا على من كان معهم فى أعصارِهم ، وربما ذكروا الجَاحِظَ وكلَّ مَذْكور بأنه كان أفضلَ من كان فى عصره ، وهم فى هذا البابِ خَبْطٌ وتخليطٌ لا إلى غاية . وهى نَفْثَة نَفَثها الشيطانُ فيهم ، وإنَّما أُتُوا من سوء تَدَبُّرهم لما يسمعون ،[2] وتسرُّعِهم إلى الاعتراض قبل تَمَام العلم بالدليل . وذلك أنَّ الشرط فى المزيَّة الناقضة للعادة ، أن يبلُغَ الأمر فيها إلى حَيْثُ يَبْهَر ويَقْهَرُ ، حتى تنقطع الأطماعُ عن المعارضة ، وتَخْرَس الأَلْسُنُ عن دَعْوى المداناة ، وحتى لا تُحَدِّثَ نفسٌ صاحبَهَا بأن يتصدَّى ، ولا يَجُول فى خَلَدٍ أنَّ الإتيانَ بمثله يُمْكِن ، وحتى يكون يَأْسُهُمْ منه وإحساسُهُم بالعجز عنه فى بعضِه ، مثلَ ذلك فى كُلِّه .

* * *

١٥ – وليت شعرى ، مَنْ هذا الذى سَلَّم لهم أنَّه كان فى وقت من الأوقات من بَلَغ أمره فى المزيَّة وفى العُلُوِّ على أهل زمانِه هذا المَبْلَغ ، وانتهى إلى هذا الحدِّ ؟ إن

---

(١) فى المخطوطة : و « حتى لا يقع الإجماعُ منه » ، وصححه الناشران : « حتى ليقع الإجماع فيه .... » ، والجيد ما أثبتُّ .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « سوء تدبيرهم » ، وهو خطأ .

قيل : « امرُؤُ القَيْس » ، فقد كان فى وقته من يُبَارِيه ويُمَاتِنُه ، بل لا يَتَحَاشَى من أن يَدَّعِيَ الفَضْلَ عليه . فقد عرفنا حديث « عَلْقَمة الفَحْل » ، وأنه لما قال امرؤ القيس ، وقد تناشدا : « أيُّنا أشعر ؟ » ، قال : « أنا » ؛ غيرَ مُكْتَرِث ولا مُبالٍ ، حتى قال امرؤ القيس : « فقُلْ وَٱنْعَتْ فَرسَكَ وناقتَك ، وأقول وأَنْعَتُ فرسى وناقتى » . فقال علقمة : « إنى فاعل ، والحكَمُ بَيْنى وبَينك المرأةُ من ورائك » ، يعنى أمّ جُنْدُب آمرأة آمرىء القيس ، فقال امرؤ القيس :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعذَّبِ (١)

وقال عَلْقمة :

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرانِ فى كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ (٢)

وتحاكما إلى المرأة ، فَفَضّلت علقَمة . (٣)

...

---

(١) فى ديوانه .

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى هامش « ج » ، حاشية بخطّ كاتبها ، هذا نصُّها :

« وإنّما فضّلت علقمة على امرىء القيس ، لأنهما وصفا الفرسَ ، فقال امرؤ القيس :

فللزَّجْر أُلْهُوبٌ ، وللسَّاقِ دِرَّةٌ وللسَّوْطِ منها وَقْعُ أَخْرَجَ مُهَذَبِ

وقال علقمة :

إذا ما رَكِبْنَا لم نُخَاتِلْ بجُنّةٍ ولكنْ نُنَادِى من بعيدٍ أَلاَ آركَبِ

فقالت : قلت : « فللزجر ألهوبٌ » ، البيت ، لو فُعِل هذا بأتانٍ لعَدَتْ » .

قال أبو فهر : فى رواية بيت امرىء القيس اختلاف شديد ، وبعض الاختلاف فى بيت علقمة .

٣٨١ ١٦ — وجَرَى بين آمرىء القيس والحارِث اليَشْكُرِيّ فى تَتْمِيمه / أنصافَ الأبيات التى أوّلها :

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وهناً   كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ آستِعَاراَ

ما هو مشهور ، حتى قالوا امرؤ القيس : لا أُماتنك بعد هذا . (١)

* * *

١٧ — ثم وجدنَا الأخبار تدُلُّ على خلافٍ لم يَزَلْ بين الناس فيه وفى غيرِه ، أىٌّ أشعر ؟ وعلى أىّ لم يَسْتَقِرَّ الأمرُ فى تقديمه قَراراً يرفَعُ الشَّكّ . رووا أن أمير المؤمنين عليًّا ، رضوان الله عليه ، كان يُفَطِّر الناس فى شهر رمضانَ ، فإذا فرغ من العَشَاء تكلَّم فأقَلَّ ، وأوجزَ فأبلغَ . قال : فاختصم الناسُ ليلةً فى أشعرِ الناس ، حتى آرتفعت أصواتهم ، فقال رضوان الله عليه لأبى الأسود الدؤلى : قل يَا أبا الأسود . وكان يتعصَّب لأبى دُؤَادٍ ، فقال : أشعرهم الذى يقول :

وَلَقَدْ أَغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى   أَحْوَذِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إضرِيجُ
مِخْلَطٌ مِزْيَلٌ مِكَرٌّ مِفَرٌّ   مِنْفَحٌ مِطْرَحٌ سَبُوحٌ خَرُوجُ
سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ كأَنَّ رِمَاحاً   حَمَلَتْهُ ، وَفِى السَّرَاةِ دُمُوجُ (٢)

فأقبل أمير المؤمنين — رضوان الله عليه — على الناس فقال : كل شعرائكم مُحْسِنٌ ، ولو جَمَعهم ، زمانٌ واحدٌ وغايةٌ ومذهبٌ واحد فى القول ، لعلمنا أيُّهم

---

(١) الخبر فى ديوان امرىء القيس ، وفى كثير من الكتب . وفى هامش « ج » بخط كاتبها ما نصّه : « مُمَاتنةُ الشاعرين : أن يقول هذا بيتاً وهذا بيتاً ، كأنهما يمتدّان إلى غاية »

(٢) سبق تخريج هذا الشعر فى « دلائل الإعجاز » رقم : ٢٣١ ، وفى المطبوعة : « مخلط مزيد » ، خطأ .

أَسْبِقُ إلى ذلك ، وكلُّهم قد أَصاب الذى أَراد وأَحسن فيه ، وإن يكن أَحدهُم أفضلَ ، فالذى لم يَقُلْ رَغْبةً ولا رَهْبةً : امْرُؤُ القَيْس بن حجر ، كان أَصَحَّهم بادِرَة ، وأَجودهم نادرة .

...

١٨ – وعن ابن عباس أَنه سأَل الحُطَيئة : مَنْ أَشعر النَّاس ؟ قال : أَمِنَ الماضين أم من الباقين ؟ فقال : إذَنْ من الماضين ، فهو الذى يقول :

وَمَنْ يَجْعَلِ المَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرْهُ ، وَمَنْ لاَ يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

وما الذى يقول :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ عَلى شَعَثٍ ، أَىُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ

= بدون ذلك ، ولكنَّ الضراعةَ أَفسدته كما أَفسدَتْ جَرْولاً = يعنى نفسه = والله يا ابن عباس لولا الجَشَع / والطَّمع لكنتُ أَشعرَ الماضين ، فأَما الباقون ٣٨٢ فلا أَشك أَنِّى أَشْعَرُهم . (١)

...

١٩ – وقالوا : كان الأَوائل لا يفضِّلون على زُهَيْر أَحداً فى الشعر ويقولون : « قد ظلمه حقَّه من جعله كالنابغة » . قالوا : « وعامة أَهل الحجاز على ذلك » . وعن ابن عباس أَنه قال : سامرت عمر بن الخطاب – رضوان الله عليه – ذات ليلة فقال : أَنْشِدْنى لشَاعِرِ الشُّعراء . فقلت : ومَنْ شاعر الشُّعراءِ ؟ قال : زُهَيْر . قلت :

---

(١) الخبر فى الأغانى ٢ : ١٩٣ ، وكان فى المخطوطة والمطبوعة : « من أشعر الناس من الماضين والباقين » ، وهو كلامٌ فاسدٌ . والشعر الأول لزهير فى معلقته ، والثانى للنابغة فى ديوانه .

يا أميرَ المؤمنين ، ولِمَ كان شاعرَ الشُّعراء ؟ قال : لأنه لا يَتتبّع وَحْشيّ الكلام فى شعره ، ولا يُعاظِل بين القول .

• • •

٢٠ – ورُوِىَ عن أبى عبيدة أنه قال : أشعرُ الناس ثلاثةٌ : امرؤُ القيس بن حجر ، وزهير بن أبى سُلْمَى ، والنابغة الذبيانى ، ثم اختلفُوا فيهم : فزوَّرَت اليمانية تقديماً لصاحبهم أخباراً رَفَعُوها إلى رسول الله ﷺ . ورُوى عن يحيى بن سُلَيْمان الكاتب أنه قال : بَعَثنى المنصور إلى حَمّادٍ الراوية أسأله عن أشعر الناس ، فأتيتُه وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعرِ الناس . فقال : ذاك الأعشى صَنَّاجُها .

• • •

٢١ – فقد علمنَا أن آمرأ القيس كان أشْعَرهم عندهم ، [1] وأن تفضيلهم غيره عليه إنّما كان على سَبِيل المبالغة ، وعلى جهة الاستحسان للشّىْءِ يُتَمَثَّل به فى الوقت ويَقَعُ فى النفس ، وما أشبه ذلك من الأسباب التى يُعْطَى بها الشاعر أكثر مما يستحقّ . أليس فيه أنّه مما لا يَبْعُدُ فى القياس ، وأنّه مما يَتَّسِع له الاحتمال ، وأنه ليس بالقول الذى يُعَاب ، والحكم الذى يُزْرِى بصاحبه ، وأن فضله عليهم لم يكن بالفَضْل الذى يمنع أن يكونوا أكفاءً له ونظراءَ ، يَسُوغ للواحد منهم ، ويُسَوِّغُ هو لنفسه ، دَعْوى مساواته والتَّصَدِّى لمباراته ؟

هذا ، وفى حاجة المنصور إلى أن يَسأل عن أشعر الشعراء ، وقَدْ مضى الدَّهْرُ بعد الدَّهْرِ ، دليلٌ [على] أن لم يكن الذى رُوِى من تَفْضِيله قولاً مُجْمَعاً عليه من

---

(١) فى المخطوطة : « فقد علمنا على أنّ امرأ القيس » ، وأنا أرجح أن الصواب : « وقد عملنا على أنّ امرأ القيس » ، وكأن السياق يدلُّ على صوابه .

أُصله وفى أَوّلِ ما قيل ، [1] وأنه كان كالرأى / يراه قومٌ وينكره آخرون ، وأن الصُّورَةَ ٣٨٣
كانت كالصورةِ مع جرير والفرزدق ، وأَبى تَمَّام والبحترىّ . ذاك لأَنه لو كان القولُ بأَنه أَشعرُ الناس قولاً صَدَرَ مَصْدَرَ الإجماع فى أَوَّله ، وحكماً أُطبق عليه الكافَّة حين حُكِمَ به ، حتى لم يُوجَدْ مخالف ، ثم استمرَّ كذلك إلى زمان المنصور ، لكان يكون مُحالاً أَن يَخْفى عليه حتى يَحتاجَ فيه إلى سؤال حَمَّاد = وكان يكون كذلك بعيداً من حَمَّاد أَن يبعثَ إليه مثلُ المنصور ، فى هَيْبته وسلطانه ودِقَّة نظره وشِدّة مُؤاخذته ، يسألُه فيجازفُ له فى الجواب ، ويقول قولاً لم يَقُلْهُ أَحد ، ثم يُطْلِقه إطلاقَ الشيءِ الموثُوق بصِحَّته ، المتقدِّم فى شهرته . فتدَبّر ذلك .

...

٢٢ — ويزيد الأَمر بياناً أَنَّا رأَيناهم حين طبَّقوا الشعراءَ جعلوا آمرأَ القيس وزهيراً والنابغة والأَعشى فى طبقة ، فأَعلموا بذلك أَنَّهم أَكفاءٌ ونُظَراء ، وأَنّ فضلاً إن كان لواحدٍ منهم ، فليس بالذى يُوئِسُ الباقين من مُدَاناتِه ، [2] ومن أَن يستطيعوا التعلُّقَ به والجَرْىَ فى مَيْدانِه ، ويمنعهم أَن يدَّعوا لأَنفهسم أَو يُدَّعَى لهم أَنهم ساوَوهُ فى كثير مما قالوه أَو دَنَوْا منه ، وأَنهم جَرَوْا إلى غايَتِه أَو كادوا . وإذا كان هذا صُورة الأَمر ، كان من العَمَى التعلُّقُ به ، ومن الخَسَار الوُقوعُ فى الشُّبْهَة بسببه .

...

٢٣ — وطريقةٌ أُخرى فى ذلك ، وتقريرٌ له على ترتيبٍ آخر . وهو أَن الفضلَ يَجِبُ والتقديمَ ، إمَّا لمعنى غريب يَسْبِق إليه الشاعر فيستخرجه ، أَو استعارةٍ بعيدةٍ

---

(١) فى المطبوعة : « الذى روى من تفضيله مجمعا عليه » ، أسقط « قولاً » .

(٢) فى المخطوطة : « معافاته » ، وفى المطبوعة : « معاناته » ، وكلتاهما عديمة المعنى ، إنما هو تصحيف لا أكثر .

يَفْطُنُ لها ، أو لطريقة فى النظم يخترعها . ومعلوم أن المُعَوَّل فى دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليلُ فى المجىء بنَظْمٍ لم يوجد من قبل فَقَطْ ، بل فى ذلك مضموماً إلى أن يَبِينَ ذلك « النظم » من سائر ما عُرِف ويُعْرَف من ضروب « النظم » ، وما يَعْرِف أهلُ العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، [1] البَيْنُونةَ التى لا يَعْرِض معها شكٌّ لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يهتدى لِكُنْهِ أَمْرِهِ ، حتى يكونوا فى / استشعارِ اليأسِ من أن يقدروا على مثله ، وما يَجْرِى مَجْرَى المِثْلِ له ، ٣٨٤
على صُورةٍ واحدةٍ ، وحَتَّى كأن قلوبَهم فى ذلك قد أُفرِغَت فى قَالَبٍ واحد . [2] وإذا كان الأمر كذلك لم يصحَّ لهم تعلُّقٌ بشأن امرىء القيس حتى يدَّعوا أنه سبق إلى نَظْمٍ بانَ من كُلِّ نَظْمٍ عُرِف لمن قبله ولمن كان مَعَهُ فى زمانه ، البَيْنُونَة التى ذكرنا أمرها .

وهم إذا فعلوا ذلك ، ورّطوا أنفسهم فى أعظم ما يكون من الجَهالة ، من حيث أنه يُفْضِى بهم إلى أن يدَّعوا على من كان فى زمان النبىّ ﷺ من الشُّعراءِ والبلغَاءِ قاطبةً الجهلَ بمقادير البلاغة ، والنُّقْصانَ فى علمها ، [3] ولأنفسهم الزيادةَ عليهم ، وأن يكونوا قد استدرَكُوا فى نظم امرىء القيس مزيَّةً لم تعلمها قريشٌ والعربُ قاطبةً ، ذلك لما مَضَى آنفاً من أنَّ مُحَالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نَظْمٌ يعرفون من حاله أنه مُسَاوٍ فى الشرف نَظْمَ القرآن ، ثم لا يَذْكُرونه ولا يحتجُّون به على النبى ﷺ ، وهو يُخْبِرهم أن الذى أَتَى به خارج عن طَوْقِ البشر ويَتَجاوزُ قُوَاهُمْ .

---

(١) السياق : « أن يبين ذلك النظمُ .... البينونةَ » .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « أفرغت فى قلب واحد » ، والذى أثبته أجود .

(٣) قوله : « ولأنفسهم » أى : وادعوا لأنفسهم ، معطوفاً على ما قبله .

هذا ، ومَنْ يُسَلِّم بأنّ امرأ القيس زاد فى البلاغة وشَرَفِ النَّظْم على نَظْم من كان قبله ، ما إذا آعْتُبِرَ كان فى مزيَّة قَدْر القرآن على نَظْمِ مَنْ كان فى عصر النبى ﷺ ؟ أمْ مِنْ أين لهم هذه الدعوى ؟ أَلشيء علموه هم فى شعره ، بَانَ لهم عند قياسه إلى شعرٍ من كان قبله كأبى دُوَّادٍ والأفوه الأودىّ وغيرهما ؟ أم لِخَبَرٍ أتاهم ؟ فَلْيُرونَا مكانه ، وليس لهم إلى ذلك سبيل ، بَلْ قد أتى الخبرُ بما يُجَهِّلهم فى هذه الدعوى ويُكَذِّبهم ، وهو الذى تقدَّم من قول أبى الأسود وتفضيله أبا دُوَّادٍ بحضرة أمير المؤمنين على رضوان الله عليه ، [1] وبعد أن قال له : « قل يا أبا الأسود » ، أفيكونُ أن يكونُوا قد عَرَفوا لامرىء القيس المزيَّةَ التى ذكروها ، وكان فَضْلُه على من تقدَّمه الفضلَ الذى قالوه ، ثم يقول أمير المؤمنين لأبى الأسود : « قل » ، بحَضْرة العرب ، وبِعَقِب / أن تشاجروا فى أشعر الناس ، فيؤخِّره ويقدِّم أبا دؤاد ، ثم ٢٨٥
لا يَسْمَعُ نكيراً ، كالذى يجب فيمن قال الشىءَ الظاهرَ بُطْلانُه ، وذَهب مَذْهَباً لا مَسَاغ له ! وليست تُذْكَرُ أمثالُ هذه الزيادة ، ويُتَكَلَّف الجوابُ عنها ، أنَّها تأخذ موضعاً من قَلْب ذى لُبّ ، ولكن الاحتياط بذِكْرِ ما يُتَوَهَّم أن يَسْتَرْوِحَ إليه الغَوِىُّ ، ويُغَالَطَ به الجاهل .

وإذا كانت الشُّبْهَة فى أصْلِ الدين ، كانت كالداءِ الذى يُخْشَى منه على الرُّوح ، ويُخَاف منه على النَّفس ، فلا يُسْتَقَلُّ قليلُه ، ولا يُتَهاون باليسير منه ، ولا يُتَوَهَّمُ مكانُ حَرَكةٍ له إلا استُقْصِىَ النَّظَرُ فيه ، وأُعِيد الكَىُّ على نواحيه ، وكالحيوان ذى السَّمِّ يُعاد الحَجَرُ على رأسه ، ما دام يُرَى به حِسٌّ وإن قَلَّ .

والله ولى العصمة ، والمسئولُ أن يَجْعل كلَّ ما نعيد ونبدىء فيه لِوَجْهه ، بفَضْله ومَنِّه .

* * *

(١) انظر ما سلف رقم : ١٧

٢٤ -- فٱعلم أنهم إذا ذَكَروا = فى تعلُّقهم بالتَّوابع ، ومحاولتهم أن يَمْنَعوا من
الاستدلال ، مع تَسْلِيم عَجْزِ العرب عن معارضة القرآن = مَنْ تَرَاخى زمانُه عن
زَمان النبى ﷺ ، كالجاحظ وأشباهِه ، كانوا فى ذلك أجهلَ ، وكان النَّقْضُ عليهم
أسهلَ . وذلك أن الشَّرْط فى نَقْضِ العادة أن يَعُمَّ الأزمان كلَّها ، وأن يَظهر على
مُدَّعى النبوة ما لم يستطيعه مَمْلوكٌ قَطُّ .

وأمّا تَقَدُّمُ واحدٍ من أهل العصر سائرَهم ، ففى معنى تقدُّم واحد من أهل
مصر من الأمصار غَيْرَهُ ممن يَضُمُّه وإياه ذلك المِصْرُ ، لا فضلَ فى ذلك بين
الأمصارِ والأعصارِ إذا حَقَّقْتَ النَّظَر ، إذ ليس بأكثر من أنّ واحداً زاد على جماعةٍ
معدودين فى نوع من الأنواع ، فكان أعلَمَهم أَوْ أكتَبَهم أَوْ أشعَرَهُم ، أو أحْذَقَهم
فى صنعة ، وأبْهَرهم فى عَمَلٍ من الأعمال . وليس ذلك من الإعجاز فى شىء ، إنما
المُعْجِزُ ما عُلِم أنه فوق قُوَى البشر وقُدَرِهم ، إن كان من جِنْس ما يَقَع التفاضُل
فيه من جهة القُدَر ، أو فوق عُلُومهم ، إن كان من قبيل ما يَتَفاضَلُ الناسُ فيه
بالعِلْم والفَهْم . وإذَا كُنَّا نعلم أن آستمداد الجاحِظ وأشباهِ الجاحظ من كلام
/ العرب والبُلغَاء الذين تقدَّموا فى الأزمنة ، وأنهم فَجَّروا لهم ينابيعَ القول فٱستَقَوْا ، ٣٨٦
ومَثَّلوا لهم مُثُلاً فى البلاغة فٱحْتَذَوْا ، إذَنْ لم يَبْلُغْ شأْوٌ مَا بلغ ، (١) ولم يَدُرَّ لهم من
ضُروع القولِ ما دَرَّ ، لو أن طِبَاعاً لم تَشْرَبْ من مائِهم ، (٢) ولم تُغْذَ بجَنَاهم ، ولم
يكن حالُهُمْ فى الاكتساب منهم ، والاستمدادِ من ثِمار قرائحهم ، وتَشَمُّم الذى
فاح من روائحهم ، (٣) حالَ النحل التى تَغْتَذِى بأريج الأنوار وَطيِّب الأزهار ، وتملأ

---

(١) غيروا ما فى المخطوطة فجعلوه : « إذن لم يبلغُوا شأو ما بلغوا » ، والذى فى المخطوطة صحيحٌ كل الصحة ، وأساء الناشران إذا لم يشيرا إلى ما فى المخطوطة .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « ولو أن طباعاً » ، الواو مفسدة للكلام .

(٣) السياق : « ولم يكن حالُهم .... حالَ النحل » .

أَجوافَها من تلك اللطائف ، ثم تَمُجُّهَا أَرْياً وتقذفها مَاذِيًّا ، (١) إذن لكان الجاحظُ وغيرُ الجاحظِ فى عداد عامَّة زمانِهم الذين لم يَرْوُوا ، ولم يحفَظُوا ، ولم يتتبعوا كلامَ الأوَّلين ، من لَدُنْ ظَهَر الشعر وكانَ الخطابة إلى وقتهم الذى هم فيه ، (٢) ولم يعرفُوا إلا ما يَتكلّم به آباؤهم وإخوانُهم ومساكنوهم فى الدار والمَحِلَّة ، أو كانوا لا يزيدون عليهم إن زادوا إلا بمقدارٍ معلومٍ . فمِنْ أعظِم الجهل وأشدِّ الغباوة ، أن يُجْعَل تقدُّمُ أحدِهم لأهل زمانه من باب نَقْضِ العادة ، وأن يُعَدَّ مَعَدَّ المُعْجِز . (٣)

* * *

٢٥ – فَمَثَلُ هذه الطبقة إذَنْ مع الصَّدْرِ الأوَّل ، وقياس هؤلاء الخَلَف مع أولئك السَّلَف ، ما جرى بين ابن ميَّادة وعِقَال ، (٤) قال ابن ميادة :

فَجرْنـا ينَابِيـعَ الكـلامِ وبَحْـرَهُ ... فأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوايَةِ يَسْبَحُ
وَما الشِّعْرُ إلاَّ شِعْرُ قَيْسٍ وخِنْدِفٍ ... وقَـولُ سِوَاهُـمْ كُلْفَـةٌ وتَمَلُّـحُ

فقال عقالٌ يجيبه :

ألاَ أَبْلِغِ الرَّماحَ نَقْضَ مَقَالـةٍ ... بِها خَطِلَ الرَّماحُ أَوْ كَانَ يَمْزَحُ (٥)
لقد خَرَقَ الحَيُّ اليَمَانُونَ قَبْلَهُمْ ... بُحُورَ الكَلاَمِ تُسْتَقَى وَهْىَ طُفَّحُ
وقد عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتعلَّمُوا ... وَهم أَعْرَبُوا هذا الكَلاَمَ وأَوْضَحُوا
فللسَّابقِين الفَضْلُ لاَ تُنكِرُونَه ... وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ

---

(١) فى المطبوعة : « مذياً » ، أساء فغيّر ما فى المخطوطة ، و « الأرى » ، العسل . و « الماذىّ » ، العسل الأبيض .

(٢) فى المطبوعة : « وكانت الخطابة » ، والذى فى المخطوطة لا غبار عليه .

(٣) فى المخطوطة : « معدّ العجز » .

(٤) سلف شعر ابن ميادة وعقال فى دلائل الإعجاز : ٥٩٠ ، ٥٩١ ، مع بعض الاختلاف هنا فى حروف منه .

(٥) فى المخطوطة والمطبوعة : « أو كاد يمزح » ، وهى تصحيف .

٢٦ – وفى الذى قدَّمت فى أوَّل الجُزء مُفْتَتَحَ هذه الرسالة من قَوْل خالد
٣٨٧ ابن صَفْوان : « كيف نُجَاريهم / ، وإنما نحكيهم » ، (١) وما أَتْبَعتُه من قول الجاحظ فى شأن العَرب ، وفى أنّ الاقتداءَ بهم والأخذَ منهم والتسليمَ لهم ، وأنهم لا يستطيع أَشعرُ الناس وأَرْفَعهُم فى البيان أن يُضَاهِيَهم ، ويقول مثل الذى قالوه فى جودة السَّبك والنَّحْت ، وكثرةِ الماء والرَّوْنَق ، إلاّ فى اليَسير = (٢) غِنىً للعاقل وكفاية ، اللّهُم إلا أن يَتجاهلَ مُتجاهِلٌ فيدَّعِيَ فى الجاحِظ وأمثالِه فضلاً لم يدَّعُوه لأنفسهم ، أو يَزْعُم أنهم ضامُوا أنفسهم تعصُّباً للعرب ، فتشاهَدُوا لها بأكثر مما عَرَفُوا ، وتواصفوها بمزيَّةٍ [وبما] لم يعلموا ، (٣) فَيفْتَحَ بذلك باباً من الرَّكاكة والسُّخْف لا يُجَاب عن مثله ، ولا يُشْتَغل بالإصغاء إليه ، فَضْلاً عن الكلام عليه .

* * *

٢٧ – واعلم أنه إن خُيِّل إلى قوم من جُهَّال المُلْحِدَة ، (٤) أنّه كان فى المتأَخّرين مِن البلغاء كالجاحِظ وأشباهِ الجاحظ ، مَنْ استطاع مُعارضةَ القرآن فتَرَكَ خوفاً ، أو أنهم فعلُوا ذلك ثم أَخْفَوْه ، لم يَتَصَوَّرْ تخيُّلهم ذلك حتى يَقْتَحِموا هذه الجهالة التى ذكرتُها ، أعنى أن يزعموا أنهم كانوا عِنْد أنفسهم أفصحَ وأبلغ من بُلغَاء قُرَيْشٍ وخطبائهم ، وأنَّ خطيبَهم كان أخطبَ من قُسٍّ وسَحْبَان ، وشاعرَهم أشعرَ مِن آمرِىء القيس ومن كُلِّ شاعرٍ كان فى العرب ، إلاَّ أنَّهم صانَعُوا الناس ،

---

(١) مضى كلام خالد ، والجاحظ فى الفقرة رقم : ٣

(٢) السياق : « وفى الذى قدمت .... غِنًى وكفاية » .

(٣) جعلها الناشران : « .... بمزية لم يعلموها » ، والذى أثبته بين القوسين يقيم الكلام على الدَّرْب .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « الملاحدة » بلا علة .

فمعنوا أنفُسَهم الفضيلةَ ونَحَلُوها العربَ . وذاكَ أنَّ مُحالاً أن يعتقِدُوا فيهم ، أعْنى فى العرب ، ما اعتقده الناسُ ، وفى أنفسهم ما أفصَحوا به من القُصور عن مُدَاناتهم ، وشدَّةِ الانحطاط عنهم ، ثُمَّ أن يستطيعوا ما لم يَستَطِعْه العرب ، (١) ويَكْمُلوا ما لَمْ يَكْمُلوا له .

ومَنْ هذا الذى يشكُّ فى بُطْلان دَعْوىَ من بلَغ بالمصلِّى غايةً وقد انقطع السابقُ ، (٢) وزَعم فى النَّاقص الحِذْقَ أنه آستقَلَّ بشىء عَىَّ به المشهودُ له بالحِذْق والتقدُّم ؟ هذا ما لا يدور فى خَلَدٍ ، ولا تنعقد له صُورَة فى وَهْم ، فآعرف ذلك .

* * *

(١) فى المخطوطة : « ثم يستطيعوا » ، بإسقاط « أن » سهواً .

(٢) فى المخطوطة : « .... من بلغ بالمصلّى غايةً قد انقطع السابق » ، فزاد فى المطبوعة فقال : « السابق [عليها] » . وليس موضع فساد الجملة فى هذا ، بل فى إسقاط الواو من « وقد انقطع » ، وسياق ما يأتى يدلُّ على صواب ما أثبت . و « المصلّى » من الخيل هو الذى يجىء بعد الفرس « السابق » عند السباق فى الحلبة .

فَصْلٌ

فى فنّ آخر من السؤال (١)

٢٨ – وهو أن يقولوا : إنَّا قد علمنا من عاداتِ الناس وطَبائعهم أنّ الواحدَ
٣٨٨ منهم تُوَاتيه العِبارةُ ، ويُطِيعه اللَّفْظُ فى صِنْفٍ / من المعانى ، ثُمَّ يمتنع عليه مِثْلُ تلك العبارةِ وذاك اللفظِ فى صِنْفٍ آخرَ . (١)

فقد يكون الرجل ، كما لا يَخْفَى ، فى المديح أشعرَ منه فى المراثى ، وفى الغَزَل واللَّهْو والصيد أنْفَذَ منه فى الحِكَم الآداب ، وتَراه يَسْتطيع فى الأوصاف والتشبيهاتِ ما لا يستطيع مِثْلَه فى سائر المعانى ، وترى الكاتِبَ وهُو فى الإخوانيات أبلغُ منه فى السُّلْطانيات ، وبالعكس . هذا أمرٌ معروفٌ ظاهر لا يَشْتَبِه . وإذا كان كذلك ، فلعلَّ العَجْزَ الذى ظَهر فيهم عن مُعارضة القرآن ، لم يظهر لأنّهم لا يستطيعون مِثْلَ ذلك النَّظْم ، ولكن لأنهم لا يستطيعُونه فى مِثْلِ مَعَانى القرآن .

وآعلم أنّ هذا السؤالَ يَجِيء لهم على وَجهٍ آخرَ ، وفى صورةٍ أخرى ، وأنا أستقصيه ، حتى إذا وَقَع الجوابُ عنه وَقع عن جُمْلَتِه ، وكان الحَسْمُ فى الداء كله . وذاك أن يقولوا : إنّه لا تَصِحُّ المطالبة إلا بما يُتَصَوَّر وجوده ، وما يَدْخُل فى حيِّز الممكن ، وإنَّا لنعلم من حالِ المعانى أنّ الشاعر يَسْبِقُ فى الكثير منها إلى عبارة يُعْلَمُ ضرورةً أنها لا يَجِيء فى ذلك المعنى إلاّ ما هو دُونَها ومُنْحَطٌّ عنها ، حتى يُقْضَى له بأنَّه قد غلبَ عليه واستبَدَّ به ، كما قَضَى الجاحظ لبشار فى قوله :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ... وأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

---

(١) أسقط الناشران « ثم » ، من قوله : « ثم يمتنع » ؟ وغيّرا أيضاً ما فى المخطوطة ، وكتبا : « فى جزء آخر » ، ولا أدرى لِمَ .

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : « وهذا المعنى قد غلب عليه بَشَّارٌ ، كما غلب عنترة على قوله :

وخَلاَ الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرِدًا كَفِعْلِ الشَّارِبِ المُتَرَنِّمِ
هَزِجاً يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذرَاعِـه قَدْحَ المُكِبِّ عَلى الزِّنَادِ الأَجْذَمِ

قال : فلو أنّ آمرأ القيس عَرَضَ لَمْذهَبِ عنترة في هذا لاَفْتضَح » . (١)

=وليس ذاك لأن بشاراً وعَنْتَرة قد أُوتيا في علم النَّظم جملةً ما لم يُؤْتَ غَيْرُهما ، ولكن لأنه إذا كان في مكان خَبِيءٌ فعَثَر عليه إنسانٌ وأخذه ، لم يَبْق لغيرِه مَرامٌ في ذلك المكان ، وإذا لم يَكُنْ في الصَّدَفَة إلا جوهرةٌ واحدة / ، فعَمَد إليها عامدٌ فشَقَّها عنها ، آستحال أن يَسْتَام هو أو غيرُه إخراجَ جَوْهرةٍ أخرى من تلك الصَّدَفة . وما هذا سبيلُه في الشعر كَثيرٌ لا يَخْفَى على من مارس هذا الشأن . فمن البيّن في ذلك قول القَطَامِي : ٣٨٩

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَوَاقِعَ المَاءِ مِنْ ذِى الغُلَّةِ الصَّادِى (٢)

وقول آبن حازم :

كَفَاكَ بالشَّيْبِ ذَنْباً عِنْدَ غَانِيَةٍ ، وبِالشَّبَابِ شَفِيعاً أَيُّها الرَّجُلُ (٣)

---

(١) كلام الجاحظ في الحيوان ٣ : ١٢٧ ، وبيت بشار مطوى في الدلائل ، وبيتا عنترة في معلقته وديوانه .

(٢) البيت في ديوانه .

(٣) محمد بن حازم الباهلي ، وكُنيته أبو جعفر ، وفي ديوانه المعاني ٢ : ١٥٢ « لأبي حازم الباهلي » ، خطأ . وفي المخطوطة « أبي خازم » ، خطأ أيضاً ، صوابه « ابن حازم » كما كتبت ، وهذا الشعر في الأغاني ١٤ : ٩٤ ، (الدار) ثلاثة عشر بيتاً ، وانظر أيضاً أمالي الشريف المرتضى ١ : ٦٠٦ ، وسمط اللآلي : ٣٣٦ ، وتخريجها ، وقال ابن الأعرابي وذكر هذا الشعر كله : « أحسنُ ما قال المحدثون من شعراء هذا الزمان ، في مديح الشباب وذم الشيب » .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لَمْ تَفُتْهَا شَمْسُ النَّهَارِ بِشَىْءٍ غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ (١)

وقول البحترى :

عَرِيقُونَ فِي الإِفْضَالِ يُؤْتَنَفُ النَّدَى لِنَاشِئِهِمْ مِنْ حَيْثُ يُؤْتَنَفُ العُمْرُ (٢)

لا ينظر فى هذا وأشباهه عارفٌ إلاَّ علم أنه لا يُوجد فى المعنى الذى يُرَى مثله ، وأن الأمر قد بَلَغ غايتَه ، وأنْ لم يبقَ للطَّالب مَطْلبٌ .

•••

٢٩ – وكذلك السبيلُ فى المنثور من الكلام ، فإنك تجد فيه مَتَى شئتَ فصولاً تعلَمُ أن لن يُسْتَطَاعَ فى معانيها مِثْلُها ، فمما لا يخفى أنه كذلك قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضوان الله عليه : « قِيمةُ كُلِّ آمرِىءٍ مَا يُحْسِنُه » ، وقول الحسن رحمة الله عليه : « مَا رَأَيتُ يَقِيناً لا شكَّ فيه أَشبهَ بشكٍّ لا يقين فيه من الموت » . ولن تَعْدَم ذلك إذا تأمَّلت كلامَ البلغاء ونظرت فى الرسائل .

ومن أخص شىء بأن يُطْلَب ذلك فيه ، الكتبُ المبتدأةُ الموضوعةُ فى العلوم المستخرجة ، فإنّا نجد أربابَها قد سَبَقوا فى فصول منها إلى ضرب من اللَّفظ والنظم ، أعْيَا من بَعْدَهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشَبِيهٍ له ، فجعلوا لا يَزيدون على أن يَحْفَظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويُؤَدُّوا ألفاظهم فيها على نِظامها وكما هى . (٣) وذلك ما كان مثل قول سيبويه فى أول الكتاب :

---

(١) ليس لعبد الرحمن بن حسان هو لأبيه حسان بن ثابت فى ديوانه .

(٢) مضى فى دلائل الإعجاز رقم : ٥٧١

(٣) فى المطبوعة : « ويردّدوا ألفاظهم » ، لا يُدرى لم غُيِّر النص .

« وأما الفِعْل فأَمْثِلةٌ أُخِذت من لفظ أَحْدَاث الأَسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى وما يكون ولم يَقَعْ ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطع » . (١)

= لا نعلم أحداً أَتى فى معنى هذا الكلام بما يُوازِنُه أَو يُدَانيه ، أَو يقع قريباً منه ، ولا يَقَع فى الوَهْم / أَيضاً أَنَّ ذلك يُسْتَطاع . أفلا ترى أَنه إِنما جاءَ فى معناه ٣٩٠
قولهم : « والفعل ينقسِمُ بأَقسام الزمان ، ماضٍ وحاضِرٌ ومستقبلٌ » ، وليس يخفى ضعفُ هذا فى جنبه وقُصُورُه عنه . ومثله قوله : (٢)

« كأَنَّهم يُقَدِّمون الذى بَيَانُه أَهمُّ لهم ، وهم بشَأْنِه أَعْنَى ، وإِن كانَا جميعاً يُهِمّانهم ويَعْنِيَانهم » .

* * *

٣٠ – وإِذا كان الأَمرُ كذلك ، لم يمتنع أَن يكونَ سبيلُ لفظ القرآن ونَظْمه هذا السبيل ، (٣) وأَن يكون عَجْزهم عن أَن يأْتوا بمثله فى طريق العَجْز عما ذكرنا ومثَّلْنا . فهذا جُمْلةُ ما يجيء لهم فى هذا الضرب من التعلُّق قد استوفيتُه . وإِذ قد عرفتَه ، فَاْسمع الجواب عنه ، فإِنه يُسْقِطه عنك دفعة ، ويَحْسِمه عنك حَسْماً . (٤)

* * *

---

(١) سيبويه ١ : ٢

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « ومثله قولهم » ، وهو سهوٌ من الناسخ ، وهذا القول هو قول سيبويه فى الكتاب ١ : ١٥ ، ونقله عبد القاهر قبل ذلك فى دلائل الإعجاز ، انظر الفقرة رقم : ١٠٠

(٣) من أغرب تصحيف كتبه كاتب هذه النسخة أن كتب مكان « القرآن » : « الفراق » ، كيف فعل هذا ؟ وسيأتى أغرب منه بعد قليل .

(٤) هذا جواب السؤال الذى بدأه فى رقم : ٢٨

٣١ — وآعلم أنهم فى هذا كرَامٍ قد أضلَّ الهدَفَ ، وبانٍ قد زَال عن القاعدة ، وذاك أنه سؤال لا يتّجه حتى يُقدّر أن التّحدّىَ كان إلى أن يُعَبِّروا عن معانى القرآن أنْفُسها وبأعيانها بلفْظ يُشبه لفظَه ، ونَظْمٍ يُوازِى نظمَه . وهذا تقدير باطل ، فإنَّ التحدّى كان إلى أن يجيئوا فى أىِّ معنى شاءوا من المعانى بنظم يَبْلُغ نظم القرآن فى الشّرَف أو يَقْرُب منه . يدلُّ على ذلك قوله تعالى : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ) [illegible] ، أى مثله فى النظم ، وليكن المعنى مُفْتَرىً كما قُلْتُم ،[1] فلا إلى المعنى دُعِيتُمْ ، ولكن إلى النَّظْم . وإذا كان كذلك ، كان بيِّناً أنه بناءٌ على غير أساس ، ورَمْىٌ من غيرِ مَرْمىً ، لأنه قِياسُ ما امتنعت فيه المعارضةُ من جهةٍ وفى شيء مخصوص ، على ما امتنعت معارَضَتُه من الجهات كلِّها وفى الأشياءِ أجمعها .

فلو كان إذ سَبَق الخليلُ وسيبويهِ فى معانى النَّحو إلى ما سبقَا إليه من اللَّفظ والنَّظم ، لم يسبق الجاحظُ فى معانيه التى وضع كُتُبه لها إلى ما يُوازِى ذلك ويُضَاهِيه ، أو كان بَشَّارٌ إذ سبق فى معناه إلى ما سبق إليه ، لم يُوجد مِثْل نظمه فِيهِ لشاعر فى شيءٍ من المعانى = لكان لهم فى ذلك متعلَّقٌ . فأمّا ولَيْسَ من نَظْمٍ يقال : « إنّه لم يسبق إليه » فى معنى ، إلاّ ويُوجَد أمثالُه أو خيرٌ منه فى معانٍ / أُخَر ، فمن ٣٩١
أشدِّ المُحَال وأَبْيَنِه الاعتراضُ به .

وآعلم أنّا لو سلَّمْنا لهم الذى ظَنُّوه على بُطلانِه ، من أن التحدى كان إلى أن يُعبَّر عن أنْفُسِ معانى القرآن بما يشبه لَفْظَه ونظمَه ، لم نَعْدَم الحِجَاجَ معهم ، وأن يكون لنا عليهم كلامٌ فى الذى تعلّقُوا به ، ودفعٌ لهم عنه . إلا أن العلماءَ آثروا أنْ يكونَ الجوابُ من الوجه الذى ذكرتُ ، إذ كان وَفْقَ ما نُصَّ عليه فى التنزيل ، وكان

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « لما قلتم » .

فيه سدُّ البابِ وحَسْمُ الشُّبَهِ جُمْلةً . ومن ضَعْفِ الرأيِ أن تسلُكَ طريقاً يَغْمُضُ ، وقَدْ وجَدْتَ السَّنَن اللاحِبَ ، وأن تُطَاوِلَ المريضَ فى علاجك ، ومعكَ الدواءُ الذى يشفى من كَثَبٍ ، وأن تُرْخِيَ من خِناق الخَصْم ، وفى قُدْرتك ألاَّ يملك نَفَساً ، ولا يستطيع نُطْقاً .

* * *

٣٢ - ثُمَّ إن أردت أن تكلِّمهم على تسليم ذلك ، فالطريق فيه أن يقال لهم على أوَّل كلامهم حيث قالوا : « إنّا رأينا الرجلَ يكونُ فى نوعٍ أشعرَ ، وعلى جَوْدَة اللفظِ والنظم أقدرَ منه فى غيره » [١] = [٢] إنه ينبغى أن تعلموا أوَّلَ شَيءٍ أنكم حرَّفْتُم كلام الناس فى هذا عن موضعه ، فإنا إذا تأمَّلنا الحالَ فى تقديمهم الشاعرَ فى فنٍّ من الفنون ، وجدناهم قد فَعَلُوا ذلك على معنًى أنَّه قد خَرَّج فى معانى ذلك الفنّ ما لم يُخَرِّجْه غيره ، واتَّسَع لما [لم] يَتَّسع له مَنْ سواه . فإذا قالوا : « هو أنسب الناس » ، فالمعنى أنه قد فَطَن فى معانى الغزل [ومَا] يدلُّ على شدّةِ الوَجْد وفَرْط الحبِ والهَيَمان لما لم يَفْطَن له غيرُهُ . وكذلكَ إذا قالوا : « أمدح ، أو أهجَى » ، فالمعنى أنه قد اهتدى فى معانى الزَّين والشَّين وفى التَّحْسين والتَّهْجين إلى ما لم يَهتدِ إليه نظراؤه ، ولو كانُوا فى اللفظ والنظم يذهبون ، لكان محالاً أن يقولوا : « هو أنسب » ، لأنَّ ذلك فى صفة اللفظ والنظم مُحالٌ . ومَنْ هذا الذى يشكُّ أنْ لَمْ يكن قَوْلُ جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ [٣]

---

(١) فى المطبوعة : « وعلى حوك اللفظ والنظم » ، لا أدرى لِمَ غيروا ما فى المخطوطة .

(٢) قوله : « إنه ينبغى » ، هو بدء الردّ على قولهم .

(٣) البيت فى ديوانه .

أمدحَ بيت عند من قال ذلك ، من أجْلِ لفظه ونظمه ، وأنَّ ذلك كان من أجل معناه ؟ هذا ما لا مَعْنَى لزيادة القولِ فيه .

* * *

٣٣ – فإن قالوا : / هُمْ ، وإنْ كانوا قد أرادوا المعنى فى قولهم : « هذا ٣٩٢
أمدحُ ، وذاك أهجَى ، وهذا أنسبُ ، وذاك أوْصَفُ » ، فإنه لن تتَّسع المعانى حتى تتَّسع الألفاظ ، ولن تَقَع مواقعها المؤثّرة حتى يحسُن النظم . وإذا كان كذلك ، فموضِعُنا منه بحاله . (١) ثم ليس بمُنْكَر ولا مَجْهولٍ أن يكون لفظُ الشاعر ونظْمُه إذا تعاطَى المدحَ ، أحسنَ وأفضلَ منهما إذا هو هجا أو نَسَب .

قيل : إنَّا نَدَع النِّزاع فى هذا ونسلِّمه لكم ، فأخبرونا عن معانى القرآن ، (٢) أهى صِنْفٌ واحدٌ أم أصناف ؟ فإن قلتم : « صِنْف واحدٌ » ، تجاهَلْتُم ، فقد علمنا الحُجَج والبراهين ، والحِكَم والآداب ، والترغيبَ والترهيبَ ، والوعدَ والوعيدَ ، والوصفَ والتشبيهَ والأمثالَ ، وذِكْرَ الأُمم والقرون واقتصاصَ أحوالهم ، والنَّبأَ عمّا جرى بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يُحْصَى ولا يُعَدّ .

وإن قلتم : « هى أصنافٌ » ، كما لابُدَّ منه .

قيل لكم : فقد كان ينبغى لشعراءِ العرب وبُلغائها أن يَعْمِدَ كلٌّ منهم إلى الصِّنْف الذى تنفُذُ قريحَتُه فيه فيعارضه ، وأن يجعلوا الأمر فى ذلك قِسْمةً بينهم . وفى هذا كفاية لِمَنْ عَقَل .

* * *

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « موضعنا منه » ، بغير فاء ، سهوٌ

(٢) كتب فى المخطوطة : « معانى الأقران » ، مكان « القرآن » ، وهذا عجبٌ ! وانظر التعليق السالف ص : ٦٠٥ ، تعليق : ٣

٣٤ – وأمّا قولهم : « إنّه قد يكون أن يَسْبِقَ الشاعرُ فى المعنى إلى ضَرْبٍ من اللفظ والنظم ، يعلَم أنه لا يجيءُ فى ذلك المعنى أبداً إلى ما هو مُنْحَطٌّ عنه » = فإنه ينبغى أن يُقالَ لهم : قد سلَّمنا أن الأمر كما قلتُمْ وعَلِمتم ، أفعلمتم شاعراً أو غير شاعر عَمَد إلى ما لا يُحْصَى كثرةً من المعانى ، فتأتَّى له فى جميعها لفظٌ أو نظمٌ أعيَا الناس أن يستطيعوا مثلَه ، أو يَجِدُوه لمن تقدّمهم ؟ أم ذلك شيء يتّفق للشّاعر ، من كل مئة بيتٍ يقولها ، فى بيتٍ ؟ ولعل [غير] الشاعر على قياس ذلك . وإذا كان لابُدَّ من الاعتراف بالثانى من الأمرين ، وهو أن لا يكون إلا نادراً وفى القليل ، فقد ثبت إعجازُ القرآن بنَفْس ما رامُوا به دَفْعَهُ ، من حيثُ كان النظمُ الذى لا يُقْدَرُ على مثله قد جاءَ منه فيما لا يُحْصَى كثرةً من المعانى .

* * *

٣٥ – وهكذا القول فى الفصول التى ذكروا أنّه لم / يُوجَدْ أمثالُهَا فى ٣٩٣
معانيها ، (١) لأنها لا تستمرُّ ولا تكثُرُ ، ولكنك تَجِدُها كالفُصوص الثمينة والوسَائط النَّفِيسة وأفْرَادِ الجواهر ، (٢) تَعُدُّ كثيراً حتى تَرى واحداً . فهذا وشِبْهُهُ من القول فى دَفْعهم = مع تسليم ما ظَنُّوه من أنَّ التحدِّىَ كان إلى أن يُعبَّر عن معانى القرآن أنْفُسِها = مُمْكِنٌ غيرُ متعذِّر ، إلا أنَّ الأوْلى أن يُلزَم الجَدَدُ الظَّاهر ، (٣) وأن لا يُجَابوا إلى ما قالوه من أنَّ التحدِّىَ كان إلى أن يُؤْتَى فى أنْفُسِ معانيه بنظمٍ ولفظٍ

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « لم يوجب أمثالها » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « الوسائط » جمع « واسطة » ، و « واسطة القلادة » ، هى الجوهرة التى تكون فى وسط الكِرْس المنظوم ، و « الكِرْس » ، نظم القلادة .

(٣) « الجدَدُ » ، الطريق المستوى الواضح .

يُشَابِهه ويُساويه ، ويُجْزَم لهم القولُ بأنهم تُحُدُّوا إلى أن يَجيئوا فى أىِّ معنى أرادوا مُطْلَقاً غيرَ مقيَّد ، ومُوسَّعاً عليهم غيرَ مُضَيَّق ، بما يشبه نظم القرآن أو يَقْرُب من ذلك .

* * *

٣٦ — وممَّا يُحِيل أن يكون التحدِّى قد كان إلى ما ذكروه ومع الشرط الذى توهَّمُوه ، أنَّ العربَ قد كانت تعرفُ « المُعارَضةَ » ما هى وما شرطها ، فلو كان النبىُّ ﷺ قد عَدَل بهم فى تحدِّيه لهم إلى ما لا يُطَالَبُ بمثله ، لكان ينبغى أن يقولوا : « إنك قد ظلمتَنا ، وشرطْتَ فى معارضةِ الذى جئتَ به ما لا يُشْتَرط ، أوْ ما ليس بواجب أن يُشْتَرَط ، وهو أن يكون النَّظْم الذى نُعارض به فى أنفس مَعانى هذا الذى تحدَّيتَ إلى معارضته ، فدعْ عَنَّا هذا الشَّرْطَ ، ثم ٱطْلُب فإنا نُريك حينئذ ممَّا قاله الأوَّلون وقُلْنَاه وما نقوله فى المستأنَف ، ما يُوازى نَظْمَ ما جئتَ به فى الشرف والفضل ويُضَاهِيه ، ولا يَقْصُر عنه » . وفى هذا كفايةٌ لمن كانت له أُذُنٌ تَعِى ، وقَلْب يعقِلُ .

قد تَمَّ الذى أردتُه فى جواب سؤالهم ، وبانَ بُطلانه بياناً لا يبقى معه إن شاءَ اللهُ شكٌّ لناظر ، إذا هو نَصَح نفسه وأذْكَى حِسَّه ، ونَظَر نَظَرَ مَنْ يريد الدِّين ، ويرجو ممّا عند الله ، ويريد فيما يقولُ ويعملُ وَجْهَه تقدَّس ٱسمه ، وإليه تعالى نَرْغَبُ فى أن يجعلَنا ممَّن هذه صفته فى كل ما نَنْتَحِيه ونَنْظُر فيه ، بفَضْله ومنِّه ورحمته ، إنه على ما يشاء قدير .

الحمدُ لله حَقَّ حمدِه ، والصلاةُ على رسوله محمد وآله من بعده .

* * *

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٣٩٤

فَصْلٌ

فى الذى يَلْزَمُ القائلين بالصَّرْفة

٣٧ – آعلم أنّ الذى يَقَعُ فى الظنّ من حديث القول بالصَّرْفَة ، أن يكون الذى ابتدأ القولَ بها ابتدأه على تَوَهُّم أن التَّحَدِّىَ كان إلى أن يُعَبِّر عن أنْفُسِ معانى القرآن بمثل لفظه ونَظْمِه ، دون أن يكون قد أُطْلِق لَهم وخُيِّروا فى المعانى كلِّها . ذاك لأنَّ فى القول بها على غَيْرِ هذا الوجهِ أموراً شنيعة ، يَبْعُدُ أن يرتكبَها العاقلُ ويدخلَ فيها . وذاك أنه يلزَم عليه أن تكونَ العربُ قد تراجعت حالُها فى البلاغَةِ والبيان ، وفى جَوْدَة النظم وشَرَف اللفظ = وأن يكونوا قد نَقَصُوا فى قرائحهم وأذهانهم ، وعَدِموا الكثير مما كانوا يستطيعُون = وأن تكونَ أشعارُهم التى قالوها ، والخطبُ التى قاموا بها ، وكلُّ كلام احتفلُوا فيه ، [(١)] من بَعْد أن أُوحىَ إلى النبى ﷺ ، وتُحدُّوا إلى معارضة القرآن = [(٢)] قاصرةً عمَّا سُمِع منهم من قبلِ ذَلك القُصُورَ الشديد ، وأنْ يكون قد ضاقَ عليهم فى الجُمْلةِ مَجَالٌ قد كان يتَّسِع لهم ، ونَضَبَت عنهم موادُّ قد كانت تغزُر ، [(٣)] وخَذَلتهم قُوًى قد كانوا يَصُولون بها ، وأن تكون أشعارُ شُعَراء النبيِّ ﷺ التى قالُوها فى مدحه عليه السلام وفى الرد على المشركين = ناقصةً متقاصرةً عن شعرهم فى الجاهلية ، وأنْ يُشَكَّ فى الذى رُوِى فى شأن حسان من نحو

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « وكل كلام اختلفوا فيه » ، وهو لا معنى له .

(٢) السياق : « وأن تكون أشعارهم التى قالوها ... قاصرةً عما سمع منهم .... » .

(٣) غير ما فى المخطوطة ، وكتب « موارد قد كانت » .

قوله عليه السلام : (١) « قُلْ ورُوحُ القُدُسِ مَعك » ، (٢) لأنه لا يكونُ مُعَاناً مُؤَيَّداً من عند الله ، وهو يَعْدَمُ ممّا كان يَجِده قبلُ كثيراً ، ويتقاصَرُ أُنُفُ حالِهِ عن السالف منها تقاصراً شديداً . (٣)

* * *

٣٨ – فإن قالوا : إنه نُقْصانٌ حَدَث فى فصاحتهم من غير أن يَشْعُروا به .

قيل لهم : فإن كان الأمرُ كذلك ، فلم تَقُمْ عليهم حُجّة ، لأنه لا فرقَ بين
أن لا يكونُوا قد عَدِمُوا شيئاً من الفصاحة التى كانوا يَعْرِفونها لأنفسهم قبل التحدِّى
بالقرآن والدعاء إلى معارضته ، وبَيْنَ أن يكونوا قد عَدِموا ذاك ، ثُمَّ لم يعلموا / أنهم ٣٩٥
قد عَدِموه . ذاك لأن الآية بَزَعْمِهم إنما كانت فى المنع من نَظْمٍ ولفظٍ قد كان لهم
مُمْكِناً قبل أن تُحُدُّوا ، ولا يكون مَنْعٌ حتى يُرام الممنوع ، (٤) ولا يُتَصَوَّر أن يَرُومَ
الإنسان الشىءَ ولا يعلَمُه ، ويَقْصِدَ فى قولٍ له وفعل إلى أن يجىءَ به على وصفٍ وهو
لا يعرف ذلك الوصفَ ولا يَتصوَّرُه بحالٍ من الأحوال . وإذا جَعلناهم لا يعلَمون أنّ
كلامهم الذى يتكلَّمون به اليومَ قاصرٌ عن الذى تكلَّمُوا به أمْسِ ، وأنْ قَدِ آمتنعَ عليهم
فى النَّظْم شىءٌ كان يُوَاتيهم ، وسُلِبوا منه معنىً قد كان لهم حاصلاً = (٥) استحالَ

(١) غير ما فى المخطوطة وكتب « الذى روى عن شأن حسان » .

(٢) هو أحد ألفاظ الحديث الذى رواهُ البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب دواوين السنة : « اللهم أيِّده برُوح القُدُس » .

(٣) « أُنُف الشىء » ، أوله وابتداؤه .

(٤) فى المخطوطة : « حتى يراهم الممنوع » ، وصححه فى المطبوعة .

(٥) السياق : « إذا جعلناهم لا يعلمون ... استحالَ » .

أَن يعلموا أَنَّ لنظم القرآن فضلاً على كلامهم الذى يُسْمَع منهم ، وعلى النَّظْم الواهِنِ الباقِ لهم ، (١) ذاك لأَنَّ عُذْرَ القائل بالصَّرْفة ، أَنَّ كلامهم قَبْلَ أَن تُحُدُّوا قد كان مثل نَظْم القرآن ، ومُوازِياً له ، وفى مبلغِه من الفصاحة .

* * *

٣٩ — وإذاً كان كذلك ، لم يُتَصَوَّر أَن يعلَمُوا أَن للقرآنِ مزيةً على كلامهم ، وعندهم أَن كلامهم باقٍ على ما كان عليه فى القديم لم يَنْقُص ولم يَدْخُلْه خَلَلٌ . وإذا لم يُتَصَوَّر أَن يعلموا أَن للقرآن مزيةً على ما يقولونه ويَقْدِرون عليه فى الوقْتِ ، (٢) لم يُتَصَوَّر أَن يُحَاوِلوا تلك المزِيّةَ ، وإذا لم يحاولوها لم يُحسُّوا بالمنع منها والعَجْز عن نَيْلها ، وإذا لم يُحِسُّوا بالعجز والمَنْع لم تقم عليهم حُجَّةٌ به . فالذى يُعْقَل إذَنْ مع هذه الحال ، أَن يعتقدوا أَنهم قد عارَضوا القرآن وتكلَّموا بما يُوازيه ويَجْرِى مَجْرى المِثْلِ له ، من حيث أنه إذا كان عندهم أَنَّ كلامهم باقٍ على ما كان عليه فى الأَصل وقَبْلَ نزول القرآن ، وكان كلامُهم إذ ذاك فى حَدِّ المِثْلِ والمُساوِى للقرآن ، فواجبٌ مع هذا الاعتقاد أَن يعتقِدُوا أَنَّ فى جملة ما يقولونه فى الوَقْتِ ويقدرون عليه ، ما يُشْبِه القرآنَ ويُوازِيه .

* * *

٤٠ — وٱعلم أَنه يَلْزَمهم أَن يَقْضُوا فى النبىّ ﷺ بما قَضَوْا فى العرب ، من

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « وعلى النظم الزاهر الباق لهم » ، وهو غير مستقيم . و « الواهن » ، الذى أصابه الوَهْن ، وهو الضعف .

(٢) غيره فى المطبوعة ، فكتب : « فى الرتب » وهو فساد ، وقوله : « فى الوقت » ، يعنى : الآنَ ، وسيأتى مثله بعد أسطر على الصواب .

دخولَ النَّقْصِ على فصاحتهم ، وتَرَاجُعِ الحالِ بهم فى البيان ، وأن تكون النُّبُوَّةُ قد أُوجبت أن يُمْنَع شَطْراً من بَيانه ، وكثيراً مما عُرِفَ له قبلَها من شَرَف اللَّفظ وحُسْنِ النَّظْم . / ذاك لأنهم إذا لم يقولوا ذلك ، حصل منه أن يكون عليه السلام قد تَلا ٣٩٦
عليهم : (قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) [سورة الإسراء : ٨٨] ، (١) فى حالٍ هو يستطيعُ فيها أن يَجِيءَ بمثل القرآن ويَقْدِرُ عليه ، ويتكلَّم ببعض ما يوازيه فى شَرَفِ اللَّفْظ وعُلُوِّ النظم . اللهمّ إلاّ أن يقتحِمُوا جَهالةً أُخرى ، فيزعموا أنه عليه السلام قد كان فى الأَصل دُونَهم فى الفصاحة ، وأَنَّ الفضْلَ والمَزِيَّة التى بها كان كلامُهم قبلَ نزول القرآن فى مِثْل لَفْظِه ونَظْمه ، قد كان لبُلغاءِ العرب دون النبى ﷺ . وإذا قالوا ذلك ، كانوا قد خرجوا من قَبِيح القولِ إلى مثلِه ، فلم يَشُكَّ أَحدٌ أنه ﷺ لم يكن منقُوصاً فى الفصاحة ، بل الذى أَتَتْ به الأَخبار أنه ﷺ كانَ أَفْصَحَ العربِ .

***

٤١ — وممَّا يلزَمُهم على أَصْلِ المقالة أنّه كان ينبغى لَهُم = (٢) لَو أَنّ العربَ كانت مُنِعت منزلةً من الفصاحةِ قد كانوا عليها = أَنْ يعرفوا ذلك من أَنفسهم ، كما قدَّمت ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاءَ عنهم ذِكْرُ ذلك ، ولكانوا قد قالوا للنبى ﷺ : « إنا كُنَّا نستطيع قَبْلَ هذا الذى جئتنا به ، ولكنك قد سَحَرْتَنا ، وٱحْتَلْتَ

---

(١) السياق : « أن عليه السلام قد تلا عليهم .... فى حالٍ هو يستطيع .... » .

(٢) فى المخطوطة : « أنه كان ينبغى له أنّ العرب كانت منعت » ، وصححها الناشران : « أنه كان ينبغى ، إن كانت العرب منعت » ، والذى أثبته هو الصوابُ إن شاء الله . والسياق : « أنه كان ينبغى لهم .... أن يعرفوا ذلك » .

فى شىء حال بيننا وبينه » ، فقد نسبوه إلى السِّحر فى كثير من الأمور كما لا يخفى ، وكان أقلُّ ما يجب فى ذلك أن يتذاكَرُوه فيما بينهم ، ويشكُوَهُ البعضُ إلى البَعض ، ويقولوا : « ما لَنَا قد نَقَصْنا فى قرائحنا ، وقد حَدَث كُلُولٌ فى أذهاننا » ، ففى أنْ لم يُرْوَ ولم يُذْكَرْ أنه كَانَ منهم قولٌ فى هذا المعنى ، لا مَا قَلَّ ولا مَا كَثُر ، دَليلٌ [على] أنه قول فاسد ، (١) ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

* * *

٤٢ — هذا ، وفى سياق آيةِ التحدِّى ما يدُلُّ على فَسادِ هذا القول . وذلك أنه لا يُقال عن الشىء يُمْنَعُهُ الإنسان بعد القُدْرة عليه ، وبَعْد أن كان يَكْثُر مِثْله منه : « إنى قد جئتُكم بما لا تَقْدِرون على مثله ولو آحْتَشَدْتم له ، ودعوتُم الإنسَ والجنَّ إلى نُصْرتكم فيه » ، = وإنما يقال : « إنّى أُعْطيتُ أن أحُول بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه / وأمْنَعُكم إيّاه ، وأن أُفْحِمَكم عن القولِ البليغِ ، وأُعْدِمكم اللّفْظَ الشّريف » ، وما شاكَلَ هذا . ونظيره أن يُقَالَ للأشِدَّاء وذَوِى الأَيْد : « إنَّ الآيَةَ أن تَعْجِزُوا عن رَفْع ما كان يَسْهُل عليكم رَفْعُه ، وما كان لا يَتَكاءَدُكم ولا يثقُلُ عليكم » . (٢) ٣٩٧

ثُمَّ إنه ليس فى العرف ولا فى المعقول أن يقال : « لو تعاضدتم واجتمعتم جميعكم لم تقدروا عليه » ، (٣) فى شىءٍ قد كان الواحدُ منهم يَقْدِر على مِثْله ،

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فبقى أن لم يروَ » ، والصواب ما أثبت . وسياق الكلام : « ففى أن لم يُرْوَ .... دليلٌ على أنه قول فاسد » .

(٢) كان فى المخطوطة : « ولا يثقل عليكم عراته ليس فى العرف » ، وهو فى المطبوعة أتوابه على الصواب .

(٣) فى المخطوطة والمطبوعة : « واجتمعتم وجمعتم » ، وهو خطأ ظاهر . والسياق : « أن يقال لو تعاضدتُم .... ، فى شىء قد كان .... » .

ويسهُل عليه ويستقلُّ به ، ثم يمنعون منه = وإنما يقال ذلك حيثُ يراد أن يقال : « إنكم لم تستطيعوا مِثْلَه قطُّ ، ولا تستطيعونه البتَّةَ وعلى وجه من الوجوه ، حتى إنكم لو استضَفْتم إلى قُوَاكم وقُدَرِكم التى لكم قُوىً وقُدَراً ، وقد استمدَدْتم من غيركم ، لم تستطيعوه أيضاً » = من حيث إنه لا معنى للمعاضدة والمُظَافَرة والمعاونة ، [1] إلاَّ أن تَضُمَّ قدرتَك إلى قدرةِ صاحبك حتى يَحْصُل باجتماع قدرتكما ما لم يكن يَحْصُل .

فقد بان إذَنْ أنْ لا مَسَاغ لحمل الآية على ما ذهبُوا إليه ، وأنْ لاَ مُحْتَمَل فيها لذلك على وجه من الوجوه ، وظَهَر به وسائِرِ ما تقدَّم أنَّ القولَ بالصَّرْفة ، ولا سيما على هذا الوجه ، قولٌ فى غاية البُعْد والتهافُتِ ، وأنَّه من جنس ما لا يُعْذَر العاقل فى اعتقاده . ولم أقُلْ : « ولا سيما على هذا الوجه » ، [2] وأنا أعنى أن للقول بها على الوجه الأول مَسَاغاً فى الصحة ، ولكنى أردت أن فساده كأنّه أظهرُ ، والشناعةَ عليه أكثرُ ، وإلاَّ فما هما ، إن أردتُ البُطْلانَ ، إلاَّ سواءٌ .

* * *

٤٣ — فإن قلتَ : فكيف الكلامُ عليهم ، إذا ذهبوا فى « الصَّرْفة » إلى الوجه الآخر ، فزعموا أن التحدِّىَ كان أن يأتُوا فى أنْفُسِ مَعانى القرآن بِمثْل نَظْمه ولفظه ؟ وما الذى دَلَّ على فسادِه ؟

---

(١) غيروا عمداً ما فى المخطوطة وكتبوا : « والمظاهرة » ، بلا سبب معقول ، و « التظافر ، والتضافر ، والتظاهر » بمعنىً واحدٍ ، وهو التعاون والتألُّب على الأمر .

(٢) فى المخطوطة : « ولم أقبل ولا سيما على هذا الوجه ، وأنا أعنى أنّ القول » ، وصواب قراءته ما أثبت . وهذا استدراك منه على قوله قبل سطرين : « ولا سيما على هذا الوجه » ، وغيروا فى المطبوعة الكلام ، فكتبوا مكان « مساغاً » : « مساغٌ » ، ومكان « كأنّه أظهر » : « كان أظهر » ، ولم يشيروا إلى هذا التغيير المفسد للكلام .

= [١] فإنّ على فسادِ ذلك أدِلَّةً منها قوله تعالى : ﴿ أم يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ قُلْ فأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾ [سورة هود : ١٣] ، وذاك أنَّا نعلمُ أنَّ المعنى : [٢] فأْتوا بعشر سور تَفْترونها أنتم = وإذا كان المعنى على ذلك ،فبِنَا أن ننظُر فى الافتراء إذا وُصِف به الكلام ، إلى المعنى يَرجِعُ أم إلى اللّفْظ والنظم ؟ / وقد عَرَفنا أنه لا يرجعُ إلاّ إلى ٣٩٨
المعنى ، وإذا لم يرجع إلاّ إلى المعنى وجب أن يكون المراد : [٣] إن كنتم تزعُمون أنّى قد وضَعْتُ القرآنَ وافتريتُهُ ، وجئتُ به من عِنْد نفسى ، ثم زعمتُ أنّه وَحْىٌ من الله ، فضعُوا أنتم أيضاً عَشْرَ سُوَرٍ وافتَرُوا معانيها كما زعمتم أنّى افتريتُ معانِىَ القرآن . فإذا كان المراد كذلك ، كان تقديرُهم أن التحدِّىَ كان أن يَعْمِدوا إلى أنْفُسِ معانى القرآن فيُعَبِّروا عنها بلفظ ونَظْم يشبه نَظْمَه ولفظَه ، [٤] خروجاً عن نصِّ التنزيل وتحريفاً له .

وذاك أنَّ حقَّ اللفظ = إذا كان المعنى ما قالوه = أن يُقال : « إن زعمتم أنّى افتريتُه ، فأْتوا أنتم فى مَعانى هذا المُفْتَرى بمثل ما تَرَون من اللَّفظ والنَّظْم » . يبيِّنُ ذلك أنّه لو قال رجل شعراً فأَحسن فى لفظه ونَظْمِه وأَبلغ ، وكان له خَصْمٌ يُعانده ، فعَلِم الخَصْمُ أنه لا يَجِد عليه مَغْمَزاً فى النظم واللفظ ، فترك ذلك جانباً وتشاغَل عنه ، وجعل يقول : « إنّى رأيتُك سَرَقت مَعَانِىَ شعرك وانْتَحلتَها وأَخذتَها من هذا وذاك » ، فقال له الرجل فى جواب هذا الكلام : « إن كُنْتُ قَد سرقتُ مَعانِىَ

---

(١) هذا جواب السؤال .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « وذاك أنا لا نعلم » ، وهو خطأ ظاهرٌ .

(٣) فى المطبوعة : « وإذا لم يرجع إلاّ إلى المعنى ، كان المراد » ، لا أدرى لم غيروا ما فى المخطوطة ، دون دلالة على التغيير .

(٤) فى المطبوعة : « فيغيروا عنها بلفظ » ، تصحيف .

شعرى ، فقل أنتَ شعراً مثله مَسْروقَ المعانى » = لم يُعْقَلْ منه إلا أنه يقول : « فقُلْ أَنت شعراً فى معانٍ أُخَرَ تَسْرِقها كما سرقتُ معانىَّ بزعمك » = ولم يُحْتَمل أن يريد : « آعْمَدْ إلى معانىَّ فقُلْ فيها شعراً مثل شعرى » ، وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : « إن كنتُ قد سَرَقْتُ معانىَ شعرى ، فقل أنتَ فى هذه المعانى المسروقةِ مِثْلَ الذى قلتُ ، وآنظم فيها الكلامَ مِثْلَ نظمى لكلامى ، وحَبِّرْهُ تَحْبِيرى » .

* * *

٤٤ — هذه جُمْلَةٌ لا تخفَى على من عَرَف مخارجَ الكلام ، وعَلِم حقَّ المعنى من اللفظِ ، وما يُحْتَمل ممَّا لا يحتمل . ومنها ما تقدَّم ، (١) من أنه لا يُقَال فى الشيء قد كان يكثر مِثْلُه من الإنسان ثُمّ مُنِع منه : « إيت بمثلِه ، وآجْهَدْ جُهْدَك ، وآستعن عليه ، فإنك لا تستطيعه ولو أَعَانَك الجن والإنس » ، (٢) وإنما يقالُ ذلك فى البَدِيع المُبْتَدأ ، أو الذى / لم يُسْبَق إليه ، ولم يُوجَدْ مِثْلُه قَطُّ . ٣٩٩

وهذا المعنى وإنْ كان يلزَمُهمْ فى الوجهين ، فإنه لَهُم فى هذا الوجه الذى نحنُ فيه أَلزمُ ، وذاك أن قولك للرجلِ يَقْدِر على مثل الشىء اليومَ فى كثير من الأحوال والأُمور ، (٣) ويَعُوقه عنه عائقٌ فى حال واحدةٍ وأمرٍ واحد : « لو آجتَمَع الإنسُ والجن فأعانوك لم تَقْدِر على مثله » = (٤) أبعدُ وأقبحُ من قولك ذلك ، وقد كان يَقْدِرُ عليه فى سالِف الأزمان ، ثم مُنِعَه جملةً ، وجُعِل لا يستطيعه البَتَّةَ .

---

(١) انظر رقم : ٤٢

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « استعن عليك » ، وهو لا شيء .

(٣) فى المخطوطة : « وذاك أنك قولك للرجل » ، وصححه فى المطبوعة .

(٤) السياق : « أن قولك للرجل يقدر .... أبعدُ وأقبح » .

.... (١) ومنها الأَخبار التى جاءَت عن العرب فى تعظيم شأْن القرآن ، وفى وَصْفه بما وصفوه به من نحو : « إنّ عليه لطَلاَوَةً ، وإن له لحَلاَوة ، وإن أَسفَله لمُغْدِق ، وإن أَعلاَه لمُثْمِرٌ » ، (٢) وذاك أَن مُحَالاً أَن يُعظِّموه ، وأَن يُبْهَتُوا عند سماعه ، ويَسْتكِينوا له ، وهم يَرَون فيما قالوه وقالَه الأَوَّلون ما يوازيه ، ويعلمون أَنه لم يتعذَّر عليهم لأَنهم لا يَستَطِيعون مثلَه ، ولكن وجدوا فى أَنفسهم شِبْهَ الآفة والعارِض يَعْرِضُ للإنسان فيَمْنَعُه بعضَ ما كان سهلاً عليه = بل الواجبُ فى مِثْل هذه الحالِ أَن يقولوا : « إنْ كُنَّا لا يَتَهيَّأُ لنا أَن نَقُول فى معانى ما جئتَ به ما يُشْبِهه ، إنَّا لَنَأْتيك فى غيره من المَعانى ما شئتَ وكيف شئتَ ، بما لا يَقْصُر عنه ولا يَكُون دُونَه » .

...

٤٥ — وجُمْلة الأَمر أَن عَلَمَ النُّبُوَّة عِنْدئِذٍ والبُرْهانَ ، إنَّما كان [يكون] فى الصَّرْفِ والمنع عن الإتيان بمثل نَظْم القرآن لا فى نَفْس النظم . (٣) وإذا كان كذلك ، فينبغى إذا تعجَّب المُتَعجِّب وأَكبرَ المُكْبِرُ ، أَن يَقْصِد بتعجُّبه وإكبارِهِ إلى المَنْع الذى فيه الآية والبرهان ، لا إلى الممنوع منه . وهذا واضحٌ لا يُشْكِل .

...

(١) هُهُنا سقط من الناسخ كلامٌ لا شكَّ فى سقوطه ، فالخلل فى الكلام ظاهرٌ جدًّا ، وقد لا يتجاوز السقط مقدار سطرٍ أو سطرين .

(٢) سلف هذا فى رقم : ١٠ ، مع اختلاف يسير ، وكان هنا فى المخطوطة والمطبوعة : « وإن عليه لحلاوة » ، وهى تصحيف وسهو .

(٣) كان فى المخطوطة والمطبوعة : « وجملة الأمر أن علم النبوة عندهم والبرهان ، إنما كان فى الصَّرْف والمنع .... » ، وهو كلامٌ ظاهر الاختلال ، صوابه إن شاء الله ما كتبتُ .

٤٦ — فإنْ قالوا : إنه لَيكُون أَن يَسْتَحسِن الشاعرُ الشعرَ يقولُه غَيْرُه ويُكبِر شأْنه ، ويَرَى فيه فَضْلاً ومزيَّةً على ما قاله هو من قَبْلُ ، ثُمّ هو لا ييأْس من أَن يقدِرَ على مِثْله إذا هو جَهَد نفسَهُ وتعمَّل له . فنحنُ نجعل لفظَ القرآن ونَظْمَه على هذا السبيل ، ونقول : إنهم سَمِعوا منه ما بَهَرهم وعَظُم فى نفوسهم ، وأنهم [كانوا] على حَالٍ أَنِسُوا / من أنفسهم بأَنهم يأْتُون بمثله إذا هُمُ اجتهدُوا ، (١) فحِيلَ بينهم وبين ذلك الاجتهاد ، وأُخِذُوا عن طريقِه ، ومُنعوا فَضْلَ المُنَّة التى طمعوا مَعها فى أَن يَجْرُوا إلى تلك الغايةِ ويبلُغوا ذاكَ الذى أَرادوا . (٢) وإذا كنَّا نعلم أَن الشاعرَ المفلق ربَّما اعتاص القولُ عليه حتى يَعْيَا بقافية ، وحتى تَنْسَدَّ عليه المذاهبُ ، وأَن الخطيبَ المِصْقَع يُرْتَج عليه حتى لا يجدَ مَقالاً ، وحتى لا يُفِيضَ بكلمة ، لم يكن الذى قُلْناه وقدَّرناه بعيداً أَن يكونَ ، وأَن يَسَعَهُ الجَوازُ ويَحْتمله الإمكان . ٤٠٠

قيل لهم : أنتمُ الآنَ كأنكم أَردتم أَن تُحَسِّنُوا أمركم ، (٣) وأَن تُغَطُّوا على بعض العَوَارِ ، وأَن تَتملَّصُوا من الذى تُلْزَمون ، (٤) وليس لكم فى ذلك كبيرُ جَدْوَى إذا حُقِّق الأَمرُ ، وإنما هو خِداعٌ وضربٌ من التَّزويق .

وأَوَّلُ ما يدُلُّ على بُطْلان ما قلتم ، أَنَّ الذى عرفنا من حالِ النَّاس فيما سبيله ما ذكرتم ، التَّضَجُّرُ والشكوى ، وأَن يقولوا : « ما بَالُنا ؟ (٥) ومن أَيْن دُهينا ؟ وكيف

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « ولكنهم على حالٍ أنسُوا .... » ، وهو غير مستقيم ، والذى أثبت هو حق الكلام .

(٢) فى المخطوطة : « ... طمعوا أن يُجيروا إلى تلك الغاية ، ويبلغوا ذاك المدى أرادوا » : وصواب قراءته ما أثبت . وجعلها فى المطبوعة : « ويبلغوا ذلك المَدى [الذى] أرادوا » ، ولا حاجة إلى هذا .

(٣) غير ما فى المخطوطة وكتب مكان « أنتم » : « إنكم » بلا فائدة .

(٤) فى المطبوعة : « وأن تتملَّسوا » ، لم يحسن قراءة المخطوطة .

(٥) فى المخطوطة والمطبوعة : « ما لنا » ، والأجود ما أثبت ، سها الناسخ .

الصُّورة ؟ إنَّا وإن كُنَّا نسمعُ قولاً له فَضْلٌ ومزيةٌ على ما قلناه ، فإنه ليس بالذى ينبغى أَنْ نَعْجِز عنه هكذا حتى لا نَسْتَطيع فى معارضته ما نَرْضَى ، (١) فلا ندرى أَسُحِرْنا أَم ماذا كان ؟ » = ففى أَن لم يُرْوَ عنهم شىءٌ من هذا الجِنْس على وجه من الوجوه ، دليلٌ أَنْ لا أَصل لما توهموه ، وأَنَّه تلفيقٌ باطل .

ثُمّ إنه ليس فى العادة أَن يُذْعِنَ الرجلُ لخَصْمِه ، ويستكينَ له ، ويُلْقِىَ بيدِه ، ويسكتَ على تقريعه له بالعَجْز وترديدِه القولَ فى ذلك ، وقَدْرُ ما ظَهر من المَزِيةِ قَدرٌ قد يَطْمع الإنسانُ فى مثله ، (٢) ويَرَى أَنه يناله إذا هو اجتهَدَ وتعمَّد = (٣) بل العادة فى مثلِ هذا أَن يَدْفَعَ العجزَ عن نفسه ، وأَن يَجْحَد الذى عَرَف لصاحِبه من المزيَّة ويتشدَّد ، كما فعَل حَسَّان ، (٤) فَيَدَّعِى فى مساواته ، وأَنه إن كان جرى إلى غاية رأَى لنفسه بها تقدُّماً إنه ليجرى إلى مثلها ، وأَن يقول : « لا تَغْلُ ولا تُفْرِط ولا تَشْتَطَّ فى دعواك ، فلئن كنتَ قد نِلْتَ بعض السَّبْق ، إنك لم تُبْعِد المَدَى بُعْدَ من لا يُدانَى ولا يُشَقُّ غبارُه ، / فرويداً ، واكْفُفْ من غُلَوائك » . ٤٠١

* * *

٤٧ — واَعلمْ أَنهم بتمحُّلِهم هذا قد وقعوا فى أَمر يُوهِى قَاعِدتهم ، ويقدَحُ فى أَصل مَقالتهم ، فقد نظروا لأَنفسهم من وَجْهٍ وتركوا النَّظَرَ لها من آخرَ . وذاك أَن من حقِّ المنع إذا جُعل آيةً وبرهاناً ، ولا سيّما للنُّبوَّة ، أَن يكون فى أَظهر الأُمور ،

---

(١) كتب فى المطبوعة : « إنه ليس بالذى ينبغى » ، حذف الفاء من « فإنه » ، كأنه ظنها خطأً .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « وقدر ما أظهر من المزية .... » ، وهو خطأ ظاهرٌ .

(٣) السياق : « ثم إنه ليس فى العادة .... بل العادة » .

(٤) لم أقف بعدُ على أمر حسان .

وأكثرها وجوداً ، وأسهلِهَا على الناس ، وأخلقِها بأن تَبين لكلِّ راءٍ وسامعٍ أنْ قَدْ كان مَنْعٌ ، لا أن يكون المَنْعُ مِنْ خَفِىّ لا يُعْرَف إلا بالنَّظَر ، وإلا بَعْدَ الفِكْر ، ومن شىءٍ لم يُوجَدْ قَطُّ ولم يُعْهَدْ ، وإنَّما يُظَنُّ ظنًّا أنَّه يجوز أن يكون ، وأنَّ له مدخلاً فى الإمكان إذا آجتهَد المُجْتهد . وهل سُمِع قَطُّ أن نبيًّا أتى قومه فقال : « حُجَّتى عليكم ، والآيةُ فى أنِّى نبىٌّ إليكم ، أن تُمنعوا من أمرٍ لم يكن منكم قطُّ ، وليسَ يظهر فى بَادِىءِ الرأْى وظاهرِ الأمرِ أنكم تستطيعونه ، ولكنه مَوْهُومٌ جوازه منكم ، إذا أنتم كَدَدْتُم أنفسكم ، وجمعتم ما لَكم ، واستفرَغْتُم مَجْهُودَكم ، وعاودتم الاجتهادَ فيه مرة بعد أخرى ؟ » أم ذلك ما لا يقوله عاقلٌ ، ولا يُقْدِم عليه إلا مُجَازِف لاَ يدرى ما يَقُول ؟

وإذَا كان كذلك ، وكان الذى قالوه من أنّ المنعَ كانَ من نَظْمٍ لم يُوجَدْ منهم قطُّ ، إلا أنَّهم أحسُّوا فى أنفسهم أنهم يستطيعونَه إذا هُمْ اجتهدُوا واستفرغوا الوُسْعَ ، [1] بهذه المنزلةِ ، وداخلاً فى هذه القضيَّةِ = [2] فقد بان أنهم بذلك قد أَوْهَوْا قاعدتهم ، وقدَحوا فى أصل المَقالة ، من حيثُ جعلوا الآيةَ والبرهانَ وعَلَمَ الرِّسالةَ والأمرَ المُعْجِز للخَلْق ، فى المنع من شىء لم يُوجَدْ قطُّ ، ولم يُعْلَمْ أنه كان فى حالٍ من الأحوال ، وليس بأكثر من أنْ ظُنَّ ظَنًّا أنه مما يحتمِلهُ الجوازُ ويدخُل فى الإمكان ، إذا أُدْمِنَ الطلبُ ، وكَثُر فيه التعبُ ، واستُنْزِفَتْ قُوَى الاجتهاد ، وأُرْسِلَت له الأفكارُ فى كل طريق ، وحُشِدت إليه الخواطر من كُلِّ جهةٍ . وكفى بهذا ضَعْفَ رأى وقلَّةَ تحصيلٍ .

* * *

---

(١) السياق : « .... وكان الذى قالوه من أن المنع كان من نظم .... بهذه المنزلة .... » .

(٢) السياق : « وإذا كان الذى قالوه .... فقد بان .... » .

فَصْلٌ

٤٨ — وهذا فصلٌ أختِمُ به :

يَنْبغى أن يقال لهم : مَا / هذا الَّذى أخذْتُم به أنفسكم ؟ وما هذا التأويلُ منكم فى عَجْز العربِ عن معارضة القرآن ؟ وما دَعاكُم إليه ؟ وما أردتم منه ؟ أآن يكونَ لكم قولٌ يُحْكَى ، وتكونُوا أُمَّةً على حِدَة ، أم قد أتاكم فى هذا الباب عِلْمٌ لم يأْتِ الناسَ ؟ ٤٠٢

فإن قالوا : أتانا فيه علمٌ .

قيل : أفمِنْ نَظرٍ ذلك العلمُ أمْ خبرٍ ؟

فإن قالوا : من نَظَرٍ .

قيل لهم : فكأنَّكم تعنُون أنكم نَظَرتم فى نظم القرآن وَنَظم كلام العرب ووازَنْتُم فوجدتموه لا يزيد إلاّ بالقَدْر الذى لَوْ خُلُّوا والاجتهادَ وإعمالَ الفكر ، ولم تَفَرَّقْ عنهم خواطرُهُم عند القصد إليه ، والصَّمْدِ له = لأَتَوْا بمثله ؟

فإن قالوا : كذلك نقول .

قيل لهم : فأنتم تَدَّعون الآن أنَّ نَظَرَكم فى الفصاحة نَظرٌ لا يغيب عنه شىء من أمرِها ، وأنكم قد أحَطتم علماً بأسرارِها ، وأصبحتُم ولكم فيها فَهْمٌ وعِلْمٌ لم يكن للناس قَبْلكم .

وإن قالوا : عرفنا ذلك بخَبَرٍ .

قيل : فهاتوا عرِّفُونا ذلك ، وأنَّى لهم تعريف مَا لم يَكُنْ ، وتَثْبِيتُ ما لم يوجد !

ولو كان الناس إذا عنَّ لهم القولُ نَظَروا فى مُؤَدَّاه ، وتبيَّنوا عاقِبَتَه ، وتذكَّروا وَصِيَّةَ الحكماء حين نَهَوْا عن الوُرُود حتى يُعْرَفَ الصَّدَر ، وحَذِروا أن تجىءَ أعجازُ الأمور بغير ما أَوْهَمت الصدور = إذاً لَكُفُوا البلاءِ ، ولَعُدِم هذا وأشباهُه من فاسدِ الآراء ، ولكن يأبَى الذى فى طِبَاع الإنسان من التسرُّع ، ثم من حُسْنِ الظنّ بنفسه ، والشَّغَفِ بأن يكون متبوعاً فى رأيه ، إلا أنْ يَخدعَه ويُنْسِيَه أنه مُوَصًّى بذلك ، ومَدعُوٌّ إليه ، ومُحَذَّرٌ من سوءِ المغبة إذَا هو تركه وقصَّر فيه . وهيَ الآفة لا يسلَم منها ومن جنايتها إلاَّ من عصم الله . (١) وإليه عزَّ آسمه الرَّغبةُ فى أن يُوفِّق للتى هى أهْدَى ، ويَعْصِم من كلّ ما يُوتِغُ الدِّين ، (٢) ويَثْلِمُ اليقين ، إنه ولىُّ ذلك والقادرُ عليه .

* * *

---

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « وهم الآفة » ، وهو سهوٌ ظاهر من الكاتب .

(٢) من « الوَتَغ » ، وهو الهلاك ، و « أوتغه يُوتِغه » ، أفسده وأهلكه .

/ بسم الله الرحمن الرحيم ٤٠٣

٤٩ – قولُ من قال : « إنَّه يجوزُ أَن يَقْدِر الواحدُ من النَّاس من بعد انقضاء زمنِ النبى ﷺ ، ومُضىِّ وَقْت التحدِّى ، على أَن يأْتى بما يُشْبه القرآن ويكون مثله ، لأنَّ ذلك لا يخْرُجُ عن أَن يكون قد كان معجزاً فى زمان النبى ﷺ ، (١) وحين تُحُدِّى العربُ إليه » = (٢) قولٌ لا يصِحُّ إلا لمن لا يجعل القرآن معجزاً فى نفسه ، (٣) ويذهب فيه إلى « الصرفة » .

فأَمَّا الذى عليه العلماء من أَنه مُعْجِز فى نفسِه ، وأَنَّه فى نَظْمه وتأْليفه على وَصْفٍ لا يهتدى الخَلْق إلى الإتيان بكلام هو فى نظمه وتأْليفه على ذلك الوصف ، فلا يصحُّ البَتَّةَ ذاك = لا فرقَ بين أَن يكون الفِعْلُ معجزاً فى جنسه كإحياء الموتَى ، وبين أَن يكون معجزاً لوقوعه على وصْفٍ . وإذا كان كذلك ، فكما أَنه مُحَالٌ أَن يكون هٰهُنا إحياءُ مَيِّتٍ لاَ مِنْ فِعْل الله ، كذلك محالٌ أَن يكون هٰهُنا نَظْمٌ مثل نَظْم القرآن لا من فِعْله تعالى . فهذا هو .

ثمَّ إنَّه قول إذا نُقِّر عنه انكشفَ عن أَمر مُنْكر ، وهو إخراجُ أَن يكون وَحْياً من الله ، وأَن يكون النبىُّ ﷺ قد تلقَّاه عن جبريل عليه السلام = والذهابُ إلى أَن يكون قد كان على سَبيل الإلهام ، وكالشىءِ يُلْقَى فى نفس الإنسان ويُهْدَى له من طريق الخَاطِر والهاجس الذى يَهْجِسُ فى القلب . وذلك مما يُسْتَعاذ بالله منه ، فإنه تَطَرُّقٌ للإلحاد ، والله ولى العِصْمةِ والتوفيق .

° ° °

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « إلاّ أن ذلك لا يخرج » ، وهو خطأ من الناسخ لا شك فيه .

(٢) السياق : « قول من قال : .... قولٌ لا يصح » .

(٣) فى المطبوعة : « إلا لمن يجعل القرآن » ، سقطت « لا » .

بسم الله الرحمن لارحيم

فَصْلٌ

٥٠ – [١] آعلم أَن البَلاءِ والداءَ العَيَاءَ ، أَنْ ليس علمُ الفصاحة وتمييزُ بعض الكلام من بعضٍ بالذى تستطيع أَن تُفهِمه من شئتَ وَمتى شِئْت ، وأَنْ لستَ تملِكُ من أُمرك شيئاً حتى تظفرَ بمن له طبعٌ إذا قَدَحْته وَرِىَ ، [٢] وقلبٌ إذا أَرَيْتَه رَأَى . فأَمَّا وصاحبُك مَنْ لا يَرَى ما تُرِيه ، ولا يهتدى لِلّذى تَهْدِيه ، فأَنت معه كالنَّافخ فى الفَحَمِ من غيرِ نَارٍ ، وكالملتمس الشَّمَّ / من أَخْشَم ، [٣] وكما لا تُقيم الشعرَ فى نفس من ٤٠٤ لا ذَوْقَ له ، كذلك لا يفهم هذا البابَ من لم يُؤْتَ الآلة التى بها يَفْهَم = إلا أَنَّه إنّما يكون البَلاءُ إذا ظَنَّ العادمُ لَهَا أَنَّه قد أُوتِيَها ، وأَنه ممَّنْ يَكْمُل للحكم ويصِحُّ منه القضاء ، فجَعل يَخْبِط ويَخْلِط ، ويقول القولَ لو علم غِبَّهُ لاستحيَى منه . [٤]

وأَما الذى يُحِسُّ بالنقص فى نفسه ، [٥] ويعلم أَنه قد عَدِمَ علماً قد أُوتيه مَنْ سواه ، فأَنت منه فى راحة ، وهو رجلٌ عاقلٌ قد حماه عقلُه أَن يَعْدُوَ طَوْرَه ، [٦] وأَن يتكلَّف ما ليس بأَهلٍ له .

---

(١) هذه الفقرة كلها مضت فى دلائل الإعجاز فى الفقرة : ٦٤٣ ، مع اختلاف يسير .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « بأن لست تملك .... إذا قدحته فيرى » ، وقد سها الناسخ وأخطأ ، والصواب ما أثبت . و « وَرِىَ الزند يَرِى وَرْياً » ، إذا اتّقد عند القَدْح .

(٣) « الأخشم » ، الذى سقطت خياشيمه ، فهو لا يجد ريح طِيبٍ ولا نَتْن .

(٤) قرأها « عيّه » ، بالياء فى المطبوعة ا و « الغِبُّ » العاقبة .

(٥) كتبها فى المطبوعة : « .... الذى يحسن تأليفه فى نفسه » !! كلام غريبٌ ، ولم يحسن قراءة المخطوطة .

(٦) أسقط فى المطبوعة : « قد » من « قد حماه » .

وإذا كانت العلوم التى لها أُصولٌ معروفة ، وقوانينُ مضبوطةٌ ، قد اشترك الناس فى العلم بها ، واتَّفقوا على أن البناءَ عليها والرَّدَّ إليها ، إذا أخطأ فيها المُخْطِىء ثم أُعْجِبَ برأيه لم تَسْتَطِع رَدَّه عن هواه ، وصَرْفَه عن الرأيِ الذى رأى ، إلا بعد الجُهْد ، وإلا بعد أن يكون حَصِيفاً عاقلاً ثَبْتاً ، إذَا نُبِّه انتبَهَ ، وإذا قيل : « إنَّ عليكَ بَقِيَّةً من النظر » ، وَقَفَ وأَصغى ، وخشى أن يكون قد غُرَّ ، فَٱحتاطَ بِٱستماع ما يقال لَهُ ، وأَنِفَ من أن يَلِجَّ من غير بَيِّنَةٍ ، ويستطيلَ بغير حُجَّة . وكان مَنْ هذا وَصْفُهُ يَعِزُّ ويقلُّ ، فكيف بأن تَرُدَّ الناس عن رأيهم فى أمر الفصاحة ، وأَصلُك الذى تردُّهم إليه ، وتُعَوِّل فى مُحَاجَّتهم عليه ، استشهادُ القرائح ، (١) وسَبْرُ النفوس وفَلْيُها ، وما يعرض فيها من الأَرْيَحيَّة عندما تسمع ؟ (٢) وهم لا يَضَعُون أَنفسهم موضعَ من يَرى الرأى ويُفْتِى ويَقْضِى ، إلا وعندهم أنَّهم ممن صَفَتْ قَرِيحتُه ، وصحَّ ذوقُهُ ، وتَمَّت أَداتُه .

فإذا قلت لهم : « إنكم أُتِيتُمْ من أَنفسكم ، ومن أَنكم لا تَفْطُنُون » ، رَدُّوا مثله عليك ، وعابُوك ، ووقعوا فيك ، وقالوا :

« لا ، بل قرائحنا أَصحُّ ، ونظرُنا أَصدقُ ، وحِسُّنا أَذْكَى ، وإنّما الآفةُ فيكم ، فإنّكم جئتم فخَيَّلْتُم إلى أنفسكم أُموراً لا حاصلَ لها ، وأَوْهَمَكم الهَوَى والميلُ أن تُوجبوا لأَحدِ النَّظْمين المتساويين فضلاً عن الآخر ، من غير أن يكون له ذلك الفضلُ » ، فتَبْقَى فى أَيديهم حسيراً لا تَمْلِكُ غير التعجب . (٣)

---

(١) فى المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « استشهاد القرآن » !!

(٢) فى المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « وما يعرض فيها من الأدعية » ، وهذا أغرب وأعجب .

(٣) وأيضاً فى المطبوعة : « فبقى فى أيديهم حيث لا يملك غير التعجب » ، لم يحسن القراءة ، وهذه أشدُّ غرابة وأشنع .

فليس الكلامُ إذَنْ بمُغْنٍ عنك ، ولا القولُ بنافعٍ ، ولا الحجّةُ مسموعةٌ ، حتى تجدَ مَنْ فيه عونٌ لك ، ومَنْ إذا أبى عليك أبَى ذَاك طَبْعُه فردَّه إليك ، وفتح سَمْعه لكَ ، ورَفَع الحجاب بَيْنه وبينَك ، وأخذ بِه إلى حَيْثُ أنت ، وصَرَف ناظرَه إلى الجهة التى إليها أومأْت ، فاستبدلَ بالنِّفارِ أُنْساً ، وأراك من بعد الإباء قَبولاً ، وبالله التوفيق .

* * *

الفهارس

فهرس آيات القرآن العظيم

سُورة الفَاتحةِ

رقم الآية

* * *

سُورة البَقَرةِ

* * *

سُورة آلِ عِمْرَان

* * *

سُورة النِّسَاءِ

* * *

سُورة المَائِدَةِ

* * *

رقم الآية

سُورَةُ الأَنعامِ

* * *

سُورة الأَعْرَافِ

* * *

سُورة الأَنْفَالِ

* * *

رقم الآية

سُورة التَّوْبَةِ

* * *

سُورة يُونُس

* * *

سُورة هُودٍ

* * *

سُورة يُوسُفَ

* * *

سُورة الرَّعْدِ

...

سُورةُ إبْرٰهِيمَ

...

سُورة الحِجْرِ

...

سُورَةُ النَّحْلِ

...

سُورة الإسْرَاء

...

سُورة الكَهْفِ

* * *

سُورة مَرْيَمَ

* * *

سُورة الأنْبِيَاءِ

* * *

سُورة الحَجِّ

* * *

سُورة المُؤْمِنُون

* * *

سُورةُ فَاطِرٍ

سُورةُ يس

سُورةُ الصَّافَّاتِ

سُورةُ ص

سُورةُ الزُّمَرِ

سُورةُ غَافِرٍ

...

سُورة القَمَرِ

...

سُورة المُنَافِقُون

...

سُورة الحَاقَّةِ

...

سُورة المُدَّثِر

...

سُورة النَّازِعَاتِ

...

سُورة الغَاشِيَةِ

...

سُورة اللَّيْل

...

سُورة الإخْلاَص

فهرس الحديث

* * *

فهرس الشعر

* * *

* * *

* * *

صُدُورُ أبياتٍ ذُكِر تَمَامُها

* * *

فهرس الشعراء

• • •

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

* * *

فهرس الكتب

فهرس الأمثال والأقوال

* * *

* * *

* * *

– قال أبو فهر : تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلّى الله على نبيّنا محمد وسلّم تسليماً كثيراً .

* * *

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١١٨٨٩

الترقيم الدولى :

I. S. B. N. 977 - 01 - 6865 - 3